وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة

"سياسة تخفيض العملة نموذجا – مع الإشارة إلى حالة الصين"

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب:

– جعفري عمار

إشراف :

–الأستاذ الدكتور: غالم عبد الله

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
رايس مبروك	أستاذ	جامعة بسكرة	رئيسا
غالم عبد الله	أستاذ	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
عزاوي أعمر	أستاذ	جامعة ورقلة	مناقشا
آيات الله مولحسان	أستاذ	جامعة باتنة	مناقشا
نوي طه حسين	أستاذ	جامعة الجلفة	مناقشا
دردوري لحسن	أستاذ محاضر –أ–	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

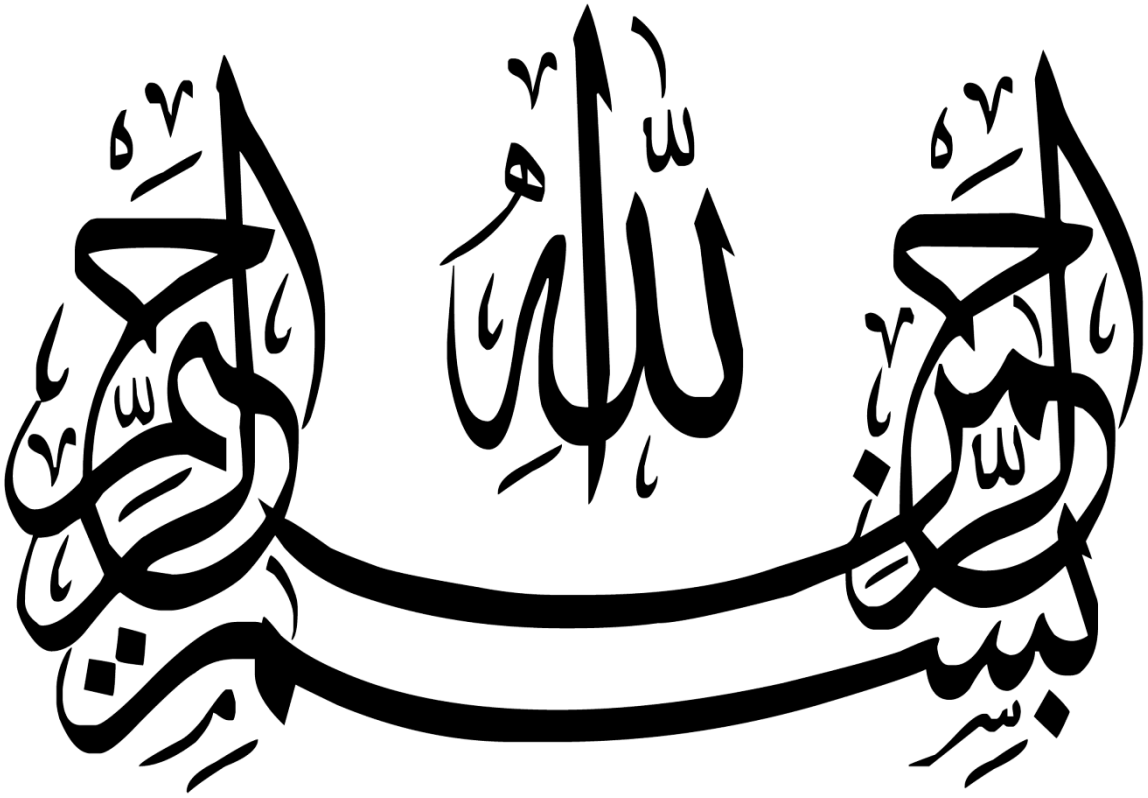
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴿١١٣﴾ ... ﴿سورة النساء﴾ الآية: 113

إهـــــداء

إلى والدي العزيز :...تتويجا وتكريما وتقديرا؛

إلى أمي الغالية :...حبا وعطفا وإحسانا؛

إلى شقائق القلب: الإخوة والأخوات..فخرا واعترازا وعرفانا؛

إلى روح جديا الطاهرة: جدي مسعود بن محمد سويقات وجدي عمر بن الحاج علي جعفري؛

إلى أساتذتي و مشائخي ومعلمي.. العلماء العاملين المخلصين؛

إلى أرواح الشهداء الطاهرة في كل ربوع الجزائر الحبيبة؛

إلى رموز العزة في زمن الذل المجاهدين المرابطين في ثغور غزة الصامدة وأبواب القدس الشريف

إلى كل :... الزملاء..الأقارب والأحباب.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

عمـــار

شكر وامتنان

قد أوليتني مالا أقوم بشكره وكفيتني كل الأمور بأسرها

فلأشكرنك ما حييت وإن أمت فلتشكرنك أعظمي في قبرها

الحمد لله على الدوام والحمد لله على التمام والحمد لله في البدء والختام

اللهم صل وسلم على خير من صلى وصام سيدنا محمد وعلى آله وصحابته الكرام

الحمد لله الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل فلا تتحرك ذرة إلا بإذنه ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور غالم عبد الله لقبوله الإشراف على هذا العمل وحرصه على إتمامه وتصويبه فكان نعم المشرف ونعم الناصح والموجه كما أقدم خالص شكري إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبول مناقشة هذا العمل الذين خصصوا جزءا من وقتهم الثمين لقراءة هذه الأطروحة التي لا يلمع بريقها إلا بتوجيهاتهم السديدة ونصائحم القيمة؛

ولا أنسى وأنا أكتب هذه التشكرات أن أقدم باقة منها إلى الزميل الدكتور عبد الرحمان روابح على دعمه وتوجيهه لإتمام هذا العمل فالحر من لم ينس وداد لحظة؛

الشكر دائم وموصول إلى كل عمال مكتبة جامعة بسكرة وجامعة ورقلة وجامعة غرداية

إليكم جميعا.. أقدم جزيل شكري وعظيم امتناني

عمـــــار

المستلخص:

تحاول هذه الأطروحة تسليط الضوء على ظاهرة اقتصادية دولية حديثة أطلق عليها في أدبيات الاقتصاد الدولي **بالحمائية الجديدة،** هذه الظاهرة التي تجلت معالمها الأولى خلال فترة السبعينات هاهي اليوم تأخذ أشكالا وأبعادا متعددة ، من خلال ما يعرف بتدابير المنطقة الرمادية حيث أخذت من التكتلات الاقتصادية أسلوبا جديدا للحماية التجارية فضلا عن الاستفادة من وفورات الحجم ، إضافة إلى ذلك أصبحت المعايير البيئية التي تفرضها هذه الدول عائقا أمام صادرات الدول النامية ، ولم تكتف الدول المتقدمة بهذه السياسات فحسب بل انتقلت إلى مستوى التسويات النقدية والمالية وذلك من خلال التأثير على القيم الخارجية للعملة للرفع من القدرات التنافسية للمنتوجات الوطنية في الأسواق الدولية.

وتعتبر الصين إحدى التجارب التنموية الناجحة في استخدام سياسة التخفيض التنافسي لقيمة العملة، حيث أصبحت تمارس سياسة حمائية من نوع جديد تسمى بـ"**الحمائية النقدية**" واستطاعت بذلك الوصول بالاقتصاد الصيني إلى المركز الثاني في الاقتصاد العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ما حذا بهذه الأخيرة إلى القيام بتخفيضات متتالية هي الأخرى في قيمة الدولار، وهو الأمر الذي أنذر بنشوب حرب عالمية للعملات قد تعمق من تداعيات الأزمة المالية العالمية. ولعلاج هذه الظاهرة أصبح الأمر يتطلب تنسيق الجهود والعمل سويا بين المؤسسات الاقتصادية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة.

الكلمات المفتاحية: سياسات تجارية، المنظمة العالمية للتجارة، الحمائية الجديدة، سياسة تخفيض العملة، اليوان الصيني.

Abstract:

The present thesis attempts to shed light on a recent international economic phenomenon named in the literature of the international economy **“the new protectionism”** This phenomenon, first appeared during the 1970s, takes many forms and dimensions. Industries through “the gray area” where economic blocs have taken a new approach to trade protection as well as benefiting from economies of scale. In addition, the environmental standards imposed by these countries have become an obstacle to exports from developing countries ,which moved even to the level of monetary and fiscal adjustments through the impact on foreign currency values to raise the competitiveness of national products in the international markets.

China represents one of the most successful developmental experiences in the use of the policy of competitive devaluation of the currency. It has practiced a new type of protectionist policy called **"monetary protectionism"** leading the Chinese economy to reach the second position in the world after the United States of America. The latter reacted to Chinese policy by implementing successive cuts in the value of the dollar, the fact that might cause a global war of currencies and may deepen the repercussions of the global financial crisis. Therefore, in order to solve this phenomenon, it is necessary to coordinate efforts to work together between the international economic institutions, notably the International Monetary Fund and the World Trade Organization.

Key words: Trade policies, World Trade Organization, the new protectionism, Currency reduction policy, Chinese Yuan.

قائمة المحتويات

الإهـداء

الشـكر

المستلخص: VI

قائمة المحتويات VIII

قائمة الجداول XVIII

قائمة الأشكال XX

مقدمة عامة..... ب

الفصل التمهيدي: السياسات التجارية والنظام التجاري العالمي الجديد

تمهيد: 2

المبحث الأول: التجارة الدولية (التطور والنظريات): 3

المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية والتقسيم الدولي للعمل : 3

أولا: تعريف التجارة الدولية: 3

ثانيا: أهمية التجارة الدولية: 4

ثالثا : التقسيم الدولي للعمل : 5

المطلب الثاني: النظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية: 8

أولا: نظرية النفقات المطلقة: 8

ثانيا: نظرية النفقات النسبية:..... 11

ثالثا: نظرية القيم الدولية:..... 13

المطلب الثالث: النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية: 16

أولا: نظرية تكلفة الفرصة البديلة لهابرلر: 16

ثانيا: نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج: 16
المطلب الرابع: المقاربات الحديثة في تفسير التجارة الدولية: 19
أولا: مقاربة ليندر لتشابه دوال الطلب 19
ثانيا: نظرية الفجوة التكنولوجية..... 20
ثالثا : نظرية التنوع..... 23
رابعا: نظرية المنافسة..... 23
خامسا: نظرية التبادل اللامتكافىء..... 24
المبحث الثاني : السياسات التجارية بين الحمائية والتحرير 25
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للسياسات التجارية 26
أولا: تعريف السياسة التجارية..... 26
ثانيا: أهداف السياسة التجارية:..... 26
ثالثا: العوامل المؤثرة في السياسة التجارية :..... 27
المطلب الثاني: أنواع السياسات التجارية..... 28
أولا :سياسة الحماية التجارية : 28
ثانيا: سياسة الحرية التجارية..... 32
المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية : 33
أولا :الأساليب السعرية :..... 33
ثانيا: الأساليب الكمية:..... 37
ثالثا: الأساليب التنظيمية..... 38
المبحث الثالث: النظام التجاري العالمي الجديد (من الغات إلى المنظمة العالمية للتجارة)..... 40
المطلب الأول: الغات (النشأة والتطور)..... 40

أولا: الخلفية التاريخية 40
ثانيا: وظائف الغات: 41
ثالثا :مبادئ الغات : 41
المطلب الثاني: جولات الغات التفاوضية :..... 42
المطلب الثالث : الجولة الثامنة (جولة الأورغواي) (1986-1994)..... 45
أولا-أسباب ودوافع انعقاد جولة الأورغواي : 46
ثانيا: مواضيع جولة الأورغواي..... 47
ثالثا: أهم نتائج جولة الأورغواي :..... 49
المطلب الرابع: المنظمة العالمية للتجارة (الهياكل والآليات):..... 49
أولا : نشأة المنظمة 50
ثانيا : أهداف الغات ومنظمة التجارة العالمية : 50
ثالثا : الفروق الجوهرية بين الغات والمنظمة العالمية للتجارة : 52
رابعا : وظائف المنظمة العالمية للتجارة :..... 53
خامسا : الهيكل التنظيمي للمنظمة وآليات عملها : 53
سادسا: شروط وإجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية : 56
سابعا : الانسحاب من منظمة التجارة العالمية: 57
ثامنا : آليات منظمة التجارة العالمية 58
المبحث الرابع : المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية : 64
المطلب الأول: المؤتمرات الوزارية ما قبل الدوحة 2001 64
أولا : المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية بسنغافورة 1996 64
ثانيا : المؤتمر الوزاري الثاني بجنيف (18-20 أيار 1998) 68

ثالثا: المؤتمر الوزاري الثالث بسياتل (30 نوفمبر/ 03 ديسمبر1999) 69
المطلب الثاني: من الدوحة إلى هونغ كونغ 73
أولا: المؤتمر الوزاري الرابع بالدوحة 2001:..... 73
ثانيا: مؤتمر كانكون 2003 75
ثالثا: مؤتمر هونغ كونغ 76
المطلب الرابع: ما قبل المؤتمر الوزاري العاشر (نيروبي) 77
أولا: المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية 77
ثانيا: المؤتمر الوزاري الثامن للمنظمة التجارة العالمية..... 79
ثالثا: المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية "مؤتمر بالي 2013" واتفاقية تيسير التجارة..... 80
رابعا : المؤتمر الوزاري العاشر – مؤتمر نيروبي- 81
خلاصة الفصل: 85

الفصل الثاني: السياسات الحمائية الجديدة في ميزان المنظمة العالمية للتجارة

تمهيد: 87
المبحث الأول: التكتلات الاقتصادية سياسة حمائية جديدة في التجارة الدولية 88
المطلب الأول: ماهية الحمائية الجديدة..... 88
أولا: مفهوم الحمائية الجديدة.....88
ثانيا:الفروق بين الحمائية الجديدة والحمائية التقليدية.....89
ثالثا: أسباب ودوافع استخدام السياسات الحمائية الجديدة: 91
رابعا: الحمائية التجارية الجديدة بين التأكيد والمعارضة:..... 92
المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية:..... 93
أولا: الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية: 93

ثانيا: أشكال التكامل الاقتصادي: 96
ثالثا: مراحل ودرجات التكامل الاقتصادي 97
المطلب الثالث: آلية الحمائية الجديدة من منظور التكتلات الاقتصادية 101
أولا: نظرية الاتحاد الجمركي: 101
ثانيا :الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي..... 101
المطلب الرابع : التكتلات الاقتصادية في ميزان المنظمة العالمية للتجارة 105
أولا: الإطار القانوني للتكتلات الاقتصادية الاقليمية ضمن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة 106
ثانيا: العلاقة التفاعلية بين التكتلات الاقتصادية الاقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف 106
المبحث الثاني: المعايير البيئية في ميزان المنظمة العالمية للتجارة..... 109
المطلب الأول: تطور العلاقة بين البيئة والتجارة في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف 109
أولا: البعد البيئي في الاتفاقيات العامة للتجارة والتعريفات الجمركية 109
ثانيا: حماية البيئة في إطار المنظمة العالمية للتجارة 112
المطلب الثاني: المعايير البيئية كأداة حمائية جديدة في التجارة الدولية..... 114
أولا مفهوم المعايير البيئية..... 114
ثانيا: أنواع المعايير البيئية:..... 115
المبحث الثالث: السياسات الحمائية الجديدة في ظل الأزمة المالية العالمية 126
المطلب الأول: الأزمة المالية العالمية " مقاربة مفاهمية "..... 126
أولا : مصطلح الأزمة في الأدب الاقتصادي : 126
ثانيا: أنواع الأزمات المالية..... 128
المطلب الثاني: الأزمة المالية العالمية (الجذور، الأسباب والتداعيات) 131
أولا: جذور الأزمة المالية العالمية 131

ثانيا: أسباب الأزمة المالية العالمية 134
ثالثا: تداعيات الأزمة المالية العالمية وآثارها على التجارة العالمية : 137
المطلب الثالث: العلاقة بين الحمائية الجديدة والأزمات الاقتصادية:..... 142
المطلب الرابع: السياسات الحمائية الجديدة في ظل الأزمة المالية العالمية 145
أولا: حزم الإنقاذ والإعانات المالية: 145
ثانيا: الحمائية الشرعية..... 147
ثالثا: الحمائية الأوروبية 149
رابعا :سياسة "فرص العمل للعمال المحليين..... 149
خامسا : تبادل المواقع..... 150
سادسا: التخفيض التنافسي للعملات..... 150
خلاصة الفصل: 153

الفصل الثالث: سياسة تخفيض العملة كأسلوب جديد للحماية التجارية

تمهيد: 155
المبحث الأول: الإطار النظري لسياسات سعر الصرف 156
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف..... 156
أولا : مفهوم سعر الصرف : 156
ثانيا : أنواع سعر الصرف..... 157
ثالثا : وظائف سعر الصرف 160
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف 161
المطلب الثالث: سياسات الصرف الأجنبي، أهدافها وأدواتها 162
أولا: أهداف سياسة الصرف الأجنبي : 163

ثانيا : أدوات سياسة سعر الصرف 164
ثالثا : سياسات الصرف الأجنبي 165
المطلب الرابع: النظريات المفسرة لسعر الصرف 172
المطلب الخامس : أسواق الصرف الأجنبي 177
أولا: أسواق الصرف الأجنبي : 177
ثانيا: أنواع سوق الصرف الأجنبي : 178
ثالثا : مخاطر الصرف الأجنبي 184
المبحث الثاني: سعر الصرف كأحد مؤشرات التنافسية الدولية 187
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التنافسية والتنافسية الدولية..... 187
أولا:مفهوم التنافسية على مستوى المؤسسة..... 187
ثانيا: مفهوم التنافسية على مستوى قطاع النشاط..... 189
ثالثا :مفهوم التنافسية على مستوى الدول..... 190
المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنافسية الدولية 191
أولا: مؤشر مؤسسة إدارة التنمية الدولية..... 196
ثانيا: مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي..... 198
ثالثا:مؤشر أسعار الصرف الحقيقية..... 201
المطلب الثالث: سياسة تخفيض العملة كمؤشر للتنافسية الدولية: 202
أولا: مقاربة أسلوب المرونات: 202
ثانيا: مقاربة أسلوب الامتصاص: 204
المبحث الثالث : حرب العملات الوجه الجديد للحماية التجارية 208
المطلب الأول : ماهية حرب العملات 208

أولا: تعريف حرب العملات 209
ثانيا: السياق التاريخي لظاهرة حرب العملات 210
المطلب الثاني: حرب العملات الدولية: المبادئ والأدوات. 216
أولا : مبادئ وأسس حرب العملات الدولية 216
ثانيا: أدوات حرب العملات 218
المطلب الثالث: سيناريوهات حرب العملات والأطراف الفاعلة فيها 223
المطلب الرابع : الآثار الاقتصادية لحرب العملات وسبل مواجهتها 224
أولا- آثار حرب العملات على التجارة الدولية: 224
ثانيا - آثار حرب العملات على الأسواق المالية : 226
ثالثا: حرب العملات والدور الجديد للمنظمة العالمية للتجارة 227
خلاصة الفصل.....228

الفصل الرابع: أثر سياسة تخفيض اليوان على التجارة الخارجية في الصين

تمهيد:..... 231
المبحث الأول: الإصلاحات الإقتصادية في الصين..... 232
المطلب الأول: تطور تاريخي و اتجاهي للمدة (1840-1976) 232
أولا :الاقتصاد شبه الإقطاعي (1840-1911).....232
ثانيا: اقتصاد رأسمالية الدولة (1911-1949).....233
ثالثا: التوجيه المركزي و ملكية الدولة لوسائل الإنتاج (1949-1976).....234
المطلب الثاني : المعالم الرئيسية للإصلاح الإقتصادي في الصين :..... 238
أولا: المرحلة الأولى 1979-1984 239
ثانيا: المرحلة الثانية 1984-1991 239

ثالثا: المرحلة الثالثة 1992إلى اليوم..... 240
المطلب الثالث: مؤشرات الأداء الإقتصادي في الصين:..... 242
أولا: مؤشر معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي: 242
ثانيا : إجمالي تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي : 243
ثالثا : الإدخار كمتغير رئيس في دفع عجلة النمو في الاقتصاد الصيني: 243
رابعا : الاستثمار الأجنبي المباشر : 244
خامسا : الارتفاع المستمر في حجم الاحتياطات الأجنبية : 246
المطلب الرابع : الصين في منظومة الإقتصاد العالمي :..... 247
أولا: مكانة الصين في الإقتصاد العالمي: 247
ثانيا: الآليات التي اتخذتها الصين لتدعيم مركزها في الاقتصاد العالمي: 248
ثالثا: الصين والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:..... 251
رابعا : الصين في خضم الأزمة المالية العالمية : متضرر أم مستفيد : 252
المبحث الثاني: اليوان الصيني وأثره على التجارة الخارجية في الصين: 255
المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية في الصين..... 255
أولا: مراحل إصلاح التجارة الخارجية في الصين: 255
ثانيا: آليات تنفيذ استراتيجية تنمية الصادرات في الصين: 257
ثالثا: تطور الميزان التجاري بين الصين ودول العالم (2000-2016): 260
رابعا:تطور الميزان التجاري (الصيني الأمريكي بين 2000-2016) 264
خامسا: تطور الميزان التجاري البيني الصيني الأمريكي (2000-2016) 268
المطلب الثاني: تطور نظام سعر صرف اليوان:..... 270
أولا: المسار التاريخي لتطور سعر صرف اليوان:..... 270

ثانيا: تداعيات اعتماد اليوان كعملة احتياط دولية ضمن سلسلة العملات الرئيسية: 278
ثالثا: آثار انضمام اليوان لسلة وحدة حقوق السحب الخاصة على النظام النقدي العالمي والاقتصاد الصيني: 280
المطلب الثالث: الحمائية النقدية الصينية 283
أولا: التخفيضات المتتالية لليوان وأثرها على الميزان التجاري للصين: 283
ثانيا: الحمائية النقدية الصينية في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة: 284
ثالثا: آليات وسبل مواجهة الحمائية النقدية: 285
المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر سعر الصرف الحقيقي لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي على التجارة الخارجية للصين للفترة (2000-2016) 288
المطلب الأول: منهجية الدراسة:..... 288
المطلب الثاني: تقدير وتحليل النموذج المقترح (أثر سعر الصرف الحقيقي لليوان الصيني على صادرات الصين من السلع والخدمات)..... 289
أولا: دراسة استقرارية المتغير التابع والمتغيرات المفسرة: 289
ثانيا:تقدير وتحليل النموذج المقترح: 298
المطلب الثالث: تقدير وتحليل النموذج المقترح (أثر سعر الصرف الحقيقي لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي على واردات الصين من السلع والخدمات)..... 304
أولا:اختبار استقرارية دالة الوادرات(LM): 304
ثانيا:صياغة العلاقة القياسية لدالة واردات الصين من الولايات المتحدة:..... 310
خلاصة الفصل.....316
الخاتمة : 318
قائمة المراجع والمصادر..... 328
الملاحق.....357

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	نظرية التكاليف المطلقة	10
(02-01)	نظرية التكاليف النسبية	12
(03-01)	نظرية القيم الدولية	14
(04-01)	متوسط المعدلات الضريبية في بعض الاقتصاديات	44
(01– 05)	أهم الدول المصدرة للمنتجات الزراعية في العالم	71
(01-02)	تصاعد نزعة الحمائية الجديدة في الولايات المتحدة ودول المجموعة الاوروبية	91
(02-02)	اللوائح الأوروبية المطبقة على المستوردات الزراعية و الغذائية و التي تشكل حواجز غير تعريفية	117
(03-02)	تضخم اصدارات السندات المالية المضمونة برهونات عقارية دون الفئة الاستثمارية بين عامي 2003 و2006	132
(01-03)	عوامل التنافسية	188
(02-03)	أسعار الفائدة المطبق في بعض الدول المتقدمة	219
(01- 04)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه في الصين للمدة (1953- 1957)	235
(02- 04)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و نصيب الفرد منه في الصين	236
(03-04)	تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي	242
(04-04)	معدلات تكوين رأس المال الثابت للصين في الفترة (2000- 2016)	243
(05-04)	إجمالي المدخرات في الصين	244
(06-04)	حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الصين في الفترة (2000- 2016):	245
(07-04)	التزايد المستمر في حجم هذه الاحتياطات الأجنبية بما فيها الذهب في الفترة (2000- 2016)	246
(08-04)	الصادرات الصينية نحو الولايات المتحدة الأمريكية	265
(09-04)	تطور الواردات الصينية من الولايات المتحدة في الفترة (2000-2016).	267
(10-04)	التالي تطور الميزان التجاري البيني الأمريكي الصيني خلال الفترة (2000-2016):	268
11-04)	تقلبات سعر الصرف الرسمي للرينمينبي للفترة (1994 – 2016) مقابل الدولار	275
(12-04)	سعر الصرف الحقيقي والإسمي لليوان في الفترة (2000- 2016)	275
(13-04)	درجات التأخير للسلسة الزمنية (Lx)	291
(14-04)	نتائج اختبار ديكي فولر للسلسلة (Lx)	292
(15-04)	درجة التأخير للسلسة الزمنية (LEX)	295
(16-04)	نتائج اختبار ديكي فولر للسلسلة (LEX)	296

(04-17)	اختبار Q للسلسلة الزمنية (LEX)بعد إجراء الفرق الأول	296
(04-18)	اختبار ديكي فولر البسيط للسلسلة الزمنية (LEX) عند الفرق الأول	297
(04-19)	تقدير علاقة صادرات الصين إلى الولايات المتحدة	298
(04-20)	نتائج اختبار Breusch-Godfrey للنموذج المقدر (علاقة صادرات الصين بالمتغيرات المفسرة)	299
(04-21)	نتائج اختبار ARCH للنموذج المقدر (علاقة صادرات الصين بالمتغيرات المفسرة)	301
(04- 22)	درجات التأخير للسلسة الزمنية (LM)	306
(04- 23)	نتائج اختبار ديكي فولر البسيط للسلسلة الزمنية (LM)	307
(04 -24)	اختبار Q للسلسلة الزمنية لدالة الوادرات (LM) بعد إجراء الفرق الأول	307
(04- 25)	اختبار ديكي فولر البسيط للسلسة الزمنية لدالة الواردات في الفرق الأول	308
(04- 26)	دالة الواردات بعد إجراء الفرق الثاني	309
(04- 27)	تقدير علاقة واردات الصين من الولايات المتحدة	310
(04- 28)	نتائج اختبار Breusch-Godfrey(علاقة واردات الصين بالمتغيرات المفسرة)	311
(04- 29)	نتائج اختبار ARCH (علاقة واردات الصين بالمتغيرات المفسرة)	313

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	الحدود التي يتراوح بينها معدل التبادل الدولي	15
(01-02)	مراحل عملية تسوية النزاعات التجارية	61
(02-01)	الآثار الناتجة عن التكامل الاقتصادي	105
(02-02)	سيناريو أزمة الرهون العقارية	134
(02-03)	انخفاض أسعار المنازل في الولايات المتحدة الأمريكية	138
(02-04)	تباطؤ نمو التجارة العالمية	142
(02-05)	الارتداد الإيجابي للتجارة العالمية	144
(03-01)	سعر الصرف الحقيقي والقدرة التنافسية	158
(03- 02)	الحلقة الفاضلة للعملة القوية	163
(03- 03)	أثر منحنى J.	166
(03-04)ا	عوامل التنافسية	193
(03- 05)	مؤشر تنافسية النمو.	195
(03-06)	جغرافيا الصراع في حرب العملات الثالثة	214
(03-07)	تدخل البنك المركزي الياباني كبائع للين في عام 2003.	215
(03-08)	تدخل البنك السويسري في سوق الصرف أبريل 2010.	215
(03-09)	حجم التسهيلات الكمية للبنوك المركزية الأربعة.	221
(03-10)	خصائص حروب العملات	222
(03-11)	معدلات النمو السنوية للتجارة الخارجية السلعية خلال الفترة (1965-2009)	225
(04-01)	ترتيب الناتج المحلي الإجمالي للدول الكبرى	247
(04-02)	الارتقاء بالتكنولوجيا في الصادرات الصينية.	262

(03-04)	يوضح واردات الصين من السلع والخدمات بين (2011-2015)	264
(04-04)	نظام سعر الصرف المزدوج	272
(05-04)	يوضح حجم الاحتياطات الدولية في العالم	274
(06-04)	تقلبات سعر الصرف الرسمي للرنمنبي (1994- 2005)	276
(07-04)	حصة الصين من الصادرات العالمية	279
(08-04)	أوزان وحدة حقوق السحب الخاصة بعد ضم اليوان	283
(09-04)	الرسم البياني للسلسلة الزمنية Lx	289
(10-04)	دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية(AC /PAC) للسلسلة (Lx) :	290
(11-04)	الرسم البياني للسلسلة الزمنية (LEX)	293
(12-04)	دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية(AC /PAC) للسلسلة (LEX)	294
(13-04)	معاملات التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج المقدر (علاقة صادرات الصين بالمتغيرات المفسرة)	300
(14-04)	السلسلة الأصلية والمقدرة لصادرات الصين إلى الولايات المتحدة	302
(15-04)	اختبار استقرارية النموذج المقدر	303
(16-04)	الرسم البياني للسلسلة الزمنية (LM)	304
(17-04)	دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية(AC /PAC)للسلسلة الزمنية (LM)	305
(18 -04)	معاملات التوزيع الطبيعي للبواقي (علاقة واردات الصين بالمتغيرات المفسرة)	312
(19 -04)	سلسلة الأصلية والمقدرة لواردات الصين من الولايات المتحدة	314
(20-04)	اختبار استقرارية النموذج(علاقة واردات الصين بالمتغيرات المفسرة)	314

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	قوانين المنظمة العالمية للتجارة	344
02	المواصفات الأساسية للأوراق النقدية التي يصدرها بنك الصين الشعبي	349
03	خريطة طريق الحرير	353
04	إجمالي صادرات الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية	354
05	إجمالي واردات الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية	355
06	سعر الصرف الحقيقي لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي	356
07	اختبارADF للسلسة الزمنية (LX)	357
08	اختبارADF للسلسة الزمنية (LEX)	360
09	اختبارADF للسلسة الزمنية (LEX) عند الفروقات من الدرجة الأولى	363
10	اختبارADF للسلسة الزمنية (LM)	366
11	اختبارADF للسلسة الزمنية (LM) عند الفروقات من الدرجة الأولى (درجة التأخير 0)	369
12	اختبارADF للسلسة الزمنية (LM) عند الفروقات من الدرجة الأولى (درجة التأخير 1)	372
13	اختبارADF للسلسة الزمنية (LM) عند الفروقات من الدرجة الأولى (درجة التأخير 2)	375
14	اختبارADF للسلسة الزمنية (LM) عند الفروقات من الدرجة الأولى (درجة التأخير 3)	378
15	اختبارADF للسلسة الزمنية (LM) عند الفروقات من الدرجة الثانية	381

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تعتبر العلاقات الاقتصادية الدولية من الحقول البحثية الأكثر إثارة في الدراسة والتحليل الاقتصادي في الألفية الثالثة، وهذا نتيجة للتطورات والتغيرات المستمرة والمتلاحقة التي يعرفها النظام الاقتصادي الدولي من عقد لآخر وفي خضم هذه التطورات تكتسي التجارة الدولية أهمية بالغة باعتبارها الجزء المكون الرئيسي للعلاقات الاقتصادية الدولية فهي الشكل التقليدي الأقدم والأكثر تطورا لهذه العلاقات، وهي تشكل مقدمة وفي الوقت نفسه نتيجة للتقسيم الدولي للعمل وهي تربط جميع بلدان العالم في منظومة اقتصادية موحدة. وأهم ما يميز التجارة الدولية اليوم هو تسارع وتائر نموها والتحولات الجذرية في ديناميتها وبنياتها وكذا تقلباتها، ففي ظل ظروف الثورة العلمية التكنولوجية وثورة الإتصالات ونشوء اقتصاد المعرفة يكتسب التبادل الدولي أهمية متزايدة ويتخذ أشكالا وأساليب جديدة لم تكن معروفة من قبل.

وتشير التغيرات والتحولات التي تبلورت منذ بداية عقد التسعينات في معظمها إلى أن هناك مجموعة من العوامل والقوى الدافعة تعمل على تشكيل وتكوين نظام اقتصادي عالمي جديد يختلف في خصائصه وسماته وفي ترتيباته للأوضاع الاقتصادية عن تلك التي كانت سائدة من قبل. حيث أصبح هناك توافق دولي ينحاز للحرية الاقتصادية وآليات السوق، يؤمن بتحرير التجارة ويسعى لإقامة نظام تجاري يتسم بتعدد الأطراف وعدم التمييز والانفتاح والشمولية، ويقيم نظاما فاعلا لتسوية المنازعات التجارية بين الدول حيث تغلب فيه صفة القضائية على صفة الدبلوماسية يديره جهاز واحد متخصص، بالإضافة إلى تحرير التجارة بشكل هادف.

كما يتيح هذا النظام التجاري المتعدد الأطراف الاستخدام الأمثل للموارد وفقا لهدف التنمية ويأخذ بعين الاعتبار تأمين حصول الدول النامية على نصيب في نمو التجارة الدولية يتماشى واحتياجات تنميتها الاقتصادية، كانت بداية هذا النظام مع تأسيس الاتفاق العام للتعريفات الجمركية "GAAT" الذي أبرم في عام 1947 ودخل حيز النفاذ في أول يناير من عام 1948 ،إضافة إلى الجهود المتواصلة أحيانا والمتعثرة أحيانا أخرى في إطار جولات الغات لتحرير التجارة وصولا إلى نتائج جولة الأوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تم التوقيع عليها في مدينة مراكش بالمملكة المغربية في 15 أفريل 1994. لتتوج هذه الجولات بإنشاء منظمة عالمية للتجارة **World Trade Organization(WTO)** مقرها جنيف دخلت حيز النفاذ في الأول من يناير 1995 باعتبارها إطارا مؤسسيا مشتركا لإقامة العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء ، تكون وظيفتها الأساسية تيسير وتنفيذ وإدارة اتفاقات التجارة العالمية التي تضمنتها الوثيقة الختامية لنتائج جولة الأوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف وتسهيل تنفيذها وإدارتها على نحو يكفل تحقيق المزيد من التحرير في هذه التجارة

وإرساء أسسها وتقرير ظوابطها ليستكمل الاقتصاد العالمي دعامته الثالثة بعد إقامة دعامتيه الأولتين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

وأمام تنامي هذه المتغيرات في العلاقات الاقتصادية الدولية وتزايد الحركات التحريرية للتجارة الخارجية وتنامي مساعي الدول للحصول على الأرباح، ظهرت وبشكل مؤلم ابتداء من والسبعينيات عديد من المشاكل والتعقيدات على غرار تلك الصعوبات المتعلقة بكيفية تطبيق الاتفاقات المنبثقة عن المنظمة العالمية للتجارة إثر التغيرات التي اجتاحت البيئة الاقتصادية الدولية إقليميا وعالميا.

إذ لم تعد هذه البيئة صالحة لمزيد من تحرير التجارة الدولية بل على العكس من ذلك فإن موجة الكساد التضخمي وما صاحبها من اختلالات شديدة في موازين المدفوعات وأسعار الصرف منذ نهاية السبعينيات أدت إلى نكسة شديدة في النظام التجاري العالمي، وانعكس ذلك في انتشار موجه من أساليب الحماية غير الجمركية في البلاد الصناعية، وعلى وجه الخصوص في الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية وبعض الدول النامية على غرار الصين مثلا وأصبحت تلك الموجه معروفة بما يسمى بـ " **الحمائية الجديدة**".

وقد برزت هده المسألة بحدة اليوم مع احتدام الأزمة الاقتصادية العالمية والتي أجمع الكثير من الباحثين والمحللين الاقتصاديين على أنها الأعنف والأسوأ منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي وهذا نظرا للانهيار الحاد الذي سجلته التجارة الدولية في الفترة بين الربع الثاني من عام 2008 والربع الثالث من عام 2009، فهذه الأزمة التي زادت من الأوضاع الاقتصادية سواء دفعت بهذه الدول إلى تبني سياسات حمائية ترمي إلى إنعاش إنتاجها المحلي وحماية أسواقها من المنافسة الأجنبية، فبعد أن كانت توفر حماية لصناعاتها المحلية من خلال إجراءات المنطقة الرمادية فلا هي سوداء تتعارض مع أحكام الجات ولاهي بيضاء تتفق معها، انتقلت إلى جانب التسويات النقدية والمالية وأصبحت تستخدم من التخفيض التنافسي للعملات كأسلوب حمائي جديد يدعم قدراتها التنافسية في الأسواق الدولية ، وهو إجراء لا يوجد ما يضبطه في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة لكنه أدى إلى انتكاسه جديدة لنظام التجارة العالمي وهو ما يضع على المحك فاعلية ومستقبل منظمة التجارة العالمية، ورغم حدوث تعاف اقتصادي غير متكافئ بعد الأزمة المالية العالمية، إلا أن هناك مخاوف من أن يؤدي "التلاعب بالعملة "إلى إثارة "حروب عالمية للعملة" وتعتبر الصين هي المصدر الأساسي لهذا القلق حيث أدى تكديسها لما يربوا على 3 تريليون دولار من احتياطات العملة الأجنبية إلى اتهامها بأنها تتعهد تقييم اليوان بأقل من قيمته، وأدى هذا الأمر إلى نشأة ضغوط في الولايات المتحدة وأوروبا لفرض عقبات تجارية على الصين لتقاعسها عن السماح بتعديل قيمة عملتها بما يتفق وقوى السوق وتبين الدراسات التجريبية الأخيرة أن تقييم العملة بأقل من قيمتها يزيد احتمال نشوب المنازعات في منظمة التجارة العالمية .

وبناء على ما سبق يمكننا طرح التساؤل الجوهري التالي:

- **الإشكالية الرئيسية:**

هل تتوافق الحمائية الجديدة بأشكالها الثلاث (التكتلات الاقتصادية، المعايير البيئية، سياسة تخفيض العملة) مع اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة أم تتعارض معها؟ وما هو أثر سياسة تخفيض اليوان الصيني كسياسة حمائية على التجارة الخارجية في الصين؟

وللإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية كان لابد من الإجابة على الإشكاليات الفرعية التالية:

1. ما هي أهم التطورات التي عرفها النظام التجاري العالمي وهل ساهمت هذه التطورات في تحرير التجارة العالمية؟
2. ماهو مضمون السياسات الحمائية الجديدة وما الفرق بينها وبين نظيرتها الكلاسيكية؟
3. هل تتوافق سياسة التكتلات الاقتصادية مع مبادئ التجارة الحرة أم تتعارض معها؟
4. هل تتوافق المعايير البيئية التي تفرضها الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية مع مبادئ التجارة الحرة أم تتعارض معها؟
5. كيف يمكن استخدام سياسة تخفيض العملة كأسلوب حمائي في التجارة الدولية؟ وهل تتوافق هذه السياسة مع مبادئ التجارة الحرة أم تتعارض معها؟
6. ماهو أثر سياسة تخفيض اليوان على التجارة الخارجية في الصين وشريكها التجاري الولايات المتحدة الأمريكية؟

- **فرضيات الدراسة:**

1. عرف النظام التجاري العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى اليوم تطورات كبيرة كانت بدايتها بتأسيس اتفاقيات الغات لتتوج في النهاية بإنشاء منظمة عالمية للتجارة حيث ساهمت هذه التطورات في إزالة جزء كبير من القيود والعوائق الجمركية أمام حركة التجارة الدولية؛
2. السياسات الحمائية الجديدة هي تلك الوسائل والعوائق غير التعريفية التي تستخدمها الدول المتقدمة بغية حماية اقتصادها بطريقة خفية وذكية من المنافسة الأجنبية، وتختلف عن نظيرتها الكلاسيكية في أنها تتعارض مع مبادئ التجارة الحرة لكنها لا تتعارض ما جاء في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة؛
3. رغم أن سياسة التكتلات الاقتصادية تتوافق مع ما جاء في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة إلا أنها تتعارض مع مبادئ التجارة الحرة لأنها تبقى في النهاية حاجزا أمام حركة التجارة بين الدول غير الأعضاء؛

4. إن المعايير البيئية التي تفرضها الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية تتعارض مع مبادئ التجارة الحرة رغم أنها لا تتعارض مع ما جاء في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة
5. تؤدي سياسة تخفيض قيمة العملة إلى تخفيض أسعار السلع المصدرة وبالتالي ارتفاع الطلب عليها من العالم الخارجي إذا كان هذا الطلب مرنا، كما تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة وبالتالي انخفاض الطلب المحلي عليها إذا كان مرنا أيضا، ورغم أن هذه السياسة تتعارض مع مبادئ التجارة الحرة إلا أنها لا تتعارض مع ما جاء في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.
6. تعتبر سياسة تخفيض اليوان الصيني أحد أهم السياسات الاستراتيجية التي ساعدت الصين في تنمية صادراتها وتحقيق فوائض تجارية ضخمة في ميزانها التجاري مع دول العالم عموما ومع الولايات المتحدة على وجه الخصوص وبالتالي فإن سياسة تخفيض اليوان تعتبر أسلوبا حمائيا جديدا تمارسه الصين في تجارتها الخارجية.

أسباب اختيار للموضوع:

تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع بالدرجة الأولى إلى كونه يقع في دائرة الاقتصاد الدولي محور اختصاصنا ولا ندعي السبق في طرح هذا الموضوع لكن حاولنا أن نعالجه من جوانب لم تسبق دراستها والبحث فيها ، فالكثير من الدراسات التي تناولت موضوع التكتلات الاقتصادية لم تشر إلى الدور الحمائي لهذه التكتلات كما أن موضوع المعايير البيئية يشكل نوعا جديدا من الحماية التجارية ولا يزال محل جدال بين الدول النامية والمتقدمة داخل اجتماعات المنظمة العالمية للتجارة إضافة إلى أن كل البحوث والدراسات التي تعرضت لسعر الصرف لم تبرز دورها الحمائي الجديد في التجارة الدولية فجاءت هذه الدراسة في قالب بحثي جديد إسمه: **"الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة "**

أهمية الدراسة: تعالج هذه الأطروحة موضوعا مهما من مواضيع الاقتصاد الدولي وتظهر هذه الأهمية جليا في ظل الظروف التي يعيشها النظام التجاري العالمي خصوصا في أعقاب الأزمة المالية العالمية وما خلفته من ركود اقتصادي على المستوى العالمي حيث شكلت السياسات الحمائية الجديدة وعلى غرار سياسة حرب العملات الدولية حاجزا خفيا وذكيا أمام حرية التجارة أدت إلى حدوث اختلالات كبيرة في أداء نظام التجارة المتعدد الأطراف وهو ما تتطلب منا كباحثين تشخيص هذا الواقع الاقتصادي الدولي لنبحث بعد ذلك عن الحلول.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى كشف النقاب عن الحمائية الجديدة كمصطلح جديد في أدبيات الاقتصاد الدولي وتبيان مدى أثرها على التجارة الدولية كهدف عام يتفرع إلى أهداف فرعية أخرى:

1- عرض أهم التطورات الحاصلة في النظام التجاري العالمي والتجارة العالمية؛

2- التأصيل النظري للحمائية الجديدة وعرض أهم أشكالها الأكثر تأثيرا في التجارة الدولية؛

3- وضع هذه السياسات الحمائية الجديدة في ميزان المنظمة العالمية للتجارة وبحث سبل معالجتها؛

4- إبراز دور الأزمات الاقتصادية في انتشار هذا النوع من السياسات الحمائية مع تسليط الضوء على الأزمة المالية العالمية نموذجا؛

5- إبراز دور سعر الصرف كأداة حمائية جديدة في التجارة الدلية وتوضيح كيف يمكن للتغيرات في القيمة الخارجية العملة أن تستخدم لأغراض تجارية

6- توضيح أثر سياسة حرب العملات كمتغير دولي حديث وأسلوب حمائي جديد على أداء النظام التجاري متعدد الأطراف.

7- التركيز على حالة الصين كونها النموذج الوحيد والأبرز الذي حقق مكاسب اقتصادية جراء استخدامها للحمائية الجديدة في تخفيضها المتعمد لقيمة اليوان ما أدى إلى حدوث اختلالات كبيرة في هيكل العلاقات التجارية الدولية وكذا عجز مزمن ومستمر في الميزان التجاري الأمريكي.

- **الدراسات السابقة:**

في إطار التحضير لهذه الأطروحة وحسب عملية البحث البيبليوغرافي التي قمنا بها فإنه يمكن القول أن موضوع السياسيات الحمائية الجديدة وحرب العملات نموذجا يكاد ينعدم على مستوى البحوث الأكاديمية في الجامعة الجزائرية إلا ما تعلق منها ببعض التحديات التي تواجه التجارة العالمية اليوم كالمعايير البيئية التي كانت ولا تزال محل جدل داخل أروقة منظمة التجارة العالمية أما موضوع حرب العملات والتأثير على القيمة الخارجية للعملة كسياسة حمائية جديدة فلم يرد ما يضبطه في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة رغم أن هذه السياسات الحمائية الجديدة أدت إلى انتكاسة في النظام التجاري متعدد الأطراف، وقد حاولنا في إعداد هذه الأطروحة بالاعتماد على الدراسات الآتية :

1-دراسة حشماوي محمد بعنوان :الاتجاهات الجديدة في التجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2006: تشير هذه الدراسة إلى أن الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد تصب كلها في مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية لكن وبقدر ما تستطيع هذه الدول أن تتكيف مع هذا النظام الجديد بقدر ما تستطيع تحسين تنافسيتها في السوق العالمية وبالتالي تحسين مركزها التفاوضي مع القوى الاقتصادية الكبرى لذلك فإن النظام الاقتصادي العالمي الجديد لازال يحتاج إلى إصلاح في آلياته و طريقة عمل مؤسساته وإعادة النظر في قواعده سواء في مجال التجارة أو الاستثمار حتى يحضى برضا دول وشعوب العالم النامي والمتقدم على حد سواء؛

والإضافة التي قدمتها هذه الدراسة هي السياسات الحمائية الجديدة التي أدت إلى حدوث اختلالات كبيرة على مستوى المبادلات التجارية الدولية على غرار المعايير البيئية وسياسة تخفيض العملة وحرب العملات وهو ما استدعى تظافر جهود المؤسسات الاقتصادية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة وهو ماتمت الإشارة إليه من خلال هذه الدراسة؛

2-دراسة كمال ديب: دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (مدخل بيئي) ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2009.

يشير الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن المنظمة العالمية للتجارة تقف أمام خيارين اثنين أسهلهما صعب قد يضران بالتنمية المستدامة وهما:

في حال خيار حماية البيئة بفرض الاشتراطات البيئية سوف تتأثر البلدان النامية بحرمانها من النفاذ لأسواق الغير بحجة عدم احترامها للاشتراطات البيئية التي تتطلب تقنيات ورساميل وظروف إنتاج تفتقدها الدول النامية ولا يمكن اكتسابها على المدى القريب أو المتوسط أو حتى على المدى البعيد مما يؤثر على قوتها التنافسية في السوق فتصبح المنظمة في قفص الإتهام بزيادة حدة تبعية الدول النامية للدول المتقدمة.

أما الخيار الثاني هو عدم حماية البيئة بالاشتراطات البيئية بحجة تحرير التجارة الدولية وبالتالي سوف تتضاعف المشاكل البيئية الدولية الناتجة عن النشاط الصناعي والتحرر التجاري والتوسع في استهلاك الطاقة وإفراز النفايات الصلبة والغازية فتصبح المنظمة قد أخلت بالدعامة البيئية للتنمية المستدامة، فمن خلال هذه الدراسة نجد أن الباحث قد أبرز دور المنظمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأخذت المسألة البيئية بعين الاعتبار؛

وإضافة لما قدمته هذه الدراسة فقد أبرزنا من خلال دراستنا هذه أهم الحالات التي تستخدم فيها المعايير البيئية كأدوات حمائية جديدة في التجارة الدولية مع التأكيد على ضرورة إشراك الدول النامية في وضع هذه المعايير حتى لا تخدم مصالح طرف على حساب طرف آخر؛

3-Mark S، Coplovitch and Jon ,C Pevehouse: **"Currency wars" by other means Escchange rate and GATT/WTO ,Dispute initiation** ,Univerity of wisconisin adison,2010.

حاولت هذه الدراسة تحليل العلاقة النظرية بين تقلبات أسعار الصرف واستمرارية التحرير التجاري الدولي في ظل منظمة التجارة العالمي، وتوصلت إلى أن التقييم غير الحقيقي للعملات الوطنية يؤثر سلبا على مسار عملية التحرير التجاري ويقلل من استمرارية الحصول على مكاسب الناجمة عن عمليات التبدل الدولي في مستقبل البعيد، ودعت إلى ضرورة مضاعفة الجهود التكاملية بين المنظمات الاقتصادية لمراقبة وضبط أسعار الصرف، بما يتناسب مع التوازنات النقدية والتجارية للدول الأعضاء؛

وقمنا من خلال هذه الدراسة وضع دراسة تطبيقية قياسية حول أثر سياسة تخفيض اليوان على التجارة الخارجية في الصين مع الإشارة إلى حرب العملات بين اليوان الصيني والدولار الأمريكي؛

4-Douglas A. Irwin: **Esprit de Currency ,** Finance& Development, June 2011, Vol. 48, No. 2.

تبرز هذه الدراسة أنه رغم أن النظام التجاري العالمي والنظام النقدي العالمي نظامين متمايزين ويؤديان وظائف مختلفة إلا أن سياسة سعر الصرف والسياسة التجارية مترابطتان فيما بينهما بدرجة عالية ، لذلك أصبح يتعين على أعضاء صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة أن يعملوا سويا لحل المنازعات حول سياسة سعر الصرف التي كانت سببا في نشوء حرب للعملات خاصة بين الصين والولايات المتحدة والتي يمكن أن تنتشر تداعياتها وتخلف آثارا سلبية على العلاقات التجارية الدولية.

لكن الحمائية الجديدة لا تنحصر أشكالها في حرب العملات فقط، فقد قمنا من خلال هذه الدراسة إبراز كيف تستخدم التكتلات الاقتصادية والمعايير البيئية كأساليب حمائية جديدة في التجارة الدولية إضافة إلى دراسة تطبيقية قياسية حول أثر سياسة تخفيض اليوان على التجارة الخارجية في الصين؛

5-Zoryama lutsyshyn and Natalia Reznikova : **Competitive devaluation in Currency wars**:financial projection of neo-protcctionism,the nutionul Univerity of Kyiv ,2013.

ركزت هذه الدراسة على مخلفات الأزمة المالية العالمية وإشكالية فشل أسعار الصرف الحرة في كل مرة في المحافظة على مكاسب التحرير والانفتاح الاقتصادي، وما تسببه حرب العملات من تراجع وتهديد لمستقبل منظمة التجارة العالمية، وقد دعت في الأخير إلى ضرورة توسيع مجموعة العشرين للتشاور حول حلول الأزمات في المستقبل عوض الاعتماد على برامج الإنقاذ والدعم بشكل فردي؛

وجاءت دراستنا هذه لتفسر كيف يمكن استخدام سياسة سعر الصرف كأسلوب حمائي جديد معتمدين في ذلك على دراسة تطبيقية قياسية لأثر سياسة تخفيض اليوان على التجارة الخارجية في الصين؛

6- دراسة علاوي محمد لحسن وشربي محمد الأمين بعنوان: الحمائية الجديدة، حرب العملات وأهمية تفعيل دور المنظمة العالمية للتجارة-مجلة الباحث -العدد 2014/14، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة-:

سلطت هذه الدراسة الضوء على أهم التحديات التي تواجه تحقيق المزيد من التحرير التجاري الدولي ممثلة في ظاهرة الحمائية الجديدة التي ركزت على شكل واحد من أشكال هذه الحمائية وهو تخفيض القيم الخارجية للعملات الوطنية أو ما يعرف بحرب العملات، كما ركزت هذه الدراسة على ضرورة تفعيل دور المنظمة العالمية للتجارة بما يخدم مصالح الدول المتقدمة والنامية على حد سواء والعمل على مواجهة آثار هذا النوع من الحمائية التجارية.

وما تمت إضافته لهذه الدراسة هو السياسات الحمائية الجديدة الأخرى كالتكتلات الاقتصادية والمعايير البيئية إضافة إلى الدراسة التطبيقية والقياسية لأثر حرب العملات وسياسة تخفيض اليوان الصيني على المبادلات التجارية الدولية والنظام النقدي العالمي على حد سواء.

حدود الدراسة:

زمنيا ، تقع دراستنا ضمن المجال الزمني الذي ارتسمت معالمه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهي بداية تشكيل النظام التجاري العالمي الجديد إلى غاية منتصف العقد الثاني من الألفية الراهنة ، أما جغرافيا فإن دراستنا هذه فقد أخذت صبغة دولية وعالمية حيث تناولت هذه الدراسة ظاهرة اقتصادية دولية تصل آثارها وتداعياتها إلى مختلف اقتصاديات العالم هذا في الجانب النظري من الدراسة أما الجانب التطبيقي فقد ركزت دراستنا هذه على

دولة الصين جغرافيا خلال الفترة الزمنية الممتدة بين سنة 2000 بداية انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة وإلى غاية 2016 .

مناهج الدراسة:

استعنا في إعداد هذه الدراسة بمجموعة من المناهج البحثية التي تصب كلها في منهجية البحث العلمي:

المنهج التاريخي: قمنا باستخدام هذا النوع من المناهج البحثية لعرض أهم التطورات الحاصلة في النظام التجاري العالمي منذ الحرب العالمية وإلى اليوم وهذا في الفصل الأول من الجانب النظري للدراسة أما في جانبها التطبيقي فقد ساعدنا هذا المنهج في عرض تاريخ الإصلاح الاقتصادي في الصين.

المنهج الوصفي تمت الاستعانة بهذا المنهج لوصف وتشخيص ظاهرة الحمائية الجديدة بأشكالها الثلاث كإحدى الظواهر الاقتصادية بأسلوب علمي ومنهجي من أجل تحديد الآثار المترتبة عليها ومن ثم البحث في سبل مواجهتها وقد ظهر ذلك جليا من خلال الفصل الثاني والثالث من الدراسة.

المنهجي التحليلي: ساعدنا استخدام هذا المنهج في تحليل موضوع الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة كونه موضوعا يتميز بنوع من التعقيد والتشعب لارتباطه بالعديد من المواضيع الأخرى كالتكتلات الاقتصادية والمعايير البيئية وسياسات سعر الصرف إضافة إلى تحليل الأرقام والمعطيات المتعلقة بالاقتصاد الصيني معتمدين في ذلك على نمذجة قياسية للظاهرة محل الدراسة لنضفي عليها نوعا من الدقة والمصداقية، وتم استخدام هذا المنهج في أغلب فصول الدراسة؛

منهج دراسة الحالة: يركز هذا المنهج على ضرورة معالجة الظواهر الاقتصادية ميدانيا وقد وقع اختيارنا بعد بحث شاق وطويل على الاقتصاد الصيني كنموذج اقتصادي ناجح في تنمية الصادرات من خلال الاعتماد على أحد سياسات الحمائية الجديدة وأخطرها على التجارة الدولية وهي التخفيض التنافسي لقيمة العملة وكان ذلك في الفصل الربع من هذه الدراسة.

صعوبات الدراسة:

يبدو أن موضوع هذه الدراسة واحد في عنوانه لكن متشعب ومتعدد المواضيع في مضمونه فموضوع الحمائية الجديدة يضم أشكالا عديدة كل منها يحتاج إلى بحث متفرد وواسع كالتكتلات الإقتصادية وعلاقتها بالتجارة الدولية والبيئة وعلاقتها بالتجارة الدولية إضافة إلى الحمائية التجارية والأزمات وكذا الموضوع محل الدراسة سياسة تخفيض العملة وحرب العملات الدولية فقد وجدنا صعوبة بالغة في تحليل ومعالجة هذا الموضوع بعمق فهو

يتناول مواضيع لازالت محل خلاف في المؤسسات الإقتصادية الدولية.ونظرا لندرة هذا الموضوع إن لم نقل انعدامه على مستوى الجامعات الجزائرية فقد واجهتنا صعوبات جمة أيضا في جمع المعلومات والمراجع ذات الصلة بما فيها المراجع باللغة الأجنبية خاصة ما تعلق منها بالاقتصاد الصيني.

محتويات الدراسة:

تضمنت هذه الدراسة ثلاثة فصول نظرية وفصل رابع تطبيقي كانت على النحو التالي:

1. **الفصل الأول**: والذي اخترنا له عنوان: السياسات التجارية والنظام التجاري العالمي الجديد وهو بمثابة فصل تمهيدي لهذه الدراسة تناولنا من خلاله أهم السياسات التجارية في التجارة الدولية إضافة لعرض أهم التطورات الحاصلة في النظام التجاري العالمي الجديد بما في ذلك المؤتمرات الوزارية الأخيرة لمنظمة التجارة العالمية.

2. **الفصل الثاني**: عالج هذا الفصل موضوع الحمائية الجديدة ودوافع استخدامها اضافة إلى التطرق إلى أهم أساليبها كالتكتلات لاقتصادية وكيف تنظر اليها المنظمة العالمية للتجارة وأيضا موضوع المعايير البيئية في التجارة الدولية الذي لا يزال محل خلاف في مؤتمرات المنظمة العالمية للتجارة لنختم الفصل بأهم السياسات الحمائية الجديدة المستخدمة في ظل الأزمات المالية العالمية وفي أعقابها.

3. **الفصل الثالث**: تناول هذا الفصل موضوع سعر الصرف كأداة حمائية جديدة في التجارة الدلية وكيف يمكن للتغيرات في القيمة الخارجية العملة أن تستخدم لأغراض تجارية فجاء بعنوان: سياسة تخفيض العملة أسلوب جديد للحماية التجارية لنختم الفصل بالتطرق لظاهرة حرب العملات الدولية و آثارها على التجارة العالمية.

4. **الفصل الرابع**: عبارة عن دراسة حالة الصين للاستفادة من تجربتها التنموية الرائدة في تنمية قطاع الصادرات في اعتمادها على سياسة تخفيض اليوان كأسلوب حمائي جديد في تجارتها الخارجية وكآلية لتعزيز تنافسية صادراتها في الأسواق الدولية واعتمدنا في ذلك دراسة قياسية لأثر سياسة تخفيض اليوان الصيني على الصادرات والواردات في الصين.

الفصل الأول

السياسات التجارية

والنظام التجاري العالمي الجديد

تمهيد:

يعتبر موضوع التجارة الدولية من بين أهم المواضيع الجديرة بالدراسة والبحث وذلك بالنظر إلى التطورات والتغيرات المستمرة والمتلاحقة التي تحيط بالاقتصاديات الوطنية، فكل دولة تسعى إلى الحفاظ على مكاسبها الاقتصادية عن طريق حماية صناعاتها ومنتجاتها من المنافسة الدولية مع العمل في نفس الوقت على الاستفادة من الفوائض ووفورات الحجم التي يوفرها العالم الخارجي. ومن هنا تبدأ نقطة الخلاف في دراسة مواضيع التجارة الدولية ويبدأ السجال بين أطروحتين متعارضتين، تنادي الأولى بضرورة إطلاق العنان لحرية التجارة الدولية وتحريرها من كل العوائق والقيود حتى يعمل الاقتصاد في إطار المنافسة التامة ويحقق الكفاءة العالية، أما الثانية فتدعو إلى إلزامية وضع الحواجز على الحدود في وجه تيار التبادل التجاري الدولي حماية للاقتصاد الوطني من المنافسة غير العادلة.

وفي هذا السياق وللإلمام بالتطورات التي عرفتها التجارة الدولية نتناول في هذا الفصل التمهيدي الإطار المفاهيمي للتجارة الدولية وأهم النظريات المفسرة لقيامها كما نبرز مختلف أنواع السياسات التجارية، إضافة إلى تسليط الضوء على التطورات الحاصلة في النظام التجاري العالمي انطلاقا من تأسيس اتفاقيات الغات وصولا إلى آخر المؤتمرات الوزارية لمنظمة التحارة العالمية.

المبحث الأول: التجارة الدولية (التطور والنظريات):

ظهرت التجارة الدولية منذ العصور التاريخية الأولى، وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر بمثابة البداية الحقيقية لها، حيث زادت من ضرورة الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة من الدول الأخرى، وضرورة تصريف المنتجات تامة الصنع في الأسواق الخارجية، ثم زاد حجم التجارة الدولية بعد ذلك في القرن التاسع عشر واتسع نطاقها نتيجة التقدم الكبير في وسائل النقل والمواصلات والذي جعل العالم وكأنه سوق واحدة يتم فيها تبادل المنتجات بعضها بالبعض الآخر، وتقل فيها حدة الاختلافات بين مستويات الأسعار . وفي الوقت الحاضر يرجع اتساع حجم ونطاق التجارة الدولية إلى التقدم الكبير في مختلف العلوم والفنون والاختراعات، الأمر الذي جعل كل دولة تتوسع في استخدام أحدث ما وصل إليه العلم من عمليات الإنتاج المختلفة، وهو ما أدى إلى ظهور فوائض متزايدة في الإنتاج المحلي عن الاستهلاك المحلي وبالتالي جعل التجارة الدولية تعد من أهم العوامل التي تسهم في رفع مستوى التقدم الاقتصادي لغالبية دول العالم.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية والتقسيم الدولي للعمل :

أولا: تعريف التجارة الدولية:

تدرس التجارة الدولية موضوع العلاقات الاقتصادية بين دول العالم المختلفة وتشمل هذه العلاقات حركات السلع والخدمات وحركات الأشخاص ممثلة في الهجرة الدولية، إضافة إلى حركات رؤوس الأموال. كل هذا يدخل تحت إطار المعاملات الاقتصادية الدولية.

وانطلاقا مما سبق يمكن تعريف التجارة الدولية بأنها أحد فروع علم الاقتصاد الذي يختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة[1].

ولو تناولنا التجارة الدولية ضمن منظومة العلاقات الاقتصادية الواسعة هذه نجد أن مصطلح التجارة الدولية بالمفهوم الضيق يعني حصرا للتجارة الخارجية للبلدان التي تشمل الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة (أي السلعية والخدمية فقط)، أما مصطلح التجارة الدولية بالمفهوم الواسع فيشمل إضافة إلى الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، الهجرة الدولية وحركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي[2].

[1] السيد محمد السريتي، محمد غرت محمد غزلان : **التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية**، بدون رقم الطبعة، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص : 8، الاسكندرية .

[2] محمد دياب : **التجارة الدولية في عصر العولمة**، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص 12 .

ومن الناحية التاريخية وفي المراحل الأولى للتنظيم لقيام التجارة بين الدول المختلفة كانت المعاملات التجارية بين الدول تتصف بصفتين : الأولى صغر حجم الصفقات التجارية والثانية اقتصار التعامل على السلع دون الخدمات و تدفقات رؤوس الأموال، ومن ثم أطلق على التعامل بين الدول مصطلح التجارة الخارجية foreign trade لتميزها عن التجارة الداخلية أو المحلية domestic or internal trade والتي تتم داخل حدود الدولة الواحدة، ومع نمو التجارة الخارجية واتساع نطاقها واشتمالها على تدفقات الخدمات وحركات رؤوس الأموال جاء مصطلح التجارة الدولية international trade ليشمل المفهوم الأكثر اتساعا للتجارة الخارجية [1].

إذن فالمفهوم العام للتجارة الخارجية[2]هو أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة [3].

ثانيا: أهمية التجارة الدولية:

تتحدد أهمية التجارة الدولية انطلاقا من الدور الهام الذي تسهم به في إطار ما يعرف بالعلاقات الاقتصادية الدولية، فضلا عن الدور الهام الذي تقوم به فيما يتعلق بعمليات الإنتاج والاستهلاك والدخل الوطني والتكوين الرأسمالي وتوزيع نمط الاستثمارات في أي اقتصاد من الاقتصاديات إذ يبدو أن نشاط التجارة الدولية من خلال العناصر التالية:

1-التجارة الدولية وسيلة رئيسية تلجأ إليها الدول لرفع رصيدها من العملة الصعبة وهذا للرفع من مستوى الصادرات عن مستوى الواردات، ومنه الحصول على فائض من الموارد المالية المتاحة التي يمكن استغلالها لزيادة الاستثمار ومعدلات التشغيل وبالتالي زيادة الدخل الوطني؛ [4]

2-تعتبر التجارة الخارجية أحد المؤشرات الهامة التي تقيس القدرات الإنتاجية والتنافسية للدول وذلك نظرا لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات المتاحة ومدى قدرة الدولة على التصدير والاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية[5].

3-التجارة الدولية أداة تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التنافسية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة[6]؛

---

[1] السيد متولي عبد القادر : **الاقتصاد الدولي : النظريات والسياسات**، الطبعة الاولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان الاردن، 2001،ص : 17

[2] لقد اشاع استخدام اصطلاح التجارة الدولية واصطلاح التجارة الخارجية كمترادفتين ومع ذلك يوجد فرق بينهما فاصطلاح التجارة الخارجية يشير الى نظرية جزئية للعلاقات الاقتصادية بين دول معينة ودول اخرى أو مجموعة من الدول، بينما اصطلاح التجارة الدولية يشير إلى نظرية شمولية إلى مجمل العلاقات الاقتصادية التي تنمو بين دول العالم مجتمعة .

[3] رشاد العصار واخرون: **التجارة الخارجية** ، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، 2000، ص 12 .

[4] زايد مراد: **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق (حالة الجزائر)**: أطروحة دكتوره دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، بدون رقم الصفحة .

[5] رشاد العصار وآخرون: نفس المرجع، ص 13.

[6] رشاد العصار، مرجع سابق، ص 13.

4- تسمح التجارة الدولية بنقل التكنولوجيا والخبرات الفنية إضافة إلى تلبية كل أذواق المستهلكين حتى ولو كان على حساب ارتفاع أسعار السلع المستوردة؛

5- تحاول الدول من خلال التجارة الخارجية إيجاد نوع من التوازن في وضعها الاقتصادي، فلا شك أن الصادرات إذا زادت فإنها تعمل على إحداث توازن مع الواردات خصوصا إذا كانت تلك الواردات تنمو وبشكل مضطرد وبالتالي ومن خلال الواردات فإنها تعمل على توفير ما يحتاجه المجتمع داخل الدولة من سلع وخدمات استهلاكية لم تكن متوفرة ويحدث هناك نقص في الحاجات سواء الضرورية أو الكمالية، فالتجارة الخارجية من الصادرات والواردات تعمل على إيجاد التوازن الاقتصادي الداخلي في اقتصاد الدولة[1]؛

6- كما أن التجارة الدولية المتوازنة تعمل على إحداث التوازن في ميزان المدفوعات من خلال ما يترتب على الدولة من مطلوبات وما تحققه من إيرادات تعمل على تخفيض العجز وعدم التوازن إذا توازنت مع الصادرات، فالتجارة الخارجية مصدر لتوليد الأموال التي ترصد لسد ما يترتب على الدولة من واجبات مالية[2]؛

7- ويتضح مما سبق مدى أهمية التجارة الدولية فهي توفر للمجتمعات المختلفة السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محليا أو تلك التي تحصل عليها من الخارج بتكلفة أقل نسبيا من تكلفة إنتاجها محليا، لذلك فان التجارة الدولية تتيح لدول العالم إمكانية الحصول على المزيد من السلع والخدمات، ومن ثم تمنهم في زيادة مستوى رفاهية دول العالم [3].

ثالثا : التقسيم الدولي للعمل :

يعرف التقسيم الدولي للعمل على أنه "عملية ذات طابع اجتماعي أين يتم من خلالها توزيع أو تقسيم الوظائف الإنتاجية بين مختلف البلدان، حيث يتخصص كل بلد بأداء وظيفة معينة بالانتقال من التخصص المحلي (الوطني) إلى التخصص الدولي "[4]

ويقصد به أيضا تخصص كل دولة في إنتاج سلعة أو أكثر تتميز في إنتاجها بميزة مطلقة لو نسبية نتيجة توافر عناصر الإنتاج لديها وندرتها لدى الدول الأخرى، أو بسبب ملائمة الظروف المناخية فيها وعدم ملائمتها في الدول الأخرى، وهذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الدولية [5]

[1] عطاالله الزبون : **التجارة الخارجية**، بدون رقم الطبعة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2015، ص 19.

[2] عطاالله الزبون (المرجع نفسه) ص 20.

[3] السيد محمد احمد السريتي محمد غرت محمد غزلان: **التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية** بدون رقم طبعة، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2013 ص09 ,

[4] -آيات الله مو لحسان : **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر – مصر)**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2001، ص : 17

[5] أحمد سليمان محمود خصاونة : **التخصص وتقسيم العمل في الفكر الاقتصادي الاسلامي**، مجلة علوم إنسانية، العدد 44 شتاء 2010، الأردن، 2009.

ويمكن تفسير نشوء ظاهرة التخصص والتقسيم الدولي للعمل منذ تلك اللحظة التاريخية التي بدأت تتطور فيها قوى الإنتاج بشكل كبير أكثر مما عرفته الأنظمة السابقة، مما أدى إلى إنشاء كميات إضافية من السلع والخدمات وتزايد حجم الفائض بشكل كبير تطلب ضرورة تصريفه.

وبما أن التقسيم الدولي للعمل يعبر عن الإنتاج الداخلي لكل بلد، فإنه ومع تغير وسائل الإنتاج في المجتمع الدولي يبرز نوعا جديد من أنواع التخصص الدولي وبالتالي شكل جديد للتقسيم الدولي للعمل وسوف نتطرق من خلال هذا العنصر إلى التقسيم الدولي بشكليه التقليدي والمعاصر:

1- التقسيم التقليدي الدولي للعمل:

يعود ظهور هذا النوع من التقسيم الدولي للعمل إلى الفترة الممتدة من منتصف القرن التاسع عشر إلى غاية السبعينات من القرن العشرين ويرجع ظهور التقسيم التقليدي الدولي للعمل إلى جملة من العوامل نوجزها في :

أ-ظهور الثورة الصناعية بأوروبا الغربية والتي أدت بالانتقال من رأس المال التجاري إلى رأس المال الصناعي ومن العمل اليدوي إلى العمل الآلي؛

ب-نشوء وتطور النظام الكولونيالي (الاستعماري) والذي يلعب فيه رأس المال التجاري دورا هاما؛

ج-تصدير رؤوس الأموال من البلدان الاستعمارية إلى البلدان المستعمرة؛

د-مرونة الهجرة الدولية للسكان، وهو ما ساعد على توفير اليد العاملة الرخيصة؛

هـ-انتهاج تطبيق السياسات التجارية الانفتاحية من طرف غالبية الدول.

وقد تجلى التقسيم التقليدي الدولي للعمل في ثلاثة مظاهر[1]، حيث تمثل المظهر الأول في ذلك التخصص المبني على أساس توزيع دولي لقطاعات اقتصادية (زراعة – صناعة) بين بريطانيا من جهة (المنتجات الصناعية المتمثلة أساسا في القطنيات)، وبقية دول العالم من جهة أخرى (منتجات الزراعة)، وقد ساد هذا الشكل من التقسيم الدولي منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى غاية الثلث الأخير منه (1870)، وخلال هذه الفترة اختفت المظاهر التقليدية للعلاقات الاقتصادية الدولية (تجارة العبيد، النهب، إعادة التصدير) لتحل محلها أشكالا جديدة للتبادل بشكل نهائي (تجارة السلع).

أما المظهر الثاني للتقسيم التقليدي الدولي للعمل فيمتد من 1870 إلى سنة 1945 وخلال هذه المرحلة كانت الدول النامية تقوم بتصدير المواد الأولية الضرورية للقطاع الصناعي في أوروبا إضافة إلى المنتجات الزراعية

[1] آيات الله موحسان : مرجع سابق، ص 17 .

وتستورد مقابل ذلك منتجات مصنعة موجهة للاستهلاك النهائي، كما تميزت هذه المرحلة بتغير أشكال المنافسة الدولية بظهور الاحتكارات الدولية والتطور التقني إضافة إلى التغيرات الاجتماعية المتمثلة في نمو الأجور الحقيقية بالدول المصنعة.

والمظهر الثالث للتقسيم التقليدي الدولي للعمل امتد من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية فترة السبعينات حيث تميز هيكل المبادلات في هذه المرحلة ببقاء الدول النامية مستوردة لمواد مصنعة في شكل تجهيزات ووسائل إنتاج وبقيت مصدرة للمواد الأولية والمنجمية والزراعية.

2-التقسيم الجديد للتقسيم الدولي للعمل:

يشهد الاقتصاد العالمي منذ أواخر الستينات اتجاهات جديدة متنامية نحو أشكال جديدة للتقسيم الدولي للعمل بين البلدان الصناعية المتقدمة وبين بلدان العالم الثالث الآخذة في النمو، ولعل العنصر الديناميكي المحرك لهذه التحولات الجديدة التي طرأت على بنية وطريقة عمل الاقتصاد الدولي هو نمو واتساع حجم نشاط وعمليات الشركات الدولية العابرة للقوميات، إذ تنشط هذه الشركات في عملية إعادة صياغة التقسيم الدولي للعمل من خلال تدويل الإنتاج وإعادة توطين الإنتاج الصناعي على الصعيد العالمي [1].

ففي الأعوام الأخيرة استحوذت استثمارات القطاع الصناعي على النصيب الأكبر من الإضافات الجديدة للاستثمار المباشر للدول الصناعية المتقدمة في المناطق الأقل نموا، وحتى عام 1970 كان نصيب الاستثمارات الصناعية حوالي 38% من جملة الاستثمارات الغربية فيما وراء البحار حيث دخلت معظم الشركات الدولية الكبرى القطاع الصناعي في هذه المناطق سواء من خلال التصنيع لغرض التصدير (الموجه لنفس البلاد الصناعية المتقدمة التي قدم منها الاستثمار)، أو التصنيع ضمن برامج "الإحلال محل الواردات " التي تهدف إلى إشباع حاجات الأسواق المحلية المتمتعة بالحماية وقد أصبح التوسع في النشاطات الصناعية التصديرية في بلدان العالم الثالث منذ منتصف الستينات من أبرز الأشكال الجديدة للتقسيم الدولي للعمل .

ولقد أدت عملية تمركز رأس المال والقوة الاقتصادية في البلدان الصناعية الكبرى إلى سيطرة الشركات الدولية على إدارة رأس المال الدولي وعلى عمليات تنظيم الإنتاج ومنافذ التوزيع على الصعيد العالمي إنما يمثل جزءا لا يتجزأ من الإستراتيجية الجديدة الشاملة للشركات الدولية لتدويل الإنتاج الصناعي والتي أصبحت تمثل أهم الملامح المميزة للتقسيم الدولي الجديد للعمل[2].

[1] محمود عبد الفضيل : **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، عالم المعرفة (سلسلة كتب ثقافية شهرية)**، العدد 16، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ابريل 1979، ص : 23 .

[2] محمود عبد الفضيل : مرجع سابق، ص:25 .

هناك ملمحا آخر للتقسيم الدولي الجديد للعمل هو ما أحدثته الثورة التكنولوجية من إتاحة إمكانيات جديدة للتخصص من خلال تعدد أنواع السلعة الواحدة، حيث لم يعد هناك نوع واحد من السيارات أو أجهزة التليفزيون أو الحاسب الآلي وإنما هناك أنواع متعددة وما يحتاجه نوع منها من حيث ظروف الإنتاج قد يختلف عما يحتاجه النوع الآخر، من هنا ظهر تقسيم العمل بين البلاد المختلفة في نفس السلعة وأصبح من المألوف، بل الغالب بالنسبة لعدد كبير من السلع الاستهلاكية المعمرة والآلات والمعدات، أن تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات والواردات لنفس البلد وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة (Indudtries Intra) بل أصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلاد بحيث يتخصص كل بلد في إنتاج جزء منها أو أكثر وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة (Intra-Firme) وقد أصبح هذا النوع من التخصص من أهم مظاهر تقسيم العمل بين البلاد الصناعية وبعضها البعض، وكذلك في حالات متزايدة بين البلاد الصناعية والنامية[1].

المطلب الثاني: النظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية:

لقد تعرضت المدرسة التجارية وسياساتها الحمائية الداعية إلى توجيه التجارة الخارجية لتكون وسيلة لتراكم المعدن النفيس إلى أعنف هجوم لها على يد رائد الفكر الكلاسيكي آدم سميث إلا أن هناك إشارات ظهرت لدى مفكرين سابقين له، تعرضوا للمدرسة التجارية (المركنتيلية) وسياساتها بالانتقاد الشديد ومنهم المفكر الانكليزي دافيدهوم (1711-1776) الذي أبدى ملاحظات دقيقة حول ضعف منطق الفكر **المركنتيلي** أشار إلى أن المركنتيلية لا تصلح لأن تكون نظاما علميا بمعنى أن كل الدول تضع تحقيق وضع الدائنية هدفا لسياستها.

وعلى الرغم من تأثر سميث بأفكار سابقيه فقد قدم فكرا أصيلا في النظرية الاقتصادية لم يسبقه مفكر آخر من حيث التكامل والشمول وفي نظرية التجارة بالذات عندما طرح نموذج الميزات المطلقة لتفسير قيام التبادل التجاري الدولي موسعا فكرة التخصص وتقسيم العمل من مصنع الدبابيس الشهير إلى العلاقة بين الدول وتشكل نظرية الميزات النسبية التي عالج فيها ديفيد ريكاردو تصور أساسي في النظرية المطلقة، حيث لا يزال مبدأ الميزات النسبية على الرغم من كل الإضافات التي لحقت صيغته الأولية يمثل أساس تفسير قيام التبادل التجاري الدولي في الفكر الليبرالي إلى يومنا هذا .

أولا: نظرية النفقات المطلقة:

يعتبر آدم سميث (1723-1790) أول من حدد معالم سياسة التجارة الحرة في معرض تحليلي لنظرية التجارة الدولية، حيث يرفض وجود عوائق مهما كان نوعها أمام قيام مبدأ التخصص وتقسيم العمل في الدولة

[1] حشماوي محمد : **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 79.

الواحدة أو مجموعة من الدول وظهر ذلك في كتابه "ثروة الأمم " (1776)[1] حيث أكد على ضرورة وأهمية التجارة الخارجية فكل بلد يجد في التبادل التجاري أفضلية مطلقة[2].

حيث يرى أن التجارة بين دولتين تتم على أساس الاختلاف في التكاليف المطلقة ويرى أن تقوم كل دولة بالتخصص في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها بكلفة أقل واستبدالها بسلعة أخرى كلفتها أقل في الدول الأخرى وهذا ما يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي ومن ثم استغلال الموارد الاقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة وزيادة الإنتاج، واتساع نطاق السوق من سوق محلية ضيقة إلى سوق دولية واسعة في ظل تجارة خارجية حرة[3]

ولتوضيح فكرة نظرية التكلفة المطلقة نضع الافتراضات التالية:[4]

1–يتكون العالم من دولتين فقط هما: مصر وبريطانيا وأن هذا العالم افتراضي ينتج سلعتين فقط هما: الملابس ولوح الصلب.

2–معدلات الأجور في مصر وبريطانيا متساوية، وأن أجر ساعة العمل يساوي دولارا واحدا في كل من الدولتين مثلا، كما أن عدد ساعات العمل المتاحة في الدولتين متساوية وتعادل 9 ساعات عمل.

3–كانت تكلفة إنتاج قطعة الملابس في مصر 3 ساعات عمل (3دولار) بينما يتم إنتاجها في بريطانيا بتكلفة قدرها 6 ساعات عمل (أي 6 دولار)، وفي المقابل يتم إنتاج قطعة لوح الصلب بتكلفة قدرها 6 دولار في مصر وبتكلفة قدرها 3 دولار في بريطانيا، ومن ثم يمكن وضع البيانات السابقة في الجدول رقم(01-01) على النحو التالي:

جدول: (01–01): نظرية التكاليف المطلقة

الدولة / السلعة	قطعة واحدة من الملابس تكلف	لوح واحد من الصلب يكلف
مصر	3 ساعات عمل	6 ساعات عمل
بريطانيا	6 ساعات عمل	3 ساعات عمل

المصدر: السيد متولي عبد القادر : **الاقتصاد الدولي : النظريات والسياسات**، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان الأردن، 2001،ص :19.

[1] -Adam Smith, **the wealth of Nation Copyright the pennsylvania state University**, Vol I, 2005,p20.

[2] محمد دياب : **التجارة الدولية في عصر العولمة**، مرجع سابق، ص: 91.

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار : **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشرة والتوزيع والطباعة، عمان الاردن، 2015، ص :34.

[4] السيد متولي عبد القادر : مرجع سابق ،ص:19.

وطبقا لنظرية التكاليف المطلقة، فإن مصر تنتج الملابس بتكلفة مطلقة أقل من بريطانيا لأن وحدة الملابس تتطلب 3 ساعات عمل فقط في مصر بينما تتطلب الوحدة نفسها 6 ساعات عمل في بريطانيا وبناءا على ذلك تتخصص مصر في إنتاج الملابس وتصدير الفائض منه إلى بريطانيا، والتحليل نفسه يمكن أن يطبق على لوح الصلب في بريطانيا، فتنتج هذه الأخيرة ألواح الصلب بتكلفة مطلقة أقل وعلى ذلك تتخصص بريطانيا في إنتاج ألواح الصلب وتصدير الفائض منه إلى مصر.

وبهذا فإن هذه النظرية تكون قد أجابت عن ما يلي:

– سبب قيام التجارة بين مصر وبريطانيا هو اختلاف التكلفة المطلقة لإنتاج السلعتين مما أدى إلى تخصص انجلترا في إنتاج ألواح الصلب لأن تكلفتها المطلقة أقل وسوق تصدير الفائض منه إلى مصر، بينما سوق تخصص مصر في إنتاج الملابس القطنية لان تكلفتها المطلقة أقل وسوف تصرف الفائض إلى بريطانيا.

– مكاسب مصر وبريطانيا من قيام التجارة : حيث يترتب على قيام التجارة بين الدولتين زيادة الإنتاج العالمي من الملابس القطنية ومن اللوح الصلب، لأن مصر سوف تخصص ساعات العمل المتاحة لديها (9ساعات عمل) في إنتاج الملابس وتنتج 3 قطع ملابس بعد قيام التجارة بدلا من قطعة ملابس واحدة + لوح صلب واحد قبل التجارة ومن ثم فتكسب مصر قطعة ملابس إضافية، كما أن بريطانيا سوف تخصص ساعات العمل المتاحة لديها (9 ساعات عمل) في إنتاج ألواح الصلب وتنتج 3 ألواح، بدلا من " قطعة ملابس واحدة+ لوح صلب واحد " قبل التجارة، ومن ثم تكسب بريطانيا لوح صلب إضافي .

وبمعنى آخر فإن آدم سميث أرجع قيام التجارة إلى اختلاف النفقة المطلقة وتمتع الدولة بميزة مطلقة في سلعة معينة وأن المكاسب من التجارة ستنتج عن التخصص وتقسيم العمل الدولي واتساع السوق الدولي.

–الانتقادات الموجهة لنظرية التكاليف المطلقة:

ما يؤخذ على مبادئ آدم سميث في حرية التجارة الدولية أنها لا تبين السبيل إلى هذا التخصص بالنسبة للدول التي لا تتمتع بأي مزايا مطلقة يضاف إلى ذلك إن اعتقاد آدم سميث في التفوق المطلق كأساس للتخصص الدولي فقط لا يتفق مع واقع المعاملات الدولية حيث إن التفوق النسبي يمكن أن يكون أساسا للتخصص الدولي ومن ناحية أخرى لا يرى سميث داعيا للتفرقة بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، فالثانية تعد امتدادا للأولى وكلاهما وسيلة للتخصص من الإنتاج الفائض وتطبيق مبدأ تقسيم العمل والتخصص، في حين أن نوع التجارة

مختلف كل الاختلاف في خصائصه ونظرياته[1] . إضافة إلى ذلك إن نظرية النفقات المطلقة مفرطة في التبسيط، فهي تحصر التبادل في دولتين فقط، في حين أن المسألة أكثر تشعبا وتعقيدا[2].

ثانيا: نظرية النفقات النسبية:

تعزى أصول هذه النظرية إلى الاقتصادي ديفيد ريكاردو الذي نشر كتابه " مبادئ في الاقتصاد السياسي عام 1817 وقدم فيه قانون النفقات النسبية law of comparative advantage الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية حتى في عصرنا الحاضر، ويطلق على نظرية النفقات النسبية أيضا نظرية المنافع المقارنة أو المزايا النسبية، ووضع هذه النظرية ديفيد ريكاردو وأكملها من بعد، جون ستوارت ميل وآخرون من المدرسة البريطانية وغيرها، وبالرغم من مرور ما يقارب من قرنين على هذه النظرية إلا أنها تعتبر من الركائز الأساسية عند البحث عن أسباب قيام التجارة الدولية، وعلى الرغم من الانتقادات التي توجه إليها إلا أن الكثير من الاقتصاديين المعاصرين يعتبرونها حجر الزاوية في تفسير قيام التجارة الدولية، وطبقا لهذه النظرية وفي ظل التجارة الحرة فان كل دولة تخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الدول الأخرى، وتقوم بتصديرها لكي تستورد السلع التي تتمتع دول أخرى في الخارج بإنتاجها بنفقات نسبية أقل، ويتم التبادل التجاري بين الدولتين إذا اختلفت التكاليف النسبية بينها وليست التكاليف المطلقة التي تمثل حالة خاصة من التكاليف النسبية الأكثر عمومية وشمولية.

أولا: منطلقات نظرية النفقات النسبية:

1-يعد اختلاف النفقات النسبية وفقا لريكاردو الشرط الضروري والكافي لقيام التخصص الدولي والتجارة الدولية بصرف النظر عن تساوي أو اختلاف النفقات المطلقة[3].

2-تجارة حرة مع وجود منافسة تامة في الأسواق حيث لا يوجد مستهلك ما أو منتج ما يستطيع التأثير على الأسواق والأسعار السائدة فيها .[4]

3-التبادل التجاري يقوم بين دولتين تقومان بإنتاج سلعتين فقط .[5]

4-حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة وعدم قدرتها على التنقل بين الدولتين ؛

5-استخدام نظرية العمل للقيمة في تثمين السلع وقيمة لي سلعة تقاس بكمية العمل التي تستخدم في إنتاجها؛

[1] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد: **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2006، ص 54 .

[2] محمد دياب : مرجع سابق، ص : 96 .

[3] جمال الدين برقوق، مصطفى يوسف : **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الاردن 2016، ص 147 .

[4] علي عبد الفتاح ابو شرار : **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الاردن، 2005،ص 37 .

[5] عطاالله الزبون، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 46.

6-تجانس العمل والأذواق في الدول المختلفة التي يجري بينها التبادل التجاري؛

7-التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج.

ثانيا: التفسير العلمي لنظرية النفقات النسبية:

لتبسيط جوهر هذه النظرية قدم ريكاردو مثالا عدديا، حيث أخذ كل من انجلترا والبرتغال اللتان تنتجان سلعتين هما النبيذ والنسيج على النحو التالي:

جدول رقم (01-02): نظرية التكاليف النسبية

السلعة / الدولة	البرتغال	إنجلترا
النبيذ(وحدة)	80 سا -عمل	120 سا –ع
النسيج(وحدة)	90سا-ع	100سا –ع

المصدر: محمد دياب : **التجارة الدولية في عصر العولمة**، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص: 99.

من خلال هذا الجدول إذا قمنا بمقارنة التكاليف المطلقة للإنتاج نجد أن البرتغال هي الأجدر والأقل كلفة في إنتاج كلا السلعتين.

حسب ريكاردو فإنه من مصلحة كل بلد أن يتخصص في إنتاج السلعة التي يتميز فيها بتكلفة إنتاج أقل، فنجد أن البرتغال تتخصص في إنتاج النبيذ(80سا-ع) وانجلترا تتخصص في إنتاج النسيج (100ساعة عمل).

وعند احتساب التكلفة النسبية للنبيذ بالنسبة للنسيج لكل بلد نجد:

-التكلفة النسبية للنبيذ / النسيج في البرتغال: 90/80=0.89.

-التكلفة النسبية للنبيذ / النسيج في انجلترا: 120/ 100=1.2.

إذن ما نلاحظه هو أن التكلفة النسبية في إنتاج السلعتين داخل البلدين مختلفة عن بعضها ومنه إذا قرر البرتغال التخصص في إنتاج النبيذ فانه بعد قيام التبادل الدولي سوف تحصل على 1,2 وحدة من المنتوجات من انجلترا في أحسن الحالات، بينما لن تحصل إلا على 0,89 وحدة منها في السوق الداخلي في البرتغال.

وإذا قررت انجلترا التخصص في إنتاج النسيج ومبادلته بالنبيذ مع البرتغال فإنها تحصل على 1,12 وحدة مقابل 0,83 وحدة في السوق المحلي استنادا إلى مفهوم التباين السلعي بين البلدين، ورغم أن فرضية التفوق المزدوج في الإنتاج لصالح البرتغال فكلا البلدين يمكنه الاستفادة من التبادل الدولي، كما انه سوف يكون هناك اقتصاد في النفقة الدولية للإنتاج مقدارها 30 ساعة عمل، 10 ساعات تستفيد بها البرتغال أي (90سا-80سا)نتيجة التخلي عن إنتاج النسيج ومضاعفة إنتاج النبيذ، و20 ساعة منها لإنجلترا نتيجة التخلي عن النبيذ ومضاعفة إنتاج النسيج أي (120-100سا)ومنه يصبح التبادل الدولي مربح الطرفين .

ولعل أهم ما خلفته هذه النظرية هو دفاعها عن التخصص الدولي وحرية التجارة حيث نجحت في بيان أهمية الواردات بعد أن أنكرها التجاريون، إلا أن هذه النظرية لم تسلم من النقد. فهي مبسطة جدا وتهمل إمكانية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول خاصة رأسمال كما أنها تهمل نفقات النقل ومدى تأثيرها على أسعار السلع وتهمل كذلك تأثير الطلب على اتجاه التبادل الدولي[1]. وبالتالي فقد استند ريكاردو إلى نظرية القيمة في العمل ولم يولي اهتماما لمنفعة الحدية ورغم الإسهامات الكبيرة التي قدمها ريكاردو في تفسير وتحليل قيام التجارة الدولية فانه لم يستطيع تقديم المعرفة اللازمة لتحديد نقطة استقرار معدل التبادل التجاري الدولي وظلت هذه الإشكالية عالقة في التحليل الريكاردي إلى تم استيفائها من قبل جون ستيوارت ميل من خلال نظرية القيم الدولية.

ثالثا: نظرية القيم الدولية:

قام جون ستيوارت ميل وهو من الاقتصاديين الكلاسيكيين العظام بإدخال بعض التعديلات على نظرية النفقات النسبية والتي ركزت على قياس نفقات السلع بوحدات من العمل مستندة إلى نظرية القيمة للعمل، كما أن نظرية النفقات النسبية أغفلت الإجابة عن سؤال هام بخصوص تحديد معدل التبادل الدولي الذي يتم على أساسه تبادل السلع في التجارة الدولية، وأغفلت نظرية ريكاردو أيضا قوى العرض والطلب والتي تلعب دورا هاما في تحديد معدل التبادل الدولي وتقسيم مكاسب التجارة بين البلدين المتاجرين.[2]

ومن خلال نظرية القيم الدولية أبرز ميل أهمية قوة طلب الدولة على السلع التي تنتجها الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب في تحديد معدل التبادل الدولي.

ويقصد بمعدل التبادل الدولي عدد الوحدات من سلعة ما التي يتم تصديرها لقاء الحصول على وحدة واحدة من السلع المستوردة، أي هو عبارة عن السعر العالمي بين سلعتين بصيغة المقايضة السلعية فلو قلنا على سبيل المثال أن معدل التبادل الدولي العالمي بين برميل النفط(بمواصفات محددة) ووزنات القمح(بواصفات محددة) هو برميل واحد مقابل عشر وزنات قمح فإننا بذلك نكون قد حددنا السعر النسبي للنفط مقابل القمح باعتباره (1برميل = 10 وزنات) أو أننا حددنا السعر العالمي النسبي للقمح مقابل النفط باعتباره (1=0,10)[3] وهكذا فإن الفكرة الأساسية لنظرية القيم الدولية تتمثل في أن نسبة التبادل التي تسود في السوق الدولية تتوقف على الطلب المتبادل لكل من الدولتين .[4]

وقد يحدث أن يتساوى معدل التبادل الدولي مع معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في دولة ما، فإذا حدث ذلك فانه عند ذاك سينتفي سبب قيام التجارة بين هذه الدولة والدول الأخرى وبذلك فان هذه الدولة لن

[1] الصادق بوشنافة : **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الادوية** –حالة مجمع صيدال – رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) كلية العلوم اقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 2007/2006 .

[2] علي عبد الفتاح ابو شرار : **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات** ،مرجع سابق ص :91 .

[3] هجير عدنان زكي أمين: **الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات**، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة، الشارقة، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 ،ص 57 .

[4] محمد دياب : مرجع سابق، ص 105.

تتجشم عناء التصدير والاستيراد مادام بإمكانها القيام بالمبادلة المحلية والحصول على نفس المقدار وبنفس السعر من السلع من عملية التبادل الداخلي هذا يعني أن السبب الأساس في قيام التجارة هو اختلاف السعر النسبي العالمي (معدل التبادل الدولي) عن السعر النسبي المحلي بين ساعتين.

ولتوضيح ذلك أكثر نأخذ المثال التالي:

جدول (01-03): نظرية القيم الدولية

الإنتاج / البلد	الجزائر	مصر
إنتاج ساعة عمل واحدة من القمح(وزنة)	10	10
إنتاج ساعة عمل واحدة من النسيج(ياردة)	10	20

المصدر: من إعداد الباحث.

يتضح من خلال هذا المثال أن مصر تتمتع بميزة نسبية في إنتاج النسيج وعليه فإنه سيتخصص بإنتاجه تاركة التخصص في إنتاج وتصدير القمح للجزائر ومن الممكن أن نلاحظ أن الجزائر لن يقبل تبادل 10 وزنات من القمح بأقل من 10 ياردات من النسيج، لأن هذا ما يحصل عليه من المبادلة الداخلية، أما إذا حصل على أكثر من 10 يارادات من النسيج مقابل 10 وزنات من القمح فإنه سيرحب بالتبادل والتجارة، وبالمثل فإن مصر لن تقبل بمبادلة 20 ياردة من النسيج بأقل من 10 وزنات من القمح، لأن هذا ما يحصل عليه من المبادلة الداخلية أما إذا حصل على أكثر من ذلك فانه سيرحب بالتجارة . نفهم من هذا إذن أن هناك معدل تبادل داخلي في كل بلد بين السلعتين يمثل أقل ما يقبل به البلد كمعدل للتبادل وهذا هو معدل التبادل الداخلي، أما معدل التبادل الداخليين لكل من البلدين معنى ذلك أن في هذا المثال ينبغي أن يكون معدل التبادل الدولي الذي يحقق مكاسب للطرفين بين (10 وزنات قمح مقابل 10 ياردات نسيج) وبين (10وزنات قمح مقابل 20ياردة نسيج).

الشكل رقم : (01-01)

الحدود التي يتراوح بينها معدل التبادل الدولي

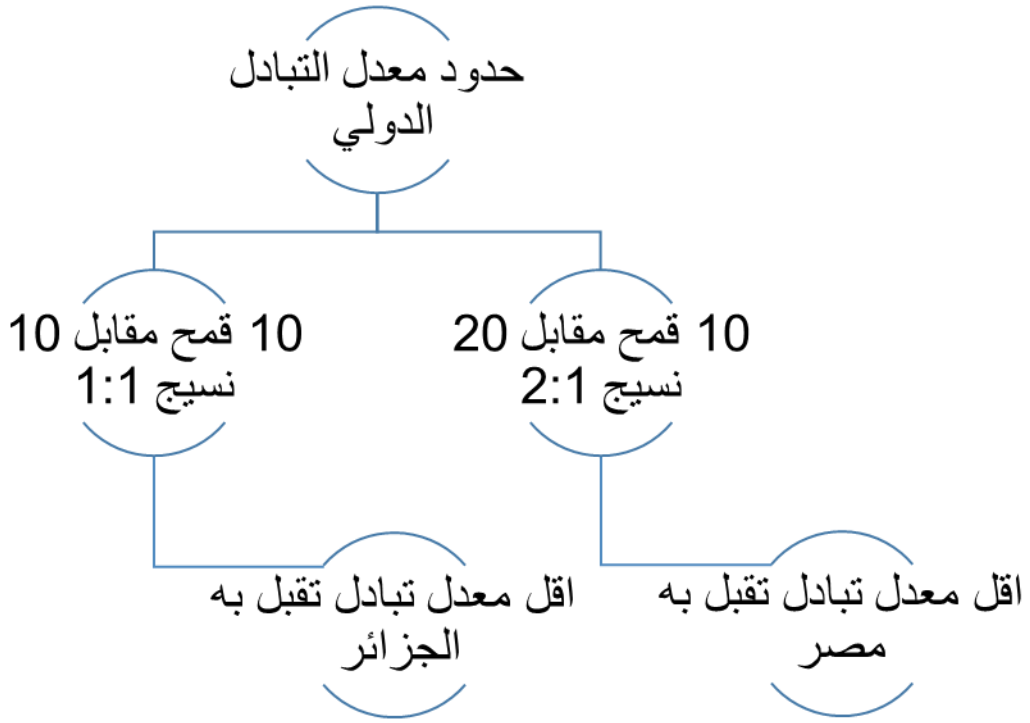

المصدر: من إعداد الباحث

ومما خلصت إليه نظرية القيم الدولية هو أن معدل التبادل الدولي الذي يضمن دخول الطرفين في عملية التجارة ينبغي أن يتراوح بين معدلي التبادل الداخلي في البلدين وإذا تطابق معدل التبادل الدولي مع معدل التبادل الداخلي لأحدهما فان التجارة لن تقوم لأن هذا البلد لن يقبل بالمتاجرة، فهي لن تحقق له أكثر مما يستطيع التبادل الداخلي تحقيقه، كما أن هذه النظرية ساهمت في إعطاء تفسير واضح لأسباب قيام التبادل الدولي، فميل يقول أن قانون النفقة المقارنة يوضح مزايا التبادل أولا ويضع الحدود لهذا التبادل ثانيا، والنفقات المقارنة هي الحدود، وقانون العرض والطلب يعمل فيما بين تلك الحدود ,

لكن ما نلمسه من هذه النظرية في الواقع هو دعوتها للاهتمام بالأسواق الرخيصة ومحاولة التوسع في الخارج والبحث عن الأسواق كل ذلك باسم الكسب الدولي، فمؤدى النظرية أن الدول المتخلفة يكون نصيبها من الكسب الدولي أكبر من نصيب الدول المتقدمة بحجة ارتفاع مستوى المعيشة في الدول في الدول الأخيرة ولذلك يكون طلبها كبيرا، وبالتالي يكون كسبها الدولي أقل، غير أن هذه النظرية قد ابتعدت عن الواقع من حيث كونها قامت بتحليل " الطلب المتبادل" في ظل عالم تسوده المقايضة، وهو مالا يتفق والظروف التي يتم في ظلها الإنتاج والتبادل في العالم المعاصر والذي يقوم على أساس الاختلاف في النفقات والأسعار .

المطلب الثالث: النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية:

أوضحت النظرية التقليدية في التجارة الدولية أن التبادل الدولي يقوم عندما تختلف النفقات النسبية للإنتاج في البلاد المختلفة، سواء تمثلت في نفقات العمل وحده أو في عناصر الإنتاج مجتمعة، لكن هذه النظرية لم توضح أسباب اختلاف النفقات النسبية بين هذه البلدان، ولتفسير أسباب هذا الاختلاف ظهرت مجموعة من الأبحاث الجديدة التي تسعى لتطوير الفكر الريكاردي في التجارة الدولية ممثلة في نظريات تكلفة الفرصة البديلة لهابرلر ونظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج لهيكشر وأولين إضافة إلى لغز لونيتيف.

أولا: نظرية تكلفة الفرصة البديلة لهابرلر:

جاءت هذه النظرية لتطوير نظرية الميزة النسبية من خلال معالجة أوجه القصور التي تمثلت في الفروض التي قامت عليها النظرية خصوصا فرض العمل أساس القيمة وفرض معدل التبادل دون أن تمس بمنطق النظرية حيث تقوم فكرة معا يركز الاقتصادي الكلاسيكي على استخدام مفهوم تكلفة الفرصة البديلة جدلا من تكلفة العمل في المقارنة بين تكلفة إنتاج السلعيين في الدولتين، وتتلخص هذه النظرية في أن تكلفة إنتاج سلعة تعتمد على استخدام موارد اقتصادية كان، باستخدام هذه الموارد في إنتاج سلعة أخرى، فتكلفة الفرصة البديلة مثلا لإنتاج لوح واحد من الصلب مثلا هي عدد الوحدات من القماش التي تم التضحية بها لإنتاج هذه الوحدة من الصلب والعكس فتكلفة الفرصة البديلة لإنتاج قطعة ملابس هي عدد ألواح الصلب التي لم يتم إنتاجها[1]إذن فتكلفة الفرصة البديلة هي التضحية بإنتاج سعة معينة مقابل إنتاج سلعة أخرى .

ثانيا: نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج:

رغم أن طروحات هيكشر وأولين كانت قبل نظرية هابرلر سنة 1919 إلا أنها بقيت طي النسيان ولم تترجم إلى الانجليزية إلا في عام 1950 حيث قدم برتل أولين من خلال كتابه التجارة الإقليمية والدولية 1933 تفسيرا جديدا للتقسيم الدولي للعمل وللقانون الكلاسيكي الخاص بالتكاليف النسبية شرح فيه الكثير من القضايا المطروحة في مقال أستاذه ومواطنه إيلي هيكشر لذلك عرفت هذه النظرية منذ ذلك الوقت بنظرية هكشر–أولين أو نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج : جوهر هذه النظرية هو أنها أوعزت السبب الرئيسي لقيام التجارة الدولية إلى الاختلاف في الندرة أو الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج بين مختلف بلدان العالم وهذا يؤدي بدوره إلى اختلاف الأسعار النسبية لهذه العناصر، وإلى استخدام نسب متفاوتة من تلك العناصر في إنتاج السلع وبالتالي اختلاف الأسعار النسبية للسلع وقيام التجارة الدولية .

[1] السيد متولي عبد القادر: مرجع سابق، ص:27.

إذن فالتجارة الدولية حسب هيكشر وأولين تقوم على أساس الميزة النسبية وعليه تقوم كل دولة بالتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تحتاج بدرجة كبيرة إلى عنصر الإنتاج المتوفر لديها نسبيا وبالتالي يعد الأرخص نسبيا وتستورد السلعة الكثيفة في استخدام عنصر الإنتاج الأكثر ندرة لديها والذي يتميز بارتفاع سعره النسبي [1].

وفي تفسيره لأسباب اختلاف المزايا النسبية التي تعتبر كأساس لقيام التجارة الدولية وضع هيكشر الفرضين التاليتين[2]:

1-اختلاف الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج في البلدان المختلفة كنتيجة لاختلاف درجة الوفرة أو الندرة النسبية لهذه العناصر؛

2-اختلاف دول الإنتاج للسلع المختلفة.

حيث ركز هيكشر في ذلك على جانب العرض أما أولين فقد وافق على هذه التفسيرات لكنه أضاف شيئا يتعلق بجانب العرض حيث أضاف أولين شرطان أساسيان لهذا التقرير هما أن الأول هو ضرورة تماثل دالة الإنتاج للسلعة الواحدة في أي بلد من البلدان والشرط الثاني هو ضرورة تماثل أذواق المستهلكين في البلدان المختلفة[3].

لكن ورغم الإضافات التي قدمها نموذج هيكشر وأولين واستمرارها لفترة طويلة إلا أنها تعرضت لعدة انتقادات نظرية وتطبيقية خاصة تلك الدراسة التطبيقية التي قام الاقتصادي الأمريكي "ليونيتيف" في الخمسينات والمعروفة بلغز ليونيتيف ومن أهم هذه الانتقادات:

1-صعوبة قياس الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج: تبرز النظرية الاختلافات الكمية لعناصر الإنتاج فقط وتتجاهل الاختلافات النوعية في عناصر الإنتاج فنجد أن عنصر العمل مثلا ينقسم إلى العمل اليدوي، العمل النصف فني والعمل المحترف وكذلك رأس المال ينقسم إلى الرأس المال الإنتاجي، رأس المال النقدي، الرأس المال الاجتماعي والرأس المال السلعي (المخزون من السلع والمواد الأولية)[4]، وبالتالي إن أردنا المقارنة بين البلدان المختلفة فيما سيخص الوفرة أو الندرة النسبية لهذه العناصر فإن هذه المقارنة يجب أن تكون بين نفس الأنواع من عناصر الإنتاج الأساسية وهكذا فإن عملية القياس تصبح صعبة جدا أو تشمل أحيانا ما بين البلاد المختلفة[5]؛

[1] محمد سيد عابد: **التجارة الدولية، مطبعة الاشعاع الفنية**، الاسكندرية، 1999، ص:145.

[2] علي عبد الفتاح أبوشرار: مرجع سابق، ص 112.

[3] جمال الدين برقوق، مصطفى يوسف: مرجع سابق ، ص178.

[4] – علي عبد الفتاح أبو شرار: مرجع سابق، ص122.

[5] - جمال الدين برقوق، مصطفى يوسف: مرجع سابق، ص178.

2- تهمل هذه النظرية انتقال عناصر لإنتاج على المستوى الدولي: صحيح أنته يستحيل انتقال عنصر الأرض كأحد عناصر الإنتاج وقد تفرض قيودا على الهجرات السكانية وحركة العمال من بلد لآخر لكن يوجد في المقابل تردد في انتقال رؤوس الأموال لارتباطها بقوانين الاستثمار والاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد الذي يحتاج إلى رؤوس أموال للاستثمار إضافة لذلك فإن حركة العمال والهجرة السكانية وحركة رؤوس الأموال إلى استراليا وكندا وأمريكا ونيوزيلندا وجنوب إفريقيا ساعدت هذه الدول على استغلال مواردها الاقتصادية الطبيعية وزيادة تجارتها الخارجية؛

3- تتميز هذه النظرية بالطابع السكوني في التحليل وافتراضها فتشابه دوال الإنتاج للسلعة الواحدة وأنها دوال إنتاج خطية متجانسة، يعني ذلك أنها ألغت دور البحث والتطوير وما ينشأ عنه من تقدم تكنولوجي يمكن الدول من اكتساب مزايا نسبية مختلفة الأمر الذي جعلها عاجزة عن التكيف مع الواقع العلمي الذي يتميز بالديناميكية والتغيرات التكنولوجية السريعة.

ثالثا: محاولات اختبار صحة نظرية هيكشر أولين (لغز ليونيتيف).

من أبرز المحاولات التي جرت لاختبار صحة نظرية هيكشر-أولين تلك المحاولة التي قام بها الاقتصادي الأمريكي "فاسيلي ليونيتيف) في عام 1953 حول تقنية العلاقات بين الصناعات المطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية [1]حيث قام بدراسة هيكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة مع بقية دول العالم مستخدما أسلوبا جديدا في التحليل الاقتصادي عرف باسم جداول المدخلات والمخرجات والتي تحتوي على بيانات مفصلة لصادرات وواردات الولايات المتحدة لعام 1947م لكن النتائج المتوصل إليها كانت تمثل لغزا حقيقيا.

فطبقا لنظرية هيكشر أولين على الولايات المتحدة الأمريكية تصدير السلع كثيفة رأس المال والذي يتميز بالوفرة النسبية لديها واستيراد السلع كثيفة العمالة نظرا لأن الولايات المتحدة تتميز بندرة نسبية في عنصر العمل مقارنة مع دول العالم الأخرى، لكن اختبار ليونيتيف أظهر عكس ذلك وتبين أن الصادرات الأمريكية أكثر كثافة في استخدام العمالة من وارداتها، الأمر الذي يعني أن إسهام الولايات المتحدة في التقسيم الدولي للعمل إنما يقوم على تخصصها في الصناعات كثيفة العمل وليس في الصناعات كثيفة رأس المال ومنذ ذلك الوقت أصبح اكتشاف ليونيتف موضوعا للنقاش بين العديد من الاقتصاديين من مختلف البلدان الذين حاولوا

[1] -Brahim Guendouzi : **les relations économiques internationales** édition El Maarifa, Alger,1998, p :18 .

تفسير هذا اللغز وكانت النتيجة تطوير نظرية الميزات النسبية حيث أخذت في الحسبان الظروف والاعتبارات الإضافية التي تؤثر في التخصص الدولي:[1]

1_ عدم تجانس عناصر الإنتاج: خصوصا اليد العاملة التي تختلف من حيث مستوى الكفاءة حيث وفرة اليد العاملة العالية التنظيم والمهارة تؤدي إلى تصدير السلع المعقدة في حين أن زيادة اليد العاملة غير الماهرة في عدد العاملين في بلد ما يجعل هذا البلد إلى يميل إلى أنتاج وتصدير السلع التي لا تحتاج مستوى عال من المهارة.

2_الدور الكبير للموارد الطبيعية التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة التي تحتاج إلى رؤوس أموال الكبيرة لدخول عملية الإنتاج (كما هو الأمر في فروع الصناعة الاستخراجية مثلا) وهذا ما يفسر لماذا تكون صادرات البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية ذات كثافة رأس مال عالية رغم أن عنصر رأس المال لا يستمتع بوفرة نسبة عالية في هذه البلدان.

3_تأثير السياسة التجارية الخارجية للدول على التخصص الدولي فالدولة يمكن أن تحفز إنتاج وتصدير السلع التي تحتاج تقسيمها إلى عناصر إنتاج لا تتمتع بوفرة نسبية في هذه الدولة.

المطلب الرابع: المقاربات الحديثة في تفسير التجارة الدولية:

لقد تتابعت الدراسات التطبيقية للتحقق من قدرة نظرية التجارة الدولية بصيغتها الأخيرة في تفسير واقع التبادل الدولي القائم، وعلى هذا الأساس ظهرت وجهات نظر جديدة منها ما جاء مكمل للمبادئ الأساسية للنظرية التقليدية ومحتفظا بعناصرها وأضفى عليها جوانب الحركية عليها، ومنها ما جاء كنتائج تقاطعت مع الاستنتاجات الرئيسية لهذه النظرية.

أولا: مقاربة ليندر لتشابه دوال الطلب

إن جوهر هذه المقاربة التي قدمها الاقتصادي السويدي استيفان ليندر stafian linder هو الاعتماد على جانب الطلب في تفسير ظاهرة التبادل الدولي وإثبات خطا الاعتماد على جانب العرض حيث توصل ليندر إلى أن مستويات الدخول الفردية تؤثر على كثافة التجارة الخارجية كمقياس لحجم التجارة بين الدول بالنسبة للسلع الصناعية[2].

ويرى ليندر أن السلع الصناعية تأخذ الجزء الأكبر من التجارة، فاختراع منتجات جديدة وتقديمها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأسواق المحلية ومع أن الاختراعات تظهر استجابة لحاجة الأسواق المحلية فإن المستهلكين في الدول

[1] محمد دياب: مرجع سابق ، ص122

[2] السيد متولي عبد القادر ،مرجع سابق ، ص 53.

الأخرى المتشابهة في هيكلها الاقتصادي والذين لديهم نفس الحاجات سرعان ما يكتشفون المنتج الجديد ومن هنا تنشأ الصادرات مع اكتشاف أسواق مماثلة في الخارج وهذا يفسر فكرة ليندر أن التجارة تبدأ بين دول تتشابه في هياكل أسواقها واحتياجاتها [1]، ويشترط ليندر لقيام التجارة بين الدول ما يلي :

1-أي سلعة لابد وأن تنتج وتستهلك محليا قبل أن تحول إلى سلعة تصديرية؛

2-تجاوب تكوين المنتج لبلد معين مع هيكل الطلب الداخلي حيث تتجه الأسعار النسبية لهذه المنتجات إلى الانخفاض.

وحسب نظرية ليندر فان أثر قيام التجارة الدولية على اقتصاديات الدول النامية هو ارتفاع متوسط الدخل في قطاع التصدير وانخفاضه في قطاع الواردات لهذه الدول وما يعلل ذلك هو أن قيام التجارة يزيد من الطلب على عناصر الإنتاج الموظفة في قطاع التصدير ويقلل من الطلب على عناصر الإنتاج الموظفة في قطاع الواردات ويؤدي ارتفاع متوسط دخل الفرد انخفاض متوسط دخل الفرد في قطاع التصدير إلى تزايد عدد السكان وتراكم رأس المال في هذا القطاع، بينما يؤدي انخفاض متوسط دخل الفرد في قطاع الواردات إلى تناقص عدد السكان وتقلص رأس المال في هذا القطاع ويستمر الأمر على هذا إلى أن يختفي قطاع الواردات كلية ويستقر الاقتصاد الكلي عند وضع توازني جديد [2].

ثانيا: نظرية الفجوة التكنولوجية

إضافة للدور الذي تلعبه الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج في تحديد الميزة النسبية التي تقوم عليها التجارة الدولية تلعب التكنولوجيا دورا هاما في توجيه التجارة الدولية وقيامها، وهناك ثلاث نماذج تعمل عل توضيح قيام التجارة الدولية على أساس التغيرات والتطورات التكنولوجية وهي:

1-**نموذج اقتصاديات الحجم**: يتلخص جوهر هذه المقاربة في أن وفورات الحجم الكبير تعتبر كأحد أهم المصادر الرئيسية للتجارة الخارجية لما لها من أثر عل تكلفة الإنتاج وبالتالي من ميزة نسبية لبعض الدول، هذه الميزة يمكن أن تتمتع بها ولو على الأقل في بعض المنتجات الدولة التي يتوفر لديها سوق داخلي متسع فاتساع السوق يسمح بحجم إنتاج يبرر الاستثمار الضخم في رأس المال بحيث تصبح التكلفة معتدلة وتسمح بالتصدير إلى الخارج فيتم الإنتاج في بعض الدول وتصبح الدول الأخرى مستوردة[3].

[1] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية** ، مرجع سابق ص : 81.

[2] ايات الله مولحسان ، مرجع سابق ،ص 11.

[3] - حسن عبد العزيز حسن إسماعيل: اقتصاديات **التجارة الدولية** ، الطبعة الثالثة، بدون ناشر، 2002 ،ص :102.

ويرى كل من كيسينغ وهاباوير أن توفير السلع بفضل حجم الإنتاج الكبير يشكل عاملا مهما في تحديد التخصص الدولي بالرغم من أن تأثيره على الاقتصاد يختلف من بلد لآخر ويتوقف على حجم السوق الداخلية ويطرح هاوفباوير فكرة هامة مفادها أن السوق الداخلية الكبيرة تشكل عاملا ملائما لتصدير السلع التي تنخفض كلفتها الحدية كلما ازداد حجم الإنتاج، أما السوق الداخلية الصغيرة فتشكل عاملا ملائما لتصدير السلع التي لا تتأثر كلفتها بحجم الإنتاج[1].إذن فنظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا،فرنسا،إنجلترا وإيطاليا في جانب وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير مثل بلجيكا، هولندا ولكسمبورغ، أسبانيا واليونان ودول أخرى في جانب آخر.

2-نموذج الفجوة التكنولوجية:

يعتبر بوزنير هو المؤسس لنموذج الفجوة التكنولوجية عام 1961، وطبقا لهذا النموذج تعقد بين الدول الصناعية صفقات تجارية ضخمة على أساس إدخال أنواع جديدة من الإنتاج أو طرق إنتاجية جديدة في الأسواق وهذا ما يعطي الشركة المخترعة أو الدولة المخترعة الحق في الاحتكار المؤقت على السلع الجديدة في الأسواق العالمية، وهكذا فإن الاحتكار المؤقت الممنوح للشركة المخترعة يقوم على أساس براءة الاختراع وحق النشر والتأليف وذلك من أجل تشجيع ظاهرة الاختراع[2]، وفي تفسيره لنموذج الفجوة التكنولوجية استخدم بوزنير مصطلحين هما[3]:

- **فجوة الطلب**: وهي الفترة الزمنية التي تكون بين بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدولة موطن الاختراع وبداية استهلاكها في الدول الأخرى؛
- **فجوة التقليد**: هي الفترة الزمنية الفاصلة بين بداية انتاج السلعة الجديدة في الدولة موطن الاختراع وبداية انتاجها في الدول الأخرى.

وحسب هذا النموذج ما إن يظهر إنتاج هذه السلعة في الدول المقلدة تفقد الدولة المخترعة ميزتها النسبية وتبدأ هذه الفجوة التكنولوجية في الضمور ويحل محلها عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج كعامل مفسر لقيام التجارة الدولية وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية مثلا من أكثر الدول تطورا في المجال التكنولوجي حيث تقوم بتصدير منتجات جديدة ذات مستوى تكنولوجي رفيع إلى الأسواق العالمية ويحصل المنتج الأجنبي على هذه المنتجات الجديدة الأمريكية ويقوم بدراستها والتعرف على طرق إنتاجها

[1]- محمد دياب: مرجع سابق ، ص:131.
[2]- علي عبد الفتاح أبو شرار: مرجع سابق، ص:145.
[3]-محمد دياب: مرجع سابق، ص:126.

ويقوم بعد فترة من الزمن تحددها براءة الاختراع بانتاجها وعرضها في السوق المحلية ثم أسواق الدول الأخرى بل ويتم تصديرها إلى الولايات المتحدة ذاتها.

وما يعاب على هذا النموذج هو أنه لايوضح حجم الفجوات التكنولوجية القائمة بين الدول المختلفة، ولايقوم بفحص أو اختبار الأسباب التي تؤدي إلى ظهورها ولا يبين كيف يتم بالظبط التخلص من هذه الفجوات مع مرور الزمن لذلك جاء نموذج دورة المنتج لسد هذا النقص كنموذج أعم وأوسع من نموذج الفجوة التكنولوجية.

3-نموذج دورة حياة المنتج:

يرتكز هذا النموذج على دراسة أجراها فرنونJ.R.Vernon عام 1967 حيث قامت بتحليل أثر عامل البحث والتطوير في الصناعات الأمريكية على التجارة والاستثمار الدوليين وركزت في الأساس على الصادرات الأمريكية من السلع المصنعة حيث أكدت إلى جانب دراسات أخرى أجريت على أن الصناعات الأمريكية تستخدم تكنولوجيا عالية تتمتع بميزة نسبية في البحث والتطوير بمعنى أن الوفرة التي أشار إليها هيكشر وأولين تتمثل هنا في المعرفة التكنولوجية وهذه المعرفة يعبر عنها بعدد العلماء والمهندسين وأصحاب المعرفة التقنية ونسبة ما ينفق على البحث والتطوير[1] وتشير هذه الدراسة إلى أن كل منتج جديد يمر بدورة أو بعدة مراحل تتغير من خلالها الميزة النسبية لهذا المنتج حسب كل مرحلة[2]:

- المرحلة الأولى: يتم إنتاج السلعة بكميات غير كبيرة بتكاليف مرتفعة وفي هذه المرحلة تكون الكوادر العلمية والهندسية الأكثر أهمية وتكون أسعار المنتج الجديد عالية لذا يكون الطلب عليها غير كبير كما أن تصدير السلعة يكون محدودا؛

- المرحلة الثانية:(مرحلة النمو والتوزيع): يرتفع فيها الطلب على السلعة التي لا تلقى قبولا متزايدا ويجري إنتاجها بصورة متزايدة أكثر فأكثر وتنخفض تكاليف إنتاجها وبالتالي أسعارها مما يضاعف الطلب عليها ثم يتزايد الطلب عليها في الخارج إلى أن يبدأ إنتاجها في الخارج عن طريق فروع الشركة المخترعة نفسها أو بواسطة شركات أخرى أين تظهر السلع المقلدة في بلدان أخرى وعن طريق بيع رخص التصنيع ويبدأ إنتاج السلعة في بلدان أخرى لكن أقل تطورا من الناحية التكنولوجية؛

-المرحلة الثالثة (مرحلة إشباع الطلب أو النضج): يزيد عدد السلع المنافسة في هذه المرحلة ويتم الحفاظ على الطلب من خلال خفض الأسعار وتخفيض تكاليف الإنتاج ونتيجة لذلك يظهر الميل لنقل إنتاج السلعة إل

[1]- هجير عدنان زكي أمين: الاقتصاد الدولي، النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص: 124.

[2]- محمد دياب: مرجع سابق، ص:127.

تلك البلدان حيث تكلفة إنتاجها أقل ويتم تلبية الطلب على هذه السلعة في البلدان المتطورة من خلال استيرادها من البلدان التي تنتج فيها بتكاليف متدنية، أما في بلد المنشأ فتجري عملية تطوير تكنولوجيا إنتاجها أو ابتكار سلعة جديدة نسبيا.

-المرحلة الأخيرة (مرحلة الأفول) تصبح السلعة في هذه المرحلة قديمة بسبب ظهور سلع جديدة أكثر تطورا تلبي الحاجات نفسها وعل الرغم من انخفاض الأسعار فإن الطلب عل هذه السلعة سينخفض ويتراجع إنتاجها ويمكن تمثيل هذه المراحل من خلال الشكل المبين أدناه:

ثالثا : نظرية التنوع

يعد المجال المتسع للتنوع السلعي داخل الصناعة الواحدة مصدرا قويا للتجارة الدولية وهنا يكون لتأثير الدخل دور هام في التجارة الخارجية فارتفاع الدخل يعني القدرة على شراء نوعيات مختلفة من السلعة، يكون لكل منها خصائص مختلفة تحقق أغراضا يرى المستهلكون ضرورة توفرها.

فتساعد نظرية التنوع في تفسير ظاهرة الاستيراد والتصدير لنفس السلعة ولكن بنوعيات مختلفة في دولة واحدة ورغم أن هذه النظرية تكتنفها العديد من الصعوبات وأوجه النقد إلا أنها حاولت أن تشرح سبب قيام التجارة الدولية معتمدة في ذلك على اختلاف الأذواق كشرط أساسي للحصول على نوعيات مختلفة من نفس السلعة وإن كانت مسألة الذوق من الأمور التي يصعب قياسها[1].

رابعا: نظرية المنافسة

قام الاقتصادي الأمريكي مايكل بورتير بمحاولة ناجحة لإظهار العوامل الجديدة التي تحدد تطور التجارة الدولية المعاصرة فهو يرصد في مؤلفاته المكرسة لدراسة المنافسة العالمية، أربعة متغيرات رئيسية تحدد تطور التجارة الخارجية المعاصرة للبلدان الصناعية المتطورة الكبرى وهي:

1-عناصر الإنتاج: يوضح بورتير أن البلد لايرث عناصر الإنتاج ولكن تخلق هذه العناصر في مجرد عملية إعادة الإنتاج الموسع فيه؛

2-ظروف الطلب: وهي عبارة عن متطلبات السوق الداخلية التي تحدد تطور الشركة وكذلك مراقبة السوق العالمية والتنبؤ بتطورها؛

3-وضع الفروع القريبة (التابعة) التي تقدم الخدمات الضرورية؛

[1] حسن عبد العزيز حسن إسماعيل: اقتصاديات **التجارة الدولية** ، الطبعة الثالثة ، بدون ناشر، 2002 ،ص :104.

4-استراتيجية الشركة في ظروف المنافسة فعندما تضع الشركات إستراتيجيتها التنافسية فإنها تسعى إلى العثور على إمكانات المنافسة الفعالة والطويلة الأمد في القطاع الذي تنتمي إليه ويقول بورتير أنه لا وجود لاستراتيجية منافسة كاملة، وإنما وحدها الاستراتيجية التي تتفق مع أعمال قطاع صناعي محدد ومع المهارات ورأس المال التي تحوزها شركة معينة.

خامسا: نظرية التبادل اللامتكافىء

مصطلح التبادل اللامتكافىء يعني باختصار أن البلاد الفقيرة تجبر من خلال السوق العالمي على بيع ناتج عدد كبير نسبيا من ساعات العمل في مقابل الحصول من البلاد الغنية على ناتج عدد أقل من ساعات العمل[1].

وقد ظهرت هذه النظرية في أواخر الستينات واحتلت مكانا بارزا في الأدب الاقتصادي في مجال التنمية والتجارة الدولية من خلال دراسات كل من أرجيري أمانيويل والاقتصادي سمير أمين.

1- أرجيري أمانيويل والتبادل اللامتكافئ :

كبداية لموجة جديدة من المؤلفات والمناقشات الواسعة نشر الاقتصادي الفرنسي أرجيري إمانيويل كتابه التبادل اللامتكافئ حول دور التجارة الدولية في تيسير استغلال الدول الغربية لدول العالم الثالث وحالة التخلف التي تعيشها هذه البلدان. أهم ما جاء به أمانيويل هو أن التبادل اللامتكافئ يؤدي إلى استغلال الأمم الغنية للأمم الفقيرة وهذه النتيجة تخالف أفكار المدرسة التقليدية التي تدعي أن التبادل الدولي يؤدي إلى صالح الدول الفقيرة والغنية معا، كما أنها تخالف أيضا آراء الفكر الماركسي التي ترى أن طبقة الرأسماليين في الدول الغنية هي المستفيد الوحيد من استغلال الطبقات العاملة في البلاد الفقيرة والغنية على حد سواء فليس هناك في هذا الفكر استغلال أمة لأمة وإنما استغلال الطبقة البرجوازية للطبقات العاملة في كافة أنحاء العالم، أما تحليل أمانيويل فيظهر العكس حيث يرى أن الزيادة في أجور مجموع العاملين في البلاد الرأسمالية إنما تكون على حساب استغلال الفلاحين والعمال في البلاد التابعة لها مما يكون له الأثر على التبادل التجاري الدولي.

2-سمير أمين والتنمية اللامتكافئة بين بلدان المراكز وبلدان الأطراف:

بدأ سمير أمين من حيث انتهى إليه أرجيري أمانيويل والذي أظهر سيطرة مبدأ التبادل اللامتكافئ على التجارة الدولية وبصفة عامة على العلاقات الاقتصادية بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، حيث يطلق سمير أمين

[1] أحمد جمال الدين موسى :**العلاقات الاقتصادية الدولية** ،بدون رقم الطبعة ،جهاز توزيع الكتاب الجامعي ،جامعة المنصورة ،مصر 2004 ،ص 47.

على المجموعة الأولى اسم بلدان المراكز وعلى المجموعة الثانية بلدان المحيط أو بلدان الأطراف وترجع هذه التسمية إلى الاقتصادي المعروف راءول بريبيش*.

وجاءت كتابات سمير أمين بين منتقدة الأسس التي قامت عليها النظريات التقليدية في التجارة الدولية وحاولت توضيح أن التفاوت الكبيرة نصيب كل بلدان المراكز وبلدان المحيط من عائد التجارة الدولية لا يرجع إلى اختلاف النفقات النسبية (كما يدعى ريكاردو) أو الاختلاف في الموارد الطبيعية (كما تدعى المدرسة السويدية) أو الاختلاف في نسبة رأس المال الثابت إلى فائض القيمة كما يشير إليه الكثير من الاقتصاديين الماركسيين أو التفاوت في مستويات الأجور كما خلص إليه إمانيويل) وإنما يرجع هذا التفاوت إلى الظروف التاريخية الداخلية التي مرت بها مجتمعات المراكز ومجتمعات الأطراف كما يرجع إلى الظروف التي أحاطت بعملية اندماج اقتصادات الأطراف في اقتصادات المركز، ومنذ قيام مبدأ التخصص والتقسيم الدولي للعمل أصبحت اقتصادات الأطراف بمواردها وثرواتها موجهة لخدمة اقتصادات المركز وتستقبل اقتصادياتها مرهون باقتصادات بلدان المراكز.

وإذا بقى الوضع على هذا الحال فإن سمير أمين لا يبدو متفائلا بخصوص مستقبل الدول العربية حيث يرى أن آليات النظام الرأسمالي العالمي لا تشكل ظروفا مناسبة تبلور دولا برجوازية وطنية جديدة (مراكز) قادرة على مواجهة تحديات العصر فهدف الامبريالية في المنطقة العربية ليس مجرد استغلال الإمكانيات المحلية بشرط السيطرة عليها ولكن تدمير هذه الإمكانيات الذي هو شرط استمرار السيطرة على النفط وهو المورد الأساسي الذي يهتم به الغرب في المنطقة ، ولذلك فإن التكيف مع النظام الاقتصادي العالمي الذي سيطر عليها المراكز "مرادف الانتحار[1]"

لكن ما نلاحظه اليوم هو أن دول المركز أصبحت تتخلى عن هذا المورد الهام الذي تمتلكه المنطقة العربية وأصبحت قادرة على إنتاجه في مناطقها بطرق جديدة، بمعنى آخر أن السيطرة أخذت شكلا جديدا من خلال التكنولوجيا المتطورة وهو ما أشرنا إليه في نموذج الفجوة التكنولوجية.

المبحث الثاني : السياسات التجارية بين الحمائية والتحرير

رغم التوافق الدولي والانحياز للحرية الاقتصادية وآليات السوق لا يزال السجال قائما بين أنصار الحمائية التجارية وأنصار حرية التجارة كل بمبرراته وحججه، لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث أن نتعرض بشيء من التفصيل لكل أنواع السياسات التجارية.

* رئيس الوكالة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التابعة للأمم المتحدة ، من مواليد (1901-1986)

[1] أحمد جمال الدين موسى :مرجع سابق :ص:57.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للسياسات التجارية

أولا: تعريف السياسة التجارية

يعرف Maurice Bye السياسة التجارية الدولية بأنها الاختبار الذي تقوم به السلطات العمومية لمجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التأثير في التجارة الخارجية للدولة وهنا بغرض الوصول إلى أهداف محددة وعادة ما يكون الهدف المنشود هو تطوير الاقتصاد الوطني، إلا أنه يمكن أن نجد أهداف أخرى كالتشغيل التام واستقرار أسعار الصرف[1].

ويعرف كل من جمال الدين برقوق ومصطفى يوسف السياسة التجارية لحكومة بلد ما[2] :بتلك الإجراءات التي تتخذها والقوانين التي تسنها هذه الحكومة ،بغرض التأثير بطريق مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من البلدان ،أو التأثير في نوعية التبادل أو اتجاهاته والسياسة التجارية كما يعرفها مجدي محمود شهاب هي كل الإجراءات المراد بها التحكم في قرارات الأفراد والهيئات فيها يتعلق باستيراد السلع والخدمات فقد تريد السلطات المهنية تشجيع التصدير من سلعة معينة أو تنشيط الاستيراد من السلعة أخرى ولتحقيق ذلك لابد أن تكون في يد هذه السلطات وسائل مناسبة تكفل لها الوصول إلى ما تريد.[3] [1]

التعريف السابق للسياسة التجارية عكس أن تعريف السياسة التجارية على أنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في مجال التجارة الخارجية وفقا للقوانين المنصوص عليها قصد تنظيم التبادل التجاري مع الأخرى والوصول إلى تحقيق الأهداف المعدة للسياسة الاقتصادية.

ثانيا: أهداف السياسة التجارية:

تختلف أهداف السياسة التجارية من دولة إلى أخرى وذلك حسب درجة النمو والتقدم الاقتصادي لكل دولة ،فنجد أن السياسة التجارية في الدولة المتقدمة تهدف بالأساس إلى تحقيق التشغيل الكامل ،بينما تجد الهدف الرئيسي للسياسة التجارية في الدولة النامية هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكن بشكل عام تسعى الدول من خلال تطبيق سياستها التجارية إلى الوصول إلى أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية وأخرى إستراتيجية وذلك على النحو التالي :

1- **الأهداف الاقتصادية:** ويمكن تلخيصها في النقاط التالية[4] :

[1] Maurice Bye .**Relation économique internationale** ,Dalloz ,Paris ,1971,P :341.

[2]- جمال الدين برقوق ،مصطفى يوسف :**الاقتصاد الدولي** ،دار العامة للنشر والتوزيع ،الإسكندرية ،الطبعة الأولى 2016 ،ص :209.

[3] – مجدي محمود شهاب :**الاقتصاد الدولي المعاصر** ، دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية 2007 ،ص :113.

[4] دياب محمد : **التجارة الدولية في عصر العولمة** ،الطبعة الاولى ،دار المنهل اللبناني ،بيروت ،2010 ص :300.

-المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛

-حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الاجتماعية، خصوصا الصناعات الناشئة من خلال توفير البيئة الملائمة والحاضنة لنموها وتطورها؛

-العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادته إلى التوازن؛

-زيادة المواد المالية للدولة واستخدام هذه المواد في تمويل النفقات العامة للدولة؛

-حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية كالتضخيم والانكماش وغير ذلك وحمايته كذلك من سياسات الإغراق* التي يمكن أن تتبعها دول أخرى؛

2- الأهداف الاجتماعية: وتتمثل في ما يلي:

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كالمصالح المزارعين أو المنتجين الصغار أو المنتجين بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للدولة والمجتمع؛
- إعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة؛
- العمل على حماية الصحة العامة، من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية والبيئية.

3- الأهداف السياسية والإستراتيجية وتتمثل في ما يلي:

- توفير أكبر قدر من الاستقلال، وتوفير الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والعسكرية؛
- العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الإستراتيجية، خصوصا في فترة الأزمات والحروب؛
- تأمين الاكتفاء الذاتي وخصوصا الأمن الغذائي؛

ثالثا: العوامل المؤثرة في السياسة التجارية [1]:

يتم اختيار السياسة التجارية الملائمة لكل دولة بناءا على مجموعة من العوامل الأساسية أهمها:

*الإغراق :هو أن تباع السلعة بسعر أقل من سعر تكلفتها في البلد المصدر و يشترط لوقوع حالة الإغراق إدخال سلعة ما في تجارة دولة ما بأقل من قيمتها العادية إذا كان ثمن تصدير السلعة المصدرة من دولة لأخرى أقل من الثمن المماثل في التجارة العادية للسلعة حين توجه للاستهلاك في الدولة المصدرة ، أي أن مفهوم الإغراق يتعلق بمقارنة قيم نقدية أو أثمان سلع بعضها ببعض ، لا بمقارنة كميات أو أحجام تلك السلع بعضها ببعض ، إذن يكون مفهوم الإغراق مرتبطا بالثمن وليس مفهوما كميا أو سلعيا ويتطلب ذلك تحديد ثمن السلعة في الدولة المصدرة أو ما يعرف بالقيمة العادية للسلعة ذاتها أو المشابهة لها ونقصد بالقيمة العادية ثمن المنتج المماثل في المجرى المعتاد للتجارة عندما يخصص للاستهلاك في دولة تصديره.

[1] دياب محمد :مرجع سابق ذكره ،ص :300.

1- مستوى التنمية الاقتصادية:

إن مستوى التنمية الاقتصادية الذي تبلغه دولة ما يعد من أهم المحددات للسياسة التجارية المتبعة فجمود الاقتصاد واحتلاله موقعا متأخرا في سلم التقدم الاقتصادي يجعله أكثر حرصا على وضع سياسة أكثر تعقيدا للتجارة الخارجية والعكس صحيح بالنسبة لاقتصاد آخر بلغ مرحلة من النمو والتطور الاقتصادي، إذ يميل هذا الاقتصاد إلى وضع سياسة تجارية تتسم بمرونة عالية، ونظرا لأنه يكون قد وصل إلى تكوين قاعدة اقتصادية قوية قادرة على التنافس في السوق العالمي.

2- الأوضاع الاقتصادية السائدة:

تتأثر السياسة التجارية عادة بالأوضاع السائدة في الاقتصاد المحلي والعالمي ،فعلى مستوى الاقتصاد المحلي فإن ارتفاع صناعاته المحلية مثلا واشتداد حاجتها للسلع الرأسمالية والوسيطة والمواد الخام يحتم على الدولة إتباع سياسة تجارية أكثر ملائمة قصد توفير هذه المستلزمات أو محاولة الارتقاء ببدائلها محليا ،كما أن الحالة الاقتصادية العامة (التضخم أو الركود أو البطالة) لها دورها في تحديد مضمون السياسة التجارية المتبعة ،فمثلا قد تلجأ الدولة التي تعاني من التضخم الجامح أو ارتفاع في المستوى البطالة إلى تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات للمحافظة على توازن الأسعار وتحقيق ارتفاع معدلات التشغيل ،كما يمكنها كذلك الاعتماد في هذه على الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتحقيق نفس الهدف بينما على المستوى الدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على إتباع سياسة تدعم الصادرات من الناحية وضغط استهلاكها المحلي من الناحية أخرى .

المطلب الثاني: أنواع السياسات التجارية

أولا :سياسة الحماية التجارية :

ظهرت نظرية الحماية في الوقت نفسه الذي ظهرت فيه نظريات حرية التجارية الدولية أي منذ بدايات نشوء النظام الرأسمالي وكانت بمثابة رد فعل على سعي الدولة الأكثر تطورا للاستفادة من المزايا التي يوفرها لها تفوقها فرأت الدولة الأقل تطورا ضرورة حماية اقتصادها من غزو السلع الأجنبية، وقد تجلت هذه السياسة من خلال مجموعة أفكار مدرسة التجاريين التي كانت ترى أن مصلحة الدولة العليا هي تراكم الذهب داخل الدولة والسبيل إلى ذلك كان زيادة الصادرات عن الواردات ،وعلى الحكومة أن تتخذ كافة الإجراءات اللازمة لتشجيع الصادرات والحد من الواردات.

1- تعريف سياسة الحماية التجارية:

في هذه الإطار يمكن تعريف سياسة الحماية التجارية بأنها عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تضع قيودا مباشرة أو غير مباشرة، كمية أو غير كمية، تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة[1].ودعا أنصار مبدأ الحماية إلى تقييد التبادل مع الخارج ولاسيما تيار الاستيراد معللين موقفهم بذرائع وحجج ذات طابع اقتصادي وغير اقتصادي:

أ- الحجج ذات الطابع الاقتصادي وهي كثيرة ومتعددة ويمكن إيجازها في ما يلي :

أ- حماية الصناعة الناشئة أو الوليدة[2] :تعد هذه الحجة من أقوى المبررات لفرض قيود على التجارة الخارجية وحماية هذه الصناعة من المنافسة الأجنبية وذلك لأن الصناعات الناشئة هذه تكون دون الاستغلال الأمثل والكامل لطاقتها الإنتاجية بالتالي تكون التكلفة المتوسطة والحدية للإنتاج بهذه الصناعة مرتفعة ،ومن ثم لا تستطيع منافسة الصناعات المثيلة لها في الدول المتقدمة حيث تكون التكلفة المتوسطة والحدية بها منخفضة ومن ثم يكون سعرها أقل ،ولذا فإن الأمر يتطلب من الحكومة التدخل وحماية هذه الصناعة بفرض قيود على الواردات الأجنبية المنافسة لها حتى تستطيع هذه الصناعة أن تنمو وتصل إلى درجة الاستغلال الأمثل لطاقتها الإنتاجية وتصبح قادرة على منافسة الصناعات الأجنبية المثيلة لها في الوقت المناسب.

ب- جذب رؤوس الأموال الأجنبية :إن حماية السوق المحلية قد تشجع الشركات الأجنبية على الاستثمار في البلد الذي يتبع قوانين الحماية وعلى إنشاء فرع لها فيه ،كي يتجنب عبئ الرسوم الجمركية التي ستفرض على منتجاتها فيما لو ظلت تنتج في الخارج وتصدر إلى البلد المعني ،فالحماية الجمركية تؤدي إلى ارتفاع أسعار منتجات سلع الصناعات المحمية في الداخل وبالتالي إلى ارتفاع معدل الربح المتوقع للاستثمار فيها ،هذا بحد ذاته يشكل عامل إغراء واجتذاب لرأس المال الأجنبي للاستثمار في هذه الصناعة[3].

ج- تنويع الإنتاج: يعتبر أنصار السياسة الحمائية أن تنويع الإنتاج المحلي وتوسيع بنية الاقتصاد الوطني وعدم تخصصه في سلعة واحدة أو عدد محدد من السلع ،يشكل ضمانة في وجه الهزات الاقتصادية العنيفة التي قد تزعزع مركز الدولة المالي ؛

[1] جمال الدين برقوق ،مصطفى يوسف :**الاقتصاد الدولي** ،مرجع سابق ص :212.

[2] محمود يونس وأخرون :**التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية** ،بدون طبعة ،دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، 2015 ص

[3] دياب محمد :مرجع سابق ص :308.

د- معالجة البطالة وتحسين مستوى العمالة [1]:يرى أنصار الحماية أن فرض الرسوم الجمركية على الواردات نحوى الطلب الوطني إلى السلع المحلية مما يساعد على انتشار العمالة ويزيد من فرص الاستثمار المربح في الدخل،أما في حالة الحرية التجارية فإن رجال الأعمال داخل الدولة الذين يستخدمون عمالا لإنتاج بعض السلع المحلية عن طريق استخدام ممارسات احتمالية التي ستصر بالصناعات المحلية ،ومن ثم تخفض الدخل الوطني[2] ومن بين هذه الممارسات غير التنافسية نجد مثلا :الإغراق Dumping –الدعم Support ،أو سوء استخدام حقوق نقل التكنولوجيا وكل هذه الأساليب تجعل المنافسة غير متكافئة أو مثل هذه الممارسات تسمى (ممارسات تجارية غير عادلة أو غير متكافئة) (Unfair Trade Practices) والقوانين التي تختص بها تسمى (قوانين التجارة العادلة) [3](Fair Trade Laws)

هـ-تحقيق موارد للخزينة العمومية: قد يكون الحصول على موارد الخزينة العمومية لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية وفي كثير من الحالات يعتبر الحصول على موارد عن هذا الطريق أكثر قبولا سياسيا من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزينة العمومية؛

ذ-تعويض التفاوت في ظروف الإنتاج: يرى البعض في حماية وسيلة لتحقيق المساواة بين تكاليف الإنتاج المحلي المرتفعة وتكاليف الإنتاج المنخفضة في الخارج، مما يجعل الإنتاج الوطني قادر على منافسة السلع الأجنبية في السوق المحلية، وإلى جانب الرسوم الجمركية، من الممكن تخصيص إعانات الإنتاج المحلي كي يستطيع منافسة الواردات؛

ر-تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحسين معدل التبادل: يمكن الدول أن تستفيد من الحماية التجارية لتحقيق التوازن في الميزان التجاري وبالتالي في ميزان المدفوعات وتحسين معدل التبادل الدولي، ويتحقق ذلك بطريقتين هما:

وهذا يرهق المستهلك المحلي، وخاصة عندما يتمتع بمرونة طلب مرتفعة عندئذ يضطر المنتج الأجنبي إلى تخفيض أسعاره أو تحمل الرسوم الجمركية، فيستفيد من هذه الفروق ويستفيد الاقتصاد الوطني من طاقته الشرائية المتزايدة بالنسبة لحجم الواردات وأسعارها ويتحسن معدل التبادل الخارجي.

[1] عادل أحمد حشيش وآخرون :**أساسيات الاقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ،الاسكندرية ،1998 ،ص 2016.

[2] كامل البكري :**الاقتصاد الدولي ،التجارة الخارجية والتمويل** ،دار الجامعة ،الاسكندرية ،2001 ص 16.

[3] مصطفى رشدي شيحة :**المعاملات الاقتصادية الدولية :دراسة في الاقتصاد الدولي من منظور اقتصاديات السوق والتحرير الاقتصادي** ،دار الجامعية للنشر ،الاسكندرية ،1998 ص 60.

ز-الأثر الكمي لتقييد الواردات (الحصص والمنع) :فهو يؤدي إلى تخفيض حجم الواردات وبالتالية تخفيض العجز في الميزان التجاري وتنظيم احتياجات السوق من السلع المستوردة طبقا لحاجة الاقتصاد الحقيقة ،مجرد من اعتبارات السوق قد يتحكم فيه عوامل غير اقتصادية مثل التقيد[1].

2-الحجج غير الاقتصادية:

أ-حجة الدفاع وضمان الأمن الاقتصادي: يقول أنصار هذا المبدأ أن الحماية تساهم في تحفيز الاستقلال الاقتصادي في ظروف السلم، وفي صمود البلاد في ظروف عدم الاستقرار والحروب، فقد تؤدي الحرية الاقتصادية إلى ارتباط الدولة بالاقتصاد العالمي من حيث تامين حاجاتها الأساسية من السلع من مواد أولية وغذائية وغيرها ،مما قد يجعلها في وضع ضعيف وحرج في حالة الحرب لذا على الدولة ضمان الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي تحسبا لمثل هذه الأوضاع حتى ولو كان ذلك يتعارض مع مبدأ التخصص والتقسيم الدولي للعمل[2].

حتى آدم سميث أبو الليبرالية في الفكر الاقتصادي اعترف بشرعية هذا الهدف للخروج عن مبدأ حرية التجارة، عندما كتب يقول "الدفاع أكثر أهمية من الثروة " "Defense is more than opulence" فقد تشعر الدولة التجارة مع دولة أو عدة دول، تتعارض مع أمنها الوطني مثل موقف بعض الدول العربية من الكيان الصهيوني[3].

ب-حجة حماية القطاع الزراعي :قد تؤدي الحرية التجارية في بعض البلدان التي تؤهلها ظروفها التخصص الصناعي إلى القضاء على الزراعة فيها نظرا لأن ترك الزراعة ذلك للمنافسة الأجنبية سوف يقضي على الزراعة الوطنية مما قد يضر بطبقة المزارعين ،ومن الأمثلة الدالة على ذلك تعهد الحكومة البريطانية بحماية الإنتاج الزراعي المحلي من المنافسة الأجنبية وذلك بدفع معونة سنوية للمزارع لتعويض الفرق بين تكاليف إنتاج المحاصيل الزراعية محليا وثمن المحاصيل المستوردة ،فضلا عن ذلك فإن حماية القطاع الزراعي يعتبر من ضمن نطاق ما يعرف بالأمن الغذائي[4].

ج-حجة الحفاظ على القيم الاجتماعية والدينية والأخلاقية: إن التخصص الناجم عن التجارة الدولية يؤدي إلى انفتاح الدول على العالم الخارجي وهو ما يساعد على انتشار العادات والتقاليد والقيم العقائدية وبالتالي ذوبان الفوارق بين الدول ،كما أن هناك بعض السلع المستوردة ينافي استخدامها أو استهلاكها السلوك الاجتماعي أو

[1] مصطفى رشدي شيحة : **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، مرجع سابق ص :64.
[2] دياب محمد :مرجع سابق ص :306.
[3] مصطفى رشدي شيحة :نفس المرجع ص :68.
[4] عادل أحمد حشيش وآخرون :مرجع سابق ص :204.

المعتقد الديني أو السلوك الفردي على الفئات العمرية المختلفة فتفرض قيودا على مثل هذه السلع أو تمنع الاتجار بها كالخمور و المخدرات والتبغ مثلا.

ثانيا: سياسة الحرية التجارية

يدعو أصحاب مبدأ تحرير التجارة إلى عدم تدخل الدولة في تجارتها مع الدول الأخرى، بحيث تكون التجارة الدولية حرة، خالية من القيود والعوائق التي تحول دون تدفق السلع عبر الحدود، سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات، ويستند أنصار مبدأ تحرير التبادل التجاري من القيود إلى الحجج والذرائع التالية:

1- الترابط بين الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجاري والنمو الاقتصادي :يؤكد دعاء مبدأ تحرير التجارة بأن الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة يؤديان إلى النمو الاقتصادي ،فإنهم يؤكدون بأن "الانفتاح الاقتصادي وبخاصة ذلك المرتبط بالتجارة الخارجية كان عاملها مهما في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ولا تنحصر فوائد الانفتاح التجاري في الزيادة في لنمو الاقتصادي ،إذ أن الانفتاح كثيرا ما يؤدي إلى نشر المعرفة والتكنولوجيا ،اللذان يلعبان دورا حاسما في زيادة إنتاجية أجمالي عوامل الانتاج المسؤولة عن رفع معدل نمو الدخل في ظل ثبات عوامل الانتاج ،فتجربة بلدان شرق آسيا تشير إلى أن القوة المحركة الرئيسة للنمو جاءت من الصادرات ،فقد أدت التجارة إلى توسيع الأسواق أمام المنتجين المحليين وسمحت لهم بالاستفادة من وفرات الحجم ،وأجبرتهم أن يكونوا متنافسين ،ووفرت حواجز وفرص لاستيعاب وتطوير تكنولوجيا جديدة[1].

2- تحرير التجارة يساعد على التخصص والتقسيم الدولي للعمل: ويرى أنصار الحرية أن تحرير التجارة والتبادل يؤدي إلى إتساع السوق حيث يصبح شامل لعدد من الدول، وفي هذه الحالة يكون تقسيم العمل على نطاق دولي كما أشار إليه يفيد ريكاردو في نظريته للنفقات النسبية[2].

3- منافع المنافسة: إن مناخ المنافسة الذي تحققه حرية التجارة يؤدي إلى تحقيق منافع لكل من المستهلكين والمنتجين معا، فأما المستهلكين فانخفاض الأسعار وتوسيع دائرة الاختبارات يكون في صالحهم أما المنتجين فيزيد إنتاجهم عن طريق استخدام وسائل الإنتاج المتطورة[3].

4- الحرية تحفز التقدم الفني والتكنولوجي: الحرية حيثما يؤكد أنصار مبدأ التحرير التجاري تحفز التنافس بين الدول وكذلك بين الشركات المنتجة للسلع، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتشجيع التقدم وتحسين

[1] محمد دياب :التجارة الدولية في عصر العولمة :مرجع سابق ،ص :302.

[2] عادل أحمد حشيش وآخرون :مرجع سابق ص :199.

[3] زينب حسين عوض الله :العلاقات الاقتصادية الدولية ،الفتح للطباعة والنشر ،الاسكندرية ،2003 ص 1

وسائل الإنتاج فالمنتج يضطر تحت ضغط المنافسة، إلى تطوير إنتاجه وإدخال التحسينات عليه وزيادة الكثافة المعرفية والتكنولوجية في السلعة من خلال الابتكار والأبحاث العلمية[1].

5- الحرية للحد من نشؤ الاحتكار: أن سياسة الحرية لمنع قيام الاحتكار أو على الأقل تجعل قيامه أكثر صعوبة مما لو كنا في حالة الحماية، خاصة مع سيادة مبدأ المنافسة بين المنتجين حيث يكون هناك دافع للتجديد والابتكار لديهم، وبالتالي تنخفض التكلفة إلى أدنى حد ممكن، هذا يؤدي إلى عدم حدوث احتكارات في السوق المحلية لأن المستهلك يدافع عن نفسه ضد استغلال المحتكر بشراء السلع الأجنبية[2].

6- الحماية تؤدي إلى سياسة إفقار الغير :إن أساس سياسة إفقار الغير في أن الرسوم الجمركية العالية قد تؤدي إلى خفض حجم التجارة الدولية عموما ،لأن تقليص الواردات يؤدي عادة إلى تقليص حجم الصادرات ،حيث أن التجارة الدولية هي عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الدول ،فإن اعتماد كل دولة سياسة حماية صناعاتها المحلية وأحجمت عن الاستيراد أو حتى تقليصه إلى الحد الأدنى ستجد نفسها عاجزة في نهاية المطاف عن تصدير فائض إنتاجها ،مع ما يمكن أن ينجم عن ذلك من ركود اقتصادي وتراجع في مستوى الرفاهية الاقتصادية ،فلن يكون بإمكان أي دولة تصدير فائض إنتاجها بصورة مستمرة دون أن تستورد فائض إنتاج الدول الأخرى.[3]

المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية :

سبق وأن أشرنا إلى السياسة التجارية على أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية مع الخارج من أجل تحقيق أهداف معينة ،ولكن تحقيق هذه الأهداف يتطلب من الدول استخدام مجموعة من الأدوات والوسائل المحفزة التي تشجع على زيادة الصادرات والتقليل من الواردات قسمناها في هذا المطلب إلى أساليب سعرية تأثر في تيارات التبادل عن طريق التأثير في أسعار الصادرات والواردات وأساليب كمية تؤثر في تيارات تأثيرا كميا مباشرا وأخيرا هناك الأساليب التنظيمية التي تشكل الإطار التنظيمي الذي تتحقق في داخله المعاملات التجارية الدولية.

أولا :الأساليب السعرية :

يؤثر هذا النوع من الأساليب في التبادل التجاري الدولي عن طريق التأثير المباشر في أسعار الواردات والصادرات ويمكن تفصيل هذه الأساليب فيما يلي:

[1] محمد دياب :مرجع سابق :ص 304

[2] عادل أحمد حشيش وآخرون :مرجع سابق ،ص: 201.

[3] محمد دياب :مرجع سابق ،ص :306.

1-الرسوم الجمركية : هي ضريبة تطبق على المنتجات المستوردة ،ولها أثر في جعل المنتجات المحلية أكثر قدرة على المنافسة[1] وغالبا ما تفرض الرسوم الجمركية على الواردات أما الصادرات فقد تفرض الرسوم عليها في ظروف خاصة بهدف المحافظة على توفير السلع التموينية في الداخل ومنع تسرب المنتجات الأساسية إلى الأسواق الأجنبية،أو حماية الصناعات المحلية وعدم خروج المواد اللازمة لها إلى الأسواق الأجنبية ،وعموما قليلة هي البلدان التي تفرض رسوم التصدير وهي في الغالب بلدان نامية أو منتجة للمواد الأولية في حين أن البلدان المتطورة لا تلجأ إلى فرضها عمليا والجدير بالذكر أن دستور الولايات المتحدة الأمريكية يحظر عموما فرض الرسوم التصديرية ويطلق مصطلح "الرسوم الجمركية " عادة اليوم على الرسوم المفروضة على الواردات وهي الوسيلة التقليدية لتطبيق سياسة الحماية التجارية[2].

وهناك أنواع متعددة من الرسوم الجمركية هي:

أ- من حيث كيفية تحديد الرسوم الجمركية:

- الرسوم القيمية: فهي تحدد كنسبة مئوية من قيمة السلعة المستوردة ؛
- الرسوم النوعية: وتتحدد على أساس الوحدة من السلعة المستوردة بالعدد أو الوزن؛
- الرسوم المركبة: وهي تتضمن خليطا من الرسوم القيمية والرسوم النوعية، ذلك نظرا للتفاوت الذي يصادف في الأنواع المختلفة للسلعة الواحدة ،

ب -من حيث الهدف المنشود من الرسم :تقسم الرسوم إلى[3]:

- الرسوم المالية :والهدف منها تحقيق مورد مالي لخزينة الدولة
- الرسوم الحمائية :الهدف من هذه الرسوم حماية الأسواق الوطنية من المنافسة الأجنبية .

2- التعريفة الجمركية: هي عبارة عن قائمة تضم مجموع الرسوم الجمركية التي تفرضها الدولة على مختلف السلع المستوردة ويمكن التمييز بين عدة أنواع من التعريفة الجمركية:

أ- التعريفة المستقلة أو الفرضية: وهي الناشئة عن إرادة تشريعية داخلية، أي تلك التي تفرضها الدولة بمعزل عن أي معاهدات أو اتفاقات أو أي التزامات دولية أخرى.

ب -التعريفة الاتفاقية: وهي القائمة على أساس تعاقد دولي.

[1] Remend Bonret ,Relations économiques internationales ,Me Grow.Hill,Quibec,1994 ,P :66.

[2] محمد دياب :مرجع سابق ،ص :318.

[3] عادل أحمد حشيش وآخرون :**أساسيات الاقتصاد الدولي** ،دار الجامعة الجديدة للنشر ،الاسكندرية 1998 ،ص :216.

ج- ويجرى التعريف عادة بين التعريفة البسيطة والتعريفة المزدوجة والتعريفة المتعددة، فالتعريفة البسيطة لا تميز في تطبيقها بين دولة وأخرى حيث تفرض تعرفة موحدة على كل سلعة مستوردة من فئة محددة بصرف النظر عن البلد الذي استوردت منه السلعة

د – والتعريفة المزدوجة تفرق بين سعرين: سعر عادي يعمل به بشكل عام وسعر اتفاقي يعمل به في حال وجود اتفاق معين، أما التعرفة المتعددة فتمثل عدة مستويات من الأسعار منها المرتفع ومنها الأقل ارتفاعا ومنها الأدنى تبعا للبلد الذي تأتي منه.

فضلا على ذلك هناك ما يسمى بالتعريفة التفضيلية ففي عام 1965 تقرر في إطار "الغات" اتخاد تعديلات تتعلق بالبلدان النامية وتنص على حقها في رفع الرسوم الجمركية على بعض السلع لحماية اقتصادها الوطني، وفي المقابل إلزام الدول المتقدمة على تخفيض الرسوم على سلع الدول النامية أي منح هذه الدول ما يسمى بالنظام التفضيلي الذي لا ينطبق عليه مبدأ الدولة الأكثر رعاية.

3-إعانات التصدير: تعتبر إعانات التصدير إحدى أدوات السياسة التجارية الحمائية فهي عبارة عن مساعدات مالية تقدمها الدولة بهدف تشجيع بعض الصادرات وتمكينها من دخول الأسواق الدولية[1].

ويمكن التفريق بين نوعين من الإعانات[2]:

أ-الإعانات المباشرة: تتمثل في تقديم مبالغ نقدية إلى المنتجين المصدرين، وهي الشكل البسط والأكثر انتشارا في الماضي لتحميل الدخول إلى الأسواق العالمية وهي تستخدم في الغالب اليوم في دعم السلع الزراعية غير أن هذه السياسية تسبب تدابير مضادة من قبل الدول الأخرى، وتؤدي في النهاية إلى زعزعة التجارة الدولية.

ب-الإعانات غير المباشرة: الإعانات غير المباشرة وتتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات بهدف تحسين قدرته المالية، مثل الإعفاءات الضريبية أو تخفيض الضرائب، وتقديم التسهيلات الانتمائية، وكذلك تقديم بعض الخدمات التي تعود على المشروع بالنفع، مثل الاشتراك في الأسواق والمعارض الدولية وتحمل جزء من النفقات اللازمة لذلك...الخ.

ومهما كان نوع الإعانة فإن الهدف منها هو تدعيم القدرة التنافسية للمنتجين المحليين في الأسواق العالمية وزيادة حصتهم منها، وذلك بتمكينهم من خفض أسعار سلعهم، غير أن النوع الأخطر من الإعانات على حركة التجارة الدولية هو النوع الأول أي الإعانات المباشرة لأنه يدفع الدول الأخرى إلى اتخاذ إجراءات مماثلة لتعويض

[1]- زايد مراد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2006، ص:96.

[2]- محمد دياب، مرجع سابق، ص: 324.

ما قد تخسره في الأسواق العالمية وهو ما يؤدي إلى احتدام حرب تجارية بين الدول، لذا تدعو اتفاقيات الغات وبعدها منظمة التجارة العالمية إلى الحد من تقديم الدعم على شكل إعانات مباشرة.

4- سياسة الإغراق:

يعرف الإغراق على أنه محاولة بيع السلعة بأقل من تكلفتها في الأسواق الدولية أو على الأقل بيع السلعة دوليا بسعر يقل عن سعرها المحلي[1]. ولكن لا يتحقق الإغراق بمجرد أن تباع السلعة بأقل من سعرها في البلد المصدر بل يتعين توفر شرطان أساسيان هما[2]:

- الشرط الأول: أن يؤدي بيع السلعة الأجنبية بسعر منخفض إلى إحداث ضرر ملموس للصناعة المحلية تتمثل في انخفاض المبيعات والأرباح أو الاستثمارات أو العمالية في صناعة محلية قائمة.
- الشرط الثاني: ضرورة وجود علاقة سببية بين السلعة بسعر منخفض عن سعرها في البلد المصدر وحدوث إغراق ملموس، هنا يصبح للبلد المستورد الحق في فرض ضريبة جمركية إضافية ضد الإغراق تكون معادلة لهامش الإغراق أي الفرق بين سعر البيع في البلد المصدر وسعر البيع في البلد المستورد، وبصفة عامة فإن الضريبة تبقى مدة 5 سنوات من تاريخ فرضها.

ويقسم الإغراق إلى العديد من الأنواع وهي:

أ-الإغراق الدائم (المستمر)[3]: في ظله يبيع المحتكر السلعة في البلد المستورد بسعر أقل من سعر السلعة في دولته الأم، وهذه تمثل سياسة التمييز الاحتكاري التي تقوم على أساس ارتفاع كفاءة المنتج وفي هذه الحالة يستفيد المستهلكين في الدولة المستوردة سعر أقل ويضر المستهلكين في الدولة المستوردة سعر أقل ويضر المستهلكين في سوق الدولة المصدرة ويتطلب هذا النوع من الإغراق لا يضر بالصناعة في الدولة المستوردة إذا كانت تتمتع بمزايا نسبية، ومن ثم يكون لها ميزة تنافسية لذا لا يتطلب المر تدخل الحكومة لمكافحة مثل هذا النوع من الإغراق.

ب-الإغراق الدوري (العرضي): وهو الإغراق الذي يحدث عندما يتم بيع السلعة سعر منخفض على المستوى الدولي عن المحلي وذلك بغرض التخلص من الفائض المؤقت في أحد السلع خاصة الزراعية، ويلجأ المنتج إلى هذا الأسلوب حتى يتفادى تخفيض سعر بيع للمنتج محليا[4]، وبالتالي لا يلحق الضرر بالصناعات

[1]- جما الدين برقوق ومصطفى يوسف، مرجع سابق، ص: 220.

[2]- سليم سعداوي، **الجزائر ومنظمة التجارة العالمية (معوقات الانظمام وآفاقه)**، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008، ص: 102.

[3]محمود يونس وآخرون، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 162.

[4]- جمال الدين برقوق ومصطفى يوسف، مرجع سابق، ص 220.

المحلية التي تنتج السلع المماثلة لها، غير أن هذا النوع يكون لظروف طارئة تنتهي بانتهاء اللبس الذي أوجد ومن ثم لا تستمر آثاره لفترة طويلة، ولذا لا يتطلب الأمر تدخل الحكومة لمكافحة هذا النوع من الإغراق.

ج–الإغراق الشرس ويسمى أيضا الإغراق المؤقت: وهو أكثر أشكال الإغراق خطورة لأنه يبدأ متخفيا في صورة انخفاض في الأسعار ثم ما يلبث أن يظهر في صورة ارتفاع حاد في الأسواق المحلية حيث يتعهد المنتج الأجنبي بالبيع بسعر يقل عن التكاليف بغرض إبعاد المنتجين المحليين من السوق وقد يتحمل خسارة لفترة معينة إلى أن يضمن القضاء على الصناعة المحلية أو المنتج المنافس له، ثم يقوم برفع السعر بعد ذلك تعويض ما يمد من حسب بر ومن هذا يصر بالمستهلك بصورة ييسره لها بما يضر بالإنتاج المحلي لذلك، ولذا يتطلب الأمر ضرورة تدخل الدولة لمكافحة هذا النوع من الإغراق[1].

ثانيا: الأساليب الكمية:

تلجأ الدولة أيضا للتأثير في حجم تبادلاتها مع الخارج إلى استخدام أساليب كمية مباشرة ونظام الحصص وكذا تراخيص الاستيراد:

1– نظام الحصص: هو عبارة عن قيود كمية تفرض على كمية السلع المموج باستيرادها أو تصديرها ويعتبر نظام الحصص من العوائق التجارية غير الجمركية التي أصبحت أكثر أهمية في السنوات الحديثة وذلك عندما بحثت الحكومات عن طريق التقييد الواردات بون اللجوء إلى القيادة برفع التعريفة الجمركية التي خفضت في مفاوضات الجات GGT والحصص التي تحدد الكمية العينية لسلعة م والتي يمكن استيرادها في فترة زمنية محددة وغالبا ما تكون نسبته هي أكثر العوائق الجمركية وضوحا[2].

2– نظام الحظر: هو منع سلعة معينة من دخول الدولة أو الخروج منها، وهو يعتبر إجراءا استثنائيا يطبق في الوقت الحاضر على بعض السلع التي قد تحد الدولة خطر في دخولها إليها أو خروجها منها[3]، ويمكن أن يكون هذا الحظر كليا أو جزئيا.

أ–الحظر الكلي: هو أن تمنح الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج فمعناه إذن أن الدول تزيد أن تكفئ نفسها ولذلك يعرف الحظر باسم سياسة الاكتفاء الذاتي فالدولة تحاول أن تعيش بما لديها من موارد إنتاجية وتعزل نفسها عن بقية دول العالم لكن في الواقع هي محاولة للإلغاء التبادل الدولي ويجب أن نقر بأنها سياسة فاشلة عملا وأن الدول التي حاولتها لم تنجح في تطبيقها.

[1] محمود يونس وآخرون، مرجع سابق، ص 163.

[2] – علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 278.

[3] – محمد دياب، مرجع سابق، ص 328.

ب – الحظر الجزئي: أما الحظر الجزئي فيقصد به منع الدولة للتبادل التجاري بالنسبة لبعد الدول أو بعض السلع، كثيرا ما نتبع هذه السياسة في أوقات الحروب وأحيانا لأسباب مالية أو أسباب صحية خاصة عند انتشار الوبئة في بلد معين فإن الدولة تخطر الاستيراد من هذه البلد أو التصدير له.

3- **نظام ترخيص الاستيراد:** معناه أنه لا يجوز الاستيراد إلا بعد موافقة الدولة، وتعطي هذه الموافقة في صورة إذن أو ترخيص بالاستيراد فحامل الإذن أو الترخيص هو وحده الذي يحق له أن يستورد السلعة وعندئذ تحدد لكل تاجر حصة معينة يقوم باستيرادها[1]

وقد يستعمل أيضا لحماية الأسواق المحلية من سلع بعض الدول، ويكون ذلك برفض طلب الترخيص وعادة ما يكون نظام الترخيص مكملا لنظام الحصص بهدف تنظيم عملية الاستيراد وتوزيع الحصص بين مختلف التجار ولكن كيف يتم توزيع التراخيص على مختلف الراغبين في الاستيراد؟

الحل المأخوذ به في أغلب الأحيان هو تحديد حصة لكل تاجر على أساس نصيب من واردات السلعة في فترة سابقة ولكن يؤخذ على هذه الوسيلة أنها تشمل المنافسة وتضمن للمشروعات القديمة بقاء قد لا تبرره الظروف الاقتصادية وقدرة هذه المشروعات على الاستمرار.

ومن الملاحظ أن توزيع تراخيص الاستيراد يبقي معرضا لاستعمال الرشوة والمحسوبية لذلك تعمل بعض الدول على تفويض المنضمات المهنية كغرفة التجارة مثلا بتنظيم هذه المسألة، بينما يترك البعض الآخر استغلال الاتحادات الاحتكارية الأجنبية.

ثالثا: الأساليب التنظيمية

تعتبر الأساليب التنظيمية من بين أهم الأساليب التي تتخذها الحكومة للتأثير على المبادلات الخارجية استيراد وتصديرا وتتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق في داخله المبادلات الدولية وتتمثل هذه الأساليب في: المعاهدات التجارية الاتفاقات التجارية اتفاقات الدفع الاتحادات الجمركية المناطق الحرة الحماية الإدارية.

المعاهدات التجارية: يتم عقد هذه المعاهدات بين الدول عن طريق وزارات الخارجية عادة ويكون الغرض منها تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل نوعين من الأمور:

[1]- مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 145.

أمور يغلب عليها الطابع السياسي مثل تحديد مركز الجانب وأهليتهم لممارسة مختلف أنواع النشاطات. وأمور يغلب عليها الطابع الاقتصادي مثل تنظيم الرسوم الجمركية وإنشاء المشروعات ومكاتب التمثيل التجاري وتراخي هذه المعاهدات بعض المبادئ التي أهمها[1]:

- مبدأ المساواة وتتعهد كل دولة بمقتضاه بأن تساوى معاملتها بين مواطنيها، ومواطني الدولة الأخرى، سواء من حيث حقوق الأشخاص أو تبادل المنتجات.
- مبدأ المعاملة بالمثل: الذي تتعهد الدولة بمقتضاه بأن تعامل منتجات ومواطني الدولة الأخرى معاملة مماثلة لما يلقاه مواطنوها ومنتجاتها في هذه الدولة.
- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: وهو أكثر المبادئ شهرة ويتلخص في أن تتعهد الدولة بمنح دولة أخرى أي ميزة يتمتع بها مواطنو أو منتجات أي دولة ثالثة، وقد تكون هذه المعاملة متبادلة كما قد تكون من جانب واحد كما هو الأمر في المعاهدات غير المتكافئة.

[1] محمد دياب، مرجع سابق، ص 332.

المبحث الثالث: النظام التجاري العالمي الجديد (من الغات إلى المنظمة العالمية للتجارة)

تعتبر نهاية القرن العشرين منعطفا تاريخيا تميز باستكمال آخر حلقات النظام الاقتصادي العالمي، مع قيام منظمة التجارة العالمية بعد تطورات عديدة كانت بدايتها عام 1947 بتأسيس الاتفاقيات العامة للتجارة والتعريفة الجمركية عقدت خلالها ثماني جولات كانت آخرها جولة الأورغواي والتي أسفرت عن إنشاء منظمة عالمية للتجارة.

المطلب الأول: الغات (النشأة والتطور)

الغات هي اختصار للتسمية الانجليزية للمنظمة (gatt) وتعني: الاتفاقية العامة للتعريفات هي الجمركية والتجارة وقد أبرمت الاتفاقية في 30 تشرين الأول 1947 ودخلت حيز التنفيذ في بداية عام 1948 وكانت تشرف على تنفيذ الاتفاقية أمانة عامة دائمة مقرها في جينيف وكان من مهام " الغالت" الإشراف على جولات المفاوضات حول تجارة السلع والاجراءات المتعلقة بتنظيم التجارة الدولية بين الدول الأعضاء في الاتفاقية .

أولا: الخلفية التاريخية

فرضت الظروف الاقتصادية البيئية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية الحاجة إلى التعاون الدولي من خلال انعقاد مؤتمر بريتون روذر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1944 وذلك لمعالجة المشكلات الاقتصادية التي تعرضت لها دول العالم، وقد كان من ابرز نتائج هذا المؤتمر أنه تم الاتفاق بين الدول المجتمعة وعددها 44 دولة على انشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للنشاء والتعمير بحيث يقدم البنك الدولي القروض المالية للمشاريع في حين أن الصندوق الدولي يقدم النصح والمشورة للدول التي تعاني من أزمات اقتصادية، وبعد انتهاء الحرب العاملية الثانية فكرت الولايات المتحدة الأمريكية في انشاء نظام تجاري متعدد الأطراف بين دول العالم ولتحقيق هذه الفكرة دعت الولايات المتحدة الى عقد مؤتمر دول للتجارة والتوظيف في لندن عام 1946 ثم اكمل أعماله في جينيف عام 1947 وفي هافانا عام 1948 وقد أسفر هذا المؤتمر عن وثيقة سميت بميثاق هافانا حيث تم وضع بعض القواعد والأسس التي تنظم سلوك الدول في المبادلات التجارية مثل خفض الرسوم الجمركية ومنع الحصص وإلغاء اعاقات التصدير وتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء وذلك من أجل تحقيق العدالة التجارية بين الدول المشاركة في هذا الميثاق.

إلا ان الولايات المتحدة الأمريكية كانت ترغى في ميثاق هافانا أنه لا يلبي طموحاتها فقامت بسحب موافقتها ولم تصادق عليه سميا ولذلك أصبح هذا الميثاق في حكم الماضي ولم يدخل حيز التنفيذ .

وأثناء الاعداد لمؤتمر هافانا وجهت الولايات المتحدة دعوة إلى عقد مؤتمر دولي في جينيف 1947 حضرته 23 دولة ناقشت من خلاله كل الأمور المتعلقة بتحرير التجارة فيما بينهان ونتج عن هذه المفاوضات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة في 20 تشرين الأول 1947 حيث جرى سريان .... لها في الأول من كانون الثاني عام 1948.

ثانيا: وظائف الغات والمبادئ التي قامت عليها:

يمكن حصر وظائف الغا في ثلاثة وظائف رئيسية هي:

1- وضع المبادئ والأسس والوقاعد لتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء الموقعة على اتفاقية الغات والاشراف على تنفيذها.

2- تنظيم جولات التفاوض التجارية المتعددة الأطراف من أجل إحراز مستويات أعلى لتحرير التجارة العالمية، ومن أجل جعل العلاقات الاقتصادية الدولية والعلاقات التجارية الدولية تحديدا بين الدول أكثر شفافية وأكثر قابلية للتنبؤ ومن ثم أقل إثارة للمنازعات التجارية .

3- حل المنازعات بين الدول الأعضاء بعد فشل المشاورات الثنائية بينها في حل الخلاف، وعليه يقوم مجلس الدول الأعضاء بتشكيل لجنة مكونة من 3 -5 خبراء مستقلين للنظر في المشكلة وبعد أن تقوم اللجنة بجمع المعلومات وتدقيقها بواسطة أطراف مختلفة عن المشكلة تقوم بإصدار توجيه لمعالجة المشكلة بما ينسجم ومبادئ الغات وإلزام الدول المخالفة بإلغاء اجراءاتها فإذا لم تنصاع الدول المخالفة لتوصيات اللجنة فانه يحق للدولة المتضررة أن تتخذ إجراءات مضادة بحقها ولا تعتبر توصيات اللجنة سارية المفعول إلا بعد حصولها على موافقة أغلبية الدول الأعضاء .

ثالثا :مبادئ الغات :

تقوم الغات على مجموعة من القواعد والأسس التي تنظم التجارة الدولية بين الدول الأعضاء في الغات ويطلق البعض على هذه القواعد الالتزامات التي تلتزم بها الدول الأعضاء والبعض الآخر يطلق عليها كلمة مبادئ وكلمة مبادئ هي الأعم والأشمل والأوضح والأدق ويمكن حصرها في ما يلي :

1- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية : ويعني هذا المبدأ أن أية دولة عضو تقوم بمنح معاملة تفضيلية لدولة أخرى عضو في الاتفاقية فإنه يجب تعميم هذه المعاملة على بقية الدول الأعضاء تلقائيا، وعليه تتساوى كل الدول الأعضاء في ظروف المنافسة في الأسواق الدولية إلا أن هناك استثنائيين لهذا المبدأ :

- الدول التي تقيم اتحادا جمركيا بينها أو الدول الداخلة في منطقة تجارة حرة فإنه يسمح لها بعدم الالتزام بتطبيق هذا المبدأ وفقا لأحد البنود الواردة في اتفاقية الغات؛

_ السماح للدول المتقدمة بمنح المعاملة التفضيلية للدول النامية دون تعميمها على باقي الأعضاء وأخيرا إعطاء الحق لكل دولة أن تعرب مسبقا على رغبتها في عدم تعميم الامتيازات التي تمنحها الدول الأعضاء إلى دولة معينة؛

2- مبدأ المعاملة الوطنية: ينص هذا المبدأ على أنه يجب معاملة المنتج المستورد بعد دفع الرسوم الجمركية وعبوره الحدود الدولية لأحدى الدول الأعضاء نس المعاملة التي يلقاها المنتج الوطني المماثل، أي أنه ينبغي عدم التمييز عند فرض الرسوم الجمركية مثلا بين السلع المستوردة والسلع المماثلة المنتجة محليا[1] .

3- مبدأ الشفافية[2]: تضم المادة 3 من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات نصوصا حول الشفافية باعتبارها واحدة من الالتزامات والنظم العامة حيث يلزم هذا المبدأ الدول الأعضاء

- نشر جميع القواعد واللوائح المحلية التي تحكم تجارة الخدمات؛
- إعلام مجلس التجارة في الخدمات بجميع الأحكام والتدابير الجديدة؛
- إنشاء على الأقل نقطة واحدة أو أكثر للاستفسار ويمكن للبلدان الأعضاء الأخرى الحصول منها على معلومات عن القوانين واللوائح التي تؤثر على التجارة في قطاع الخدمات.
- تحديد قواعد السلوك ي المعاملات التجارية الدولية: وذلك بوضع ضوابط تجنب سياسة الإغراق Dumping، الذي يواجه بفرض رسوم ضد الإغراق وكذلك تجنب دعم الصادرات الذي يواجه بفرض رسوم مضادة للدعم، كما أنه على الدول اعتماد التعريفة الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية، وعدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية كالقيود الكمية أو نظام الحصص أو حظر الاستيراد، مع وجود استثناء بالنسبة للدول التي تواجه خطر يهدد موازين مدفوعاتها أو تعاني عجزا شديدا ي المواد الغذائية، شرط إزالة هذه القيود في حال زوال السبب الذي من اجله فرضت وعلى الدولة التي تلجأ إلى القيود الكمية ألا تفعل ذلك بصورة انتقائية، بل عليها أن تفرضها على جميع الدول من دون أي تمييز[3] .

المطلب الثاني: جولات الغات التفاوضية :

كانت أولى جولات الغات التفاوضية عام 1947 في جنيف وكان عدد الدول المشاركة في الجولة الأولى 23 دولة هي الدول المؤسسة للغات، وكان من بينها بلدان عربيان هما سوريا ولبنان، إلا أنهما انسحبا من

1- حشماوي محمد : **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية ي ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص : 126 .

2 - سليم سعداوي : مرجع سابق ص 19 .

3- محمد دياب : مرجع سابق، ص 358

الاتفاقية لاحقا، وكان الهدف من اجتماع هذه الدول هو معالجة القيود التجارية المتزايدة منذ الحرب العالمية الثانية، وإنشاء نوع من التوازن بين حق الدولة في حماية منتجاتها، والتمتع بمزايا زيادة الصادرات وانسياب التبادل التجاري الدولي .

وخلال الفترة الممتدة من إنشاء الغات وحتى قيام منظمة التجارة العالمية، أشرفت الغات على ثمان جولات من المفاوضات المتعلقة بالتجارة الدولية :

1- **جولة جنيف بسويسرا** : وقد عقدت عام 1947 بحضور 32 دولة بلغت قيمة التجارة الدولية التي كانت مجالا للتحرير حوالي 10 مليار دولار وكان الموضوع الأساسي في تلك الجولة يدور حول إجراء تخفيضات في التعريفات الجمركية وقد وصل خفض التعريفات إلى 63% ومتوسط خفض التعريفة 32% ويلاحظ أن هذه الجولة تعتبر الجولة الأساسية التي انتهت إلى التوصل للإطار العام للاتفاقية .

2- **جولة آنسي بفرنسا** : وهي تعتبر أول جولة مفاوضات تعقد في إطار الاتفاقية وقد عقدت عام 1949 شاركت فيها 13 دولة فقط وقد واصل فيها الدول الأعضاء العمليات الخاصة بتخفيض التعريفات الجمركية.

3- **جولة توركاي بإنجلترا** : وقد عقدت هذه الجولة ي كل من تركيا وإنجلترا عام 1951 وقد ضمت 38 دولة بعد أن ازدادت درجة الوعي والرغبة في تحرير التجارة الدولية وقد تمت مناقشة حوالي 8700 بند من بنود التعريفة الجمركية التي انخفضت بواقع 25% بالمقارنة بالمعدلات السائدة عام 1948 .

4- **جولة جنيف بسويسرا** : امتدت هذه الجولة من 1952 إلى 1956 وعقدت بجنيف بسويسرا وشارك فيها 26 دولة وكانت قيمة التجارة الدولية التي شملها التحرير تبلغ 2,5 مليار دولار وهو رقم متواضع نسبيا بسبب تغيير التفويض الممنوح للولايات المتحدة الأمريكية في المفاوضات كانت تشغل حقها الكامل في التفويض ومنح امتيازات على الواردات بقيمة تقدر بحوالي 90 مليون دولار في حين أنها تحصل على امتيازات تقدر بحوالي 400 مليون دولار .

5- **جولة ديلون** : عقدت بسويسرا خلال الفترة 1961 إلى 1962 أطلق عليها اسم جولة ديلون Dillon نسبة إلى وزير الخزانة الأمريكي في ذلك الوقت وشاركت بها 26 دولة، وكان أهم بحث تعرضت له هذه الجولة هو أثر قيام السوق الأوربية المشتركة على الجات هو قيام الدول الأعضاء في السوق الأوربية بتقديم الامتيازات إلى الدول الأعضاء في الجات والمتضررين من قيام السوق.

6- **جولة كيندي:** وسميت باسم الرئيس الأمريكي آنذاك وعقدت في جنيف بسويسرا في الفترة الواقعة بين 1964 إلى 1967 وشارك فيها 62 دولة تضطلع بنحو 75% من التجارة العالمية، وأسفرت المفاوضات عن تخفيض عال للتعريفة الجمركية على المنتجات الصناعية بنسبة 34% وكذلك صيغت عدة إجراءات

لمكافحة سياسة الإغراق Anti-dumping التي تتعارض مع المنافسة المشروعة وفي هذه الجولة تم الاتفاق أيضا على مجموعة اتفاقيات دولية لتنظيم أسواق الحبوب الزراعية.

7- **جولة طوكيو** : عقدت هذه الجولة في جنيف في الفترة بين 1973 و1979 وقد أطلق على هذه الجولة جولة طوكيو لأن الاجتماعات لهذه الجولة بدأت في طوكيو وتم في هذه الجولة مناقشة موضوعين رئيسيين هما:

- خفض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية المحصورة في قوائم بين الدول الصناعية الرئيسية الأعضاء في الغات بمعدل 33% مع استثناء بعض السلع الحساسة والمهمة لهذه الدول من تخفيض الرسوم وتتزايد نسبة التخفيض للرسوم الجمركية كلما زادت درجة التصنيع للسلعة ويتم هذا التخفيض على مدى ثماني سنوات .

إن أهمية خفض متوسط معدلات الرسوم الجمركية في الدول الصناعية بعد اتفاقية طوكيو يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول 01-04: متوسط المعدلات الضريبية في الاقتصاديات المختارة

الدول الصناعية المختارة	الضرائب المفروضة على السلع الصناعية بنسب مئوية		
	قبل جولة طوكيو	بعد جولة طوكيو	نسبة التخفيض
الجماعة الأوربية	6,6	4,7	29
اليابان	5,5	2,8	49
الولايات المتحدة	6,4	4,4	31
جميع الدول الصناعية	7,1	4,7	34

Source : International Monetary fund , developments in international Trade policy occasional paper no 16.1982 .

- الاتفاق على تخفيض العوائق غير الجمركية وهو من أبرز ملامح جولة طوكيو لكن الوصول إلى خفض هذه العوائق أمر صعب وذلك لأن هذه العوائق تحتوي في الغالب على بعض عناصر السياسة المحلية. وقد أدخلت العوائق غير الجمركية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في جولة طوكيو بهدف الحد من تأثيرها على حرية حركة التجارة الدولية بين الدول الأعضاء، ومن خلال هذه المفاوضات تم التوصل إلى اتخاذ أربعة قرارات سميت باتفاقيات الإطار القانوني وهي[1] :

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار : مرجع سابق : ص 426.

أ- **المعاملة المتميزة للدول النامية** : بعد أن كانت تخفيضات التعريفة الجمركية في الدول النامية محددة اعتمدت هذه الدول على الدول الصناعية أن تمنحها أفضلية تجارية باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية واستمرت الدول النامية في مطالبة هذه الأخيرة حتى تمكنت من الحصول عليها عام 1974 من خلال إصدار الولايات المتحدة تشريع إصلاح التجارة الذي يسمح بمنح الدول النامية أفضلية تجارية ولكن تحت شروط معينة. إلا أن الولايات المتحدة غير فيما بعد من مواقفها وقامت بتقييد هذه المعاملة التفضيلية وذلك بالتوقف عن استيراد السلع التي اعتبرتها حساسة سياسيا ويلحق استيرادها ضررا بالمنتجين المحليين الأمريكيين وهي النسيج والفولاذ والأحذية والزجاج والساعات وإضافة إلى ذلك قامت الولايات المتحدة بإلغاء المعاملة التفضيلية لكل دولة نامية تلقائيا تزيد صادراتها عن 30 مليون دولار.

ب- اتخاذ قرار يعطي الحق لأي دولة عضو بالقيام بإجراءات من أجل معالجة العجز في ميزان مدفوعاتها حتى لو كانت تتعارض مع المبادئ الأساسية للغات؛

ج- اتخاذ قرار يعطي الحق لأي دولة عضو أن تتخذ إجراءات حماية تمكن صناعتها الناشئة من النمو والنضج؛

د- تم التوصل إلى صيغة تفاهم بين الأعضاء تتعلق بالمواضيع التالية :

- عملية إبلاغ أو إشعار أو إنذار جهة ما؛
- آلية التشاور والحوار بين الدول الأعضاء؛
- آلية فض النزاع بين الدول الأعضاء؛
- الإشراف على تنفيذ البنود المتفق عليها في الجات.

المطلب الثالث : الجولة الثامنة (جولة الأورغواي) (1986-1994)

تعد جولة الأورغواي الجولة الثامنة في إطار اتفاقيات الغات وقد جاءت لتكون آخر جولة تفاوضية للغات قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية وقد بدأت عام 1986 في مدينة بونتادا دايستي بالأورغواي. شارك في مناقشاتها عدد كبير من الدول بلغ 123 دولة معظمها من الدول النامية أي بزيادة 100 دولة مقارنة بجولة المفاوضات الأولى في جنيف وقد بدأت الجولة في أيلول 1986 في مدينة بونتادل رايستي في الأورغواي، وانتهت في كانون الأول 1993 ووقعت الدول المشاركة بها على نتائجها الرسمية ي مدينة مراكش المغربية ي تيسان 1994 .

ونظرا للأهمية البالغة التي اكتستها هذه الجولة في تطور مسار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف رأينا أنه لابد من التفصيل في أسباب وظروف انعقاد هذه الجولة.

أولا–أسباب ودوافع انعقاد دولة الأورغواي :

دفعت التغيرات والأحداث المتلاحقة السياسية والاقتصادية والتجارية والتي ظهرت بعد الانتهاء من جولة طوكيو الدول الصناعية والنامية على حد سواء إلى التفكير في عقد جولة جديدة تأخذ في الحسبان هذه الأحداث والتغيرات والتي تمثلت في[1] :

1- زيادة حدة الصراع بين الدول الصناعية على الأسواق الخارجية وعلى حماية أسواقها المحلية من خلال استعمال أساليب مستحدثة للحماية التجارية وبالتحديد الالتجاء إلى فرض قيود غير جمركية. الأمر الذي أدى إلى انتشار ما يعرف بالحمائية الجديدة خاصة في القطاع الصناعي والزراعي مما أدى إلى انخفاض كبير في الأداء الاقتصادي لكثير من الدول ؛

2- ظهور بعض المشكلات الاقتصادية التي أدت إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية العالمية كأزمة النفط وأزمة المديونية الخارجية مما أدى إلى التشكيك في قدرة النظام التجاري الجديد على حل الأمور التجارية التي بدأت تتعقد أكثر فأكثر بين الدول الصناعية فيما بينها وبين هذه الدول والدول النامية؛

3- شعور الولايات المتحدة الأمريكية بتراجع نفوذها الاقتصادي على الرغم من تعاظم دورها السياسي والعسكري، ورغبتها في تحسين موقعها وهيمنتها الاقتصادية من خلال حماية مصالح الشركات متعددة الجنسيات وتوسيع نشاطها في شتى أرجاء العالم؛

4- استمرار حالة الكساد خلال الثمانينات في الدول الصناعية الكبرى، دفع الدول إلى محاولة الاعتماد على تجديد وفتح الأسواق والمنافذ الخارجية للخروج من هذه الوضعية؛

5- تخوف الولايات المتحدة من أوروبا الموحدة بالخصوص من السياسة الزراعية الأوربية التي أدت إلى تناقص حصة الولايات المتحدة الأمريكية في الأسواق الخارجية للصادرات الزراعية؛

6- تنامي تجارة الخدمات التي باتت تشكل 20% من الإنتاج العالمي ورغبة الدول الصناعية في الاستفادة من المزايا التنافسية التي تتوفر عليها في هذا المجال، ومنها تنامي التجارة في الخدمات المعلوماتية والمالية وحقوق الملكية الفكرية؛

7- تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات واستحواذها على الجزء الأعظم من التجارة الدولية والاستثمارات غير المباشرة التي أصبحت البديل والحل الوحيد لمواجهة أزمة المديونية التي تعاني منها الدول النامية؛

8- انهيار النظام الاشتراكي وانتهاء ما أطلق عليه تسميته بالحرب الباردة بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي. وهو ما يعني الحاجة إلى إعادة النظر في قواعد النظام التجاري الدولي؛

[1]- جمال الدين برقوق ومصطفى يوسف : مرجع سابق . ص 431

9- تنامي القوى الاقتصادية الآسيوية، خصوصا اليابان والدول الآسيوية حديثة التصنيع وبعض دول أمريكا اللاتينية ومنافستها للدول الصناعية في عدة مجالات اقتصادية؛

10- ازدياد درجة الفوضى في النظام التجاري الدولي من خلال ممارسات الدول المتقدمة الهادفة لتجاوز قواعد "الغات " والتحايل عليها بالاتفاقيات الثنائية والقيود التقنية وما ساعد على انتشار هذه الفوضى هو ضعف آلية فض النزاعات في اتفاقيات الغات 1947؛

وقد تم تصديق دول العالم على الاتفاقيات المبدئية التي تم التوصل إليها في جولة الأورغواي في مراكش بالمغرب في ربيع عام 1994 وقد شارك في هذه الجولة منذ بدايتها 107 دولة وانتهت بتوقيع 117 دولة عليها،وفي ما يلي سنعرض أهم المواضيع التي تعرضت لها جولة الأورغواي وتوصلت فيها إلى نتائج هامة بإيجاز:

ثانيا: مواضيع جولة الأورغواي

1- **دخول الأسواق:** ويعني ذلك التفاوض بين الدول الأعضاء بخصوص تسهيل التبادل التجاري بينهما وذلك بإلغاء أو خفض التعريفات الجمركية والقيود غير الجمركية، وكانت الجهود في جولة الأورغواي منصبة على تسهيل التبادل التجاري للمحاصيل الزراعية والمنسوجات والملابس والتي كانت تدور حولها مفاوضات عسيرة وشاقة، أما الباقي من السلع مثل السلع المصنعة ومنتجات الموارد الطبيعية فلم يحدث حولها اختلاف ومفاوضاتها كانت سهلة؛

2- **اتفاق الزراعة:** بعد أن كانت اتفاقيات الغات تختص فقط بتحرير السلع الصناعية تم للمرة الأولى الاتفاق في جولة الأورغواي على إدماج الزراعة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف لكن وبعد خلاف حاد وطويل بين الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة كيرنز* من جهة والمجموعة الاوربية من جهة أخرى وقبل انتهاء جولة الأورغواي بشهر وي تشرين الثاني عام 1993 تم توصل الطرفان الى حل وسط لمشكلة دعم الصادرات الزراعية الاوربية وذلك بخفض هذا الدعم بأقل من المستويات التي حددتها السياسات الزراعية المشتركة لدول المجموعة الاوربية وقد توصلت مفاوضات الاورغواي الى نتائج هامة في مجال المنتوجات الزراعية وأهمها ما يلي [1]:

_ تم الاتفاق على تحرير وتقوية التجارة الدولية في قطاع الزراعة تدريجيا وذلك خلال6 سنوات للدول المتقدمة و10 سنوات للدول النامية والغاء جميع العوائق غير الجمركية واقتصارها فقط على التعريفة الجمركية؛

* Groupe de Cairns : cette alliance entre pays agro-exportateurs s'est constituée en aout 1986, à Cairns, en Australie, afin d' inscrire en priorité les marchés agricoles dans les négociations commerciales. Après la défection de Fidji, ce groupe rassemble désormais 17 membres : Argentine, Australie, Bolivie, Brésil, Canada, chili, Colombie, Costa Rica, Guatemala, Indonésie, Malaisie, Nouvelle-Zélande, Paraguay, Philippines, Afrique du Sud, Thaïlande et Uruguay.

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار: مرجع سابق . ص 430

_ خفض التعريفات الجمركية على المحاصيل والمنتوجات الزراعية بمتوسط36% بالنسبة للدول المتقدمة وذلك خلال فترة 6 سنوات مع الأخذ بعين الاعتبار أن سنوات الأساس هي من 1986 الى 1988 .

3- المنسوجات والملابس :

شكل موضوع تجارة المنسوجات والملابس نقطة خلاف حادة في المفاوضات بين الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والدول النامية وعلى رأسها الهند ويرجع سبب الخلاف إلى أن تجارة المنسوجات والملابس الدولية تخضع لنظام الحصص الثنائية التي يتم الاتفاق عليها بين الأطراف المعينة على أساس اتفاقية الخيوط المتعددة Multifiber Agreement، ويعتقد أن 50% من تجارة المنسوجات والملابس الدولية خاضعة لاتفاقية الخيوط المتعددة وهي تتعارض مع اتفاقية الجات، حيث تميز اتفاقية الخيوط المتعددة دولة على أخرى كأن تعطي الهند حصة صغيرة في صادرات المنسوجات والملابس مقارنة مع حصة كبيرة من صادرات المنسوجات والملابس لكوريا الجنوبية. أما هذا التميز فلا يوجد في اتفاقيات الجات. وبما أن الدول النامية تعتمد بدرجة كبيرة على تجارة المنسوجات والملابس حيث تشكل 40% وهذا يمثل جزءا كبيرا من دخلها القومي لذا أصرت الدول النامية على مناقشة تجارة المنسوجات والملابس في مفاوضات جولة الأورغواي وطالبت بإلغاء تدريجي لاتفاقية الخيوط المتعددة وأثرها السلبي على تجارة الدول النامية.

وقد أسفرت هذه المفاوضات عن بروز اتفاقية المنسوجات والملابس إلى حيز الوجود والتي تتضمن عددا من المبادئ يرتبط أهمها بدمج تجارة المنسوجات والملابس مع مبادئ الجات وتحرير القيود المفروضة حاليا على تجارة هذه السلع وأهمها ما يلي[1]:

أ- إخضاع تجارة المنسوجات والملابس لمبادئ الجات: حيث تتضمن اتفاقية الأورغواي للمنسوجات والملابس قيام الدول الأعضاء في اتفاقية الخيوط المتعددة بإزالة الحصص المفروضة على مستورداتها من المنسوجات والملابس خلال عشر سنوات من بداية عمل منظمة التجارة العالمية (WTO) وامتياز عام 1990 سنة الأساس؛

ب- تحرير تجارة المنسوجات والملابس: حيث تقوم الدول المتقدمة بزيادة معدلات نمو الحصص الحالية للدول النامية في تجارة المنسوجات والملابس خلال عشر سنوات وبالنسب التالية :

16% خلال الأعوام الثلاثة الأولى بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، 25% خلال الأعوام الأربعة التي تليها، 27% خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة .

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار نفس المرجع . ص 431

ثالثا: أهم نتائج جولة الأورغواي :

شهدت مدينة مراكش المغربية ي 1994/04/15 التوقيع على أكبر اتفاق عالمي للتجارة في التاريخ حيث ينص هذا الاتفاق على تحرير أكبر للأسواق العالمية وخفض الرسوم الجمركية وتأسيس منظمة عالمية للتجارة تحل محل اتفاقيات الغات في 1995/01/01.

وتعتبر هذه الجولة الحدث التاريخي الأبرز الذي يؤدي إلى نمو الاقتصاد العالمي وتحقيق معدلات أعلى للمبادلات التجارية والاستثمارات والتشغيل والمداخيل في كافة أنحاء العالم وقد أعرب الوزراء المشاركون في هذه الجولة عن ارتياحهم للإطار القانوني الواضح والمتين الذي صادقوا عليه لتسيير التجارة الدولية والذي يتضمن آلية عمل أكثر فعالية ونجاعة لتسوية النزاعات التجارية بين الدول، وينص هذا الإطار على خفض شامل للتعريفات الجمركية يصل إلى نسبة 40% وكذلك وضع إطار متعدد الأطراف للضوابط المتعلقة بتجارة الخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية وتوفير متطلبات التجارة متعددة الأطراف وبخاصة قطاع الزراعة وقطاع النسيج والألبسة.

و انتهت جولة الأورغواي في 1994/04/15 واعتمد فيها المشاركون رسميا جملة من النتائج أهمها :

1- إنشاء المنظمة العالمية للتجارة لتكون الإطار المؤسسي لجميع الاتفاقيات التي أبرمت خلال جولة الأورغواي والذي يضمن إدارة وتنفيذ الاتفاقيات المنبثقة عن جولة الأورغواي، والإشراف على المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وإدارة نظام شامل وموحد لتسوية النزاعات وإدارة آلية مراجعة السياسات التجارية في الدول الأعضاء والتعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتحقيق انسجام أكبر بين السياسات التجارية والمالية الدولية ؛

2- توسيع نطاق النظام التجاري متعدد الأطراف بحيث أصبح يشمل تجارة الخدمات والتجارة في المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس وهي جوانب لم يسبق التطرق إليها خلال المفاوضات متعدد الأطراف في الجولات السابقة وشملت القواعد الجديدة لهذا النظام إضافة إلى حقوق الملكية الفردية ذات العلاقة بالتجارة وعمليات الاستثمارات المتعلقة بالتجارة.

المطلب الرابع: المنظمة العالمية للتجارة (الهياكل والآليات):

نشأ عن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة عدد من الاتفاقيات الفرعية كان أولها هو تأسيس "منظمة التجارة متعددة الأطراف " وهدفها إيجاد إطار مؤسسي واحد يشمل اتفاقية الجات وبقيام هذه المنظمة في أول يناير 1995 اختفت " اتفاقيات الجات " وحلت محلها منظمة التجارة العالمية، حيث اكتسبت هذه المنظمة صلاحيات التفتيش على كافة الدول ضمانا لحرية التجارة ومحاربة أية سياسات حمائية من شأنها أن تعيق تسهيل

المبادلات التجارية وكذا الإشراف على تنفيذ القوانين الخاصة بالقضايا التجارية بدرجة أكثر شمولا من الجات، مثل مسائل الملكية الفكرية والخدمات والاستثمار، كما تمارس المنظمة صلاحيات أقوى في تسوية المنازعات.

أولا : نشأة المنظمة

إن ظهور فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية لأول مرة يعود إلى عام 1945 حيث أقرت الحكومة الأمريكية آنذاك مشروعا لإنشاء منظمة تجارية دولية على غرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، لكن الكونغرس في بداية الخمسينات رفض المصادقة على هذا المشروع خوفا من تحرير التجارة الدولية وإلحاق الضرر بالصناعات الوطنية الأمريكية على التجارة العالمية من خلال الإبقاء على مقاليد التجارة العالمية في يدها وليس في يد منظمة دولية تدار وفقا لقواعد دولية متعارف عليها وخاضعة لترتيبات اتفاقية جماعية بين الدول الأعضاء، وتحقيقا لهذا الهدف وأثناء مفاوضات هافانا تبنت الولايات المتحدة الأمريكية الدعوة إلى التفاوض في إطار اتفاقية متعددة الأطراف وليس منظمة دولية لتنظيم التجارة الدولية . وقد أوهمت الولايات المتحدة الدول الأخرى بأن هذه الاتفاقيات مؤقتة لحين الانتهاء من التصديق على ميثاق هافانا الذي يتضمن إنشاء منظمة التجارة العالمية[1]:

لكن الذي حدث هو اكتساب هذه الاتفاقيات صفة الديمومة وأصبحت سكرتارية الجات هي المشرفة على جولات المفاوضات الذي أقرها الأطراف المتعاقدة حول التعريفات الجمركية والقواعد المنظمة للتجارة الدولية وذلك منذ 20 أكتوبر عام 1947 عندما وقع على الاتفاقية 23 دولة وأقرت في جولة جنيف لتدخل حيز التنفيذ في عام 1948 في أول يناير من نفس العام[2].

و قد استمرت جولات المفاوضات التي عقدت حول تحرير التجارة الدولية ما يقرب نصف قرن من الزمن وضع يقترب من المنظمة العالمية غير الدائمة التي تمارس مهامها من خلال سكرتارية دائمة مقرها جني وحتى إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO التي حلت محل سكرتارية الجات في أول يناير 1995 مع انتهاء جولة الأورغواي الشهيرة عام 1994 وأصبحت بذلك منظمة التجارة العالمية تتمتع بصلاحيات وقوة أفضل بكثير مما كانت عليه الجات، لتقف تلك المنظمة على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مجال إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

ثانيا : أهداف ووظائف الغات ومنظمة التجارة العالمية :

حتى نكون أكثر واقعية وموضوعية لابد أن نبرز أن هناك أهدافا معلنة وأخرى كامنة لكل من الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية وكذلك المنظمة العالمية للتجارة وسنحاول توضيح ذلك بإيجاز من خلال ما يلي:

[1] محمد عمر حماد أبو دوح : **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، بدون رقم طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2003، ص 20 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد : **الجات وآليا ت منظمة التجارة الدولية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية 2003/2002، ص 17 .

1- أهداف الغات :

تهدف الجات إلى إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تفرضها الدول لكي لا تعيق تدفقات السلع غير الحدودية الدولية وذلك قصد تحرير التجارة الدولية وخلق وضع تنافسي دولي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد إضافة إلى تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي وتشجيع حركة الإنتاج العالمية وحركة رؤوس الأموال والاستثمارات وكذا حل المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء عن طريق المفاوضات[1].

و هذه هي الأهداف المعلنة أما عن الأهداف الكامنة وراء تأسيس اتفاقية الغات فهي إدارة الشؤون الاقتصادية والتجارية للدول الوطنية وفقا لمصالح وأهداف الدول الكبرى صاحبة النفوذ كالولايات المتحدة والمجموعة الأوربية وتحرير أسواق العالم أمام تدفق السلع الأوربية الغربية بوجه عام والسلع الأمريكية بوجه خاص وكذلك فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية الممثلة في الشركات المتعددة الجنسية التي تقوم بنهب ثروات الشعوب الفقيرة وتحويلها إلى الخارج وإرغام الدول الوطنية على اللجوء إلى اتفاقيات الغات وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي وإيهام العالم أن سبيل التقدم الاقتصادي يكمن في اللجوء إلى هذه المؤسسات الدولية الثلاث .

2- أهداف المنظمة العالمية للتجارة :

إضافة إلى الأهداف التي تسعى الغات إلى تحقيقها هناك أهدا أخرى تسعى المنظمة العالمية للتجارة إلى تحقيقها تدور كلها حول الهدف الرئيسي وهو تحرير التجارة العالمية وهي :

إيجاد إطار مؤسسي واحد يشمل اتفاقية الجات كما تم تعديلها في دورة الأورغواي إضافة إلى كافة الاتفاقات والترتيبات المعقودة في إطارها[2] .

كما تهدف المنظمة إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها وكذا توسيع وتسهيل إمكانات النفاذ إلى الأسواق العالمية، والمساعدة ي حل المنازعات بين الدول والإدارة الآلية للسياسات التجارية والتعاون والتنسيق مع المؤسسات الدولية الأخرى (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) لتحقيق الانسجام بين السياسات التجارية والمالية والنقدية .

هذا فيما يخص الأهداف المعلنة للمنظمة أما أهدافها الكامنة فتتمثل في التدخل في الشؤون التجارية والاقتصادية للدول وذلك عن طريق القوانين والأنظمة التي تضعها الدول النافذة وتستطيع تنفيذها من خلال المنظمة العالمية للتجارة لتحكم سيطرتها على التجارة الدولية، إبقاء الدول النامية تدور في دائرة التخلف

[1] للمزيد أنظر :
- علي عبد الفتاح أبو شرار : مرجع سابق ص 445 .
- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد : أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 277 .
- جمال الدين برقوق، مصطفى يوسف : مرجع سابق، ص 423 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد : الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق ص 102 .

الاقتصادي وتحت التبعية الاقتصادية والتجارية للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وعدم تمكينها(الدول النامية) من بناء اقتصاديات قوية ومتينة ترتكز على الصناعات الثقيلة التي تخرجها من التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة، بل إن هذه الدول النافذة تسعى من وراء المنظمة إلى الإبقاء على الدول النامية أسواقا مفتوحة للسلع الاستهلاكية التي تنتجها هذه الدول .

ثالثا : الفروق الجوهرية بين الغات والمنظمة العالمية للتجارة :

إذا كان إيجاد المنظمة العالمية للتجارة لتحل محل اتفاقية الغات فإن هذا الأمر يتطلب كشف النقاب على جوانب العلاقة والاختلاف بين هذه المنظمة واتفاقية الجات حيث ظهر أن هناك فروقا جوهرية وواضحة بينهما يمكن توضيحها في النقاط التالية :

1- تتولى منظمة التجارة العالمية إدارة النظام الاقتصادي العالمي بطريقة أعم وأشمل مما كانت تقوم به الجات فقد تم إدخال مواضيع جديدة ضمن إطار منظمة التجارة العالمية مثل تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار وجوانب البيئة المؤثرة في التجارة الدولية؛

2- إن الجات ليست منظمة بالمعنى الكامل للمنظمات الدولية بل هي مجرد اتفاقية أو معاهدة دولية ومن ثم ليس لها سكرتارية دائمة، ولا مبنى مستقل أما منظمة التجارة العالمية فهي منظمة عالمية بالمعنى القانوني الشامل ولها مقر بجنيف ويعمل بها ما يزيد عن 450 موظفا بميزانية تقارب 100 مليون دولار لتصبح على قدم المساواة بين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي؛

3- لم تكن اتفاقية الجات تحتاج لمصادقة المجالس التشريعية للدول الأعضاء في حين أن اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة تنص على وجوب ذلك مما يعطي هذه الأخيرة أساسا قانونيا قويا[1]؛

4- إن شرط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مرهون بالموافقة على اتفاقية الجات بجميع بنودها؛

5- تخلو اتفاقية الجات من نظام متكامل وفعال لفض المنازعات ومراجعة السياسة التجارية على خلاف المنظمة العالمية للتجارة التي كان من أساس بنائها الإداري وجود مثل هذا النظام الذي يتواكب مع متطلبات التجارة العالمية في العصر الراهن فهو جهاز دائم يعمل بشكل تلقائي وبصورة أسرع عما كان عليه في اتفاقية الجات كما توفر المنظمة سبل التنفيذ الفوري لقرار جهاز تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء؛

6- التزامات الدول في اتفاقية الجات مشروطة ومرتبطة بالاتفاقيات الثنائية ذات الأجل القصير وموقعة بين الأطراف المتعاقدة، بينما التزامات منظمة التجارة العالمية هي دائمة ونهائية وملزمة للأعضاء؛

[1] سليم سعداوي : **الجزائر ومنظمة التجارة العالمية**، مرجع سابق، ص 17 .

رابعا : وظائف المنظمة العالمية للتجارة :

حسب الفقرة الثانية من اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية جاءت هذه المنظمة للقيام بالوظائف التالية :

1- مراقبة تطبيق الاتفاقات التجارية التي نتجت عن جولة الأورغواي وأي اتفاقات جديدة قد يجري عليها التفاوض لاحقا من خلال توفير الأطر القانونية والتنظيمية لتحقيق ذلك؛

2- توفير منتدى لتنظيم المفاوضات المستقبلية بين الدول الأعضاء في المنظمة حول موضوعات قواعد السلوك التجاري الدولي التي تم الاتفاق عليها في جولة الأورغواي؛

3- حل المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية؛

4- القيام بالمراجعات الدورية للسياسات التجارية في الدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها والسهر على تأمين الشفافية وسيادة القانون في العلاقات التجارية الدولية؛

5- وضع أسس ومحاور للتعاون بينها وبين كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتوصل إلى أعلى درجة من درجات التناسق والترابط في مجال رسم السياسات الاقتصادية العالمية[1] .

خامسا : الهيكل التنظيمي للمنظمة وآليات عملها :

تنص الفقرة الرابعة من اتفاق انشاء منظمة التجارة العالمية على أن الهيكل التنظيمي للمنظمة يضم الأجهزة التالية:

1- الأجهزة العامة :

أ- المؤتمر الوزاري : يعد المؤتمر الوزاري أعلى هيئة في منظمة التجارة العالمية يتكون من ممثلي كل الأعضاء، ويعقد المؤتمر اجتماعا مرة على الأقل كل عامين، ويضطلع بتنفيذ وظائف المنظمة[2]، واتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة لتسيير جميع الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف[3]؛

ب- المجلس العام: ويضم ممثلي جميع الدول ويأتي في المرتبة الثانية بعد المؤتمر الوزاري من حيث الأهمية، ويعقد اجتماعاته كلما دعت الحاجة لذلك، ويقوم هذا المجلس بإنشاء أجهزة مساعدة مثل: مجلس التجارة والبضائع ومجلس تجارة الخدمات وتجتمع هذه المجالس عند الحاجة والعضوية فيها متاحة لممثلي الدول الأعضاء دون استثناء؛

ج- الأمانة العامة : هي هيئة داخل المنظمة يقوم المدير العام للمنظمة بتعيين موظفيها وتحديد واجباتهم وشروط خدمتهم ووفقا للأنظمة التي يعتمدها المجلس الوزاري وتضم الأمانة للمنظمة حوالي 550 موظفا ويرأسها مديرا عاما مقرها في جنيف ولا يوجد لها مكاتب فرعية في الخارج، مهامها الأساسية هي تقديم المساعدة الفنية

[1] إسماعيل عبد المجيد المحيشي : **الدول العربية وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، بحوث أوراق عمل المؤتمر العربي الثالث حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات برنامج عمل الدوحة (الفرص والتحديات أمام الدول العربية) المنعقد في دمشق – سوريا، مارس 2008، ص 231 .

[2] بها جيراث لال داس : **منظمة التجارة العالمية دليل للإطار العام للتجارة الدولية**، مرجع سابق، ص 463 .

[3] حشاوي محمد : مرجع سابق، ص 147 .

للمجالس واللجان المختلفة والمؤتمرات الوزارية وكذلك تقديم المساعدة الفنية للبلدان النامية وتحليل التجارة الدولية وشرح شؤون منظمة التجارة العالمية إلى الجمهور ووسائل الإعلام[1]؛

د- جهاز تسوية المنازعات: يعد أحد الأجهزة الرئيسية للمنظمة، حيث يباشر عمله من خلال المجلس العام، وتشمل ولايته كافة مجالات التجارة في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية، كما يتولى هذا الجهاز فض المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء وذلك طبقا لنصوص اتفاقية مراكش، ويصدر هذا الجهاز أحكاما ملزمة للأطراف المتنازعة من خلال هيئة محكمين ويحق لأي طرف استئناف قرار المحكمين إذا كان هناك ما يستوجب ذلك؛

هـ- جهاز مراجعة السياسات التجارية: يختص بتقييم عام وشامل للعلاقة بين السياسات والممارسات من ناحية، والنظام التجاري الدولي من ناحية للتعرف على الآثار الإيجابية والسلبية لسريان قواعد النظام التجاري الدولي ويضطلع بمسؤولية هذا الجهاز المجلس العام في المنظمة الذي يجتمع في أي وقت مناسب لمباشرة هذه المهام ويعتمد جهاز السياسات التجارية في عمله على مبدأ الشفافية[2].

2- الأجهزة الخاصة: وتضم كل المجالس المختلفة في مجال السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية واللجان المختلفة :

أ- المجالس المخصصة: وتمارس اختصاصاتها حسب المجال الذي يتبعها، مجلس السلع يختص بالإشراف على سير الاتفاقية في السلع وكذلك مجلس الخدمات يختص بالإشراف على سير الاتفاقية ي مجال الخدمات ومجلس الملكية الفكرية يختص بالإشراف على سير الاتفاقية في مجال حقوق الملكية الفكرية[3].

ب- اللجان: تختص كل لجنة ببحث الأمور الموكولة إليها فلجنة التجارة والتنمية تستعرض دوريا الاحكام المؤقتة الواردة في الاتفاقية متعددة الأطراف، ولجنة ميزان المدفوعات تبحث الأمور الخاصة بهذا الجانب وكذلك لجنة الموازنة تبحث الأمور الخاصة بهذا المجال[4]. ويمثل الشكل الموالي الأجهزة المكونة لمنظمة التجارة العالمية :

[1] محمد خالد المهايني : **المشاكل والصعوبات التي تواجه الدول العربية في تنفيذ اتفاقيات التجارة العالمية والمنظمة العربية للتنمية الإدارية**، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثالث حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات الدوحة . دمشق، مارس 2008، ص 6 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد : **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية**، مرجع سابق، ص 191 .

[3] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد : مرجع سابق، ص 283 .

[4] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب : مرجع سابق، ص 320 .

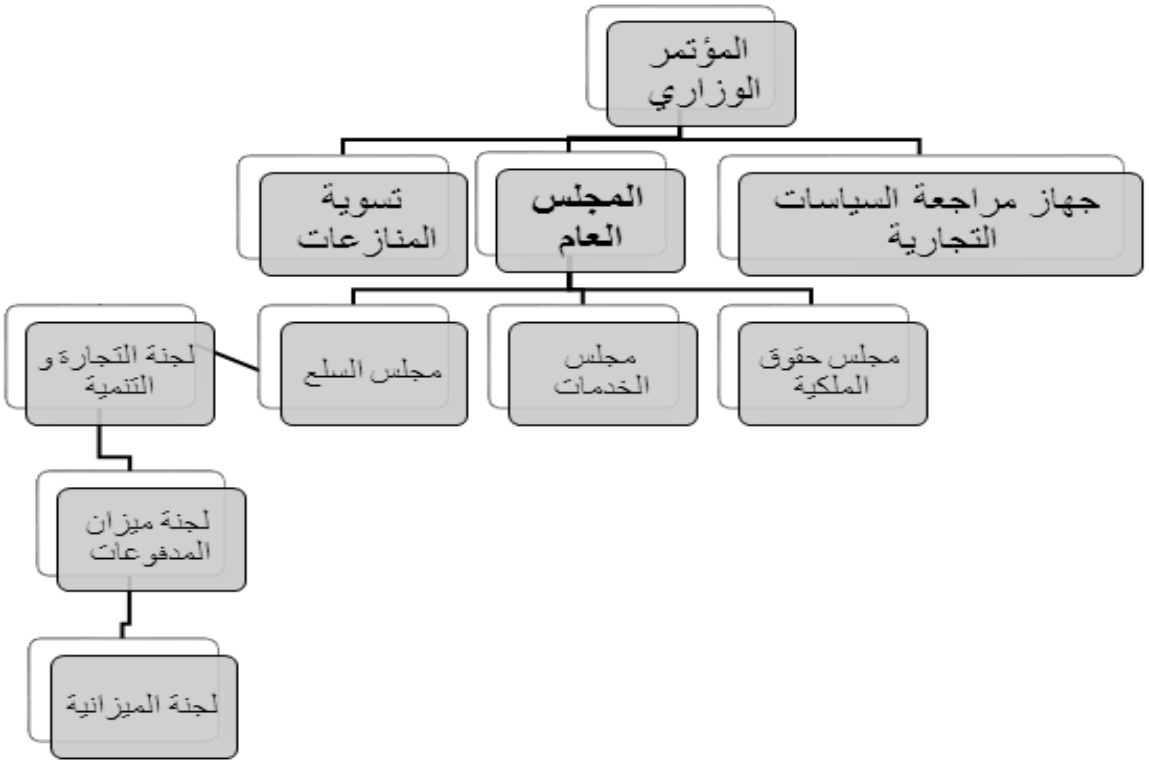

المصدر : GATT « FOCUS » GATT Newsietter .No.107 May 1994

سادسا: شروط وإجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية :

منذ قيام منظمة التجارة العالمية عام 1995 اهتمت الأوساط الحكومية وغير الحكومية بتقييم ودراسة آثار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وشملت ذلك الدراسة أيضا بحث شروط وإجراءات الانضمام إلى هذه المنظمة.

1-شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية و يمكن إيجاز شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في النقاط الرئيسية التالية:

- قبول اتفاقات جولة الأوروغواي كحزمة واحدة وهي التي تحكم التجارة في السلع والخدمات والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية وغيرها من الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف؛

- تقديم التزامات محددة في مجال التجارة في السلع (التثبيت الجمركي) على أن تكون نسب التثبيت مقبولة من باقي الأطراف الأخرى الأعضاء بالمنظمة؛

-الاتفاق على الالتزامات المحددة في مجال الخدمات، والتي تقضي بفتح قطاعات الخدمات والقطاعات الفرعية بشروط النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية بما يرضي الأطراف الأخرى الأعضاء بالمنظمة[1]؛

- يجب على الدولة الراغبة في الانضمام وضع أهداف اقتصادية تتماشى مع أهداف المنظمة مثل سياسات التحرير والخوصصة؛

- يجب على الدولة الراغبة في الانضمام قبول التصنيف الدولي للدول – دول نامية، دول أقل نموا، دول في حالة انتقال إلى الاقتصاد الحر، ودول مستوردة للطعام لأن هذا التصنيف يترتب عليه معاملات تفضيلية لهذه الدول من قبل المنظمة العالمية للتجارة[2].

2-الإجراءات العملية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية :

- **الخطوة الأولى:** تقديم طلب من الدولة الراغبة في الانضمام إلى مدير عام المنظمة تشير فيه إلى رغبتها في الانضمام طبقا للمادة 12 ثم يوزع هذا المطلب على جميع الدول الأعضاء بالمنظمة؛

- **الخطوة الثانية:** يقوم المجلس العام للمنظمة بالنظر في الطلب وينشئ فريق عمل لفحص طلب الانضمام للمنظمة طبقا للشروط المرجعية ومدى مطابقة الطلب للمادة 12؛

[1] محسن هلال : **الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (الإجراءات – المفاوضات)**، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثالث حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية ي ضوء مفاوضات الدوحة (الفرص والتحديات أمام الدول العربية) المنعقد في دمشق، مارس 2008، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص 331 .

[2] السيد متولي عبد القادر : **الاقتصاد الدولي – النظرية والسياسات**، مرجع سابق، ص 229 .

– **الخطوة الثالثة:** تقوم سكرتارية المنظمة بإخطار الدولة الراغبة في الانضمام بضرورة إعداد دراسة عن الأوضاع الاقتصادية لها ووجهة نظرها حول حرية التجارة الدولية ومحدداتها مثل : التعريفة الجمركية، قوانين الاستثمار ثم رفع هذه الدراسة إلى فريق عمل المنظمة؛

– **الخطوة الرابعة:** التفاوض بين فريق عمل المنظمة والدولة الراغبة في الانضمام حول:

1-الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية المتعددة الأطراف؛

2-الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية حول تجارة البضائع (التعريفة الجمركية، دعم القطاع الزراعي، الإعانات المقدمة للصادرات ... إلخ)؛

3-الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية حول تجارة الخدمات.

– **الخطوة الخامسة:** إعداد تقرير فريق عمل منظمة التجارة العالمية الذي يشمل على نتائج المفاوضات، والذي يجب أن يشتمل على الموافقة على الاتفاقيات المذكورة آنفا في الخطوة الرابعة ويتم رفع التقرير إلى إدارة منظمة التجارة العالمية؛

– **الخطوة السادسة:** التصويت على قرار الانضمام على ضوء تقرير الموافقة من قبل الاجتماع الوزاري للمنظمة وتعتبر الدولة عضوا إذا حصلت على ثلثي الأصوات داخل المنظمة وتصبح عضوا في منظمة التجارة العالمية؛

– **الخطوة السابعة:** بعد ثلاثين يوما من قبول الدولة عضوا في منظمة التجارة العالمية يبدأ تنفيذ الاتفاقيات على الدولة[1].

و بالرغم من توفير كل الشروط والقيام بكل الإجراءات السالفة الذكر إلا أن المفاوضات للانضمام تعتبر شاقة وتحتاج إلى خبرات فنية على مستوى عال حتى يمكن أن تحقق هدفها الرئيسي في التوازن بين ما تقدمه الدولة من التزامات مع ما تحصل عليه من حقوق ومزايا مقابل هذا الانضمام.

سابعا : الانسحاب من منظمة التجارة العالمية:

حددت المادة 15 من الاتفاقية أنه يحق لأي عضو في المنظمة أن ينسحب منها ومن كافة الاتفاقيات التابعة لها ويصبح هذا الانسحاب ساري المفعول بعد انقضاء ستة أشهر من التاريخ الذي يتلقى فيه المدير العام للمنظمة إخطارا كتابيا بالانسحاب وقد قامت المنظمة بتحديد المهلة اللازمة لسريان الانسحاب لإتاحة الفرصة أمام الأعضاء الآخرين للتشاور مع العضو المنسحب بهدف الحفاظ على مصالحهم لدى الطرف المنسحب والتي قد تتأثر بموجب انسحابه، ومن هنا وحتى تاريخ اليوم لم تتقدم أي دولة منظمة إلى منظمة التجارة العالمية بطلب

[1] السيد متولي عبد القادر : مرجع سابق، ص 230 .

الانسحاب من عضويتها، وهذا يدل على الفائدة والاستفادة من الفرص المتاحة من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية[1].

و لا بد من الإشارة أن الانسحاب من المنظمة يؤدي تلقائيا إلى اسقاط حق العضو المنسحب في كافة الامتيازات والمعاملات التفضيلية الممنوحة له بموجب التزامات الدول الأعضاء الأخرى ويصبح أيضا في حل من كافة الالتزامات التي تفرضها عليه اتفاقيات المنظمة[2].

ثامنا : آليات منظمة التجارة العالمية

تستند منظمة التجارة العالمية في تنفيذ اتفاقياتها المنبثقة عن جولة الأوروغواي على مجموعة من الآليات الهامة التي تمكن المنظمة من تثبيت دعائم النظام التجاري العالمي وتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها. و تتركز هذه الآليات أساسا فيما يلي:

1- آلية صنع القرارات داخل منظمة التجارة العالمية :

تختلف المنظمة العالمية للتجارة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عملية صنع القرارات والتصويت عليها حيث أن القوة التصويتية في هاتين المنظمتين تتحدد وفقا للمساهمة المالية للدولة في الصندوق أو البنك حيث تصل القوة التصويتية للولايات المتحدة الأمريكية إلى ما يقرب 20% بينما ي منظمة التجارة العالمية تتمتع كل دولة بصوت واحد فقط دون وجود حق الاعتراض لأي دولة بغض النظر عن المساهمات المالية للدولة في ميزانية المنظمة أو حجم تجارتها الخارجية في التجارة العالمية وهو ما يحقق قدرا ملائما من العدالة وضمان استقرار مصالح الدول خاصة النامية والأعضاء في المنظمة[3].

و تتم صياغة القرارات في منظمة التجارة العالمية عن طريق إجماع الآراء، أما ي حالة عدم الحصول على الإجماع فيتم اللجوء إلى التصويت على القرارات باعتباره العرف السائد وهناك أربعة أساليب تصويتية لاتخاذ القرارات داخل منظمة التجارة العالمية على النحو التالي :

أ- **توافق الآراء** : نصت المادة التاسعة من الاتفاقية على أن المنظمة تستمر في اتخاذ القرارات بتوافق الآراء حسب الممارسة المتبعة بمقتضى اتفاقية الجات 1947 وإذا تعذر الوصول إلى قرار بتوافق الآراء يتخذ القرار في المسألة المعروضة بالتصويت ما لم يرد خلاف ذلك[4]، ويسمى توافق الآراء أيضا بالتراضي أو" القبول السلبي" من وجهة نظر أخرى وهو يعني أن عدم إبداء أي من الأطراف لاعتراضه رسميا على القرار المطروح للبت هو بمثابة الموافقة من

[1] إسماعيل عبد المجيد المحيشي : مرجع سابق، ص 237 .
[2] عبد المطلب عبد الحميد : مرجع سابق، ص 195 .
[3] عبد المطلب عبد الحميد : مرجع سابق، ص 218 .
[4] عاطف السيد : **الجات والعالم الثالث**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص 37 .

منظور أن التزام الصمت يعتبر موافقة على القرارات التي يتم اتخاذها وهذا يعني أن القرار الذي يصدره جهاز فض المنازعات سيكون نافذا ما لم يتم الاتفاق بين جميع الأعضاء على رفضه، ولكل عضو في اجتماعات المجلس الوزاري والمجلس العام صوت واحد. وتتخذ قرارات المجلس الوزاري والمجلس العام بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ما لم يرد خلاف ذلك في هذه الاتفاقية أو في اتفاق التجارة متعددة الأطراف.

ب- **أسلوب الأغلبية** : ويستخدم أسلوب الأغلبية عند البت في كافة القرارات التي يتخذها المؤتمر الوزاري والمجلس العام إلا في الحالات التي ينص فيها على خلاف ذلك .

ج- **أغلبية الثلاثة أرباع** : يعتبر هذا الأسلوب تطويرا للنموذج التصويتي التقليدي في مختلف المنظمات الدولية والذي يكتفي بأغلبية الثلثين للبت في القرارات حيث أن هذه الصيغة الجديدة بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات تستدعي موافقة عدد أكبر من الأعضاء لتمرير القرارات بهدف الحفاظ على استقرار أحكام الاتفاقيات وحسن سير أعمال المنظمة .

د- **أسلوب أغلبية الثلثين:** يقتصر هذا الأسلوب من التصويت في إطار المنظمة على طلبات تعديل أحكام الاتفاقيات الخاضعة لإشراف المنظمة باستثناء مجموعة محددة من الأحكام ثم النص على عدم جواز تعديلها إلا بموافقة كافة الدول الأعضاء ويسمى " القبول الإيجابي " معنى ذلك أن تعلن كافة الدول الأعضاء عن موافقتها على التعديل .

ثانيا : آلية فض المنازعات التجارية :

تعتبر آلية فض المنازعات التجارية لمنظمة التجارة العالمية بفعالية أكبر مما كانت عليه المسألة في ظل سكرتارية الجات، نظرا لغياب هيئة قضائية يخول إليها الإشراف على تنفيذ هذه الأحكام إضافة إلى كونها غير ملزمة للأعضاء بالقدر الكافي.

و يتم تسوية المنازعات التجارية بمطالبة الدولة التي أخلت بالتزامها بتعديل إجراءاتها والامتثال لقواعد منظمة التجارة العالمية، وقد يتم إنشاء مجلس لتسوية النزاعات عند حدوث خلاف بين أي عضوين في المنظمة وتتم تسوية النزاع كما يلي[1] :

1-إجراء تشاور بين الدولتين للتوصل إلى حل عملي للخلاف، وعلى أي عضو الاستجابة خلال عشرة أيام لطلب إجراء التشاور، ويبدأ التشاور خلال مدة أقصاها 30 يوما من طلب إجراء التشاور. وتقوم الدولة التي

[1] السيد عبد القادر متولي : مرجع سابق، ص 228 .

طلبت التشاور بإرسال نسخة من الطلب إلى مجلس تسوية النزاعات المشكل من قبل منظمة التجارة العالمية مع توضيح الأسباب الموجبة لطلب التشاور؛

2-تشكيل لجنة لتسوية الخلافات من الخبراء المختصين من قبل مجلس معالجة الخلافات للنظر في الخلاف في حالة عدم استجابة الدولة المعنية لطلب إجراء التشاور خلال عشرة أيام أو إذا فشلت عملية التشاور في التوصل إلى حل يرضي الطرفين خلال ستين يوما؛

3-تحدد لهذه اللجنة مرجعية معينة للنظر في الخلاف وتقوم بالاستماع إلى حجج الطرفين المتخاصمين وتقييمها وفق توصية بمعالجة الخلاف على أساس مبادئ منظمة التجارة العالمية.

الشكل رقم (01-03): مراحل عملية تسوية النزاع التجاري

التشاور 60 يوما

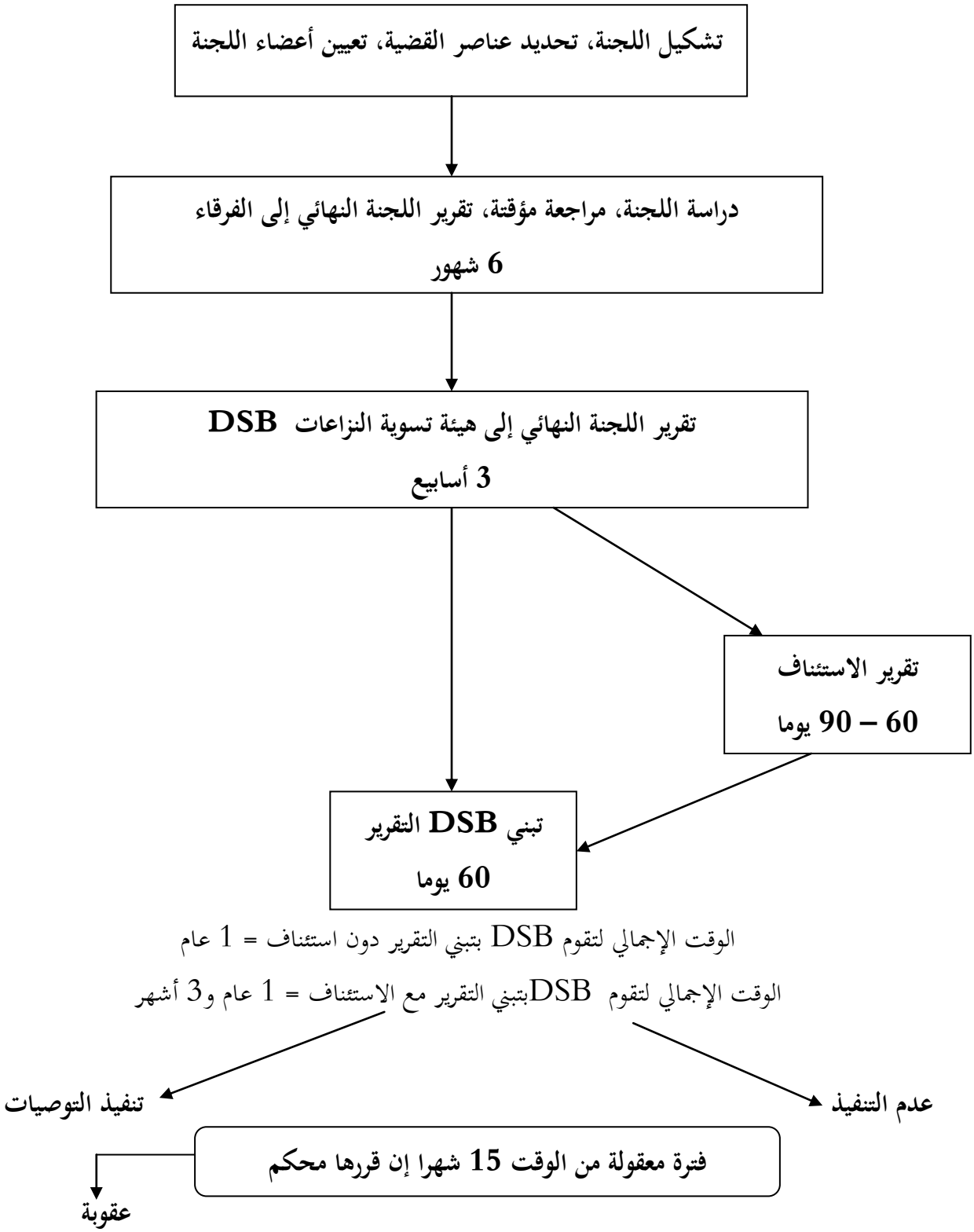

المصدر: أمريتاتا ليكار : **الوجيز في منظمة التجارة العالمية**، الطبعة الأولى، العبيكان للنشر، نقله إلى العربية : عبد الإله الملاح، 2008 المملكة العربية السعودية، ص 120 .

ثالثا: آلية مراجعة السياسات التجارية :

1- جهاز مراجعة السياسات التجارية :

يعد جهاز مراجعة السياسة التجارية أحد أهم الأجهزة المستحدثة في منظمة التجارة العالمية والذي تفتقر إليه الجات، ففي ظل هذه الأخيرة كانت اجتماعات الأطراف المتعاقدة تمثل نوعا من الاستعراض العام للسياسة التجارية للدول الأعضاء، غير أن هذه الاجتماعات لم يكن لها إطار تنظيمي محدد يحكمها أو بموجب المادة الرابعة من اتفاق مراكش تم إسناد مهام مراجعة السياسة التجارية للمجلس العام بالمنظمة حيث نصت هذه المادة على ما يلي " ينعقد المجلس العام حسبما يكون ذلك مناسبا للاضطلاع بمسؤوليات جهاز مراجعة السياسة التجارية المشار إليها في آلية مراجعة السياسة التجارية، وتشجع هذه الآلية على المزيد من الشفافية فيما يتعلق بإعداد السياسة التجارية الوطنية، فعلى الدول الأعضاء الاعتراف بالأهمية الراسخة للشفافية المحلية في اتخاذ القرارات الحكومية في الأمور المتعلقة بالسياسات التجارية سواء بالنسبة لاقتصاديات الدول الأعضاء أو للنظام التجاري متعدد الأطراف، ولا يقف الأمر على مجرد الاعتراف، بل على الدول الأعضاء الالتزام وتعزيزها على أساس طوعي .

2- **إجراءات المراجعة :**

بعد إنشاء جهاز مراجعة السياسة التجارية يعين هذا الجهاز لنفسه رئيسا ويقوم بوضع خطة لسير استعراضات السياسة التجارية للدول، وله أن يناقش تقارير الأعضاء عن المستجدات ويحيط بها علما حيث يقدم كل عضو تقارير منتظمة إلى الجهاز ويتضمن التقرير الكامل وصف السياسات التجارية التي تشملها الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف ويبني الجهاز عمله على الوثائق التالية:

- تقرير كامل يقدم من طرف الدولة العضو؛

- تقرير تعده الأمانة على مسؤوليتها بناء على المعلومات المتاحة لها وتلك التي يقدمها العضو المعني، وتلتمس الأمانة توضيحات من الدولة بشأن سياساتها التجارية، وينشر تقرير الدولة العضو وتقرير الأمانة، إضافة إلى محضر اجتماع الجهاز فورا بعد انتهاء إجراءات المتابعة، وترسل هذه الوثائق إلى المؤتمر الوزاري للإحاطة والعلم بما جاء فيها ثم يقوم جهاز استعراض السياسة التجارية أيضا بإعداد عرض شامل لتطورات البيئة التجارية الدولية التي لها تأثير على نظام التجارة متعدد الأطراف، ويكون العرض مصحوبا بتقرير فوري من المدير العام يدرج به الأنشطة الرئيسية للمنظمة ويبرز مسائل السياسات المهمة التي تؤثر على النظام التجاري .

3 –أهداف مراجعة السياسات التجارية: تهدف هذه المراجعة إلى :

– معرفة مدى استجابة الدول إلى الضوابط الواردة في الاتفاقيات متعددة الأطراف.

– خلق المزيد من الاستيعاب والوضوح للسياسات التجارية التي تشرعها الدول الأعضاء ويشكل جهاز مراقبة لمراجعة السياسات التجارية حيث تقوم الدول الأعضاء بإبلاغه عن التغيرات التي طرأت على سياساتها التجارية.

المبحث الرابع : المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية :

ينعقد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية مرة كل سنتين على الأقل وهذا للنظر في المستجدات التجارية العالمية من جهة، ومتابعة سير الاتفاقيات المنبثقة عن جولة الأوروغواي من جهة أخرى وكذلك إعادة التفاوض حول بعض الأمور المهمة التي سبق الاتفاق على تأجيل النظر فيها خلال الجولات السابقة وسنحاول من خلال هذا المبحث استعراض كل المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية وما جاء فيها من مواضيع:

المطلب الأول: المؤتمرات الوزارية ما قبل الدوحة 2001

عقد في هذا المجال ثلاث مؤتمرات وزارية قبل مؤتمر الدوحة التنمية وهي مؤتمر سنغافورة ديسمبر 1996 والمؤتمر الثاني في جنيف مايو 1998 ليأتي بعده مؤتمر سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية في كانون الأول 1999 .

أولا : المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية بسنغافورة 1996

انعقد المؤتمر الوزاري الأول بعد نشوء منظمة التجارة العالمية WTO في سنغافورة ديسمبر1996 شارك في هذه المؤتمر وزراء التجارة والخارجية والمالية والزراعة لأكثر من 120 دولة عضو في المنظمة وكان أول مؤتمر منذ دخول المنظمة حيز التنفيذ ي يناير 1995، شمل هذا المؤتمر اجتماعات قانونية وجلسات عمل ثنائية وجماعية بين الدول الأعضاء ناقش المؤتمر من خلالها مسائل متعلقة بجدول أعمال المنظمة خلال السنتين الأوليتين من نشاط وتنفيذ اتفاقيات جولة الأورغواي[1].

1- موضوعات وقضايا مؤتمر سنغافورة :

ناقش هذا المؤتمر العديد من الموضوعات والقضايا التي يمكن تحليلها على النحو التالي:

-التجارة والبيئة : يعتبر موضوع العلاقة بين التجارة والبيئة من القضايا التي طرحت من جانب الدول المتقدمة للمناقشة حيث كل الهدف من ذلك هو التوصل إلى اتفاقية متعددة الأطراف تعمل على تنظيم العلاقة بين التجارة والبيئة من خلال وضع معايير واشتراطات بيئية معينة يجب الالتزام بها من جميع الأطراف المتعاملة في التجارة ويجب تطبيقها على السلع القابلة للاتجار دوليا وهذا نظرا للعلاقة الوطيدة بين البيئة والتجارة[2]؛

[1] المنظمة العربية للتنمية الإدارية : **توجهات المؤتمرات الوزارية بمنظمة التجارة العالمية**، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثالث حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات الدوحة، ، دمشق، 2008، ص 40 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد : مرجع سابق، ص 345 .

وهذا ما استماتت الدول النامية على معارضته لتخوفها وفي بعض الأحيان لتيقنها من أن هذه المعايير ستكون صيحة جديدة في مجال التدابير الحمائية الذكية التي تحتمي بها الدول المتقدمة لمنع منتجات الدول النامية من النفاذ إلى أسواقها وذلك إيمانا منها بأن الدول النامية ليس بإمكانها الالتزام بالمعايير البيئية الجديدة[1]؛

– **العلاقة بين التجارة والاستثمار**: تم خلال هذا المؤتمر أيضا مناقشة العلاقة بين التجارة والاستثمار وطرحها للتفاوض بهدف التوصل إلى إطار دولي متعدد الأطراف حول القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر والملاحظ في هذا المجال هو أن معظم الدول النامية تعارض التوصل إلى اتفاقية متعددة الأطراف للاستثمار المباشر من منطلق أن هناك اتفاقية في إطار منظمة التجارة العالمية تنظم الجوانب التجارية ذات العلاقة بالاستثمار مع الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية قد تم مراجعتها عام 2000 وبالتالي ليس هناك ما يدعو إلى طرح موضوع الاستثمار المباشر في اتفاقية التجارة متعددة الأطراف؛

و من جانب آخر ترى الدول النامية أن التوصل إلى اتفاق دولي بشأن الاستثمارات الأجنبية يمكن استخدامه كأداة للحد من قدرات الدول النامية في وضع سياستها الاقتصادية ورسم سياستها الاستثمارية بالصورة التي تناسب الدول النامية مع ظروف التنمية فيها خاصة وأن هناك اعتبارات الاستثمار الممكن فتحها أمام الاستثمار الأجنبي وهذه مسألة تهم العديد من الدول النامية[2]؛

[1] كمال ديب : **دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (مدخل بيئي)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص 250 .

[2] عمر مصطفي محمد : **الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية** ، الطبعة الأولى مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص 199 .

– **التجارة ومعايير العمل الدولية** : العلاقة بين التجارة ومعايير العمل هو اقتراح تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية من منظور محاولة منع عمالة الأطفال التي تعتبرها أنها تعطى ميزة تنافسية للدول النامية وضد حقوق العمالة رغم الأهمية الشديدة لهذه العمالة للدول النامية حيث تتعلق بظروف تطورها الاقتصادي لكن الدول النامية وعلى رأسها مصر رفضت وبشكل قاطع مناقشة هذا الموضوع من خلال منظمة التجارة العالمية وذلك لأنها على قناعة تامة أن الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تستخدم هذه المعايير كأداة حمائية لفرض قيود على صادرات الدول النامية وتتهمها بالإغراق الاجتماعي* لأسواقها الذي يفسر بغمر أسواق العالم المتقدم بسلع دول نامية صاعدة تحققت لها الميزة التنافسية بسبب انخفاض تكاليف العمالة فيها نتيجة تشغيلها للأطفال والمساجين وطول ساعات العمل إضافة إلى انعدام الحماية الاجتماعية للعمال، وسوء ظروف العمل وانعدام معايير الصحة والأمن في أماكن العمل . فهذه المسألة تعتبر ضد مصالح الدول النامية مباشرة، لذلك فقد نص إعلان مؤتمر سنغافورة على اعتبار أن منظمة العمل الدولية هي المنظمة المتخصصة في مناقشة وبحث الموضوعات المتعلقة بمعايير العمل؛

– **التجارة وسياسات المنافسة:** وتتلخص في السعي لوضع إطار متعدد الأطراف لتنظيم قواعد سياسات المنافسة وإزالة العوائق التي تحد من حركة التجارة والشركات متعددة الجنسية أيا كان منشؤها، حكوميا أو خاصا؛

– **الشفافية في المشتريات الحكومية (الصفقات الحكومية):** وهي تبحث في تنظيم الإجراءات الحكومية للمشتريات ورفع مستوى الشفافية عنها وإخطار المنظمة عن العطاءات الخاصة بهذه المشتريات؛

– **تسهيل التجارة:** ويتعلق هذا الموضوع بالقيام بمراجعة الجوانب المتصلة بتسهيل التجارة في المواد الخامسة والثامنة والعاشرة من الغات 1994 وهي المتصلة على التوالي بحرية الترانزيت والمصروفات والإجراءات ذات الصلة بالتصدير والاستيراد ونشر وإدارة القواعد واللوائح التجارية[1]؛

7–التجارة في تكنولوجيا المعلومات: نظرا لكون الولايات المتحدة الامريكية رائدة في هذا المجال فقد انتهزت الفرصة وقامت بطرح الاتفاق بالمؤتمر وصادقت عليه 29 دولة وهي تمثل 85% من حجم التجارة العالمية في تكنولوجيا المعلومات على أن تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ خلال الفترة من 1997 إلى 2000 أين يتم

* **الإغراق الاجتماعي**: هو أحد السياسات الحمائية الجديدة التي تهدف إلى إغراق أسواق الدول المتقدمة بسلع منخفضة الثمن نتيجة لانخفاض أجور القوة العاملة ونتيجة لوجود تفاوت في تطبيق معايير العمل الذي من شأنه إكساب الدول ذات معايير العمل المنخفضة قدرة تنافسية غير حقيقية وهو الأمر الذي يستلزم تطبيق معايير مماثلة للعمل في جميع الدول سواء متقدمة أو نامية حتى تكون التجارة الدولية عادلة. وتكمن الدوافع الحقيقية وراء إثارة قضية الإغراق الاجتماعي كما عبر الاقتصادي الأمريكي داني رودريك في المصاعب التي تشهدها اسواق العمل في الدول المتقدمة ، فالإتحاد الأوروبي يعاني من مشكلة بطالة حادة بلغ متوسطها 11% وإن كانت هذه المشكلة ليست بنفس الحدة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وتشير التقديرات في عام 2010 إلى بلوغ عدد العاطلين عن العمل على مستوى العالم نحو 210 مليون نسمة ، بزيادة أكثر من 30 مليون شخص منذ عام 2007 ، منها 75% في الدول المتقدمة لذلك ترى هذه الأخيرة أن الإغراق الاجتماعي لا يقل خطورة عن الإغراق السلعي بمعناه المعروف.

[1] محمد خالد المهايني : مرجع سابق، ص 42 .

إلغاء الرسوم على هذه التجارة تدريجيا إلى غاية سنة 2000 وهناك من منحت له فترة سماح إلى غاية 2005 لإلغاء كافة الرسوم؛

والحديث عن اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا الحديثة يجعلنا بعيدين كل البعد عن الدول النامية لذلك فلا تملك هذه الأخيرة سوى القبول بشروط الأقوياء لاكتساب ما يجودون به عليها من منتجات تكنولوجية تساعدها على تحقيق تنميتها ما دامت بعيدة عن حقول البحث وغير قادرة على الابتكار والإنتاج؛

لكن الأهم في هذا المجال هو أن منظمة التجارة العالمية ومن خلال مؤتمرها الوزاري الأول تكون قد عبدت الطريق أمام تجارة التكنولوجيا المتطورة وبالتالي النظيفة والصديقة للبيئة قد دعمت بذلك أحد أهم ركائز التنمية المستدامة وهي الركيزة البيئية التي تعتبرها الدول النامية أحد السياسات الحمائية الجديدة التي تقف حائلا تجاه صادراتها.

2- الإعلانات الصادرة عن المؤتمر الوزاري الأول :

في ظل المواقف المختلة للدول المشاركة في المؤتمر تضمن إعلان سنغافورة ما يلي[1] :

- ضرورة العمل على استكمال المفاوضات حول بعض المسائل التي لم يتم الانتهاء منها في المفاوضات الخاصة بتحرير التجارة في الخدمات؛
- استمرار قيام لجنة التجارة والبيئة في بحث المسائل المتعلقة بالربط بين تحرير التجارة والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة؛
- رفض استخدام معايير العمل كأداة حمائية وتفويض هذا الموضوع لمنظمة العمل الدولية؛
- إعطاء أولوية للتنفيذ الجاد لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية والالتزامات التي قدمتها الدول المختلفة للمنظمة في هذا الإطار؛
- وضع عدد من الإجراءات الخاصة بتوفير معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا نظرا لتضررها من تحرير التجارة العالمية، بل وعدم قدرتها على الوفاء بكل الالتزامات الخاصة بها نظرا لظروفها الخاصة؛

[1] عبد المطلب عبد الحميد : مرجع سابق، ص 350 .

- إنشاء مجموعات عمل لدراسة عدد من الموضوعات التي اقترحت من جانب الدول المتقدمة والتي تضمنت بدء التفاوض حولها بهدف الوصول إلى اتفاقات متعددة الأطراف بشأنها في إطار منظمة التجارة العالمية.

ثانيا : المؤتمر الوزاري الثاني بجنيف (18-20 أيار 1998)

شارك في هذا المؤتمر نحو 135 دولة تم فيه جرد النتائج الأساسية لخمسين عاما من نشاط (الغات/ المنظمة العالمية للتجارة) وما ميزه عن المؤتمر الأول أنه لم يشهد أي نزاع بين الأعضاء المشاركين لكن الجديد هذه المرّة هو صدور إعلان وزاري منفصل حول التجارة الإلكترونية العالمية الذي أكّد على النمو المضطرد لهذه التجارة وعلى قدرتها على خلق فرص تجارية خاصة إذا علمنا أن التجارة في السلع ذات الوسائط الرقمية تنمو بشكل سريع يبلغ مرّة ونصف (1,5) معدل نمو التجارة العالمية، وقد خلقت التجارة الإلكترونية 2,3 مليون منصب عمل في العالم بين سنتي 1998 و1999، كما ارتفع حجم هذه التجارة في نفس الفترة من 16,50 مليار دولار إلى 37,5 مليار دولار أي بمعدل 127% [1] .

1-الموضوعات التي ناقشها مؤتمر جنيف [2]:

أ-التجارة الالكترونية : تم ولأول مرة مناقشة هذا الموضوع في مؤتمر جنيف، حيث تم الاتفاق على وضع برنامج عمل حول التجارة الالكترونية يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الاقتصادية والفنية للدول النامية، كما تم الاتفاق على عدم فرض رسوم جمركية على الرسائل الالكترونية وذلك لحين انتهاء لجان منظمة التجارة العالمية من دراسة برنامج العمل الخاص بهذا الموضوع .

ويتلخص موقف الدول النامية في ضرورة الاستمرار في التفاوض والدراسة حول الموضوعات الخاصة بالتجارة الالكترونية كتجارة الخدمات مثلا.

ب-التجارة والتمويل: طالبت الدول النامية في هذا المؤتمر بضرورة دراسة العلاقة بين النظام التجاري والنظام المالي والنقدي وإنشاء مجموعة في إطار المنظمة للمزيد من البحث في هذا الموضوع خصوصا في الجوانب التالية:

- حماية النظام التجاري متعدد الأطراف من الاختلالات النقدية والمالية الخارجية؛
- إضفاء المزيد من المصداقية على استمرار عملية التوسع في التجارة؛
- تأكيد وضمان استفادة الدول الأعضاء من كافة جهود التحرير في هذا الإطار.

[1] صلاح زين الدين : **تكنولوجيا المعلومات والتنمية " الطريق إلى مجتمع المعرفة ومواجهة الفجوة التكنولوجية في مصر"**، سلسلة العلوم والتكنولوجيا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008، ص 45.

[2] حشماوي محمد : مرجع سابق، ص 169 .

ج –التجارة والمديونية : أصرت الدول النامية على ضرورة تشكيل مجموعة عمل في إطار منظمة التجارة العالمية لدراسة مدى قدرة النظام التجاري الجديد على الحد أو التخفيف من مشكلة المديونية لكن الدول المتقدمة عارضت هذا المسعى واعتبرته خارج اختصاصات المنظمة. أما فيما يخص نقل التكنولوجيا فقد طالبت الدول النامية بتمكينها من التكنولوجيا الحديثة وتخفيف آثار النظام التجاري الجديد عليها.

1– الإعلانات الصادرة عن مؤتمر جنيف 1998 :

أ–الإعلان الوزاري الخاص بنظام التجارة بين أكثر من دولتين: حيث يؤكد هذا الإعلان على أهمية مساهمة هذا النظام خلال 50 عاما في النمو والتوظيف والاستقرار من خلال تشجيع تحرير التجارة والتوسع فيها وتهيئة المناخ الملائم للعلاقات التجارية الدولية وفقا للأهداف المتضمنة في ديباجات الاتفاق العام حول التعريفات والتجارة واتفاق المنظمة العالمية للتجارة[1]؛

ب–الإعلان الوزاري الخاص بالتجارة الالكترونية العالمية: يؤكد هذا الإعلان على نمو التجارة الالكترونية العالمية وفتحها آفاقا جديدة للتجارة وحاجة الدول النامية لها على الصعيد الاقتصادي والمالي والتنموي، كما يؤكد الإعلان على ضرورة قيام المجلس العام بتقديم تقرير حول تقدم برنامج العمل ومواصلة الدول الأعضاء في ممارستها الحالية بعدم فرض رسوم جمركية على أجهزة الإرسال الالكترونية[2].

ثالثا: المؤتمر الوزاري الثالث بسياتل (30 نوفمبر/ 03 ديسمبر1999)

انعقد المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة العالمية للتجارة بمركز المؤتمرات والتجارة في سياتل بولاية واشنطن الأمريكية في ظل ظروف جديدة تختلف اختلافا جذريا عن الظروف التي انعقدت فيها المؤتمرات السابقة بالإضافة إلى ظهور بعض الممارسات التجارية الجديدة كالنمو الكبير للتجارة الالكترونية بأنواعها المختلفة التي تجري بين أصحاب الشركات والأعمال أو بين الشركات والزبائن والمستهلكين أو بين الشركات والحكومات، وهناك شبه اتفاق على أن حجم مشتريات الأفراد بالإنترنت بلغ في عام 1997 حوالي 700 مليون دولار في أوروبا وخمسة مليارات دولار في الولايات المتحدة الأمريكية وقفز في عام 1998 إلى 7,8 مليار دولار في الولايات المتحدة وفي تقدير مؤسسة بوسطن للأبحاث أنها بلغت في العام 1999 13 مليار دولار، كما بلغ حجم التجارة الالكترونية بما فيها تعاملات الشركات عام 1998 حوالي 43 مليار دولار[3].

[1] السيد متولي عبد القادر : **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، مرجع سابق، ص 232 .

[2] محمد خالد المهايني : مرجع سابق، ص 42.

[3] سمير صارم : **معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة**، دار الفكر، بيروت، 2000، ص 67 .

1- ظروف انعقاد مؤتمر سياتل :

و أهم ما ميز ظروف انعقاد هذا المؤتمر هو التباين الشديد في مواقف البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية حول العدد من القضايا والتي شكلت محور مناقشات ساخنة من بينها موضوع "معايير العمل" فقد كانت الولايات المتحدة ترغب في تشكيل فريق عمل ضمن إطار منظمة التجارة العالمية لوضع معايير عمل مرجعية بما في ذلك معايير الأجور وظروف العمل ومسائل أخرى بالعمل بحيث ترض عقوبات تجارية على البلدان التي تلتزم بها، وقد لاقت فكرة تشكيل هذا الفريق معارضة شديدة من قبل البلدان النامية وأصرت أن تبقى هذه القضايا ضمن اختصاصات منظمة العمل الدولية، كما كان موقف الاتحاد الأوربي متشددا فيما يتعلق بالإعانات الحكومية الخاصة بالمنتجات الزراعية ضمن إطار " السياسة الزراعية المشتركة" للاتحاد عاملا آخر من العوامل التي أدت إلى فشل مؤتمر سياتل[1].

من جانب آخر أعربت البلدان النامية عن استيائها من الأسلوب الذي تطبق به اتفاقيات المنظمة باعتباره غير متوازن، فالبلدان الصناعية عموما أخلت بالتزاماتها المتمثلة في تح أسواقها أمام صادرات البلدان النامية من المنسوجات والمنتجات الزراعية إضافة إلى ذلك أرادت البلدان النامية أن تخفف التزاماتها في عدة مجالات مثل حقوق الملكية الفكرية وحماية الاستثمار والإعانات الحكومية.

2-أهداف مؤتمر سياتل :

رغم اختلاف مواقف ووجهات النظر لكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والدول النامية إلا أن انعقاد المؤتمر الوزاري الثالث جاء لتحقيق الأهداف التالية[2]:

-السعي إلى إحداث مزيد من التحسن في النظام التجاري العالمي خاصة فيما تعلق بالاتفاقية الخاصة بالتجارة في الخدمات؛

-التوصل إلى اتفاق حول إعلان يصدر عن المؤتمر يتضمن بدء وإطلاق جولة جديدة من المفاوضات مع بداية عام 2000 حول موضوع تحرير التجارة في السلع الزراعية والتجارة في الخدمات؛

-البحث عن حلول لمشكلات تنفيذ اتفاقيات جولة أوروجواي 1994 التي تواجه الدول النامية والمتعلقة بموضوعات النفاذ إلى الأسواق إضافة إلى بحث الموضوعات الجديدة التي يمكن أن تكون محلا للتفاوض في الجولة القادمة؛

-أن المفاوضات التجارية متعدد الأطراف يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عنصر الترابط بين السياسات التجارية والنقدية والمالية والتنموية والتأثير المتبادل بين هذه السياسات؛

[1] أوكار غورلار: **المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية وأهمية الزراعة في المفاوضات التجارية**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2001، ص 22 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق، ص 369 .

– مراجعة أعمال منظمة التجارة العالمية عن الفترة السابقة للمؤتمر وتقييم الوضع الحالي للتجارة العالمية مع الاتفاق على برنامج عمل المنظمة لفترة قادمة؛

– تحديد ماهية المفاوضات التجارية لجولة الألفية الثالثة المتوقعة والتي يمكن أن تبدأ بعد أقل من شهر من اختتام الاجتماع الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية .

3– موضوعات مؤتمر سياتل :

جاء مؤتمر سياتل كفرصة للعديد من الدول لطرح بعض المواضيع الجديدة لإدراجها في جدول أعماله من أهمها :

أ–استكمال تحرير قطاع الزراعة: كان الملف الزراعي في مؤتمر سياتل من المواضيع الهامة في مؤتمر سياتل وذلك بسبب عدم تحرير تجارة السلع الزراعية تحريرا كاملا في جولة الأورغواي حيث اقتصر الوضع الخاص بتحرير تجارة السلع الزراعية على تخفيض الدعم الممنوح للمنتجات الزراعية المحلية بنسبة 20% وخفض الصادرات المدعومة بنسبة 36% من حيث القيمة الزراعية إلى رسوم جمركية واضحة مع خفضها بنسبة 36° وخفض التعريفات على المنتجات الزراعية الاستوائية بنسبة 40% وفتح أسواق الأرز في كل من اليابان وكوريا الجنوبية تدريجيا[1].

و الجدول الموالي يوضح أهم الدول المصدرة للمنتجات الزراعية في العالم قبل مؤتمر سياتل في عام 1998 :

القيمة بـ: مليار دولار .

جدول رقم(01 – 05):

الدول المصدرة	قيمة الصادرات من المنتجات الزراعية	النسبة من إجمالي الصادرات العالمية للمنتجات الزراعية %
الولايات المتحدة	70	%12,6
فرنسا	41	% 7,4
هولندا	34,7	% 6,3
كندا	30	% 3,7
بريطانيا	19,5	% 3,5
اسبانيا	17,5	% 3,2
إيطاليا	17	% 3,1
البرازيل	17	% 3,1

من إعداد الباحث بناء على : سمير صارم : معركة سياتل من أجل الحرب على الهيمنة، دار الفكر، بيروت ص 373 .

[1] عمر مصطفى حامد : مرجع سايق، ص 209.

ب–تخفيض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية: ما لوحظ في هذا الجانب هو تحقيق تقدم كبير في المفاوضات حيث تخلت اغلب الدول النامية التي كانت تعارض التفاوض على خفض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية عن معارضتها.

ج–المسائل المؤسساتية: دار النقاش في هذا الجانب بالذات حول أسلوب عمل المنظمة العالمية للتجارة وكيفية أدائها لمهامها بموجب اتفاقية إنشائها، حيث تم تشكيل مجموعة عمل لهذا الغرض ومن المواضيع التي أثيرت وتهم كافة الدول الأعضاء هي:

–إتاحة كافة وثائق المنظمة لكافة الأعضاء دون قيود أو أشياء؛

–الهيكل التنظيمي للمنظمة الذي يتم اتحاد القرارات في إطاره بكل شفافية؛

–تحسين تدفق المعلومات؛

واغتنمت الدول النامية هذه الفرصة بالولايات المتحدة الأمريكية لإسماع صوتها بشأن القضايا التي تؤرقها وهي:

–تصاعد التعريفة الجمركية مع تزايد درجة تصنيع السلعة؛

–القيود على انتقال الأشخاص عبر الحدود؛

كما أن إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على إدراج المعايير البيئية ومعايير العمل ضمن مواضيع المؤتمر يعد محاولة واضحة لتطبيق شكل جديد للحماية التجارية من طرف الدول المتقدمة خلال الألفية القادمة ليس وفق المنافسة الشريفة ولكن بسلب الدول النامية ميزاتها التنافسية الطبيعية وهي التكاليف العمالية الرخيصة، ما يؤثر لا محالة على التنمية في الدول النامية والتي تمثل أكثر من ثلاثة أرباع سكان المعمورة.

4–أسباب فشل مؤتمر سياتل

أدت الخلافات والتناقضات إلى فشل مؤتمر سياتل في الخروج بإعلان وهذا يعني انه لم يتم الاتفاق على شيء في الموضوعات المطروحة ويمكن تلخيص أسباب هذا الفشل في:

1–الاعتقاد المتزايد لدى عدد كبير من دول العالم خاصة النامية منها بأن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة تخدم مصالح الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة دون مصالح الدول النامية؛

2–زيادة شكوك الدول النامية حول نشاط الشركات المتعددة الجنسيات ومحاولاتها في السيطرة على حركة التجارة الدولية؛

3–التناقض المستمر بين الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الاتحاد الأوروبي حول قضايا تحرير القطاع الزراعي؛

4-عدم توفر الخبرة والكفاءة اللازمة لدى إدارة المنظمة من اجل التحضير الجيد لهذا المؤتمر والبحث في كيفية مواجهة هذه التناقضات؛

5-الرغبة في فتح الأسواق الأمريكية أمام صادرات دول العالم الأخرى ومحاولة استخدام هذه المسألة كأداة الضغط على الآخرين لقبول المطالب الأمريكية وتزايد الغرور الأمريكي بقوة في هذا المؤتمر لدرجة استفزاز الدول الأخرى سواء الدول النامية أو الاتحاد الأوروبي أو اليابان؛

6-المطالبة بحقوق العمال التي تتآكل في الدول النامية أمام زحف الاستثمارات الأجنبية وشروطها المجحفة بالنظر إلى ملف معايير العمل؛

7-شكلت الغرفة الخضراء*حسب التعبير الانجليزي أو الصالون الأخضر حسب التعبير الفرنسي عقبة أساسية أمام تحقيق مبدأ المشاركة والمساواة في صنع القرار داخل المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثاني: من الدوحة إلى هونغ كونغ

لقد سعت البلدان النامية إلى الدفاع عن مصالحها من خلال المؤتمر الوزاري الثالث بسياتل وهي مستعدة للتعبير بوضوح عن مشاكلها والسعي إلى إيجاد حل معقول لها ولهذا السبب يتعين أن تكون أي مفاوضات تجارية تعقد في المستقبل متوازنة بما يعكس تطلعات وطموحات البلدان النامية لذلك جاء مؤتمر الدوحة للتنمية وبعده مؤتمر كانكون ثم هونغ كونغ:

أولا: المؤتمر الوزاري الرابع بالدوحة 2001:

انعقد مؤتمر الدوحة للتنمية في قطر خلال الفترة (9-14 من شهر نوفمبر عام 2001) بمشاركة الدول الأعضاء البالغ عددها 142 إضافة إلى حضور حوالي 300 منظمة دولية، وبلغ عدد الدول النامية المشاركة في المؤتمر حوالي 99 دولة، وقد شهد هذا المؤتمر حدثا بارزا في تاريخ المنظمة وهو انضمام الصين لتكون الدولة العضو رقم 142 وهي مسألة لها دلالات كبيرة في المستقبل.

1-الظروف المصاحبة لانعقاد مؤتمر الدوحة:

جاء انعقاد هذا المؤتمر في ظل ظروف دولية بالغة التعقيد أولها الفشل الذي مني به المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية وسيطرة أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 على مسرح الأحداث العالمية وما صاحبها من تباطؤ في النمو العالمي.

كما سجل نمو التجارة العالمية انخفاضا ملحوظا حيث تراجع عام 2001 إلى 2% مقابل 12% في عام 2000 وقد ينخفض أكثر من ذلك عام 2002 وهذا المعدل المحقق هو الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية، وانعقد مؤتمر الدوحة في ظروف حرجة بالنسبة للاقتصاد الأمريكي عقب تداعيات أحداث 11 سبتمبر الأمر الذي جعل

أمريكا أحرص ما تكون على نجاح المؤتمر، وهذا ما أكده جون هانشمان نائب الممثل التجاري الأمريكي الذي صرح قبل القمة بأيام أن الاجتماع لا يمكن عقده في وقت أفضل من ذلك لأن نجاحه سيعطي دفعة للاقتصاد العالمي الذي يوشك على الدخول في حالة كساد، ومن هنا تزداد أهمية مؤتمر الدوحة بعد أحداث 11 سبتمبر والتي ألحقت أضرارا كبيرة بالاقتصاد العالمي والاقتصادي الأمريكي.

2- المواضيع المطروحة في مؤتمر الدوحة:

المواضيع المطروحة في هذا المؤتمر هي ذاتها التي تمت مناقشتها في مؤتمر سياتل والتي لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأنها وهي:

أ-**تجارة السلع الزراعية:** لا يزال الاتحاد الأوروبي في هذا المجال متمسكا بضرورة استمرار الدعم الزراعي لأطول فترة ممكنة وعدم التقيد بالتزامات دولية حول تجارة السلع الزراعية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، أما الولايات المتحدة الأمريكية فطالبت بضرورة الإسراع في إلغاء الدعم الذي وصل إلى حدود 360 مليار دولار في الدول الصناعية الكبرى بينما البلدان النامية ترى أن ارتفاع هذا المستوى من الدعم الذي حصل عليه المزارعون في الدول المتقدمة يؤدي إلى إعاقة صادراتها من المنافسة في الأسواق العالمية.

ب-**قضايا البيئة:** أما بخصوص قضايا البيئة فقد تم التوافق بين رغبة كلا من الدول المتقدمة والدول النامية وذلك بإحالة الموضوع للتفاوض الموسع مع إقرار حق الدول في اتخاذ ما تراه مناسبا من قرارات وإجراءات لحماية البيئة والصحة في إطار منظمة التجارة العالمية، وهذا يعني أن هناك موافقة ضمنية على القيود الحمائية الجديدة التي تشكو منها الدول النامية المرتبطة بمواصفات المنشأ المتشددة تحت بنود المواصفات البيئية والاشتراطات الصعبة والتي تطبقها الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية وتمنع نفادها لأسواق العالم المتقدم.

ج-**موضوع المنسوجات:** لاحظت الدول النامية وعلى رأسها الهند بخصوص هذا الموضوع عدم التزام الدول المتقدمة بفتح أسواقها خلال الفترة الانتقالية التي تنتهي في جانفي 2005 وبقي نظام الحصص مسيطرا على الجانب الأكبر منها.

د-**موضوع الملكية الفكرية:** حققت الدول النامية في هذا الموضوع انتصارا مهما في قضية اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (تريبس) وهو انتصار لا يرتبط بتعديلات في نصوص الاتفاقية ولكن يرتبط بتأكيد رفض التفسيرات المتعسفة والضيقة للنصوص وهذا بدين جميع المبادرات التي اتخذت في الدول النامية لتقييد صناعات الدواء المحلية وتكبيلها بقيود مصطنعة غير حقيقية.

3-نتائج لمفاوضات الدوحة:

من الالتزامات الهامة في جولة الدوحة تحقيق تحسينات بهدف وصول الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة، مع تخفيضات في الدعم المحلي ومساعدات التصدير، مع منح معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية

لتمكينهم من أن تأخذ احتياجاتها التنموية لكن الأسباب التي كانت وراء فشل هذا المؤتمر رغم الخطوات الجادة التي قطعت خلال هذا المؤتمر هي:

1-أنكر الاتحاد الأوروبي بأنه وعد بالتخلص من الدعم للصادرات كما كانت هناك دعوة للمعاملة التفضيلية للدول النامية والتي هي أقل نمو، لكن وبعد المؤتمر ظلت الخلافات حادة بين الدول الأعضاء مما عزز الشكوك حول إمكانية فشل مؤتمر المكسيك وبالتالي مستقبل مفاوضات الدوحة وعلى سبيل الممارسة العملية تتمسك الدول المتقدمة بالحد من فتح الأسواق أمام صادرات الدول النامية.

2-إنكار الكثير من الدول النامية وعلى رأسهم الهند أنهم وقعوا خلال المفاوضات السابقة على قوانين جديدة وفي النهاية لم تغن سلسلة المفاوضات التي عقدت قبل مؤتمر كانكون في تفعيل أجندة الدوحة بسبب عدم الاتفاق الواضح بين الدول الأعضاء.

3-أما في مجال تجارة السلع غير الزراعية لم توافق الدول الغنية النامية على مناقشة التعريفات الجمركية وغير الجمركية فيما يتعلق بالسلع غير الزراعية، كما أنها لا توافق على تقديم ضمانات للدول النامية فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة التفضيلية والتي كانت أصلا مقررة للدول النامية ليكون هناك نوع من التوازن في التزامات الطرفين.

ثانيا: مؤتمر كانكون 2003

جاء انعقاد المؤتمر الوزاري للمنظمة في كانكون المكسيكية خلال الفترة 10-14 سبتمبر 2003 وذلك بغرض الوقوف أمام نتائج ما تحقق للمفاوضات حول الموضوعات المدرجة في برنامج عمل الدوحة وبالتالي تقييم مسيرة هذه المفاوضات خصوصا أن توقيت انعقاد المؤتمر لا يفضله سوى عام وبضعة أشهر على انقضاء المدة المحددة للانتهاء من جولة الدوحة بالإضافة اتخاذ قرار بشان المقترح الذي تقدمت به أربع دول افريقية هي:بنين،تشاد، بوركينافاسو، مالي حول موضوع القطن وعنونت المقترح ب:"تخفيف الفترة المبادرة القطاعية لصالح القطن. شهد المؤتمر تناقضات حادة بين الدول المتقدمة والدول النامية كانت سببا رئيسيا في فشل هذا المؤتمر وقد تمحورت هذه الخلافات حول ثلاث مجموعات من القضايا:

1-**المجموعة الأولى**: هي تلك المسائل التي تضمن الانسياب الحر للسلع ورؤوس الأموال وضرورة حلها من خلال إقرار نظام تعريفة ليبرالي بوصفة الآلية الرئيسية لتحرير التجارة الدولية، غير أن ممثلي البلدان النامية رفضوها وطرحوا مشاريع بديلة لنظام تعريفة جديد.

2-**المجموعة الثانية**: تتمثل في السياسة الزراعية وسياسة الدعم الحكومي للمنتجات الزراعية فالبلدان المتقدمة التي تنتقد البلدان النامية في دعمها للقطاع الزراعي، كانت تقوم بدوره بتقديم دعم شامل للمزارعين لديها وتمارس في الوقت نفسه سياسة حمائية إزاء استيراد المنتجات الزراعية من البلدان النامية.

3-**المجموعة الثالثة:** تضم المسائل المتعلقة بالدعم الحكومي لشركات إنتاج القطن في الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما عارضته البلدان النامية وعلى رأسها البرازيل والهند على هذه السياسة حيث كانت السلطات الأمريكية تقدم دعما سنويا لمنتجي القطن الأمريكيين بمقدار 100 ألف دولار سنويا لكل مزرعة للقطن، ويقدم الاتحاد الأوروبي أيضا إعانات مالية كبيرة، لمنتجي القطن اليونانيين والأسباب حيث توصل الدعم إلى 700 مليون يورو ونتيجة لذلك انخفضت أسعار القطن العالمية في 2000-2005 إلى أدنى مستوياتها خلال ثلاثين عاما وهو ما أدى وبصورة كارثية إلى إفلاس منتجي القطن في البلدان النامية.

أسباب فشل مؤتمر كانكون:

من بين أهم الأسباب التي أدت إلى فشل هذا المؤتمر صعوبة وتعقيد الموضوعات المطروحة للتفاوض إضافة إلى:

- عدم الاتفاق على الدعم الزراعي الذي تقدمه الدول الغنية ولم تأخذ معها اعتبارات التنمية التي طرحتها الدول النامية والفقيرة مع تسويق موضوع دعم القطن الذي تقدمه الولايات المتحدة والذي تقدمت به دول غرب إفريقيا؛

-رغبة الدول الغنية لإقرار اتفاقية حول الاستثمار الأجنبي والتي شكلت 20%من إجمالي الناتج المحلي العالمي وهي نسبة أعلى بثلاثة أضعاف عما كان عليه في عام عليه 1980 مقارنة بعام 2000 والتي يرى فيها الدول النامية انحياز الدول الصناعية إلى جانب شركات المتعددة الجنسيات التي تقوم بها 65 ألف شركة عالمية متعددة الجنسيات وهي تعين على ثلثي التجارة العالمية وتمت 80%من الأراضي الزراعية على مستوى العالم وتتحكم الدول المتقدمة على 87% من واردات العالم وعلى 94% من صادراتها؛

-الدعم الذي تقدمه الدول الغنية على رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والذي يقدر بأكثر من 300 مليون دولار في السنة وهذا المبلغ أكثر بستة أضعاف ما تقدمه الدول النامية من مساعدات وهو الشكل الذي يعارض مبادئ المنظمة العالمية للتجارة؛

-عدم تمكن الدول الفقيرة في الحصول على الأدوية نظرا لتزايد حالات الأوبئة والأمراض حيث لم تلقى مطالب الدول النامية حول موضوع الأدوية أي تقدم مما افقد الأخيرة ثقتها في الدول الغنية في تنفيذ تعهداتها حول ملف الأدوية للحد من انتشار الأمراض والأوبئة في الدول الفقيرة؛

ثالثا: مؤتمر هونغ كونغ

بعد سنتين على فشل الاجتماع السابق للمنظمة في كانكون (المكسيك) انعقد المؤتمر الوزاري السادس في هونغ كونغ الصينية خلال الفترة من 13 إلى 18 ديسمبر عام 2005 بمشاركة 149 دولة في ستة أيام من المفاوضات في أجواء احتجاجية تجلت في مظاهرة شارك فيها الآلاف في هذه المدينة الصينية ضمت المعارضين للعولمة والناشطين المناهضين لمنظمة التجارة العالمية.

1-الملفات المطروحة خلال المؤتمر:

لم تظهر أي انجازات حاسمة في الملفات التي تدعو إلى الاستياء ومنها المساعدات والدعم للمزارعين في الدول الغنية، وفتح أسواق الدول النامية أمام السلع والخدمات للدول الصناعية ويذكر إن الدول النامية انتهت للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بتشويه المبادلات العالمية بواسطة الدعم الكبير الذي يقدمانه لمزارعين؛

وقد أفاد إعلان تبنته مجموعة الدول النامية المنضوية تحت لواء "مجموعة العشرين" بقيادة البرازيل والهند إن الزراعة هي محرك المفاوضات والشيء الأكثر أهمية هو إن مجموعة العشرين أكدت أن على الدول الصناعية أن تزيل جميع أشكال الإعانات بحلول عام .2010

2-الإعلانات الصادرة عن المؤتمر: لم يحقق المؤتمر الوزاري السادس في هونغ كونغ هو الآخر النجاح المرجو منه وظلت الخلافات قائمة بين البلدان المتطورة والبلدان النامية حول العديد من مسائل التجارة الدولية والتي من أبرزها السياسة الزراعية والمقاربات الجديدة بشان نظام التعريفة في التجارة الدولة، غير إن المؤتمر كان بمثابة مرحلة انتقالية عن طريق وضع اتفاقات شاملة لجولة الدوحة واتخذ المؤتمر بعدة مناقشات حادة القرارات الهامة التالية:

-ينبغي إلغاء دعم الصادرات الزراعية بحلول عام 2013؛

-ينبغي إلغاء دعم القطن في عام 2006؛

-يتوجب على البلدان المتقدمة السماح بحرية دخول 97%من السلع من 32 بلدا من البلدان الأقل تطورا إلى أسواقها.

المطلب الرابع: ما قبل المؤتمر الوزاري العاشر (نيروبي)

أولا: المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية

انعقد المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية تحت عنوان "منظمة التجارة العالمية، النظام التجاري المتعدد الأطراف والبيئة الاقتصادية العالمية الحالية" وذلك ما بين 29 نوفمبر 2009 و2 ديسمبر 2009، تميز المؤتمر بكونه غير تفاوضي بل اتخذ شكل اجتماع تنسيقي وإداري وفق ما تفرضه القوانين الداخلية لمنظمة التجارة العالمية، تخللته جلسات أدلت من خلالها بعثات الدول الأعضاء بآراءها ومواقفها حول قضايا متعددة منها ما يتعلق بدور منظمة التجارة العالمية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية وأخرى تناولت قضايا مطروحة على أجندة الدوحة للمفاوضات.

1-أهم المواضيع المطروحة في المؤتمر:

أ-**مناقشة مصير مفاوضات الدوحة:** أكدت غالبية الدول على أهمية الانتهاء من جولة الدوحة خلال سنة2010 إلا إن بعض الدول أضافت التشديد على محورية القضايا التنموية كجزء لا يتجزأ في الانتهاء من جولة

الدوحة وبالتالي أهمية تقييم القيمة المضافة لجولة الدوحة في مجال التقدم في الأهداف التنموية، صدرت هذه الدعوات خاصة عن مصر ممثلة عن المجموعة الإفريقية، الهند، البرازيل، الأرجنتين وجنوب إفريقيا وكان لهذه الأخيرة دور بارز في الإشارة إلى أهمية النظر إلى مدى انتفاع الدول النامية من جولة الدوحة.

ب-**موضوع السلع الصديقة للبيئة(المنتوجات الخضراء)**: شددت بعض الدول المتقدمة على أهمية دعم دور المنظمة والانتماء من جولة الدوحة وهذا لضمان عدم ارتفاع الحمائية وضمان الولوج إلى الأسواق للسلع الصديقة للبيئة في ظل أزمة تغير المناخ، إلا أن الدراسات تشير أن الدول التي اتخذت إجراءات حمائية في ظل الأزمة كانت الدول المتقدمة العضوة في مجموعة العشرين وليست الدول النامية.

ج-**المفاوضات المتعلقة بالسلع غير الزراعية**: أشار الأستاذ "روب داينيس" الوزير الممثل لجنوب إفريقيا في المفاوضات المتعلقة بالسلع غير الزراعية إلى أنها من أكثر القضايا خطورة على الدول النامية، حيث أنه في المجال الذي ستدفع فيه الدول النامية قسطها في إطار المعادلة التفاوضية، خاصة إن القطاع الصناعي هو القطاع الحيوي الذي يمكن أن يصل بالدول النامية لتحقيق قيمة مضافة متصاعدة في العملية الإنتاجية، وقد أكد على أهمية الحفاظ على مساحة لتطوير السياسات المحلية ونمو القطاع الصناعي.

د-**موضوع السلع الزراعية**: شكل موضوع آليات الحماية الخاصة بالسلع الزراعية موضوعا أساسيا حاولت أن تركز عليه منظمات المجتمع المدني غير أن الدول المفاوضة لم تعطي هذه القضية الاهتمام الكافي.

وفي هذا الإطار أشارت مجموعة 33* على الدفع في مجال تطوير آلية حمائية خاصة يمكن استخدامها عمليا من قبل الدول النامية.

هـ-**موضوع الخدمات**: أكدت منظمات المجتمع المدني على إن مفاوضات اتفاقية التجارة في الخدمات، خاصة ما يتعلق بالخدمات المالية يتنافى مع الدروس المستقاة من الأزمة، بما في ذلك أهمية إعادة تفعيل الأنظمة الوطنية المتعلقة بقطاع الخدمات المالية، وقد أشارت جنوب إفريقيا التي ترأست المجموعة الخاصة بالخدمات المالية إلى استعدادها إعادة النظر في هذه المفاوضات، إلا أن المدير العام للمنظمة باسكال لامي استمر في الإصرار على أن مفاوضات اتفاقية الخدمات ليس لها أية اثر سلبي على إمكانية الحفاظ على آليات وتشريعات تساعد على تنظيم قطاع الخدمات المالية بفعالية وبما يخدم الأهداف التنموية لكنه لقي في المقابل المعارضة لرأيه من قبل العديد من الخبراء والمنظمات.

إضافة لذلك فقد تناولت نقاشات المؤتمر علاقة منظمة التجارة العالمية بأجندة العمالة الدولية وعلاقتها المؤسساتية بمنظمة العمل الدولية وقضايا أخرى مثل إثر تنامي عدد من الاتفاقيات التجارية والثنائية خارج إطار المنظمة ودور آلية فض النزاعات، الموضوع المتعلق بشفافية آليات المنظمة، فعاليتها وتمثيلها لجميع الدول الأعضاء.

2-أهم نتائج المؤتمر:

عقدت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأيام الثلاثة للمؤتمر على مستوى ثنائي عدة اجتماعات مع العديد من أعضاء المنظمة، حيث أصرت على موقفها بأنها غير مستعدة لإنهاء جولة الدوحة بدون عروض جديدة مجالات الزراعة والصناعة والخدمات خاصة من قبل الدول لصاعدة مثل الصين، الأرجنتين والبرازيل، الهند، إفريقيا الجنوبية ويؤكد عدد من الجهات التابعة لتطور مسار المفاوضات إن العامل الرئيسي الذي تبحث عنه الولايات المتحدة لإنهاء جولة الدوحة مع الصين.

ثانيا: المؤتمر الوزاري الثامن للمنظمة التجارة العالمية

انعقد المؤتمر الوزاري الثامن للمنظمة التجارة العالمية بجنيف من 15 إلى 17 ديسمبر 2011 برئاسة دولة نيجيريا ممثلة في وزيرها للتجارة والاستثمار السيد "أولو سيجون أوليتوين أغانغا" حيث تمت الموافقة في هذا المؤتمر على الانضمام كل من روسيا، الجبل الأسود، والجمهورية الساموا وقد ناقش المشاركون في المؤتمر المواضيع الأساسية التالية:

- أهمية النظام التجاري متعدد الأطراف والمنظمة العالمية للتجارة؛
- التجارة والتنمية؛
- جولة الدوحة للتنمية.

وقد سادت هذه الدورة حالة من التشاؤم لدى المشاركين بسبب التباطؤ في حركة التجارة العالمية الذي خلفته الأزمة المالية العالمية.

أما عن النتائج التي تم التوصل إليها من خلال أعمال هذا المؤتمر فتتمثل في:

- تأكيد المؤتمر على مواصلة العمل على الشكاوى التي لا تنتهك اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة في التجارة مع تقديم توصيات خلال الجولة المقبلة في 2013 مع التزام الأعضاء بعدم إيداع أي شكاوى أخرى إلا بعد الرجوع إلى القرار المتعلق بـWT/L/783 وذلك وفقا للمادة 23 من اتفاقية الغات؛
- برنامج العمل حول التجارة الإلكترونية طبقا للقرار رقم (WT/L/274) المتعلق ببرنامج العمل بشأن التجارة الإلكترونية حيث قرر المؤتمر على مواصلة برنامج العمل وتقديم التوصيات في قضايا التنمية والمعاملات التجارية ذات الصلة كالبرمجيات المسلمة إلكترونيا وهذا من أجل تعزيز الربط بشبكة الانترنت والوصول إلى جميع تكنولوجية المعلومات والاتصالات بهدف تطوير التجارة الإلكترونية مع إعطاء اهتمام أكثر للدول النامية والأقل نموا وكذا توسيع استخدام التجارة الإلكترونية للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة؛

كما دعا المؤتمر إلى ضرورة العمل على مواصلة عدم فرض رسوم جمركية على الرسائل الإلكترونية إلى غاية المؤتمر الوزاري المقبل 2013؛

- برنامج العمل حول الاقتصاديات الصغيرة من خلال تحديد آثار التدابير غير تعريفية على الاقتصاديات الصغيرة وتخصيص جلسات من قبل لجنة التجارة والتنمية من أجل متابعة تقدم مقترحات الاقتصاديات الصغيرة في مجموعات التفاوض وهيئات منظمة التجارة العالمية لإيجاد حلول أسرع وقت ممكن للقضايا المتصلة بالتجارة والتي تسمح بتقديم مزايا مناسبة لدمج الاقتصاديات الصغيرة في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

إضافة إلى ذلك فقد عالج المؤتمر الوزاري في نتائجه مواضيع تتعلق بالفترة الانتقالية للدول الأقل نموا فيما يخص اتفاقية حقوق الملكية الفكرية وكذا انضمام الدول الأقل نموا لمنظمة التجارة العالمية، آلية عرض السياسة التجارية، المعاملة للخدمات وموردي الخدمات للدول الأقل نموا.

وجاءت نتائج المؤتمر الوزاري الثامن لإعطاء الدول النامية والدول الأقل نموا فرص أكبر مع النظام التجاري متعدد الأطراف والاستفادة من المزايا التي يمنحها هذا النظام.

ثالثا: المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية "مؤتمر بالي 2013" واتفاقية تيسير التجارة.

تم انعقاد المؤتمر التجاري التاسع لمنظمة التجارة العالمة في مدينة بال بأندونيسيا خلال الفترة من 3 إلى 6 من كانون الأول عام 2013 بحضور 195 دولة مفاوضة أسفرت فيه المفاوضات عن ما يعرف بحزمة بالي وإعلان عن اتفاقية تيسير التجارة وهي الاتفاقية الأحدث من بين اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وهي أولى النتائج المحققة عن جولة الدوحة للمفاوضات التجارية وسوف تدخل الاتفاقية حيز النفاذ حالما يشعر ثلثا أعضاء المنظمة بشأن قبولهم الاتفاقية كما شهد المؤتمر انضمام اليمن رسميا للمنظمة العالمية التجارية.

وقد قسمت أشغال المؤتمر إلى قسمين، يتعلق القسم الأول بالأعمال العادية للمجلس العام حيث تمت مناقشة حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، التجارة ونقل التكنولوجيا، الاقتصاديات الصغيرة دعم التجارة والتجارة الالكترونية.

أما القسم الثاني فتم تخصيصه لأشغال جولة الدوحة للألفية حيث تم فيه طرح القضايا الرئيسية التالية:

*الاتفاق المتعلق بالتسهيلات التجارية وإدراجه في الملحق الأول من اتفاقيات منظمة التجارية العالمية حيث شملت هذه التسهيلات مواد تتعلق بإجراءات التصدير والاستيراد الترانزيت والوثائق المطلوبة، معدلات الرسوم الجمركية، التقييم الجمركي، إضافة إلى معايير الشفافية وعدم التمييز، وقرارات متعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية لصالح الدولة النامية والأقل نموا؛

*الاتفاق الخاص بالزراعة ويضم المخزونات العامة المخصصة لأغراض الأمن الغذائي الحصص التعريفية على المنتجات الزراعية، المنافسة في مجال التصدير؛

*أما بالنسبة للقطن فقد تم الاتفاق على إجماع اللجنة المكلفة بالزراعة مرتين كل سنة من أجل مناقشة الجوانب المتعلقة بالقطن ذات الصلة بالتجارة خصوصا وأن هذا المنتج يعد موردا هاما للدول النامية والأقل نموا؛

*قضايا التنمية ودعم الدولة الأثقل منوا: فقد تم الاتفاق على أربع عناصر وهي:

الإعفاء من الرسوم الجمركية للنفاذ إلى الأسواق، إنشاء آلية لمراقبة المعاملة الخاصة والتفضيلية، قواعد المنشأة التفضيلية لصالح الدولة اقل نموا، التنفيذ الفعال للتنازل عن المعاملة التفضيلية بالنسبة للخدمات.

رابعا : المؤتمر الوزاري العاشر – مؤتمر نيروبي–

انعقد المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية بالعاصمة الكينية نيروبي من 15 إلى 19 ديسمبر 2015 ، وبعد خمسة أيام من المشاورات المكثفة اختتم المؤتمر الوزاري أعماله بالاتفاق على حزمة من النتائج تتضمن بيان ختامي وتسع قرارات وزارية في الزراعة والقطن وقضايا تهم البلدان الأقل نموا وكذلك في حقوق الملكية الفكرية والتجارة الالكترونية وبرنامج عمل الاقتصاديات الصغيرة.

كما أقر المؤتمر انضمام كل من ليبيريا وأفغانستان إلى عضوية المنظمة العالمية للتجارة ليصبح عدد أعضائها 164 دولة في نهاية 2015.

ونستعرض ضمن هذا الفرع أهم القضايا التي تم التطرق إليها خلال هذا المؤتمر الوزاري ثم نختم بأهم النتائج المتوصل إليها في آخر المؤتمر.

1–القضايا المطروحة في مؤتمر نيروبي[1]:

أ–قضايا القطاع الزراعي وهي:

–قرار وزاري خاص بإزالة دعم الصادرات الزراعية: تم إقرار إزالة ما تبقى من الدعم المقدم للصادرات في القطاع الزراعي بصفة فورية من قبل الدول المتقدمة وعلى فترات انتقالية متفاوتة بالنسبة للبلدان النامية في مجموعها فقد تم تحديد الفترة الانتقالية في نهاية 2018 مع الاستمرار في الاستفادة من البند9 ,3 من اتفاقية الزراعة إلى نهاية 2023 . أما الدول الأقل نموا والبلدان المستوردة الصافية للمواد الغذائية فتم تمديد الفترة الانتقالية لإزالة كل أنواع دعم الصادرات لديها إلى نهاية عام 2030.

[1]- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: **نتائج المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية** ، نيروبي –كينيا ، 15-19 ديسمبر2015 ، إدارة منظمة التجارة العالمية ، قطاع الشؤون الاقتصادية، 2016.

كما تم إدراج مقتضيات جديدة تحكم تقديم التسهيلات الائتمانية للتصدير في القطاع الزراعي وأنشطة المؤسسات الحكومية التجارية المصدرة للمنتجات الزراعية وبرامج المعونة الغذائية.

–قرار وزاري خاص بنظام الوقاية لصالح الدول النامية: بموجب هذا القرار يتم منح الدول النامية الحق في اللجوء إلى رفع الرسوم الجمركية مؤقتا على منتج زراعي معين في حال تدفق كميات كبيرة من نفس المنتج إلى داخل الدولة. كما تم تكليف لجنة الزراعة بمواصلة المفاوضات حول نظام وقاية خاص لصالح الدول النامية بهدف التوصل إلى حل نهائي في هذا الشأن.

–قرار وزاري متعلق بتكوين مخازن عمومية للأمن الغذائي: تلتزم الدول الأعضاء بموجب هذا القرار بمواصلة المفاوضات الخاصة بهدف التوصل إلى حل نهائي فيما يتعلق بتكوين مخازن حكومية لأغراض الأمن الغذائي لصالح الدول النامية وكذلك بمنح هذه الدول حق الاستمرار في تكوين مخازنها الخاصة بالأمن الغذائي استثناء من التزامات اتفاقية الزراعة المتعلقة بالدعم المحلي إلى حين إيجاد حل نهائي في هذا الإطار.

–قرار وزاري متعلق بمنتجات القطن: يؤكد القرار أهمية القطن بالنسبة للبلدان الأقل نموا ويتيح إمكانية نفاذ منتجات القطن الخام إلى أسواق الدول المتقدمة معفية من الرسوم الجمركية وكذلك إلى أسواق الدول النامية التي تقرر ذلك. كما تم بموجب هذا القرار الالتزام بدعم صادرات القطن في الدول المتقدمة بصفة فورية وفي الدول النامية في فترات انتقالية محددة. كما تم بموجب هذا القرار الالتزام بإزالة دعم صادرات القطن في الدول المتقدمة بصفة فورية وفي الدول النامية خلال فترات انتقالية محددة بالإضافة إلى حث الدول الأعضاء على بذل جهود جدية في إصلاح برامج الدعم المحلي المتعلق بمنتجات القطن.

ب– قضايا البلدان الأقل نموا وهي:

- **قرار وزاري خاص بقواعد المنشأ التفضيلية لصالح البلدان الأقل نموا:** بموجب هذا القرار تلتزم الدول الأعضاء بتخفيف أعباء قواعد المنشأ بالنسبة لمنتجات الدول الأقل نموا المستفيدة من نظام الأفضليات المعمم وذلك في ما يتعلق باشتراطات عملية التحويل والتراكم المعمول بها في تحديد بلد المنشأ ومتطلبات الوثائق الخاصة بذلك.
- **قرار وزاري متعلق بالمعاملة التفضيلية لصالح البلدان الأقل نموا في مجال الخدمات:** تم بموجب هذا القرار تمديد صلاحية «السماح» الذي تم إقراره في المؤتمر الوزاري الثامن 2011 ، ويقضي بمنح أفضليات للدول الأقل نموا في مجال تجارة الخدمات دون تعميمها على باقي الدول الأعضاء ، إلى نهاية عام 2030، وحث الدول الأعضاء التي لم تقدم عروضا تفضيلية في الإطار لصالح البلدان الأقل نموا أن

تفعل ذلك وأن يتم معالجة الحواجز التنظيمية والقانونية أمام موردي الخدمات في البلدان الأقل نموا وتقديم المساعدة الفنية لهذه الدول بهدف تعزيز حصتها في تجارة الخدمات.

ج–قرارات في قضايا أخرى متعددة الأطراف:

- **قرار وزاري متعلق ببرنامج عمل خاص بالاقتصاديات الصغيرة:** يؤكد هذا القرار الالتزام ببرنامج عمل خاص بالاقتصاديات الصغيرة والوعي بالتحديات التي تواجه هذه المجموعة والفرص المتاحة لها. كما يفوض القرار الوزاري لجنة التجارة والتنمية تحت مسؤولية المجلس العام لمواصلة دوراتها الخاصة بالاقتصاديات الصغيرة مع التركيز على جهود ربط هذه البلدان بسلاسل القيمة العالمية في مجالات السلع والخدمات وتقديم مقترحات عملية بهدف الاندماج الكامل لهذه البلدان في النظام التجاري متعدد الأطراف.

- قرار وزاري يتعلق بالشكاوى في وضع عدم انتهاك مقتضيات اتفاقية حقوق الملكية الفكرية: يقضي هذا القرار بإلزام الدول الأعضاء بالامتناع عن تقديم شكاوى في حالة عدم انتهاك اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية استثناء للاتفاقية المذكورة من تطبيق المادة الثالثة والعشرونXXIII من اتفاقية الجات GATT الذي يمنح حق اللجوء إلى نظام تسوية المنازعات حينما يقع الضرر بسبب عمل دولة عضو حتى ولو لم تكن في حالة انتهاك لالتزاماتها بموجب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

ت–قرار وزاري يتعلق بالتجارة الالكترونية: يؤكد القرار مواصلة برنامج العمل الخاص بالتجارة الالكترونية إلى تاريخ انعقاد المؤتمر الوزاري الحادي عشر عام 2017.

د–اتفاق توسيع نطاق اتفاقية تكنولوجيا المعلومات:

تم خلال المؤتمر الوزاري العاشر عقد اتفاق بين 53 دولة من بين 82 دولة عضو اتفاقية تكنولوجيا المعلومات يقضي بتوسيع مجال تطبيق هذه الاتفاقية لتشمل 201 منتج جديد يضاف إلى قائمة المنتجات الواردة في القائمة المرفقة بالاتفاقية في نسختها الأولى. وبالتالي تم برمجة إزالة جميع الرسوم الجمركية على منتجات تكنولوجيا المعلومات المتضمنة في القائمة الإضافية تتم إما فورا بالنسبة لجزء منها أو خلال فترة انتقالية لا تفوق ثلاث سنوات بالنسبة للجزء المتبقي.

وبناء على ذلك سيتم إدراج التزامات التعريفة الجمركية الجديدة للدول التي وقعت على هذا الاتفاق في قوائم التزاماتها الخاصة بالسلع لدى المنظمة العالمية للتجارة.وسيتم تنفيذها على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، مما يعني أن إمكانية استفادة بقية الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من النفاذ إلى أسواق

الدول الموقعة على توسيع الاتفاقية دون أن تكون ملزمة بفتح أسواقها للمنتجات المتضمنة بالقائمة الجديدة المعفاة من الرسوم الجمركية.

2-النتائج المترتبة على مؤتمر نيروبي:

عكست نتائج المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في العاصمة الكينية نيروبي انطباعات متباينة أشادت الأكثر منها تفاؤلا بالقرارات الست التي تم اتخاذها في القطاع الزراعي والقطن وقضايا البلدان الأقل نموا كنتائج هامة تشجع على مواصلة المنظمة العالمية للتجارة لوظيفتها التفاوضية من أجل إحراز مكاسب أفضل في التجارة الدولية.

وفي المقابل يرى عدد من الملاحظين بنوع من التشاؤم أن حزمة نيروبي مؤشر واضح على الانسحاب من برنامج الدوحة الإنمائي الذي لم يبق منه إلا الاسم، مما قد يفتح الباب أمام إطار يوحي بإبرام اتفاقيات تجارية إقصائية مثل الاتفاقيات عديدة الأطراف والاتفاقيات الإقليمية الكبرى العابرة للقارات.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم استعراضه في هذا الفصل يتبين لنا أن هناك اتفاق شبه كلي على مدى أهمية التجارة الدولية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى دورها الفعال في ترقية الصادرات ونشر المعرفة التكنولوجية بين الدول وهذا ما لمسناه في المبحث الأول من خلال دراسات ونظريات مختلف المدارس ورواد التجارة الدولية، أما في المبحث الثاني والذي خصص لدراسة تطور السياسات التجارية فقد تبين أن هذه السياسات تتغير استخداماتها تبعا لظروف التطور التاريخي للاقتصاد القومي وعلاقته ببقية الاقتصاديات، حيث في البداية وجدنا أن حرية التجارة الدولية هي التي كانت سائدة خاصة حقبة الثورة الصناعية، لكن سرعان ما أعادت العديد من الدول توجيه سياساتها التجارية نحو الحماية خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، وبانتهاء هذه الحرب وإلى ما بعد الحرب العالمية الثانية تلونت السياسات التجارية ما بين الحماية والحرية تبعا لظروف كل دولة وحاجياتها وهذا مجمل ما تم التطرق إليه في المبحث الثاني أما بخصوص المبحث الثالث فقد استعرضنا التطورات الحاصلة في النظام التجاري العالمي انطلاقا من تأسيس أول اتفاق للتجارة العالمية ليكتمل بناء النظام الاقتصادي العالمي وختام هذا الفصل كان من خلال عرض أهم المؤتمرات الوزارية التي عقدت بعد إنشاء المنظمة والوقوف على أهم النتائج المترتبة عنها والتي شهدت تقدما ملحوظا في تحرير التجارة الدولية أحيانا وتعثرا في المفاوضات المتعددة الأطراف أحيانا أخرى.

الفصل الثاني

السياسات الحمائية الجديدة

في ميزان المنظمة العالمية للتجا رة

تمهيد:

رغم الجهود المبذولة والمكاسب المحققة من المحاولات المتكررة لتحرير التجارة الدولية والتي تجسدت في التطورات التي عرفها النظام التجاري العالمي انطلاقا من وضع التجارة الدولية قبل الحرب العالمية الثانية إلى اتفاقيات الغات في 1947 وصولا إلى ميلاد نظام تجاري عالمي جديد متعدد الأطراف من خلال إنشاء منظمة عالمية للتجارة في أول يناير 1995 إلا أننا نجد العديد من الدول وعلى رأسها الدول الصناعية الكبرى لازالت تعتمد سياسات حمائية وتضع بذلك حواجز مختلفة أمام صادرات الدول النامية من السلع المصتعة الأولية ولم تقدم تخفيضات في التعريفات الجمركية على المنتجات التي تحظى فيها الدول النامية بميزة تنافسية ولم تكتف الدول الصناعية بهذه الأساليب الحمائية فحسب بل أصبحت تستتر وراء أساليب حمائية خفية ومستحدثة في سياساتها التجارية هو ما اصطلح عليه بالحمائية الجديدة.

وقد برزت هذه المسألة بحدة مع احتدام الأزمة المالية العالمية الأخيرة ، هذه الأزمة التي زادت الأوضاع الاقتصادية سوءا دفعت بهذه الدول الى تبني سياسات حمائية ترمي إلى إنعاش إنتاجها المحلي وحماية أسواقها من المنتجات الأجنبية، فبعد أن كانت توفر حماية لصناعاتها المحلية من خلال ما يعرف بتدابير المنطقة الرمادية قامت بفرض مستوى عال من القيود الفنية والصحية وإجراءات مكافحة الإغراق لتنتقل بعدها إلى الجانب النقدي والمالي وأصبحت تستخدم من التخفيض التنافسي للعملات أداة حمائية جديدة في التجارة الدولية وهو الأمر الذي أدى إلى حدوث اختلالات متباينة في المبادلات التجارية الدولية وضعت على المحك فاعلية ومستقبل منظمة التجارة العالمية ، وسنحاول تفصيل ذلك كله في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: التكتلات الاقتصادية سياسة حمائية جديدة في التجارة الدولية.

المبحث الثاني: السياسات البيئية في ميزان المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الثالث: السياسات الحمائية الجديدة في ظل الأزمة المالية العالمية.

المبحث الأول: التكتلات الاقتصادية سياسة حمائية جديدة في التجارة الدولية

إن من أهم سمات فترة مابعد الحرب العالمية الثانية ظهور مصطلح التكامل الاقتصادي بين البلدان المتجاورة جغرافيا ، لما لهذا التكامل من آثار إيجابية عديدة تنطوي على العديد من المكاسب الاقتصادية ، وقد اختلفت وجهات النظر حول تحديد مفهوم وتفسير هذه الظاهرة باختلاف المفكرين الاقتصاديين المهتمين بهذا النمط من الدراسات الاقتصادية ، واليوم ورغم كثرة الدراسات المستفيضة حول ظاهرة التكتلات الاقتصادية إلا أننا نجد القليل منها من تعرض إلى هذه التكتلات كوجه حمائي جديد في التجارة الدولية مما ينعكس بآثار سلبية على تحرير التجارة الدولية وللفصل في ذلك سنحاول من خلال هذا المبحث وضع ظاهرة التكتلات الاقتصادية في ميزان اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول: ماهية الحمائية الجديدة

في ظل التحديات التي يعيشها الاقتصاد العالمي تواجه التجارة العالمية أكبر وأصعب خطر هو ما يعرف اليوم بـ"الحمائية الجديدة" هذه الأخيرة التي قد لا تتعارض في شكلها ومضمونها مع ما جاء في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، لكنها إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى عرقلة أو تقييد حرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وبالتالي لا يمكن الوصول إلى الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه المنظمة وهو تحرير التجارة بشكل كامل بين الدول الأعضاء فيها.

أولا: الحمائية الجديدة: neo- protectionism مصطلح جديد في أدبيات الاقتصاد الدولي يقصد به تلك المجموعة من الوسائل المستعملة بغية حماية اقتصادية بلد حاء بطريقة خفية وذكية من المنافسة الأجنبية عن طريق تطبيق مقاييس واجراءات مختلفة لخلق تفاوت على مستوى السوق المحلي والأسواق الخارجية وتعديل الاستيراد أو توجيه تدفقات الانتاج أو عوامله على هذا السوق، وهذه الإجراءات الحمائية عادة ما يتم تبريرها عن طريق حجة الصناعة الناشئة أو غيرها من الحجج المتنوعة[1].

كما تعرف أيضا بأنها كل السلوكيات الحكومية الهادفة إلى تدعيم مراكز المخرجات الوطنية في الأسواق المحلية والدولية متجاوزة بذلك كل أشكال الدعم والحماية الكلاسيكية كالقيود الفنية والكمية والمتمثلة في التكتلات الاقتصادية المعايير البيئية التخفيض التنافسي كقيمة العلمية وكل الممارسات التسييرية بمختلف أشكالها[2]

[1] – عبد السلام مخلوفي، وسفيان بن عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة المالية العالمية**، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 26و27 فيفري 2012، بالمركز الجامعي بالوادي.

[2] - peret .G. Dowson nenor old protectionism … wor king paper n289. D.c.n.t waschington 2012,p09

ثانيا: الفروق بين الحمائية الجديدة والحمائية التقليدية: لتبقى الدول الصناعية الكبرى هي المستفيد الأكبر من مزايا التحرير التجاري الذي سعت إليه من خلال مفاوضات الجات لجأت هذه الدول إلى تطبيق أساليب جديدة للحماية التجارية عرفت بإجراءات المنظمة الرمادية لأنها ليست سواء بما يتعارض مع أحكام الجات وليست بيضاء، بما يتفق معها وإنما هي منظمة بيضاء بين الأبيض والأسود.

رغم أن الهدف واحد بين الحمائية الجديدة والحمائية الكلاسيكية وهو توفير الحماية للمنتوج المحلي والسيطرة على أكبر حصة في السوق الدولية إلا أن الوسائل والأدوات تكاد تختلف كليا بين هاتين السياستين:

تتسم الرسوم الجمركية بالشفافية والوضوح فهي معرفة من حيث المقدار وذلك على عكس العوائق الحمائية المستحدثة والتي عادة ما تكون وسائل مستترة من حيث مقدار الحماية التي توفرها وآثارها على الأسعار المحلية وأحيانا تبقى خفية ومستترة.

1. من أشكال الحمائية الجديدة ما هو مشروع ولا يتافي مبادئ التحرير التجاري الدولي كالدخول في ترتيبات تجارية تفضيلية أو أي شكل من أشكال التكتل الاقتصادي أما القيود الكلاسيكية فهي تنافي مبادئ الجات ما عدا الاستثناءات كبعض أنواع الدعم المسموع مثلا.

2. القيود الحمائية الكلاسيكية قابلة للقياس وبطرق شتى لكن القيود الحمائية جديدة صعبة القياس.

3. تؤدي العوائق الجمركي إلى اضطراب آلي التسوق بينما تؤدي الأساليب الحمائية الجديدة غير الجمركية إلى إلغاء هذه الآلية كلية[1].

4. إن أفضل وسيلة لقياس عبئ القيود الحمائية الحديثة غير الجمركية هو طرح السعر الدولي من السعر المحلي وقسمة الناتج على السعر الدولي، وذلك للحصول على ما يسمى بالتعريفة المكافئة للقيود غير الجمركية[2]. ولكن في ظل تعدد العوائق غير الجمركية والتي تتبع من غالبية الدول فإن عملية القياس تصبح غير علمية، ولذا لا يوجد مقياس مرض بشكل كلي للقيود الحمائية الجديدة.

ثالثا: أسباب ودوافع استخدام السياسات الحمائية الجديدة:

شهدت فترة نهاية الستينات وبداية السبعينات ظهور حملة من الأزمات على مستوى الاقتصاد الدولي كأزمة النقد الدولي وأزمة النفط والفوائض المالية[3]. هذه الأزمات التي كانت الاقتصاديات الرأسمالية مركزا لها كانت سببا

[1]– أحمد يوسف عبد الشحات، **الترتيبات الحمائية في ظل منظمة التجارة العالمية**، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، 2001، ص

[2]– مور دخاي كريانين، تعريب، محمد إبراهيم منصور علي مسعود عطية، **الاقتصاد الدولي مدخل للسياسات** 2007، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر.

[3]حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، والعدد 257، الكويت، ماي 2000، ص 72.

في استخدام ما يسمى بالحمائية الجديدة حيث ظهرت أشكالا وأساليب جديدة للحماية التجارية أقل وضوحا وأكثر فعالية في إعاقة تدفقات التجارة الدولية وقد صاحب حدوث أدوات الحماية حدوث تغيرات في طبيعتها وأهدافها حيث أصبحت ذات طبيعة تمييزية بمعنى أنها صارت توجه ضد بلدان معينة وأنواع معينة من السلع وفيما يلي نورد أهم الأسباب التي كانت وراء ظاهرة الحمائية الجديدة:

1. تفاقم الأزمات في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة دفعت هذه الأخيرة إلى تطوير أساليب جديدة للحماية تكفلها حد أدنى من الهيمنة في خضم الصراع الذي تشهده السوق التجارية الدولية[1].

2. بروز قوى اقتصادية تنافسية في الدول الصاعدة في حلقة التبادل التجاري العالمي (اليابان الصين، البرازيل الهند كوريا الجنوبية، هونج كونج، تايوان وسنغافورة) وبدرجة أقل بعض البلدان النامية.

3. غزو السلع الآسيوية الأسواق الدول الصناعية المتقدمة وبأسعار منافسة بسبب ما توفر لها من أساليب الفن لإنتاجي الرفيع والأيدي العاملة الرخيصة حيث أصبحت هذه الدول تنافس منتجات الدول الصناعية في عقر دارها[2].

4. كثرة الاستثناءات في مبادئ الجات دفعت بالدول الصناعية إلى الانتماء إلى المادة 19* كوسيلة لتطبيق بعض الممارسات الضارة بغرض حمائية منتجاتها من المنافسة لكن في الحقيقة قد أسيء استعمال هذه المادة من قبل هذه الدول والاجراءات التي اتخذتها عموما كانت منافية لروح الجات وفي هذا الاطار قامت الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوروبية بفرض الكثير من القيود والحواجز غير الجمركية والتي أصبحت أكثر انتشارا من القيود الجمركية والجدول التالي يوضح ذلك:

[1]- أحمد يوسف عبده الشحات، مرجع سابق، ص: 37.

[2]- عبد السلام مخاوفي، سفيان بن عبد العزيز، مرجع سابق.

*- أجازت المادة 19 من الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات لأعضائها باتخاذ اجراءات وقتية، بهدف حماية صناعة محلية من الآثار الناجمة عن زيادة غير المتوقعة في الواردات من منتج معين، والتي تسبب أضرار جسيمة للصناعة، لكن وفي نطاق تنفيذ تلك المادة يضع الاتفاق خطر ضد ما يطبق عليه إجراءات المنطقة الرمادية، حيث ينص الاتفاق على أن لا يقوم العضو بفرض أية قيود اختيارية، أو ترتيبات خاصة بنظم السوق أو أية إجراءات أخرى متشابهة من شأنها تقيد الصادرات أو الواردات، كما يؤكد الاتفاق الذي تم التوصل اليه على آلية مراجعة السياسة التجارية وتشجيع هذه الآلية على مزيد من الشفافية فيما يتعلق باعداد السياسة التجارية الوطنية.

الجدول رقم (02-01): تصاعد نزعة الحماية الجديدة في الولايات المتحدة ودول المجموعة الأوروبية

نوع السلعة	ضد كل الدول		ضد الدول المصنعة حديثا	
	1980-1976	1985-1981	1980-1976	1985-1981
عدد الإجراءات الحمائية الجديدة التي طبقتها الولايات المتحدة				
المنسوجات	9	11	2	10
المنتجات الجلدية	8	صفر	7	صفر
الخشب والورق	2	4	صفر	صفر
المطاط والسلع الكيماوية	9	10	5	6
الصلب والمعادن	9	73	4	48
معدات النقل	3	3	1	1
الماكينات	6	10	3	2
سلع أخرى	15	41	7	20
الإجمالي	61	152	29	87
عدد الإجراءات الحمائية الجديدة التي طبقتها الدول الأوروبية				
المنسوجات	6	7	3	4
المنتجات الجلدية	1	2	1	2
الخشب والورق	8	9	4	4
المطاط والسلع الكيماوية	15	30	3	10
الصلب والمعادن	24	18	15	12
معدات النقل	1	3	1	2
الماكينات	8	6	2	1
سلع أخرى	7	22	4	12
الإجمالي	70	97	33	47

المصدر: عبد الواحد العفوري، **العولمة والجات (التحديات والفرص)**، مكتبة مدبولي، ط1، 2000، القاهرة، ص 31.

إذن نلاحظ من الجدول أعلاه تصاعد هذه القيود الحمائية الجديدة والتي تعد انتهاكا لمبادئ وأدوات إلى ما أطلق عليه بتآكل أخلاقيات الجات*ومنذ تلك الفترة استمرت هذه القيود إلى غاية اليوم خاصة مع احتدام الأزمة المالية العالمية حيث تم رصد 1593، إجراء حمائي جديد أثناء الفترة بين نوفمبر 2008 ونوفمبر 2011[1].

رابعا: الحمائية التجارية الجديدة بين التأكيد والمعارضة:

تباينت آراء الاقتصاديين اتجاه الحمائية الجديدة، فمنهم من يرى أنها ضرورة حتمية في الأزمات المتفاقمة التي يمر بها الاقتصاد العالمي أما الرأي الآخر فيعارض كافة أشكال الحمائية الجديدة ويرى أنها ممارسات ضارة تعوق حرية التجارة خاصة في الأجل المتوسط والطويل.

حيث يرى الاقتصادي بول كروغمان** بأن الزيادة في التعريفية الجمركية قد لا يشكل قرار صائبا في ظل الأوضاع الاقتصادية العادية، لكن في ظل الظروف التي يمر بها الاقتصاد العالمي خصوصا في ظل الأزمات سيؤدي بالاقتصاد إلى وضع أفضل، وعليه سيكون هناك زيادة في التوجه نحو الحمائية التجارية بالقدر الذي تتأخر فيه عن تقديم برنامج إنعاش اقتصادي فعال[2].

وحسب الاقتصادي بول كروجمان دائما فإن هذه سيؤدي إلى الحد من قدرة الدول النامية في مواجهة الأزمات الاقتصادية خصوصا إذا استمرت هذه الدول في اتباع سياسات تحرير التجارة مقارنة بالدول المتقدمة التي تحظى ببرامج الدعم المختلفة.

بالمقابل يتجه الرأي الآخر إلى اعتبار أن تدخل الحكومات خلال الأزمات لمساعدة المؤسسات المتعثرة سيشكل دعما يتعارض ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة في المنافسة الحرة والعادلة وعليه يرى أنصار هذا الاتجاه أنه لمواجهة الحمائية التجارية الجديدة لابد من اتخاذ الإجراءين التاليين: تفعيل وتقوية آليات المنظمة العالمية للتجارة.

وضع نظام يساعد مجموعة العشرين على تجنب اللجوء لتطبيق سياسات حمائية.

لكن الواقع الحالي يبرز التناقض الصارخ للسياسات التجارية للدول المتقدمة فكل دولة من هذه الدول تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة وحماية نفسها من آثار أية أزمة اقتصادية طارئة، والدول المتقدمة هي المسبب الأول والأساسي للأزمة العالمية والتي تولد عنها تراجع حاد في صادرات الدول النامية وما ترتب عنها من مشاكل

*- لجأت البلدان الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية وتحت وطأة الأزمات الاقتصادية في بداية السبعينات ومع تزايد حدة المنافسة بينهما إلى تبني ترتيبات حمائية أدت إلى تآكل مكاسب التحرير التجاري المختصة بعد سبع جولات من المفاوضات الجات، ماشكل عودة جديدة إلى السياسات الحمائية.

[1] - bernard hoekman trade policy so far so 600d finance & develop pment yune 2012, vol 49, n2.

**- اقتصادي أمريكي من مواليد 28 فبراير 1953.

[2]- رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص 116.

اقتصادية بالغة الخطورة من خلال استخدامها للسياسات الحمائية الجديدة على غرار برامج الدعم وخطط الانقاذ ولم تتوقف هذه السياسات عند هذا الحد بل لجأت إلى استخدام أسعار الصرف الدولية كوسيلة حمائية جديدة من خلال التلاعب بالقيم الخارجية للعملات الأمر الذي أدى إلى نشوب ما يسمى بحرب العملات وهو ما سنتناوله بشيء من التفصيل في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية:

إن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذتها مجموعة من الدول النامية والمتقدمة لمواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة ومفهوم التكتلات الاقتصادية أساسا نشأ وتطور في البلدان الصناعية وأصبح ينظر إلى هذه التكتلات على أنها ضرورة ملحة فرضتها المرحلة لذلك سنحاول التعمق أكثر في مفهوم هذا المصطلح من خلال هذا المطلب.

أولا: الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية:

يعتبر التكامل الاقتصادي من أرقى أساليب التعاون وأهمها، فإذا كان التعاون في بعده الاقتصادي يعبر عن مستويات متعددة من الاجراءات البسيطة كتقرير تخفيضات ورفع قيود كمية إلى أعلى درجات التقارب الاقتصادي بتحقيق الوحدة الاقتصادية فإن التكامل يعبر عن مسار مرحلي يهدف إلى توحيد الدول انطلاقا من البعد الاقتصادي.

والتكامل من الناحية اللغوية كلمة تدل على التكميل أو تمام وكمل الشيء كمولا تمت أجزاؤه أو صفاته، وأكمل الشيء أي أتمه وفي القرآن الكريم" اليوم أكملت لكم دينكم"[1]، وجاء في لسان العرب أن الشيء تكامل وأكملته أنا وأكملت الشيء أي أجملته وأتممته، وأكمله هو واستكمله وكمله: أتمه وجمله[2]

أما من الناحية الاقتصادية فالتكامل الاقتصادي هو اصطلاح عام يغطي عدة أصناف من الترتيبات التي بمقتضاها يتفق قطران أو أكثر على تقريب مصالحهم الاقتصادية بعضها إلى بعض وجميع هذه الترتيبات لها سمة مشتركة وهي أنها تستخدم التعريفة الجمركية لتميز سلعها إزاء السلع التي تنتجها الأقطار غير المنضمة إلى الإتفاق[3].

---

[1]– القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 03.

[2]– محسن الندوي، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2011، بيروت لبنان، ص 64.

[3] A. mfreeman iii, international trade (new york harper and row, 1971), p 168. -

* **– بيلا بلاسا** (**bela balassa**) : إقتصادي مجري ولد في بودا بيست عام 1928 وتوفي في عام 1991، صاحب نظرية التكامل الإقتصادي عام 1961 ومحدد مختلف أشكال ومراحل الكامل الإقليمي، حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة بيل الأمريكية، شغل منصب أستاذ مساعد في جامعة بيل حتى عام 1966 ، والتحق عام 1967 بكلية جونز هوبكنز وبقي بها حتى التقاعد، كما اشتغل مستشارا للبنك الدولي والمنظمات الدولية العامة والخاصة، ألف أكثر من 23 كتابا في مجال التجارة والتنمية.

ويعرف **بيلا بلاسا*** **bela balassa** التكامل الاقتصادي على أنه عملية وحالة، فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية[1].

ومن خلال هذا التعريف أعلاه يجدر بنا أن نفرق بين التكامل والتعاون إذ أن التعاون الاقتصادي يتضمن الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز مثال ذلك أن الاتفاقيات الدولية في خصوص السياسات التجارية تدخل في نطاق التعاون الاقتصادي دوليا أما بالنسبة للتكامل الاقتصادي فإنه ينطوي على التدابير الفاعلة في القضاء على قدر من التمييز، مثال ذلك أن إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة على المستوى الدولي هي تعبير عن عمل من أعمال التكامل الاقتصادي[2].

أما الاقتصادي ميردال جونار gunnar Myrdal ** فيرى أن مفهوم التكامل لابد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الانتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم[3].

ولعل أولى التعاريف قدمت من قبل الاقتصادي جان تنبرجين**jan Tinbergen** *** الذي عرف التكامل الاقتصادي على أنه عملية تحوي جانبين جانب سلبي يقتضي إزالة التمييز وكافة الإجراءات التقييدية –

[1] - yadwiga forowicg , « economie intirmation ale » beuchemin, quèbec, 1995, p265.

*** – جان تنبرجين jan Tinbergen : أول حائز على جائزة نوبل في الإقتصاد عام 1969 وذلك في تطوير نماذج ديناميكية لتحليل العمليات الإقتصادية ، له اسهامات عديدة في مجال الإقتصاد منها التكامل الإقتصادي الدولي، النماذج الإقتصادية، تحليل دورة الأعمال، رسم السياسة الإقتصادية، إقتصاديات التنمية، توزيع الدخل. كما ساهم في الكثير من القضايا الإقتصادية من بينها قضية نهضة الأمم، وله دراسات إحصائية حيث أعطى حلولا لكثير من القضايا مستعينا بالرياضيات والإقتصاد القياسي وتكلم عن الدورات الإقتصادية وتقليل التكلفة، نظريات الفائدة والتي تعتبر من بين أهم الأعمال في الحقول الإقتصادية، طور نماذج الإقتصاد القياسي وبالأخص النموذج الإقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية. توفي في سنة 1994.

[2] – حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، الطبعة الولى، دار الفكر العربي، مصر، ص 08.

** – **كارل جونار ميردال** وُلد في جُستافْس، بالقرب من ساند فيكن بالسويد عام (1898م). عالم اجتماع واقتصاد سويدي اشتهر بدراساته المتقنة للمشاكل العالمية الكبرى. ويعتبر كتابه المعضلة الأمريكية :المشكلة الزنجية والديمقراطية الحديثة 1944م دراسة مهمة عن العلاقات العرقية في الولايات المتحدة. كما أن دراسات ميردال عن النمو الاقتصادي والاجتماعي لدى الأمم المتخلفة قادته إلى أن يكتب كتابه الدراما الآسيوية: استقصاء أسباب فقر الأمم 1968م. ويحاول هذا الكتاب أن يوضح أسباب فقر شعوب كثيرة جدًا في جنوبي آسيا، وهل هناك أي شيء يُمكن فعله من أجل ذلك.

فاز ميردال بجائزة نوبل للاقتصاد عام 1974م مُشاركةً مع فريدريك فون هايك من النمسا. ونال شهادة القانون ودرجة دكتوراه القوانين في الاقتصاد من جامعة ستوكهلم، توفي عام 1987م.

[3] – ساسي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، ط4، جامعة حلوان، القاهرة، مصر 2003، ص 30.

*** – جان تنبرجين jan Tinbergen : أول حائز على جائزة نوبل في الإقتصاد عام 1969 وذلك في تطوير نماذج ديناميكية لتحليل العمليات الإقتصادية ، له اسهامات عديدة في مجال الإقتصاد منها التكامل الإقتصادي الدولي، النماذج الإقتصادية، تحليل دورة الأعمال، رسم السياسة الإقتصادية، إقتصاديات التنمية، توزيع الدخل. كما ساهم في الكثير من القضايا الإقتصادية من بينها قضية نهضة الأمم، وله دراسات إحصائية حيث أعطى حلولا لكثير من القضايا مستعينا بالرياضيات والإقتصاد القياسي وتكلم عن الدورات الإقتصادية وتقليل التكلفة، نظريات الفائدة والتي تعتبر من بين أهم الأعمال في الحقول الإقتصادية، طور نماذج الإقتصاد القياسي وبالأخص النموذج الإقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية. توفي في سنة 1994.

إزالة التعريفات الجمركية وأنظمة الحصص – وزيادة الحرية في المعاملات الاقتصادية وجانب ايجابي يقتضي تسوية التفاوت القائم في السياسات التجارية ووضع سياسات ومؤسسات جديدة تتمتع بصلاحيات الإجبار[1].

أما الدكتور فؤاد مرسي صاحب كتاب "الرأسمالية تجدد نفسها" يعرف التكامل بأنه عملية تاريخية اقتصادية واحدة تجري في وقت واحد في كل من مجال القوى الانتاجية ومجال العلاقات الانتاجية، أو بمعنى آخر فإن جوهر التكامل هو عملية تعاون اقتصادي شاملة تبدأ من مستوى معين من تدويل القوى المنتجة القائمة على التنمية المشتركة لهذه القوى في عدد من الدول تجمعها علاقات إنتاج متماثلة ومطابقة لطبيعة قواها الانتاجية[2].

أما التكتلات الاقتصادية كمصطلح اقتصادي وجدت تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي وأصبح الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية من طرف مجموعة من الدول وأصبحت هذه التكتلات أهم سمات القرن العشرين وانتشر هذا الاهتمام إلى مناطق أخرى من العالم خاصة بعد بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية في نهاية القرن الماضي.

ويعرف التكتل الاقتصادي على أنه يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي وأصبح الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية من طرف مجموعة من الدول وأصبحت هذه التكتلات أهم سمات القرن العشرين واتشر هذا الاهتمام إلى مناطق أخرى من العالم خاصة بعد بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية في نهاية القرن الماضي[3].

ويعرف التكتل الاقتصادي على أنه يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول[4].

والتكتل الاقتصادي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء وهو يعبر عن تطابق الجانب النظري مع الجانب العلمي

[1] - Miroslavn,jovanovic and Richard g.n lipsey, international economic integration “limits and prospects”,edition, London ronthedge.

[2]– محسن الندوي، مرجع سابق، ص 69.

[3]– عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، دراسة تجارب مختلفة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 31.

[4]محسن الندوي، مرجع سابق، ص 69.–

فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي ويعبر مفهوم التكتل الاقتصادي أيضا عن مستوى معين من مستويات التكامل الاقتصادي[1].

إذن فالتكتل الاقتصادي ليس غاية في حد ذاته وإنما هو وسيلة تلجأ إليها الدول فيما بينها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة يمكن أن تؤدي إلى تضييق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية.

وإضافة إلى المفاهيم السابقة أعلاه فإن التكامل الاقتصادي قد يكون تكاملا عام شامل وقد يكون تكاملا قطاعيا، حيث يقصد بالأول أن تطبق إجراءات التكامل في وقت واحد على جميع القطاعات الاقتصادية في الدول الأطراف فيه أما التكامل القطاعي فهو الذي تكون عملية التكامل فيه مقصورة على قطاع واحد أو قطاعات محدودة من اقتصاديات الأطراف المعنية[2].

ثانيا: أشكال التكامل الاقتصادي: تختلف

مفاهيم التكامل الاقتصادي حسب اختلاف أشكاله وصوره، والتي يمكن تقسيمها بناء على معيارين أساسيين هما[3]:

1- **على أساس طبيعة علاقات التكامل بين الدول الداخلية فيه من حيث نوعية العلاقة وتوزيع منافع التكامل وآثار التكامل** ونميز هنا بين نوعين من التكامل:

أ-التكامل الرأسي: ساد هذا النوع من التكامل في مرحلة الاستعمار وكان يعمل على دمج اقتصاد دولتين أو أكثر، إحداهما الدولة المستعمرة وتمثل "المركز" والثانية الدولة المستعمرة متمثلة في التابع حيث أن كلا الدولتين متباينتين في درجة التقدم الاقتصادي ومن خلال هذا العلاقة تتم عملية الانتاج على مرحلتين:

تتم المرحلة الأولى في الدولة الأقل تقدما " التابعة" غالبا ما تكون عملية إنتاج مواد أولية ثم تتم المرحلة الموالية في الدولة المتقدمة "المركز" وتتمثل في تصنيع هذه المواد الأولية، ويؤدي هذا النوع من التكامل إلى تقسيم غير متكافئ للعمل الدولي وينتج عنه تبادل غير متكافئ بين كلا الطرفين.

---

[1]- محسن الندوي، نفس المرجع، ص 77.

[2]- بوكساني رشيد وديبش أحمد، **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي**، ورقة عمل مقدمة للملتقي الدولي: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوربية المنعقد خلال 8 و9 ماي 2004، جامعة فرحات عباس – سطيف- الجزائر.

[3]- مقدم عبيرات، **التكامل الاقتصادي الزراعي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)،جامعة الجزائر،2002/2001،ص 15.

ب–التكامل الأفقي: ظهر هذا النوع من التكامل الاقتصادي بظهور حركات التحرر الوطني واستقلال المستعمرات خلال فترة الخمسينات والستينات، حيث يقوم هذا النوع من التكامل الاقتصادي بين مجموعة أطراف متقاربة في درجة تطورها الاقتصادي وتوجهاتها السياسية كما يقوم هذا النوع من التكامل على علاقة متكافئة ومصالح مشتركة وأسس جديدة للتخصص وتقسيم العمل ويسعى أطراف وأعضاء هذا التكامل لتحقيق أهداف معينة يصعب على كل طرف تحقيقها بمفرده.

2–على أساس طبيعة النظم الاقتصادية ودرجة تطورها:

يمكننا التمييز في هذا الإطار بين ثلاثة أشكال للتكامل الاقتصادي هي:

أ–التكامل بين الدول الرأسمالية: تتميز هذه الدول بحرية الملكية وتطور وتنوع الهياكل الاقتصادية إلى جانب ضآلة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي واحتياج هذه الدول إلى منافذ وأسواق خارجية لتصريف فوائض إنتاجها وبالتالي فإن التكامل الاقتصادي بينها يدعو إلى حرية التجارة بين هذه الدول.

ب–التكامل بين الدول ذات الايديولوجية الاشتراكية: إن هذه الدول تعمل على التدخل في الحياة الاقتصادية بصفة مباشرة، حيث أن حكوماتها تقوم بالدور القيادي والملكية الجماعية لوسائل الانتاج، والتخطيط المركزي وقد جاءت حاجة هذه الدول للتكامل الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية وتخلفها عن الدول الرأسمالية وكانت هذه الدول تسعى من خلال التكامل الاقتصادي إلى بناء هياكلها الإنتاجية في ذلك الوقت وفق مبدأ التخطيط لبلوغ هيكل اقتصادي أمثل وزيادة إنتاجية العمل.

ج–التكامل بين الدول النامية: تتميز هذه الدول بعجز وسائل المنافسة وقوى السوق عن معالجة مشاكل تخلفها وتتدخل الدولة بدرجات متفاوتة في توجيه العملية الانتاجية كما تتميز هياكلها الإنتاجية بالتخلف، وضعف علاقاتها التجارية البينية ومن هنا كانت حاجة هذه الدول إلى التكامل الاقتصادي للتغلب على مشاكل ضعف وتخلف الإنتاج، وخلق نوع من التعاون فيما بينها وإعادة بناء هياكلها الانتاجية لتصبح أكثر صلاحية وتنوعا.

ثالثا: مراحل ودرجات التكامل الاقتصادي

يشير الفكر الاقتصادي الحديث إلى مراحل عديدة من الممكن أن يمر عليها التكامل الاقتصادي، وأصبح من المألوف في أدبيات الاقتصاد الإشارة إليها وهي: منطقة التفضيل الجمركي، منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي، الاندماج الاقتصادي، والذي يميز بين هذه المراحل هو الدرجة التي

يحققها كل منها في القضاء على الحواجز والقيود التي تعترض حركة انتقال السلع وعناصر الانتاج بين الدول الأعضاء[1] ويمكن عرض مراحل التكامل الاقتصادي فيما يلي:

1-منطقة التفضيل الجمركي: يقصد بها مجموعة الإجراءات التي تتخذها دول معينة للتخفيف من القيود المعيقة لحركة وانسياب السلع فيما بينها، بمعنى تبادل المعاملة التفضيلية فيما بين تلك الدول فتعطي كل من هذه الدول الأطراف الأخرى مزايا جمركية إما في شكل تخفيض في التعريفة الجمركية أو تخفيف في القيود التجارية الأخرى[2]، وأفضل مقال على هذا الشكل الكومنولث البريطاني للتفضيل التجاري الذي أسس عام 1932 على يد المملكة المتحدة ومستعمراتها السابقة[3].

2-منطقة التجارة الحرة: يتم الاتفاق في هذه المرحلة على إلغاء مختلف القيود الجمركية والادارية على حركة السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة مع احتفاظ كل دولة عضو بتعريفتها الجمركية اتجاه بقية دول العالم، وكانت منطقة التجارة الحرة الأوروبية تعد أكثر مناطق التجارة الحرة بروزا لعدد من السنوات[4].

3-الاتحاد الجمركي: تتميز هذه المرحلة بحرية تبادل السلع في داخل الاتحاد، كما تطبق الدول الأعضاء تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي ومن الأمثلة على ذلك الاتحاد الجمركي بين بلجيكا وهو كندا ولوكسمبورغ (دول البينولوكس*) الذي تأسس عام 1944[5].

4-السوق المشتركة: تذهب هذه المرحلة بخطوة أبعد من الاتحاد الجمركي عن طريق تحقيق حرية انتقال عناصر الانتاج من عمل ورأس المال بين الدول الأطراف لإعادة توزيع عناصر الانتاج وتحقيق مبدأ الكفاية القصوى في استغلال الموارد الاقتصادية في ظل آلية السوق وأهم مثال على ذلك السوق الأوروبية المشتركة التي تحققت في عام 1992[6].

---

[1]- عيسى حمد محمد الفارسي، **التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي واقعة، مقوماته، قيامه**، وأوراق عمل الملتقى الدولي: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوربية المنعقد خلال 8 و9 ماي 2004، جامعة فرحات عباس – سطيف- الجزائر.

[2]غربي هشام، مداحي محمد، **إشكالية التكامل الاقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالمية " دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا"** بحث مقدم للملتقى الدولي الثاني حول "واقع التكتلات الاقتصادية في زمن الأزمات يومي 26-27 فيفري 2012، المركز الجامعي الوادي، الجزائر.

[3]- علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، ط 04، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص 388.

*- منطقة التجارة الحرة الأوروبية، وتضم سبع دول أوروبية :بريطانيا، النمسا ،الدانمارك والسويد والبرتغال، سويسرا.

[4]-:داودي الطيب، **التكامل الغربي الاسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية المنعقدة خلال 8و9 ماي 2004، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر.

[5]- عزت ملوك قناوي حسن : **مقدمة في النقود والبنك والتجارة الدولية**، بدون رقم طبعة، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 42.

[6]- خوني رابح وحسناوي رقية، **اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الاقتصادي**، بحث مقدم للملتقى الدولي حول" التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية المنعقدة خلال 8و9 ماي 2004، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر.

5-الاتحاد الاقتصادي: يعتبر هذا الشكل أكثر تطورا من السوق المشتركة حيث يتم إضافة للإجراءات المتخذة في شكل سوق مشتركة إتخاذ إجراءات تهدف إلى تنسيق السياسات الاقتصادية (التجارية والمالية والنقدية والاجتماعية) بين الدول الأعضاء والتي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وإعانات البطالة، كذلك إقامة سلطة قضائية عليا ذات اختصاصات محددة في كافة المجالات الاقتصادية تكون أحكامها ملزمة وواجبة النفاذ لسرعة البث في المنازعات الاقتصادية.

6-الاندماج الاقتصادي (التكامل الاقتصادي التام):

تعتبر هذه المرحلة آخر مراحل التكامل الاقتصادي التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع تكاملي، حيث تبدأ هذه المرحلة انطلاقا مما سبق تحقيقه من ترتيبات تفضيلية ومنطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي إلى سوق مشتركة وصولا إلى إتحاد اقتصادي، ولتحقيق الاندماج الاقتصادي التام لابد من إضافة تحقيق ما يلي:[1]

- توحيد السياسات الاقتصادية النقدية والمالية والاجتماعية.
- إيجاد سلطة اقليمية عليا.
- عملية موحدة تجري في التداول عبر دول المنطقة المتكاملة.
- جهاز إداري موحد يكفل تنفيذ هذه التدابير.

وفي هذه المرحلة تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الاقليمية العليا وهو ما يعني أن الاندماج الاقتصادي لا يحتاج إلا إلى خطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية فعلية.

[1]- حسين عمر، **التكامل الاقتصادي " أنشودة العالم المعاصر" النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص: - 143.

وفي ما يلي نوضح أهم مراحل التكامل الاقتصادي باختصار من خلال الجدول الموالي:

المراحل	الاجراءات المتخذة
الترتيبات التجارية التفضيلية	معاملات تفضيلية في شكل تخفيض في التعريفة الجمركية بين أطراف المعاملة
منطقة التجارة الحرة	إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء
الاتحاد الجمركي	إضافة للإجراءات يتم توحيد التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء اتجاه العالم الخارجي.
السوق المشتركة	إضافة للإجراءات السابقة يتم تحرير انتقال عوامل الانتاج "العمل " و" رأس المال"
الاتحاد الاقتصادي	إضافة للإجراءات السابقة يتم تنسيق السياسات الاقتصادية الاجتماعية الملكية والنقدية بين الدول الأعضاء
الاتحاد الاقتصادي التام	إضافة إلى ما سبق يتم: توحيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والفنية إيجاد سلطة اقليمية عاليا عملية موحدة تجري في التداول عبر دول المنظمة المتكاملة جهاز إداري موحد يكفل تنفيد هذه التدابير

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات أعلاه

المطلب الثالث: آلية الحمائية الجديدة من منظور التكتلات الاقتصادية

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى مفهوم التكتلات وأبرزت أهم أشكالها ومراحل تكوينها إضافة إلى أهدافها الاقتصادية والأمنية والسياسية إلا أنها لم تتعرض بإسهاب إلى دورها الحمائي كسياسة تجارية حمائية خصوصا في ظل نظام التجارة متعدد الأطراف، لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب أن نبرز التكتلات الاقتصادية كأداة حمائية جديدة في التجارة الدولية.

يمكننا أن نستشف الدور الحمائي الجديد للتكتلات الاقتصادية من خلال نظرية الاتحاد الجمركي والآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي.

أولا: نظرية الاتحاد الجمركي:

تعتبر نظرية الاتحاد الجمركي العمود الفقري لنظرية التكامل الاقتصادي ويرجع الفضل في وضع أسس هذه النظرية إلى Jacob viner وأعماله الرائدة في عام 1950 ومن بعده آراء (mead) في 1968 و(libsey) في 1966 و(bela balassa) في 1966[1].

يرى viner أن الخصائص الضرورية لنظرية الاتحاد الجمركي تشمل إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على واردات الدول الأعضاء في الاتحاد بالإضافة إلى وضع تعريفة جمركية موحدة على السلع المستوردة من دول خارج الاتحاد، ثم توزيع الايرادات الجمركية على الدول الأعضاء في الإتحاد على أساس قاعدة مقبولة للجميع.

ثانيا : الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي :

تقسم الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي إلى قسمين مهمين وأساسيين هما: الآثار الساكنة (الاستاتيكية) والآثار الحركية (الديناميكية) التي تؤثرعلى حركة التجارة ومستوى الكفاءة الاقتصادية وسنقوم بشرح وتحليل كل منها بالتفصيل:

1- الآثار الساكنة (الاستاتيكية) للتكامل الاقتصادي،

سنوضح من خلال الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي الأثر الحمائي الذي يترتب على إنشاء التكتلات الاقتصادية والتي يمكن اعتبارها حركة تسير في اتجاه التحرير الجزئي للتجارة ورفع الكفاءة الاقتصادية لكن الواقع العملي يثبت أن الأثر الصافي لهذه العملية على الكفاءة الاقتصادية غير محدد، وتتوقف النتيجة الصافية للكفاءة

[1]- زايري بلقاسم : **تحليل إمكانيات التكامل العربي الإقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية المجلد 6 ،العدد1، صفر 1430، فبراير 2009.

الاقتصادية على طبيعة كل اتفاقية للتكامل الاقتصادي على حدة وعلى القوة والشدة النسبية لكل من خلق التجارة وتحويل التجارة وذلك على النحو التالي[1]:

أ. **أثر خلق التجارة:** يمثل خلق التجارة الجانب الإيجابي لأحد أشكال التكامل الاقتصادي ويحدث ذلك عندما تعتمد دولة عضو في أحد أشكال التكامل الاقتصادي في استهلاكها لسلعة معينة على انتاجها المحلي الأقل كفاءة اقتصاديا وذلك قبل قيام التكامل الاقتصادي، لكن بعد قيام التكامل الاقتصادي تقوم هذه الدولة العضو باستيراد هذه السلعة من دولة عضو في الاتفاقية تنتج هذه السلعة بطرق أكثر كفاءة وأقل تكلفة. وهكذا نجد أن الإنتاج المحلي الأقل كفاءة قد توقف وتم استبداله بنفس الانتاج الأكثر كفاءة اقتصاديا والأقل تكلفة ومن دولة عضو أيضا، ونظرا لأن هذا الإنتاج لم يستورد من دولة غير عضو قبل قيام التكامل الاقتصادي فإن الأجانب غير الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي لا يفقدون شيئا من صادراتهم.

ب. **أثر تحويل التجارة:** يعني هذا التحويل أن منطقة التجارة الحرة تحول التجارة من المنتج (الأكثر كفاءة) خارج المنطقة إلى منتج أقل كفاءة داخل المنطقة وفي بعض الحالات قد يخفض تحويل التجارة الرفاه العام إلا أنه يحسنه أحيانا أخرى[2].

ولعلنا نتساءل الآن عن النتيجة النهائية لأثر الاتحاد الجمركي هل سيزيد من رفاهية الدول الأعضاء أم لا وهل سيضر بالدول غير الأعضاء أم لا؟ فالتجارة الدولية الحرة تؤدي إلى استخدام أفضل للموارد على المستوى الدولي ومن ثم تزيد من الناتج الدولي والرفاه وقد كان من المعتقد أن الاتحاد الجمركي مثله مثل أي تحرك باتجاه تحرير التجارة سوف يزيد من الرفاه إلا أن ذلك أصبح بمثابة القيود الحمائية التي يفرضها الاتحاد الجمركي على التجارة مع باقي الدول غير الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي أو أي شكل من أشكاله[3].

ومن أجل تحديد صافي آثار الرفاهية الناتجة عن إقامة الاتحاد الجمركي يجب مقارنة أثر خلق التجارة مع أثر تحويل التجارة، فإذا كان أثر خلق التجارة أكبر من أثر تحويل التجارة فإن إقامة الاتحاد الجمركي ستؤدي إلى توزيع أكفأ للموارد الاقتصادية وتحقيق البلد زيادة صافية في رفاهيته الاقتصادية. ولقد أشارت العديد من الدراسات إلى مجموعة من الشروط الأولية للاستفادة من اتفاقيات التكامل الاقليمي منها:[4]

[1]- على عبد الفتاح أبو شرار: مرجع سابق، ص:390.

[2]- أحمد الكواز: **التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي**، جسر التنمية سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط – الكويت، العدد 81، مارس 2009، ص:11.

[3]سهير محمد السيد حسن، محمد محمد البنا: **الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية** بدون رقم طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005/2004، ص:227.

[4]- السيد متولي عبد القادر: **الاقتصاد الدولي**: النظريات والسياسات، مرجع سابق، ص:92.

- تحقيق الدول الأعضاء درجة من التكاملية فيما بينها، مما يؤدي إلى فرص أكبر لخلق التجارة ويعطي مؤشر التكاملية فكرة مهمة عن مدى نجاح أو فشل الاتفاقيات الاقليمية، حيث يعبر عن مؤشر التكاملية مابين دولتين (K وj) بالعلاقة التالية:

$$Cjk = 1 - \frac{(\sum |mik - xij|)}{2}$$

XIJ حصة السلعة **I** من الصادرات الاجمالية للدولة **J**

MIK حصة السلعة **I** من الصادرات الاجمالية للدولة **K**

- أن تكون الحواجز الجمركية وغير الجمركية عالية قبل قيام التكامل الاقتصادي وفي هذه الحالة فإن قطر التحويل سيكون ضعيفا، والمكاسب الناتجة عن تحرير المبادلات ستكون معتبرة؛
- أن يكون للدول الأعضاء ارتباطا سياسي كبير بالنسبة للأهداف المرجو تحقيقها، والتصور نفسه في توزيع المكاسب والتكاليف حول استراتيجية اقليمية للتكامل الاقتصادي؛
- القرب الجغرافي يساعد الدول الأعضاء على خفض تكاليف العمليات التجارية (كالنقل والاتصالات) إضافة للروابط الثقافية، التاريخية، اللغوية تشابه الأنظمة السياسية ومستويات المعيشة.

2- الآثار الحركية (الديناميكية) للتكامل الاقتصادي:

تعتبر هذه الآثار طويلة الأجل، لأنّ ظهورها يتطلب وقتا أطول مقارنة بالآثار الساكنة للتكامل، ولكنها مهمة جدا لأنها تؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، ويمكن إيجازها فيما يلي:

أثر المنافسة :إنّ حرية دخول كل دولة من دول الاتحاد إلى أسواق الدول الأعضاء سيؤدي إلى تكثيف المنافسة بين المنتجين وزيادة الكفاءة خصوصا إذا لم تتوافر شروط المنافسة قبل قيام الاتحاد، كما أنّ بعض الصناعات التقليدية التي تعودت على طرق الإنتاج القديمة لانعدام الحافز للتجديد، تجد نفسها مضطرة لتحسين طرق الإنتاج وتخفيض التكاليف، لاستمرار البقاء بعد ازدياد المنافسة بين المنتجين الآخرين في الاتحاد، أو عليهم الانسحاب من السوق بهدوء، وبذلك يتغير المناخ الاقتصادي العام وتتحسن طرق الإنتاج والنظرة المختلفة للأمور وطرق الإدارة والتسويق .

- **أثر وفورات الإنتاج** :إنّ إلغاء الرسوم والقيود الأخرى على التجارة بعد قيام الاتحاد يوسع من الأسواق المفتوحة للمنتجين داخل الاتحاد، مما يمكنهم من تحقيق وفورات الإنتاج، التي تأتي من زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع،

وحجم الإنتاج فقد يكون حجم المشروع أقل من الحجم المثالي عند عدم توافر ظروف المنافسة الكاملة، وزيادة حجم المشروع مع توسيع الأسواق يؤدي إلى تحقيق وفورات الإنتاج الداخلية، فتستطيع المنشأة زيادة الاستثمارات لتوسيع الطاقة الإنتاجية، حيث أنّ السوق الموسعة تتحمل الإنتاج الكبير، وقد لا يأتي ذلك إذا كانت الأسواق صغيرة ومتفرقة . إضافة للوفورات الداخلية يمكن أيضا اتساع حجم السوق وتحقيق وفورات الحجم الداخلية، وهي وفورات لا تتعلق بالمشروع بل خارجية عنه، ونمو الصناعة الوطنية إجمالا يخلق مصدرا للعمالة المدربة والإدارة الواعية، فيؤدي ذلك إلى انتشار وتطور المعرفة التقنية، واستخدام طرق جديدة في الإنتاج .

زيادة الاستثمار :يؤدي الاتحاد الاقتصادي إلى تحريك الاستثمار وزيادته، وبذلك يتم تحديث المصانع وتوسيع الطاقة الإنتاجية وازدياد التخصيص، ويرتفع الدخل القومي ويزداد معه الادخار والاستثمار، كما أنّ الدول الأخرى خارج الاتحاد تزيد من استثماراها في السوق، بعد أن يشيع الاستقرار وتزداد فرص تحقيق عوائد أخرى.

التخصيص :إنّ تحرير التجارة بين مجموعة من الدول كنتيجة للتكامل الاقتصادي، قد يؤدي لأن تتخصص الدولة في المنتجات التي توجد للدولة هبا ميزة نسبية، وبالتالي يمكن للسوق المشتركة ومنطقة التجارة الحرة تحقيق الفوائد المتأتية من تقسيم العمل، وقد يكون التخصيص بين الصناعات أو ضمن الصناعات . إلى جانب هذه الآثار، هناك آثار ايجابية أخرى تتمثل في تحسين شروط ومعدلات التبادل بين دول منطقة التكامل، وكذلك تنشيط الابتكار والتعاون بين المؤسسات في مجال البحث والتطوير، كنتيجة لتحرير حركة الباحثين والمعلومات، ولقيام الهيئات فوق القطرية المكلفة بتسيير شؤون المنطقة التكاملية بتمويل برامج بحث في شتى الميادين . ومما تقدم ذكره يمكن القول أنّ المكاسب الناتجة عن الآثار الحركية للتكامل الاقتصادي لها فائدة كبيرة على اقتصاديات الدول المتكاملة، مما يخدم التنمية في تلك الدول ويزيد من رفاهيتها

والشكل الموالي يوضح أهم الآثار الناتجة عن التكتلات الاقتصادية:

الشكل رقم: (02-01) الآثار الناتجة عن التكامل الاقتصادي

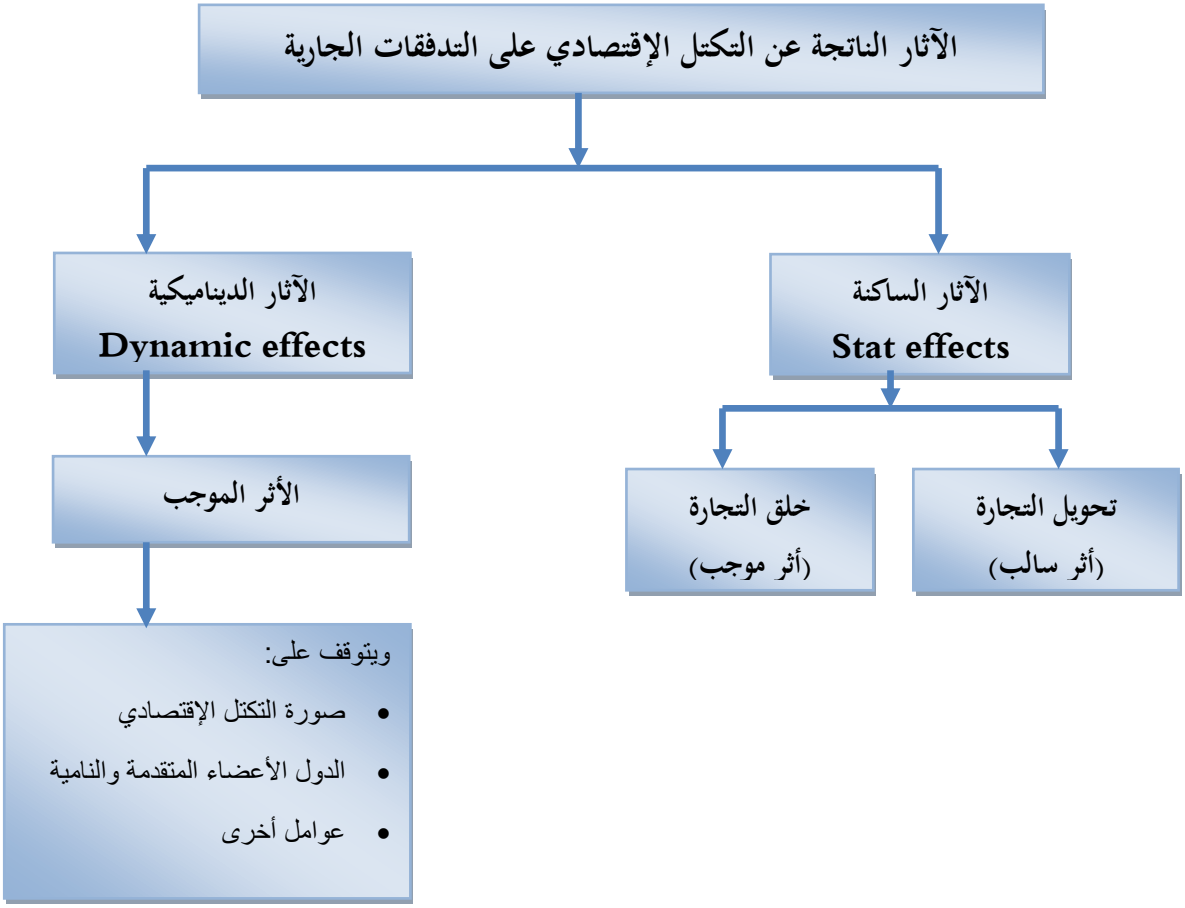

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد: **السوق المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، مجموعة النيل العربية القاهرة، 2002، ص 32.

المطلب الرابع : التكتلات الاقتصادية في ميزان المنظمة العالمية للتجارة

يطبع الاقتصاد الدولي المعاصر ظاهرتان، تتمثل الأولى في التنامي المتزايد في إقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية الداعية إلى تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء والتي انطلقت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أما الظاهرة الثانية تتجلى في تعزيز الاتجاه العالمي المتعدد الأطراف لبناء منطقة عالمية للتجارة الحرة والذي أطلق عليه إسم النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي انطلق كذلك بعد الحرب العالمية الثانية بمبادرة من الدول المنتصرة في هذه الحرب وهذا استكمالا لمؤسسات بريتون وودزBERTTON Woods في المجال النقدي والمالي حيث بدأت المفاوضات حول هذا النظام منذ 1948 وانتهت 1993 بتتويج إنشاء منظمة عالمية 1994.

لكن المسألة المثيرة للجدل هي: هل هذه الترتيبات الاقليمية يمكن أن تعمل بشكل أكثر توافقا مع النظام متعدد الأطراف أمر هناك تنافر بينها، هو ما سنحاول إبرازه من خلال هذا المطلب من الدراسة.

أولا: الإطار القانوني للتكتلات الاقتصادية الاقليمية ضمن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة

قبل تحديد طبيعة العلاقة التفاعلية القائمة بين الاقليمية والتعددية لا بد من الإشارة إلى المواد المنظمة للإتفاقيات الإقليمية ضمن مواد المنظمة العالمية للتجارة[1]:

- المادة 24 من اتفاقيات الجات لسنة 1994 هذه المادة معنية بتشكيل مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية وكيفية إزالة التعريفات الجمركية فيما بين الدول الأعضاء وعمل تعريفة موحدة والاعلان عن مناطق التجارة الحرة، الاتحادات الجمركية وكيفية تسوية المنازعات.
- المادة 05: من الاتفاقية العامة على التجارة في الخدمات: وتأتي تحت عنوان التكامل الاقتصادي وتهدف إلى تحرير تجارة الخدمات وإلغاء جميع أنواع التمييز بين الدول الأعضاء وإزالة الإجراءات التمييزية القائمة وحضر تقديم أية إجراءات تمييزية جديدة، والمعاملة التفضيلية للأشخاص الاعتباريين المقصود هنا الجهات الموردة للخدمات) وضرورة انخراط مجلس التجارة في الخدمات بالاتفاقية الاقليمية.
- المادة 05 مكررة عن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات اتفاقية تكامل أسواق العمل فهذه المادة غاية في الأهمية حيث أنها تتيح للدول إنشاء تكامل لأسواق العمل، وهو ما تفنده حاليا، وخير مثال على ذلك هو المنطقة العربية حيث يمكن إنشاء هذا النوع من التكامل الذي يمكن أن يؤثر تأثيرا إيجابيا ملموسا في تخفيض معدلات البطالة والفقر.

وإيمانا بالأثر الذي تحدثه الترتيبات الاقتصادية الإقليمية سواء كانت في شكل مناطق للتجارة الحرة أو بشكل اتحاد جمركي فقد وجدت هذه الترتيبات الأخيرة سندا لها فيما أقرته اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية من العمل بمبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية (MFN) وإن كل ذلك يتم بظوابط معينة، تمت صياغتها في اتفاقية طوكيو 1979، بالإضافة إلى المادة الخاصة أعلاه والواردة في اتفاقية الخدمات المالية (GATS) ومن هنا ليس بعيدا النظر إلى ظاهرة مكملة لاستراتيجية السياسة التجارية لكل دول العالم الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تقريبا، حيث تمنح هذه المنظمة الحق لكل دولة عضو في الجمع بين عضويتها والدخول شريكا تجاريا في أحد الترتيبات التجارية الاقليمية.

ثانيا: العلاقة التفاعلية بين التكتلات الاقتصادية الاقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف

لم يتوقف النقاش والجدل من لحظة نشوء اتفاقية الجات وحتى الوقت الراهن حول ما إذا كانت هذه العولمات القطرية تشكل دعما لبناء النظام المتعددة الأطراف أم أنها ستعيق تشكل ملامح هذا الأخير ونختصر هذا

[1]- علاوي محمد لحسن، **الاقليمية الجديدة، المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي**، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2009-2010.

التساؤل في مصطلح « Bhagwati » المشهور هل تشكل التكتلات الاقتصادية كتل بناء أو عقبات أمام النظام المتعدد الأطراف؟

ومن منظور التحليل أعلاه، فليس ثمة تعارض بين منطق التكتل التجاري الجهوي ومنطق التجارة المتعددة الأطراف، وقد ظل هذا التحليل مقبولا وسائدا إلى غاية الثمانينات من القرن الماضي، ليتطور الموقف بعدها ضمن جولة الأورغواي (1986-1994) باتجاه الاختلاف في الرأي بين فريقين من الدول[1]:

الفريق الأول: يرى أن استفحال ظاهرة الاستقطاب الجهوي للتجارة العالمية، يتناقض مع منطق التحرير الشامل للمبادلات في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف التي تقودها الجات ليس لأنه يعارض المادة الأولى للإتقان المتعلق بمبدأ الدولية الأولى بالرعاية، بل أيضا لأنه ينذر بانقسامات عالمية باعتبار أن هذا الاستقطاب يعني صراحة " تجزئة الاقتصاد العالمي إلى مناطق تفضيلية"

الفريق الثاني: على العكس من ذلك لا يرى أي تعارض بين إقامة التكتلات التجارية الجهوية والتحرير المتعدد الأطراف للتبادل التجاري، إذا لم تغلق هذه التكتلات على نفسها ولم تلجأ إلى زيادة القيود التجارية تجاه المنتجات القادمة من الخارج، كما يرى أصحاب هذا الاتجاه أن مبدأ الترتيبات الجهوية يعد إستثناءا من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية إلا أنه يعمل في النهاية على زيادة تحرير التجارة الدولية ككل.

ورغم اتفاقيات التكامل العميق والنزعة الاقليمية المفتوحة قد تفيد الأطراف الداخلة فيها وتساعد في تحرير الدول الأولى بالرعاية، فليس كل اتفاقيات التجارة التفضيلية رفيعة المستوى، إذ أن بعضها يحول مسار التجارة الصافية، بل أن غيرها لايزال اتفاقيات على ورق[2].

لذلك ما يمكننا الوصول إليه في هذا المجال هو أنه إذا كان قيام التكتلات الاقتصادية يستهدف خلق التجارة بين الدول الأعضاء وتحقيق فوائد لكافة الدول وتحقيق مزايا اقتصادية هامة للأفراد وللاقتصاد الوطني في كل الدول الأعضاء ففي هذه الحالة لا يوجد تعارض بين الأهداف التي تسعى إليها المنظمة أو التكتلات الاقتصادية ولكن إذا كانت التجارة المتبادلة بين دول التكتل ولكنها أقل جودة وأعلى تكلفة منها، ففي هذه الحالة تتعارض أهداف المنظمة وأهداف التكتلات الاقتصادية ومن أجل تحقيق مزايا أكثر من العلاقة التفاعلية بين الطرفين على السياسة الدولية أن تهدف إلى ما يلي:

[1]- عقبة عبد اللاوي، **التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة وكمعبر لتدويل الأزمات الرأسمالية "دراسة قياسية لتكتل الناقتا للفترة 1980-2012"** أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة – 2014-2015، ص 36.

[2]- URI dadush and julia Niclson : Governing Global trade themultilateral system that has un derpinned world trade for over 50 years is facing sering challenges finance and développement décembre 2007,volume44 ,Number4.

1. تشجيع اتفاقيات التكامل الاقليمي على تحقيق إنشاء التجارة وتفادي تحويل التجارة من أجل الدول الأعضاء، ولتقليل الضرر للدول خارج التكتل؛

2. تفعيل التكامل العميق بين الدول الأعضاء؛

3. الحفاظ على المكاسب المحققة من التحرير التجاري ودفع المبادرات التي تشكل جزء من اتفاقية التكامل الاقليمي؛

4. العمل على دعم ديناميكية التحرير بين الدول الأعضاء والنظام التجاري العالمي ككل.

المبحث الثاني: المعايير البيئية في ميزان المنظمة العالمية للتجارة

أخذ الحديث عن السياسات والمعايير البيئية حيزا هاما ضمن محاور النقاش على مستوى المنظمات الدولية المهتمة بالموضوع أو على مستوى الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف نتيجة لما عرفه العالم من تدهور بيئي مس الإنسان، الحيوان والنبات، وشكل خطرا وتهديدا على مستقبل الانسانية جمعاء، هذا التخوف دفع العديد من الدول والمنظمات الإيكولوجية على غرار التابعة لهيئة الأمم المتحدة إلى دق ناقوس الخطر أمام الآثار المترتبة عن مظاهر التلوث البيئي.

هذا التوجه العالمي نحو قضايا البيئة طرح إشكالية العلاقة ما بين السياسات البيئية وقواعد المنظمة العالمية للتجارة المتعلقة بالبيئة.

المطلب الأول: تطور العلاقة بين البيئة والتجارة في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف

تعرف قضية العلاقة بين البيئة والتجارة في الوقت الحالي بما يسمى بالعوائق البيئية في التجارة وهي من الموضوعات المستخدمة في إطار من العلاقات التجارية الدولية والتي اكتست أهمية متزايدة تدريجيا مع تزايد الوعي والاهتمام الدولي بل والشعبي أيضا بقضايا حماية البيئة والحفاظ عليها وانعكس هذا الاهتمام المتزايد على أوجه النشاط الاقتصادي والتجاري الدولي[1]، وأصبحت هناك ضرورة ملحة لإدماج موضوع حماية البيئة في النظام التجاري الدولي نظرا لوجود ارتباط بين ضرورات حماية البيئة والتجارة الدولية متعددة الأطراف.

أولا: البعد البيئي في الاتفاقيات العامة للتجارة والتعريفات الجمركية

رغم أن الاتفاقيات العامة للتجارة والتعريفات الجمركية التي أنشأت بموجب مؤتمر بريتون وودزو عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة حصرت مواضيع التجارة الدولية في مفهومها الضيق إلا أن البعد البيئي يظهر من خلال أحكام ومبادئ هذا الاتفاق، حيث نجده يتضمن عددا من النصوص ذات الصلة المباشرة بالقضايا البيئية المرتبطة بالتجارة، تأتي على رأسها المادتان الأولى والثانية بشأن عدم التمييز تأثيرا جوهريا على صياغة وتنفيذ السياسات البيئية في البلدان الأعضاء بالمنظمة وينص مبدأ عدم التمييز على عنصرين هما[2]:

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات المنظمة العالمية للتجارة من أوروجواي وسياتل حتى الدوحة**، مرجع سابق، ص 266.

[2]- الرئاسة العامة للإرصاد وحماية البيئة للمملكة العربية السعودية، **التجارة والبيئة والتنمية المستدامة من منظور المنظمة العربية**، القاهرة 11-13- نوفمبر 2007، ص:4.

1. **الفقرة التي تتناول مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في المادة الأولى:** يلزم هذا المبدأ البلدان الأعضاء بمنح منتجات البلدان الأخرى معاملة لا تقل عن المعاملة الممنوحة لمنتجات أي بلد آخر، وهكذا فليس من حق أي بلد آخر أن يعطي مزايا تجارية خاصة لأي بلد أو أن يمارس ضده أي نوع من أنواع التمييز.

2. **الفقرة التي تتناول مبدأ المعاملة الوطنية بالمادة الثانية:** والذي يعني أنه بمجرد دخول السلعة للسوق يجب ألا تكون معاملتها أقل من معاملة نظرائها من السلع المحلية، أما فيما يتعلق بالقضايا البيئية المرتبطة بالتجارة فإن مبدأ عدم التمييز يمنع تطبيق السياسات الوطنية لحماية البيئة بغرض التمييز المتعمد بين المنتجات المتماثلة أجنبية كانت أو محلية أو بين المنتجات المتماثلة المستوردة من أطراف تجارية مختلفة وهكذا يساعد مبدأ عدم التمييز في منع استخدام السياسات البيئية كنوع من القيود و هو ما ورد في المادة 20 من استثناءات عامة لمبادئ أساسية للإتفاق، وقد وردت هذه الاستثناءات في الفقرتين (ب) و(ج) من المادة 20 إذ تشير الفقرة (ب) إلى أنه يسمح باتخاذ التدابير الضرورية لحماية الصحة وحياة الانسان والحيوان والنبات، إذن تنص هذه الفقرة على مايلي: "يجوز للدول استخدام أدوات الحماية التجارية ضد بعض السلع الأجنبية التي تهدد سلامة الاعتبارات السابقة"، كما تطبق الدولة ذات السياسات على منتجاتها الوطنية[1]، بشرط عدم التمييز في استخدامها وألا تكون وسيلة حمائية متخفية، ، والجات لم تذكر أبدا مصطلح البيئة في استثناءات المادة 20، والاشارة التي وردت بشأن الحيوانات والنباتات والموارد الطبيعية تم تفسيرها في حدود ضيقة، بحيث تغطي جزءا فقط من القضايا البيئية التي تعتبر هامة آنذاك لآثارها على التنمية المستدامة، ويلاحظ أنه نظرا لاحتواء المادة 20 على مبرر للحواجز التجارية فإنه قد جرت محاولات خلال عشرين عاما الماضية لتضييق نطاق هذا الاستثناء وبالرغم من وجود مثل هذه الإشارة إلا أن العقد الأول لم يشهد أية اشارة للبيئة سواء في الاجراءات العامة للدول الأطراف أو في المنازعات التجارية بينهما[2].

ثم بدأ اهتمام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة بموضوع البيئة في أوائل السبعينات حيث طلب سكرتير عام اللجنة التحضيرية لمؤتمر البيئة والتنمية الذي عقد في ستوكهولم 1972 من سكرتاريا الجات تقديم خبرتها ومشاركتها في أعمال المؤتمر المذكور، وتم عرض الأمر على مجلس الجات الذي وافق على تشكيل مجموعة عمل لبحث موضوع التجارة والبيئة، إلا أن هذه المجموعة لم تمارس نشاطها حقيقيا منذ تشكيلها[3].

تقدمت بعد ذلك مجموعة دول الآفتا خلال الاجتماع الوزاري الذي عقد في ديسمبر 1990 ببروكسل بمشروع قرار يعرض على المشاركين في هذا الاجتماع لإنهاء أعمال جولة الأوروجواي للمفاوضات التجارية متعددة

[1]- أنظر: مواد الجات في الملحق رقم: 01

[2]كمال ديب، **دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (مدخل بيئي)**، مرجع سابق، ص 193.

[3]- محسن أحمد هلال، **موضوع البيئة بين التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الايسكوا)**، 2001، ص 01.

الأطراف يقضي بإعادة نشاط مجموعة العمل الخاصة بالبيئة حيث أوضحت أن الاهتمام الدولي بموضوع البيئة يقتضي عمل فعال في إطار اتفاقية الجات لكنه لم يتم عرض مشروع القرار المشار اليه ولم يتخذ قرار بشأنه بيد أن دول الآفتا أعادت طرح الموضوع مرة أخرى في يناير 1991 خلال اجتماع الأطراف المتعاقدة بالجات، حيث تأجل اتخاذ قرار فيه حتى اجتماع مجلس الجات (ماي 1991) الذي قرر أن تبدأ مناقشات مفتوحة داخل مجلس الجات لمساعدته في اتخاذ قرار حول كيفية معالجة موضوع علاقة البيئة والتجارة الدولية ببعضها البعض في اطار الجات[1].

وفي يونيو 1992 عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو بالبرازيل والذي عرف بقمة الأرض *earth summit وقد أسفر عن وثيقتين هما" إعلان ريو عن البيئة والتنمية" وبرنامج أعمال أجندة القرن الواحد والعشرين وقد أحالت أطراف الاتفاقية النتائج التي توصل إليها المؤتمر إلى مجموعة التدابير البيئية والتجارة الدولية التي سبق تكوينها في عام 1991، بأمانة الجات 1947 وكذالك لجنة التجارة والتنمية وذلك لمتابعة الجوانب ذات الصلة بالتجارة التي تضمنتها هذه النتائج.

لكن وقبل انتهاء مفاوضات جولة الأورجواي أحضرت الولايات المتحدة موضوع البيئة وعلاقتها بالتجارة الدولية وطرحته على مائدة المفاوضات وطالبت من خلاله بإنشاء لجنة دائمة للتجارة والبيئة في المنظمة العالمية للتجارة المزمع إنشائها، وهو الأمر الذي لم يلق قبولا من طرف الدول النامية مخافة أن تتحول المعايير البيئية إلى حواجز تجارية غير تعريفية تقف في وجه انسياب منتجاتها إلى أسواق الدول المتقدمة.

غير أن الذي حدث فعلا هو إنشاء لجنة التجارة والبيئة في الهيكل التنظيمي للمنظمة وعقب اعتماد لجنة المفاوضات التجارية لنتائج جولة الأورجواي في 15 ديسمبر 1993 صرح pether sutherland بأن اتفاقات الجولة ستوسع من فرص التجارة والتنمية وأنها قد استجابت على نحو صريح لاعتبارات البيئة في كثير من مجالاتها الرئيسية وفي اليوم ذاته أقرت اللجنة برنامج عمل شامل للتجارة والبيئة والتنمية المستدامة ليتم اعتماده من طرف الوزراء في موعد لا يجاوز أفريل 1994[2].

[1] – محمد سليمان قورة: **الممارسات الضارة في التجارة الدولية وسبل مواجهتها**، ط1، دار النهضة العربية، 2015، القاهرة، ص374.

* **قمة ريو أو قمة الأرض** هي قمة نظمتها الأمم المتحدة بريو دي جانيرو بالبرازيل من أجل البيئة والتقدم، وكان ذلك من 03يونيو حتى 14 يونيو 1992، وقد شارك في المؤتمر 172 حكومة منها 108 دول أرسلت رؤساءها حكوماتها وحوالي 2400 ممثل لمنظمات غير حكومية و1700 شخص في المنتدى العالمي للمنظمات غير الحكومية ngo global forumالذي عقد موازيا للقمة وأطلق عليه المركز الاستشاري وأقر 100 رئيس ووفود 178 دولة بإعلان ريو حول البيئة والتنمية وقد وضع هذا الاعلان مبادئ تعكس إجماعا دوليا حول كيفية موازنة الاختيارات بين الأهداف البيئية والتجارية والتي قامت بتوجيه المفاوضات حول المعاهدات البيئية والنزاعات التجارية.

[2]- محمد سليمان قورة، **الممارسات الضارة في التجارة الدولية وسيل مواجهتها**، مرجع سابق، ص: 337.

ثانيا: حماية البيئة في اطار المنظمة العالمية للتجارة

انطلق الاهتمام الحقيقي بالبيئة على مستوى النظام التجاري الدولي مع نشأة المنظمة العالمية للتجارة، حيث تم تشكيل لجنة التجارة والبيئة (CCE) سنة 1993 مهمتها البحث في مسألة العلاقة الرابطة بين التجارة والبيئة وأدرجتها ضمن أعمالها، وبتاريخ 1996/11/08 اعتمدت اللجنة تقريرا حول هذه المسألة لأجل المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة العالمية للتجارة الذي انعقد في ديسمبر 1996 بسنغافورة ومنذ انعقاد ذلك المؤتمر تواصلت أعمال لجنة التجارة والبيئة حيث عرفت البيئة اهتماما واسعا فيها[1].

وكان أول اختبار كبير لكيفية تعامل منظمة التجارة العالمية التي نشأت حديثا مع القضايا البيئية في مسألة القريدس السلاحف" في العام 1998 فقد فرضت الولايات المتحدة حظرا على استيراد الفريدس من الدول التي لا تستخدم أساطيل صيدها " أجهزة استيعاد السلاحف البحرية" لتفادي خطر قتل هذه السلاحف في عملية صيد الفريدس، وقد زعمت الهند وماليزيا وتايلندا وباكستان أن القانون كان قيدا مقنعا على التجارة الحرة.

واحتجت الولايات المتحدة تماما كما حدث في مسألة التونة الدلفين مستندة إلى أن الاستثناءات الواردة في المادة العشرين من الغات تسمح بالحظر مثلما حدث في تلك ثبت في القضية أن لا مبرر لحظر الفريدس –بموجب استثناءات المادة عشرون لأنه لا يمكن استخدام تدابير حماية البيئة لتفويض النظام التجاري المتعدد الأطراف عموما[2].

وجدير بالإشارة هنا إلى أن الاتفاقية غير ملزمة قانونا وإن كانت مهمة في تفسير وملهمة في الأداء، وهو ما تم التأكيد عليه في قضية الجمبري والسلاحف البحرية الشهرية بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية*

وكما أشرنا سابقا في الفصل الأول من هذه الدراسة ما تناوله الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة والذي عقد في الفترة من 09 إلى 14 نوفمبر 2001 ضمن موضوعاته العديدة موضوع التجارة والبيئة في الفترات من 31 إلى 33 حيث اتفق المشاركون في المؤتمر على إجراءات

[1]– قايدي سامية، **التجارة الدولية والبيئة**، أطروحة دكتوراه علوم في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012، ص 272.

[2]– خليل عبد القادر وعامر حبيبة، **دور النظام التجاري متعدد الأطراف في تحقيق التنمية المستدامة في بعدها البيئي**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، سبتمبر 2014، جامعة الدكتور يحي فارس –المدية– ص 64.

* إن أصل ما أصبح يعرف باسم مسألة" التونة الدلفين": هو قانون حماية الثديات البحرية الأمريكي الذي فرض حظرا على استيراد التونة من البلدان التي ليس لديها أي برنامج لحماية الدلافين عند صيد التونة، لذا فرض القانون الأمريكي على صيادي سمك التونة الأمريكيين تعديل ممارسات الصيد لتجنب هذه الوفيات وحظر استيراد التونة من البلدان التي تتعدي فيها نسبة وفيات الدلافين عند اصطياد التونة النسبة الأمريكية بما يزيد عن 25% ونتيجة لذلك، فرض حظر على استيراد التونة من المكسيك وفنزويلا، والإكوادور وباناما وجزيرة فانواتو في سنة 1990 ومع ذلك فقد تحدت المكسيك وفنزويلا، الولايات المتحدة الأمريكية في نظام تسوية النزاعات في الغات وفازتا في العامين 1991و1992 ويعتبر القرار في قضية المكسيك نقطة تحول رئيسية في الاختصاص القضائي للنظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف حتى إن لم يكن اعتماده رسميا كقرار ملزم لأعضاء"الغات".

مفاوضات لتعزيز التظافر بين التجارة والتنمية من غير الحكم المسبق على نتائج هذه المفاوضات [1] لتعزيز التظافر فيما يتعلق بالمسائل التالية:

1- العلاقة بين ما هو قائم من قواعد منظمة التجارة العالمية والالتزامات التجارية المحددة في الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وتنحصر المفاوضات في بحث إمكانية تطبيق هذه القواعد بين الأطراف في الاتفاقيات البيئية موضوع البحث، ولا تمس المفاوضات بحقوق منظمة التجارة العالمية القائدة لأي عضو ليس طرفا في الاتفاق البيئي*.

2- إجراءات تبادل المعلومات المنتظم بين أمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف واللجان ذات الصلة في منظمة التجارة العالمية ومعايير منح صفة المراقب.

3- تخفيض الحواجز التعريفية وغير التعريفية على السلع والخدمات البيئية ** أو إلغاؤها عند الاقتضاء.

كذلك تم الاتفاق بموجب الفقرة 32 من إعلان الدرجة على متابعة عمل اللجنة حول كل بنود جدول أعمالها وضمن صلاحيتها، وإيلاء القضايا التالية اهتماما خاصا[2]:

1- آثار التدابير البيئية على النقاد إلى الأسواق ولا سيما في وضع الدول النامية وخاصة الدول الأقل نموا، والأوضاع التي يؤدي فيها إلغاء القيود والتشوهات التجارية أو تخفيضها إلى منافع تصيب التجارة والبيئة والتنمية.

2- الأحكام ذات الصلة في اتقان الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية في علاقتها بالبيئة.

3- شروط وضع العلامات التجارية لأغراض بيئية.

وفي الأخير يبقى الجدل حول التجارة والبيئة قائما وساخنا، حيث تلعب فيه الدول النامية دورا دفاعيا وتخشى فيه من الحمائية الجديدة والمنتشرة وجماعات الضغط البيئية في الدول المتقدمة، ولهذه الأسباب يشير برنامج عمل ما بعد الدوحة إلى وجوب تأمين المشاركة الفعالة للدول النامية في وضع المعايير والتوسع في حصولها على المشورة القانونية والعلمية والاقتصادية.

[1]- محمد سليمان قورة، مرجع سابق، ص 380.

* لا يوجد أي اتفاق في الرأي بين الدول الأعضاء حول العلاقة بين قواعد منظمة التجارة العالمية والالتزامات التجارية الواردة في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف.

** يقصد بالسلع البيئية بأنها تلك المنتجات التي تؤدي لتأثيرات بيئية سلبية غير محسوسة خلال دورة حياة المنتج بالمقارنة بالمنتجات الأخرى التي تحقق نفس الغرض أو المنتجات التي يؤدي إنتاجها واستخدامها إلى الحفاظ على البيئة.

[2]- محمد سليمان قورة، مرجع سابق، ص 382.

ويتضح لنا مما سبق أن التفاوت الشديد في تطبيق المعايير البيئية دفع الدول المتقدمة إلى محاولة ربط التجارة الدولية بالبيئة وإنشاء لجنة للتجارة والبيئة وإنشاء لجنة للتجارة والبيئة في منظمة التجارة العالمية وهو ما تحقق فعلا، حتى ينسى لها مكافحة ممارسات الإغراق البيئي، لكن الدول النامية تخشي أن تتحول المعايير البيئية إلى حوافز تجارية غير تعريفية تعيق انسيا صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة التي لا تسعى إلى الحفاظ على البيئة، بل لمنع صادرات الدول النامية من المنافسة من خلال هذه المعايير البيئية التي سنعالجها بشيء من التفصيل في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: المعايير البيئية كأداة حمائية جديدة في التجارة الدولية

أثار موضوع النفاذ إلى الأسواق مخاوف الدول النامية التي تخشى أن يؤدي اللجوء إلى المتطلبات البيئية إلى فرض المزيد من القيود غير التعريفة على صادراتها إلى الدول المتقدمة، حيث تضع هذه الأخيرة اشتراطات ومعايير بيئية صارمة ومتشددة، تهدف حسب زعمها إلى حماية البيئة ومنتجاتها من المنافسة الخارجية في آن واحد، لذلك سنتناول في هذا المطلب مفهوم المعايير البيئية وأنواعها.

أولا مفهوم المعايير البيئية

يقصد عادة بمفردة "معيار" أنه تدبير ينبغي الامتثال له، ويمكن أن يكون هذا المعيار طوعيا أو إلزاميا ومن الناحية القانونية البحتة تبقى المعايير طوعية إلى أن ينص عليها قانون وطني فيجعلها تدابير إلزامية[1].

وتعرف المعايير البيئية على أنها مجموعة من القيود الخاصة لمعالجة قضايا التلوث والأخطار البيئية من خلال التنظيمات التشريعية واللائحية التي تحدد مستويات اصدار العوادم وتوصيفات واشتراطات معينة تتعلق بأسلوب الانتاج أو المنتجات، وقد تذهب في أقصى صورها إلى خطر ممارسة أنشطة محلية معينة، أو عدم السماح بدخول سلع معينة لم تراع فيها المعايير والقيود المفروضة نظرا لما قد يترتب عليها من مخاطر على البيئة[2].

أما منظمة الإسكوا فتعرفها على أنها "تدابير واشتراطات لها آثارها على إدارة البيئة الطبيعية، غير أنها قد تتضمن أيضا تدابير تتعلق ببيئة من صنع الانسان والصحة والسلامة البيئيتين[3].

[1]- التقرير الخامس، **حصر ومعرفة المعايير البيئية الصادرة عن المنظمات العالمية وجهات الاختصاص في الدول المتقدمة**، مشروع دراسة توحيد الأنظمة والتشريعات الخاصة بصحة البيئة- وزارة الشؤون البلدية والقروية- المملكة العربية السعودية، جويلية 2010.

[2]- أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليح، **تحرير التجارة العالمية ودول العالم النامي، المنظمة العالمية للتجارة آثار المنافسة الدولية، المشكلة البيئية والتجارة العالمية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 2003، ص 135.

[3]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية**، منشورات الامم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005، ص 03.

ويمكن تعريف المعايير البيئية بأنها مجموعة المواصفات والشروط الواجب توافرها في المنتجات النهائية أو في المواد الداخلة في إنتاجها وكذلك مواصفات أشكال وطرق تعبئتها وتغليفها إضافة إلى حجم الملوثات التي تخلفها عملية إنتاج هذه المنتجات.

هذا وقد ظهر أول نوع من المعايير البيئية في بداية السبعينات وركز هذا النوع من المعايير على أخطار تهدد حياة وصحة البشرية من جراء تلوث الهواء والمياه وتدهور الأرض، وفي منتصف الثمانينات ظهر النوع الثاني من المعايير البيئية، حيث بدأ الاهتمام بخفض النفقات اللازمة لالتزام الصناعات بالمعايير البيئية، لذا كان التركيز على ترشيد المعايير، وظهرت أدوات اقتصادية مثل رسوم انبعاثات ثاني أوكسيد الكبريت من وسائل النقل واتجهت المعايير لأسلوب العلاج الوقائي للمشكلة في النصف الثاني من التسعينات، الذي أنجز الدراسات الموسعة لزيادة كفاءة المعايير اقتصاديا وبيئيا مع خفض نفقاتها، ثم ظهرت نظم إدارية بيئية جديدة مفاهيم أخرى لدراسة الآثار البيئية التي يحدثها المنتج أثناء كامل دورة حياته[1].

ثانيا: أنواع المعايير البيئية:

إن تزايد الاهتمام بالمعايير والاشتراطات البيئية لدليل واضح على الحرص الشديد على الحفاظ على البيئة بصفتها مصدرا للموارد الطبيعية وخدمة الإنسان بصفته موردا بشريا وكائنا اجتماعيا مع تحقيق أغراض تجارية واقتصادية بإعادة تدوير أو رسكلة مخلفات العملية الإنتاجية والاستهلاكية على حد سواء وتتمثل أهم أنواع هذه المعايير في :

1- معايير تتعلق بنوعية وجودة البيئة Enevirommental Quality standards: وهي تلك التي تعين الحدود القصوى للتلوث أو الإزعاج التي لا ينبغي تجاوزها في الوسط المستقبل للتلوث أو في جزء منه، وتستخدم العديد من الأدوات لتحقيقها، يتعلق بعضها بالإنتاج والبعض الآخر بالاستهلاك وهي تعد معايير عامة تصف حالة البيئة[2].

2- معايير تتعلق بخفض الاصدارات (الانبعاثات) Emission and process: تحدد هذه المعايير كميات الملوثات أو درجة تركيزها التي تنبعث من مصدر أو مادة معينة خلال وحدة زمنية، أو أثناء دورة تشغيل معينة ومن

[1]- محمد سليمان قورة، مرجع سابق، ص 386.

[2]- بن عبد العزيز سفيان، بن عبد العزيز سمير: **تأثير المعايير البيئية على تسويق منتجات الدول النامية في الأسواق الدولية (حالة المنتجات الجزائرية)**، مجلة الابتكار والتسويق، العددالثاني، جامعة بشار.

ثم يكون لها تأثير كبير على أساليب الإنتاج التي يجب أن تعدل من خلال استخدام طرق إنتاج معينة تقلل التلوث، وتطبق هذه المعايير عادة على المنشآت الثابتة كالمصانع أو محطات القوة الحرارية[1].

3- معايير العمليات والانتاج: process and production standards :وهي تلك التي تنظم الكيفية التي ينبغي أن تنتج بها السلع وتصف طرق والأساليب الواجب استخدامها أو مراعاتها في عمليات الإنتاج مثل نوع التكنولوجيا والآلات والمعدات المستخدمة ومدى ملائمتها ... إلخ، كما تشتمل أيضا على مستويات الانبعاث والقواعد التي ينبغي مراعاتها في استغلال المنشآت الثابتة وكيفية تصميم هذه المنشآت[2].

4- معايير المنتجات: process standards: توضيح وتحديد هذه المعايير الخصائص المميزة للسلع المنتجة (مثلا نسبة مادة الرصاص في البنزين) وهي معايير أو اشتراطات تطبق بغرض منع حدوث التدهور البيئي وكذلك حماية المستهلكين من التلوث البيئي الذي يضرهم بصفة مباشرة أي أن هذه المعايير تهدف إلى المحافظة على البيئة وحمايتها من كل أشكال الضرر التي تلحق بها، والذي ينشأ من استخدام أو استهلاك السلع والمنتجات وما تتركه من تأثيرات سلبية ومن مواد سامة تضر بالإنسان والحيوان والنبات أو يؤدي إلى الاخلال بالتوازن في النظام البيئي ومكوناته[3].

5- معايير الأداء: performance standards: هي معايير تتطلب أنشطة معينة كالتقييم البيئي، الذي من المتوقع أن يحسن إدارة البيئة[4]، إضافة للمواصفات الفنية للسلعة المنتجة والتي عادة ما تأتي في آخر مراحل الانتاج ومن أهم صور هذه المعايير نجد ما يلي:

أ- متطلبات التعبئة والتغليف: لقد حدث تطور كبير في السياسات والاجراءات المتعلقة بعملية التعبئة والتغليف للسلع وتتعلق بمواد التعبئة، واعادة استخدامها واعادة تدويرها نظام التأمين المسترد، الالتزام بالاستيراد ... الخ وتتطلب القواعد وجوب أن يكون نظام التعبئة ملائما للشروط السابقة حتى يتسنى السماح لهذه السلع بالدخول الى الأسواق وهذا يعني أن عدم توافر مثل هذه الاشتراطات قد ينكر على السلع دخولها، ومن أهم الأمثلة على ذلك القانون الالماني الفيدرالي، الذي أصبح ساري المفعول إذ يطالب هذا القانون المنتجين والمزارعين بضرورة

[1]- محمد سليمان قورة، نفس المرجع، ص 387.

[2]- عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبد العزيز، **إشكالية ضبط المعايير البيئية في التجارة الدولية وتأثيرها على تنافسية الاقتصاد الجزائري**، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، نوفمبر 2012.

[3]- أوصالح عبد الحليم، **المعايير البيئية والقدرة الالتنافسية لصادرات الدول العربية التابعة لمنظمة الاسكوا**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 05 جانفي 2014، المركز الجامعي تمنراست الجزائر.

[4]- كمال ديب، مرجع سابق، ص 212.

استعادة استخدام وتدوير العبوات والأوعية المحتوية على السلع ويهدف هذا القانون الى مكافحة التلوث الذي تسببه مخلفات التعبئة والتغليف عن المصدر، كما أصدرت فرنسا تشريعا مماثلا في يناير 1993[1].

وفي الواقع ورغم أن الاشتراطات التي تضمنتها هذه القوانين وإن كانت تطبق من حيث المبدأ على السلع المحلية والمستوردة إلا أنها قد تمثل عقبة أمام التجارة الدولية وسياسية حمائية جديدة خاصة بالنسبة للدول النامية التي قد لا تستطيع التماشي معها من ناحية، وكذلك إذا التزمت باستخدام مواد معينة في الأغلفة والعبوات من الناحية أخرى ومن ناحية ثالثة قد تؤدي مثل هذه المتطلبات إلى خلق مشاكل إدارية وإجرائية عديدة ومعقدة بالنسبة للمصنعين الأجانب، كما قد تزيد التكلفة بالنسبة لهم، وهو ما يؤدي في النهاية إلى إضعاف القدرة التنافسية للمنتجات والشركات الأجنبية وتهدف هذه القوانين المتعلقة بالتعبئة والتغليف إلى:

- ملائمة العبوات لإعادة التدوير أو إعادة الاستخدام أو التحليل الكيميائي أو الاستخلاص الحراري لاستعادة محتواه من الطاقة.
- الاعلان الصريح على العبوة عن مكونات السلعة من المواد الطبيعية والصناعية.
- أن تكون العبوة أحد العوامل الأساسية في تقييم المنتجات.

وفيما يلي نعرض من خلال الجدول الموالي اللوائح الأوروبية المطبقة على المستوردات الزراعية والغذائية التي تشكل حواجز غير تعريفية :

الجدول رقم(02-02): اللوائح الأوروبية المطبقة على المستوردات الزراعية و الغذائية و التي تشكل حواجز غير تعريفية

1- مسائل تتعلق بكلفة تحقيق الحد الاقصى لمستوى المواد الضارة في المنتجات (toscic substances)	
- تشريعات تحد من مستويات الافلوتوكسين في الاغذية	- توجيه أوروبي رقم 2001/466
- تشريعات تحد من مستوى استخدام ملون الazo في الصناعات القطنية	- توجيه اوروبي EC/61/2002
- محددات تتصل باستخدام مواد مثل الفلورين و الزئبق في تغذية الحيوانات	توجيه اوروبي EC/29/199
- محددات حول استخدام و متطلبات وجود مضادات حيوية في منتجات ثمار البحار	توجيه 658/2002.
- علامات تعريف لوجود مادة الفورما لديها	قرار حول مواد سامة بتاريخ 93/10/26 ORDINANCE ON HAZARADOUS SUBITANCES
- مستويات لوجود اثار رقابية لمبيدات المنتجات الزراعية	- Germam pasticide residue leau
- معايير لقبول التسويق	

[1]- خليل عبد القادر، عامر حبيبة، مرجع سابق، ص 69.

- مسائل تخص قواعد تنظيم المنتجات البيوتكنولوجية	- توجيه EC/220/90
- معايير تخص التسويق مثل علامات التعريف بالبيض	- تشريع رقم 91/1274 يطرح قواعد متصلة لتطبيق قاعدة رقم 90/07*19 لمعايير تسويق البيض
- معايير تنظيم منتجات حيوانية غير مخصصة للاستهلاك البشري	توجيه رقم 91/1774 يطرح قواعد متصلة لتطبيق قاعدة رقم 90/1907 لمعايير تسويق البيض
- اعادة تدوير النفايات من المنتجات	
- معايير تنظيم باعادة تدوير و استعادة التعليب و تجميعه	- EC/92/94
- ماير تخص التغليف و علامات التعريف	
- معايير تنظم وضع مصطلحات خاصة لتغليف انواع الأنبذة	- توجيه رقم 98/881
- قواعد للتعريف بالمنتجات كالمنتجات العضوية لسلع زراعية	- توجيه رقم 91/2092
محددات حول تعريف و تصميم غلافات لمنتجات النبيذ	- توجيه رقم 1999/1493
- معايير لتعليب الاسماك و منتجاتها.	- توجيه رقم 2001/2005 الصادر في تشرين الاول / أكتوبر 2001 ينظم تطبيق تشريع رقم 2000/10 لمعلومات المستهلك حول المصايد و المنتجات
قواعد تخص تطبيق الاتفاقيات متعددة الاطراف بخصوص معايير البيئة	
- معايير تعني بتخفيض المواد المضرة بالأوزون و المنتجات التي تتضمن هذه المواد	- توجيه رقم 2000/2038.

Source : www.tradeandenvironment.com/te-link.php.

ب–العلامة البيئية: هي منظومة متكاملة تهدف إلى إبراز تميز بعض المنتجات التي تبرهن على أعلى مستويات الجودة من ناحية المحافظة على البيئة وتبرز القيام بمجهودات ملحوظة في مجال استعمالات التكنولوجية النظيفة وتتضمن عند الاقتضاء أوفر فرص الدوام خلال دورة حياتها وذلك مع مراعاة الترتيب الجاري بها العمل في مجال التقييس والجودة وقد تكون هذه المنتوجات سلعا أو خدمات[1].

وتمثل منظومة العلامة البيئية نظاما قانونيا للإشهار الاختياري تسند بمقتضاه العلامة بعد التثبت من مطابقة المنتوج لمجموعة من المعايير البيئية والإيكولوجية خلال دورة حياته.

كما تعد العلامة البيئية عاملا تنافسيا في بعض القطاعات ويقصد بالعلامة البيئية أيضا أدوات السياسة السهلة la politique facile التي تضمن للجمهور أن المنتجات قد استوفت المعايير البيئية الدنيا[2].

[1] – منية براهم بوسفي، **العلامة البيئية في العلاقات بين التجارة والبيئة، التجربة التوقيت خطوات نحو الاستدامة**، مداخلة مقدمة لاجتماع الخبراء العرب حول العلاقات بين التجارة والبيئة، الجامعة العربية، القاهرة، نوفمبر 2007.

[2] -IIISD , **Global Green Standards ,ISO 14000 and Sustainable Développent** , the International Institue for Sustainable Développent winnipeg,1996,p :57.

ج- العلامة البيئية والتجارة الدولية:

رغم أن هذا الأسلوب اختياري ويركز على الجوانب الإيجابية للمنتجات بأنها صديقة للبيئة وهو الشعار الذي يستعمله أنصار البيئة إلا أنه قد يمارس آثارا تعيق التبادل التجاري بين الدول، إذ يمكن أن يستخدم كأداة لترويج المنتجات التي تحمله وفي نفس الوقت قد يستخدم كأداة حمائية ضد المنتجات التي لم تحصل عليه حتى ولو كانت صالحة بيئيا كما أن هذا الأسلوب قد يحابي المنتجات الوطنية ضد المنتجات والمنتجين الأجانب إذ أن المعايير التي تمنح الشعار على أساسها قد تكون استجابة للطلبات والمصالح الاقتصادية والتجارية للمنتجين المحليين، ويبقى الأثر النهائي على صادرات الدول النامية يعتمد على ما إذا كانت منتجات الدول الصناعية التي تحصل على العلامة لها مماثل من منتجات الدول النامية والواقع أن التماثل يزداد كلما حققت الدول النامية خطوة على طريق التقدم ومن ثم الحصول على العلامة المذكورة قد يمثل حاجزا أمام تجارتها بشكل مباشر أو غير مباشر[1].

د- شهادة التوافق البيئي:

هي المخططات التي تنطبق فقط على الشركات ضمن الصناعة المحددة، ويقدم التركيز الصناعي الأكثر دقة أدلة أكثر تفصيلا وتحديدا للشركات، مما يعطي ضمان عظيم للمستهلكين بأن الشركة المصادق لها تدير تأثيرتها البيئية بشكل سليم هذا وبالرغم من أن هناك العديد من البرامج المحددة القطاع تعتمد على أو تتوافق مع الايزو 14001[2]، وهو عبارة عن مخطط شهادة بيئية عامة أو مقياس الإيزو 14001 العام أداة إدارية تساعد المنشآت على أن تتبع وتفهم وتحسن طرق إدارة البيئة إذ لا يتطلب هذا المقياس متطلبات أداة بيئية محددة[3]، بمعنى أنه لا يختص بوصف قطاع محدد.

وتقوم منظمة الإيزو ISO* التي تم إنشائها بجنيف عام 1946 بمهمة تطوير المواصفات في كافة المجالات باستثناء المواصفات الفنية للمنتجات الخاصة بالصناعات الكهربائية والهندسية الالكترونية ولدى منظمة الإيزو لجان فنية عددها ما يزيد عن 182 لجنة كل لجنة مسؤولة عن تطوير مجموعة معينة من المواصفات[4].

أصدرت المنظمة الدولية للتقييس ISO منذ إنشائها وإلى غاية عام 1997 10900 مواصفة في المجالات الآتية: الهندسة الميكانيكية، المواد الكيميائية الأساسية ،المواد غير المعدنية الفلزات والمعادن، ومعالجة

---

[1]- خليل عبد القادر وعامر حبيبة، مرجع سابق، ص 70.

[2]- كمال ديب: مرجع سابق، ص 216.

[3] -pnue, iidd, guidz de l'envirannement , www.iisd.org.camada,2001,p54.organization for stadrartization international.

*(iso)هي اختصار لاسم الهيئة الدولية للمواصفات . جاء اختصارها (iso))اعتمادا على الكلمة اليونانية « isos » والتي تعني equal بمعنى مساوي ل:...

[4] -liste, nick,iso14000-Aeuropean view, quality digest journal, dec, 1998,/www.qualitydigest.com/.

*- نظام المراجعة والإدارة البيئية وهو مطبق في البلاد الأوروبية.

المعلومات، التصوير ، الزراعة والبناء والتكنولوجيا الخاصة ، الصحة والطب والبيئة والتغليف والتوزيع، أصدرت ISO سلسلتين من المواصفات هما 9000 و14000، السلسلة الأولى ذات علاقة بأنظمة إدارة الجودة والثانية بأنظمة إدارة البيئة تعمل في إعداد المواصفات المذكورة 900 لجنة فنية تصدر وتراجع حوالي 800 مواصفة قياسية كل عام وقد سارعت الدول المتقدمة حال صدور المواصفات إلى اعتمادها كمواصفات وطنية مثل منظمة المقاييس الأوروبية وأصبحت المواصفات *EMAS و14000 ISO كما تم تعديل المواصفات الوطنية في حدود المواصفات العالمية مثل BS 7750 البريطانية واليوم نجد أن أكثر من 51 دولة في العالم قد اعتمدت مواصفات 9000 كمواصفات وطنية لديها بما في ذلك حول الاتحاد الأوروبي ودول EFTA واليابان والولايات المتحدة.

لكن في المقابل نجد أن معظم الدول النامية مازالت ترى في المواصفات ضغوطا متزايدة من قبل الدول الصناعية لزيادة كلفة الإنتاج في الدول النامية وترى أن شهادات المطابقة حواجز فنية إضافية في وجه التجارة الدولية، هذا وللإشارة فإنه لا وجود لمخططات الشهادة البيئية في السياسة البيئية الجزائرية كونه أسلوبا حديثا ولا ينحصر تطبيقه والاهتمام به الا في بعض الدول العربية على غرار الإمارات العربية المتحدة.

ولقد نشرت منظمة ISO أول مقياس بنظام الإدارة البيئية 14000 ISO في مارس من عام 1996 ثم قامت بنشر بقية المقاييس في فترات لاحقة وفقا للجداول الزمنية المحددة من قبل اللجنة المختصة.

ثالثا: المعايير البيئية كسياسات حمائية غير تعريفية في التجارة الدولية

إن المثير للقلق في قضية استخدام المعايير البيئة هو محاولة استخدامها في مواطن غير ضرورية كأدوات حمائية مقنعة ضد صادرات الدول الأخرى خاصة النامية منها ومع ذلك فإنه يصعب تحديد ما إذا كانت هذه المعايير تستخدم لأهداف تجارية فمن خلال الدراسة التي قدمها " بيرسوف" والتي حاول وضع بعض المؤشرات العامة التي تمكننا من معرفة مما إذا كانت المعايير البيئية المستخدمة لأغراض تجارية حمائية أم لا؟ ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي[1]:

1. تعتبر أدوات السياسة البيئية حمائية إذا كانت السلع الأجنبية تخضع لمعايير تختلف عن المعايير التي تخضع لها السلع المحلية، وأيضا في حالة عدم توافق هذه المعايير المطبقة على المنتجات الأجنبية مع الأهداف البيئية المراد تحقيقها.

[1] -pearson , Charles, « Economics and the Globale Environnement Cambridge, UK : Cambridge university prisse,2000,p296.

2. إذا كانت الاختلافات في المعايير تتعلق بمسائل إجرائية أو متطلبات تحكمية فهناك تكون هذه الإجراءات قصد بها أهداف تجارية، وهذا لأنها تفرض أعباء زائدة على المنتجات الأجنبية مقارنة بالمحلية، وعلى سبيل المثال: عدم اعتراف الفحص للإشعاع أو المعايير الإصدارات الأخرى، قد يتحمل المنتج الأجنبي في هذه الحالة نفقات الحصول على المعلومات المتباينة، نفقات مباشرة لتطوير المنتوج... إلخ وتكون الدول النامية أشد الدول تضررا لمثل هذه التكاليف.

3. إذا كان التباين في المعايير البيئية ناتج عن تباين واختلاف التفضيلات الاجتماعية واختلاف الأنواع والأذواق، أي أن المعايير تستخدم لتحقيق مستوى أعلى للرفاهية أكثر من كونها تستخدم لحماية البيئية، وبالتالي تصبح المعايير المطلوبة ضد المنتجات الأجنبية بمثابة إجراءات حمائية غير مبررة.

وما لاحظته المنظمة العالمية للتجارة في هذا المجال هو أن الدول المتقدمة دائما ما تركز على المعايير المتعلقة بالجودة ونوعية السلع والخدمات وربما تدخل المعايير البيئية في هذا السياق لتحقيق أهداف تجارية لهذه الدول، كما نجد أن جماعات الضغط في هذه الدول تسعى دائما لكسب جماعات أنصار البيئة لجانبها وإنشاء تحالفات قوية من أجل فرض مزيد من الحمائية رافعين شعارات حول حماية البيئة والحد من التلوث مما يؤثر وبلا شك على صادرات الدول النامية والتي لا يمكنها مواكبة هذا الوضع نظرا للأسباب التالية:

1. الإمكانات المتواضعة للدول النامية في عملية الالتزام بكل المعايير البيئية.

2. لا تستطيع هذه الدول توفير المبالغ المالية اللازمة للتوافق مع المعايير البيئية المرتفة نظرا لندرة الأموال من جهة وأيضا لشدة المنافسة عليها من جهة أخرى.

3. إن تشدد الدول للصناعية في المعايير البيئية قد يؤدي غالبا إلى إعادة توطن الصناعات خاصة كثيفة التلوث في الدول النامية مما يزيد من خطورة الأضرار البيئية في هذه البلدان.

ونجد السيدة "أندار فاندي ''Andraghandi'' رئيسة وزراء الهند السابقة قد عبرت عن الوضع البيئي في الدول النامية والفقرة أحن تعبير فقالت في مؤتمر ستوكهولم " إن الفقرة هو التلوث الذي بعد أكبر خطر على الدول النامية مقارنة بالتلوث الناتج عن التصنيع[1]، وأضافت أنه كيف يمكن أن نتحدث إلى أولئك الذين يعيشون في قرى ومنازل هي أقرب للأكواخ عن ضرورة حماية الهواء والمحيطات والأنهار، في حين أن حياتهم بحد ذاتها موبوءة، فالبيئة لا يمكن تحسينها في ظل الفقر"[2]

[1] -DWIVEDI.O.P, « La science politique et l'environnement »

[2]- ماجد راغب الحلو: **قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة دار الجامعة الجديدة**، الاسكندرية، مصر 2004، ص 08.

وبالتالي ما يمكن الخروج به هو أن عدم التزام الدول النامية والمتخلفة بالمعايير البيئية لا يعنى أنها معارضة لأنصار البيئة والاهتمام بالبيئة وحمايتها ولكن نظرا لوجود جملة من العوامل حالت دون الرفع من مستوى الأداء البيئي في هذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة، نجد على رأس هذه العوامل: الفقر، حجم ومصدر التلوث وغياب التنمية الاقتصادية.

لذلك تعد التنمية الاقتصادية ضرورة ملحة لهذه الدول رغم تأثيرها السلبي على بيئتها، لكن لها أن تستفيد من التجارب التي خاضتها الدول المتقدمة وتحقق تنمية اقتصادية لا تتناقض مع البيئة وفي زمن أقصر من الذي استغرقته الدول المتقدمة في تحقيق ذلك.

رابعا: أثر المعايير البيئية على التجارة الدولية

أجريت العديد من الدراسات بغرض اختبار العلاقة بين الميزة التنافسية للصناعات الأمريكية والمعايير البيئية التي تعمل من خلالها هذه الصناعات وقد انتهت هذه الدراسات إلى حقيقة مفادها أن القواعد البيئية الصارمة تؤثر على تكاليف المنتجين في الولايات المتحدة الأمريكية، واتفقت جميع الدراسات المتاحة على ضعف تأثير تكاليف اللوائح البيئية المفروضة على الصناعات الأمريكية على الأداء التجاري للولايات المتحدة، مقارنة بباقي عناصر التكاليف، وذلك باستثناء القطاعات التي تتحمل تكاليف رقابة بيئية عالية.

وتوصلت هذه الدراسات إلى وجود أثرين بيئيين هما[1]:

1-الأثر البيئي على نمط التجارة الدولية من خلال القدرة التنافسية للدولة

تمت دراسة هذا النوع من الأثر البيئي من قبل مجموعة من الخبراء الاقتصاديين منهم:

-دراسة يوجلوUGELOW: كانت عبارة عن مسح شامل في مجال التركيز بين العلاقة بين المعايير البيئية والنمو الاقتصادي سنة 1982، وتوصل إلى نتيجة مفادها أن أثر التكاليف البيئية في الولايات المتحدة الأمريكية كان ضعيفا على الميزة التنافسية لصناعتها في الأسواق الخارجية.

-دراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOGDE: أقرت هذه الدراسات في معظمها أن متوسط هذه التكلفة بلغ 2.4% من جملة المداخيل السنوية لهذه الصناعات خلال ثمانينات القرن العشرين وتوقعت لها الارتفاع في المستقبل

[1]- كمال ديب: **دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (مدخل بيئي)**، مرجع سابق، ص 190.

-دراسة دافيد روبيسون David ROBISON: أشارت هذه الدراسة إلى أن زيادة التكاليف البيئية بمقدار 01% في الولايات المتحدة الأمريكية، سوف تؤدي إلى تخفيض رصيد الميزان التجاري بما يعادل 6.5 مليار دولار سنة 1982.

-دراسة باتريك لو PATRICK LOW: توصلت هذه الدراسة إلى أن فرض ضريبة التلوث بالمكسيك سنة 1991 بقيمة تعادل تلك المفروضة على الصناعات المثيلة في الولايات المتحدة الأمريكية سيؤدي إلى تخفيض صادرات المكسيك إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة تتراوح بين 1.2% و2.6% أي ما يساوي 375 مليون دولار سنويا.

وبالتالي ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسات هو وجود علاقة بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية للدول فوضع القيود والمعايير البيئية سيؤثر لا محالة على درجة تنافسية الدول في الأسواق الدولية وهذا حسب طبيعة اقتصاد كل بلد وحجمه ودرجة انفتاحه على العالم الخارجي.

2- الأثر البيئي على الاستثمار وإعادة التوطين الصناعي:

وأهم الدراسات التي تطرقت لهذا الأثر هي:

-دراسة ليونارد (Léonard): قام ليونارد في عام 1988 بتحليل استراتيجيات التنمية في أربعة دول، واستنتج أن ايرلندا الوحيدة فقط من بين الأربع الدول التي لديها استراتيجيات لجذب صناعات التلوث، ويرى ليونارد أن هذا يعزى إلى درجة الفقر النسبي والموقع الجغرافي المنعزل لهذه الدولة، وخلص ليونارد إلى أنه إذا كانت اللوائح البيئية الأمريكية تدفع هذه الصناعات إلى الانتقال عبر البحار فإن هناك أربعة آثار:

- تزايد الاستثمارات الأجنبية في الخارج للقطاعات الأكثر تلوثا مقارنة بالقطاعات الأخرى وفي المقابل يتقلص استثمارها في الداخل بنفس المقدار.
- إن الدول النامية سوف تستقبل استثمارات أجنبية أكثر في هذه القطاعات.
- إن واردات الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الصناعات سوف تنمو بسرعة أكبر من الدول الأخرى.
- إن هذه الواردات تحتل فيها الدول النامية النصيب الأكبر.

-دراسة لو يتس(yeats low)

قام العالمان yeats وlow بإجراء دراسة في العام 1991، من خلال استخدام مجموعة من الدول النامية كمقياس لمجموعة الدول التي تتمتع بلوائح متراضية، وقاما باختبار العلاقة بين التجارة في السلع والصناعات كثيفة

التلوث كالحديد والصلب والتعدين وتصنيع المعادن، والصناعات البترولية التحويلية، صناعات الورق، وأثبتت الدراسة أن الدول النامية كمجموعة تكتسب الحصة الأكبر من الصادرات العالمية الإجمالية في السلع كثيفة التلوث.

ثم قام low في عام 1992 منفردا باختيار التجارة بين الولايات المتحدة والمكسيك كدليل على أن اللوائح البيئة الأمريكية المتشددة قد أدت إلى إعادة توطين الصناعات كثيفة التلوث من الولايات المتحدة إلى المكسيك وخلصت الدراسة إلى أن 12% من صادرات المكسيك إلى الولايات المتحدة تعتبر ناتج صناعات تتميز بارتفاع تكاليف مكافحة التلوث في الولايات المتحدة.

-دراسة كروس مان كروجر[1]: قام كل من Crossman,G.M.and Krueger (1991) في عام **1991** بتقدير دالة الانحدار لواردات الولايات المتحدة الأمريكية من المكسيك وتوصلت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد من المكسيك منتجات تستخدم نسبة منخفضة من العمل الماهر ورأس المال، حيث واردات الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر دالة عكسية في المنتجات كثيفة رأس مال والعمل الماهر ووجد أيضا أن زيادة معدل التعريفة الفعال في الولايات المتحدة يؤدي إلى تقليص حجم صادرات المكسيك إلى الولايات المتحدة، وبالتالي فإن اختلاف المعايير البيئية قد ارتبط بإعادة توطين الصناعات الأمريكية إلى المكسيك

-دراسة البنك العالمي[2]: قدم البنك الدولي دراستان في العام 1992م، الأولى قام بها كل من Birdsall) and Wheeler 1992) والثانية كل من:(Lucas,Wheeler and Hetting 1992) وقامت الدراستان بإعداد مؤشر لقياس الكثافة السمية وذلك من خلال 37 صناعة في 25 دولة من أمريكا اللاتينية خلال الفترة (1960 – 1988) توصلت هاتان الدراستان إلى أن تحرير التجارة في ظل اختلاف المعايير البيئية يؤدي إلى هروب الصناعات من الدول الأكثر صرامة، كما خلصت الدراسة إلى أن الدول الأكثر حمائية في أمريكا اللاتينية هي دول ذات صناعات كثيفة التلوث.

دراسات أخرى:

دراسة patrick & Alexander: حيث وجدت أن الفروق في السياسات البيئية بين الدول لا تكون عامل تكلفة يؤثر على توظيف الاستثمار في الصناعات الملوثة ولكن تعتبرها عامل من العوامل التي لا يمكن صرف النظر عنها؛

[1] – للتفصيل أكثر أنظر:

Grossman, G.M. and A.B.Krueger1991. « Environmental Impacts of a North American free Trade Agreement », NBER Working paper N°3914 , November 1991.www.google.com/grossmanbsks/htm.

[2] -WWW.albankaldawli.org/Birdrall and Wheelerr/lucas, Wheeler and Hetting/

دراسة1991 Robert E,and etal: حيث وجدت أن الفروق البيئية بين الدول المتقدمة والدول النامية لا تعتبر عامل أساسي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

دراسة Lendrad 1988: والتي أثبتت أن الاختلافات في المعايير لا تكون لها تأثيرات كبيرة على القرارات الاستثمارية للشركات الدولية؛

-دراسة :Longowater 1972& Amil Mark 1986

والتي أكدت على أن الفروق البيئية تعتبر من أحد العوامل الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية.

وما نخلص إليه نحن من الدراسات السابقة ما يلي:

-وجود علاقة وطيدة بين المعايير البيئية والتجارة الدولية وبالتالي وجود علاقة بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية للدول إذ تعتبر المعايير البيئية تكاليف إضافية بالنسبة للدول المصدرة.

-تعتبر المعايير البيئية أدوات بيئية لسياسات حمائية جديدة تقف حاجزا أمام انسياب المبادلات الدولية.

- وجود علاقة بين المعايير البيئية وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إذ أننا نجد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتوجه نحو الدول الأقل صرامة في فرض المعايير البيئية كالدول النامية مثلا والعكس بالنسبة للدول المتشددة في فرض القيود البيئية، والدليل على ذلك تزايد معدلات النمو في الدول النامية والناشئة على الخصوص مقارنة بالدول المتقدمة وخاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة والتي سنتعرض لها ولآثارها بشيء من التفصيل في المبحث الموالي من هذا الفصل.

المبحث الثالث: السياسات الحمائية الجديدة في ظل الأزمة المالية العالمية

إن الزوبعة المالية التي عصفت بالسوق الأمريكية وانتقلت عدواها بشكل هيستيري إلى بقية الأسواق العالمية جعلت بعض التصورات تتوقع دخول الاقتصاد العالمي في نفق مظلم من الركود تتبعه حالة من الكساد الاقتصادي طويل المدى، فالأزمة المالية التي يعيشها الاقتصاد العالمي تعتبر الأعنف والأخطر في تاريخ الأزمات المالية وهذا نظرا لحجم الأضرار والخسائر التي خلفتها على كافة أوجه النشاط الاقتصادي العالمي بما في ذلك التجارة العالمية، ما أدى بالعديد من الدول المتضررة وعلى رأسها الدول الصناعية المتقدمة الى تبني سياسات حمائية من أجل إنعاش انتاجها المحلي وحماية أسواقها من منافسة المنتجات الأجنبية وتقليص البطالة، وبذلك تكون الأزمة الاقتصادية العالمية قد تسببت في انتكاسة جديدة لنظام حرية التجارة وضعت على المحك فعالية ومستقبل المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول: الأزمة المالية العالمية " مقاربة مفاهمية "

كثر الكلام في الآونة الأخيرة عن مصطلح " الأزمة " في مجالات متعددة ومتنوعة دون أن يحدد معناها بشكل واضح ودقيق، فيربط بها العديد من المعاني والعشرات من المرادفات، والحوادث التاريخية، والمؤسسات، وقد لاحظ الاقتصادي الامريكي (فريتز ماخلوب)* Machlup (1902-1983) النمساوي الأصل أن من عيوب علم الاقتصاد المعاصر إهماله "لعلم الدلالة الاقتصادية" [1] لذلك دعا إلى ضرورة الدقة في اختيار الكلمات والتعمق المسبق في أصلها لأنه ليس للكلمة معنى حقيقي إلا في صياغها الأصلي.

أولا : مصطلح الأزمة في الأدب الاقتصادي :

ينحصر معنى الأزمة عند العرب في الشدة والضيق والسنة والقحط والمجاعة باعتبار أن نظام المعيشة كان يرتبط ارتباطا وثيقا بالزراعة، بل تفاداها بعضهم كالمقريزي (ت 854 هـ) عندما فضل استخدام كلمة " الغمة " في كتاب مشهور حول تاريخ المجاعات في مصر حيث سماه " إغاثة الأمة في كشف الغمة "ولم يسميه إغاثة الأمة في كشف الأزمة، كما كتب الشوكاني (ت1255 هـ) رسالة بعنوان " الدواء العاجل في دفع العدو الصائل "

*- **فريتز ماخلوب**(Fritz Machlup): اقتصادي نمساوي الأصل أمريكي الجنسية ، يعتبر أول الاقتصاديين الذين اعتبروا المعرفة كمورد اقتصادي وله الفضل في إشاعة مجتمع المعلومات، له إسهامات عديدة في الاقتصاد الدولي والتكامل الاقتصادي توفي سنة 1983.

[1] -Maclhlup, Fritg (1963), Essays in Essays in Economic Semantics, Newjerseg : Englewoods Cliff.

يتحدث فيها عن ضيق المعاش، وتقطع كثيرا من أسباب الرزق، وعقر المكاسب ولم يستخدم عنوان " الدواء العاجل في دفع الأزمة الصائلة "[1].

وترجع جذور الكلمة الفرنسية Crise إلى الكلمة اللاتينية crisis والمشقة هي الأخرى من الكلمة اليونانيةkrisis حيث تشير هذه الكلمة في علم الاقتصاد إلى الفترات القصيرة التي يكون فيها الاقتصاد في حالة اللاستقرار.[2]

وبشكل عام يعتبر التناوب الزمني بين حالتي الاستقرار و" اللاستقرار " مشهد طبيعي صحي وضروري التحرك عبر ديناميكية التطور والرقي، وهو مشهد يمكن إسقاطه بالمطلق على كافة مجالات الحياة البشرية فكرا وممارسة ...الخ وفي علم الاقتصاد وعلى غرار بقية العلوم الأخرى يرى الكثير أن مفردة "الأزمة" هي بمثابة حالة " الاستقرار" استثنائية صحية وبالغة الضرورة من أجل التطور والنمو [3].

وتعرف الأزمات الاقتصادية بأنها اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما او عدة بلدان وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الانتاج والاستهلاك ويستعمل الاقتصاديون الغربيون اصطلاح الدورة بدلا من كلمة crises التي تدل على الأزمة، بينما يلاحظ أن هناك فرق بين التعبيرين فالأزمة تدل على الاختلال في حين أن cycle أو الدورة تدل على الانتظام في التعاقب الذي تخضع له الظواهر الطبيعية [4]، والظاهر الاضطراب في حين أن هذا الميل الى الاستخدامات المتعددة والمتنوعة التي أفرغت كلمة الأزمة من محتواها، قد وفد إلينا من الدول الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة، بريطانيا وفرنسا [5].

أما الأزمة المالية فتعرف على أنها انخفاض مفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، والأصول إما رأس المال المادي يستخدم في العملية الإنتاجية، مثل الآلات والمعدات والأبنية وإما أصول مالية وهي حقوق ملكية

[1]- عبد الرزاق سعيد بلعباس. ما معنى الأزمة (**الأزمة المالية العالمية، أسباب وحلول من منظور إسلامي**) مركز النشر العلمي ، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية،2009،ص:3.

[2]- ادريس لكريني: **إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول**، مجلة المستقبل العربي، العدد 287/ جانفي 2003، ص:30.

[3] -Jacques Pavoine, les Trois Crises du XX̊ Siécle, (paris : Ed Ellipses, 1994),p.8.

[4]- بورغدة حسين : **الأزمة المالية العالمية: الأسباب، الآثار والحلول المقترحة لمعالجتها**، مداخلة الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس- سطيف- الجزائر، 21/20 أوكتوبر2009.

[5]-عبد الرزاق سعيد بلعباس: "**ما معنى الأزمة**"، مرجع سابق، ص:04.

وهي لرأس المال المادي، مثل الأسهم والحسابات الإدخار مثلا، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية أو ما يسمى بالمشتقات المالية ومنها العقود المستقبلية (للنفط أو العملات الأجنبية مثلا)[1].

كما تعرف على أنها تلك التذبذبات التي تأثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، حجم الاصدار، أسعار الأسهم والسندات، وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية، ومعدل الصرف[2] ويشير مصطلح الأزمة المالية العالمية المعاصرة إلى الأزمة التي اشتعلت شرارتها الأولى أواخر العام 2008 وتمثلت بانهيار السوق المال الأمريكية وما تبعها من توال لانهيار أسواق المال الرئيسية العالمية، وإشهار إفلاس عدد كبير من المؤسسات المالية والمصرفية والإنتاجية العالمية الكبرى، وما نتج عنها من كساد كبير بقي حتى منتصف العام 2010 يخيم على أنحاء العالم أجمع، وبطالة انتشرت بسرعة كبيرة في كل دول العالم، وهي أزمة مصرفية من جهة، وأزمة ائتمان من جهة أخرى، وهي أزمة عجز الأدوات الرقابية والتنظيمية وعدم القدرة على رصد مواقع الخطر من جهة ثالثة، وبغض النظر على توصيفها فهي بلا شك أزمة ضربت أسس الاقتصاد الرأسمالي ومبادئه وأظهرت عجزه عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي على مدى زمني طويل وبشكل آمن وفعال [3]

ثانيا: أنواع الأزمات المالية

يتم تصنيف الأزمات المالية على اعتبارين أساسيين هما :

نوعية الأزمة ومسبباتها، فصندوق النقد الدولي يصنفها على أساس نوعية الأزمات، بينما ساكس ورادلت يصنفها على أساس أسبابها، ويعتبر هذا التصنيف عاملا مساعدا ليس في التعرف على نوع الأزمة وإنما لأنه يتيح فرصة التنبؤ بها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي آثرها السلبية.

1-أنواع الأزمات المالية وفقا لصندوق النقد الدولي: يمكن تصنيفها إلى ثلاث أنواع رئيسية وهي:

[1]- مفتاح صالح : **الأزمة الماليةالعالمية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد08، جامعة بسكرة، ديسمبر2010.

[2]- بوعون يحياوي نصيرة: **الأزمات المالية العالمية وضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي**، الأوراق الزرقاء الدولية، الجزائر العاصمة، 2011 ص:17.

[3]- مها رياض عمر عبد الله: **تقويم أداء صندوق النقد الدولي**، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، عمان – الأردن، ديسمبر 2010.

أ–أزمات العملة وأزمات النقد الأجنبي: تحدث الإزمة في النقد الأجنبي أو العملة عندما تؤدي إحدى الهجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض عملتها أو إلى هبوط حاد فيها أو تجبر البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطاته أو رفع الفائدة بنسبة كبيرة [1]؛

ب–أزمات البنوك أو الأزمات المصرفية: تحدث بسبب اندفاع المودعين على سحب ودائعهم من البنوك أو بإخفاق أحد البنوك في القيام في التزاماتها اتجاه المتعاملين أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك، تقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتا أطول مقارنة بأزمة العملة لمالها من آثار كبيرة على النشاط الاقتصادي [2]؛

ج–أزمة الديون أو الدين الخارجي: تحدث أزمة الديون عندما يتوقف المقترض عن السداد أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ويحاولون تصفية القروض القائمة، أو هي الحالة التي تعجز فيها الدولة عن خدمة ديونها الخارجية[3]؛

د–أزمة أسواق المال " حالة الفقاعات " : تحدث الأزمات في الأسواق المالية نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة " الفقاعة " "bubble "والتي تحدث عندما يرتفع سعر الأصل بشكل يتجاوز قيمتها العادلة نتيجة شدة المضاربة ويكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب ندرة هذا الأصل على توليد الدخل، ولكن بمجرد عودة أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية يحدث الانهيار وتصل إلى أدنى مستوياتها، ويرافق ذلك حالات من الذعر والخوف فيمتد أثرها نحو أسعار الأصول الأخرى سواء في نفس القطاع أو قطاعات اخرى [4].

2–أنواع الأزمات المالية طبقا لتفسير ساكس ورادلت:

اهتم ساكس ورادلت بتصنيف الأزمات المالية بحسب المسببات التي تؤدي إلى اندلا ع الأزمة نفسها والتي تضم ما يلي :

[1]- عمار جعفري : **إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر– بسكرة– الجزائر ،2013 ص:57.

[2]– بلعزوز بن علي، محمدي الطيب: **دليلك في الاقتصاد**، دار الخلدونية، 2008، الجزائر العاصمة، ص: 57.

[3]– **أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي**، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الرابع " اتجاهات اقتصادية عالمية " بعنوان: الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي كلية العلوم الإدارية – جامعة الكويت.

[4]– فريد كورتل : **الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية**، جامعة سكيكدة، الجزائر.

أ-الأزمة التي تؤدي إلى الاختلالات في الاقتصاد الكلي: وتشمل انخفاض أسعار العملات، خسائر في احتياطات النقد الأجنبي أو انهيار اسعار الصرف؛

ب-الاضطراب أو الذعر المالي: وهو ما ينتج عن اضطرابات الجهاز المصرفي بشكل يؤدي إلى انهيار وحداته بشكل ملحوظ وسريع الانتشار، وعادة ما يبدأ الاضطراب نتيجة فقدان الثقة في الجهاز المصرفي ليس بسبب وجود مشاكل فعلية في ميزانياتهم وإنما بسبب انتشار الشائعة حول انخفاض مستوى أدائه، ومن ثم يتزايد خوف المودعين فتبدأ الهرولة نتيجة لسحب الأموال بكثرة والجدير بالذكر أن الاضطراب من أهم صفاته سرعة الانتشار هذا ما يدفع المودعين إلى سحب أموالهم مرة واحدة وينتشر الأمر إلى بنوك أخرى؛

ج-أزمة تفاقم الدين: تنشأ هذه الأزمة بسبب ضعف الإتصال بين الدائنين والمدينيين بشكل يصعب معه متابعة ورقابة رأس المال المقترض وملاحقته في حالة سوء استخدامه أو احتمال فقدانه ومن ثم يتم التوقف عن تقديم القروض ويتم تصفية القروض السابقة.

3-خصائص الأزمات المالية: قد تختلف الأزمات المالية في أنواعها وأسباب حدوثها لكنها تشترك في مجموعة من الخصائص الأساسية وهي [1]:

-حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ، واستقطابها لاهتمام الجميع؛

-التعقيد والتشابك، والتداخل في عواملها وأسبابها؛

-وجود نقص واضح في البيانات والمعلومات اللازمة أثناء وقوع الأزمة ما ينعكس على عدم وضوح الرؤية لدى صناع القرار ومن ثم عدم القدرة على تحديد الاتجاهات السليمة لصناعة القرارات الفعالة؛

-وجود حالة من الرعب والخوف في الاقتصاد والمجتمع نظرا لعدم القدرة على تقدير ما يحمله المستقبل للنشاط الاقتصادي وحركة أفراد المجتمع؛

-نظرا لانعدام حالة التوازن لدى صناع القرار (نتيجة لوقوع الأزمة) فإنهم قد يصبحون تحت سيطرة الآخرين من المتخصصين ومن غير المتخصصين وهذا يقود إلى ارتباك واضح في إتخاد القرارات؛

[1]- إيمان محمود عبد اللطيف: **الأزمات المالية العالمية" الأسباب والآثار والمعالجات**، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة سانت كليمنتس العالمية، العراق، 2011، ص: (08-22).

– ظهور بعض القوى التي تدعم الأزمة وتؤيد كل ما يقود إلى تفاقمها، ومن أهم هذه القوى أصحاب المصالح المعطلة والمؤجلة وأصحاب مشكلات سابقة لم تعالج مشكلاتهم المالية والاقتصادية بصورة جوهرية إلا من خلال الأزمة ونتائجها وتؤدي هذه القوى إلى دعم شدة وعنفوان الأزمة، وتزداد المطالبات لضرورة إحداث تغيرات إدارية جوهرية في القطاع الاقتصادي المعني بالأزمة أو نشاط الوحدة الاقتصادية؛

–تتعرض مصالح بعض منظمات الأعمال والقطاعات الاقتصادية في ظل الأزمة إلى التهديد وإلى ضغوط كبرى من جانب أطراف متعددة وهذه التهديدات والضغوط تلحق الأذى والضرر بأهداف هذه المؤسسات والمنظمات وأدائها واستقرارها ومعدلات نموها.

ونشير هنا أنه ليس من الضروري أن تحدث أزمة واحدة في نفس الوقت وبشكل منفرد ففي كثير من الأحيان تحدث أكثر من أزمة في وقت واحد وهو ما يطلق على تسميته ب " الأزمة التوأم"[*] وهي نوع آخر من الأزمات كما حدث في دول جنوب شرق اسيا : اندونيسيا وماليزيا وفليبين وتايلندا حيث تزامنت أزمات الصرف والأزمات المصرفية في وقت واحد .

المطلب الثاني: الأزمة المالية العالمية (الجذور، الأسباب والتداعيات)

أولا: جذور الأزمة المالية

يجمع الخبراء والمحللون على أن الأزمة المالية في العالم بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية إثر تفاقم أزمة الرهونات العقارية، فبعد طفرة أو فقاعة الأنترنت التي عصفت بالأسواق المالية في مطلع الألفية الجديدة عمت فوائض مالية في المؤسسات المالية والأسواق المالية نتيجة سياسات مصرف الاحتياط أو البنك المركزي في الولايات المتحدة.

احتارت هذه المؤسسات والأسواق في كيفية التصرف في تلك الفوائض، وهي بتأثير ضغط المحللين الماليين والمساهمين لتقيم أدائهم، لجأت هذه المؤسسات وواكبتها الأسواق على توسيع شبكة الإقراض المالي، خاصة في القطاع العقاري، وكانت النخب الحاكمة في الولايات المتحدة منذ ولايتي كلنتون ومن بعده بوش الإبن قد روجت

[*] - **الأزمة المالية التوأم** : هي شكل جديد من الأزمات المالية تولدت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وتظهر هذه الأزمات من خلال تركيبة من المضاربة الحادة على العملة الوطنية وموجة من حالات الغفلاس والضعف في البنوك ، تجتمع مع شك وحذر بخصوص استقرار أسعار الصرف وبالتالي نظام الصرف، وكذلك الشك بخصوص سيولة وملاءة الوسطاء الماليين، والتي لها تأثير متبادل ورجعي الواحدة على الأخرى.

لمبدأ الحق لكل مواطن في امتلاك مسكنه، وبما أن المصارف كانت تغرق في سيولتها وانسداد آفاق الاستثمار ذي المردود السريع فقد أقرضت عندئذ لمن لا يفي بشروط الملاءة المالية لتمكينهم من تملك مسكنهم [1].

وبالتالي أقدم الأمريكيون، أفرادا وشركات على شراء العقارات سواء للسكن أو لأغراض استثمارية طويلة الأجل أو للمضاربة ساهمت التسهيلات إلى درجة أن المصارف أصبحت تمنح قروضا بدون الاستناد بالضرورة إلى الجدارة الائتمانية السليمة والمطمئنة في إطار ما يعرف ب "الرهونات الضعيفة " (subprime)، متجاوزة بذلك شروط التسليف وأصوله، معتمدة في ذلك على قيمة العقار المؤمن عليه كضمان للقرض، وخاصة بعد الارتفاع الذي عرفته القيم العقارية.

ولقد كان المفتاح إلى تحريك ديون الرهونات العقارية الثانوية عبر السوق هو تقسيم المخاطر من خلال إنشاء وتوريق الرهونات العقارية الثانوية عالية المخاطر، وكذلك الرهونات العقارية من فئة: alt-a الممنوحة لمقترضين جدارتهم الائتمانية أكبر من جدارة عملاء الرهونات الثانوية لكنهم يمثلون مخاطر أكثر من مقترضي القروض الممتازين وذلك حسب الجدول التالي [2]:

الجدول رقم (02–03): تضخم اصدارات السندات المالية المضمونة برهونات عقارية دون الفئة الاستثمارية بين عامي 2003 و2006 الوحدة :(مليار دولار –نسبة مئوية من المجموع)

النوع	2003	جانفي – جوان 2006
ممتاز	(52) 6 ,75	(26) 57,2
ثانوي	(34) 4, 37	(44) 114,3
ALT-A	(14) 15,8	(30) 76,5
المجموع	110,8	258,0

المصدر : مجلة التنمويل والتنمية، ديسمبر 2007، صندوق النقد الدولي، العدد 4، المجلد44.

[1] – زياد حافظ : **الأزمة المالية العالمية**، شؤون اقتصادية (سلسلة أوراق عربية 30) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،بدون تاريخ نشر، ص:09.

[2] -Randall Dodd : **Subprime Tentacles of a Crisis**, Finance and développement Magazine of the , IMF, December 2007,volume44,Number4.

ونشير هنا إلى أن عملية توريق الديون هي أداة مالية مستحدثة تتمثل في تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول أي تحويل الديون من المقرض الأساسي إلى مقرضين آخرين وعادة ما يتم ذلك عن طريق شركات التوريق وهي شركات ذات أغراض خاصة [1].

كانت بداية الأزمة المالية العالمية بالرهون العقارية الضعيفة أو ما اصطلح على تسميتها بالرهون العقارية الأقل جودة (SUBPRIME)حيث قام المواطنون المقترضون بشراء بيوتهم بالدين مقابل رهن هذا العقار للممول (سواء كان بنك او شركة تمويل عقارية) وعند ارتفاع أسعار المنازل وتقييمها بمبالغ أكثر من قيمتها الأصلية يقوم أصحابها بإعادة رهنها برهن من الدرجة الثانية إلى مؤسسات مالية أخرى على أساس مبلغ يساوي الفرق بين القيمة الأصلية للعقار والقيمة الحالية المرتفعة وعليه أصبحت هذه الرهونات العقارية معرضة للخطر إذا انخفضت قيمة العقارات وتقوم المؤسسات المالية التي قامت بتمويل هذه الرهن من الدرجة الثانية ببيعه إلى شركات التوريق والتي تقوم بدورها بإصدار سندات تطرحها في الأسواق المالية للتداول .

وفي خطوة تالية يتم إصدار أدوات مالية جديدة (مشتقات مالية) للمضاربة على فروق أسعار هذه السندات عندما يتم ارتفاعها ليتم بعد ذلك طرحها في الأسواق وتداولها منفصلة عن السندات وعليه فإن المنازل قد حملت (تم امتلاكها) بعدد كبير من القروض التي تفوق قيمة هذه المنازل وفي هذه الحالة تتقطع الصلة بين حملة الأسهم وبين المقترضين الذي حصلوا على قروضهم بضمان العقارات [2].

وقد أدى توليد موجات متتالية من الأصول المالية المبنية على أصل واحد من خلال عملية التوريق إلى ارتفاع حاد في أسعار هذه المنازل ومن ثم دخول السوق العقاري في ظاهرة " الفقاعة " التي زادت من درجة المخاطر إلى حدود خطيرة وبعد الارتفاع الكبير في الأسعار، ومن ثم ارتفاع معدلات الفائدة، وانخفاض الطلب على العقارات وزيادة عدد الديون المتعثرة، انفجرت أزمة الرهن العقاري، فأفلس أصحاب البيوت المرهونة لدى البنوك العقارية وعجزوا عن تسديد ديونهم لها وأدى ذلك إلى إفلاس هذه البنوك مما أثر في المؤسسات المالية المرتبطة معها، ثم تعداها إلى المؤسسات الاقتصادية كلها التي كانت بدورها مدينة لتلك المؤسسات المالية [3]، لتتحول الأزمة من أزمة رهن عقاري في الولايات المتحدة إلى أزمة مالية عالمية مست معظم اقتصاديات العالم .

[1]- منى خالد فرحات: **توريق الدين التقليدي والإسلامي (دراسة مقارنة)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد29- العدد الأول- 2013، ص:225.

[2]- علي عبد الفتاح أبو شرار: **الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة (أحداثها – أسبابها – تداعياتها – إجراءاتها)**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ص: 38.

[3]- رازي محي الدين :**مسببات الأزمات المالية العالمية ومنعكساتها** : مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 29- العدد الثاني- 2013، ص:422.

ويمكن تلخيص سيناريو أزمة الرهون العقارية في الشكل رقم : (02-02) :

الشكل رقم (02-02): يوضح سيناريو حدوث أزمة الرهون العقارية

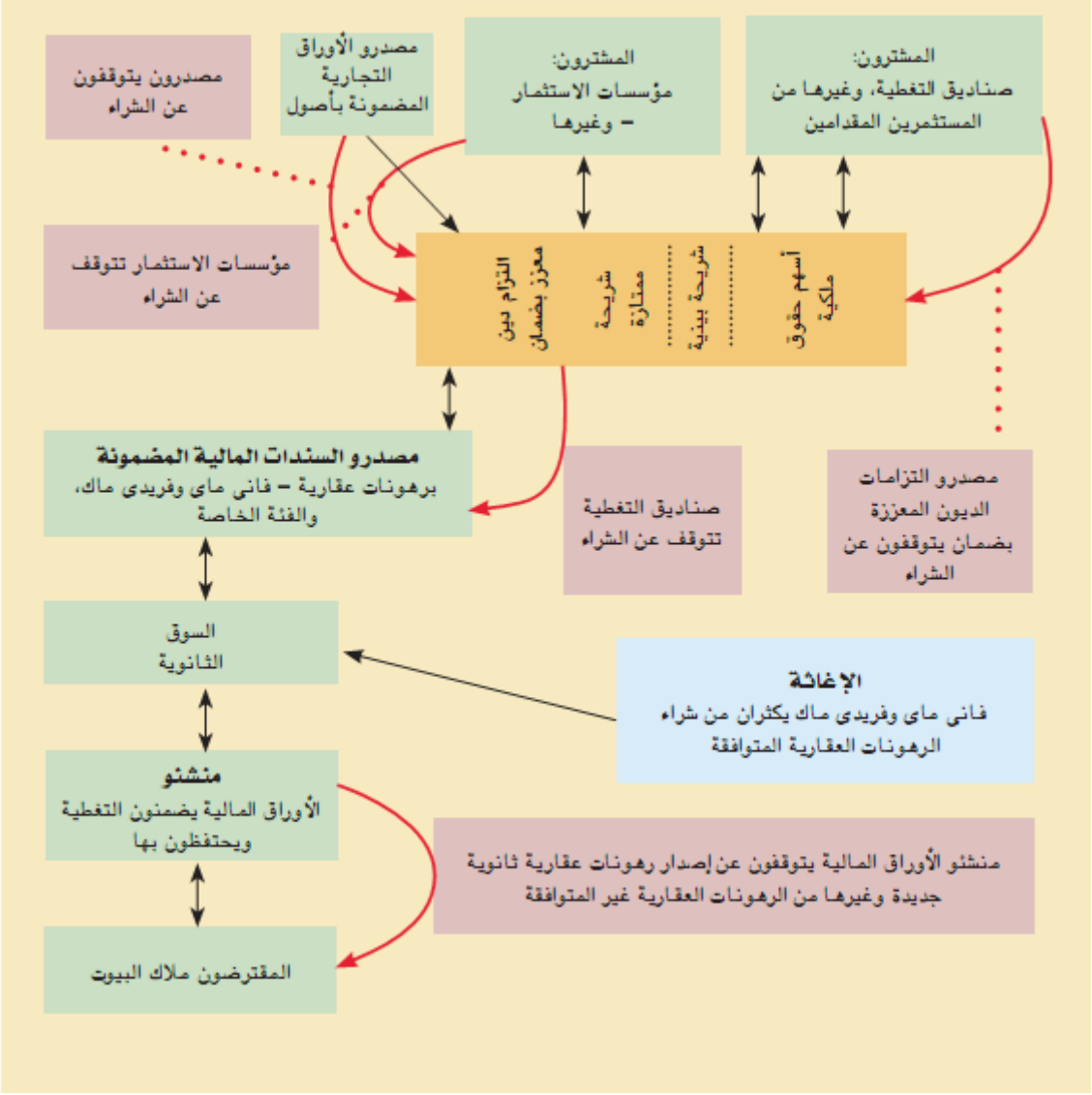

Randall Dodd : Subprime Tentacles of a Crisis, Finance and développement Magazine of the , IMF, December 2007,volume44,Number4.

ثانيا: أسباب الأزمة المالية العالمية

هناك العديد من الأسباب التي أثرت تأثيرا مباشرا وغير مباشر على البنوك وأسواق المال وتظافرت وعضد بعضها بعضا لتعميق وشمولية هذا التراجع الاقتصادي المتصاعد وتشخيص أسباب الأزمة هو مفتاح العلاج

السليم، فتصور الشيء تصويرا سليما ودقيقا ومحايدا وموضوعيا هو جزء من تقديم الحل السليم الموضوعي الرصين، فقد ذكر بلانشارد "Blanchard"أن هناك أربعة شروط هيأت لإعداد مسرح الأزمة وهي[1]:

التهوين من قدر المخاطرة المتضمنة في الأصول المصدرة حديثا، عدم شفافية الأوراق المالية المشتقة الواردة في الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية، الترابط بين المؤسسات المالية سواء داخل البلدان أو عبرها والدرجة العالية من الاستدانة لتحقيق الفعالية المالية للنظام المصرفي ككل وسنحاول تفصيل كل هذه الشروط والأسباب الاقتصادية ذات الأبعاد الكبرى على الاقتصاد الأمريكي والعالمي[2]:

1- الظرفية الاقتصادية العالمية المتميزة بالارتفاع المستمر للأرباح دون أن تقابلها استثمارات حقيقة منتجة ما أدى إلى توسيع المجال الجغرافي للمالية في ظل العولمة وأصبح العجز البنيوي للاقتصاد الأمريكي يمول من طرف باقي دول العالم وبخاصة الصين والدول الخليجية؛

2- العجز التوأم في الميزان التجاري والميزانية العامة، حيث تلازم عجز الميزان التجاري الأمريكي المزمن بسبب تزايد الاستيراد من الصين والهند والدول الأسيوية الأخرى وازدياد حركة السياحة إلى خارج الولايات المتحدة والذي ناهز 758 مليار دولار عام 2006 مع عجز متصاعد في الموازنة العامة بلغت عام 2008 حوالي 410 مليار دولار وهو ما يشكل حوالي 3 %من الناتج الإجمالي الأمريكي؛

4- الحروب الضخمة والمتوالية التي خاضتها القوات الأمريكية في الصومال ويوغسلافيا ثم العراق وافغانستان، والتي كلفت الاقتصاد الأمريكي أكثر من ثلاثة تريليون دولار وتركت مشكلة الرهن العقاري الآخذة في التوسع لتحل نفسها بنفسها بدون تدخل من الدولة في الشؤون الاقتصادية؛

5- الممارسات غير منضبطة في الأسواق المالية الدولية، والمتمثلة في التوسع المفرط للمصارف الأمريكية المختصة في مجال العقار في منح القروض السكنية عالية المخاطر لأعداد متزايدة من ذوي الجدارة الائتمانية الضعيفة دون الاشتراط بأن يكون للمقترض سجل مالي قوي دون ضمانات بقصد الحصول على الأرباح والمضاربات في الأسواق المالية والتي فجرت لتطفو على السطح؛

[1] -Olivier Blanchard : **the perfect Storm**, Finance and développement Magazine of the IMF.june 2009, Volume44, Number2.

[2]- علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسبة: **" الأزمة المالية العالمية :حقيقتها .. أسبابها .. تداعياتها .. وسبل العلاج"**، جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، 2009، ص:12.

6- سياسة الإسكان المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أعطت الأولوية لإسكان التمليك (owner occupied housing) وذلك عن طريق توفير المزيد من التمويل اللازم أولا وتقديم الحوافز الضريبية للمقرضين والمقترضين إضافة إلى حوافز أخرى مما أدى إلى الزيادة في ملكية المنازل خلال الفترة (2001-2006)؛

7-العمل في اقتصاد مضاربي (وهمي) وهو اقتصاد النقود واقتصاد خلق النقود والأرباح القائمة على ذلك بما فيها ما يتم عبر الأنترنت حتى طغت على المعاملات الحقيقية التي هي مبرر قيام السوق المالية، وانتشار ثقافة الربح السريع والانتقال إلى الراسمالية المالية والتخلي عن الإنتاجية والخدمية؛

8-توريق الديون (securitize ation) وبيعها في الأسواق المالية عبر سندات مصنفة وفق درجات المخاطرة حيث تمنح درجة Aو B لسندات القروض العقارية الأقل مخاطرة والمضمونة أما التصنيف Cفيمنح للسندات ذات درجة المخاطرة العالية والمشكوك في تحصيلها ويقوم كبار المستثمرين الأمريكان بالتأمين على سندات القروض العقارية من فئة (C)لضمان عدم تعرضهم للخسارة وفي الأغلب تباع سندات الفئة (A)لصناديق استثمارية في الخليج وآسيا، أما السندات نوع Cفيقوم بشرائها كبار موظفي بنوك الاستثمار ويحصلون على أرباح عالية من خلال دفع شركات التأمين مبالغ التعويض وعملية التوريق تم شرحها أعلاه؛

9-قيام وكالات التصنيف الائتماني بتصنيف السندات العقارية تصنيف مرتفعا نظرا لأنها صادرة عن بنوك كبيرة وقوية مثل مورغان ستانلي، وليمان براذرز فقامت بمنح السندات التي تضم حزمة من الديون الخطرة والمشكوك فيها تصنيفا مرتفعا آمنا (AAA)وبذلك تحملت هذه المؤسسات جزءا من مسؤولية الأزمة المالية العالمية؛

10-بروز عدد متزايد من "صناديق التحوط" التي خصصت في شراء أدوات مالية مستحدثة تسمى " المشتقات المالية " وهي أدوات مشتقة من السندات التي بدورها تم توليدها من خليط من ديون مختلفة الأغراض والجودة وتاريخ الاستحقاق لبيعها على منشآت " صناديق التحوط " أو لرهنها عند أخرين للحصول على قروض يتم هذا تحت إدارة السلطات المسؤولة عن تنظيم وسائل وأدوات التداول في الأسواق المالية المعروفة لذلك شكلت المشتقات جزءا مهما من أصول غالبية المنشآت المالية في أمريكا وفي خارجها؛

11-انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي مثل الاستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية ،كل هذه الموبقات تؤدي إلى ظلم الأغنياء والدائنين للفقراء والمساكين وبالتالي تذمر المدينين وحدوث الثورات الاجتماعية عند عدم سداد ديونهم وقروضهم؛

12-نقص السيولة في الأسواق المصرفية : قامت البنوك وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بالتوسع في الإقراض حتى أن بعض البنوك مثل ليمان براذرز قام بإقراض أكثر من 60 ضعف من رأس ماله واحتياطه، أما البنوك الاستثمارية فإنها لا تخضع لأي رقابة ما سواء من الدولة أو من البنك المركزي وعليه قامت هذه البنوك في التوسع في منح القروض دون ضمانات وإلى أشخاص غير مؤهلين وقادرين على السداد خاصة في القطاع العقاري الذي انخفضت فيه أسعار المنازل انخفاضا حادا وعجز المقترضين عن سداد ديونهم ما أدى إلى إفلاس البنوك نتيجة لعدم وجود السيولة الكافية لتلبية طلبات المودعين. [1]

ثالثا: تداعيات الأزمة المالية العالمية وآثارها على التجارة العالمية :

1- تداعيات الأزمة :

إن تداعيات هذه الأزمة لم تتوقف في مكان نشوئها في الولايات المتحدة الأمريكية بل امتدت إلى كل أقطار العالم وبدأ الجميع في البحث عن مخرج من هذه الأزمة نظرا للخسائر الفادحة الحالية انتقلت تداعياتها الى معظم اقتصاديات العالم وكانت عملية الانتقال هذه عن طريق سلسلة من الأزمات الرئيسية:

أ-أزمة الرهون العقارية: وتعد المرحلة الأولى لسلسلة الأزمات المتتابعة التي عصفت في بالاقتصاد العالمي [2] حيث كان قطاع الإسكان هو القسم الرئيسي الأول الذي عانى من الهبوط الحاد ابتداء من عام 2006 وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

[1]- على عبد الفتاح أبو شرار: **الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة**، مرجع سابق، ص:126

[2]- حيدر يونس الموسوي: **انعكاسات الأزمة المالية العالمية على أسواق المال العربية (دراسة تحليلية في بلدان عربية مختارة للمدة 2003-2009)** مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد86، 2011، ص:177.

الشكل رقم (02-03) يوضح انخفاض أسعار المنازل في الولايات المتحدة الأمريكية

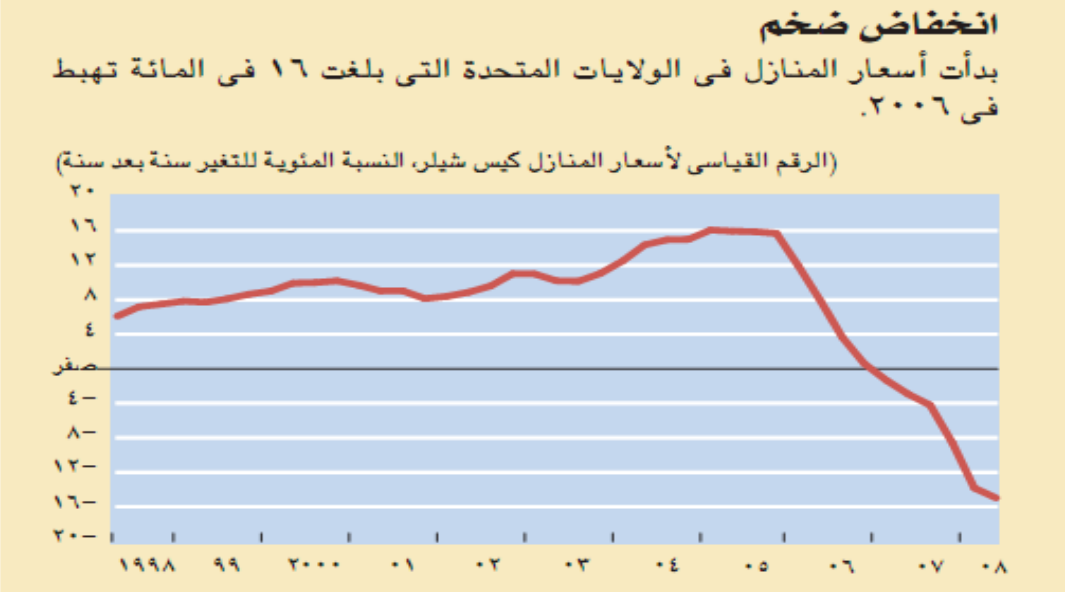

Source :Mohamed A.EL-Erian A: crisis to Remember finance and development magazine of the IMF Décembre 2008 volume45, number2.

وكان الشعور بالضرر فوريا في أكثر قطاعات الاقتصاد افتراضا لتحقيق الفاعلية المالية وهو قطاع كان الأقل من ناحية تلقي دعم رأس المال وأقل شفافية وأضعف من ناحية الالتزام بالحرص الكافي وهو قطاع الرهونات دون الممتازة في الولايات المتحدة [1] وقد ساهمت عدة نقاط ضعف في إخفاق السوق الذي سمح تغيره بقفزة قدرها 3 نقاط مئوية في معدلات عدم السداد في قسم فرعي من الرهونات العقارية في الولايات المتحدة في إلقاء نظام مالي أمريكي يتعامل في 578 تريليون دولار في خضم الاضطراب بإحداث هزات عبر العالم كله :

- انهارت السوق أولا في الوقت الذي وضعت الشرائح الأعلى مخاطر من الدين الثانوي لدى المستثمرين ذوي الاستدانة العالية.
- لقد تصدعت السوق أيضا لأن مؤسسات مالية غير منظمة ورؤوس أموالها دون المستوى المطلوب كانت هي التي توفر السيولة لأسواق التعامل خارج البورصة في التزامات الديون المعززة بضمان والمشتقات الائتمانية، وبمجرد أن ظهرت متاعب ملاءة هذه الأسواق فقدت سيولتها وتوقف التعامل بصورة أساسية .

[1] -Mohamed A .EL-Erian : **une Crise Mémorable(pourquoi il faut moderniser le Cadre Multilatéral**, Finance& Développement publication Trimestrielle de fonds monétaire international Décembre 2008, volume 45 , Numéro 4.

ونظرا لأن الهيئات العقارية المنشئة للرهونات مثل صناديق التغطية تعمل برأس مال أقل مما يجب وكانت تستخدم التمويل قصير الأجل لتمويل الرهونات العقارية التي كانت تصدرها وتتوقع أن تحتفظ بها فترة وجيزة فقط، وعندما لم تتمكن من بيع تلك الرهونات العقارية للشركات التي حولتها إلى سندات مالية فإنها اضطرت في الأخير إلى الخروج من السوق [1] وأدت هذه الأزمة إلى إعلان إفلاس أكبر شركات الرهن العقاري وفقدان الملايين من الأفراد لأملاكهم العقارية وامتدت آثار هذه الأزمة لتطال أوروبا وباقي دول العالم مما خلق اختلالا كبيرا في توازن سوق العقار، إذ ازداد العرض بصورة أكبر بكثير من حجم الطلب مما أدى إلى انخفاض سريع ومستمر في أسعار العقارات في العالم.

2**–أزمة الائتمان المصرفي** : لقد تبعت أزمة الرهون العقارية أزمة ائتمان قوية، إذ عجزت الكثير من المؤسسات والأفراد عن الإيفاء بديونهم مما أدى إلى إفلاس الكثير من البنوك وحدث ذلك عندما قررت الحكومة الأمريكية عدم إنقاذ بنك الاستثمار " ليمان براذرز" "le hman brother" في حين كانت الحكومة الأمريكية قد ساعدت قبل ذلك بنك الاستثمار " بيرستيرتر" " Bear sterns"و الوكالات العقارية " فريدي ماك" و" فاني ماي" وتطورت الأزمة بصورة سريعة مؤثرة بذلك على شركات التأمين كمجموعة أمريكان أنترناشيونال غروب (AIG) التي تعتبر أكبر شركة تأمين في الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب كثرة حالات الاندماج القسري للبنوك بطريق الاستحواذ وحالات إشهار الإفلاس التي طالت العشرات من البنوك والمؤسسات المالية والعملاقة التي بلغت في الولايات المتحدة وحدها بعد شهرين فقط من إنفجار الأزمة تسعة عشر بنكا عملاقا [2]، كإفلاس بنك " ليمان براذرز" "Le hman Brother" ومريل لنش "Mirill lynch"الذي اشتراه بنك أوف أمريكا "Bank of Américain" وتحول بنكي مورغان ستاتلي "Morgan stenley" وجولدمان ساكس "goldman sacks" بإرادتهما إلى مجموعتين مصرفيتين قابضتين تابعتين لبنك الاحتياط الفيدرالي للحصول على مساعدته في مواجهة الأزمة وهو ما دفع بالبنوك المركزية إلى التدخل وضخ مليارات الدولارات إلى الأسواق ، و امتدت آثار هذه الأزمة أيضا نتيجة العولمة المالية والمصرفية لتطال القطاع المالي والمصرفي في معظم دول العالم [3].

[1] - Randall Dodd : **Subprime Tentacles of a Crisis, Finance and développement Magazine of the**, IMF, December 2007,volume44,Number4.

[2]– نادية العقون : **العولمة الاقتصادية والأزمات المالية : الوقاية والعلاج " دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"** أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر – باتنة – الجزائر، 2013/2012، ص:183.

[3]– حيدر يونس الموسوي :مرجع سابق.

3- أزمة الأسواق المالية : انتقلت عدوى الأزمة إلى الأسواق المالية فكانت أسهم القطاع المصرفي قاطرة الانهيار في أسعار الأسهم، وقد زادت الأمور توترا بعد فشل بنكي الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي في التخفيف من تراجع المؤثرات فمثلا تراجعت أسهم "سيتي غروب " بنسبة 15% وهبطت أسهم غولدمان ساكس ب 12% وتراجعت أسهم "جي بي مورغان تشيس أندكومباتي "بنسبة 10% أما "مورغان ستاتلي أكبر شركات التعامل في الأسواق المالية للخزانة الأمريكية فقد تراجعت أسهمه بنسبة 14% ، و تملك الخوف باقي البنوك التي بدأت تضيق الخناق على عمليات الإقراض مما هدد المحرك الرئيسي للاقتصاد الأمريكي المتمثل في الائتمان .

إن الأزمات والاضطرابات التي تعصف بالاقتصاد الأمريكي تتعدى الحدود الأمريكية لتلقي بضلالها على غير قليل من الدول ويعزى ذلك إلى قوة الاقتصاد الأمريكي فهو يمثل مايقارب ثلث الناتج العالمي، ويستأثر بأكثر من ثلث التجارة العالمية ارتكازا على عدد من المؤشرات [1]:

-معدل التشابه المرتفع في البنية الاقتصادية تأثيرا وتأثرا فيما ارتبط منه بالمراكز الرأسمالية؛

-معدل الارتباط المرتفع بين المراكز الرأسمالية وبين القطب الأمريكي بين الصادرات والواردات؛

-معدل ارتباط الأطراف(الدول النامية)بصفتها مستودع للخامات بالاقتصاد الامريكي.

أما فيما يخص قنوات انتقال الأزمة فهناك من يحصرها في ثلاث قنوات –أطلق عليها ب " قنوات التعولم الثلاثي *وهناك من يترجمها في أكثر من ذلك وتتمثل هذه القنوات :

قناة الاسواق المالية – قناة سعر الصرف –قناة المعاملات التجارية الخارجية وآثار التغدية العكسية.

2- آثار الأزمة المالية العالمية على التجارة العالمية

بداية من الربع الأخير من عام 2008 غيرت الأزمة المالية العالمية والانكماش الاقتصادي من أحوال التجارة العالمية ، فرغم الانخفاض الكبير والسريع في أسعار السلع وخصوصا المواد الأولية والنفط بالإضافة إلى

[1] نادية العقون : مرجع سابق، ص: 184.

* الكلام عن «**قنوات التعولم الثلاثي**»يستلزم تمهيد ومناقشة أحد أهم زوايا قضية « تدويل الأزمات » وكيف تتجاوز جغرافيا مراكز نشوئها ، وهنا نرى بأهمية الركون عندما نعتقد أنه أحد أهم زوايا قضية تدويل الأزمات ، وبعد النظر إلى مسارات انتشار عدوي الأزمات وتفشيها دوليا لتأخذ بعدا إقليميا أو صبغة عالمية ، لتتجاوز بذلك جغرافيا اقتصاديات نشوئها ، ويبقى من بالغ القول بأن ذلك التجاوز يتم وفقا لثلاث مستويات ، تتركز في مرجعياتها على مؤشرات : كثافة التجارة الخارجية وحالة تدفقات رأس المال وترابط الأسواق المالية ووضعية الأسواق النقدية من وإلى مراكز الدول المتأزمة.

انخفاض الطلب على الخدمات السياحية في الدول النامية فقد تراجع الطلب في أسواق الصادرات العالمية مابين 5% و10% لمجمل عام 2009 ، ويأتي هذا التطور السلبي بعد نمو في إجمالي حجم التجارة العالمية بنحو 2% خلال عام 2008 رغم التراجع الذي حدث في النصف الثاني منه ، وبالمقارنة مع نسبة نمو حجم التجارة الدولية سجلت حوالي 6% عام 2007 ، وبعد أن شهدت صادرات هذه الدول من السلع والخدمات تحسنا مضطردا بمعدل نمو قدره 20% خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و2008 . وقد تفوقت على معدل نمو التجارة العالمية الذي سجل 12% خلال تلك الفترة، ويعود سبب هذا التحسن بشكل كبير إلى الارتفاع الشاهق في أسعار السلع ، حيث تشكل المواد الأولية الحصة الأكبر من إجمالي صادرات الدول النامية فعلى سبيل المثال ارتفعت أسعار الوقود والمعادن بنحو 28% منذ عام 2000[1].

وقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى اختناقات في التسهيلات الائتمانية، حيث عمدت بعض المصارف إلى تقنين وترشيد في الإقراض خصوصا في القطاعات الصناعية والمجالات الإنتاجية ذات المخاطر العالية كما خفضت من التمويل الموجه للتجارة الخارجية وهوما أدى إلى حدوث نقص في التسهيلات المالية الموجه للتجارة التي أدت بدورها إلى انخفاض في حجم التجارة الدولية.

ويرى العديد من الخبراء الاقتصاديين أن تباطؤ التجارة العالمية هو ظاهرة دورية في الغالب نشأت عن الأزمة التي شهدتها أوروبا في السنوات الأخيرة ، وهناك من الشواهد التجريبية ما يؤيد هذا الرأي فالإتحاد الأوروبي يشكل ثلث إجمالي حجم التجارة العالمية تقريبا نظرا لأنه جرى العرف على حساب التجارة بين بلدان الإتحاد الأوروبي ضمن مجملات التجارة العالمية [2]، وقد أدت الأزمة إلى تراجع الطلب على الواردات في جميع بلدان أوروبا ، حيث انخفضت الواردات في منطقة اليورو وهي مركز الأزمة بنسبة 1,1% خلال 2012 وزادت بنسبة 0,3% فقط في عام 2013، لكن استمرار التباطؤ في نمو التجارة العالمية خلال سنوات 2012 و2013 وبعد التعافي الذي عرفته التجارة العالمية في 2010 يرجعه الكثير من المختصين إلى عوامل هيكلية وليست دورية ويمكننا توضيح كل ماسبق من خلال الشكل البياني التالي:

[1]- علاء الصيداني : **أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية** ، ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء حول تحضير الدول العربية للاجتماع الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية ، بيروت ما بين 11 و12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009.

[2]- كريستينا كونستا نتينسكو و أديتيا ماتو و ميشيل روتا : **تباطؤ النشاط التجاري** ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد : ديسمبر 2014 ، صندوق النقد الدولي ، نيويورك 2014.

الشكل البياني رقم : (02- 04) يوضح تباطؤ نمو التجارة العالمية

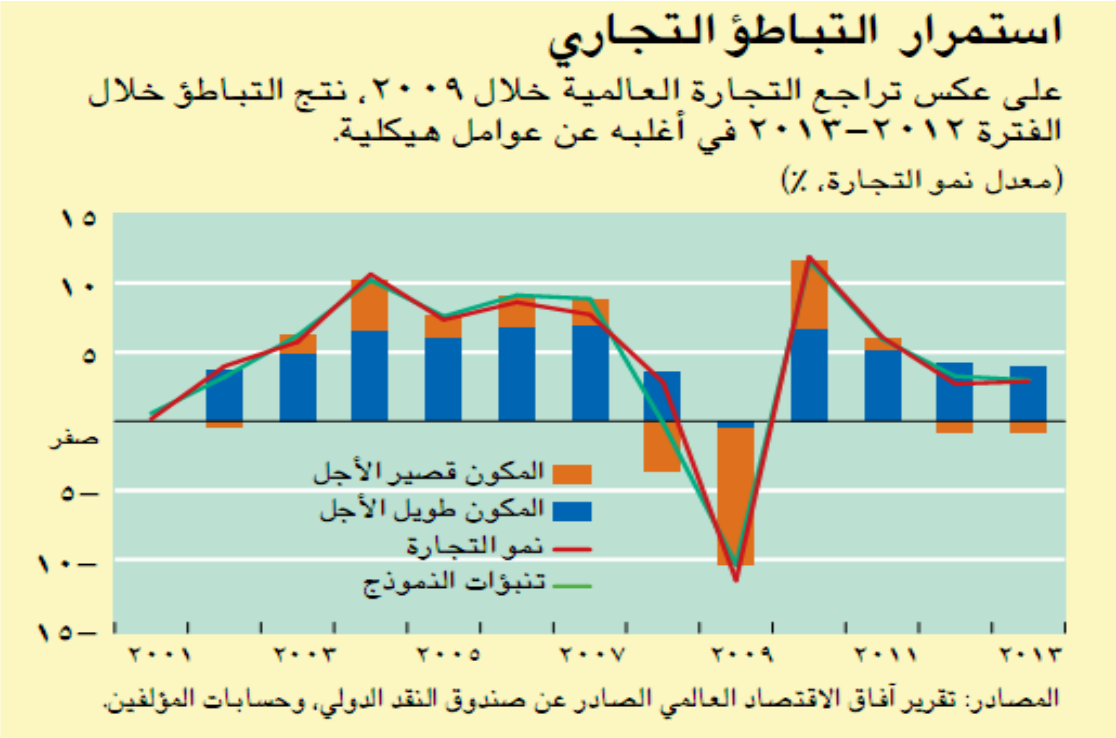

المطلب الثالث: العلاقة بين الحمائية الجديدة والأزمات الاقتصادية:

إن السياسات التجارية عموما ترتبط بالمصالح الاقتصادية للدول، وإن مبدأ حرية التجارة لم يطبق إلا في فترات محدودة من جانب البلدان التي استفادت منه في تعزيز أوضاعها الاقتصادية المتفوقة فقبل الحرب العالمية الأولى كانت بريطانيا هي المستفيد الأول من حرية التجارة ولذلك كانت هي المدافع عنها والأكثر تطبيقا لها لكن في فترة ما بين الحربين العالميتين، لم تجد سياسة التجارة الحرة من يطبقها أو يدافع عنها حيث تميزت هده الفترة بما يمكن أن يطلق عليها " فائض القدرة الاستيعابية العام " generalisod surplus capacity أو الكساد الكبير.

حيث دفعت ظروف واحتياجات الحرب وضغوط الكساد العظيم معظم البلدان إلى فرض قيود تعريفية على وارداتها وتبني نظم للحصص الحمائية والرقابة على الصرف .كما ساهم في تصاعد حدة هذه الاتجاهات الحمائية صدور تشريع جمركي جديد في الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الانهيار المالي ترتب عليه ارتفاع مستوى التعريفة الجمركية إلى أكثر من 50 % وتسبب في ردود أفعال انتقامية من جانب بلدان أوروبا التي لجأت بدورها

إلى وضع مستويات تعريفاتها الجمركية [1] مما أدى في نهاية المطاف إلى تقلص حاد في التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية، فبالمقابل انخفاض الواردات بنسبة 66%عام 1930، انخفضت الصادرات الأمريكية بنسبة 61% في العام نفسه وفي المحصلة تقلص التجارة العالمية، بحيث بلغت عام 1934 ثلث ما كانت عليه عام 1929 [2].

أما فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فقد شهدت احتراما نسبيا لحرية التجارة من جانب البلدان الرأسمالية المتقدمة حتى نهاية السيتينيات حيث اعتبرت هذه الفترة أعظم فترات نمو وتوسع كل من الإنتاج والتجارة الدوليتين ويرجع ذلك إلى تخفيف الحواجز الحمائية التي كانت قد أقيمت في سنوات ما بين الحربين فعلى سبيل المثال بلغت قيمة التجارة العالمية في عام 1973 أكثر من ضعف قيمتها في عام 1963 [3].

غير أن الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها اقتصادات الرأسمالية منذ منتصف السبعينيات تقريبا بدأت تتفاعل مع كثير من المشكلات التي كانت تعاني منها هذه الاقتصادات في مجالات متعددة شملت : الطاقة، الغذاء، البيئة ، التمويل الدولي على نحو لم يؤدي فقط إلى إعاقة الجهود الرامية إلى تحرير التجارة الدولية، بل أدى أيضا إلى عودة وسيطرة الاتجاهات الحمائية في البلدان الرأسمالية المتقدمة حيث بدأت في هذا الفترة ومع تعمق أزمتها في التخلي عن حرية التجارة والتحول مرة أخرى وبطرق مستترة وأحيانا صريحة إلى السياسات الحمائية .

وإذا كانت البلدان الرأسمالية المتقدمة قد اضطرت تحت وطأة أزمتها الاقتصادية وتزايد حدة المنافسة فيما بينها إلى تبني ترتيبات حمائية أدت إلى تآكل جهود التحرير السابقة، فإن البلدان المتخلفة قد استمرت خلال فترة السبعينيات وما بعدها في تبني سياسات حمائية، باستثناء بعض بلدان جنوب شرق آسيا التي شهدت معدلات نمو مرتفعة في مجال إنتاج وتصدير بعض المنتجات الصناعية.

ويري هؤلاء اليوم بأن الوضع أصبح أكثر تعقيدا وصعوبة، خصوصا في ظل العولمة المتزايدة للاقتصاد العالمي، وهم يؤكدون بأن الخسائر السنوية نتيجة العوائق (الجمركية والغير جمركية) غير مبررة، يمكن أن تشكل خلال الفترة 2011 -2020 قرابة 1% من اجمال الناتج المحلي العالمي، لا سيما اذا أخدنا بالاعتبار أن قرابة 10 مليون فرصة عمل في الولايات المتحدة ترتبط بالقطاع التصديري، وحوالي 6,5 مليون فرصة عمل في فرنسا،

[1]- أحمد يوسف عبده الشحات : **الترتيبات الحمائية في ظل منظمة التجارة العالمية**، مرجع سابق، ص: 14.

[2]- محمد دياب: **التجارة الدولية في عصر العولمة**، مرجع سابق، ص: 351.

[3]- أحمد يوسف عبده الشحات : **الترتيبات الحمائية في ظل منظمة التجارة العالمية**، مرجع سابق، ص: 15.

وقرابة 100 مليون فرصة عمل في الصين، وفي هذا السياق تشير تقديرات منظمة التجارة العالمية إلى أنه في حال إقدام الولايات المتحدة على وضع العوائق أمام دخول السيارات من دول الاتحاد الاوروبي واليابان وكوريا والصين إلى سوقها الداخلية، والتي تقدر ب 80 مليار دولار فإن البلدان المذكورة ستلجأ على الأرجح إلى إقامة الحواجز أمام استيراد الطائرات المدنية الأمريكية ومعدات النقل والرافعات والسلع الكميائية الأمريكية التي تقدر سوقها بحوالي 100 مليار دولار [1].

ومع احتدام الأزمة المالية العالمية الأخيرة منذ منتصف سبتمبر 2008 سجل التاريخ أعمق هبوط جراء الانهيار الحاد في التجارة الدولية خلال الفترة المنصرمة بين الربع الثاني من عام 2008 والربع الثالث من عام 2009 وكان أشد حدة مما رآه العالم خلال الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، ولكن بخلاف أزمة الكساد الكبير لم يكن من الشائع أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية في 2008 وما أعقلها من ركود أن تلجأ البلدان إلى الحمائية سعيا لوقاية أنشطتها على حساب البلدان المجاورة [2].

وبدلا من ذلك، ساعدت برامج التنشيط النقدي والمالي على تعافي الطلب وحدوث ارتداد ايجابي سريع في التجارة العالمية في 2010 وهو ما يوضحه أكثر الشكل الموالي :

شكل رقم (02-05): يوضح الارتداد الإيجابي للتجارة العالمية

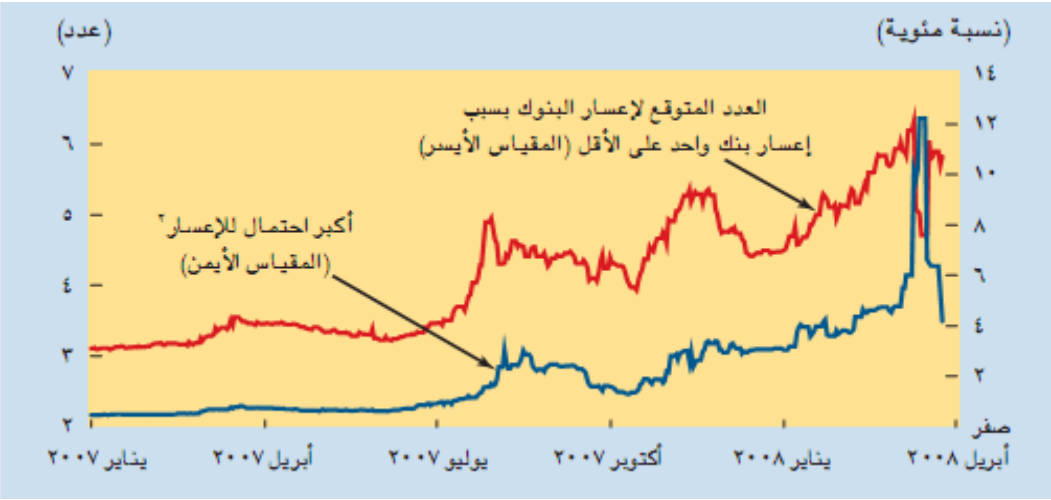

المصدر : برناد هوكمان " **السياسة التجارية هل تسير على ما يرام** " مجلة التمويل والتنمية يونيو 2012

[1]- محمد دياب: التجارة الدولية في عصر العولمة، مرجع سابق، ص: 352.

[2] -Bernard Hocekman : **Trade Policy SO FOR SO GOOD** ? Op.cit,P.17.

ويتبين لنا من كل ما تقدم أن ثمة علاقة سببية ومباشرة بين اشتداد النزعة الحمائية واحتدام الأزمات في الاقتصاد العالمي، ويؤكد تحرير التجارة بأن الحمائية تؤدي إلى احتدام الحروب التجارية وإلى تفاقم الركود في الاقتصاد العالمي وخير دليل على ذلك السياسات الحمائية الجديدة التي تم استخدامها في ظل الأزمة المالية العالمية الأخيرة على غرار سياسة التخفيض التنافسي لقيمة العملة أو ما يعرف بحرب العملات التي سنتعرض لها بشيء من التفصيل في الفصل اللاحق.

المطلب الرابع: السياسات الحمائية الجديدة في ظل الأزمة المالية العالمية

ترتب على وقوع الأزمة العالمية الأخيرة، حدوث ردود أفعال كبيرة ومتباينة، إلا أن أكبر وأخطر رد فعل تمثل في تنامي التوجهات الحمائية، الجديدة * New Protectionis وهو تطور يجعل مستقبل منظمة التجارة العالمية يتهدده الكثير من المخاطر، فقد قام نظام منظمة التجارة العالمية على أساس مؤداه "إلتزام الدول الأعضاء باتفاقات عدة تصب جميعها في إتجاه التجارة الحرة، وتجنب إتخاذ أي إجراء حمائي من شأنه أن يعرقل التدفق الحر للسلع والخدمات، أو يمنع من تحقق المنافسة العادلة بين المنتجين كافة في مختلف الدول الأعضاء في المنظمة .

ولكن في ضوء التحولات الجذرية التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال الأشهر والسنوات القليلة المقبلة فإن مستقبل النظام التجاري الدولي، أصبح في وضع بالغ الصعوبة، فالأزمة المالية التي تحولت إلى أزمة اقتصادية عميقة فرضت على مختلف الدول—متقدمة ونامية —التزامات كبرى تجاه الداخل قبل الخارج، فوجدت الدول أنفسها مضطرة لتبني سياسات حمائية تتعارض مع تعهداتها أمام منظمة التجارة العالمية وغيرها من الاتفاقات، بل إن الأزمة جعلت من السياسات الحمائية البديل الأقرب والأنجح في نظر الكثيرين للحد من آثار الأزمة [2].

وفي ما يلي سنعرض أهم صور الحمائية الجديدة التي تم استخدامها في ظل الأزمة المالية العالمية:

أولا: حزم الإنقاذ والإعانات المالية:

من التدابير الحمائية الأكثر انتشارا اليوم استخدام الإعانات المالية لإنفاذ بعض القطاعات، وأهمها قطاع السيارات الذي سينال وفقا لدراسة البنك الدولي، 48 مليار دولار ويشمل هذا المبلغ الإعانات المباشرة، وقدرها 17,4مليار دولار التي خصصتها الإدارة الأمريكية لدعم شركات صناعة السيارات الأمريكية الثلاث (جنرال

* إلى جانب التوجهات الحمائية الجديدة كتخفيض من سعر الصرف العملات الوطنية والممارسات التميزية في قواعد المنشأ إضافة إلى المعايير البيئية وبرامج التحفيز وخطط الإنقاذ تمت العودة إلى الحمائية الكلاسيكية كفرض الرسوم الجمركية خلال هذه الفترة.

[2]-رضا عبد السلام : **العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2011، ص: 116.

موتورز وفورد وكرايسلر)، ومن البلدان التي قررت تقديم الدعم لصناعة السيارات لديها كل من فرنسا وألمانيا وكندا وبريطانيا والصين والأرجنتين والسويد والبرازيل وإيطاليا وروسيا والبرتغال وكوريا الجنوبية [1].

وفي هذا الصدد يقول الخبراء بأن صناعة السيارات العالمية ترزح تحت عبء الطاقة الإنتاجية الفائضة، وستؤدي الإعانات المالية الضخمة إلى إعانة زوال المؤسسات غير الفعالة التي لا مستقبل لها.

ومن الأمثلة الصارخة على مخالفة مبادئ منظمة التجارة العالمية القرار الذي اتخذه وزير الاقتصاد الألماني في شهر شباط 2009 و القاضي بتعديل كيفية تقديم الدعم للأشخاص الذين يشترون سيارات جديدة بحيث يصبح موجها لدعم الصناعة المحلية حصرا فقد كان القرار بالأساس يقضي بتقديم إعانة مالية مباشرة قدرها 2500يورو لكل مواطن ألماني يشتري سيارة جديدة ويتلف القديمة، بصرف النظر عن نوع السيارة ومكان إنتاجها، معنى ذلك أن القرار الجديد يركز على تقديم الإعانة المالية المذكورة لمن يشتري سيارة ألمانية الصنع.

واستجابة لمواجهة تبعات الأزمة المالية العالمية فقد أقبلت العديد من الحكومات في حالات كثيرة على إنقاذ الشركات المتعثرة وضخ مبالغ نقدية في النظام المالي وحيازة الشركات الكبيرة التي تواجه مشاكل مالية وشجعت بصفة خاصة عمليات الاندماج في القطاع المالي*، كذلك شجعت الحكومات على التساهل في السماح بتحالفات وعمليات الإندماج كان من شأنها إثارة الجدل في الأوساط التجارية الدولية لأن هذا النوع من العمليات يعتبر مانعا للمنافسة وقد ازداد قبول حجة المنشأة المتعثرة بدعوى أن أحد الطرفين في العملية كان سيزول لولا عملية الاندماج [2].

ومن أمثلة برامج التحفيز المقدمة أثناء الأزمة العالمية الأخيرة نجد خطة الإنقاذ الحكومية التي أعلنت عنها وزارة الخزانة الأمريكية لإنقاذ القطاع المصرفي في الولايات المتحدة وذلك بعد الإعلان عن رصد 700 دولار أمريكي لتنفيذها .

[1] – محمد دياب : **التجارة الدولية في عصر العولمة**، مرجع سابق، ص: 344.

* يعتبر الاندماج المالي من إحدى المستجدات العالمية التي لها تأثير على كافة الأنشطة الاقتصادية بصفة عامة وعلى النشاط المصرفي والمالي بصفة خاصة، وبذلك فإن عمليات الاندماج المالي يكون لها مجموعة من الآثار والنتائج الإيجابية عندما يكون الاندماج مطبقا بالشروط والضوابط المطلوبة لنجاحه، وإذا لم تطبق هذه الشروط والضوابط بالطرق المطلوبة ستؤدى إلى فشل عملية الاندماج ومن ثم يؤدى هذا الفشل إلى مجموعة من الآثار السلبية على عملية الاندماج المصرفي.

[2] – مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: **تطور النظام التجاري الدولي وتوجهاته من منظور إنمائي**، مجلس التجارة والتنمية، الدورة التاسعة والخمسون، جنيف 17-28 سبتمبر 2012، ص:21.

وجاء في بيان لوزارة الخزانة أن الخطة تتيح لوزير الخزانة هنري يولسون بالتنسيق مع رئيس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي)الحصول على الصلاحية التي تخول له شراء أصول بنوك وشركات ومؤسسات مالية أخرى طالما كان ذلك ضروريا لتثبيت الأسواق المالية [1].

لكن الخطة التي وصفها بوش بأنها "ضخمة لأن مشكلة هائلة "رفعت سقف الدين الأمريكي العام من مستوى 10,6 إلى11,3تريليون دولار وهو ما من شأنه أن يزيد الضغوط بشكل كبير على مجمل الاقتصاد الأمريكي الذي يعاني بشدة من نزيف السيولة بسبب الحرب في العراق وأفغانستان، ومحاولة لاحتواء الاضطرابات في أسواق المال أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية أيضا أنها ستدعم صناديق الاستثمار التي تتعامل في سوق النقد بـ: 50بمليار دولار [2] لتضرب بذلك مبادئ المنافسة الحرة عرض الحائط وتكتشف يوما بعد يوم أن السنة التي سنها الرأسماليون الأوائل وأشاد بها اليبراليون الجدد بعدم جدوى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ليست صحيحة، فتدخل الدولة أمر ضروري ليس فقط لحل الأزمة ولكن لتجنب وقوعها [3]، يقودنا هذا إلى الحديث عن البديل الأنسب للسياسات التجارية والذي لا نجده إلا في مفاصل العلاقات الاقتصادية الدولية من منظور إسلامي والذي سنحاول أن نفرد له بابا خاصا من هذه الدراسة لاحقا .

ثانيا: الحمائية الشرعية

القطاع الزراعي اليوم لا يحتاج إلى تدابير حمائية جديدة فالقوانين السارية تؤدي تلقائيا إلى زيادة الإعانات المالية، نتيجة انخفاض أسعار الخدمات الزراعية، فالعديد من برامج حماية أسواق المواد الغذائية المحلية، وتحديدا في بلدان الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية، تقضي بحماية المزارعين من انخفاض الأسعار، لذا فعندما تنخفض الأسعار (حتى ولو بالمقارنة مع أسعار 2007-2008المبالغ بها أصلا)، تنمو تلقائيا الإعانات المالية المباشرة التي تقدمها الدولة للمنتجين [4].

وحسب تقديرات البنك الدولي فقد نمت الإعانات التي قدمت للمزارعين الأمريكيين من8,1مليار دولار عام 2008إلى 9,9مليار دولار عام 2009، إن هذا الأمر وغيره من التدابير المماثلة في البلدان المتطورة تعني أن

[1] – وفيق حلمي الآغا، سمير مصطفى أبو مدللة : **أثر الأزمة العالمية على العلاقات الاقتصادية الدولية**، بحث مقدم لجامعة الأزهر – غزة – فلسطين سبتمبر2009، ص: 15.

[2] – وفيق حلمي الاغا، سمير مصطفى أبو مدللة: مرجع سابق، 15.

[3] – مساهل ساسية : **المراجعات الفكرية للنظريات الاقتصادية الرأسمالية في ظل الأزمات الاقتصادية**، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي : الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، أيام 21/20 أوكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس – سطيف- الجزائر.

[4] – محمد دياب : مرجع سابق، ص: 346.

انخفاض الأسعار يؤدي إلى تضرر منتجي المواد الزراعية في البلدان النامية حيث لا تملك الحكومات الإمكانات المالية الضرورية لتقديم الدعم المماثل لمزارعيها.

وبالتالي فإن لجوء الدول المتقدمة وخاصة أمريكا والاتحاد الأوروبي إلى انتهاج سياسات زراعية تسمح بتحويل بعض بنود الدعم المشوه للتجارة إلى برامج الدعم المستثنى من التزامات الخفض في ما يعرف بـ «Box Shiftiny» يعتبر تحايلا على قواعد منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي أسهم في تمكين تللك الدول المتقدمة من التوسع في تقديم الدعم الزراعي، على هذا النحو بات من الضروري إخضاع تدابير الدعم الزراعي التي تمارسها تللك الدول إلى مزيد من الضوابط[1].

من هنا تصاعد الاهتمام بملف الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية، بدءا من المؤتمر الوزاري في الدوحة عام 2001، إلى مؤتمر هونغ كونغ عام 2005 ثم أجندة الدوحة للتنمية (جويلية 2008) لتصل المفاوضات إلى نهايتها في ديسمبر 2013 بعد عقد المؤتمر الوزاري التاسع للمنظمة في مدينة بالي الإندونيسية * لوضع مجموعة من الضوابط الكمية والزمنية التي من شأنها تقييد استخدام الدعم الزراعي بشقيه المشوه وغير المشوه**.لكن ظلت تلك المفاوضات حبرا على ورق ولم تدخل حيز التنفيذ إلا في أضيق الحدود، حيث وفقا لإحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD[2]) لم يزل الدعم الزراعي يتعدى نحو 420مليار دولار عام 2012والرهان الأوروبي والأمريكي يستحوذان على نحو 300 مليار دولار منه [3].

[1] – نيفين محمد طريح: **ظوابط الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية وأثرها المتوقع في الصادرات الزراعية إلى الدول النامية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66/ ربيع 2014، القاهرة.

[2] -WWW.OECD.COM للتفصيل أكثر أنظر :

* – للتفصيل أكثر أنظر : المبحث الرابع من الفصل الأول من الأطروحة.

** **– الدعم المشوه وغير المشوه:** يقسم في هذا الإطار الدعم الزراعي إلى ثلاثة أنواع:

– الدعم الأخضر: أجازه اتفاق الزراعة وهو يشمل كافة أنواع الدعم الزراعي التي لا ترتبط بالإنتاج أو بالسعر، ومن ثم ليس لها آثار تشويهية على التجارة الزراعية وإنما ترتبط فقط بتنمية القطاع الزراعي.

– الدعم الأزرق)Blue Box) : هذا الدعم الذي أجازه الاتفاق يشتمل فقط على المدفوعات المباشرة للمزارعين في إطار برامج الحد من الإنتاج وليس له آثار تشويهية على التجارة الزراعية.

– الدعم الأصفر (Amber Box) وهو الدعم المشوه للتجارة، الذي يتضمن الدعم السعري والدعم المباشر للإنتاج ويطلق عليه ((إجمالي مقياس الدعم الكلي.))

–أما الدعم الذي لا يتجاوز 5% من قيمة منتج معين أو للإنتاج الزراعي ككل، فلا يخضع لتخفيضات ويسمى بالحد الأدنى «De minimise» .

ثالثا: الحمائية الأوروبية

خلافا للرأي السائد حول الحرية المطلقة للتجارة في إطار الإتحاد الأوروبي، ظلت البلدان والشركات الأوروبية، حتى في سنوات النمو الإقتصادي السريع، تحتفظ إحتياطا بمجموعة من التدابير الحمائية القاسية، فقبل بضع سنوات قامت شركة رينو الفرنسية بإفقال مراكز الصيانة المتعاقدة معها في وجه شركة هيللا (Hella)الألمانية المنتجة لقطع الغيار، وبدورها ردت شبكات الصيانة الألمانية العامة في السوق الألمانية والبالغ حجم دورتها المالية 2,5مليار دولار، بمقاطعة الشركات الفرنسية المنتجة لقطع الغيار المخصصة للسيارات الألمانية، مما أدى إلى مضاعفة أسعار قطع الغيار بالنسبة للمستهلك .وقد جرت الحروب التجارية بين البلدان الأوروبية على مستوى بعض القطاعات الاقتصادية عموما، ومثلت مشكلة فعلية في هذا السياق، مسألة منح الشهادات للسلع غير المشمولة المقاييس (المواصفات والمعايير) الفنية الأوروبية العامة*، وحسب معطيات اللجنة الأوروبية يبلغ حجم تجارة هذه الفئات من السلع بين البلدان الأوروبية قرابة 430 مليار دولار سنويا، وفي كل مرة من أجل الحصول على إمكانية الدخول إلى أسواق بعض الدول الإتحاد الأوروبي، يحتاج منتجو هذه السلع الأوروبيون لنيل شهادات فنية تثبت مطابقتها للمعايير الفنية الأوروبية العامة، وفي الواقع فإن منح هذا النوع من الشهادات يشكل غالبا نوعا من أنواع العوائق الحمائية الجديدة .

رابعا :سياسة "فرص العمل للعمال المحليين

لقد فتحت الأزمة المالية الأخيرة فصلا جديدا في تاريخ السياسة الحمائية، حيث أصبحت حماية أسواق العمل المحلية ظاهرة عامة واسعة الانتشار وصارت النقابات العمالية في العديد من البلدان، تطالب بفرض القيود على استخدام العمالة الأجنبية، وتتجلى هذه الظاهرة بوضوح أكبر في بلدان الاتحاد الأوروبي، ففي بريطانيا مثلا أدى استخدام الأجانب في مصافي النفط التابعة لشركة روابال داتش/شل إلى موجة احتجاجات واسعة في مطلع عام 2009حيث أعتبر العمال البريطانيون أن الشركة تتجاهل وجود كوادر ماهرة ذات كفاءات عالية في البلاد وتفضل استخدام اليد العاملة الأرخص من بلدان أوربا الشرقية والجنوبية.

ولقد أصبحت العبارة التي أطلقها رئيس الوزراء البريطاني غوردن براون بكل جرأة " فرص العمل البريطانية للعمال البريطانيين" إلى شعار للحمائية الجديدة في سوق العمل، ويجب أن ننوه هنا أن القوة العاملة هي أحد عناصر التجارة الدولية بمفهومها الواسع وبالتالي فإن تقييدها ومنعها من الدخول يعتبر وجها حمائيا جديدا أمام التجارة الدولية، ونظرا لنسبة البطالة التي سجلتها بريطانيا التي بلغت أقصى مستوياتها منذ عام 1997 حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل 2 مليون عاطل عن العمل ووصلت النسبة في عام 2010 حوالي 10% من جراء الأزمة دفعت برئيس الوزراء أن يصرح بهذا القول.

خامسا : تبادل المواقع

إن الملاحظ لسياسات التجارة الخارجية في العقود الأخيرة يبدو له وكأن دول الغرب ودول الشرق يتبادلان المواقع فقبل هذه العقود القليلة من السنين كانت الولايات المتحدة وأوروبا في مقدمة الدول الداعية إلى تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق أمام تدفقات السلع في حين كانت دول جنوب شرق آسيا، وفي فترة لاحقة الصين، التي قام نموها الاقتصادي السريع على تطوير الصناعات التصديرية، تمارس سياسة حمائية واقعية، ترمي إلى خلق البيئة الحاضنة والملائمة لقيام وترسيخ هذه الصناعات وحمايتها من المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية، وكذلك لجعلها قادرة على اختراق الأسواق العالمية ومنافسة السلع الأخرى فيها . أما اليوم ومع التطور الكبير في القوة الاقتصادية لبلدان المنطقة الآسيوية، أصبحت البلدان الحديثة التطور في تلك المنطقة في مقدمة الداعين إلى تحرير التجارة، وصارت تسعى إلى رفع العوائق الجمركية وغير الجمركية.

أما الاقتصاد الصيني فقد تبوء اليوم المرتبة الأولى في دول شرق آسيا والمرتبة الثانية عالميا نظرا لوتائر النمو العالية جدا، حيث أصبحت الصين تمارس في الأساس سياسة حمائية على عدة اتجاهات ومن أهم أسباب تحول الصين إلى واحد من أهم وأكبر الأسواق الاستهلاكية في العالم هو لجوء السلطات الصينية إلى استخدام الحماية غير الجمركية بصورة خاصة أو كما أسميناها بالحمائية الجديدة ومن أهم هذه الممارسات نجد حماية الماركات التجارية الصينية من محاولة ابتلاعها من طرف الشركات الأجنبية. وأبرز مثال على ذلك منع شركة كوكاكولا من شراء أكبر شركة صينية للعصير والمرطبات، وبدأت الصين منذ ديسمبر2008 تطبيق قانون جديد ضد الاحتكار ينمع أي صفقة مماثلة في القطاعات الصناعية الاستراتيجية، ويرى العديد من الخبراء بأن تطبيق هذا القانون يهدف بالأساس إلى حماية المنتجين الصينيين وهذا ردا على الممارسات التمييزية التي تتعرض لها الشركات الصينية المستثمرة خارج الصين، لكن السياسة الحمائية الأبرز التي تمارسها الصين هي سياسة تخفيض قيمة اليوان الصيني وهو ماسنحاول التعرض إليه بشيء من التفصيل في الفصل التطبيقي من هذه الدراسة.

سادسا: التخفيض التنافسي للعملات

لاتزال الدول الصناعية التي تعاني من تبعات الأزمة المالية العالمية ترى بأن السياسات النقدية المتبعة والتي تساهم في إضعاف عملاتها أصبحت من الخيارات القليلة المتبقية أمامها لتنشيط النمو الاقتصادي، فيما تقول الدول الناشئة مثل البرازيل وتركيا إن هذه السياسات تضر بها لأنها ترفع من تكاليف صادرات الدول النامية وبالتالي تصبح أقل تنافسية في السوق الدولية، ففي عام 2010 اتهم وزير المالية البرازيلي غيدو مانتيغا الولايات المتحدة بإشعال " حرب العملات" مشيرا إلى أن الأسواق الناشئة تعاني بسبب هبوط سعر صرف الدولار الذي

رفع من تنافسية الصادرات الأمريكية في السوق . كما ارتفع اليوان الكوري الجنوبي بنسبة 30% مقابل الين منذ منتصف عام 2013[1].وتم استخدام هذه السياسة كأسلوب حمائي جديد قبل وأثناء الأزمة المالية العالمية.

وسياسة حرب العملات هي ظاهرة تشير إلى التخفيض التنافسي للعملة الذي تمارسه بعض الدول لزيادة صادراتها وتقليل وارداتها من أجل تقليص العجز التجاري أولا ثم تحريك الاستثمار في الدول التي قامت بالتخفيض ثانيا، كما تهدف هذه السياسة أيضا إلى خلق المزيد من فرص العمل للعاطلين عنه.[2]

ومن الملاحظ أن الدولار في الأزمة المالية الأخيرة وعند وقوعها في النصف الأخير من عام 2008 أصبح أقوى مما عليه وارتفع سعر صرفه في الأسواق بشكل كبير وفي نفس الوقت انخفض سعر صرف اليورو والجنيه الإسترليني إضافة لليوان الصيني المقيم بأقل من قيمته الحقيقية وهو ما أقحم سوق العملات الدولية في حرب عملات كان الدولار الطرف الأكبر فيها، إذن فكيف تتم لعبة حرب العملات الدولية.

الإجابة عن هذا السؤال هو أن الأزمة المالية الحالية بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية وكانت الأسواق الأمريكية في حالة انكماش وعندما تخلف المقترضون عن سداد ديونهم وما أكثرهم لجأوا إلى بيع أصولهم للحصول على الدولار وعندما يقوم الجميع بهذا العمل فإن الدولار يصبح في حالة ندرة لأن الجميع يرغبون في بيع ما لديهم من أصول وتعاقدات ائتمانية وأصول عينية وعليه فإن الجميع في هذه الحالة يسعون للحصول على الدولار وهذا ما يرفع من قيمته، وفي ظل هذه الأوضاع التي قادت إلى شح الدولار وندرته يقوم بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بضخ تريليونات الدولارات في الأسواق وهذا ما يؤدي إلى خفض قيمة الدولار وزيادة حجم السيولة في الأسواق وارتفاع أسعار السلع[3] وفي الجبهة المقابلة من جبهات هذه الحرب ولكي تحافظ الصين على عملتها منخفضة تقوم بشراء ما متوسطه مليار دولار يوميا في محاولة منها لتجفيف الأسواق من الدولار، وإبقاء سعره مرتفعا تطبيقا لسياسة تخفيض اليوان للرفع من الميزة التنافسية في الأسواق الدولية لزيادة حجم الصادرات[4] فإذا كانت كل دولة من الدول الكبرى في العالم تقوم بنفس الإجراء فإن ذلك سيقود العالم إلى حرب عملات عالمية لانهاية لها.

---

[1]- علي صاري، محمود غزيل : **سياسة حرب العملات الدولية وانعكاساتها على سعر صرف العملة الوطنية في الجزائر**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي، الجزائر- العدد11، ديسمبر2016.

[2] -Rashmin chandual Sanghvi, Currency wars,Executive Summary of the paper Currency Wars,24the januaru;2011at : http://WWW.rashminsanghvi.com/articles/egonomics-&investment/indian-egonomics/currency-Wars,html,sthash.Shtvr XQF.dpuf (09-02-2014).

[3]- على عبد الفتاح أبو شرار: **الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة**، مرجع سابق، ص: 189.

[4]- محمد لحسن علاوي، محمد لمين شربي: **الحمائية الجديدة، حرب العملات وأهمية تفعيل دور المنظمة العالمية للتجارة**، مرجع سابق، ص:214.

وفي ضوء التوجهات الحمائية والتمييزية بصورها المختلفة المشار إليها أعلاه أعربت دول ناشئة ونامية أعضاء في منظمة التجارة العالمية (في 15 فبراير2009)، عن قلقها الشديد من خطط الإنقاذ الضخمة التي وضعتها الدول المتقدمة، وهو توجه يجعل الدول النامية في وضع لا يمكنها من المنافسة معها ولهذا تساءل البعض" لقد تولت أمريكا قيادة العالم إلى العولمة ولكن بعد الخزي الذي لحق بالرأسمالية على الطريقة الأمريكية، وأسواق أمريكا المالية فهل تقود أمريكا العالم اليوم إلى عصر جديد من النزعات الحمائية، كما فعلت من قبل أثناء أزمة الكساد العظيم؟ وبالتالي فإن انشغال الدول الصناعية التي تمثل مصدر الأزمة بعلاج مشكلاتها وتجاهلها آثار الأزمة على الدول النامية التي تعج بالفقراء، سيشعل من شرارة توجه شديد التطرف معارض للعولمة ومنه سيصعب من فرص التعاون الدولي.[1]

ومن خلال ما تقدم عرضه في هذا المبحث يمكننا أن نخلص إلى نتيجة حتمية مفادها: أنه في ظل تفاقم المشكلات الناجمة عن الأزمة المالية العالمية وعلى رأسها مشكلة البطالة والتراجع الحاد في الإنتاج الصناعي، وفي نفس الوقت تراجع حاد في صادرات الدول النامية ودخولها في مشاكل اقتصادية عميقة كان لابد لمسألة الحماية التجارية أن تطفو على السطح. فالدول المتقدمة رغم أنها هي سبب ومصدر الأزمة قدمت وعلى الفور حزم إنقاذ ضخمة وخفض تنافسي لقيمة العملة، في وقت تركت فيه الدول النامية تغرق في أزماتها، فرغم الجهود المبذولة والمفاوضات الجارية في إطار نظام التجارة متعدد الأطراف، فلا يمكن القول بأن هناك تحركا جادا –إلى الآن– لدعم الدول النامية وهو يدعونا إلى التساؤل حول مدى أحقية الدول النامية في تبني سياسات حمائية تمكن أسواقها من التعافي خاصة وأنها ليست قادرة على تقديم حزم إنقاذ مماثلة لما تقدمه الدول المتقدمة، وبالتالي فإن استمرار المبادلات التجارية الدولية في ظل هذا النمط غير المتكافئ سيعمق من مشاكل اقتصاديات الدول النامية أكثر فأكثر.

[1]– رضا عبد السلام : مرجع سابق، ص:118.

خلاصة الفصل:

مانخلص إليه في ختام هذا الفصل هو أن الحمائية الجديدة تختلف اختلافا واسعا عن الحمائية التقليدية، فهي تستخدم بأساليب ذكية وخفية وتحضى بتنظيم وإطار قانوني من طرف المنظمة العالمية للتجارة على غرار التكتلات الاقتصادية والمعايير البيئية، فقيام التكتلات الاقتصادية ينتج عنه أثرين أحدهما إيجابي يستهدف خلق التجارة بين الدول الأعضاء ولا يعارض ما تهدف إليه منظمة التجارة العالمية أما الآخر فهو أثر سلبي يحول التجارة من الدول الدول غير الأعضاء قبل عملية التكامل إلى الدول الأعضاء بعد عملية التكامل وهو أمر في الواقع يعارض مبادئ التجارة الحرة. والشكل الآخر للحمائية الجديدة هو المعايير البيئية التي تسعى الدول المتقدمة إلى تطبيقها من خلال ربط التجارة الدولية بالبيئة وإنشاء لجنة للتجارة والبيئة في منظمة التجارة العالمية وهو ما تحقق فعلا حتى يتسنى لهذه الدول مكافحة ممارسات الإغراق البيئي حيث تحولت المعايير البيئية إلى حوافز تجارية غير تعريفية تعيق إنسياب صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة التي لا تسعى إلى الحفاظ على البيئة بل لمنع صادرات الدول النامية من المنافسة.

وفي خضم الأزمة المالية العالمية تسارعت العديد من الدول المتضررة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إل استخدام أساليب حمائية جديدة كحزم الدعم والإنقاذ الحكومي لمنع إفلاس وإنهيار المؤسسات المالية والاقتصادية ، إضافة إلى التسابق نحو التخفيض التنافسي لقيمة العملة ، ليصبح بذلك سعر الصرف أسلوبا جديدا للحماية التجارية الذكية في التجارة الدولية وهو ما سنحاول التعرض إليه بإسهاب في الفصل الموالي من هذه الأطروحة.

الفصل الثالث

سياسة تخفيض العملة

كأسلوب جديد للحماية التجارية

تمهيد:

مع تزايد نمو العلاقات الاقتصادية الدولية واتساع دائرة المبادلات التجارية يصبح لسعر الصرف دور مهم في التجارة الدولية، فهو يمثل الأداة الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي والقاعدة النقدية التي تسمح بتسهيل المبادلات التجارية بين الدول. وإضافة لهذه الوظائف التقليدية التي يقوم بها سعر الصرف أصبح يمثل هذا الأخير أحد أهم المؤشرات الرئيسية في قياس التنافسية التي تقوم بها بعض الدول قصد تحقيق فوائض في موازينها التجارية.

وقد أدى تسابق بعض الدول نحو التخفيض التنافسي في قيم عملاتها الخارجية أثناء الأزمة العالمية وبعدها إلى حدوث اختلالات كبيرة في التجارة العالمية مع تأكيد العديد من الخبراء والمحللين على الاستمرار في نثل هذه السياسة الخمائية يؤدي إلى نشوب حرب عالمية للعملات تكون عواقبها وخيمة على الاقتصاد العالمي والدول المنتهجة لهذه السياسة في حد ذاتها.

وللإحاطة العريضة بجوانب هذا الموضوع قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري لسياسات سعر الصرف.

المبحث الثاني: سعر الصرف الحقيقي كأحد مؤشرات التنافسية الدولية.

المبحث الثالث: حرب العملات الأسلوب الجديد للحماية التجارية.

المبحث الأول: الإطار النظري لسياسات سعر الصرف

تتطلب المعاملات والمدفوعات الدولية وجود أداة لتسويتها ومقياسا للقيمة فاقتناء سلعة معينة من بلد ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية، بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات للعملة المحلية إلى العملات الأجنبية، وهو ما يطلق عليها في الأدبيات الاقتصادية بسعر الصرف.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف

أولا : مفهوم سعر الصرف :

هناك العديد من المفاهيم التي يمكن استخدامها لتوضيح أو تعريف مفهوم سعر الصرف ، إذ يمكن التعبير عن سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من عملة معينة التي يتم مبادلتها بوحدة واحدة من عملة أخرى ، كما يمكن التعبير عنه بالقيمة الاقتصادية إذ أن سعر الصرف هو قيمة الوحدة الواحدة من عملة معينة مقارنة بقيمة الوحدة الواحدة من العملات الأخرى معبرا عنها بالقوة الشرائية لكل عملة .

ويعرف سعر الصرف أيضا أنه سعر عملة دولة بعملة دولة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين فإحدى العملتين تعتبر بمثابة سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها ، وبهذا يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى [1] .

وأيا كانت المفاهيم المستخدمة في تحديد تعريف سعر الصرف فإنها تشترك في توضيح الآتي [2] :

_ أن لكل عملة سعر صرف معين مقابل العملات الأخرى؛

_ يمكن التعبير عن سعر الصرف بعدد الوحدات أو القوة الشرائية؛

_ تتعدد أسعار صرف العملة الواحدة بتعدد العملات المستخدمة في مقارنتها؛

_ أن سعر صرف العملة مشابه تماما لسعر أي سلعة أخرى من ناحية آليات تحديده مع وجود عوامل أخرى إضافية تؤثر في هذا السعر .

[1] - مجدي محمود شهاب و سوزي عدلي ناشد : **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت لبنان ، 2010 ، ص : 129 .

[2]- حيدر نعمة الفريجي : **أثر تقلب صرف اليورو في المخاطرة المصرفية** ، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات ، جامعة الأغواط ، 18_20أفريل 2005 .

وهناك طريقتان لتسعير العملات وهما : التسعير المباشر والتسعير غير المباشر ، فالتسعير المباشر أو التسعير المؤكد هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية والقليل من الدول من يستعمل هذه الطريقة منها بريطانيا في تسعيرها للجنيه الاسترليني .

أما التسعير غير المباشر أو التسعيرة غير المؤكدة فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية ومعظم الدول تستعمل هذه الطريقة منها الجزائر[1] .

ثانيا : أنواع سعر الصرف

1- **سعر الصرف الاسمي**[2] : هو مقياس لقيمة العملة التي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر ، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف اسمي رسمي يتم التعامل به في المبادلات التجارية الرسمية وسعر صرف موازي ويتم العمل به في الأسواق الموازية وبالتالي يوجد أكثر من سعر صرف اسمي لنفس العملة في نفس الوقت .

2- **سعر الصرف الحقيقي** : يرتبط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال ثلاثة أسواق هي سوق السلع ، سوق الأصول وسوق عوامل الإنتاج فالسلع إما أن يتاجر بها أو لا يتاجر بها أي لا تدخل في التجارة الخارجية أي أن سوق السلع تنقسم إلى سوق محلي وسوق عالمي يتم التعامل فيهما بأسعار مختلفة يربط بينهما سعر الصرف .[3]

وفي هذا الإطار يمكن تعريف العلاقة بين السوق المحلي والسوق العالمي بسعر صرف حقيقي TCR يمثل نسبة سعر السلعة في الاقتصاد المحلي بالعملة المحلية غلى سعر السلعة في السوق العالمية بالعملة المحلية فسعر الصرف الحقيقي هو السعر النسبي للسلع المتبادلة إلى السلع غير المتبادلة ما يحدد من خلاله عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وبالتالي فهو يقيس القدرة على المنافسة هذه الأخيرة التي ترتبط بعلاقة عكسية بسعر الصرف الحقيقي ، فكل زيادة في سعر الصرف الحقيقي تؤدي إلى انخفاض في القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي والعكس صحيح .

ويمكن أن نعبر عن سعر الصرف الحقيقي بالعلاقة التالية: الشكل رقم (03-01)

[1] - الطاهر لطرش : **تقنيات البنوك** ، الطبعة السادسة ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص : 96 .

[2] - عبد المجيد قدي : **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003 ، الجزائر ص: 103 .

[3] - عبد الرزاق بن الزاوي : **محددات سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري** ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، نوفمبر 2009 ، العدد 17 ص: 93 .

$$TCNE = \frac{TCN/PD_2}{1\$/P_{us}} = \frac{TCN.P_{us}}{PD_2}$$

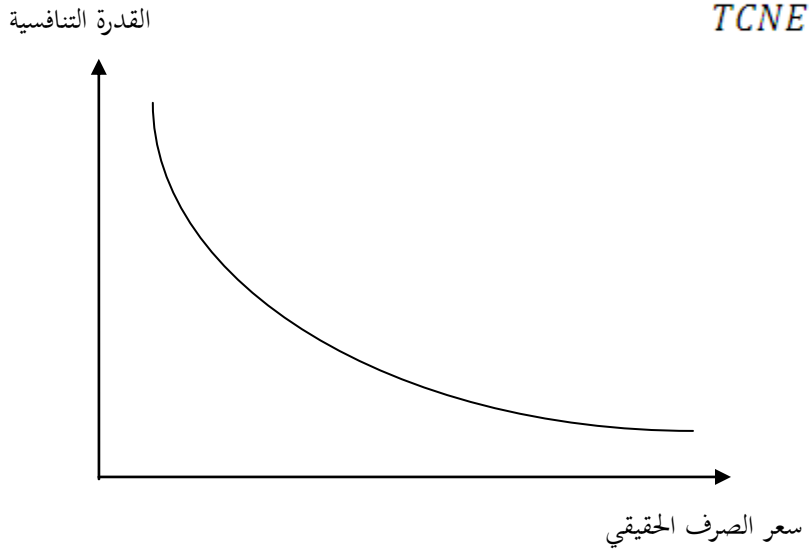

TCR: سعر الصرف الحقيقي

TCN: سعر الصرف الاسمي

P_{us}: مؤشر الأسعار بأمريكا

PD_2: مؤشر الأسعار بالجزائر

3- **سعر الصرف الفعلي الاسمي** :يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي فإن مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وبذلك فهو يعبر عن مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات أو سلة من العملات الأخرى .

ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبير "LASPEYRES " للأرقام القياسية ويحدد بالعلاقات التالية:

$$TCNE = \left\{ \sum_{p} Z_p X_0^P \left(e_t^p / e_t^r\right) / \sum_{p} X_0^p \left(e_o^p / e_o^r\right) \right\} x100$$

$$TCNE = \sum_{p} Z_p \frac{(e^{pr})t}{(e^{pr})o} \times 100$$

$$TCNE = \sum_{p} Z_p \; INER_{pr} \times 100$$

حيث أن: $(e^{er})t$، (e^{er}): سعر صرف عملة البلد P بالعملة المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$INER_{pt}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بسنة الأساس.

e_t^p و e_o^p: سعر صرف عملة البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس T أو سنة الأساس O.

e_t^p و e_o^r: سعر صرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة القياس T أو سنة الأساس.

X_o^p :قيمة الصادرات إلى الدولة P في سنة الأساس ومقومة بعملتها وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة P في حساب مؤشر لاسبيرز.

Z_p:حصة الدولة P من إجمالي صادرات الدولة المعنية r مقومة لعملة هذه الأخيرة.

4 – **سعر الصرف الفعلي الحقيقي** : هو مؤشر تم تصميمه لقياس التغيرات ي التكاليف في بلد ما أو الأسعار التنافسية في الأسواق العالمية حيث يبدأ هذا المؤشر بسعر الصرف الفعلي الاسمي ولكن يتم تعديله لمراعاة التضخم في الاقتصاد المحلي وبقية العالم ، فعلى سبيل المثال إذا كان معدل التضخم المحلي 8 % في حين أن شركائه التجاريين لديهم التضخم بنسبة 3% وثبت أن سعر الصرف الفعلي الاسمي يدل على التقدير الحقيقي 5% عملتها وتدهور مركزها التنافسي في الأسواق العالمية ، فإذا انخفضت قيمة العملة بنسبة 5% من حيث القيمة الاسمية ، مما يعوض تماما الاختلاف في معدلات التضخم فإن الوضع التنافسي للبلد يبقى دون تغيير ويتم إنشاء مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي كما يلي:[1]

$$TCRE = \sum_p \frac{X_o^p (e^{pr}) t / X_o^p (e^{pr})}{(P_o^p / P_o^r)/(P_t^p / P_t^r)}\ ^0 \text{ x } 100$$

$$TCRE = \sum_p Z^p \left\{ \frac{(e^{pr})t}{(e^{pr})o} x \frac{(p_t^p / p_t^r)}{(p_o^p / p_o^r)} \right\} x100$$

$$TCRE + \sum_p Z_p \, IRER_{pr} \text{ x } 100$$

حيث أن: P_t^p و P_o^p: مؤشر أسعار الدولة P في سنتي القياس والأساس على التوالي.

P_t^r و P_o^r : مؤشر الأسعار المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$IRER_{pr}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر الصرف عملة الشريك التجاري بالعملة المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية.

وارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعلي يعبر عن انخفاض التنافسية الخارجية للبلد والعكس صحيح .

[1] - Robert M . DUNN – John H . MUTTI : **International Economies**, 13 Edition Cengage Learning , United states of Amrica 2008 , P : 350.

5-مفهوم سعر التعادل [1] :

هو السعر الرسمي الذي تحدده الدولة لقيمة عملتها من الذهب والذي يتم بموجبه التبادل على وفق ما تحتويه العملة من كمية ونوعية الذهب مثلما نصت عليه اتفاقية بريتون وودز حيث التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل الدولارات إلى ذهب بدون أي شرط أو قيد والتزمت الدول الأخرى بتثبيت أسعار عملاتها بالدولار وعليها المحافظة على سعر التعادل هذا في سوق الصرف الأجنبي وأن لا يتقلب بأكثر من± 1% من القيمة الإسمية .

ثالثا : وظائف سعر الصرف

1 – **وظيفة قياسية:** يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية فالمنتجون المحليون يعتمدون على سعر الصرف لمقارنة الأسعار المحلية لسلعة ما مع أسعار السوق العالمية .

2- **وظيفة تطويرية:** يستخدم سعر الصرف في الرفع من حجم صادرات معينة إلى مناطق معينة من تخفيض سعر صرف عملة هذه الصادرات حتى تكون هذه الأخيرة أرخص سعرا مقارنة بصادرات الشركاء التجاريين مثل ما يحدث من تبادل تجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية حيث أن الليوان الصيني المنخفض مقارنة بالدولار أدى إلى ارتفاع حجم الصادرات الصينية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى مقارنة بالسلع الأمريكية نحو الصين ودول أخرى كذلك .

3- **وظيفة توزيعية:** يؤدي سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي من خلال إعادة توزيع الدخل القومي العالمي بين دول العالم فإذا افترضنا أن اليابان تستورد القمح من الولايات المتحدة وارتفعت القيمة الخارجية للدولار الأمريكي مقابل الين فإن اليابان ستضطر إلى دفع زيادة في الدولارات لقاء وارداتها من القمح مما يؤثر على احتياطات اليابان من الدولارات الأمريكية في حين ترتفع الاحتياطات الأمريكية من الدولارات .

[1] - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي : **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية** ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، 2011 عمان الأردن ص: 23 .

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على حركة سعر الصرف وتقلباته والتي نستشفها من الأحداث الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تحدث في عالم اليوم حيث يمثل سعر الصرف مرآة عاكسة لها ويمكننا الإشارة إلى هذه العوامل في النقاط التالية:

1-التغير في نسبة الصادرات والواردات: يتأثر سعر الصرف بقيمة كل من الصادرات والواردات فعندما ترتفع قيمة الصادرات مقارنة بالواردات يؤدي ذلك إلى ارتفاع قيمة العملة نتيجة لتزايد طلب الأجانب عليها والعكس صحيح بالنسبة للواردات [1]؛

2- أسعار الفائدة: إن رؤوس الأموال الساخنة والودائع المعدة للإقراض الدولي حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة إذ أنها تتدفق إلى المناطق ذات العائد المتوقع الأعلى ، فارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في دولة ما سيحفز رأس المال الأجنبي للانسياب إليها مؤديا إلى ارتفاع في سوق الصرف الأجنبي وانخفاض أسعار الفائدة المحلية سيكون له الأثر المعاكس [2]؛

3-التضخم المحلي والعالم: يؤدي ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية إلى زيادة كل من الواردات والطلب على النقد الأجنبي وانخفاض كل من الصادرات والنقد الأجنبي مما يدفع بسعر الصرف إلى الارتفاع ومنه يمكن اعتبار أن المستوى العام للأسعار من أهم العوامل التي تؤثر في تحديد سعر الصرف وتقلباته؛

4-النفقات السياحية: إن زيادة إقبال السواح على دولة ما يؤدي إلى زيادة الطلب على عملتها وبالتالي فإن سعر صرف هذه الدولة سوف يرتفع مقابل عملات الدول الأخرى [3]؛

5-عجز الموازنة الحكومية والسياسة المالية : تخلف السياسة المالية آثارا متباينة على سعر الصرف فإذا اتخذت الحكومة سياسة مالية أكثر تقييدا لتحقيق فائض في الموازنة أو لتقليل العجز القائم على الأقل فإنها ستعمل على تخفيض الطلب الكلي وانخفاض النشاط الاقتصادي وهبوط معدل التضخم مما ينجم عن ذلك انخفاض في الواردات وزيادة في الصادرات ويتجه الحساب الجاري إلى تحقيق فائض يرفع قيمة عملتها في أسواق الصرف وتخفيض سعر الصرف الأجنبي؛

6- الإشاعات والمعلومات الجديدة : وفقا لنظرية كفاءة أسواق الصرف تتضمن أسعار الصرف الحالية كل المعلومات الخاصة بالمتغيرات الأساسية ، وعليه فإن ما يسبب تقلبات أسعار الصرف هو وصول معلومات جديدة

[1] - تقي عرفان الحسني : **التمويل الدولي** : ص : 158 .

[2] - عبد الحسين جليل : مرجع سابق ص: 65 .

[3] - موسى سعيد مطر وآخرون : **التمويل الدولي** ص: 49 .

حول هذه المتغيرات الأساسية وقدم كل من Frankel و musse نموذجا يفسر دور المعلومات غير المتوقعة مؤكدين في ذلك أوجه التشابه بين أسواق العملة والأسواق الأخرى العادية الأصول وفقا لهذا يكون التغير الحقيقي في أسعار الصرف عبارة عن مجموع التغيرات المتوقعة وغير المتوقعة والناتجة عن الأخبار والمعلومات الجديدة[1]؛

7- الاضطرابات والحروب : تعتبر الاضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية من العوامل المؤثرة على سعر الصرف ولاسيما في المدى القصير وأحيانا في المدى البعيد ، فهي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والمال التي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف حيث يزداد الإنفاق في المجالات العسكرية والأمنية وتنخفض كفاءات الوحدات الإنتاجية بسبب التدمير أو التعطيل فضلا عن الانخفاض في الصادرات وغيرها من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والتي تؤدي في مجملها إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني؛

8-خبرة المتعاملين في أسواق الصرف وأوضاعهم: يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه أسعار الصرف وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقاءها على ما هي عليه، وبناءا على ذلك فإن أسعار الصرف تتأثر بخبرة هؤلاء المتعاملين وبمهاراتهم فضلا عن قوتهم التفاوضية والأساليب المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة؛

9-السياسة الضريبية [2]:إن الإجراءات الضريبية المختلفة التي قد تضع الأموال داخل جيوب الناس أو قد تسحبها تؤثر على سعر العملة ، إلا أنه في أوقات متعددة تكون مثل هذه السياسات والإجراءات مهمة ، ويجب أن تِخذ في الحسبان لما لها من آثار على الدخول وحوافز الانتاج وبالتالي الأسعار والصادرات والميزان التجاري .

المطلب الثالث: سياسات الصرف الأجنبي، أهدافها وأدواتها

تتمثل سياسة الصرف الأجنبي في مختلف الإجراءات التي يمكن للسلطات النقدية أن تتخذها في ظل أي نظام تعتمده قصد توجيه عملتها المحلية خدمة لاقتصادها وبرامجها التنموية وتعتبر سياسة الصرف سياسة اقتصادية تتزايد أهميتها يوما بعد يوم وقبل التعرض لسياسات الصرف الأجنبي كان من الأحسن أن نبدأ بأهداف وأدوات السياسة.

[1] - بوثلجة عبد الناصر : **دور المعلومات في تحديد سعر الصرف** ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ص: 157 ، 158

[2] - ماهر كنج شكري ومروان عوض : **المالية الدولية (العملات الأجنبية والمشتقات المالية)** ص: 234 .

أولا: أهداف سياسة الصرف الأجنبي[1] :

1- **مقاومة التضخم** : إن التحسن في سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات وفي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثرا إيجابيا على انخفاض مستوى التضخم ، وتتضاعف أرباح المؤسسات وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية ومن ثم تحسين قدرتها التنافسية ، وهو ما يسمى بالحلقة الفاضلة للعملة القوية:

الشكل رقم (03- 02): الحلقة الفاضلة للعملة القوية

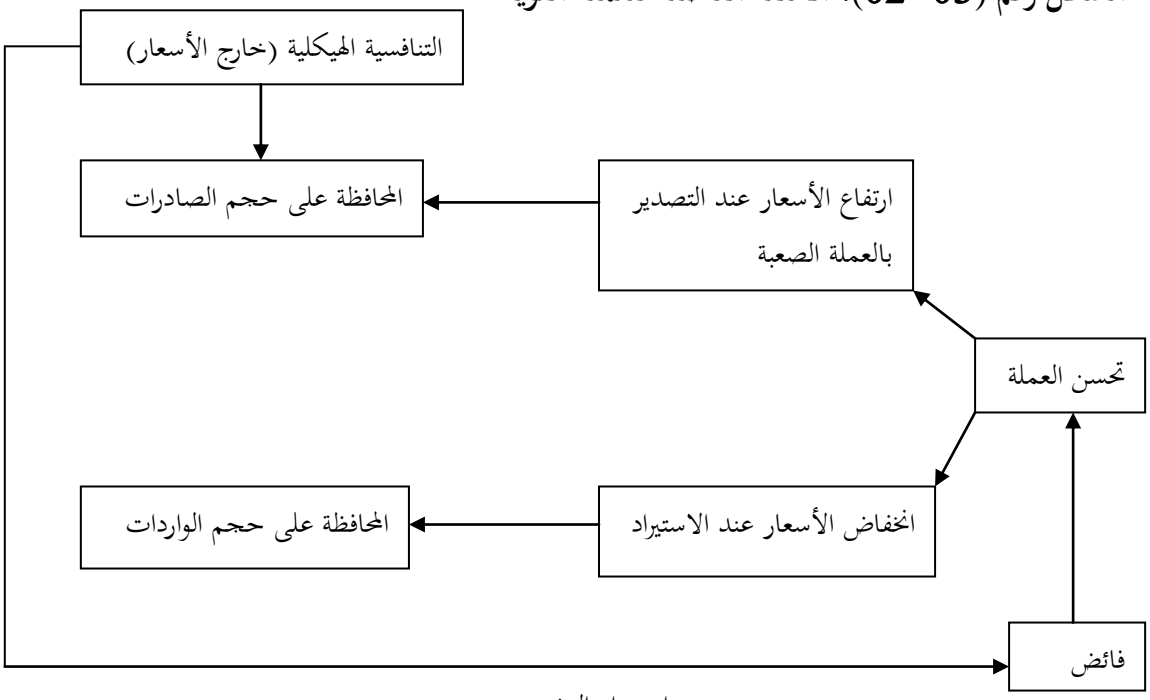

المصدر: عبد المجيد قدي : **مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية** ، ط1 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2004 ،ص:134

2 – **تخصيص الموارد** : من أهداف سعر الصرف الحقيقي توسيع قاعدة السلع الدولية وهي السلع القابلة للتصدير من خلال تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محليا من خلال استراتيجية إحلال الواردات كما يؤثر سعر الصرف الحقيقي على إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج فانخفاضها يؤدي إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير .

3- **توزيع الدخل** : عند تحسن سعر الصرف الحقيقي وبالتالي ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود هذا الربح إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيها القدرة

[1] - عبد المجيد قدي : مرجع سابق ، ص : 132 .

الشرائية للعمال ، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية وبالتالي تخفض من حجم استثماراتها .

4_ **تنمية الصناعة المحلية** : من أجل دعم الصناعة المحلية وتنميتها يمكن للبنك المركزي أن يعتمد سياسة تخفيض سعر الصرف مثلما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة تخفيض العملة لحماية سوقها المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات رغم أنها غيرت سياستها مابين 1970 و1990 وتحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة تقييم سعر الين إلا أن الفوائض التجارية استمرت في التزايد .

ثانيا : أدوات سياسة سعر الصرف

لتحقيق أهداف سياسة سعر الصرف تسعى السلطات النقدية إلى استخدام العديد من الأدوات أهمها :

1- تعديل سعر صرف العملة : إذا كانت السلطات النقدية تهدف إلى تعديل توازن ميزان المدفوعات فإنها تقوم بتخفيض قيمة العملة أو إعادة تقويمها [1]؛

2- استخدام احتياطات الصرف : ويتم ذلك في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة حتى تحافظ على سعر صرف عملتها ، فعند انهيار العملة المحلية ، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملات العملة المحلية أما إذا كانت احتياطات الصرف غير كافية فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض قيمة العملة المحلية؛

3 _ استخدام سعر الفائدة : ارتفاع سعر الفائدة في بلد ما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى هذا البلد فيزيد الطلب على عملته المحلية ويرتفع سعر الصرف؛

4- مراقبة الصرف تقضي هذه الأداة بإخضاع المشتريات والمبيعات من العملة الصعبة إلى ترخيص خاص ، وتستخدم كذلك لمقاومة خروج رؤوس الأموال؛

5- وضع سعر صرف متعدد : يهدف هذا النظام إلى تخفيض آثار درجة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة ، ومن أهم أشكال سعر الصرف المتعدد اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر

[1] - عبد المجيد قدي : مرجع سابق ، ص: 134 .

الصرف أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات قطاع معين مراد دعمه وترقيته أما السلع غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي [1] .

ثالثا : سياسات الصرف الأجنبي

1- **سياسة تخفيض القيم الخارجية للعملة**[2] : هي تلك العملية التقنية التي تقوم بموجبها السلطات العمومية بتخفيض قيمة العملة المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة وبالتالي اتجاه جميع العملات وبهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ورفع الأسعار الخارجية مقومة بالعملة الوطنية .

وأما مصطلح انخفاض قيمة العملة فيقصد به انخفاض قيمة عملة بلد ما إزاء العملات الأجنبية الأخرى في سوق الصرف الأجنبي، نتيجة تعارض قوى العرض والطلب، وهذا يعني أن الانخفاض المذكور يحصل في حالة نظام الصرف العائم.

أ – أسباب تخفيض قيمة العملة: هناك عدة أسباب تدفع بالسلطات النقدية لتخفيض قيمة العملة منها[3]:

– معالجة العجز في ميزان المدفوعات وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات.

– العمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج.

- قد يهدف التخفيض إلى زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيف عبء مديونيتها وذلك لتسهيل تصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية أو لتدهور أثمانها في الأسواق العالمية.
- حماية الصناعات الناشئة بالإضافة إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني حيث ينتج عنه تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية.
- يقصد التخفيض أحيانا أخرى زيادة موارد الخزانة العامة للدولة بما يتضمنه من إعادة تقويم الرصيد الذهبي المتاح لديها وفقا للسعر الجديد.

ب-شروط نجاح سياسة التخفيض:

– اتسام الطلب العالمي على المنتجات الدولية بقدر كاف من المرونة (تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الطلب العالمي على المنتجات المصدرة).

---

[1] – موسى بخاري لحلو : **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية** ، الطبعة الأولى ، بيروت لبنان مكتبة ، حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2010 ، ص: 127 .

– بربري محمد أمين : **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2010 -2011 ، ص: 70

[2] – زينب حسين عوض الله: **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة الأزاريطة مصر 2005، ص293.

[3] - زينب حسين عوض الله : **الاقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة ، 2005 ، 28 سوتير – الأزاريطة ، مصر ص: 293 .

-استجابة الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب العالمي الناتج عن زيادة الصادرات.

- عدم تجاوز الإنفاق الكلي نسبة الاستثمار وثبات الدخول مع توفر الاستقرار في الأسعار المحلية [1].

- عدم قيام الدول المنافسة بنفس الإجراء.

- استجابة السلع المصدرة للمواصفات العالمية.

- الاستجابة لشرط مارشال – ليرنر[2] أي مجموع مرونة الطلب ومرونة الصادرات أكبر من الواحد الصحيح .em + ém >1

وتشير التقديرات التجريبية في مرونة الأسعار للتجارة الدولية إلى أنه وفقا لشرط مارشال – ليرنر فإن تخفيض قيمة العملة في كثير من الأحيان يعمل على تحسين الميزان التجاري ومع ذلك هناك مسار زمني بين التغيرات في أسعار الصرف و تأثيرها النهائي على التجارة الحقيقية ويعرف هذا التأثير غير المواتي لتخفيض قيمة العملة في الميزان التجاري باسم " أثر المنحنى j " الذي ينص على أنه في أعقاب تخفيض قيمة العملة قد يسوء الميزان التجاري فعلا ثم يتحسن فيما بعد ويرجع ذلك إلى عدم استيفاء شرط مارشال – ليرنر في المدى القصير لكنه يعود ليتحقق في على المدى الطويل ويمكن توضيح هذا الأثر من خلال الشكل التالي رقم (03-03):

الشكل رقم (03-03): أثر منحنى J.

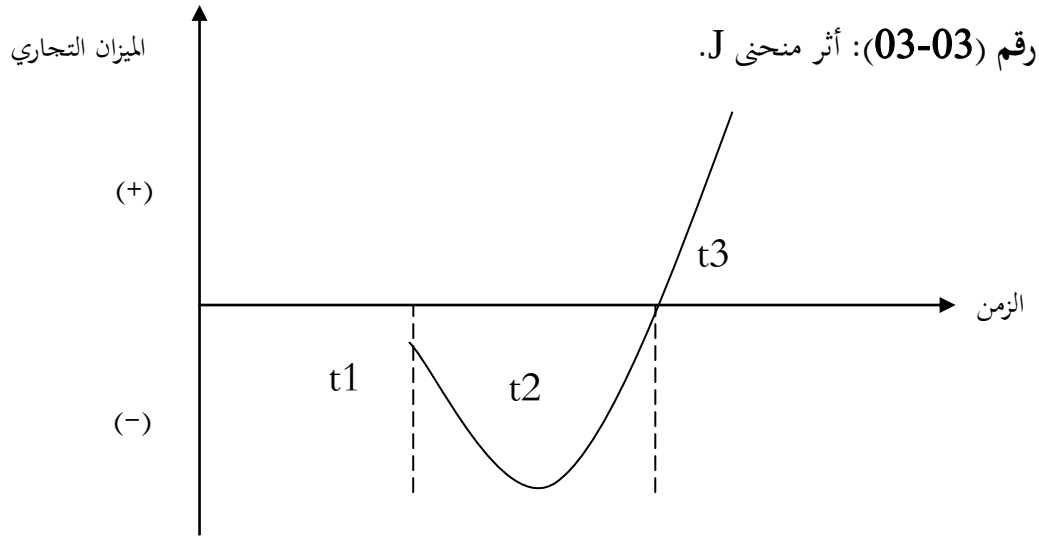

Source: Imad A.A. Moosa, Razzaque H. BHATTI: **The Theory and Empirics of Exchange Rates**, World Scientific Publishing, London, 2010, P: 113.

في الوقت t1 الميزان التجاري في حالة العجز، واتخذ قرار لتصحيح ذلك عن طريق تخفيض قيمة العملة في الفترة التالية مباشرة لتخفيض قيمة العملة يتدهور الميزان التجاري، ليسجل أكبر عجز له في الوقت t2 ومع

[1]- بربري محمد أمين : مرجع سابق ص: 74

[2]- بلعزوز علي ، محمدي الطيب امحمد : **دليلك في الاقتصاد** ، الجزائر ، دار الخلدونية 2008 ص: 96 .

مرور الوقت تزداد المرونة وحالما يتم استيفاء شرط مارشال يبدأ الميزان التجاري في التحسن وفي الوقت t3 يتم القضاء على العجز ، ويتبع ذلك بتحقيق فائض ي الميزان التجاري ويرجع التأخر في استجابة الميزان التجاري لتخفيض قيمة العملة إلى الأسباب التالية[1] :

- القرار المتأخر بتشكيل ارتباطات تجارية جديدة ووضع أوامر جديدة.
- تأخر التسليم بين وقت وضع أوامر جديدة وتأثيرها على تدفقات التجارة.
- الاستبدال المتأخر في استخدام المخزون حتى تنفذ الآليات القديمة قبل أن توضع أوامر جديدة.
- التأخر في إنتاج السلع التي زاد الطلب عليها.

جـ–آثار سياسة تخفيض العملة: تختلف الآثار التي قد تنجر على سياسة تخفيض العملة حسب توفر شروطها من دولة إلى أخرى، فإذا توافرت الشروط المذكورة آنفا في دولة ما فإن هذه الأخيرة ستحقق مكاسب على مستوى ميزانها التجاري وفي أحيان أخرى:

– تؤدي هذه السياسة إلى إضعاف قدرة البلد على توجيه سلعه نحو التصدير نتيجة لانخفاض تنافسية صادرات الدولة في الأسواق العالمية؛

– لجوء المقيمين إلى إدخار عملات أجنبية بدل المحلية وميولهم إلى الاستهلاك نظرا لضعف الثقة في عملتهم المحلية؛

– انخفاض معدل الادخار الوطني مما يؤثر بشكل سلبي على إمكانية تمويل المشاريع التنموية؛

– ظهور المضاربات التجارية وتوجيه رؤوس الأموال إلى الاستثمار في المجالات ذات العائد السريع؛

– عادة ما يؤدي التخفيض لزيادة عبء المديونية الخارجية المعبر عنه بالعملة المحلية؛

– يحدث آثارا تضخمية كبيرة وتضر بأصحاب الدخول الثابتة؛

– اشتداد حرب العملات بين الدول الشريكة تجاريا.

د–فعالية التخفيض في الدول النامية:

إن طبيعة البنيان الاقتصادي للدول النامية يحول دون توفير شروط نجاح عملية تخفيض قيمة العملة:

[1] - Robert . CARBAUGH : **International Economies** Op –cit P : 452.

– تغيير معتبر في الأسعار النسبية وبالتالي في كميات السلع والخدمات الموجهة إلى الخارج ومنه استعادة توازن الميزان التجاري.

– خفض الطلب الكلي الذي يتجاوز في الكثير من الأحيان العرض المتاح مما يسبب اختلالات داخلية وخارجية.

– إعادة تخصيص المداخيل من خلال تغيير الأسعار النسبية الداخلية التي تعمل على توجيه عوامل الإنتاج إلى قطاع التجارة الدولية (قطاع التصدير وقطاع إحلال الواردات) [1].

وخلاصة القول أن لمشكلة تخفيض سعر العملة الوطنية جوانب متشعبة وآثارا متعددة ومتباينة، تتداخل فيها النواحي السلبية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاعتقاد بأن التخفيض هو وسيلة لتحسين ميزان المدفوعات، هو اعتقاد خاطئ. فالتخفيض يمكن أن يمهد السبيل فحسب لمثل هذا التحسن أما تحقيق التحسن فيتوقف على السياسة الاقتصادية اللاحقة لتخفيض سعر العملة الوطنية، كالسياسة الائتمانية والاستثمارية واتجاه الأجور والأسعار والنفقات العامة ... إلخ.

2 –سياسة رفع قيمة العملة

أ – مفهوم سياسة رفع قيمة العملة:

إن عملية رفع قيمة العملة (Revaluation)هي عملية معاكسة لعملية تخفيض قيمة العملة حيث تشير إلى زيادة عدد الوحدات من العملات الأجنبية مقابل الوحدة النقدية الوطنية الواحدة [2] .

وتهدف هذه العملية إلى تخفيض الفائض التجاري بعد رفع سعر النواتج المصدرة وتخفيض سعر النواتج المستوردة ، ففائض ميزان المدفوعات المستمر لأمد طويل نسبيا ، يمثل فعليا بالنسبة للدولة التي تسجله مساوئ عدة نظرا لكونه يسبب تدفقا للسيولة التي تعتبر ضمن العوامل التضخمية ، إضافة إلى ما تقدم إن الخطورة تتفاقم عندما تقود المضاربة في أسواق الصرف إلى اجتذاب رؤوس الأموال القصيرة الأجل نحو البلدان ذات العملات التي تقيم على أنها دون قيمتها الحقيقية بانتظار رفع تلك القيمة لاحقا [3] .

أما مصطلح ارتفاع العملة (Appréciation) فهو يشير إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية لبلد ما إزاء العملات الأجنبية الأخرى ، ولاشك أن العوامل المؤدية إلى انخفاض قيمة العملة التي أشرنا لها آنفا .

[1] – نعمان سعيدي : مرجع سابق ص: 201 .
[2] - عرفان تقي الحسني : مرجع سابق ، ص: 154 .
[3] - وسام ملاك : مرجع سابق ، ص : 293

ب – أسباب رفع قيمة العملة :

من أهم الأسباب التي تدعو السلطات النقدية إلى رفع القيمة الخارجية لعملتها هي :

- وجود فائض في ميزان المدفوعات ؛
- لمعادلة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلعة استراتيجية ، كما قامت به فرنسا حينما عملت على رفع قيمة الفرنك الفرنسي لمواجهة الارتفاع في أسعار النفط خلال فترة السبعينات؛
- لتدعيم العملات الأجنبية الأخرى كما فعلت ألمانيا واليابان حينما رفعتا قيمة عملتيهما لدعم الدولار الأمريكي عندما امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية تخفيض قيمة الدولار لأسباب معنوية تتعلق بسمعتها[1]؛

ويمكننا القول في الأخير أن رفع قيمة العملة الوطنية هو من الإجراءات التي نادرا ما تقدم عليها الدولة بصورة طوعية، وغالبا ما يكون تغيير سعر الصرف باتجاه التخفيض.

3 –سياسة الرقابة على الصرف

أ–تعريف الرقابة على الصرف الأجنبي:

هي ذلك الإشراف الحكومي الذي ينظم عمليات طلب وعرض العملات الأجنبية، فلا يتيح للمتعاملين حرية التصرف به بل تفرض إجراءات تقييدية بخصوص ما يتحصلون عليه من حقوق أجنبية وما يدفعونه للخارج و في بداية الأمر كان نظام الرقابة يهدف إلى تحقيق ثبات واستقرار أسعار صرف العملة مقابل العملات الأجنبية لكن مع حصول أغلب الدول على استقلالها ومحاولاتها في إرساء التنمية الاقتصادية من خلال النظام الشامل عمدت إلى اتخاذ نظام الرقابة باعتباره وسيلة من وسائل السياسة النقدية ويهدف نظام الرقابة على الصرف إلى :

– حماية القيمة الخارجية للعملة الوطنية المحددة بالتدهور في الأسواق الخارجية باعتبار أن تقلبات سعر العملة الوطنية يؤثر في حركة الصادرات والواردات وكذلك رؤوس الأموال؛

– تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال الحد من الواردات بفرض تراخيص الاستيراد التي تمنح وفق شروط تحددها السياسة التنموية واحتياطات الصرف؛

[1] - عرفان تقي الحسني مرجع سابق .: 154 ، 155 .

– حماية الصناعة الناشئة من المنافسة الأجنبية وترقيتها من خلال الامتناع مثلا عن بيع العملات الأجنبية من أجل شراء سلع منافسة لتلك المنتج محليا أو بيعها بسعر صرف مرتفع عن العادي؛

– تحصيل موارد مالية إضافية؛

– حماية الاقتصاد الوطني من انعكاسات الاقتصاد العالمي.

ب – تقنيات الرقابة على الصرف :

– اتفاقية المقايضة: تتم من خلال قيام الدولة باستبدال سلعها مقابل سلع معادلة لدولة أخرى دون أن يترتب على ذلك أي تحرك نقدي؛

– اتفاقية الدفع: هي عبارة عن اتفاق بين بلدين على تخصيص قروض ثنائية لمدة معينة على أساس سعر صرف محدد وثابت؛

– اتفاقيات القائمة في إطار المبادلات التجارية الثنائية تتفق مجموعة من البلدان على منع وضع قائمة من السلع التي يمكن استيرادها من خلال الالتزام بتقديم ترخيص الاستيراد؛

– نظام سعر الصرف الموحد: يتم تحديده إداريا رسميا يوميا من طرف السلطات النقدية على أساس السعر الحقيقي لكن بالزيادة قصد تشجيع الصادرات ودخول رؤوس الأموال الأجنبية والحد من الواردات؛

– سعر الصرف المتعدد: تعتمد الكثير من الدول النامية سعر صرف متعدد وذلك لتخفيف أثر التقلبات الحادة في أسعار المواد الأولية على الاقتصاد الوطني وتعديل ميزان المدفوعات من خلال توجيه التجارة الخارجية.

ج–آثار الرقابة على الصرف[1]:

– تقف عائقا في وجه نمو المبادلات التجارية وذلك من خلال فرض قيود على حركة التصدير والاستيراد؛

– تعرقل حرية تنقل رؤوس الأموال من وإلى الخارج وهو ما يسبب تخوف المستثمرين من عدم إمكانية تحويل أرباحهم الأمر الذي يعيق جلب الاستثمارات الأجنبية؛

يؤدي إلى التضخم المحلي والمغالاة في تقييم العملة الوطنية كما تساعد على ظهور سوق صرف موازية؛

يؤدي نظام الرقابة على الصرف إلى تشويه الحوافز الاقتصادية وفرض تكاليف على الاقتصاد من خلال سوء توزيع الموارد الإنتاجية والاستهلاكية.

[1] - بربري محمد أمين : مرجع سابق ص: 70 .

4 – سياسة مال موازنة الصرف

أ– تعريف سياسة مال موازنة سعر الصرف :

تحاول الدولة المحافظة على سعر الصرف الرسمي الثابت بإتباع سياسة موازنة سعر الصرف وذلك بأن تكون الحكومة رصيدا رسميا من الدولارات يتم التصرف فيه بالبيع والشراء، فإذا زاد الطلب على الدولار تتدخل السلطات النقدية وتبيع كمية من الدولارات من رصيدها الرسمي أما إذا انخفض الطلب على الدولار تتدخل السلطات النقدية بالشراء ويتم تحديد سعر الصرف الرسمي عن طريق حدين حد أقصى مثلا : 85 دينار وحد أدنى 65 دينار للدولار[1] .

فقد أنشأت انجلترا عام 1932 وتلتها الولايات المتحدة الأمريكية عام 1933 ما سمي بمال موازنة الصرف تحتاجه السلطات النقدية حتى تتمكن من الحفاظ على سعر الصرف داخل الحدود المرغوبة على أنه كلما اتسع المدى الذي يتقلب خلاله سعر الصرف، كلما أعطى ذلك دورا أكبر للتغيرات في هذا السعر، وفي نفس الوقت تزايد احتياج سوق الصرف بقدر أكبر من رصيد العملات لموازنة الصرف وذلك لمواجهة التقلبات في سعر الصرف.

ب–شروط نجاح سياسة مال موازنة سعر الصرف:

– ضرورة توافر رصيد كافي لدى الحكومة من العملة الأجنبية كي تشتري وتبيع به العملة الأجنبية لموازنة سعر الصرف؛

– في حالة زيادة الطلب على الدولار مثلا تقوم الحكومة ببيع كمية من الدولارات لمنع سعر الصرف من الزيادة عن الحد الأقصى؛

– في حالة انخفاض الطلب على الدولار تقوم الحكومة بشراء كمية من الدولارات لمنع سعر الصرف من الانخفاض عن الحد الأدنى؛

– إذا كان سعر الصرف داخل الحدود الرسمية لا تشتري ولا تبيع الحكومة، وهذا دليل نجاح الحكومة ، وهنا يظل احتياطي الدولار في حالة استقرار نسبي ، إذ يتغير احتياطي الدولار زيادة أو نقصا في حدود معقولة؛

– أما إذا أخطأت الحكومة في تقدير سعر الصرف الذي ينبغي المحافظة عليه وحددت سعر الصرف الحر أعلى بكثير أو أقل بكثير مما تقرره ظروف العرض والطلب فإنها ستواجه تقلبات شديدة ي احتياطي العملة الأجنبية.

[1] - السيد محمد أحمد السريتي : **اقتصاديات التجارة الدولية** ، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، المعمورة مصر ، 2009 ، ص: 232 ، 233 .

المطلب الرابع: النظريات المفسرة لسعر الصرف

هناك العديد من النظريات والنماذج المختلفة التي حاولت تفسير اختلاف أسعار الصرف بين الدول وتغيرات قيمة العملة الوطنية ومن أهم هذه النظريات ما يلي:

أولا: نظرية تعادل القوة الشرائية: يرجع الفضل في طرح هذه النظرية إلى الاقتصادي غوستاف كاسل في بداية العشرينيات من القرن العشرين ومفاد هذه النظرية هو أن القيمة التوازنية للعملة في الأجل الطويل تتحدد بالنسبة ما بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية معنى ذلك أن سعر صرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل أو في الخارج[1].

وتعتمد هذه النظرية على صيغتين مختلفتين [2]:

1- **الصيغة المطلقة:** تأسست نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها المطلقة على فكرة بسيطة مفادها : أن كل وحدة نقدية من العملة المحلية تسمح لنا بالحصول على كمية من السلع والخدمات هو نس المقدار أو الكمية من السلع والخدمات التي نحصل عليها في الخارج بنفس الوحدة النقدية بعد تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية [3]

فإذا كان سعر الصرف E ومؤشر الأسعار المحلية p ومؤشر الأسعار الأجنبية p1 فإنه يمكن التعبير عن الصورة المطلقة للنظرية بالمعادلة التالية: **E = P/P1**.

تقودنا هذه المعادلة إلى نتيجة أخرى وهي توحيد أسعار السلع والخدمات في مختلف البلدان بمعنى أن مستوى السعر المحلي يساوي ناتج سعر العملة الأجنبية مقوما بالعملة المحلية ومستوى السعر الأجنبي أي أن المعادلة السابقة تكون كالآتي: P= E x P1.

الصورة النسبية لتعادل القوة الشرائية: تنصرف نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها النسبية إلى ما يحدث من تغير في سعر صرف التوازن من لحظة إلى أخرى، فتقول أن سعر التوازن سوف يتحقق عندما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع معدل التغير في النسبة بين الأسعار، إذا وجدت معدلات مختلفة من التضخم المحلي، فإن سعر الصرف سوف يتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

سعر الصرف التوازني الجديد = نسبة تغير سعر الصرف x سعر الصرف القديم

علما أن : **نسبة تغير سعر الصرف = نسبة التضخم المحلي – نسبة التضخم الأجنبي**

[1] - عبد المجيد قدي مرجع سابق ص: 118 .

[2] – نعمان سعيدي : مرجع سابق ص: 167

[3] -Bernard GUILOCHON . Anne KAWECKI : **Economie Internationale** . 4émé Edition . DUNOD . Paris . P :279 .

كما يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية: [1]

$$\frac{X_{To}}{X_{CO}} = \frac{1+i_{Do}}{1+i_{Eo}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots \quad (1)$$

حيث أن: X_{To}: سعر الصرف العاجل.

X_{Co}: سعر الصرف الآجل.

i_{Do}: سعر الفائدة المحلي الاسمي.

i_{Eo}: سعر الفائدة الأجنبي الإسمي.

بطرح 1 من طرفي المعادلة (1) نحصل على:

$$\frac{X_{To}}{X_{Co}} - 1 = \frac{1+i_{Do}}{1+i_{Eo}} - 1$$

$$\frac{X_{To} - X_{Co}}{X_{Co}} = \frac{i_{Do} - i_{Eo}}{1+i_{Eo}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

صغيرة جدا فيمكننا كتابة المعادلة (2) كالتالي: i_E وإذا كانت:

$$\frac{X_{To} - X_{Co}}{X_{Co}} = i_D - i_{Eo}$$

$$X_1/X_0 = P_{E1}/P_{E0}/\ P_{D1}/P_{D0}$$

حيث X_1: ثمن العملة الأجنبية معبرا عنه بالعملة المحلية في الفترة 1.

X_0: ثمن العملة الأجنبية معبرا عنه بالعملة المحلية في الفترة 0.

P_{E1}: الأسعار الأجنبية في الفترة 1.

P_{E0}: الأسعار الأجنبية في الفترة 0.

P_{D1}: الأسعار المحلية في الفترة 1.

P_{D0}: الأسعار المحلية في الفترة 0.

[1] -Josette Peyrard : **Risque de change et Gestion de l entreprise Librairie Vuibert** , paris , 1986 , P : 32 .

أهم الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل القوة الشرائية :

لقد تعرضت هذه النظرية أكثر من غيرها من النظريات المتعلقة بسعر الصرف للعديد من أوجه النقد والتحليل والمناقشة، باعتبارها أول نظرية تضع الاقتصاديين الذين جاءوا بعد " كاسل " على طريق تحليل العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف، ولعل أهم هذه الانتقادات ما يلي:

- صعوبة تركيب أرقام قياسية تعبر عن تغير القوة الشرائية تعبيرا دقيقا، فمعظم هذه الأرقام تحتوي على الكثير من السلع التي لا تدخل في نطاق التجارة الدولية، وبالتالي لا يكون لأسعارها تأثير مباشر على سعر الصرف؛

- يشترط لصحة هذه النظرية ي حساب أسعار الصرف وتغيراتها أن لا تكون هناك أية قيود على عمليات التجارة الخارجية (افتراض حرية التجارة الخارجية) ولكن هذا الافتراض يتنافى مع الواقع حين تزداد القيود المفروضة [1]؛

- النظرية تفترض وجود علاقة سببية بين مستوى الأسعار وسعر الصرف، فالأسعار هي السبب وسعر الصرف هو النتيجة، ومعنى هذا أن مستوى الأسعار هو الذي يحدد سعر الصرف والواقع أنه كما تتحكم الأسعار الداخلية في سعر الصرف قد يؤثر هو فيها (إشكالية تحديد السبب والنتيجة)[2] ؛

- لا تأخذ هذه النظرية في الاعتبار تحركات رؤوس الأموال كعنصر هام من عناصر تحديد أسعار الصرف؛

- يؤخذ أيضا على هذه النظرية في صورتها النسبية أنه من الصعب معرفة متى يكون سعر الصرف بين عملتين في حالة توازن ومن ثم يكون من الصعب اختيار فترة الأساس المناسبة التي يسود فيها سعر صرف معين يتخذ أساسا للمقارنة بما يحدث من تغيرات لاحقة فيه؛

- يرى كينز أن هذه النظرية تتجاهل تماما نفقات نقل السلع وشحنها من دولة إلى أخرى كما تتجاهل وجود أي أثر فعال للرسوم الجمركية على سعر الصرف بما لها من تأثير على حجم الصادرات والواردات[3]؛

رغم الانتقادات السابقة التي وجهت للنظرية إلا أنها أبرزت جانبا مهما من محددات أسعار الصرف وذلك من خل تفسير تحركات سعر الصرف تحركات سعر الصرف في الأجل الطويل (أي على مدى عدة سنوات)

[1] – مروان عطوان: **أسعار صرف العملات**، دار الهدى، الجزائر، 1992 ص: 84 .

[2] - مجدي محمود شهاب : **الاقتصاد الدولي المعاصر** ، مرجع سابق ، ص : 255 ، 256 .

[3] – مدحت صادق : **النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي** ، مرجع سابق ، ص: 132 .

خاصة إذا اختلفت معدلات التضخم السائدة في الدول المختلفة بدرجة كبيرة، وأيضا لا تزال هذه النظرية مرجعا لكثير من الاقتصاديين الذين يتناولون سعر الصرف بالدراسة والتحليل سواء بالأسلوب التحليلي أو القياسي.

ثانيا: النظرية الكمية: إن مضمون هذه النظرية يتلخص في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية وبالتالي انخفاض الصادرات وزيادة الواردات وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيم الواردات وانخفاض الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات وبالتالي ارتفاع سعر الصرف في حالة تحديده بشكل آخر يؤدي إلى خروج الذهب في حالة سريان نظام الذهب وحصول العكس في حالة انخفاض كمية النقود[1].

ثالثا: نظرية الأرصدة : وفقا لهذه النظرية فإن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس وضعية رصيد ميزان المدفوعات ، فإذا حقق هذا الميزان فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية وبالتالي ارتفاع قيمتها الخارجية ، ويحدث العكس عندما يكون هناك عجزا في ميزان المدفوعات والذي يعني أن هناك زيادة في عرض العملة الوطنية وبالتالي انخفاض قيمتها الخارجية[2] .

رابعا: نظرية كفاءة الأسواق [3]:تقوم هذه النظرية على أن الاستغلال الكفء للمعلومات الاقتصادية وهو ما يصطلح عليه بكفاءة المعلومات ويعتبر السوق بأنه سوق كفء إذا كان سعر الأصل محل الاهتمام بعكس المعلومات المتاحة بكفاءة دائما ، وقد أوضح أن كفاءة السوق تتضمن بالضرورة أن تتبع أسعار الأصول مسارا عشوائيا أي أن العوائد الفعلية تتقلب بشكل عشوائي حول قيمة العائد التوازني المتوقع ولكن في هذه الحالة من المفترض أن يكون العائد التوازني المتوقع غير ثابت .

وطبقا لمنهج fama يوصف السوق بأنه ضعيف الكفاءة عندما لا يكون بإمكان أي متعامل في السوق أن يحقق عوائد غير عادية من خلال استخدام التاريخ السابق للأسعار والعوائد وغن حصل أنه بزيادة مجموعة المعلومات والمتعلقة بالعرض النقدي أو أسعار الفائدة والدخل لم يصبح في إمكان أي مشارك في السوق القدرة على تحقيق أرباح غير عادية ، عندئذ يقال أن السوق شبه قوي من ناحية الكفاءة أما الشكل القوي للكفاءة فيتحقق عندما تكون هناك استجابة للمتعامل في السوق بأن يحقق أرباحا غير عادية باستخدام قواعد التجارة البينية إما على معلومات عامة أو خاصة إلا أن هناك جدلا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفؤة نسبيا وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك فقد أظهر اختبار كل من: Giddy

[1] - فليح حسن خلف : مرجع سابق ، ص : 87 .

[2] - عبد المجيد قدي : مرجع سابق ، ص: 123.

[3] - سي بول هالوود ، رونالد ماكدونالد : **النقود والتمويل الدولي** ، المملكة العربية السعودية ، دار المريخ للنشر ، 2007 ، ص :392 .

وكذلك Huntعلى التوالي 1975 و1976 كفاءة السوق في حين أن البعض الآخر كدراساتDufey و Curney et mac-donald في 1989 يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا[1] .

خامسا: نظرية الإنتاجية :استنادا لهذه النظرية ومن أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي يجب أن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة ، فكلما زادت هذه إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني كلما ازدادت حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الاستثمار ومنه الطلب على العملة المحلية وبالتالي تحسين سعر صرف العملة ويحدث العكس تماما في حالة انخفاض مستوى الإنتاجية بحيث يؤدي ذلك إلى خروج رؤوس الأموال الأجنبية وارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي انخفاض القوة التنافسية للاقتصاد الوطني ومنه انخفاض الطلب على العملة المحلية وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية [2] .

وتشير هذه النظرية إلى ضرورة تقويم العملة المحلية بالشكل الذي يناسب مستوى إنتاجية الاقتصاد الوطني في قطاعاته المختلفة.

نظرية تعادل أسعار الفائدة :

إن معدل التدهور أو التحسن في عملة ما اتجاه عملة أخرى إنما يرجع حسب هذه النظرية إلى التباين في معدلات الفائدة، فالرفع من سعر الخصم في دولة معينة من شأنه أن يدفع بسعر الفائدة إلى الزيادة وهو ما يؤدي إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال نحو هذه الدولة قصد الاستثمار، بمعنى أن سعر الفائدة المطبق هو أعلى منه في الدول الأخرى فيزداد الطلب الأجنبي على العملة المحلية ومنه ارتفاع سعر الصرف ويحدث العكس تماما عند انخفاض سعر الخصم.

بعبارة أخرى نظرية تعادل معدلات الفائدة تشير إلى أن معدل تأخير الاستلام ومعدل تأجيل التسليم لعملة أجنبية يجب أن يعكس فروق معدلات الفائدة بين البلدين بمعنى أن أسعار الصرف الآجلة للعملات الأجنبية تتغير وتعدل على أساس تعادل معدلات الفائدة.

إلا أن هذه النظرية واجهت العديد من الانتقادات التي تقلل من أهميتها نذكر منها:

- المحكمين لا يقدمون كثيرا على معدلات الفائدة دون سواها في عملياتهم ؛
- إمكانية وجود حواجز على حركة انتقال رؤوس الأموال في حالة الرقابة على الصرف؛

[1] - بربري محمد أمين : مرجع سابق ص: 27 .

[2] - نعمان سعيدي : مرجع سابق ، ص: 170 .

- أسعار الفائدة تشكل عاملا واحدا مهما ولكن هناك عوامل أخرى مؤثرة كالسيولة مثلا؛
- وفي الأخير المضاربة يمكن أن تحدث آثارا تذبذبية .

المطلب الخامس : أسواق الصرف الأجنبي

يختلف سوق الصرف الأجنبي عن الأسواق الأخرى في كونه ليس له مكانا محددا وهو يشكل أحد مكونات سوق المال حيث يتم إجراء صفقات التبادل بين مختلف العملات القابلة للتداول.

أولا: أسواق الصرف الأجنبي :

1- مفهوم سوق الصرف الأجنبي:

يعرف سوق الصرف بأنه التقاء البائعين والمشترين للعملات المختلفة بغض النظر عن الزمان والمكان حسب معلومات وآليات وأنظمة معينة للإفادة من فروقات الأسعار، أو لما يحقق احتياجات عمليات تبادل السلع والخدمات والأصول المالية والموارد الأخرى [1].

وبما أن العملة المحلية قد تكون غير مقبولة أو غير قابلة للتحويل إلا داخل الدولة وجب على المصدرين أو الموردين والمستثمرين الأجانب تحويل عملاتهم إلى العملة التي يرغبون فيها ، والوسيط الذي يمكنهم من بيع وشراء العملات المحلية المختلفة هو سوق الصرف إذن فهو يعتبر الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد ، الشركات والبنوك بتبادل مختلف العملات من خلال عمليات العرض والطلب من أجل تلبية حاجياتهم [2] .

من خلال هذا المفهوم يتضح لنا أن سوق الصرف الأجنبي يتميز الخصائص التالية :

- سوق الصرف الأجنبي ليست بورصة منظمة مثل بورصة الأوراق المالية أو البضائع فليس لها مكان مركزي يجتمع فيه المتعاملون، كما وأنها ليست قاصرة على أي بلد، فمن الأفضل أن نفكر فيها على أنها ميكانيزم يتم بواسطته الجمع بين مشتري وبائعي الصرف الأجنبي.
- يتكون سوق الصرف أساسا من عدد من البنوك تزاول بنشاط عملية استبدال العملات، فالبنوك هي التي تصنع سوق الصرف الأجنبي، ويحتفظ كل بنك برصيد من العملات الأجنبية لدى بنوك مراسلة في الخارج يضيف إليه أو يطرح منه في معرض تعامله مع عملائه المعتادين .

[1] - معروف هوشيار : **تحليل الاقتصادي الدولي** ، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2006 ، ص : 281 .

[2] - Cardinineau . G et Portier . G **" Comment Comprendre et mieux utiliser les change** DUNOD – paris - 1987. P: 05

- تعمل يوميا على مدار 24 ساعة وبالتالي كلما ازدادت شبكات الاتصالات الدولية تطورا واتساعا وانخفضت تكاليف هذه الشبكات ازدادت نشاطات أسواق الصرف وتعددت دون أن تقيد بزمان أو مكان

- الحجم الكبير للتعامل حيث يبلغ المتوسط اليومي لحجم التعامل في هذه الأسواق على مستوى العالم 5,1 تريليون دولار وتشكل أسواق نيويورك ولندن وطوكيو أهم تلك الأسواق وتجدر الإشارة إلى أن المدفوعات المتعلقة بالتجارة الدولية تشكل نسبة بسيطة من إجمالي تعاملات الصرف الأجنبي، وأن معظم تلك التعاملات تكون بسبب تبادل الأصول الأخرى[1].

ثانيا: أنواع سوق الصرف الأجنبي :

– سوق الصرف العاجل: هو السوق الذي يتم فيه تبادل العملات بسعر يتحدد عند التعاقد والتسليم يتم فورا على مدى يومين على الأكثر وعادة ما يتم شراء العملات الأجنبية في السوق الحاضرة لعدة أسباب:

تمويل عمليا الاستيراد أو شراء أحد الأصول الأجنبية مثل: السندات أو العقارات أو لتمويل المصارف الخاصة بالإجازات ورحلات العمل.

ويحصل التوازن في سوق الصرف العاجل من خلال بعض العمليات التي يقوم بها المشاركون وهي:

أ – المراجحة: يتم من خلال هذه العملية شراء العملات في الأسواق المنخفضة السعر وإعادة بيعها في الأسواق مرتفعة السعر للحصول على ربح خلال دقائق معدودة، والمراجحة لا تلغي إمكانية تغير السعر وإنما تساعد في توحيد السعر بجميع أسواق الصرف الدولية وأهم ما يميزها أنها لا تحتوي على مخاطر لأن أسعار الصرف تكون معلنة لدى المتعاملين.

ب – عمليات المقاصة: قليل ما يلجأ المصدرون إلى التعامل المباشر فيما بينهم بل يتعاملون مع البنوك المقيمة في بلدانهم حيث تقوم هذه الأخيرة بعمليات البيع والشراء فيما بينها أو مع سماسرة الصرف ، وفي هذه الحالة يقوم البنك بعملية مقاصة بين المبالغ الدائنة والمبالغ المدينة كل حسب العملة التي يرغب المصدر الحصول عليها .

2 – سوق الصرف الآجل [2]: تتم عمليات البيع والشراء للعملات الأجنبية في سوق الصرف الآجل إذا تم الاتفاق على تسديد الأموال بعد أكثر من يومي عمل في تاريخ لاحق ولذلك فإن أسعار الصرف الآجلة هي

[1] - موردخاي كريانين : **الاقتصاد الدولي مدخل للسياسات** ، تعريب محمد ابراهيم منصور وعلي مسعود عطية ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2007 ص : 256 .
[2] -عبد المجيد قدي : مرجع سابق ص: 113 .

اتفاق على مبادلة عملة بأخرى في المستقبل، حيث يتم تحديد سعر التبادل وتاريخ التسليم وقيمة العملات المتبادلة لحظة إبرام العقد ، وغالبا ما يتضمن السوق مجموعة من المهل المعيارية (300 يوم، 90 يوم،60 يوم، 180 يوم أو سنة) ويمكن استخدام بعض المهل الأخرى على ضوء العرض والطلب على السيولة في السوق.

وسوق الصرف الآجل يلجأ إليها ثلاثة أصناف رئيسية لتفادي التذبذبات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف العاجل وهم : المتعاملون في التجارة الخارجية من سلع وخدمات وذلك من أجل التغطية مدراء المحافظ المالية الذين يمارسون عمليات المراجحة المغطاة على سعر الفائدة على معدل خال من مخاطر الصرف الأجنبي ، ومدراء المحافظ المالية ، الذين يقبلون تحمل مخاطر المضاربة عن طريق اتخاذ مواقف مكشوفة بالعملات الأجنبية ويحدد السعر الآجل لعمليتين بدلالة علاقته بالسعر العجل لتلك العمليتين من خلال إضافة علاوة إلى سعر الصرف العاجل أو طرح خصم من هذا الأخير :

السعر الآجل = السعر العاجل + علاوة

السعر الآجل = السعر العاجل – خصم

أما عن العمليات التي تتم على مستوى السوق الآجل فتتمثل في الأنواع الثلاثة التالية :

أ – التغطية: نقصد بها تجنب الخسارة في سعر الصرف أي الخسارة الناجمة عن تذبذب أسعار الصرف وتسمى كذلك بتغطية الوضع المفتوح للمتعاملين في أسواق الصرف الأجنبي وهذا دون أن يتم تسليم صرف أجنبي أو دفع الثمن بالعملة المحلية في الحال وإنما هو مجرد اتفاق على بيع وشراء صرف أجنبي عن طريق بنك تجاري في سوق الصرف يسلم مستقبلا بناءا على ثمن يتفق عليه في الحال ومقابل ذلك يحصل البنك علة فائدة معينة.

ب – المضاربة: إذا كانت التغطية تهدف إلى تجنب المخاطرة خوفا من تحمل الخسارة فإن عملية المضاربة تهدف إلى محاولة الاستفادة من إمكانية حدوث تذبذبات على مستوى سعر الصرف العاجل لأحد العملات ، فالمضارب يتقبل المخاطرة ويسعى إليها بترك وضعيته بالعملة الأجنبية مفتوحة طالما أنه يتوقع حدوث تباين بين أسعار الصرف الآجلة المتفق عليها في الحاضر والأسعار العاجلة عند تواريخ الاستحقاق ، الشيء الذي يمكنه من تحقيق ربح في حالة ما تحقق الارتفاع المرجو وما يميز المضاربة في سوق الصرف العاجل عنها في الآجل هو أن الصيرفي في السوق الثاني لا يتحمل التكلفة الناجمة عن اقتراض العملة التي يتوقع انخفاض قيمتها من أجل شراء العملة المتوقع ارتفاعها لأن البيع سيتم فعليا في المستقبل ، والفرق بين المضاربة في الآجل عن المراجحة هو أن الأولى هدفها الاستفادة من التباين في سعر العملة في أسواق متعددة عند نقطة زمنية واحدة .

جـ–المراجحة في أسعار الفائدة : إن اختلاف معدلات الفائدة بين الدول يؤدي إلى تحويل الأرصدة السائلة ويستدعي ذلك تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية مع القيام بعملية التغطية الآجلة ضد مخاطر الصرف .

د – سوق مقايضة العملات [1] : يمكن إرجاع منشأ عقود المبادلات والمقايضات إلى عام 1970 عندما طور تجار العملة مبادلات العملة كوسيلة لتجنب الرقابة البريطانية على تحركات العملات الأجنبية .

وعقد المبادلة أو مقايضة العملات هو عقد يتضمن عقدين في عملية واحدة في زمن واحد، الأول منهما (شراء/ بيع) عملة من السوق الفوري ، والثاني (بيع / شراء) العملة التي سبق (شراؤها / بيعها) في السوق الآجل يتحدد السعر وفق للفروق في الفائدة بين العملتين موضوع المقايضة[2] .

وفي تاريخ الاستحقاق الآجل يتسلم كل طرف عملته بالسعر المحدد عند إجراء العقد.

ثانيا : أسواق العقود المستقبلية

تشكل الابتكارات المالية إحدى الدوافع الرئيسية التي ترمي إلى التغيير والتطوير من أجل تلبية متطلبات واحتياجات المدخرين والمستثمرين في ظل التطورات والتغييرات المتلاحقة التي تعرفها الساحة المالية وتعد المشتقات كأدوات مالية من أهم سمات التطورات الحديثة في أسواق المال الدولية وتتمثل هذه المشتقات المالية في كل من العقود المستقبلية والعقود الآجلة للسلع والأوراق المالية وكذلك النقد الأجنبي وعقود الخيار.

1– تعريف المشتقات المالية [3] :

تعرف على أنها عقود مالية مشتقة من الأسعار الحالية للأصول المالية أو العينية محل التعاقد (الأسهم والسندات والنقد الأجنبي والذهب ...) وهي تستخدم بهدف التحوط ضد مخاطر التغير المتوقع في أسعار تلك الأصول .

ومشتقات العملة هي اتفاقية بين شركة وبنك تجاري مثلا لمبادلة كمية محددة من عملة ما عند سعر صرف محدد يدعى المعدل المحدد مقدما على تاريخ محدد في المستقبل، فعندما تتوقع شركات متعددة الجنسية حاجة مستقبلية أو استلام مستقبلي لعملة أجنبية فإنها تستطيع أن تضع عقودا محددة مقدما لتثبيت معدل الصرف الأجنبي الذي عنده يستطيعون شراء أو بيع عملة أجنبية معينة[4].

---

[1] - نعمان سعيدي : مرجع سابق ص: 139 .

[2] - بشر محمد موفق لطفي : **التداول الالكتروني في العملات طرقه الدولية وأحكامه الشرعية** ، دار النفائس ، للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2009 ، عمان الأردن ، ص 88 ، 89

[3] - بلعزوز علي : مرجع سابق ص : 151 .

[4] - محمد صالح القريشي : **المالية الدولية** ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن ، مؤسسة الوراق ، 2007 ، ص: 88 ، 89)

2- أنواع المشتقات المالية:

أ- العقود المستقبلية على العملة الأجنبية : يعتبر هذا النوع من العقود أحد أهم الأدوات الاقتصادية الحديثة نسبيا، وهي مشتقة من صفقات بيع وشراء عملة أجنبية سابقة لها وذلك على غرار العمليات الخيارية وعمليات مبادلة العملة . هذه السوق التي أنشأت بهدف التقليل من التعرض إلى مخاطر تذبذبات سعر الصرف تجسدت في بداية الأمر في 16 ماي 1972 في فرع وسوق لندن (PBOT) ثم في سوق فيلادلفيا (IMM) بورصة شيكاغو التجارية أو ما يسمى بسوق النقد الدولي وسوق باريس وسوق سنغافورة ويعرف الخبير المالي برايان كويل عقد العملة المستقبلي الذي يتم في السوق المنظمة بأنه صفقة بيع وشراء مبلغ معين من عملية ما مقابل عملة أخرى سعر صرف محدد على أن يتم تسليمها مستقبلا على أساس تاريخ تسليم معين.

ب-خصائص أسواق العملات المستقبلية : إن أهم دوافع العمل بالأسواق المستقبلية بالنسبة للمتعاملين ترجع إلى :

- يسهل السوق المستقبلي عمليات التجارة بالمستقبليات والخيارات؛

- هو سوق مفتوح يسمح فيه للمتعاملين ومن بينهم الأفراد أن يتعاملوا في هذه السوق؛

- هذه السوق هو على درجة عالية من التمركز وهو ما يسهل إبرام العقود؛4- لا وجود لمخاطر الائتمان في هذه السوق .

ج- العقود الآجلة : هي تلك العقود التي تعطي لمشتريها الحق في شراء أو بيع قدر معين من أصل مالي أو عيني بسعر محدد مسبقا على أن يتم التسليم في تاريخ لاحق وتعتبر العقود الآجلة عقود شخصية يتفاوض الطرفان على شروط بما يتفق وظروف كل منهما ، ومن ثم فهي لا تتداول في البورصة وتستخدم المصارف والمستثمرين هذه العقود لتفادي تعرضها لمخاطر تقلبات أسعار الصرف في مجال الاستثمارات الدولية ، وتدفقات الإيرادات والنفقات المستقبلية .

د- سوق خيارات العملة : في ظل تذبذبات أسعار الصرف التي طبعت التعاملات الدولية خاصة مع إعلان نيكسون الشهير في 15 .08 .1971 بعدم قابلية تحويل الدولار إلى الذهب كان لزاما إيجاد آلية أو أداة جديدة لتغطية هذه المخاطر ، فاستحدث على مستوى بورصة فيلا دلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية في أواخر سنة 1982 أسلوب التعامل بخيارات العملة من خلال التعامل بيعا وشراء لعملات بعينها قصد التغطية مع إمكانية الاستفادة من التطورات الايجابية لأسعار الصرف .

الخيارات على العملة عبارة عن عقود تعطي للشاري الحق ببيع أو شراء كمية من عملة أجنبية ، وبسعر متفق عليه مسبقا أو في وقت لاحق ضمن فترة منصوص عليها ، وبدون أي ارتباط بالقيمة السوقية لهذه العملة . ولا يكون البائع ملزما بتسليم هذه العملة إلا في حال رغب الشاري أن ينفذ الخيار[1].

ووفقا لتواريخ الاستحقاق يمكن التمييز بين نوعين من الخيار : خيار أمريكي وخيار أوروبي :

- **الخيار الأمريكي**: يمثل اتفاقا يعطي لطرف ما الحق في بيع أو شراء عدد من الأسهم أو السندات وربما العملات بسعر متفق عليه مقدما على أن يتم التنفيذ في أي وقت خلال الفترة التي تمتد منذ تاريخ إبرام الاتفاق حتى تاريخ انتهائه .

– الخيار الأوروبي: لا يختلف عنه إلا في أن التنفيذ لا يتم سوى في التاريخ المحدد لانتهائه حسب نص الاتفاق.

أما من حيث الممارسة والتنفيذ فإن عقود خيار العملة تنقسم إلى نوعين رئيسيين: خيار الشراء وخيار البيع :

- شراء حق ممارسة أو تنفيذ خيار الشراء : في هذه الحالة يملك المشتري حق شراء الكمية المحددة بالسعر المتفق عليه عند تاريخ الاستحقاق أو خلال الفترة المعنية بالاتفاق (حسب طبيعة الخيار أمريكي أو أوروبي) .

- بيع حق ممارسة أو تنفيذ خيار الشراء :هنا يلتزم البائع ببيع الكمية المحددة بالسعر المتفق عليه في تاريخ الاستحقاق أو الفترة المعنية ذلك عند طلبها من طرف المشتري مقابل علاوة يدفعها في جميع الحالات .

ج–خيار شراء حق ممارسة أو تنفيذ خيار البيع : في هذه الحالة يملك المشتري حق بيع الكمية المتفق عليها بالسعر المحدد في العقد وفق الزمن الذي تحدده طبيعة حق الخيار .

د– بيع حق ممارسة أو تنفيذ خيار البيع : هو وعد من طرف البائع بشراء الكمية المتفق عليها على أساس السعر المدرج في الاتفاق إذا رغب المشتري بالبيع خلال الزمن المثبت في العقد ، ويقابل التزام البائع بالشراء حصوله على علاوة .

وطبيعة الخيار تحدد صاحب الحق في تنفيذ أو عدم تنفيذ الصفقة دون أي التزام وهو المشتري في هذه الحالة ، وتحدد أيضا التزام البائع اتجاه المشتري في حالة تلقي الأول إشعار من الثاني بتسليم العملة محل اتفاق في التاريخ المتفق عليه .

[1] - بسام الحجار : مرجع سابق ، ص : 188 .

3– أنواع سوق خيارات العملة : هناك نوعين من أسواق الخيار هما :

– الأسواق المنظمة: أول الأسواق المنظمة التي تداولت فيها عقود الخيار هي بورصة فيلادليفيا للأوراق المالية ثم تبعتها بورصة شيكاغو التجارية وتتميز بنمطية مبالغ الأصل ونمطية الاستحقاقات (تواريخ التنفيذ) والحدود الدنيا للعلاوات موحدة.

– الأسواق غير المنظمة: تعتبر الأولى من ناحية تاريخ نشأتها، وتسمى بسوق خيارات التراضي أو سوق خيارات خارج التسعيرة، تمركزت في نيويورك ولندن وفرنسا وبعض المدن الأوروبية والآسيوية المتدخلون فيها هم البنوك وزبائنها، وهي بطبيعتها تتفادى الشكل النمطي لعقد الخيار من خلال الاستجابة لاحتياجات المتعاملين بهذا النوع من الأدوات سواء تعلق الأمر بمبلغ العقد أو تاريخ الاستحقاق أو سعر التنفيذ الذي عادة ما يكون معادلا للسعر العاجل للعملة لحظة التعاقد والعلاوة عبارة عن نسبة مئوية من سعر التنفيذ.

ب– العوامل المحددة لقيمة الخيار [1] :

– سعر الصرف؛ سعر التنفيذ؛ التقلبات في سعر العملة؛

– الفترة الزمنية الجارية المتبقية حتى تاريخ تنفيذ العقد ؛ الفروقات في أسعار الفائدة .

– الشراء لخيار الشراء والشراء لخيار البيع – نوع الخيار : أمريكي أو أوروبي .

4– المبادلات (SWAPS) : **هي** عملية بيع فوري للعملة مرتبط مرتبط مع شراء آجل للعملة ذاتها ضمن عملية واحدة ، مثلا نفرض أن بنكا تونسيا تسلم مبلغ مليون دولار وذلك لحاجته إليه خلال ثلاثة أشهر ولكنه في نفس الوقت إلى استثمار نفس المبلغ بأصول كالأسهم الأجنبية إلى استثمار نفس المبلغ بأصول أخرى كالأسهم الأجنبية ، ففي هذه الحال يمكن للبنك أن يقايض المبلغ المذكور بالأسهم الأجنبية من خلال بنك أجنبي معين ضمن عملية واحدة بدلا من بيع العملة لغرض شراء الأسهم في السوق الآجل واستلامه في ثلاثة أشهر ضمن عمليتين منفصلتين ، وهكذا يمثل سعر المقايضة الذي يحدد عادة على أساس سنوي الفرق بين السعر الفوري والآجل من خلال عملية المقايضة .

[1] – بسام الحجار : مرجع سابق ، ص: 189 .

وبالتالي فإن سواب العملات[1] هو أداة تسمح لمتعاملين، أو بالأحرى لطرفين متقابلين ، بتبادل لرأس المال ولمعدل الفائدة بعملتين مختلفتين ، والأهداف الأهداف الأساسية للسواب هي تحويل دين من عملة إلى أخرى وتخفيض كلفة الاستدانة وإدارة خطر الصرف .

ثالثا : مخاطر الصرف الأجنبي

1- : تعريف خطر الصرف :تعرف مخاطر الصرف الأجنبي بأنها التغير الاجمالي المتزايد في قيمة النقد المحلي الناتج عن تغيرات أسعار الصرف ، وهو يمس القروض ، التحويلات والديون بالعملة الصعبة [2].

وتعرف مخاطر الصرف أيضا على أنها الأثر المالي لتقلبات أسعار الصرف على الصفقات أو على وضعية المؤسسة[3]

وتنشأ مخاطر الصرف الأجنبي بصفة عامة عندما تؤثر التقلبات في القيم النسبية للعملات في الوضع التنافسي أو السلامة المالية للمنظمة [4] .

2- أهم مخاطر عمليات الصرف الأجنبي : حضي موضوع مخاطر الصرف الأجنبي بأهمية بالغة في الاقتصاديات الدولية الهائلة خاصة مع ظهور الأزمات المالية الدولية في السبعينات والتسعينات و تعددت هذه المخاطر بتعدد عمليات الصرف الأجنبي وتنوعها ويمكننا التفريق بين من مخاطر الصرف الأجنبي من خلال النقاط التالية :

- المخاطر المالية:إن أكثر المخاطر وضوحا هي تلك الناشئة بسبب تغيرات قيمة العملة والتي تحدث بصفة مفاجئة وبحدة في بعض الأحيان ، وهذه التقلبات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف وقد جاء في أحد الإحصائيات أن تقلبات قيمة العملة خلال يوم واحد تراوحت بين 1.5% و3% وأن التقلبات خلال ثلاثة شهور تراوحت بين 3.1% عام 1974 إلى 25% عام 1976 ، وقد حدث أ فقدت البيزيتا الأسبانية عام 1976 نسبة 10% من قيمتها خلال ساعات قليلة[5] .

- مخاطر التغيرات في أسعار الفائدة [6]:مع بداية السبعينيات أخذت التقلبات في أسعار الفائدة في الدول الصناعية المتقدمة والمؤثرة في تحركات رؤوس الأموال الدولية ، تتخذ مدى أوسع ،كما أنها أصبحت أكثر سرعة في

[1] - وسام ملاك : مرجع سابق ص : 263 .

[2] -Michel jura : **Technique Financière Internationale**, Parise, 1999 , DUNOD , P : 142.

[3] -بن رجم محمد خميستي : **تغطية مخاطر الصرف على مستوى المؤسسة الاقتصادية باستخدام المشتقات المالية** ، مجلة الانسانية جامعة محمد خيضر بسكرة ، جوان 2010 ، العدد 19.

[4] - Eun, C ,and B. Resnick 2004,**International Financial Management** , Mc Graw Hill Irwin , p: 26.

[5] - مدحت صادق : مرجع سابق ، ص: 134 .

[6] - محمد كمال الحمزاوي : مرجع سابق ، ص: 92

حدوثها مقارنة مع تذبذباتها السابقة في الخمسينات والستينات ، حيث كانت تقلباتها تتم في حدود 2% و3%.

وترجع هذه التقلبات في أسعار الفائدة في هذه الدول إلى:

- التغير في معدلات التضخم.

-التغير في معدلات النمو الاقتصادي.

-حالة ميزان المدفوعات ومكوناته.

التضارب في توليفة السياسات النقدية والمالية بين هذه الدول.

وقد أدى التحرير المالي إلى زيادة حركة رؤوس الأموال الدولية حيث تتجه هذه الأخيرة نحو الدول التي تعطي أسعار فائدة أعلى بالتالي يزيد الطلب على عملات هذه الدول والعكس صحيح، إذن فالتقلبات في أسعار الفائدة ستشكل خطرا عمليات الصرف الأجنبي.

- **المخاطر الائتمانية:** وتسمى كذلك بخطر الطرف المقابل و ينص عادة في عقود الائتمان الذي يمنح بالعملة الأجنبية على التزام كل طرف بتسليم العملة موضوع العقد للطرف الآخر بالسعر والموعد المتفق عليه في العقد، وهناك مخاطر تنشأ من احتمال عدم وفاء أي من الطرفين بالتزامه.

وينقسم خطر الطرف المقابل إلى خطرين:

- خطر التسليم: هو عبارة عن خطر إفلاس الطرف المقابل يوم استحقاق العملية وهو أخطر من خطر القرض لأنه يؤدي إلى خسارة كلية لمبلغ العملية

- خطر القرض: ويتمثل في إمكانية إفلاس الطرف المقابل قبل حلول موعد استحقاق العملية.

ومما يزيد هذه المخاطر ثقلا هو إذا كانت القروض مقدمة بالعملات الأجنبية، فتعثر مثل هذه القروض وعدم القدرة على سدادها يدفع البنوك إلى الإحجام عن تقديم قروض بالعملة الأجنبية، الأمر الذي يؤثر بالسلب لا سيما في جانب عرض العملات الأجنبية، وهو ما يدفع بأسعار صرفها أعلى، كما أنه ينعش السوق السوداء من جهة أخرى فترتفع أسعار هذه العملات .

– مخاطر الصرف المرتبطة بالعمليات التجارية:

كل مؤسسة تباشر عمليات تصدير أو استيراد موترة بعملة تختلف عن عملتها الوطنية فهي معرضة لخطر الصرف التجاري، حيث أن تسديد هذه العمليات يمكن أن يتم بسعر صرف مختلف عن سعر الصرف لحظة عقد الصفقة إذن خطر الصرف بذلك هو نتيجة الفارق الزمني الذي يمكن أن يوجد بين تسديد هذه العمليات والاتفاق عليها [1].

– المخاطر التي تقع في مجريات النشاط اليومي:

من المحتمل أن تقع بعض الأخطاء خلال سير عمل البنك كأن تدرج العملة غير المطلوبة أو يدرج سعر الصرف الخطأ ، أو قد توجه الأرصدة بالعملة الأجنبية بطريق الخطأ إلى حساب آخر غير الحساب المقصود ...

– المخاطر الناجمة عن إعادة تقييم المراكز المفتوحة[2] :

قد تحقق خسائر للبنك عند إعادة تقييم مراكز العملات الأجنبية المفتوحة لديه والتي تجرى عادة مرة كل شهر، وتختلف أساليب إعادة التقييم ، إلا أن الأسلوب الأكثر إتباعا هو أن يتم تقييم كافة المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية على أساس أعلى سعر معلن في السوق في نهاية عمل اليوم الذي يتم فيه إعادة التقييم .

– **مخاطر المضاربة** :يعرف عالم المصارف وسوق الصرف الأجنبي تطورا هائلا في استخدام الحاسبات الآلية وأجهزة الاتصالات ، حيث أضحت عمليات المضاربة أكثر انتشارا وأسرع مما كانت عليه زمن ثم أصبحت أكثر ضررا الأمر الذي نلمسه بوضوح في أسواق الصرف الأجنبي الفورية ما أعطى أهمية أكثر لعمليات العقود الآجلة والمبادلات (السواب) وكذا عقود المستقبليات إضافة إلى عقود الخيار ...

وحاولنا في هذه النقاط أن نجمل أهم مخاطر عمليات الصرف الأجنبي التي قد يتعرض لها المتعاملون في أسواق الصرف الأجنبي والمؤسسات المالية ، وعلى البنوك والمؤسسات العاملة في هذا المجال أن تضع هذه المخاطر في الحسبان من خلال استخدام مختلف أدوات التغطية ومتعاملين ذوي خبرة في أسواق الصرف الأجنبي

[1] - بن رجم محمد خميستي : مرجع سابق ، ص : 73 .
[2] – مدحت صادق : مرجع سابق ، ص : 136 .

المبحث الثاني: سعر الصرف كأحد مؤشرات التنافسية الدولية

إن من أهم إفرازات العولمة الاقتصادية هي الانفتاح المضطرد للأسواق الدولية وإزالة القيود أمام التجارة الخارجية، إضافة إلى اشتداد حدة المنافسة بين الدول في هذه الأسواق، وتتوقف زيادة صادرات كل دولة على قدرتها في مجال المنافسة الدولية، وفي ظل المنافسة المحلية والدولية يبرز مصطلح جديد وهو القدرة التنافسية وهو موضوع الذي شغل اهتمام الباحثين في مجال الاقتصاد وإدارة الأعمال منذ بداية الثمانينات. برغم من وجود اتفاق عام في أدبيات التجارة الدولية بشأن مفهوم الميزة النسبية التي أشرنا إليها من خلال النظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية في الفصل الأول، إلا أن الأمر يختلف إلى حد كبير بخصوص مفهوم الميزة التنافسية، ويرجع هذا الاختلاف في الرؤى إلى الوحدة التي يتم النظر إلى قدرتها التنافسية حيث يهتم الاقتصاديون عادة بالقدرة التنافسية للدولة ككل في حين يهتم رجال الإدارة بتنافسية المؤسسة والقطاع.

وتشير أدبيات المنافسة العالمية إلى أن الدولة تتنافس على ثلاثة عناصر أساسية وتعتبر المؤشرات الأساسية للتنافسية الدولية و هي: السعر، الفاعلية والكفاءة الإنتاجية، لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز دور سعر الصرف كأحد مؤشرات التنافسية الدولية في الأسواق العالمية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التنافسية والتنافسية الدولية

رغم أن مصطلح التنافسية تطرق إليه العديد من المفكرين وحاولوا إعطاءه تعريفا دقيقا مع دراسة مكوناته، إلا أن مفهومه بقي مبهما وغير واضح بشكل جلي، ومع كل الغموض الذي يكتسي هذا المصطلح، فقد استطاع بعض المفكرين المختصين في مجال الأعمال التجارية والاقتصادية و إدارة الأعمال الوصول إلى إعطاء بعض التعاريف المتعلقة بمفهوم التنافسية و التي سنتعرض لها في هذا المطلب بشيء من التفصيل لكن نشير قبل ذلك إلى إن مصطلح التنافسية ينصرف إلى المؤسسة (المنتج)، القطاع و الاقتصاد.

أولا:مفهوم التنافسية على مستوى المؤسسة

يمكن وضع تعريف عام للقدرة التنافسية بأنها القدرة التنافسية المستمرة للمؤسسات على بيع السلع والخدمات بربحية في الأسواق المفتوحة، أما التعريف الذي يقدمه مجلس السياسة التنافسية للولايات المتحدة فهو القدرة على إنتاج السلع و الخدمات التي تجابه اختيارات الأسواق الدولية وتضمن نموا متواصلا و متصاعدا في مستوى معيشة المواطنين على المدى الطويل[1].

[1] تيقين حسين شمت، **التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر،2010، ص:21.

كما تعرف التنافسية على أنها: قدرة المؤسسة على الحفاظ باستمرار (بصفة دائمة) وبطريقة طوعية في سوق تنافسي ومتغير، بتحقيق معدل ربح على الأقل يساوي المعدل المطلوب لتمويل أهدافها [1].كما تعتمد التعاريف على المركز التنافسي للمؤسسة و على هذا الأساس تعرف التنافسية[2]" على أنها القدرة على مواجهة القوة المضادة في الأسواق والتي تقلل من نصيب الشركة في السوق المحلي و العالمي، ويترتب على التنافسية الوصول إلى مركز تنافسي وما يطلق عليه (competitive edge) ويرتكز مفهوم التنافسية عند الشركات على قدرتها في تلبية رغبات المستهلكين المختلفة، وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الدولية، فالتعريف البريطاني للتنافسية ينص على أنها القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب و في الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بكفاءة أكثر من المنشآت الاخرى.

وقد أجريت دراسة ميدانية أخرى، تم التطرق من خلالها إلى تحليل التنافسية بإجراء الدراسة على 08 مؤسسة منها 27% كبيرة و 73 % متوسطة، وبعد الدراسة والتحليل و استغلال البيانات الخاصة بالدراسة تم التوصل إلى التعاريف التالية للتنافسية[3]:

أ- التعاريف المرتبطة بعوامل التنافسية: حيث أثبتت نتائج الدراسة بأن 70% من مسؤولي المؤسسات يعرفون التنافسية مقارنة بالعوامل، فمثلا شركة انتاجية في منطقة ليون (Lyaon) توظيف 1000 عامل حيث عرفت التنافسية على أنها عرض احسن منتوج أو خدمة بأقل تكلفة، أما مؤسسة أخرى لصناعة النسيج فتشير إلى مفهوم التنافسية بأنه: إنتاج احسن نوعية بأحسن سعر بناءا على ذلك يتم ترتيب عوامل التنافسية حسب الجدول التالي:

الجدول رقم: (03-01) عوامل التنافسية حسب الترتيب

العوامل	النتائج
السعر	67.5%
الجودة	%58.75
التكلفة	%33.75

المصدر: فرحات غول، **مؤشرات المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية (حالة المؤسسات الجزائرية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص:91.

[1] ROGER PERCEROV: **" ENTREPRISE, GESTION IT CONPETITIVITE"** ECONOMICA , 1984, P: 7.

[2] فريد راغب النجار، **ادارة العمليات والانتاج و التكنولوجيا**، الاشعاع للطباعة والنشر، مصر، 1997، ص:123.

[3] فرحات غول، **مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية(حالة المؤسسات الجزائرية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006 ،ص:90.

ب- التعاريف المرتبطة بالسوق: لا يمكن الحديث عن التنافسية دون ذكر السوق و العكس صحيح، حيث تعتبر المنافسة كمرجع لمعرفة مكانة المؤسسة في السوق و لكن لا يكفي تواجد المؤسسة في السوق و إنما يتحتم عليها الحصول على أوراق رابحة من أجل ضمان ربح المعركة التنافسية، لذلك فإن المسيرين يركزون في معرفتهم لمدى تنافسية المؤسسة على حصتها في السوق و مدى ارتفاعها أو انخفاضها و بالتالي تحديد مكانة المؤسسة في السوق و القطاع الذي تنشط فيه.

ج- التنافسية كموقف: يعتمد هذا التعريف على محاولة فهم وإدراك بسيكولوجية المؤسسة، هل تريد أن تكون تنافسية، أو هل يجب أن تكون تنافسية، لأن العديد من المؤسسات ينظرون للتنافسية نظرة تشاؤمية ويعتبرونها كعائق في طريقهم، وفي هذه الحالة فإن سلوك المؤسسة يكون ظرفيا وتسعى من خلاله إلى تحسين نتائجها على حساب المنافسين، أما بعض المؤسسات فيرحبون بالتنافسية ويعتبرونها دافعا حقيقيا ومنشطا ومحفزا يزيد من عزم المؤسسة على استحواذها على أكبر حصة في السوق.

ثانيا:مفهوم التنافسية على مستوى قطاع النشاط

يقصد بالتنافسية لقطاع ما قدرة المؤسسات المنتمية لنفس القطاع الصناعي في دولة ما على فرض نفسها من خلال الأرباح المستمرة في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وهذا ما يؤدي إلى إكساب ميزة تنافسية لتلك الدولة في هذه الصناعة، ويجب تحديد القطاع بدقة فمثلا قطاع صناعة المواصلات لا يمكن خلطه مع قطاع الالكترونيات لأن مجالات وظروف الإنتاج تختلف[1].

وفي تقرير التنافسية العالمي عام 1995، عرفت التنافسية بأنها القدرة النسبية للدولة أو المشروع على خلق المزيد من الثروة عن منافسيها في الأسواق العالمية[2].

وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بقدرة المشاريع والصناعات والدول والأقاليم على خلق مستويات توظيف لعوامل الإنتاج بشكل دائم في الأجل الطويل.

[1]- زواوي الحبيب، **سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية- حالة الجزائر-**، مداخلة مقدمة للمتلقي الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 08و09 نوفمبر 2010.

[2] -**world economic forum، the world comnetitiveness report,** (15.el) switzer lnad IMD international.lansanne, 1995 p36.

ثالثا:مفهوم التنافسية على مستوى الدول (التنافسية الدولية)

تناول الاقتصاديون والمنظمات والهيئات الدولية مفهوم التنافسية على مستوى الدول أكثر من تعريفها، على مستوى المؤسسات وقطاع النشاط، لذلك نجد أن هناك من التعاريف تختلف حسب الزاوية التي تنظر منها للمنافسة وأهم هذه التعاريف نجد:

تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) للتنافسية بأنها "مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية في الاقتصاد والذي عن طريقه يتحدد مستوى الرفاهية المستدام والممكن تحقيقه".

أما المعهد الدولي للتنمية والإدارة (IMD) فقد عرف التنافسية بأنها" قدرة الاقتصاد على توليد القيمة المضافة بصورة أكبر من الاقتصادات المنافسة في الأسواق الدولية"[1].

ويمكن النظر لتنافسية الدول من عدة جوانب، فترتبط التنافسية بالأسعار والنفقات النسبية للإنتاج من المنظور الاقتصادي الكلي، كما ربط كثير من المحللين الاقتصاديين بين التنافسية والانتاجية والتطور التقني، فقد عرف ما كفتريدج التنافسية الدولية أنها بعض التدابير التي تحسن أداء الدولة التجاري مما ينعكس إيجابيا على الحساب الجاري وأو التي تؤدي إلى تحول ملحوظ في تكوين الصادرات نحو قيمة مضافة أعلى أو تقنية عالية[2].

وكما هو معروف، يشير اصطلاح الميزة النسبية إلى أن الدولة تتمتع بميزة نسبية فوق الدولة الأخرى إذا كانت تستطيع إنتاج سلعة ما بتكلفة أقل من الدولة الأخرى"[3]

ويعتبر التعريف الذي قدمه (Laura D'Andrea ty son) هو أكثر تعريفات التنافسية شيوعا، ويتمثل في: أن التنافسية الدولية تشير إلى قدرة دولة ما على إنتاج سلع وخدمات تلبي احتياجات الأسواق العالمية، وتساعد في ذات الوقت على تحقيق ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لرعايا الدولة المعنية، والعمل على الحفاظ واستمرارية هذا الارتفاع[4].

ويشير "بورتر" porter" إلى أن التنافسية الدولية مفهوم متعدد الجوانب، فقد تؤخذ على أنها ظاهرة كلية، داخل الاقتصاد تتأثر ببعض المتغيرات مثل: أسعار الصرف واسعار الفائدة، وعجز الموازنة العامة للدولة، أو تعتمد

[1]- جمال قاسم حسن ومحمد اسماعيل، **تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبريل 2012، ص: 05.

[2]- لبنى علي آل خليفة: **التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها(دراسة حالة مملكة البحرين)** مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والادارة، جامعة البحرين، م28، ع1، ص 73-118، (2014-1435هـ).

[3]- للمزيد يراجع المبحث الثاني من الفصل الأول من الأطروحة.

[4] -paul krugman,**pop internationl the mit press**, combridge, massa chusetts, london, england, 1996, p7.

على ملكية الموارد الطبيعية بوفرة، أو أنها دالة عكسية في تكلفة العمل، كما أن الميزة التنافسية قد ترجع إلى اختلاف ممارسات الإدارة أو أنها التوازن الموجب للميزان التجاري، أو القدرة على خلق الوظائف[1].

وبصفة عامة يمكن القول أن مفهوم التنافسية يختلف باختلاف الدراسة فيما إذا كانت عن دولة أو قطاع أو مؤسسة، فتنافسية قطاع اقتصادي معين تختلف عن تنافسية دولة تسعى إلى تحقيق معدل دخل أعلى لأفرادها، وهاتان بدوريهما يختلفان عن تنافسية مؤسسة تسعى إلى كسب حصة جديدة في الأسواق العالمية، فيرتبط نجاح المؤسسة على المستوى العالمي بقدرتها على تزويد عملائها بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفاعلية من منافسيها.

وجدير بالإشارة هنا أن العلاقة ما بين التنافسية على المستويات المذكورة سابقا هي علاقة تكاملية، بحيث أن أحدها يؤدي إلى الآخر، فتتوقف تنافسية القطاع الذي يتضمن مجموعة من المؤسسات العاملة في صناعة معينة على وجود شركات قوية قادرة على قيادة القطاع وخلق روابط مع صناعات أخرى على الصعيد المحلي والدولي، مما ينعكس إيجابيا على صادرات الدولة ودخل الفرد.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنافسية الدولية

هناك اهتمام متزايد في الدوائر السياسية والاقتصادية في العالم النامي بمقارنة الأداء التنافسي عبر الدول للحصول على المبادئ التوجيهية ولمعرفة ما هي السياسات والمؤسسات التي تعمل على نحو أفضل من غيرها؟ ما هي الطريقة المثلى لتصميم وتنفيذ استراتيجية صناعية تنافسية؟ وأدى هذا الاهتمام إلى عدة محاولات لوضوح مؤشر للقدرة التنافسية على الصعيد الوطني، ولترتيب الدول وفقا لمعايير معينة كما زاد عدد التقارير التي أعدتها المنظمات الدولية عن ترتيب الدول والتي تزداد نفوذا في صياغة سياسات الدول. ونتج عن هذا الاهتمام المتزايد بالتنافسية العديد من المؤشرات التي تتراوح من مؤشرات سعر الصرف الحقيقي الفعلي التي نشرت من قبل صندوق النقد الدولي إلى المقاييس المطلقة التي طورها معهد التنمية الإدارية (IMD)، والمنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) والتي تظهر التغيرات في ترتيب القدرة التنافسية للدول، ونستعرض في هذا المطلب بعضا من هذه المؤشرات مركزين على دور سعر الصرف الحقيقي الفعلي وتأثيره على التنافسية الخارجية للدول.

أولا:مؤشرات مؤسسة إدارة التنمية الدولية IMD:

تعد المؤشرات التي أعدتها مؤسسة إدارة التنمية الدولية (IMD) من أهم المؤشرات الدولية التي تقيس القدرة التنافسية للدول، حيث تنشر تقارير مؤسسة إدارة التنمية الدولية في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية

[1]- نيفين حسين ثمت، **التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية**، مرجع سابق، ص: 24.

وتستخدم تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي حوالي مائة وسبعين معيار لترتيب 133 دولة. علما بأن بعض المعايير المستخدمة من قبل الطرفين تختلف من سنة إلى أخرى، ويتغير عدد الدول قيد الدراسة خلال السنوات. تحتوي كل التقارير على تقسيم شامل للمستوى الحالي للقدرة التنافسية في دول العينة، وتوفر أساسا واقعيا لتصميم السياسات الاقتصادية للمستقبل لتعزيز القدرة التنافسية، فهي تنظر في مجموعة متنوعة من العوامل التي تؤثر على القدرة التنافسية الوطنية وترتب الدول تنازليا من الأكثر قدرة على المنافسة إلى الأقل قدرة، والتغير في تصنيف الدول من سنة لأخرى يعكس حقيقة أن هذه التقارير تركز بصفة خاصة على التعديلات القصيرة الأجل في ترتيب الدول[1].

تتبع مؤسسة إدارة التنمية الدولية في وضعها لمؤشرات القدرة التنافسية منهجية منظور الأعمال الاستراتيجية، حيث تعطي هذه المنهجية أهمية لدور الشركات واستراتيجياتها، والعوامل التي تؤثر على أداء القطاع الإنتاجي، وأغلب الأفكار التي بنيت عليها هذه المنهجية مأخوذة من كتاب الميزة التنافسية للأمم (1990) لـ (micheal porter)* أحد مستشاري المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) والذي يربط بين استراتيجية الشركة وطبيعة البيئة الاقتصادية (مثل الأسواق، والمؤسسات، والسياسات الاقتصادية) الكامنة وراء أداء قطاع الأعمال.

كما يتم حساب التنافسية من مجموعة من الإحصائيات المنشورة ونتائج الاستبيانات التي تم عرضها على رجال الأعمال عن كفاءة المؤسسات الحكومية، ومدى تطور شبكات الموردين المحلية أو طبيعية الممارسات غير التنافسية لتسليط الضوء على طبيعة البيئة الاقتصادية التي تواجه القطاع الانتاجي في الدول المختلفة، وينصب التركيز بوجه خاص على التدابير المتصلة بانفتاح التجارة، وكفاءة الحكومة والسياسة المالية، ومرونة سوق العمل، ومستوى البنية التحتية.

ومنذ عام 1989 أنتجت (IMD) عدة مقارنات بين القدرة التنافسية للدول من خلال النشرة السنوية للتنافسية العالمية التي تحلل وترتب قدرة الدول على توفير بيئة ملائمة ومستدامة لتنافسية الشركات وتقوم كذلك بتصنيف كل الإحصاءات والبيانات المجموعة عن كل دولة تحت ثمانية عوامل رئيسية هي: الاقتصاد المحلي، التدويل، الحكومة، والتمويل، والبنية التحتية، والإدارة، والعلم والتقنية والموارد البشرية. ومنذ عام 2001 أصبحت البيانات والاحصاءات المختلفة تصنيف تحت أربع عوامل أساسية وهي: الداة الاقتصادية، كفاءة الحكومة، كفاءة العمال والبنية التحتية وهو ما يوضحه الشكل البياني رقم (03-02) أدناه:

[1]- لبنى على آل خليفة، **التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها**، مرجع سابق، ص: 95.

*- مايكل يوجين بورتر ولد في مايو 23، 1947 بروفيسور جامعة بيشوب ويليام لورنس في مدرسة هارفرد للإعمال. هو أحد القادة النافذين في مجال إستراتيجية الشركات وتنافسية الدول والمناطق. أعمال مايكل بورتر معترف بها في العديد من الحكومات، الشركات الكبرى والدوائر الأكاديمية عالمياً.

الشكل رقم:(03-04): عوامل التنافسية

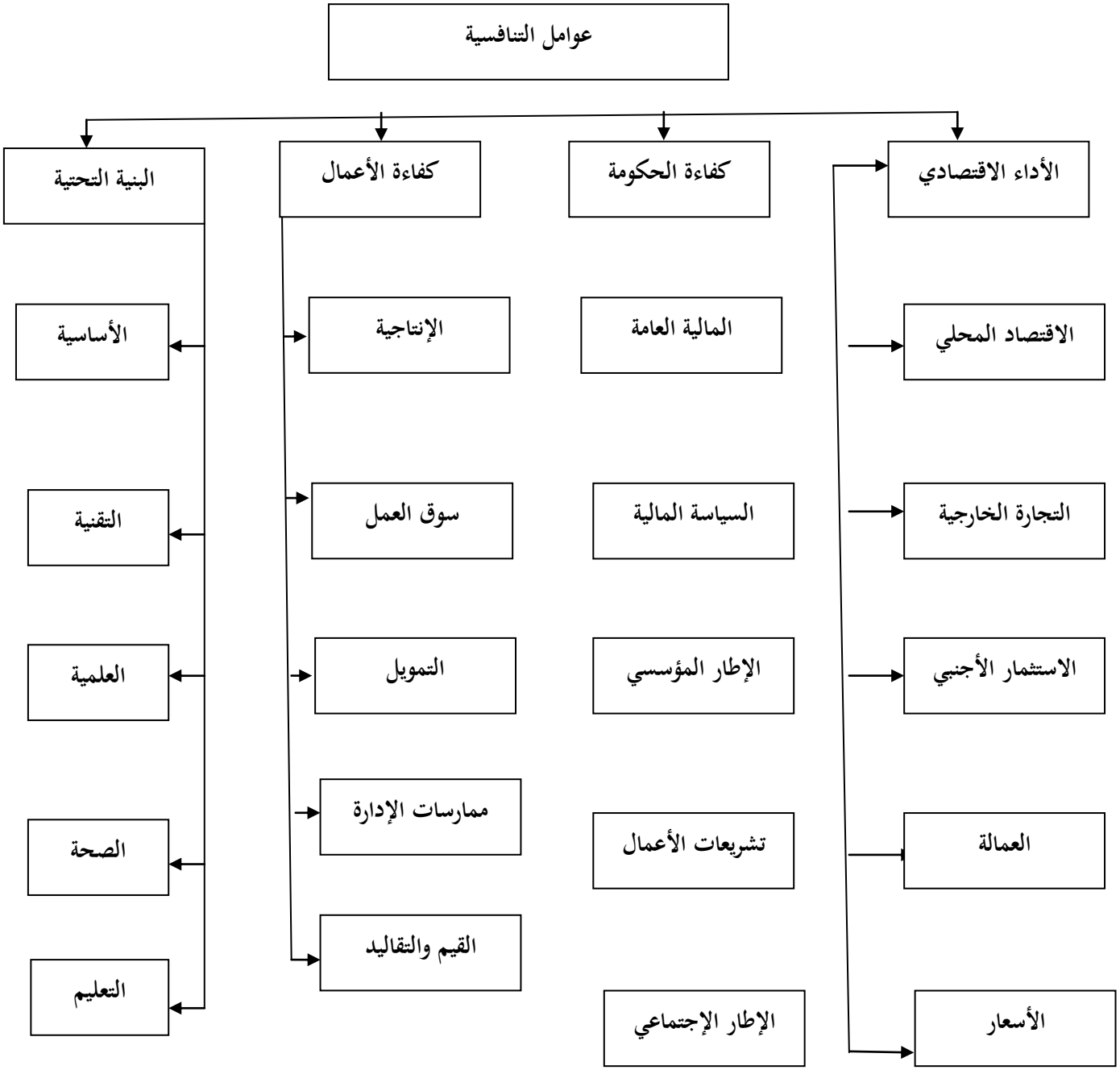

المصدر: لبنى علي آل خليفة: **التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها(دراسة حالة مملكة البحرين)** مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، جامعة البحرين، م28، ع1، (2014-1435هـ).

ثانيا :مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي WEF

يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) بجنيف سنويا ومنذ العام 1979 بدراسة تنافسية الدول والعوامل التي تؤثر في التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقق الازدهار الاقتصادي حيث يقوم المنتدى سنويا بإصدار تقرير التنافسية العالمي والذي يعتبر أداة مهمة لصانعي القرار من القطاعين العام والخاص في تلك الدول قصد مقارنتها مع مختلف الاقتصاديات الإقليمية والتي تساعد في وضع السياسات الاقتصادية الملائمة بالنسبة لصانعي القرار[1].

وقد استخدم المنتدى ثلاثة مؤشرات في تحليل القدرة التنافسية الوطنية من المنظورين الاقتصادي الكلي والجزئي[2]:

مؤشر تنافسية النمو: GCI Growth Competitiveness Index

قام بتطوير هذا المؤشر كل من : (mearthue) و(blanke)، و (lopeg-claros)* ويقوم (GCI) بتقسيم العوامل الرئيسية التي تؤثر على البيئة الاقتصادية الكلية والنمو الاقتصادي المستدام على المدى المتوسط إلى الطويل الأجل، ويقسم الدول إلى مجموعتين: " الاقتصاديات المركزية" حيث يعد فيها الابتكار التقني بالغ الأهمية لتحقيق النمو و"الاقتصادات غير المركزية" التي مازالت تعتمد على التقنية المستوردة من الخارج، كما يستخدم المؤشر مزيجا من البيانات الكمية والبيانات النوعية التي تم الحصول عليها من استطلاعات الرأي مع المسؤولين ومديري الشركات، مع استجابات تتراوح ما بين 1 إلى 7، كذلك يتم تحويل البيانات الكمية على مقياس من 1-7، ويتألف (GCI) من ثلاث مجموعات من العوامل الحاسمة بالنسبة إلى النمو الاقتصادي التي يفصلها الرسم البياني التالي:

[1]- زواوي لحبيب: **سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية**، مرجع سابق، ص: 6.

[2]- لبنى علي آل خليفة: **التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها**، مرجع سابق، ص 98.

الشكل رقم: (03-05): مؤشر تنافسية النمو.

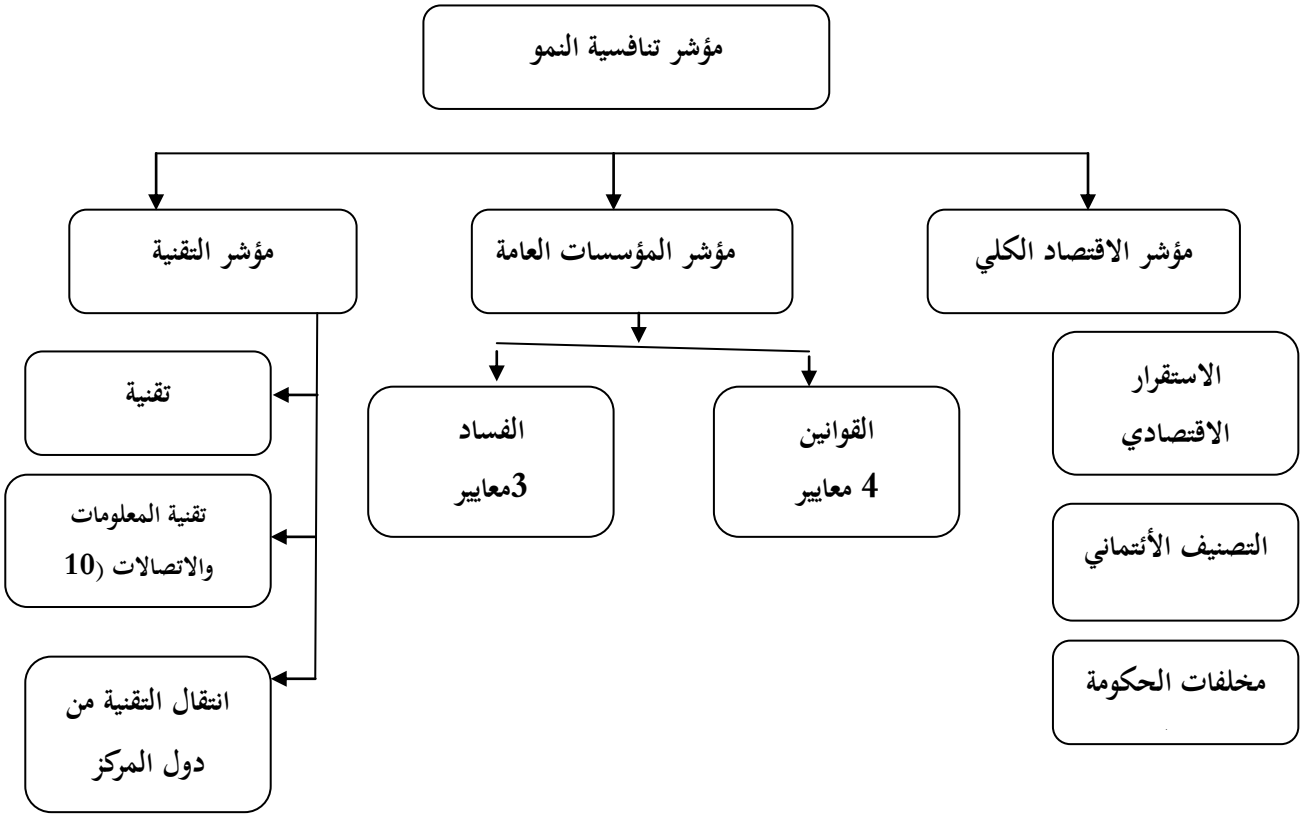

المصدر: لبنى علي آل خليفة: **التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها(دراسة حالة مملكة البحرين)** مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والادارة، جامعة البحرين، م28، ع1، (2014-1435هـ).

مؤشر تنافسية الأعمال: Business Competitiveness Indesc

يقوم هذا المؤشر الذي طوره (Porter)* بالتحقيق في العوامل الخاصة بالشركة التي تؤدي إلى تحسين كفاءتها (على مستوى الاقتصاد الجزئي) ويعتبر هذا المؤشر مكملا لمؤشر تنافسية النمو (GCI) ويسعى لتحديد العوامل التي يتوقف عليها النمو الاقتصادي الذي يقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدولة واستدامة النمو، وينصب التركيز على الإنتاجية كمقياس لمستوى المعيشة وللمنافسة.

وتقاس الإنتاجية بقيمة السلع والخدمات المنتجة لكل وحدة من موارد الدولة البشرية والرأسمالية، والطبيعة، فبينما يركز المؤشر السابق على الاستقرار السياسي، والمؤسسات القانونية والاجتماعية، ومدى صحة السياسات المالية والنقدية المتبعة لدفع عملية النمو يركز (BCI) على قدرات الاقتصاد الجزئي ومزايا الدولة التنافسية.

لأن توفير المناخ الاقتصادي الملائم لا يكفي لدفع الانتاجية المفردة كما يميز بين ثلاث مراحل مختلفة للنمو وهو ما يوضحه الشكل البياني أدناه في المرحلة الأولى تكون العمالة منخفضة التكلفة والموارد الطبيعية غير المصنعة

هي المهيمنة على مصادر المزايا التنافسية و في هذه المرحلة تتنافس الشركات من حيث السعر وتكون أدوارها محدودة في سلسلة القيمة العالمية[1] والتحدي الأساسي التي تواجهه الدول المنخفضة الدخل في هذه المرحلة هو الإرتقاء في المنافسة لما هو أكثر في العمالة الرخيصة والموارد الطبيعية ويجب أن تكون أولويات هذه الدول التي لا تتمتع بدرجة تنافسية جيدة هي تحسين البنية التحتية وتحرير الاقتصاد وفقا لهذا المنظور .

وفي المرحلة الثانية للنمو تعد الكفاءة في إنتاج سلع وخدمات متماثلة المصدر الأساسي للميزة التنافسية ويمكن رفع كفاءة الإنتاج عن طريق الاستثمارات الضخمة وحوافز الاستثمار وتحسين فرص الحصول على رأس المال ويتعين على الشركات أيضا أن تبدأ في زيادة الكفاءة المهنية للإدارة وخلق القدرة على استيعاب التقنية وتصدير منتجاتها لعدد أكبر من الدول والانتقال إلى هذه المرحلة يتطلب أيضا تحسين التعاون البحثي بين الجامعات والقطاع الصناعي وجودة كل من مخرجات التعليم العالي ونظام الإدارة وفي المرحلة الأخيرة للنمو تكون القدرة على إنتاج السلع والخدمات باستخدام الأساليب الأكثر تطورا المصدر الرئيسي للميزة التنافسية ويعتمد النجاح في الانتقال إلى هذه المرحلة على نوعية البيئة التنظيمية وقوة القطاعات الاقتصادية المختلفة وتطور كل من الطلب وظروف السوق المالية المحلية ، إضافة إلى جودة إدارة التعليم وكل هذه العوامل نجدها في الدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع.

مؤشر التنافسية العالمية GICI:

من خلال المؤشرات المذكورة أعلاه رأينا أن (GCI) يشير إلى محددات الاقتصاد الكلي للإنتاجية بينما مؤشرBCI يختص بدارسة المكونات الجزئية للاقتصاد وفي الواقع لا يمكن فصل محددات الاقتصاد الكلي عن محددات الاقتصاد الجزئي في تحليل القدرة التنافسية فإضافة إلى هذه المحددات تعتمد قدرة الشركات في تحقيق النجاح على أمور أخرى مثل كفاءة المؤسسات العامة وجودة النظام التعليمي الاستقرار العام للاقتصاد الكلي الدولة التي ينشطون فيها .لهذا السبب تم تطوير المؤشر (GIOCI) كما أشار تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي 2004 بهدف توحيد (GCI)و (BCI°) ويقوم هذا المؤشر الجديد على ثلاثة مبادئ أساسية وهي:

* **سلسلة القيمة العالمية:** ظهر مفهوم سلسلة القيمة في الخمسينات على يد: « Lourence milles » وهو تاجر أمريكي وقد عم الأستاذ M.Porter على تطويره من خلال كتاباته، حيث يعمل هذا النموذج على البحث عن منابع الميزة التنافسية وأصولها على مستوى كل أنشطة المؤسسة، والحكم على مواردها ومهاراتها ، ويمكن تعريف سلسلة القيمة على أنها الطرقة النظامية للنظر ، والحكم على سلسلة الأنشطة التي تؤديها المؤسسة، بحيث يمكن للمؤسسة من خلالها فهم المصادر الحالية، والمحتملة للميزة التي تم تحقيقها عن منافسيها، أما سلاسل القيمة العالمية هي عبارة عن عدد المنتجات النهائية مثل السيارات والهواتف المحمولة والأجهزة الطبية التي ينتجها بلد واحد باستخدام مدخل من عدة بلدان أخرى آخذة في التزايد نتيجة انحسار الحواجز التجارية وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات. ويخضع إنتاج السلع المصنعة للتنظيم على نحو متزايد من خلال السلاسل العالمية حيث يتم تجهيز السلع (القيمة المضافة) في بلدان متعددة تمثل جزءا من السلسلة وتتخصص المصانع في كل بلد في عملية محددة تتوج بالمنتج النهائي وهذه العملية الكلية التي غالبا ما يطلق عليها التخصص الرأسي تعني أن جزءا كبيرا من سعر السلعة المصدرة يعكس على الأرجح قيمة المدخلات المستوردة في هذا المنتج وتشير التقديرات إلى بلوغ محتوى الواردات الداخل في الصادرات على مستوى العالم ككل إلى 30% تقريبا.

1. محددات القدرة التنافسية معقدة وتتألف من 12 ركنا؛
2. التنمية الاقتصادية عملية ديناميكية من التعديلات المتعاقبة؛
3. تنتقل الدول من مرحلة النمو الى اخرى بطريقة سلسة.

في المرحلة الأولى القائمة على عوامل الإنتاج تتنافس الشركات من حيث السعر والاستفادة من العمالة الرخيصة أو الموارد الطبيعية وفي المرحلة الثانية تصبح كفاءة الإنتاج المصدر الرئيسي للقدرة التنافسية وفي المرحلة الأخيرة لايمكن للاقتصاديات الناجحة المنافسة من حيث السعر أو حتى الجودة وبالتالي يجب أن تنتج منتجات مبتكرة باستخدام الأساليب الأكثر تطورا للإنتاج والتنظيم . ويتم احتساب مؤشر (GI°CI) المتوسطات المرجحة لثلاث مجموعات من المعايير وهي المتطلبات الأساسية: _ القدرة والكفاءة _ الإبداع وعوامل التطور.

ثالثا: مؤشر أسعار الصرف الحقيقية

يعتمد تحليل تنافسية الاقتصاد لأي دولة على فهم الميكانيزمات التي تؤثر من خلالها تغيرات اسعار الصرف على الواردات والصادرات وإذا ركزنا الاهتمام على (التنافسية _ السعر) فإنه يمكن التعبير حينئذ على التنافسية على أنها النسبة بين المستوى العام للأسعار بين الدول معبرا عنها بنفس العملة وهو ما يستدعي معرفة معدل الصرف الحقيقي كمؤشر للتنافسية في ظل المبادلات المتعددة الاطراف .[1]

والاختلالات التي تحدث في أسعار صرف العملة الحقيقية لها أهمية حاسمة في قياس القدرة التنافسية للدول عموما ولكن ينبغي أن تكملها مجموعة أوسع من المعايير الأخرى والمتمثلة في الأسعار النسبية الأخرى، ظروف القطاع الخارجي، تكاليف الانتاج ومعايير الجودة.

1- فعالية سعر الصرف الحقيقي كمقياس للتنافسية الدولية:

يشتمل سعر الصرف الحقيقي كمقياس للتنافسية الدولية على مجموعة من المزايا بما في ذلك إمكانية تطبيقه على أي دولة بشكل موحد مما يتيح إمكانية المقارنة بين مختلف الدول وعبر الزمن كما أنه يعطي صانعي السياسة وجهة نظر أكثر شمولا وأبعاد كثيرة عن القدرة التنافسية وبالتالي يساعد على وضع المعالم الأساسية للسياسة العامة التي تهدف إلى تحسينها كذلك يمكن ربط دراسات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية بالتغيرات في شروط التبادل التجاري (TERMS OF TRADE) والتغيرات في التدفقات المالية والإنتاجية ورأس المال وأنماط الاستهلاك وكلها أمور تؤثر على مستوى توازن سعر الصرف الحقيقي.وعادة ما يطبق هذا النوع من الدراسات

[1]- لزعر علي، آيت يحي سمير: **معدل الصرف الفعلي الحقيقي و تنافسية الاقتصاد الجزائري** مجلة الباحث، العدد11، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة– 2012، ص=49.

على دولة واحدة ولكن يمكن أيضا أن تنفذ من منظور متعدد الأطراف مثل دراسات صندوق النقد الدولي بالتعاون مع فريق استشاري بشان مسائل تتعلق بأسعار الصرف .

2-وسائل قياس أسعار الصرف الحقيقية:

أكثر الوسائل شيوعا لقياس أسعار الصرف الحقيقية نستعرضها فيما يلي:

- **تعادل القوة الشرائية (مؤشر اسعار المستهلك):**

إضافة لما ذكرناه في المبحث الأول من هذا الفصل فيما يتعلق بنظرية تعادل القوة الشرائية فإن أسعار الصرف الحقيقية تحسب على أنها نسبة المؤشر المحلي لأسعار المستهلك (COMSUMER PRICE TMDEX) من مؤشر الأسعار الاستهلاكية الأجنبية مضروبا في سعر الصرف الرسمي وذلك للدلالة على أسعار السلع غير التجارية وأسعار السلع التجارية (القابلة للتداول) .فكما ذكرنا من قبل يعد سعر الصرف الحقيقي الفرق النسبي بين أسعار السلع التجارية والسلع غير التجارية و ارتفاع أوانخفاض هذه النسبة يدل على ارتفاع أو انخفاض قيمة عملة الدولة مما يؤثر على تكلفة سلع وخدمات الدولة ويمكن تطبيق هذه الطريقة على دولتين أو أكثر فعلى سبيل المثال يستخدم سعر الصرف الحقيقي لقياس متوسط أسعار السلع الاستهلاكية بالمقارنة بأسعار كل عملاء الدولة التجاريين ويستخدم متوسط مرجح (الأوزان) بقرب الدول من حيث الأهمية في التجارة الخارجية للدول قيد الدراسة.

ومن المشاكل الرئيسية لهذا المقياس هي صعوبة تقدير أسعار السلع غير القابلة للتداول ولذلك استخدمت عدة مؤشرات أخرى بالإضافة إلى مؤشر الأسعار الاستهلاكية لتقدير هذه الأسعار مثل تكاليف وحدة العمالة (UIC) ومؤشر أسعار المنتجين أو مؤشر سعر البيع بالجملة (WPI/PPI) ولكل هذه المؤشرات مزايا وعيوب الأسباب نظرية وفيما يتعلق بتوافر البيانات وهناك مشكلة عامة تتعلق بالمقارنة عبر الدول وهي أن طرق القياس والأهمية المعطاة لبعض العناصر المقاسة في هذه المؤشرات تختلف باختلاف الدول فعلى سبيل المثال زيادة في سعر السلعة من سعر السلعة الأساسية قد تشير بشكل خاطئ إلى حدوث تغير نسبي في القدرة على المنافسة . وعلاوة على ذلك مؤشر الأسعار الاستهلاكية المستخدم لقياس أسعار الصرف الحقيقية لا يعكس بالضرورة تكلفة الإنتاج كما يقتصر على السلع الاستهلاكية فقط.

3- منهج توازن الاقتصاد الكلي:

يعتمد هذا المنهج على الاقتصاد القياسي في تقدير العلاقة بين توازن الحساب التجاري وتوازن مجموعة من متغيرات الاقتصاد الكلي (الأساسيات) والتي تتضمن معدلات التبادل التجاري، الإنفاق الحكومي الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري وانفتاح الاقتصاد وتدفقات رأس المال.

من بين أمور أخرى مع تدفقات المعونة الخارجية والتي لها أهمية خاصة للدول منخفضة الدخل ويفترض هذا المنهج أن التغيرات في سعر الصرف الحقيقي تسعى للحفاظ على هذا التوازن ولهذا فانه من الضروري: **أولا**: تحديد سعر الصرف التوازني وهو سعر الصرف الذي يسود عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي فالصدمات الاقتصادية المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر في المستوى التوازني . **ثانيا** : يجب تحديد كيفية تغير سعر الصرف الحقيقي مع تغير المتغيرات الكلية الأساسية وبالتالي تحديد كيفية تأثير هذه المتغيرات الأساسية على سعر الصرف ومنه تكون مؤشر لسعر الصرف التوازني وسوف نصل إلى هذه المعطيات بشكل رياضي باستخدام منهج الاستيعاب ومنهج المرونات في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: سياسة تخفيض العملة كمؤشر للتنافسية الدولية:

إن نجاح عملية التخفيض أو رفع قيمة العملة يرتبطان بآثار السعر وآثار الدخل من جهة وباتخاذ هذين النموذجين من الآثار ومن جهة أخرى وفي تحليلنا للشروط الضرورية لهذا النجاح المذكور سوف نركز بشكل أساسي على عملية تخفيض قيمة العملة أما اللجوء إلى سياسة رفع قيمة العملة فهو إجراء نادر الحدوث وبالتالي فان تحليل الآثار السعرية يتطلب منا الاستناد إلى مقاربة أسلوب المرونات في حين أن استخلاص الآثار السعرية والآثار الداخلية يتطلب منا الاستناد إلى مقاربة الامتصاص.

أولا: مقاربة أسلوب المرونات:

أسلوب المرونات هو أحد سياسات تسوية الاختلال الخارجي والتي تفرضها المؤسسات المالية الدولية على الدول الطالبة لبرامج التعديل الهيكلي في اقتصادياتها إضافة إلى ذلك تتضمن أسلوب الامتصاص الذي يركز على العرض والطلب المرتبط بالكتلة النقدية وتدور فكرة أسلوب المرونات حول مرونة كل الصادرات والواردات بالنسبة الى سعر صرف العملة وأهميتها في توجيه ميزان المدفوعات .[1]

[1]- ظهر هذا الاسلوب خلال فترة ثلاثينيات القرن الماضي، ويرجع الفضل في طرحه الى رونيسون ROBINSON وقد تدعم بما يسمى شرط- مارشال-ليرنر MARSHAL-LERMER

1_دور المرونات في تحليل الاثار السعرية:

يوضح هذا التحليل مدى تأثير تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات وتخفيض قيمة النقد أو بمعنى آخر رفع سعر الصرف يفترض أن يعيد التوازن إلى الميزان التجاري على أثر تدهور حدي التبادل لكن على الرغم من ذلك فإن العديد من عمليات التخفيض لم تؤد إلى العودة إلى حالة التوازن الموجودة [1].

كما يجب أن نشير في هذا الصدد إلى أن تغير قيمة الواردات والصادرات لا يرتبط فقط بتغير الأسعار الناجمة عن تغير أسعار الصرف بل ويرتبط أيضا بتغير الكميات المصدرة والمستوردة فعليا ولا يمكن لعملية تخفيض قيمة العملة أن تؤدي إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات الجارية إلا إذا كان كل من الطلب الخارجي على الصادرات الوطنية والطلب الداخلي على الواردات مرنين بما فيه الكفاية بالنسبة للأسعار ولوضع صياغة رياضية لما سبق لابد أن نأخذ بعين الاعتبار نموذجين من المرونات :

النموذج الأول: مرونة السعر للطلب الخارجي على الصادرات المحلية: هذه المرونة هي عبارة عن تغير الطلب الخارجي على الصادرات المحلية محسوبا بالنسبة المئوية قياسا إلى (أي المقسوم على) تغير أسعار الصادرات المحسوب أيضا بالنسبة المئوية والاشتقاق أثر مرونة السعر للطلب الخارجي على الصادرات المحلية نفترض ما يلي:[2]

X قيمة الصادرات بالعملة الوطنية،

k قيمة الواردات بالعملة الاجنبية،

P سعر الصرف،

B رصيد الميزان التجاري بالعملة الوطنية،

E مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف وتعطى بالصيغة التالية:

$$Ex\ \frac{\Delta x/x}{\Delta p/p} \longrightarrow (1)$$

[1]- **أثر تدهور حدي التبادل:** ان تخفيض قيمة العملة يؤدي الى يتدهور حدي التبادل أو كما يسمى بأثر شروط التجارة حيث يترتب على هذا التدهور تدنيا في النقل القومي و أثرا إيجابيا على الميزان التجاري إذا كان الميل الحدي للامتصاص أعلى من الوحدة (أكبر من الواحد)، أي أن أثر حدي التبادل سيحسن الميزان التجاري ، أما إذا كان الميل الحدي للامتصاص أدنى من الواحد فهذا يعني أن رصيد الميزان التجاري سوف يتدهور.

[2]- وسام ملاك : **الظواهر النقدية على المستوى الدولي**، الطبعة بالأولى، دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر، بيروت – لبنان، 2001، ص=81.

تمثل $x\Delta$ التغير في الصادرات و $p\Delta$ التغير في سعر الصرف

فإذا كان الطلب مرنا فإن تخفيض أسعار الصادرات المقيمة بالعملة الأجنبية الناتج عن تخفيض قيمة العملة الوطنية سوف يؤدي إلى زيادة الصادرات المحلية أما إذاكان هذا الطلب غير مرن مثلا لأن الأسواق الخارجية مشبعة بتلك السلع المصدرة أو لأن هذه الأسواق لاتبدي أي رغبة في شراء السلع المعروضة للتصدير فإن تخفيض قيمة العملة الوطنية لن تؤدي إلى أي زيادة في المبيعات إلى الخارج.

النموذج الثاني: مرونة السعر للطلب الداخلي على الواردات:

تعبر هذه المرونة عن التغير بالنسب المئوية للطلب الداخلي على الواردات من الخارج قياسا (مقسوما على) إلى التغير بالنسب المئوية لأسعار السلع الخارجية الواردات المقيمة بالعملة الوطنية ولاشتقاق أثر مرونة السعر للطلب الداخلي على الواردات نفترض مايلي:

E_M مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف وتعطى كما يلي:

$$E_M = \frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta P}{P}} = \frac{\Delta M}{\Delta P}\frac{P}{M} \longrightarrow (2)$$

تمثل Δm التغير في الواردات و Δ P تمثل التغير في سعر الصرف فإذا كان هذا الطلب مرنا فإن تخفيض قيمة العملة الوطنية سيؤدي إلى تخفيض الواردات, لأن أسعار هذه الأخيرة مقيمة بالعملة الوطنية سوف ترتفع .أما إذا كان الطلب غير مرن فإن تخفيض النقد الوطني لن يخفف من تدفق الواردات وغياب الإنتاج الوطني لنفس أنواع السلع المستوردة أو لأنواع مشابهة يؤدي إلى عدم المرونة في ذلك الطلب.

وإذا اعتبرنا الواردات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي :

$$E_M - \frac{dM}{dP}\frac{P}{M} \longrightarrow (3)$$

أما بالنسبة لصياغة رصيد الميزان التجاري تكون على النحو التالي :

بما أن قيمة الواردات M مقيمة بالعملة الاجنبية فإنه يجب ضربها في سعر الصرف P لتحويلها إلى العملة الوطنية لتصبح قيمة الواردات بالعملة الوطنية هي MP وبالتالي فإن الميزان التجاري بالعملة الوطنية يكتب كما يلي :

$$B = X - MP \longrightarrow (4)$$

ولمعرفة أثر التغير في سعر الصرف P على الميزان التجاري B تكون الصياغة الرياضية كالآتي:

(اشتقاق B بالنسبة لسعر الصرف P):

$$\frac{dB}{\mathrm{dP}} = \frac{dX}{\mathrm{dP}} - (\frac{dM}{\mathrm{dP}}P + M)$$

أو:

$$\frac{dB}{\mathrm{dP}} = \frac{dX}{\mathrm{dP}} - (M + \frac{dM}{dP}P\ )$$

بإخراج M عامل مشترك نحصل على:

$$\frac{dB}{\mathrm{dP}} = M(\frac{dX}{\mathrm{dP}}\frac{1}{\mathrm{M}} - \left(1 + \frac{dM}{dP}\frac{P}{\mathrm{M}}\right))$$

أو

$$\frac{dB}{dP} = M\left(\frac{dB}{dP}\ \frac{1}{M}\ \frac{P}{P} - \left(1 + \frac{dM}{dP}\ \frac{P}{M}\right)\right) \longrightarrow (5)$$

وبما أننا انطلقنا في هذه الصياغة من ميزان تجاري متوازن أي:

$$\mathrm{B} = \mathrm{X} - MP = 0$$

$$\mathrm{X} = MP \text{ أو}$$

فإنه يمكن كتابة المعادلة التالية رقم 05 كما يلي:

$$\frac{dB}{\mathrm{dp}} = M(\frac{dX}{dP}\frac{P}{\mathrm{X}} - \left(1 + \frac{dM}{dP}\frac{P}{\mathrm{M}}\right)) \longrightarrow (6)$$

نقوم بتعويض كلا من المعادلتين 02 و 04 في المعادلة رقم 06 مع الأخذ بعين الاعتبار المرونة السالبة للواردات نحصل على ما يلي:

$$\frac{dB}{\mathrm{dP}} = M(\ Ex - (1 - Em)) = M(Ex + Em - 1) \longrightarrow (7)$$

وتعبر المعادلة رقم 08 عن أن التغير في سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي إلى التغير في الميزان التجاري بالقيمة التالية:

$$(\mathrm{E_x} + \mathrm{E_m} - 1)\ \mathrm{M} \longrightarrow (8)$$

وبالتالي فإنه لإحداث زيادة في الميزان التجاري لابد أن يكون:

$E_X + E_M > 1$ وهو شرط مارشال – ليرنز

فرضيات مقاربة أسلوب المرونات:

يعمل أسلوب المرونات في ضوء جملة من الفرضيات منها[1] :

1. إن كون Px=P و $Pm=\frac{P}{E}$ يعني أن مرونات العرض هي لا متناهية وهذا ما يبرر التعريف المعطى لشرط المرونات الحرجة؛
2. إذا كان البلد يعاني من عجز في ميزانه الجاري قبل تغيير سعر الصرف، فإن الشرط المتعلق بمرونات الطلب لا يضمن التحسن لكن إذا كان العجز محدودا واذا كان الشرط قد تم ملؤه بشكل واضح $|n_x|+|n_m| > 1$ (أعلى بكثير من واحد) فإن نجاح عملية تخفيض قيمة العملة يصبح مضمونا؛
3. إذا كان الطلب المحلي على المنتجات الخارجية والطلب الخارجي على السلع الوطنية حساسان نسبيا على تغييرات سعر الصرف الحقيقي، فعندما يتغير هذا الأخير (تخفيض أو تدني قيمة العملة) تكون هناك بالتأكيد آثار هامة على الرصيد التجاري؛
4. عندما يملأ الشرط المذكور أعلاه فإن الأثرين الإيجابيين للتخفيض (ارتفاع حجم الصادرات وانخفاض حجم الواردات) يغلبان على الأثر السلبي (ارتفاع سعر الواردات)؛
5. إذا كان مسؤولو السياسة الاقتصادية في البلد المعني قد اختارو نظام صرف ثابث وكانوا يدركون أن الشرط قد تحقق فبإمكانهم أن يقرروا تخفيف قيمة العملة من أجل أن يزيلو أو على الأقل أن يمتصوا جزئيا العجز الجاري هذا النموذج من التخفيض الذي يعرف بالتخفيض التنافسي (لانه يهدف الى تحسين تنافسية السلع الوطنية) يمكن أن لايلقى استحسانا في الخارج الذي قد يقدم بدوره على تخفيض قيمة عملته وفي هذه الحالة فإن الرصيد الجاري البلد المعني قد لا يلقى أي تحسن أو قد يتحسن على وجه غير كاف.
6. إذا كان معدل تكافؤ القدرة الشرائية النسبية قد تحقق:

$$\frac{dr}{r} = \frac{dp}{p} - \frac{dp*}{p*}$$

[1]- وسام ملاك، مرجع سابق، ص:86.

فإن فارق التضخم بين البلد المعني والخارج هو موازن تماما بتغير سعر الصرف الإسمي على وجه يبقى فيه سعر الصرف الحقيقي ثابتا في هذه الحالة لايكون لتغير سعر الصرف الإسمي أي تاثير أكيد على الرصيد الجاري وللإيضاح أكثر نعود دائما إلى القاعدة التالية:

معدل سعر الصرف الحقيقي = (معدل تغير سعر الصرف الاسمي)+ (معدل التضخم في البلد المعني) _(معدل التضخم في الخارج)

مميزات مقاربة أسلوب المرونات:

تخلص ميما سبق إلى أن أسلوب المرونات يتميز بما يلي[1]:

- يعتمد على طريقة تحويل الإنفاق عن طريق تغيرات سعر الصرف وجوهر هده الفكرة هو تحويل الإنفاق أما من السلع المحلية إلى الإنفاق على السلع الاجنبية من طرف المقمين وبالتالي زيادة الواردات أو من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية من طرف غير المقمين وبالتالي زيادة الواردات.
- لايهتم هذا الأسلوب بجميع عناصر ميزان المدفوعات إذ أنه يركز فقط على صادرات وواردات السلع والخدمات.

ثانيا: تحليل مقاربة أسلوب الامتصاص:

ركز أسلوب المرونات السابق وبشكل خاص على أثر التغيرات في الأسعار النسبية على الصادرات والواردات وميزان الحساب الجاري لكنه أهمل في الحقيقة تأثير آثار الدخل في تحديد هذه المتغيرات، لذلك جاءت مقاربة الامتصاص أو منهج الاستعاب* كما يسميه العالمان : BLA AL ESCANDAR لمعالجة هذا القصور في أسلوب المرونات في إطار كينزي بسيط .

1- فرضيات أسلوب الامتصاص: يستند منهج الامتصاص على مجموعة من الفروض الأساسية والتي نوجزها في مايلي.[2]

_ افتراض سيادة حالة التوظيف غير الكامل على نطاق واسع لتشمل جميع الدول تقريبا؛

_استبعاد كافة عناصر ميزان رؤوزس الأموال من التحليل فقط على بنود الميزان التجاري في ميزان المدفوعات؛

[1]- راتول محمد : **تحولات الدينار الجزائري و اشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية اسلوب المرونات**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية- الواقع و التحديات – جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف – يومي 14و15 ديسمبر .2004.

* يعود الفضل في وضع أسس هذه المقاربة لكتاب "Meade"1951 عن ميزان المدفوعات كما ينسب الفضل في استخدام مصطلح الاستيعاب لأول مرة إلى Alexandre » 1952« Sidneg .

[2]- زواوي لحبيب : مرجع سابق، ص .11

[2]- بوثلجة عبد الناصر، **دور المعلومات في تحديد سعر الصرف**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان – 2009/2008, ص:53.

_الإنتاج الجاري هو المصدر الوحيد للصادرات؛

_افتراض توفر قدر كاف من احتياطات الصرف لدى الدولة.

إن مدلول الامتصاص[1] والذي نرمز له بالرمزA يشير إلى مجموع مستوى الإنفاق في الاقتصاد وهو يساوي إلى مجموع الإنفاق الاستهلاكيC ، الإنفاق الاستثماري I ، الإنفاق الحكومي G

وترتسم مقاربة الامتصاص من خلال الموازاة بين الدخل الوطني ومجموع الإنفاق في الاقتصاد فإذا رمزنا للدخل بالرمز Y تكون معادلة الدخل البسيطة كالتالي :

$$Y=C+I+G+(X-M) \leftrightarrow y-A=x-m$$

الامتصاص الداخلي (A) هو مجموع الانفاق الاستهلاكي والاستثماري والحكومي على الشكل التالي:

$$A=C+I+G$$

أما رصيد الميزان التجاري (X-M) فهو يساوي B حيث $B= X-M$

بناءا على ذلك نصيغ المعادلة التالية :

$$Y=A+B$$

أو

$$B=Y-A$$

من خلال هذه المعادلة الأخيرة يسجل الميزان التجاري عجزا إذا كان الامتصاص (الإنفاق الداخلي) (A) أعلى من الدخل الوطني، وبالتالي فإن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى سلسلتين من الآثار آثار على مستوى الدخل وآثار على مستوى الامتصاص.

تحليل الآثار الدخلية والسعرية لتخفيض قيمة العملة:

الآثار الدخلية: إن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة في الدخل نتيجة إلى أثر استخدام غير الكامل للموارد يؤدي إلى انخفاض في الدخل نتيجة ما يسمى بأثر حدي التبادل أو أثر شروط التجارة.

تغير رصيد الميزان التجاري يرتبط إذن بهذين الأثرين، كما يرتبط بالميل الحدي لامتصاص الدخل:

2-1-1: أثر الاستخدام غير الكامل للموارد:

إن الزيادة في الصادرات الناجمة عن تخفيض قيمة العملة يجب أن تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني طبقا لنظرية مضاعف التجارة الخارجية لكن من المعلوم أن هذه الزيادة لايمكن أن ينشأ عنها تدفقا حقيقيا Flux réel إلا إذا كان هناك استخدام غير كامل لعوامل الإنتاج إضافة إلى ذلك وحتى يتحسن رصيد الميزان التجاري يقتضي أن يكون الميل الحدي للامتصاص أقل من الواحد ففي ظل هذه الشروط وحتى يسمح تخفيض قيمة العملة الوطنية بتحسين استخدام الموارد. بزيادة الدخل الوطني وارتفاع رصيد الميزان التجاري وبذلك فإن تخفيض قيمة العملة يعيد رسم كل من التوازن الداخلي والخارجي.

وفي المقابل إذا كان الميل الحدي للامتصاص أكبر من الواحد وبقي مضاعف التجارة الخارجية إيجابيا فإن تخفيض قيمة النقد يسمح أيضا بزيادة استخدام عناصر الإنتاج والدخل القومي ولكنه ينذر في النهاية بزيادة العجز الخارجي.

2-1-2: اثر شروط التجارة : ويعرف بأثر شروط التبادل حيث يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى تدهور حدي التبادل ويترتب على هذا التدهور تدنيا في الدخل الوطني وأثرا إيجابيا في الميزان التجاري إذا كان الميل الحدي للامتصاص أكبرمن الواحد أي أن أثر حدي التبادل سيحسن الميزان التجاري ، أما إذا كان الميل للامتصاص أقل من الواحد فهذا يعني أن وحيد الميزان التجاري سوف يتدهور وبالتالي فإن دمج هاذين الأثرين (أثر الاستخدام غير الكامل للموارد وأثر حدي التبادل) سيسمح بتحديد ما إذا كان للآثار الدخلية أثرا إيجابيا على الميزان التجاري.

وإذا كان الميل الحد للامتصاص أقل من الواحد فهذا يعني أن هناك ميلا لإعادة التوازن عندما يكون أثر الاستخدام غير كامل للموارد أعلى من أثر حدي التبادل أما في الحالة المعاكسة فلا يوجد ميل نحو إعادة التوازن وإذا كان الميل الحدي للامتصاص أكبر من الواحد فهذا يعني أن هناك ميلا لإعادة التوازن عندما لا يكون أثر الاستخدام غير الكامل للموارد أدنى من أثر حدي التبادل. أما في الحالة المعاكسة فلا يوجد ميل نحو إعادة التوازن.

2_ الآثار السعرية (الآثار المباشرة على الامتصاص):

إذا كانت الآثار الدخلية غير كافية لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات فإنه يفترض إكمالها بالآثار المباشرة على الامتصاص ويقصد بالآثار المباشرة على الامتصاص " انخفاض الإنفاق على الاستهلاك الاستثمار الناتج عن ارتفاع الأسعار الداخلية الناجم عن تخفيض قيمة العملة وتتمثل الآثار السعرية فيما يلي:

_ **أثر الأرصدة النقدية:** يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يخفض بدوره القيمة الحقيقية لأرصدة الوكلاء الاقتصاديين النقدية وحتى يتمكن هؤلاء من إعادة تمكين أرصدتهم النقدية فإنهم يقدمون على تقليص إنفاقهم النهائي وعلى بيع أوراقهم المالية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر القائدة وبالتالي تدني الأسعار.

_ **أثر الوهم النقدي:** يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تخفيض الإنفاق على الرغم من الارتفاع المحتمل للأجور ولو بنفس النسبة؛

_ **أثر إعادة التوزيع:** من المعلوم أن تخفيض قيمة العملة يعيد توزيع الدخل الوطني وذلك على حساب الأجراء والمستخدمين وسائر الذين يتقاضون دخلا ثانيا وأيضا لصالح الجماعات ذات الميل الضعيف للاستهلاك والتي تمتاز مداخليها بالمرونة وهذا ما يستتبع نشوء ميل باتجاه تخفيض (تقليص) الامتصاص.

المبحث الثالث : حرب العملات الوجه الجديد للحماية التجارية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على العالم اقتصاديا واستخدم الدولار في تسوية المعاملات التجارية الدولية وكعملة احتياط نقدية لمعظم دول العالم، ولكن بعد وقوع الأزمة المالية العالمية الأخيرة تغيرت مكانة الدولار في الاقتصاد العالمي وعلاقته بالعملات الأخرى. وقامت الولايات المتحدة بممارسة الضغوط على الصين لكي تقوم برفع سعر صرف عملتها "اليوان" وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الصينية المصدرة إلى الأسواق الأمريكية، وكذلك قامت اليابان بكبح سعر صرف عملتها الين من الارتفاع حتى لا يقع ضرر بصادراتها علما بأن الولايات المتحدة تدخلت في أسواق الصرف الأجنبي من أجل رفع سعر صرف الين الياباني، وتدخلت البرازيل أيضا من أجل إيقاف صعود عملتها، وتعرض اليورو إلى نكسات قاسية وخاصة بعد أزمة الديون اليونانية. وعليه فإن جميع هذه الوقائع أنذرت بنشوب حرب عملات عالمية تتسع دائرتها يوما بعد يوم والتي أصبحت تستخدم اليوم كأداة حمائية جديدة من خلال التخفيض التنافسي في القيم الخارجية للعملات.

المطلب الأول : ماهية حرب العملات

تعتبر ظاهرة حرب العملات آخر المستجدات الحاصلة في العلاقات الاقتصادية الدولية وذلك على خلفية الصراع الحاد الذي تصاعد بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها الأوروبيين إضافة إلى اليابان وبعض دول العالم من جهة، والصين من جهة أخرى وأصبحت الجهة الأولى تسعى إلى الضغط على الصين للرفع من قيمة اليوان من أجل التقليل من تنافسية صادراتها في الأسواق الأمريكية والعالمية.

ورغم أن حرب العملات ظاهرة جاءت متزامنة مع أزمات الاقتصاد العالمي إلا أنها لم تحض بالدراسات النظرية والتطبيقية الكافية إلا بعد الأزمة المالية العالمية عندما تحدث وزير المالية البرازيلي في سبتمبر 2010 بشكل صريح عن وجود حرب العملات قائلا :" إن البنوك المركزية انزلقت في حرب عملات عالمية"[1] وأعلن صراحة عن قيام البرازيل بشراء كميات كبيرة من الدولار الأمريكي للحفاظ على سعر صرف الريال البرازيلي.

[1]- صبحي ابراهيم مقار: **حرب العملات وأثرها على الاقتصاد العالمي**، تم تصفحه بتاريخ : 2018/04/01 على الساعة 11:17 ، 56795= www.m.ahewar.org/s.asp?aid

أولا: تعريف حرب العملات:

اختلفت آراء الاقتصاديين في تحديد مفهوم حرب العملات لكن مغزاها وهدفها واحد، ومن أشهر هذه التمارين نجد تعريف " وليام ليكين" الذي يرى أنها عملية تجاوز المحددات التنافسية الكلاسيكية الجزئية والتأثير على مؤشرات التوازن الخارجي لغرض زيادة الفرص التسويقية داخليا وخارجيا[1].

وتعرف حرب العملات أيضا على أنها اعتماد دولة على قوتها الاقتصادية للتأثير على تنافسية الدول وتقليص حجم ثرواتها بالاعتماد على سياستها النقدية والتدخل في أسواق تبادل العملات (سوق الصرف الأجنبي)، ليصبح ذلك شكلا من أشكال الحروب الاقتصادية الباردة من أجل تحقيق هدف محدد[2].

وتعرف بأنها تلاعب الدول بقيمة عملاتها أو تخفيضها أو تمنع ارتفاعها في محاولة منها لتشجيع صادرتها وخفض وارداتها وبالتالي تخفيض العجز في ميزانها التجاري أو تحقيق فائض فيه، ومن ثم رفع مستويات التشغيل ومعدلات النمو[3].

وتشير ظاهرة حرب العملات إلى التخفيض التنافسي للعملة الذي تمارسه بعض الدول لزيادة صادراتها وتقليل مستورداتها من أجل تقليص العجز التجاري أولا، وتحريكا للاستثمار في الدول المخفضة ثانيا، وسعيا لخلق مزيد من فرص العمل للعاطلين عنه[4].

وقد أدت هذه الحرب إلى ركود شديد أصاب الاقتصاد العالمي في مقتل بعد أن اكتسحته الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي بدأت في الاقتصاد الأمريكي مع أزمة الائتمان العقاري وانتشرت كالنار في الهشيم بين الاقتصاديات خاصة من الناحية المالية[5].

وتفاوتت درجات الركود الاقتصادي التي وصلت حد الكساد بين هذه الاقتصاديات بتفاوت درجات انفتاحها المالي والاقتصادي وتطور أدوات أسواقها المالية من أسهم وسندات ومشتقات وخيارات ومستقبليات. فكان تأثير الأزمة شديدا ومؤلما على الاقتصاد الأمريكي المسبب الأول لها أولا إضافة إلى الاقتصاديات الأوروبية

---

[1] – جعفري عمار، غالم عبد الله: **حرب العملات، الحمائية الجديدة في ظل الأزمة المالية العالمية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 34، المجلد الثاني، جامعة زيان عاشور– الجلفة– أفريل 2018.

[2] - william R. chine, **Currecy wars ?, person Institute For International Economics**, Working paper N°26-10 Waschingtton, 2010, P :06.

[3] – حسين أحمد السلوم: **حرب العملات** ، مجلة إيكونوميكات للعلوم المالية والمصرفية ، العددن 2010،ص: 07.

[4]-Rashmin Chamdulal Sanglvi, **Curreney Wars**, **Executive Summary of the paper Currency wars**, 24the January, 2011at : http://www.rashminsanghvi.com/articles/economics-&investment/indian-economics/Currency wars,html,sthash,Shtvr XQF.DPUF(20-12-2017.)

[5] – جليل شيعان ضمد: **حرب العملات والنظام النقدي الدولي**، تم تصفحه بتاريخ:2016/09/18 على الساعة 09:37 ، الحوار المتمدن العدد:3631– www.m.ahewar.org -2012/02/07

ثانيا، واقتصاديات جنوب شرق آسيا، ولكن بدرجة أقل ثالثا، وإلى حد ما كان التأثير مخففا على الاقتصاد الصيني والروسي والهندي لأسباب تتعلق بالقيود التي كانت مفروضة على حركات رؤوس الأموال رابعا، وفقدت هذه الدول جميعا إضافة إلى الدول النامية نسبة كبيرة من احتياطاتها التي كانت مستثمرة في أسواق الأسهم والسندات عند انهيار هذه الأسواق إضافة إلى انخفاض وتآكل قيمة استثماراتها وموجوداتها وثرواتها مع تآكل قيمة الدولار وشح السيولة وقلة الطلب.

في ظل هذه الصورة المأساوية للاقتصاد العالمي كان على كل دولة، مستنكرة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الكارثية لأزمة 29-1933، التحرك لإنقاذ اقتصادها من هذا الركود الذي وصل مرحلة الكساد بجهد مشترك أو بشكل فردي، فلم تجد هذه الدول للخروج من دائرة الركود وتنشيط اقتصاداتها سوى التسابق نحو سياسة التخفيض التنافسي لأسعار صرف عملاتها، فاندلعت ما سمي ((حرب العملات)).

وترجع أسباب هذه الحرب الاقتصادية أيضا إلى تنامي قيمة الصادرات الصينية نسبة 8.3% خلال الفترة 2009-2016، وهي أعلى من معدل نمو الصادرات العالمية البالغ نحو 3.7% خلال نفس الفترة مما أدى إلى ارتفاع الأهمية النسبية لصادرات الصين لتصل إلى 13.2% من إجمالي قيمة صادرات العالم عام 20016 مقارنة ب 9.8% عام 2009، ونمو فائضها التجاري بنسبة 14.6% خلال الفترة 2009-2016 لتصل قيمة الفائض إلى 509.7% مليار دولار عام 2016 وفي نفس الوقت، تراجعت صادرات الولايات المتحدة من المرتبة الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى المرتبة الثانية، ونمو عجزها التجاري بنسبة 5.6% خلال الفترة 2009-2016 لتصل قيمة العجز الى 796.5 مليار دولار عام 2016. كما بلغ معدل نمو عجزها التجاري من الصين 8.3% لتصل قيمة العجز إلى 26.6 مليار دولار عام 2016 مما أضاف ضغوطا تضخمية قللت معدل نمو الاقتصاد الأمريكي، زادت من معدل البطالة، و خفضت أداء وربحية المؤسسات الاقتصادية ومتوسط دخل الفرد[1].

ثانيا: السياق التاريخي لظاهرة حرب العملات :

إن حرب العملات وإن كانت جديدة بهذا المسمى عند الاقتصاديين والساسة الا أن لهذا الصراع تاريخ طويل حيث برز إلى حد بعيد بقوة في الثلاثينيات من القرن الماضي وفي ظل معيار الذهب الذي هيمن على القرن التاسع عشر، كان من المتوقع من الدول إبقاء عملاتها مربوطة بالذهب. وينظر عادة إلى ذروة معيار الذهب خلال الفترة (1870-1913) على أنه عصر العولمة الأول، الذي تميز بالتجارة الحرة، وتدفق رؤوس الأموال ونمو التجارة، وعمليات نقل كبيرة لرؤوس الأموال ونمو التجارة، لكن نظرا للدور الآلي للذهب أو ما يعرف بآلية دافيد

[1] - صبحي ابراهيم مقار : **حرب العملات وأثرها على الاقتصاد العالمي**، مرجع سابق.

هيوم حول " تدفق الذهب" في تحقيق توازن آلي في موازين مدفوعات الدول، شهد النظام النقدي الدولي نوعا من الاستقرار في هذه الفترة. وتعد هذه الآلية ذاتية التنظيم وكان يتوقع من الدول الحفاظ على تكافؤ الذهب، ولكن لم يكن الهدف هو استخدام سعر الصرف للتكيف مع المشكلات الاقتصادية، لذلك لم يشهد هذا العصر صراع عملات حادة[1].

ويقسم جايمس ريكاردز* من خلال كتابه " حروب العملات، افتعال الأزمة العالمية الجديدة" تاريخ حرب العملات إلى ثلاثة حروب على النحو التالي[2]:

1-حرب العملات الأولى (1921-1936):

بدأت حرب العملات الأولى في عام 1921 في تايمز الألمانية عند ما شرع البنك المركزي الألماني " رايخسبنك" في خفض قيمة المارك من خلال الطباعة الضخمة للأوراق المالية والتضخم الجامع وقاد رئيس " رايخسبنك" الدكتور رودولف فون هافنشين المحامي البروسي عملية التضخم التي تمت أساسا من خلال عمليات الشراء " رايخسبنك " سندات الحكومة الألمانية لتزويدها بالمال اللازم لتمويل عجز الموازنة والإنفاق الحكومي. وشكلت هذه واحدة من عمليات خفض قيمة العملة الأكثر تدميرا وانتشارا التي تسبق رؤيتها في اقتصاد كبير متطور، سجلت خلالها ألمانيا تضخما جامحا صمم أساسا لتحسين التنافسية ثم امتد إلى أبعاد منافية للعقل ليدمر اقتصادا ثقلت عليه أعباء تعويضات الحرب.

وتحركت فرنسا تاليا في عام 1925 عبر خفض قيمة الفرنك قبل العودة إلى قاعدة الذهب واكتسبت بذلك هامشا تصديريا على بلدان مثل انكلترا والولايات المتحدة الأمريكية اللتين استأنفتا العمل بقاعدة الذهب بمعدل ما قبل الحرب. وقد تخلت انكلترا في عام 1931 عن الذهب واستعادت ما فقدته في عام 1925 لصالح فرنسا. وسلكت ألمانيا باطراد بعد عام 1932 يبروز هتلر طريقها المستقلة وانسحبت من التجارة العالمية لتصبح اقتصادا أكثر اكتفاء ذاتيا ولو بروابط مع النمسا وأوروبا الشرقية، وتحركت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1933 وخفضت هي الأخرى عملتها في مقابل الذهب واستعادت بعضا من الهامش التنافسي في تسعير الصادرات بعد ما خسرته في عام 1931 لصالح انكلترا ثم جاء أخيرا دور فرنسا وانكلترا لخفض العملة من جديد.

---

[1] – جون دريفيل : **صراع العملات على الساحة الدولية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى ، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة، ص: 07.

*– **جايمس ريكاردز** : كاتب ومحام وخبير اقتصادي أمريكي و مستشار ومستثمر مصرفي ومدير مسؤول عن إدارة المخاطر ، حائز على دكتوراه من كلية الحقوق بجامعة بنسلفانيا وماجستير في الضرائب من جامعة نيويورك للقانون ، يملك خبرة خمسة وثلاثين عاما في أسواق رأس المال في< وول ستريت > هو مستشار وزارة الدفاع الوطني ومجتمع الاستخبارات الأمريكية وأكبر صناديق التحوط في شؤون النظام المالي العالمي، وهو معلق اقتصادي في أهم وسائل الإعلام ، وأستاذ محاضر في جامعة نورث وسترن فوني كلية الدراسات الدولية المتقدمة.

[2] – جايمس ريكاردز: **حروب العملات افتعال الأزمة العالمية الجديدة**، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت – لبنان، 2014،ص:83.

ودخلت الاقتصاديات الكبرى جولة بعد جولة من خفض العملة والتقصير عند الدفع، في سباق إلى القعر متسببة معه فوضى تجارية ضخمة وبخسارة في الإنتاج وتدمير للثروة. وجعلت الطبيعة المتقلبة للنظام المالي العالمي والتي تهزم نفسها بنفسها، من حرب العملات الأولى في تلك الحقبة، الحكاية النموذجية المطلقة لأيامنا هذه التي يواجه فيها العالم من جديد تحدي الديون الضخمة التي لا يمكن سدادها.

2-حرب العملات الثانية (1967-1987):

زرعت بذور هذه الحرب في أواسط الستينات بالرغم من استمرار بريتون وودز من السبعينيات، حيث تميزت حقبة بريتون وودز الممتدة من عام 1944 إلى عام 1973 بأنها حقبة استقرار العملة وانخفاض التضخم وتدني البطالة وارتفاع النمو وارتفاع الدخل الفعلي.

وشكلت هذه الحقبة في كل جانب من جوانبها نقيض حقبة حرب العملات الأولى التي امتدت بين عامي 1921 و1936. وارتكز النظام النقدي الدولي، بموجب بريتون وودز إلى الذهب من خلال دولار أمريكي يمكن للشركاء التجاريين تحويله بحرية إلى ذهب بسعر 35 دولار للأونصة والى عملات أخرى ترتكز في شكل غير مباشر إلى الذهب من خلال سعر صرف ثابت في مقابل الدولار الأمريكي وسيوفر صندوق النقد الدولي قروضا قصيرة الأجل لدول محددة تواجه حالة من العجز الاقتصادي. ولا يمكن للدول خفض قيمة عملاتها إلا بإذن من صندوق النقد الدولي وهو إذن لا يمنح في شكل عام إلا في حالات العجز التجاري المستمرة التي يواكبها تضخم مرتفع، كل هذه التعليمات جاءت في إطار بريتون وودز الذي اعتبر بأنه اتفاق تاريخي دولي كبير، والذي فرضت بنيته الولايات المتحدة في شكل شبه أحادي في زمن بلغت فيه قوة الولايات المتحدة العسكرية والاقتصادية بالنسبة إلى باقي العالم مستوى لم يشهد له مثيل إلا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي عام 1991.

وبالرغم من مركزية السياسات الأمريكية ومن التضخم بالنسبة إلى مسار حرب العملات الثانية فإن رصاصاتها الأولى أطلقت في بريطانيا حيث أخذت أزمة الإسترليني تتخمر منذ العام 1964 وبلغت درجة الغليان في عام 1967 مع أول تخفيض كبير للعملة منذ بريتون وودز وبقي الإسترليني عملة مهمة في الاحتياطي والتجارة بالرغم من أنه أقل أهمية من الدولار في نظام بريتون وودز. وشكلت الليرات الإسترلينية في عام 1945 نسبة مئوية أكبر من الدولار في الاحتياطات العالمية الموجودات المشتركة لكل البنوك المركزية، وتدهورت هذه الوضعية بانتظام، وبحلول العام 1965 أضحى 26% فقط من الاحتياطات العالمية بالإسترليني وأخذ ميزان المدفوعات البريطاني يتدهور منذ أوائل الستينيات لكنه اتخذ منحى سلبيا حادا في أواخر عام 1964.

وبهدف القيام بتسوية ميزان المدفوعات وفي سنة 1971 تم استخدام العملة كحل أسهل لمواجهة الأزمات عند ما قرر الرئيس الأمريكي " نيكسون" إعلان تعويم سعر صرف الدولار ووقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب (انتهاء نظام الصرف بالدولار)، وبخروج الدولار عن قواعد هذا النظام كأقوى عملة دولية لأقوى اقتصاد في العالم بعد الحرب العالمية الثانية خرج العالم من النظام المنتظم إلى اللانظام والفوضى، فتوالت عمليات تخفيض قيمة الدولار فكانت عام 1972 ما نسبته 10%، ومع ازدياد عجز ميزان المدفوعات الأمريكي واصلت أمريكا تخفيضها لقيمة الدولار سنة 1973 بنسبة 20% بهدف تنشيط صادراتها وتقليل العجز في ميزان مدفوعاتها.

3-حرب العملات الثالثة: (2010-إلى اليوم):

تعتبر العملات الثلاث الممتازة- الدولار اليورو واليوان- التي تصدرها الاقتصاديات الثلاثة الأكبر في العالم- الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين بمثابة القوى العظمى في حرب العملات الجديدة، حرب العملات الثالثة التي بدأت في عام 2010 كنتيجة لكساد عام 2007 وأخذت أحجامها وعواقبها تتضح حتى آخر هذه اللحظة[1].

ومع حدوث تعاف اقتصادي غير متكافئ في الوقت الراهن بعد الأزمة المالية العالمية في عامي 2008-2009 هناك مخاوف من أن يؤدي " التلاعب بالعملة " إلى إثارة حروب العملة والصين هي ا المصدر الأساسي لهذا القلق حيث أدى تكديسها لما يربو على 3 تريليون دولار من احتياطات العملة الأجنبية إلى اتهامها بأنها تتعمد تقييم اليوان بأقل من قيمته. وأدى هذا الأمر إلى نشأة ضغوط في الولايات المتحدة وأوروبا لفرض عقوبات تجارية على الصين لتقاعسها عن السماح بتعديل قيمة عملتها بما يتفق وقوى السوق وتبين الدراسات التجريبية الأخيرة أن تقييم العملة بأقل من قيمتها يزيد من احتمال نشوب المنازعات في منظمة التجارة العالمية[2].

ولكل حرب خطوط جبهاتها الرئيسية وعروضها الدامية في الغالب، وينطبق الأمر كذلك على حرب العملات. إذ أخذت خطوط الجبهة الرئيسية ترتسم على مسرح الدولار- اليوان عبر المحيط الهادي ومسرح اليورو- الدولار عبر المحيط الأطلسي، ومسرح اليورو- اليوان في مساحة اليابسة الأوروبية الآسيوية. إنها معارك حقيقية لكن بمواقع جغرافية مجازية، لأن حروب العملات تخاض في الواقع دفعة واحدة عالميا في كل المراكز المالية الكبرى

[1] - جايمس ريكاردز : مرجع سابق، ص:133.

[2] - Douglas A.Irwin : **Esprit de Currency**, Finance& Developpment, june2011,vol.48,N°2.

على مدى 24 ساعة في اليوم ويشارك فيها المصرفيون والمضاربون والسياسيون والأنظمة الآلية[1] .والشكل الموالي يوضح جغرافيا الصراع بين هذه العملات الرئيسية من خلال التبادلات التجارية بين هذه الدول:

الشكل رقم (03-06): جغرافيا الصراع في حرب العملات الثالثة

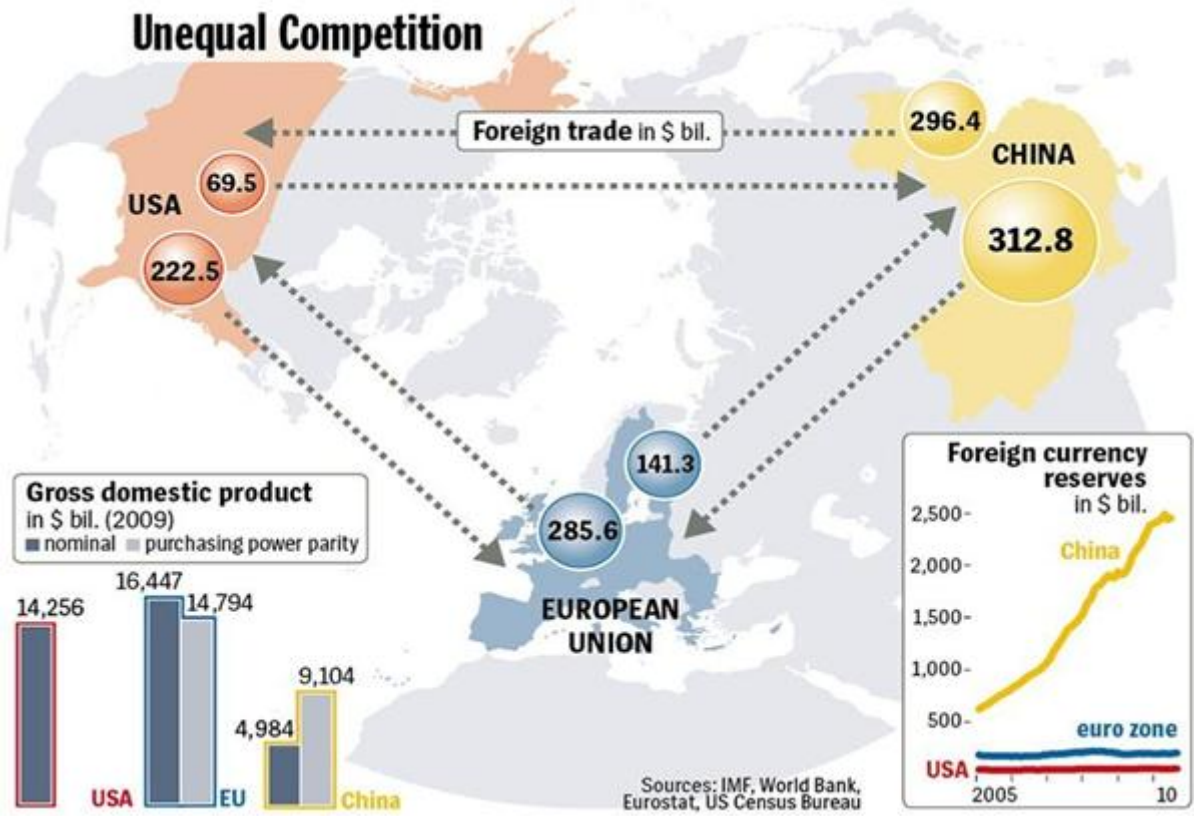

المصدر: محمد جلال : حرب العملات.... وصراع البقاء... موقع الفابيتا، نخبة كتاب المال والإقتصاد ، تاريخ الإطلاع: 12 أفريل 2016، الساعة 11:15. https://alphabeta.argaam.com/article/detail/24380

ولا ينكر أحدا أهمية العملات الرئيسية الأخرى في المنظومة المالية العالمية بما في ذلك الين الياباني والجنيه الإسترليني والانكليزي والفرنك السويسري وتلك التابعة لدول "البر يكس": (الريال البرازيلي والروبل الروسي والروبية الهندية والرند الإفريقي الجنوبي) وتستمد هذه العملات أهميتها من حجم الاقتصاد الذي يصدرها والتجارة والصفقات المالية التي تنخرط فيها هذه البلدان[2].

ومن أشهر التدخلات التي كانت تحدث من قبل البنك المركزي الياباني والبنك المركزي السويسري في سوق الصرف الأجنبي تدخل البنك المركزي الياباني في عام 2003 بشكل تدريجي كبائع للين بما قيمته : 1.5996 بريليون

[1] - محمد جلال: **حرب العملات... وصراع البقاء**...- موقع الفابيتا، نخبة كتاب المال والإقتصاد ، تاريخ الإطلاع: 12 أفريل 2016، الساعة 11:15. https://alphabeta.argaam.com/article/detail/24380

[2] - جايمس ريكاردز : مرجع سابق ، ص:133.

ين في الفترة ما بين 30أوكتوبر و26 سبتمبر للحيلولة دون سقوط قيمة الين أمام الدولار تحت مستوى 108 تقريبا والذي كان يعد مستوى مناسبا للأغراض التصديرية في ذلك الوقت كما يظهر من خلال الشكل التالي:

الشكل البياني رقم (03-07): تدخل البنك المركزي الياباني كبائع للين في عام 2003.

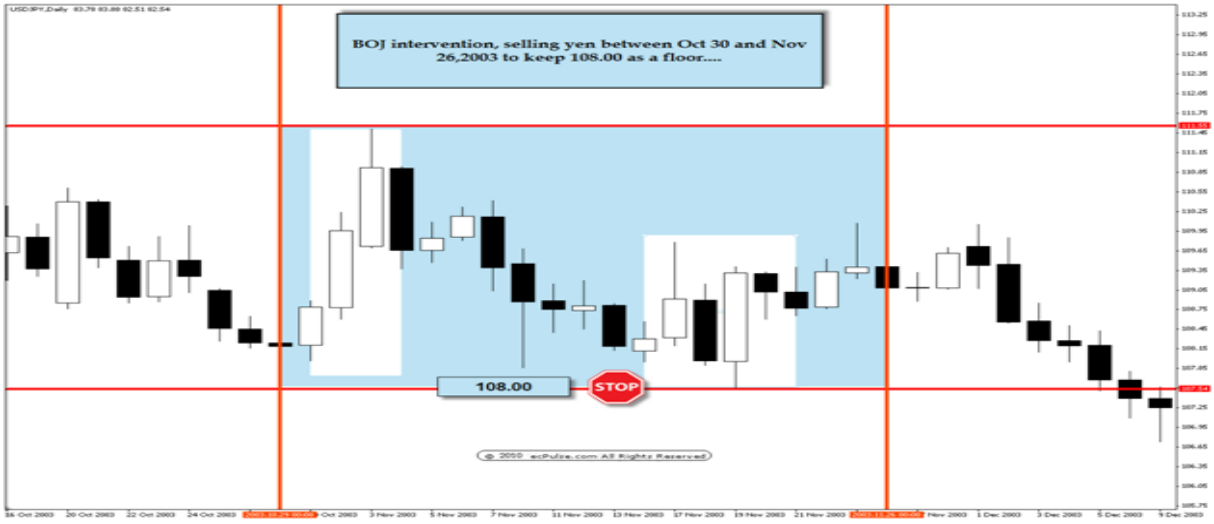

المصدر : محمد جلال حرب العملات ...وصراع العملات ... مرجع سابق.

إضافة إلى ذلك كان البنك المركزي السويسري يتدخل عادة في سوق الصرف عندما يرتفع قيمة الفرنك السويسري بشكل غير مرغوب فيه من جهد نظر البنك والكل يعلم أن الاقتصاد السويسري من أهم الاقتصادات الصناعية الذي تشكل فيه الصادرات الداعم الرئيسي لتحقيق النمو.

الشكل البياني رقم(03-08): تدخل البنك السويسري في سوق الصرف أبريل 2010.

المصدر: محمد جلال حرب العملات ...وصراع البقاء ... مرجع سابق.

يوضح الشكل البياني أعلاه كيف تدخل البنك السويسري في الأول من أبريل من عام 2010 في تمام الساعة 16:00 بتوقيت غرينتش لبيع الفرنك السويسري أمام اليورو كي يحافظ على مستويات قرب 1.4100 والجدير بالذكر أن البنك أعلن قبل هذا التدخل بأيام قليلة أن مستوى 1.4000 يعتبر المستوى الآمن له بالنسبة له لسياسة سعر الصرف لديه إلا أنه فاجأ الأسواق بالتدخل قبيل هذا المستوى بنحو 150 نقطة[1].

وعلى الرغم من التدخلات التي تم عرضها فيما سبق لم تكن تندرج تحت مسمى حرب العملات بل كان الأمر مقبولا في الأسواق بل وعادة تكون متوقعة ومطلوبة لأنها كانت تتم بشكل منفرد أي تتم على أساس رؤية وتقييم بنك مركزي واحد داخل دولة ما للأوضاع والأحداث التي تحتم عليه التدخل من أجل تحقيق هدف معين خاصة أنه في بعض الأحيان تكون عملات هذه الدول مقيمة بأكثر من قيمتها وفي الغالب يكون تأثير هذا التدخل مؤقتا .

لكن ما نلاحظه اليوم هو تنافس الدول الكبرى ذات التأثير القوي في التجارة الدولية نحو تخفيض وتقييم عملاتها بأقل من قيمتها الحقيقية وهو ما أدى إلى بروز حرب العملات على السطح عندما صرح وزير المالية البرازيلي في سبتمبر 2010 الذي قال حرفيا "بأن البنوك المركزية انزلقت في حرب عملات عالمية وسرعان ما راج هذا المصطلح ودخل قاموس الحروب الاقتصادية".

المطلب الثاني: حرب العملات الدولية: المبادئ والأدوات .

تعتبر حرب العملات في الأساس حربا في التبادل التجاري ،وهي من تبعات الأزمة المالية العالمية، وهي دليل واضح على فشل الولايات المتحدة الأمريكية في الخروج من هذه الأزمة على كافة المستويات ، من أجل ذلك تدافعت العديد من الأدوات لاستخدامها في حرب العملات ،حيث يجب أن تتناسب كل أداة منها مع متطلبات الظروف والأوضاع المحيطة والمتفاعلة مع هذه الحرب سواء كان استخدام هذه الأداة مباشرا صريحا أو كان غير مباشر خفي وبالتالي كانت هناك أدوات مباشرة وغير مباشرة ،ومن أجل استخدام هذه الأدوات المباشرة وأخرى غير مباشرة بشكل فعال ومن أجل تحقيق المكاسب الاقتصادية المرجوة من هذه الحرب فإن هذه الأخيرة يجب أن تقوم على مجموعة من المبادئ لابد من أخذها بعين الاعتبار .

أولا : مبادئ وأسس حرب العملات الدولية :

ترتبط إستراتيجية حرب العملات بعدد من مبادئ الحرب التي وضع قواعدها مفكرين عسكريين من بينهم "صن تسو " وأسس عليها " نيشة" فلسفة حيازة القوة ، وتقدم هذه المبادئ على التخفي للوصول إلى البيانات والمعلومات التي يتم جمعها بذكاء ومكر ودهاء عن العدو ..وعن العملة المستهدفة التي يصدرها البنك المركزي في

[1] – محمد جلال: **حرب العملات ...وصراع البقاء**...مرجع سابق.

دولة العدو : وعن سياساته النقدية والمالية وتمويل موازناته .. ومقدار العجز أو الفائض في هذه الموازنات وكيفية تمويل هذه الموازنات.

حيث ترتبط كل عملة بفلسفة عميقة الجذور تتصل بتاريخ العملة في الماضي ومخاطرها التي تواجهها في الحاضر، وبتحديات آمالها وطموحها في المستقبل ... وبذلك فإن هذه الفلسفة تعمل العديد من الرؤى المتسعة الممتدة إلى آفاق المستقبل بكافة فرصه ومستندة في ذلك إلى عوامل القوة التي تلتف ورائها، حيث تقوم حرب العملات على عدة مبادئ أساسية تم أخذها بعين الاعتبار، ووفقا لاملاءات المصالح الخاصة بكل دولة من الدول، وهي تفترض في ذلك أن هناك العديد من المبادئ والأسس التي تعمل في إطارها حرب العملات، من أهمها[1]:

- عملة ضعيفة تعني أن الإقتصاد اقتصاد قوي، حيث أن هذا المبدأ الذي تعمل في نطاقه الدول المؤهلة للقيام بدور أكبر من حجمها الاقتصادي، خاصة في مجال الصادرات بشكل كبير، حيث أن ضعف العملة يعطي للصادرات ميزة تنافسية ممثلة في انخفاض أسعار المنتجات المصدرة إلى أسواق العالم.
- فأر السليم خير من أسد جريح: وهو ما ينطبق اليوم على اليوان الصيني والدولار الأمريكي حتى يستطيع الأول أن يناور ويتحرك ويفعل ما يشاء في السوق الدولية، وهو ما يعني امتلاك الدولة صاحبة العملة قدرات غير عادية في اكتشاف الفرص المحركة لقوى الاقتصاد، وانتهاز هذه الفرص، واستغلالها بشكل كبير، خاصة في زيادة الصادرات وهي السياسة التي تتبناها الصين في إدارة عملتها اليوم
- معاملات الاقتصاد أساس قوة العملة، سواء كانت هذه القوة ظاهرة أو كامنة، وهو ما يتطلب فهما عميقا للقوة الذاتية للعملة، والتي يجب أن تستند على قوة الإنتاج المحلي، أو على التسويق الدولي، أو على زيادة الصادرات، وعلى تنمية الاحتياطات الدولية، وعلى تدفق الاستثمارات الدولية إلى الداخل بشكل كبير.
- التفاعل الحيوي بادعاء إستراتيجية الضعيف، لممارسة نشاط القوي، وبفاعلية كاملة وامتلاك كافة المقومات الدافعة للحركة، وبشكل متصاعد.
- الطموحات العالية باستغلال الإمكانات الضعيفة من أجل الوصول إلى منتجات جيدة سلعية وخدمية وفكرية للوصول إلى صادرات فعالة وقادرة على امتلاك خاصية الصادرات العالمية.

[1] – محسن أحمد الخضيري : **حرب العملات " مقدمة في توازنات سعر الصرف وإطلالة لعالم جديد من الصراع التنافسي على سيادة العالم** ، الطبعة الأولى، دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر الجديدة ، القاهرة، 2015، ص:32.

ثانيا: أدوات حرب العملات: ويمكن تقسيمها إلى:

1-الأدوات المباشرة:

– تدخلات البنك المركزي: يتدخل البنك المركزي في أسواق الصرف مباشرة كبائع لعملته المحلية ومشتري للعملات الأخرى وهذا للحد من تغير أو تقلب سعر الصرف ببيع العملات الصعبة التي تحتفظ بها مقابل العملة المحلية للحد من انهيار أو انخفاض قيمة عملتها وتقوم معظم البنوك المركزية في الدول ذات الفائض التجاري بامتصاص التدفقات النقدية الداخلة من العملة الأجنبية نتيجة التصدير عن طريق زيادة المعروض من العملة المحلية، ومن ثم الإبقاء على سعر صرف العملة المحلية منخفض هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يقوم البنك باستثمار العملة الأجنبية في السندات الحكومية أو في بنوك الدولة صاحبة العملة الأجنبية والحصول على عائد في المقابل ويتوقف تطبيق هذه السياسة على حجم احتياطي الصرف للدولة.

– التخفيضات المتدنية (الصفرية) لمعدلات الفائدة: أجريت عدة دراسات لتفسير تغير سعر صرف العملات الأجنبية، حيث أن المنطق يوحي بأن المستثمرين يتوجهون لبيع العملة ذات الفائدة القليلة وشراء العملة ذات الفائدة المرتفعة مما يؤثر سلبا على سعر الأولى وإيجابا على الثانية وبالتالي يؤثر على أسعار صرف هذه العملات[1].

وتشير التطورات في أسعار الفائدة لدى المصارف المركزية العالمية الإقليمية خلال الربع الثاني من العام 2014 إلى حدوث بعض التغيرات على أسعار الفائدة لدى بعض المصارف وثباتها دون تغير يذكر لدى مصارف أخرى، فقد أبقى الاحتياطي الفدرالي على سعر الفائدة الأساس عند 0.25% دون تغير للعام الثامن على التوالي، ويعتبر هذا التثبيت لسعر الفائدة عند هذا المستوى المنخفض (الصفري) منسجما مع السياسة الاقتصادية العامة المتبعة في الولايات المتحدة الهادفة إلى حفز الاقتصاد على النمو في إطار ما يعرف بسياسات التحفيز المالي، وفي منطقة اليورو قام المصرف المركزي الأوروبي بتخفيض سعر الفائدة خلال الربيع الثاني من سنة 2013 بواقع ربع نقطة أساس ليصبح 0.5% مقارنة مع 0.75% في الربع الأول من نفس السنة[2].

وتتبع البنوك المركزية سياسة أسعار الفائدة الصفرية في حالة الأزمات من أجل تسهيل حصول الأفراد على الائتمان، لأن العلاقة بين أسعار الفائدة على الائتمان والكمية المطلوبة منه ترتبط بعلاقة عكسية، حيث أن ارتفاع سعر الفائدة على الاقراض سوف يقلل من الطلب على القروض والعكس صحيح، وعليه فإن منحنى الطلب على الائتمان يأخذ شكل منحنى الطلب العادي حيث ينحدر من أعلى إلى الأسفل وإلى جهة اليمين.

[1] – عبد العزيز فريد صايمة : **نحو نموذج رياضي لقياس أثر نسبة الفائدة ةالتذبذب الضمني مجتمعين في استطلاع أسعار العملات العالمية الرئيسية** ، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا ، جامعة عمان العربية 2009، ص:4.

[2] – صاري علي : **البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على الممارسة غير التقليدية**، مجلة الاقتصاد والمالية ، المجلد رقم 02- العدد 01، 2016، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف – الجزائر.

وهو ما تنشده البنوك المركزية من خلال هذه السياسة، كما تساهم أسعار الفائدة الفائدة الصفرية في التأثير على أسعار صرف العملة في الأسواق الدولية للعملات من خلال عدد الوحدات من العملة المحلية التي يمكن بها شراء وحدات من عملة أخرى، وفي ما يلي أسعار الفائدة المطبقة في مجموعة من الدول المختلفة.

جدول رقم (03-01): أسعار الفائدة المطبقة في بعض الدول.

الدولة	2012		2013		2014		2015	آخر تعديل
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الاول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الاول	
الولايات المتحدة	0.25	0.25	0.25	0.25	0.25	0.25	0.25	2008/12/16
منطقة اليورو	0.75	0.75	0.75	0.50	0.15	0.05	0.05	2014/01/04
المملكة المتحدة	0.50	0.50	0.50	0.50	0.50	0.50	0.50	2009/03/05
سويسرا	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	-0.725	-0.725	2014/12/03
اليابان	0.10	0.10	0.10	0.10	0.10	0.10	0.10	2008/12/19
نيوزيلندا	2.25	2.25	2.25	2.25	3.50	3.50	3.50	2014/07/23
الصين	6.00	6.00	6.00	6.00	6.00	5.60	5.35	2014/11/21
البرازيل	7.50	7.25	7.25	8.00	11.00	11.75	12.75	2014/12/03
تركيا	5.75	5.50	5.50	4.50	8.25	7.75	7.50	2014/12/20
مصر	9.25	9.25	9.25	9.75	8.75	8.75	8.75	2013/09/19
اسرائيل	2.25	2.00	1.75	1.25	0.25	0.25	0.10	2014/09/14

المصدر: دائرة الابحاث والسياسات النقدية ـ سلطة النقد الفلسطينية، نشرة الأسواق العالمية، العدد السادس تموز2013 والعدد الثالث عشر، نيسان 2015، ص4.

2- **الأدوات غير المباشرة:** وتتمثل في:

-سياسة التسهيل الكمي: يعرف التسهيل الكمي بأنه سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد القومي عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة، حيث يقوم البنك المركزي بشراء الموجودات المالية لزيادة كمية الأموال المتدفقة إلى الاقتصاد، وتتميز هذه السياسة عن السياسة التقليدية في شراء أو بيع الموجودات المالية، بهدف الحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند المستوى المحدد والمستهدف[1].

وينفذ البنك المركزي عمليات التسهيل الكمي من خلال شراء الموجودات المالية عن المصارف ومن شركات القطاع الخاص بالنقود الجديدة المنشأة إلكترونيا (أي الأرصدة المودعة في الحسابات الالكترونية في البنوك من قبل مصدرها).

كما يعتبر التسهيل الكمي ويسمى أيضا التيسير الكمي ممارسة يقوم بها البنك المركزي عند محاولته الحد من تأثير الركود الاقتصادي على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، عن طريق إصدار فائض من النقود (إصدار كمية جديدة من النقود وطرحها في الاقتصاد بدون مقابل)، وقد تم استخدام هذا الأسلوب في بداية القرن الحادي والعشرين، عندما تم استخدام التسهيل الكمي للتخفيف من أثر الأزمة المالية من 2008 و2009 من قبل الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة[2].

وما يبرر لجوء البنوك المركزية إلى سياسة التسهيل الكمي هو أن السيولة التي تحصل عليها المصارف التجارية من البنك المركزي لا تصل إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة بل تقوم هذه المصارف بشراء سندات حكومية آمنة وبأقل خطورة فعندما يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية فإن سعرها يرتفع وينخفض العائد عليها (لأن سوق السندات يقوم على عنصرين هما السعر والعائد، فعندما يرتفع السعر يقل العائد والذي تقوم به المصارف المركزية هو أنها تكثف من عمليات الشراء ليرتفع السعر ويقل العائد) وبذلك تفقد السندات الحكومية بريقها وتقوم المصارف بالتخلص منها وتبدأ في البحث عن خطوط ائتمان أخرى وقطاعات اقتصادية أخرى وبالتالي يتحول مسار السيولة مرة أخرى...

وعليه فإن التسهيل الكمي يعمل بطريقتين على قيمة العملة: الأولى أنه يشجع المضاربين على تخفيض قيمة العملة. والثاني أن وجود أكبر مبلغ من المال في التداول يخفض أسعار الفائدة، إذن هذين الطريقتين (تخفيض قيمة العملة، وتخفيض أسعار الفائدة) يمكن من خلالهما للشركات المحلية اقتراض المال في البلاد وتقديمه (استثماره أو

[1] – عبد العزيز شويش ، عبد الحميد وبشرى عبد الباري : **التسهيل الكمي ودوره في السياسة النقدية** مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 2، كركوك – جمهورية العراق ، 2014.

[2] - URI daush and vvera eldelman **Currency Wars**. Carnegie endowmeet 2011.p13.

توظيفه) في بلد آخر حيث سعر الفائدة أعلى، وتحقيق ربح من خلال الفرق في أسعار الفائدة كما أنه من الناحية الفنية، فهي تبيع العملة الوطنية في السوق الدولية مما يقلل من قيمتها (حرب عملات بطريقة ذكية)[1]

وبالتالي يمكن القول أن التسيير الكمي هو عملية خلق النقود من فراغ حيث سيقوم الاحتياطي الفيدرالي بزيادة الأساس النقدي في الولايات المتحدة، واستخدامه لشراء السندات الحكومية من المؤسسات المالية، التي يفترض أن تستخدم هذه الزيادة في الأساس النقدي في عمليات الإقراض وزيادة حجم الائتمان، وهو ما يؤدي إلى زيادة عملية خلق النقود بصورة مضاعفة باستخدام المضاعف النقدي[2]. والشكل الموالي يوضح حجم التسهيلات الكمية كنسبة من الناتج المحلي في الولايات المتحدة – اليابان – الصين – الاتحاد الأوروبي.

الشكل رقم(03-09): حجم التسهيلات الكمية للبنوك المركزية الأربعة.

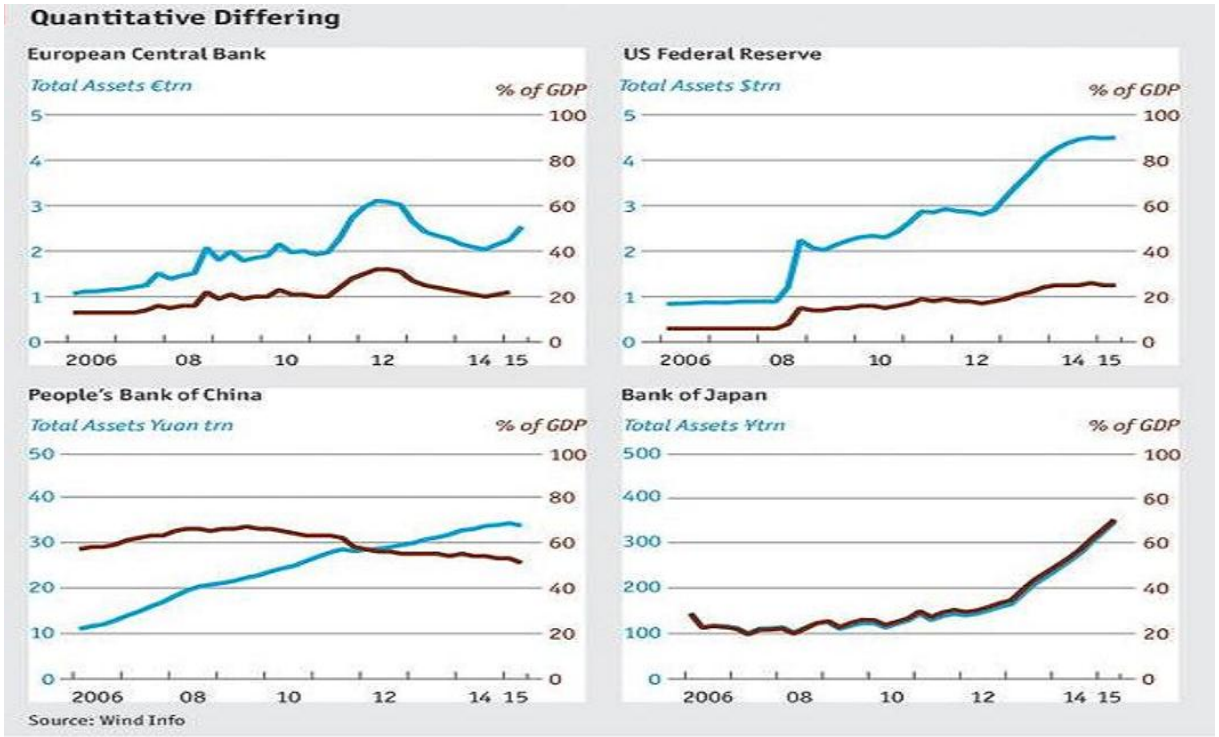

المصدر : أ.د إبراهيم السقا ، **حجم التسهيلات الكمية في البنوك الأربعة (الأمريكي، الأوروبي ،الياباني ،الصيني)** نقلا عن : علي صاري ومولود غزيل ، مجلة رؤى اقتصادية ، العدد 11 جامعة الوادي- الجزائر ، ديسمبر 2016.

- **إقامة سعر صرف متعدد:** يمكن اعتماد نظام الصرف المتعدد في حالة نظام الرقابة على الصرف أو حالة احتكار الدولة لعمليات بيع وشراء العملة الصعبة فيمكن اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، حيث يهدف هذا النظام إلى تخفيض آثار درجة التقلبات في الأسواق وتوجيه

[1] - علي صاري : **البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على الممارسات غير التقليدية** ، مرجع سابق.

[2] - ANUCHA Magavi : **Quantitative Easing – Ablessing or a Curse?** Crisil young thought leader 2012, p3.

السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات قطاع معين مراد دعمه وترقيته أما السلع غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي[1].

-تصريحات القادة والمسؤولين في وسائل الإعلام وبالتالي توجيه المضاربين والمستثمرين إلى ذلك الإتحاد، فقد أثبتت العديد من الدراسات أنه في ظل كفاءة أسواق الصرف فإن للمعلومات الاقتصادية أثرا فوريا على تحديد اتجاه سعر الصرف.

ويمكن تلخيص أهم الخصائص والأدوات الأساسية لحرب العملات من خلال الشكل التالي:

الشكل (03-10): خصائص حروب العملات

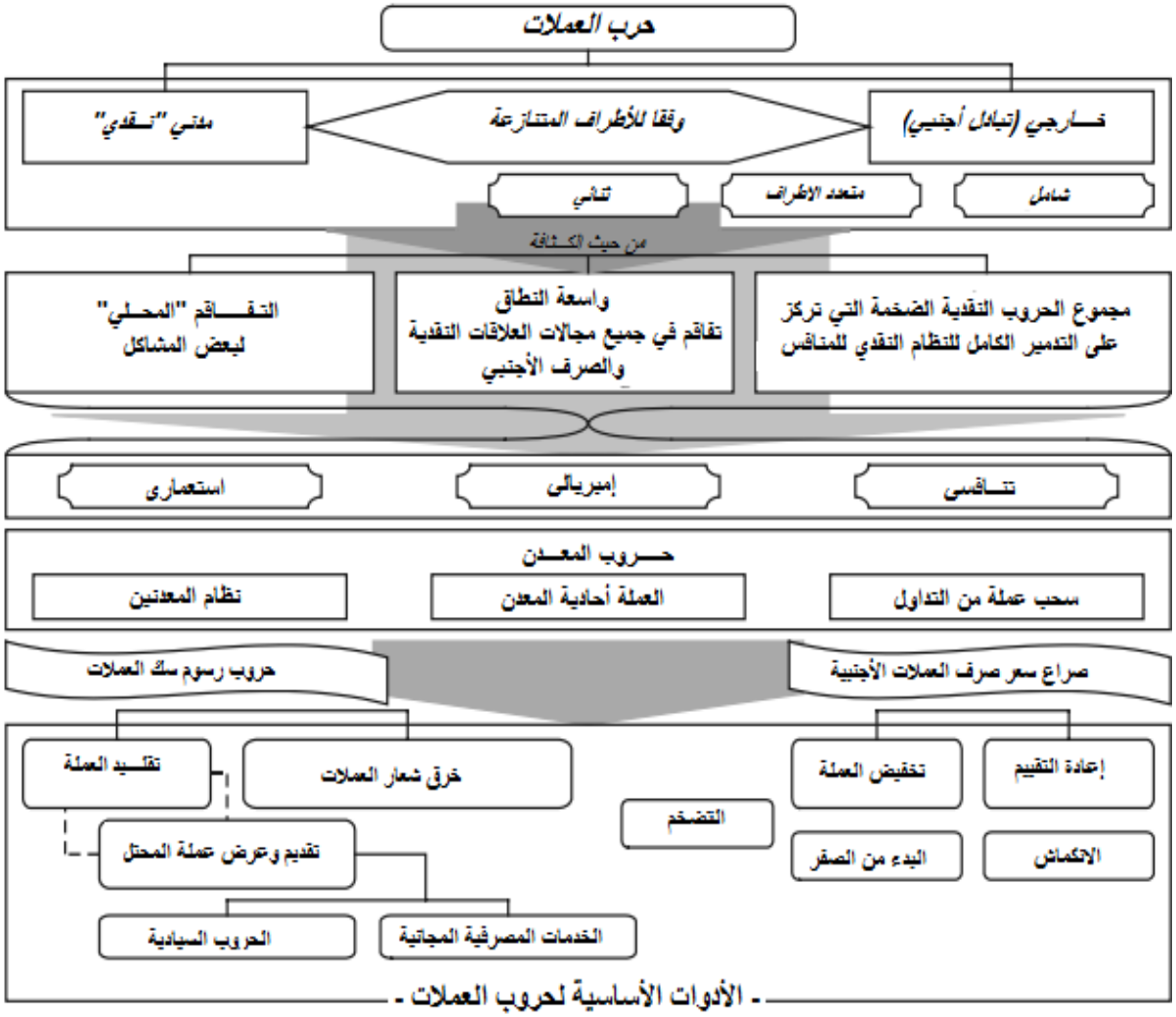

Source : Zoryama Lutsyshyn and Natalia Reznikova, Competitive devaluation in currency wars: financial projection of neo-protectionism, the national University of Kyiv, 2013.

[1] - عمار جعفري : **إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر- بسكرة – الجزائر 2013 ، ص: 23.

المطلب الثالث: سيناريوهات حرب العملات والأطراف الفاعلة فيها:

يتشكل الصراع بين الصين والولايات المتحدة أي بين اليوان والدولار محور المالية الدولية اليوم والجبهة الرئيسية في حرب العملات الثالثة وتطور هذا الصراع بعد خروج الصين من ربع قرن من العزلة الاقتصادية والفوضى الاجتماعية و قمع النظام الشيوعي العقائدي للأسواق الحرة.

وتتميز حرب العملات اليوم بمزاعم أن الصين تبالغ في خفض قيمة عملتها بيد أنه و حتى أواخر عام 1983 بولغ جدا في رفع سعر اليوان إذ بلغ 2.8 يوان للدولار الواحد، لكن ذلك حصل في وقت لم تشكل فيه، الصادرات إلا جزءا صغيرا نسبيا من الناتج المحلي الإجمالي الصيني و ركزت القيادة أكثر على الواردات الرخيصة لتطوير البنية التحتية و انخرطت الصين مع نمو قطاعها التصديري في سلسلة من ست عمليات خفض لسعر العملة بحيث تراجع اليوان بحلول عام 1993 إلى 5.32 للدولار الواحد، ثم أعلنت الصين في الأول من كانون الثاني يناير 1994 عن نظام محسن للصرف الأجنبي و أجرت خفضا ضخما في سعر اليوان وصل إلى 8.7 يوان في مقابل الدولار ودفعت هده الصدمة بالخزانة الأمريكية إلى وصف الصين ب" المتلاعب" بالعملات عملا بقانون التجارة الصادر في عام 1988 الذي يطلب من الخزانة أن تشير بالإسم إلى البلدان التي تستخدم سعر الصرف لكسب أفضلية غير متصفة في التجارة العالمية وهي المرة الأخيرة التي تستخدم فيها الخزانة وصف الصين بالمتلاعب بالرغم من التهديدات المقنعة التي أصدرتها منذ ذلك الوقت بتكرار القيام بذلك و أعقب ذلك رد تمثل في سلسلة من إعادات التقويم اللطيفة إلى أن ثبت سعر اليوان على 8.8 مقابل الدولار ولم يخضع عمليا لأي تغيير حتى عام 2004.[1]

و الملاحظ اليوم هو اجتياح السلع الصينية للأسواق الدولية بأسعار منخفضة و جودة بدأت تتحسن وتسبق غير من السلع و الخدمات والقادمة من الولايات المتحدة، الاتحاد الاوروبي واليابان [2]، وهدا راجع الى تكلفة اليد العاملة المنخفضة و الانخفاض الاستثنائي لتكلفة الإنتاج .ولكي تحافظ الصين على عملتها منخفضة تقوم بشراء ما متوسطه مليار دولار يوميا في محاولة منها لتجفيف الأسواق من الدولار و إبقاء سعر مرتفعا تطبيقا لسياسة تخفيض اليوان للرفع من الميزة التنافسية في الأسواق الدولية لزيادة الصادرات.

ولهذا اتجهت العديد من الحكومات والبنوك المركزية إلى التدخل لإصلاح الخلل و الركود الذي أصاب الاقتصاد العالمي نتيجة الأزمة إلى القيام بخفض كبير في أسعار الفائدة و كذلك سياسة التخفيف الكمي التي أشرنا إليها سابقا كأحد أدوات حرب العملات.

[1] جايمس ريكاردز ،**حروب العملات افتعال الازمة العالمية الجديدة**،مرجع سابق ص 137.

[2] علاوي محمد لحسن،شربي محمد الامين :**الجمائية الجديدة حرب العملات وأهمية نفعيل دور المنظمة العالمية للتجارة** مرجع سابق.

ويعد استخدام البنوك المركزية لجميع الأدوات المتاحة في إطار السياسة النقدية (خفض معدلات الفائدة وتطبيق سياسة التخفيف الكمي) لم يبق إلا الإتجاه نحو سياسة أخرى لدعم الصادرات ألا وهي التدخل في سوق الصرف و تخفيض قيمة العملة لدعم الميزة التنافسية للسلع و الخدمات التي تقوم بتصديرها حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإجراءات مضادة هدفها هو رفع قيمة عملات الدول الصاعدة لإبعادها عن المنافسة، تمثلت في ضخ كميات هائلة من رؤوس الأموال بغرض شراء الأصول المالية في أسواق تلك الدول وهذا ما حدث فعلا فقد لجأت الولايات المتحدة بضخ المزيد من الدولارات في أسواق الدول الصاعدة كالهند، البرازيل، وروسيا، للاتجاه إلى الضغط على عملاتها نحو الارتفاع.

المطلب الرابع : الآثار الاقتصادية لحرب العملات وسبل مواجهتها

كانت لحرب العملات آثار سيئة على كل من التجارة العالمية بوجه عام والأسواق المالية بوجه خاص كما مست العديد من الاقتصاديات الوطنية على مستوى أنحاء العالم.

أولا– آثار حرب العملات على التجارة الدولية:

إذا ما تسابقت الدول في تطبيق سياسة التخفيض التنافسي لأسعار الصرف فهذا يعني أنها سوف تجبر في النهاية على التخفيض المتكرر والمتقابل وبالتالي تصبح سياسة التخفيض غير فعالة ، مما يؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات العالمية بشكل عام إلى المستويات التي تؤدي إلى تعزيز الركود الاقتصادي [1] وتخفيض التجارة الدولية بشكل عام وهذا ما حدث سنة 2009 إذا انخفضت التجارة الدولية بنسبة فاقت 12 % والشكل يوضح معدلات نمو التجارة الخارجية السلعية في الفترة التي اشتدت فيها حرب العملات واتسعت رقعة الدول المخفضة لقيم عملاتها من بداية الربع الأول لسنة 2008 إلى نهاية الربع الرابع لسنة 2009

[1] **حالة وآفاق اقتصاد العالم الملخص التنفيذي ،الأمم المتحدة** ،نيويورك ،2012، ص14.

الشكل البياني رقم (03-11): معدلات النمو السنوية للتجارة الخارجية السلعية خلال الفترة (1965-2009)

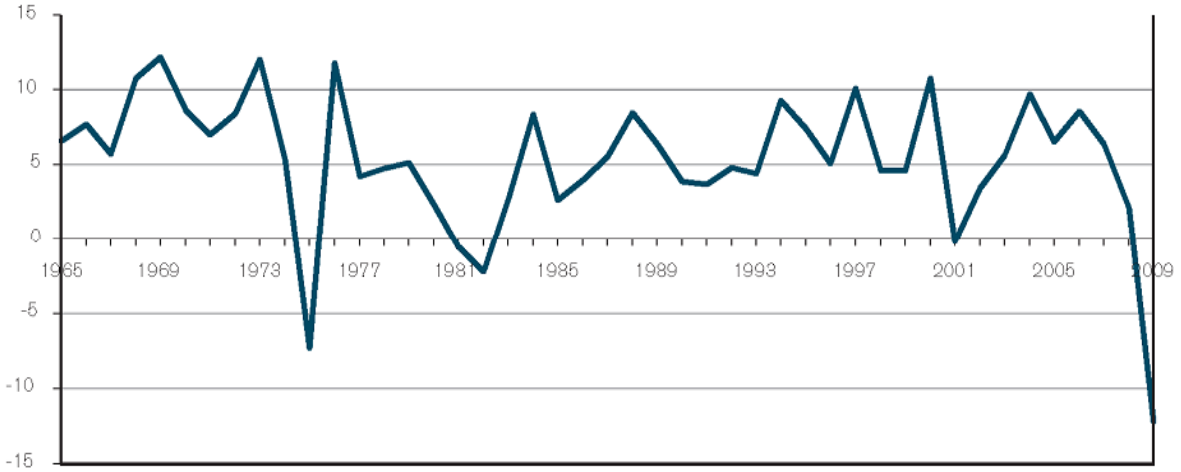

المصدر: World Trade Report, "**Trade in natural resources**", 2010 / P:22

وقد شهدت التجارة الخارجية للسلع تقلبات عدة منذ سنة 1965 وذلك بتأثير مختلف الأزمات حيث يوضح الشكل معدلات النمو السنوية لحجم التجارة الخارجية السلعية والتي توضح الكم الهائل من التقلبات وحالات اللاستقرار ،ففي سنة 1994 وسببه الأزمة المالية في الدول جنوب شرق آسيا ،لتعود النكسة من جديد سنة 1996 وسببه الأزمة المكسيكية حيث انخفض معدل نمو التجارة الخارجية إلى 5% سنة 1997 بعدما كان في حدود 10% قبل ذلك ،أما التقلبات في الألفية الجديدة كانت بدايتها سنة 2001 حيث تقلصت التجارة الخارجية بمعدل 11% وكان السبب في ذلك أحداث 11 سبتمبر 2001 التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية حيث كانت تمثل هذه الأخيرة أكبر الشركاء التجاريين .

وبحلول سنة 2006 أخذ حجم التجارة العالمية يتقلص ليستيقظ العالم في أواخر سنة 2008 على أزمة مالية عالمية ضربت التجارة الخارجية في الصميم فشهدت هذه الأخيرة أكبر معدلات الانخفاض فاقت 12% عام 2009.[1]

ومن أهم أسباب تراجع التجارة الدولية هو انتشار الأساليب الحمائية الجديدة على غرار حرب العملات التي كادت أن تتحول إلى حرب تجارية ،فقد تزايدت الإجراءات الحمائية بين القوى الاقتصادية والتجارية الكبرى ،واللافت للانتباه هو أن 41,4% من الإجراءات الحمائية التي تم العمل بها في عدد كبير من بلدان العالم ،أو 176 إجراء حمائي من بين 425 إجراءا حمائيا تم رصدها عالميا ،قد تم اتخاذها ضد الصادرات الصينية ،بما يعني

[1] .زيتشارنغ "**الأثر على التجارة**"مجلة التمويل والتنمية ،ديسمبر 2010،ص 53.

أن القوة التجارية البينية الأعظم في العالم في الوقت الراهن هي الهدف الأول لتلك الاجراءات الحمائية ،لكن الصين بدورها اتخذت كرد فعل على تلك الإجراءات المضادة لصادراتها ،أو حتى كمبادرة منها ،163 اجراء حمائي ضد الصادرات الدول الأخرى.

ومن أهم الآثار الاقتصادية لحرب العملات على الاقتصاد العالمي هي خفض القيمة الحقيقية لاحتياطات الدول من العملات الأجنبية ، وارتفاع مستويات التضخم في الاقتصاد العالمي نتيجة لإحداث خلل بين العرض النقدي والسلعي ،كما أن حرب العملات إذا ما استمرت تتمثل في نقطتين أساسيتين:[1]

الأولى : هو أن تتحرك جميع البنوك المركزية ذات العلاقة في آن واحد كل لخفض قيمة عملته ،و ما قد ينتج عنه مبدأ العين بالعين بمعني أن أي تحرك يقوم به بنك مركزي نحو التخفيض سوف يواجه بتحرك معاكس وسريع من البنوك الأخرى.

الثانية : مبدأ "العين بالعين" سوف يتصاعد ويتولد عنه قرارات سياسية بإقرار إجراءات حمائية فورية على شاكلة ما فعلته الولايات المتحدة.

ثانيا – آثار حرب العملات على الأسواق المالية :

يظهر أثر حرب العملات على الأسواق المالية كما يلي [2]: حيث بموجب برامج التيسير الكمي تقرر طرح 1,1 تريليون دولار على دفعتين مما يؤدي لزيادة عرض النقد الدولي بالدولار بشكل كبير جدا كما أن فرص استثمار هذه الأموال محدودة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول أوروبا الغربية بسبب كون ربحية الأسواق المالية فيها متدنية قياسا بلأسواق الناشئة ، وسعر الفائدة المصرفية متدني بالقياس بلأسواق الناشئة، ومعدل النمو الاقتصادي فيها متدني قياسا بالأسواق الناشئة كما أن المؤسسات المالية في الدول الناشئة لا تعاني من المشاكل المالية التي تعانيها منها المؤسسات المالية الأمريكية والأوروبية واليابانية [3].

وللأسباب السابقة فإن الأموال المطروحة بموجب برامج التحفيز ستهاجر للأماكن الأكثر ربحية بحثا عن الفرص الواعدة في الأسواق الناشئة مما سيؤدي إلى تحول هذه الأموال إلى أموال ساخنة تستخدم في المضاربات وزيادة حجم السيولة الدولية بشكل كبير قد يكون أكبر من إمكانية الأسواق على استيعابها مما يؤدي إلى ارتفاع مؤشراتها بشكل لا يعكس الواقع الاقتصادي لاقتصاديات الدول الناشئة[4] وتضخم أسعار السلع الرئيسية والمعادن

[1] ZSOLT DARVAS and jean Pisani –FERRY ,"**THREAT OF CUARENCY WARS** "European Perspectiev ,Issus Decem ber 2010,p35.

[2] صلاح الطالب ،**آثار اقتصادية خطيرة لحرب العملات** ، جريدة الرؤية :.www.alroya.info/ar

[3] - فهد الفانك ،حرب العملات تستعر في العالم بين امريكا والصين وأوروبا على الموقع:www.daralhayat com/internationalartiele/2011/10/23

[4] ستين كلايسيتر،أيمان كوزي،ماكوتيرونيس:**"التحولات في الأسواق المالية"**،مجلة التمويل والتنمية، مارس ،ص32.

التنمية ، وازدياد حجم المضاربة على الأصول في الدول الناشئة بهدف تحقيق الأرباح، وخلق فقاعات اقتصادية في الدول الناشئة.

كما أن أسعار المعادن الثمينة خاصة الذهب والفضة ستشهد موجة محمومة من المضاربات في ظل توقعات بالعودة الكلية أو الجزئية لنظام الذهب في حالة صياغة نظام نقدي دولي جديد ، عاجلا أم آجلا ، لمعالجة الواقع المتردي للنظام النقدي الدولي ،وستشهد أسعار صرف العملات غير المرتبطة بالدولار موجة عالية من المضاربات مما يؤدي إلى إحداث خلل في أداء الاقتصاد الدولي في ظل عدم استقرار أسعار صرف العملات الرئيسية في العالم.

ثالثا: حرب العملات والدور الجديد للمنظمة العالمية للتجارة

من المستحيل أن ننكر الارتباط القائم بين التجارة وأسعار الصرف، لكن هذا يعني أن اتفاقيات التجارة الدولية لا بد أن تتضمن فقرات تحكم السياسات الوطنية التي تؤثر على قيم العملات.

في حقيقة الأمر أن المؤسسات الدولية ذات الصلة – منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي- غير مصممتين في هيئتهما الحالية لمواجهة حرب العملات ولكي يتم دمج سياسات الاقتصاد الكلي المؤثرة على أسعار الصرف في المفاوضات التجارية يجب على منظمة التجارة العالمية أن تكتسب القدرة الفنية (والتفويض اللازم) لتحليل السياسات الوطنية ذات الصلة بأسعار الصرف والفصل فيها، أو أن ينضم صندوق النقد الدولي إلى آلية تسوية المنازعات التي تصاحب المعاهدات التجارية.[1]

وفيما يتعلق بمواجهة ممارسات الحمائية الجديدة للدول الأعضاء يتطلب تفعيل القوانين الموجودة و اتخاذ مجموعة من الإجراءات يمكن تلخيصها ضمن المحاور التالية:

1- **الالتزام العملي بالاتفاقيات و الصرامة في التنفيذ:** وذلك من خلال:

- ضرورة تخفيض الإطار الزمني المسموح به للجان الاستئنافية لحالات عدم الالتزام بقرارات المنظمة؛
- إعطاء صلاحيات أكبر للهيئات الرقابية و اعتماد نتائج التحقيقات بصورة مستقلة؛
- فرض عقوبات مالية على التطبيق المتأخر غير المبرر لقرارات المنظمة سواء الوزارية أو المتعلقة بتسوية المنازعات؛
- تفعيل القوانين والآليات المتعلقة بتعويض الدول النامية جراء الاعتداءات التجارية و حالات عدم الإلتزام من طرف الدول المتقدمة.

[1]- كمال درويش : **هل تتمكن اتفاقيات التجارة من وقف التلاعب بالعملة؟**: موقع الجزيرة الفضائية www.aljaweera.net ، الدوحة – قطر – آخر تحديث: 21/4/2015 الساعة 14:59 الموافق 3/7/1436 هـ .

2- **تسهيل النفاذ إلى الأسواق**: و ذلك من خلال:

- إجراء إصلاح هيكلي إيجابي في الدول المتقدمة حتى يتم ضمان عدم حدوث ضغوط تتطلب تدابير المنطقة الرمادية في المستقبل؛
- لا بد من وضع حدود دنيا من التعهدات الاستيرادية في إطار حظر إمكانية العودة لإجراءات المنطقة الرمادية في المستقبل؛
- ينبغي الحد من عملية تصاعد التعريفات عند الأزمات في الدول المتقدمة بل إزالتها بشكل نهائي.

3- **ا لممارسات التجارية غير العادلة**: و ذلك من خلال:

وضع حدود واضحة للخروج عن نظام الحصص العادية في إطار عملية تكييف الحصص؛

لا بد من وجود رقابة فاعلة على عملية تكييف الحصص لضمان ألا تكون الدول النامية هي المستهدفة منها تحديدا.

خلاصة الفصل:

في ظل تفاقم الآثار الوخيمة للأزمة المالية العالمية وبعد أن استنفذت الدول المتقدمة الأكثر تضررا من الأزمة وعلى رأسها الولايات المتحدة كل وسائل الدعم وبرامج التحفيز وحزم الإنقاذ انتقلت إلى التأثير في القيمة الخارجية لعملاتها الوطنية لتحقيق تنافسية تصديرية كبيرة وتحقيق فوائض في ميزانها التجاري للخروج من هذا الركود والانكماش الاقتصادي الذي أصاب الاقتصاد العالمي وأصبح بذلك التخفيض التنافسي لقيمة العملة سياسة حمائية جديدة في التجارة الدولية خصوصا في ظل الأزمات الاقتصادية ، حيث يعد الانخفاض الشديد في قيمة اليوان الصيني من أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم الاختلالات في العلاقات التجارية الدولية والسبب الأول لبروز حروب تجارية أطلق عليها اسم "**حرب العملات**"، حيث استخدمت فيها الولايات المتحدة كطرف رئيسي كل الوسائل والأدوات كسياسة أسعار الفائدة الصفرية وسياسة التيسير الكمي للتأثير على قيمة الدولار نحو الانخفاض.

وقد دعا دومينيك ستروس المدير العم السابق لصندوق النقد الدولي في المؤتمر الدولي المنعقد في يالطا (جنوب أوكرانيا) إلى التعاون لتجنب حرب عملات تحول دون تحقق الانتعاش الاقتصادي العالمي وإدخال العالم في أزمة اقتصادية جديدة ، ولا يتم ذلك إلا بتظافر جهود المؤسسات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة لهدف ضبط تحركات أسعار الصرف والبحث في الأساليب والوسائل التي تمنع تحول آثارها السلبية إلى حركة التجارة الدولية.

الفصل الرابع

أثر سياسة تخفيض اليوان

على التجارة الخارجية في الصين

تمهيد:

بعد استعراضنا لأهم أشكال الحمائية الجديدة في الفصول السابقة مركزين في ذلك على سياسة تخفيض العملة كأسلوب حمائي جديد سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على حالة الاقتصاد الصيني ودراسة مدى تأثير سياسة تخفيض اليوان على التجارة الخارجية للصين مستندين على دراسة قياسية لأثر سعر الصرف الحقيقي لليوان على الصادرات والواردات الصينية.

وقد وقع الاختيار على الصين كنموذج للدراسة نظرا للتجربة التنموية الفريدة التي اعتمدتها هذه الدولة في تنمية الصادرات حيث اتخذت من اليوان أداة تجارية هامة في تحقيق فوائض تجارية ضخمة يضاف إلى ذلك عوامل بنيوية أخرى ميزت الاقتصاد الصيني عن غيره من الاقتصاديات، وقبل أن نبرز أثر سياسة تخفيض اليوان على التجارة الخارجية في الصين كان لابد من استعراض أهم محطات الإصلاح الاقتصادي في الصين ودراسة واقع الاقتصاد الصيني من خلال تحليل أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في هذا البلد الآسيوي ولتفصيل ذلك أكثر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: الإصلاحات الإقتصادية في الصين؛**
- **المبحث الثاني: سياسة تخفيض اليوان وأثرها على التجارة الخارجية في الصين؛**
- **المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر تخفيض سعر الصرف الحقيقي لليوان على التجارة الخارجية للصين في الفترة (2000-2016).**

المبحث الأول: الإصلاحات الإقتصادية في الصين

تشهد الصين منذ ما يربو عن ربع قرن تجربة تنموية رائدة جعلتها في مقدمة الدول الكبرى في الوقت الراهن، و في هذا السياق أصدرت الشركة البريطانية المتخصصة في الأبحاث و الدراسات الإقتصادية تقريرا بعنوان : **economic power continue the world in 2050 will the shift in global** في فبراير 2015 أوضحت فيه أنه ثمة تحول في ميزان القوى الاقتصادية العالمية لصالح الدول الصاعدة اقتصاديا، و تحديدا قارة آسيا ، ليصبح هذا القرن آسيويا بامتياز في ظل ما تحققه اقتصادات دولها –خاصة الصين– التي حققت معدلات نمو و طفرات تنموية عالية. هذه النتائج المبهرة كانت نتاج عمليات الإصلاح الاقتصادي التي قامت بها الحكومات المتعاقبة على دولة الصين.

المطلب الأول: : تطور تاريخي و اتجاهي للمدة (1840–1976) :

مرت الصين بمحطات تطبيقية عديدة و متنوعة، كل محطة منها تتسم بسمات لسياسة اقتصادية تختلف عن سابقتها ، و يمكن تشخيص تلك المحطات التطبيقية وتسميتها وتحديد صفاتها تاريخيا خلال المدة الممتدة من عام 1840 حتى عام 1976 أي قبل تحول الصين نحو إقتصاد السوق لتكوين صورة واضحة عن المقدمات التاريخية و الظروف و الاتجاهات الاقتصادية التي سبقت أدت إلى التفكير في عمليات الإصلاح الاقتصادي في الصين و تميزت هذه الحقبة التاريخية بثلاثة محطات مر بها الإقتصاد الصيني[1] وهي :

أولا:الاقتصاد شبه الإقطاعي (1840–1911)عاشت الصين في ظل النظام الإقطاعي لأكثر من ألفي سنة ثم بدأت التحولات الاقتصادية تطالها عندما تعرضت لغزوات خارجية متعاقبة منذ منتصف القرن التاسع عشر ولعل من أقوى الأسباب تأثيرا على إضعاف المجتمع الإقطاعي وهيأ أساسا قويا للتحول نحو مجتمع أكثر ميلا للرأسمالية هو حرب الأفيون الأولى (1840 – 1842) والتي شكلت نقطة تحول كبرى في الصين ، فقد تحولت الصين بعدها من مجتمع إقطاعي بحت إلى مجتمع يمكن وصفه بالشبه إقطاعي،وذلك كونه أصبح مزيجا بين تطبيقات رأسمالية صناعية احتكارية قائمة على أساس اقتصاد السوق ، و تحت قيادة القطاع الخاص في المدن، وبين تطبيقات إقطاعية في الريف.

[1] وفاء المهداوي ، أحمد جاسم محمد ، **الاقتصاد الصيني و منهج التدرج في التحول نمو اقتصاد السوق ... سياسات و مؤشرات** ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة العاشرة ، العدد الثالث و الثلاثون ،2012.

هذا التحول الاقتصادي الذي حدث كان مشوها فهو أولا كان يقتصر على المدن دون الريف الذي بقي إقطاعيا "مستغلا للطبقة الفلاحية التي كانت تعمل مقابل قوتها اليومي، وثانيا كان القطاع الخاص في المدن ناشئا و لم تتوفر له البيئة الملائمة لتقوية قدراته التنافسية، بل على العكس من ذلك كان للسيطرة الأجنبية دورها الفاعل في إضعاف تلك القدرات، و من ثم إضعاف الاقتصاد الصيني.

و كرد فعل موضوعي من قبل الشعب الصيني الذي كان يعاني تخلفا في قوى الإنتاج الصناعي و الزراعي وعاش صراعا حادا أدى إلى تخلف اجتماعي وحضاري، وتدن في المستويات الصحية و التعليمية و المعاشية قام الصينيون بقيادة (صن- يات- صن) بثورة عام 1911 و التي أدت إلى إسقاط النظام الامبراطوري الذي استمر لأكثر من 2000 سنة و تم الإعلان عن جمهورية الصين.

ثانيا: اقتصاد رأسمالية الدولة (1911- 1949)

اعتمد (صن- يات- صن) على تطبيق سياسة توطيد سلطة (رأسمالية الدولة) [1] و ذلك من خلال تركيزه على جعل كل المشروعات التي يمتلكها الصينيون و الأجانب ، ولا سيما كبيرة الحجم منها مثل البنوك والسكك الحديدية و غيرها تحت يد الدولة من حيث الاستغلال و الإدارة و لا يسمح للأفراد بإدارتها وذلك من أجل منع رأس المال اللخاص امتلاك المشاريع الكبرى و إحتكارها.

و بحلول عام 1927 تعمقت تطبيقات سياسة توطيد سلطة رأسمالية الدولة ، و ذلك عندما تسلم حزب الكومنتانغ السلطة ، سيما في المجالات الصناعية و التجارية و المالية ، إذ تركزت الأموال الضخمة التي أصبحت ملكا للدولة في أيدي كبار موظفي الحكومة ، و كانت حكومة الكومنتانغ تسعى إلى تحقيق التطور الصناعي للبلاد بمساعدة رأس المال الأجنبي لكن كانت نتيجة ذلك هو مزيد من التبعية للخارج ، حيث استمرت العلاقات الاقتصادية مع الدول الأجنبية من خلال الشركات الرأسمالية التي حصلت بمقتضى القوانين الحكومية آنذاك على حق التصرف في موارد البلاد المخصصة للتصدير و الإشراف على الاستيراد و عليه فإن اعتماد تطبيقات سياسة رأسمالية الدولة في الصين تعني ضمنيا "إعتماد تطبيقات الاقتصاد الموجه مركزيا للمشاريع الكبيرة على حساب تطبيقات اقتصاد السوق.

و قد أدت السياسات الحكومية في التوجه المركزي من جهة أو السياسات الاقتصاديةالاحتكارية من قبل القطاع الخاص من جهة أخرى إلى حدوث عجز في المالية العامة للدولة مما اضطر الحكومة إلى تمويل هذا العجز من خلال الإصدار النقدي المفرط، و هو ما قاد إلى تصاعد مستويات التضخم و بمعدلات عالية و إلى حد

[1] **ملكية الدولة** هي رأسمالية الدولة بحد ذاتها و هي تعني توجيه القوى الإنتاجية من قبل الدولة و إدارتها مركزيا ، أنظر في ذلك : أنور نجم الدين ، رأسمالية الدولة على الموقع : www.ahewar.com

صارت معه أجور العمال تدفع في شكل بضائع من المصانع التي يعملون فيها، بعد أن فقدت الوحدات النقدية وظيفتها كوسيلة للمبادلة إلى حد كبير. و نتيجة لهذه الأوضاع المتدهورة في المجتمع الصيني من فقر و تخلف اجتماعي و حضاري وتدني في المستويات الصحية و التعليمية كانت الضرورة الموضوعية تفرض حدوث تغيرات سياسية في بنية السلطة الحاكمة تتبعها تحولات اقتصادية جوهرية في ذات الوقت ، و قد كانت هناك عملية صراع بين سلطة الكومنتانغ و معارضيها من أنصار (ماو تسي تونغ) الذي انتهى بإعلان جمهورية الصين الشعبية عام 1949 ، بقيادة ماو تسي تونغ و بدأت عندها مرحلة جديدة من التحول نحو تعميق تطبيقات الاقتصاد موجه مركزيا من قبل الدولة وفقا لبناء مجتمع اشتراكي في الصين .

ثالثا: التوجيه المركزي و ملكية الدولة لوسائل الإنتاج (1949– 1976)

منذ تسلم الحزب الشيوعي الصيني لقيادة ماو تسي تونغ السلطة عام 1949، عهد إلى تطبيق تغييرات جوهرية في السياسات الاقتصادية تمهيدا لتحول كامل نحو اقتصاد موجه مركزيا ، و ذلك من خلال إتباع إجراءات و سياسات اقتصادية تمهيدية ، تعقبها تطبيق استراتيجيات متعاقبة لبناء نظام تخطيط مركزي شامل تمثلت في استراتيجيات التحول التنموي الاشتراكي في الفترة (1952– 1976) :

1/ استراتيجية الصناعة الثقيلة (1952–1957): بحلول عام 1952 قرر الصينيون إعادة تشكيل الاقتصاد فاستخدموا النموذج السوفياتي و الخطط المركزية ، إذ ركزوا في أول خطة خماسية لهم (1953– 1957) على إعادة بناء الصناعات الثقيلة ، سيما المرتبطة بالدفاع الوطني و هو ما دفع الاتحاد السوفياتي لتقديم تسهيلات والتمويل و المساعدات التكنولوجية للصين.

أما عن نتائج تطبيق استراتيجية الصناعة الثقيلة فيمكن إدراكها من خلال بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (04-01) يوضح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه في الصين للمدة (1953-1957) (نسب مئوية).

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
1953	15.6	13.1
1954	4.2	1.8
1955	6.8	4.5
1956	6	4.1
1957	5.1	2.4

المصدر : بيانات مصلحة الدولة للإحصاءات الصينية أنظر الموقع :
http://en.wikipedia.org/wiki/historlcalgdpofthepeoplesrepublic

يلاحظ من الجدول (04-01): أن معدلات نمو الناتج المحلي و معدل نصيب الفرد منه سواء خلال مدة تطبيق استراتيجية التصنيع الثقيل تعد معدلات مقبولة ، لكنها متذبذبة بالاتجاه التنازلي مع مرور الزمن و لاسيما إذا تم مقارنة إحداثيات السنة الأولى(1953) مع نظيرتها في عام (1957) مما دفع الصينيين إلى البحث في مكامن الخلل و تشخيص نقاط الضعف في الجانب التطبيقي لهذه الاستراتيجية.ولقد وجد الصينيون أن الإخفاق يعود إلى طبيعة الاستراتيجية المطبقة و التي تحمل في طياتها التناقضات التالية :

-عدم التناسب مابين التطور الصناعي و القاعدة الإنتاجية من الخامات كمستلزمات الإنتاج؛

-عدم التناسب ما بين الصناعة الاستخراجية و الفروع التحويلية للقطاع الصناعي؛

-عدم التناسب بين حالة النمو المفرط من السكان و مدى إمكانية تشغيل العدد الهائل من العمالة الصينية العاطلة تحت ظروف التحول السريع نحو تطوير الصناعة الثقيلة.

2/ استراتيجية القفزة الكبرى إلى الأمام (1958- 1962):

في كانون الثاني من عام 1958 أطلق ماو تسي تونغ الخطة الخماسية الثانية (1958- 1962) والمعروفة باسم "**القفزة الكبرى إلى الأمام**"و هي عبارة عن استراتيجية تهدف إلى إيجاد نموذج تنموي بديل للنموذج السوفياتي ، الذي تبنى الصناعة الثقيلة دون الصناعة الخفيفة والزراعة .

و تهدف استراتيجية القفزة الكبرى إلى الأمام إلى تطوير قوى الإنتاج في الصين و التغلب على التخلف الإقتصادي في مدة قصيرة ، و قد قامت على عدة مبادئ أهمها فكرة التطوير الشامل التي تعني وجوب تطوير جميع القطاعات ، و إعطاءها الأولوية على حد سواء ، و الأهم من ذلك هو ما ميز هذه السياسة هو اعتناقها لمبدأ اللامركزية الإدارية ، أي التخفيف من شدة السيطرة المركزية إداريا و تشجيع الوحدات من المستويات الدنيا على التوسع في اتخاذ القرارات و المبادرات و قد تجسد هذا المبدأ في شكل إداري جديد عرف "بالكومينات الشعبية" the people communel و هي نظام إداري يجمع بين الإنتاج الزراعي و الصناعي و التجارة و التعليم و النشاطات الثقافية و تأتي هذه الكومينات نتيجة دمج التعاونيات القديمة بغية توفير المزيد من الإمكانيات مثل القوة العاملة و الخبرة و رأس المال اللازم لاستثمار و استغلال مساحات الأراضي الزراعية الكبيرة التي تم إصلاحها .

و تقييما لإستراتيجية القفزة الكبرى إلى الأمام يمكن الإستعانة بالجدول التالي :

جدول رقم (04 – 02) يوضح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و نصيب الفرد منه في الصين

الخطة الخماسية الثانية (1958- 1962): نسب مئوية

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
1958	7.3	6
1959	8.8	6.7
1960	3	5
1961	27.3	26.6
1962	6.5	4.6

المصدر: بيانات مصلحة الدولة للإحصاءات الصينية أنظر الموقع: نفس الموقع السابق

يلاحظ من بيانات الجدول (04 – 02) أن استراتيجية القفزة الكبرى إلى الأمام المتجسدة في تطبيق الكومينات الشعبية وما تحمله في ثناياها من توجيه اقتصادي شديد المركزية من قبل الدولة، و تحدي شديد لقوانين السوق، أدخل الصين في أزمة إقتصادية ، وذلك لما تحقق من نتائج مترتبة لا سيما في المدة (1960- 1962) و التي تؤشر على تراجع اقتصادي حاد خلال هذه المدة.

ومن أهم النتائج ، الانخفاض الكبير في القدرات الشرائية و حصول مجاعات بالغة الخطورة في المجتمع الصيني، و من جانب آخر و أثناء المجاعات كانت مخازن الغلات زاخرة بالحبوب ولا سيما مخازن الجيش ، ناهيك عما كانت الصين تصدره من القمح إلى الخارج بينما كان الناس يتضورون جوعا حيث مات بالمجاعة ما بين 15 إلى 30 مليون نسمة بين 1959 و 1962.

و بعد هذه الأزمة التي رافقت تطبيق استراتيجية القفزة الكبرى انهمكت الحكومة الصينية في دراسة أسباب إخفاق هذه الاستراتيجية و تم تكريس الجهود لإيجاد الطرق و الوسائل من أجل رفع مستوى الملكية الاشتراكية والعمل في الكومينات الشعبية و البحث عن منهج ملائم لتحقيق نمو القوى الإنتاجية و قد دام ذلك قرابة الأربع سنوات (1963-1966) ليأتي بعدها تطبيق إستراتيجية الثورة الثقافية.

3/ استراتيجية الثورة الثقافية (1966-1976):

سميت بالثورة الثقافية لأنها تثقف باتجاه واحد و هو تركيز على الصراع الطبقي ليحل محل البناء الاقتصادي العلمي، إذ أكدت هذه الثورة على أن الحافز للتقدم هو التغيير في علاقات الإنتاج و ليس في قوة الإنتاج ، لذلك فإن السياسة الإقتصادية يجب أن تركز على علاقات الإنتاج خصوصا في مجال الملكية وحوافز العمل والأجور ، وهنا تم التأكيد على الملكية العامة لوسائل الإنتاج و عدم التفريط بها ورفض استخدام تغيرات التكنولوجية الحديثة و دعم المعارف و المهارات الفردية وأي أفكار عن الرفاهية و الوفرة الاقتصادية لأنها تنتمي إلى نظرية الإنتاج وقد تم رفض إستخدام المصطلحات الاقتصادية مثل الأرباح والقوانين الاقتصادية وآلياتها ، و استعيض عنها بقانون القيمة ، و التأكيد على الاقتصاد الاشتراكي يهتم بالاستخدام الكفء للموارد.

و للعلم فإن الثورة الثقافية جاءت بحملة تطهير دموية للمثقفين من ذوات الاتجاه الرأسمالي في الصين ، وعلاوة على هكذا خسائر بشرية ، تم حرق الكتب و تدمير الأعمال الفنية الصينية ، و تحطيم المعابد مع قطع كل وسائل الإتصال بالعالم الخارجي ، و أغلقت الجامعات أبوابها ، و ظل التعليم الوحيد المسموح به على مدى أكثر من عشرة سنوات هو دراسة الحزب الشيوعي و الكتاب الأحمر الذي ألفه ماو تسي تونغ ، فكانت بحق ثورة ظلام و ليس ثورة ثقافية ، كما سبقتها استراتيجية القفزة الكبرى إلى الخلف و ليس إلى الأمام.

و في تشرين الأول من عام 1976 انتهت السنوات العشر للثورة الثقافية ، بعد وفاة ماو تسي تونغ و ظهرت على المسرح السياسي قيادة جديدة ، و مرحلة جديدة في حياة الصينيين بزعامة (دنغ سياوبينغ).

المطلب الثاني : المعالم الرئيسية للإصلاح الإقتصادي في الصين :

استطاع الرئيس الصيني دينج شياو بينج الحصول على موافقة المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني على إجراء الإصلاحات، وتم استخدام المصطلح الاقتصادي "السوق الاشتراكية" ذات الخصائص الصينية، فمصطلح الخصخصة لا يلقى قبولا في الصين[1]، وقد أصبحت هذه التجربة نموذجا لدول العالم النامي، بعد أن أحدثت تحولات كبيرة في شعب يزيد تعداده عن (1.3) مليار نسمة حيث استطاعت هذه التجربة توفير الملبس والمأكل لخمس سكان العالم، وكانت أهداف مراحل عملية الإصلاح والانفتاح هي[2]:

1-تحقيق مضاعفة مجمل قيمة الإنتاج القومي خلال السنوات العشر من عام 1980إلى 1990، من أجل حل مشكلة الغذاء والكساء للسكان؛

2-تحقيق مضاعفة مجمل قيمة الإنتاج القومي مرتين أخريين عند حلول سنة 2000 مع وصول معيشة الشعب إلى مستوى الحياة الميسورة؛

3-تتمثل في تحقيق عصرنة الاقتصاد الصيني في أواسط القرن الحادي والعشرين، والوصول بالاقتصاد الصيني إلى مصاف القمم الصناعية العالية في كثير من حلقات الإنتاج الصناعي، فضلا عن الوصول إلى مستوى الدول المتطورة فيما يتعلق بمؤشر نصيب الفرد من مجمل الإنتاج الوطني.

فالعمل بأسلوب الانتقال من مرحلة إلى أخرى بشكل تدريجي هو ما يميز التجربة الاقتصادية في الصين، فقد اقتصرت التجربة في البداية على مناطق محدودة والعمل على نقلها إلى كل المناطق في البلاد في حال نجاح التجربة، كما إن الأسلوب التدريجي كان واضحا أيضا في أن تقتصر تجربة الإصلاح على قطاع معين ثم تعميمها على القطاعات الأخرى، فتم اختيار قطاع الزراعة، ثم انتقلت إلى بقية القطاعات الأخرى إن هذا الأسلوب قد ساعد على استمرار هذه التجربة وعدم فشلها[3].

وخلال سنوات الإصلاح والانفتاح الذي بدأ العمل به منذ عام 1979 والذي لم ينتبه إلى اليوم مرت الصين بثلاثة مراحل تاريخية هي: [4]

[1]- عبد الجبار مصطفى النعيمي، **نظرة في واقع ومستقبل العلاقات الصينية- الأمريكية**، بغداد، مجلة قضايا سياسية، المجلد الأول، العدد الثالث والرابع، 2000، ص 63.

[2]- حميد الجميلي، **الصين والعهد الاقتصادي الجديد**، بغداد، مجلة شؤون سياسية، العدد 4، 1995، ص 35.

[3]- محمد السيد سليم، **الصين في ظل نظام الطبية الثنائية، في: العرب في الاستراتيجيات العالمية**، عمان، مراكز الدراسات الإستراتيجية، 1994، ص 33.

[4]- ابراهيم الأخرس، **أسرار تقدم الصين- دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود**-، ايتراك للنشر، القاهرة، 2008، ص33.

أولا: المرحلة الأولى 1979-1984

وهذه الفترة تمخض عنها الانجازات الآتية:

- إنشاء المدن والمناطق الاقتصادية الساحلية كنوافذ على الاقتصاد العالمي؛
- التحول من المركزية إلى اللامركزية في القرار الاقتصادي بين العاصمة والمقاطعات؛
- التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الاقتصادية؛
- إلغاء الكومينات(مزارع الشعب) وتمليك الفلاح الصيني الأرض التي يزرعها وظهور نظام مسؤولية الإنتاج وفرق الإنتاج التعاقدي العائلي أو ما عرف بنظام المسؤولية التعاقدية أو نظام عقود الإدارة؛
- تشجيع الفلاحين على التخصص في كافة مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي الريفي؛
- ظهور المشروعات الصغيرة والمتوسطة لامتصاص فائض العمالة الزراعية والصناعية والتي أسهمت بما يقرب من نصف الإنتاج الصناعي الصيني؛
- اللامركزية والاستقلالية في اتخاذ القرار؛
- توظيف أكثر من 70 مليون مواطن؛
- تجاوز القيمة الإجمالية المضافة للصناعة والزراعة 1000 مليار يوان عام 1984؛
- زيادة القيمة الإجمالية للصناعة والزراعة بمعدل 7.9% سنويا في الفترة من 1979-1983؛
- زيادة الدخل القومي الصيني والدخل الفردي الذي كان مصدرا قويا لتوليد المدخرات التي أخذت طريقها إلى الاستثمارات عبر قنوات النظم المالية غير الرسمية.

ثانيا: المرحلة الثانية 1984-1991

في هذه المرحلة انتقل الإصلاح من المناطق الريفية إلى المدن والمناطق الحضرية بعد أن شجع النجاح الباهر الذي تحقق في الريف الصيني الإصلاحيين للانتقال بالإصلاح للمدن والمناطق الحضرية، وإنشاء المزيد من المدن الاقتصادية المفتوحة حتى بلغ عدد هذه المدن عام 1987إلى 64مدينة ساحلية مفتوحة على العالم الخارجي[1]، ومن سمات هذه المرحلة ومميزاتها[2]:

- العمل على ترويض التضخم المنفلت معدلاته؛

[1] محمد إبراهيم الدسوقي، **رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين**، القاهرة، مجلة السياسة الدولية ، العدد 112، أبريل 1993، ص: 153.

[2] - إبراهيم الأخرس، **التجربة الصينية الحديثة في النمو**، ايتراك للنشر، القاهرة، ، 2005 ، ص:55

- تحرير الأسعار الخاصة بالسلع الزراعية واعتبار الشراء حسب العقد؛
- إنشاء البورصة الصينية في شنغهاي عام 1990؛
- تفعيل السياسات الاقتصادية والتوجه نحو اللامركزية؛
- التحول من الاقتصاد القائم على الزراعة إلى الاقتصاد القائم على الصناعة والتكنولوجيا والتجارة؛
- ارتفاع نصيب دخل الفرد السنوي للفلاحين من 134 يوان عام 1978 إلى 926 يوان عام 1991 ارتفاع قيمة التجارة الخارجية من 40.7 مليار عام 1983إلى 135.6مليار $ عام 1991 بفائض قدره 8.1 مليار$.

ومن عيوب هذه المرحلة:

- تصاعد معدلات التضخم إلى 18 %من جراء تحرير الأسعار وزيادة عجز الموازنة؛
- تدهور الدخول الحقيقية للسكان، ولا سيما في الريف وتزايد أعداد المهاجرين إلى المدن؛
- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي.

ثالثا: المرحلة الثالثة 1992إلى اليوم

وهي المرحلة الحاسمة التي ساهمت في تصاعد معدل النمو الاقتصادي إلى أن تجاوز معدل 13%وهذا المعدل يعد أعلى معدل نمو اقتصادي تحقق في العصر الحديث في بلد المليار وثلث المليار نسمة، وتتميز هذه المرحلة بأنها مرحلة الإصلاح الشامل والتي رفعت الصين في بدايتها مفهوم اقتصاد السوق الاشتراكي وبدأت مسيرة عمليات اقتصاد السوق منذ عام 1993 والتي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الصيني[1]، ولقد تمخض عن هذه المرحلة من الحقائق والنتائج[2]:

- اقتصاد السوق الاشتراكي بملامح صينية؛
- نمو القطاع الخاص باعتباره قاطرة النمو؛
- ارتفاع قيم الصادرات إلى أعلى مستوى في العالم 98% عام 1998 واستحواذ الصين على 20%من التجارة العالمية عام 2006، وساهمت التجارة الصينية الخارجية بـ 40% من الناتج القومي الإجمالي للصين؛

[1]- عدنان مناتي، **النظام الاقتصادي بين الرأسمالية والاشتراكية: التجربة الصينية نموذجا**، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 2000، ص 72-87.

[2]- إبراهيم الأخرس، **أسرار تقدم الصين–دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود**–، مرجع سبق ذكره، ص 36.

- التخلي التدريجي عن القطاع العام نتيجة عملية الخصخصة في الشركات المملوكة للدولة، ومن ثم أصبح هذا القطاع المملوك للدولة لا يسهم بأكثر من 15% من التوظيف في قطاع الصناعة و10% من التوظيف في قطاع التجارة الخارجية، وهبطت مساهمة هذا القطاع إلى 38% في الناتج المحلي الإجمالي؛

- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من 5.7% عام 1976إلى 13.4% عام 1994/1993 بمتوسط معدل نمو عن الفترة من 1997-2007 بنسبة 9.2%[1]؛

- تغير هيكل مساهمة الزراعة وصناعة الخدمات حيث انخفضت نسبة مساهمة الزراعة إلى 17.7% والصناعة بـ 49.3% والخدمات 33%؛

- دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية في نهاية عام 2001؛

- أصبح فائض العملات عام 2000 يساوي مليار $ في ظل فائض تجاري قدره 40 مليار $، بالإضافة إلى أن الصين أصبح لديها علاقات تجارية مع 228 دولة ومنطقة؛

- أصبح لدى الصين فائض تجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003 قدره 160 مليار$ بعد أن كان 50 مليار$ عام 1996؛

- تحصن الاقتصاد الصيني من الآثار الأزمة الأسيوية عام 1998/1997.

من خلال ما تقدم، يتضح أن التجربة الصينية تقوم على أساس إقامة سوق اشتراكي، على الرغم من أن آليات السوق هي التي تحكم النشاط الاقتصادي في الصين، كما أن سياسات الإصلاح كانت سياسات نابعة من الخصوصية، قائمة على التدرج المرحلي[2]، والذي حولها من "عملاق سكاني إلى عملاق اقتصادي تكنولوجي" وفي فترة قياسية[3].

[1] -the military balance, london Ox ford University press, 2000, p194.

[2]- محمد السيد سليم، **الصين في ظل نظام القطبية الثنائية**، مرجع سبق ذكره، ص 331.

[3]- توماس كوترو، ميشال هوسون، "**علي أبواب القرن الواحد والعشرين أين أصبح العالم الثالث**"، ترجمة: نخلة فريفير، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشروالتوزيع والإعلان، 1995، ص 185.

المطلب الثالث: مؤشرات الأداء الإقتصادي في الصين:

أولا: مؤشر معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي:

يمكن أن يعكس هذا المؤشر مدى ما تحقق من تقدم اقتصادي على المستوى المحلي في ظل المنهجية المتبعة في التحول الاقتصادي و هو يحسب لها في الحالة الإيجابية و يحسب عليها في حالة تسجيل إتجاهات سالبة، ويمكننا تتبع إتجاه معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين المدة المدروسة (2000-2016) من خلال بيانات الجدول التالي : جدول رقم : (03-04) يوضح تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المؤشر	8.49	8.34	9.13	10.04	10.11	11.40	12.72	14.23	9.65	9.40
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
المؤشر	10.64	9.54	7.86	7.76	7.30	6.90	6.70	6.90		

المصدر : بيانات البنك العالمي على الموقع :

http://data.albankaldawli.org/indicator/ny.gdp.mktp.kd.z

يشير الجدول أعلاه وبوضوح إلى ما هو متحقق من نتائج إيجابية وفقا للمقاييس الدولية المتعلقة بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ومن خلال ذات الجدول وعن حساب المتوسط العام لمعدلات الناتج المحلي الإجمالي نجده يعادل ما نسبته 9.3% وهو ما يعبر عن حالة فريدة من التفوق يمكن أن تكون ناجمة عن اتباع المنهج المتدرج في التحول نحو اقتصاد السوق، الذي يقدم ضمانات إنتاجية يمكن أن تكفل تحقيق مثل هذا التفوق، منها أن المنهج المتدرج يمكن أن يضمن عدم إرتفاع معدلات التضخم ، لأن اتباعه يعني الربط بين الخطوات المتأنية للتحرير الاقتصادي (الذي يحفز جانب الطلب الكلي) و بين التطور التدريجي للقدرات الإنتاجية المحلية (التي تمثل جانب العرض الكلي) و من ثم تحقيق توازن اقتصادي مضاد للتحركات التضخمية . و هو ما يقود إلى أن تنتفي الضرورة لاتخاذ إجراءات ضاغطة على جانب الطلب الكلي بدافع تحجيم معدلات التضخم ، و بالنتيجة فإن عدم الضغط على جانب الطلب الكلي ، ينشأ حافزا محركا لعمل مضاعف الاستثمار ، الذي يمكن أن يكفل مساهمة فعالة في تحقيق معدلات نمو ناتج محلي إجمالي إيجابي مرغوب أو مستهدف ، أما الضامن الإنتاجي الآخر و الناجم عن اتباع المنهج التدرجي في التحول نحو اقتصاد السوق في الصين هو اتباعهم للأسلوب التجريبي في التحول الاقتصادي الذي يضمن تعميم التجارب الناجحة دون غيرها ، و هو ما يقود إلى إمكانية تحقيق سرعة في

النمو الاقتصادي ، بفعل ضمان النجاح . وإن كان في صيغة تحول اقتصادي متأنية أي أن التحول الاقتصادي المتدرج هو أحد ضمانات تحقيق سرعة النمو في معدلات الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا : إجمالي تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي :

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة في تقييم الأداء الاقتصادي للدول، وذلك لما له من علاقة وثيقة بما يمكن أن يحقق من تغيرات هيكلية في البنية الإنتاجية للاقتصاد. على أن زيادة معدلات تكوين رأس المال الثابت – من خلال تحويل المدخرات إلى استثمارات– تعني زيادة ما ينفق على كل ماله صلة بتوسيع الطاقات الإنتاجية مثل توسيع و بناء المعامل و المصانع و البنايات ، و كذلك شراء المعدات و الماكينات و الأجهزة، وكذلك يشمل الإنفاق على ما يسمى بالبنى التحتية التي تتضمن الطرق و الجسور و السكك الحديدية و الموانئ والمطارات وغيرها وكل ذلك يعني زيادة في الموارد المادية و البشرية المتاحة و الجدول الموالي يوضح معدلات تكوين رأس المال الثابت للصين في الفترة (2000- 2016) (بالمليار دولار أمريكي – ترليون دولار).

الجدول رقم (04-04) : يوضح معدلات تكوين رأس المال الثابت للصين في الفترة (2000- 2016) (بالمليار دولار أمريكي – ترليون دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المؤشر	405.00	459.87	529.14	651.98	793.48	925.15	1.09	1.38	1.84
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المؤشر	2.29	2.75	3.4	3.88	4.37	4.72	4.84	4.79	5.13

المصدر: بيانات البنك الدولي أنظر الموقع

يتبين من الجدول رقم (04-04) أن تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي يشكل جزءا كبيرا من الناتج المحلي الإجمالي على مدار 16 سنة (2000-2016) و إذا ما تم إحتساب المتوسط على العام بكل معدلات خلال هذه المدة، سيعادل ما نسبته 40.16% و هو ما يعني أن منهج الإصلاح الإقتصادي في الصين ساهم في خلق قاعدة إنتاجية و إستثمارية واسعة و هو ما يحسب له كمنهج تنموي سليم.

ثالثا : الإدخار كمتغير رئيس في دفع عجلة النمو في الاقتصاد الصيني:

لقد تطورت نسبة المدخرات في الصين منذ عام 1980 و حتى عام 2003 ما بين 35% إلى 42% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بقوى اقتصادية كالولايات المتحدة و اليابان، فقد انخفضت نسبة

المدخرات في الولايات المتحدة من 19%إلى 17% ، في حين انخفضت من 31% إلى 25% في اليابان في نفس المدة أيضا [1] و يمكن تتبع حجم إجمالي المدخرات في الصين في الفترة (2000- 2017) من خلال الجدول الموالي :

جدول رقم (04-05)يوضح : إجمالي المدخرات في الصين (النسبة بـ: مليار دولار – تريليون)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مؤشر الإدخار	433.91	500.57	537.72	706.87	896.78	1.06	1.34	1.81	2.40
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر الإدخار	2.6	3.18	3.80	4.25	4.67	5.15	5.19	5.13	5.75

خلال الفترة محل الدراسة ونتيجة لتشوه النظام المالي في الصين إضطرت الشركات الخاصة إلى الإدخار من خلال الأرباح المحتجزة بصفة أساسية بغية تحقيق معدل أعلى للنمو لأنها تواجه مصاعب في الحصول على الائتمان، لكن وحتى المشروعات المملوكة للدولة التي تحصل على الائتمان بسهولة تلجأ إلى الإدخار نظرا لفرض ضرائب بسيطة جدا على أرباحها، إضافة إلى إرتفاع معدلات إدخار الأسر، وقد تجلى ذلك عندما تجاوز فائض الحساب الجاري للصين 10% من إجمالي الناتج المحلي بعد عام 2004[2]

وقد كان الاستهلاك يشكل نحو نصف إجمالي الناتج المحلي إلى دفعه إرتفاع معدلات الإدخار الأسر والشركات للهبوط إلى مستوى منخفض تاريخيا يكاد يصل إلى الثلث، وفيما يتعلق بالاستثمار المحلي في الصين فقد تم التعويل عليه هو الآخر كنسبة من الناتج القومي، إذ تطور من نحو 35% عام 1980 إلى نحو 40% عام 2003 مقارنة بالولايات المتحدة التي انخفض لديها الاستثمار من نحو 20% إلى نحو 18% في اليابان انخفض من 32% إلى 26% و للمدة نفسها.

رابعا : الاستثمار الأجنبي المباشر :

إحتلت الصين مكانا بارزا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بفضل سياسة الإصلاح والإنفتاح الاقتصادي المنتهجة، حيث احتلت المركز الأول عالميا عام 2003 والمركز الثاني 2004 والثالث 2005

[1] عبد الصمد سعدون عبد الله ، طيب عثمان عبد الرزاق :**التنمية و البعد الإشتراكي للسوق دراسة تحليلية في الإقتصاد الصيني** ، مجلة بحوث إقتصادية عربية ، العددان : 43-144 صيف –خريف 2008 ، ص : 256.

[2] ليندا يويه : **صين أقوى** : مجلة التمويل و التنمية ، تصدر عن صندوق النقد الدولي ، نيويورك ، يونيو 2010.

والخامس عام 2006 والسادس عام 2007 ثم المركز الثالث سنة 2010 بعد الولايات المتحدة وفرنسا والجدول التالي يوضح حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة والوافدة إلى الصين في الفترة (2000-2016): (الوحدة بالمليار دولار).

جدول رقم (04-06): يوضح حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الصين في الفترة (2000-2016): (الوحدة بالمليار دولار).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاستثمار	42.09	47.05	53.07	57.90	68.12	104.11	124.08	156.25	171.53
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
الاستثمار	131.06	243.70	280.07	241.21	290.93	268.10	242.49	174.75	

المصدر : البنك العالمي.

في بداية المرحلة الرابعة من مراحل الإصلاح الاقتصادي ومع انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة إتجه نصيبها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الارتفاع من 42.09 مليار دولار عام 2000 إلى 104.11 مليار دولار العام 2005 ليتجاوز 243 مليار دولار عام 2010 ويواصل الارتفاع إلى 291 مليار دولار سنة 2013 ثم يتراجع بشكل ملحوظ إلى 174.75 مليار دولار عام 2016.

وتتعزز قدرة الصين على جذب المستثمرين بفضل سياسة اليوان المنخفض الذي تم ربطه بالدولار منذ بداية الأزمة المالية العالمية حيث نمت احتياطات الصين في واقع 23% سنة 2009 مسجلة رقما قياسيا بلغ 2.4 ترليون دولار ثلثاها بالدولار الأمريكي[1].

بسبب انفتاح الصين على بقية أنحاء العالم ، أخذ الاستثمار الأجنبي المباشر في التدفق إلى داخل البلاد منذ سنوات عديدة محولا الصين في نواح عديدة ، إلى قاعدة مهمة لتجهيز الصادرات بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات و في عام 2006 كان حجم صادرات و واردات المشروعات التي يمولها الأجانب تمثل 58.9 % من إجمالي التجارة الخارجية للصين و 51.4% من الفائض التجاري بالإضافة إلى ذلك دفع الهيكل الاقتصادي

[1] ليندايويه : **صين أقوى** ، مرجع سابق.

للبلدان المتقدمة الكبرى الذي يتسم بصورة مزمنة بمعدل إدخار منخفض و معدل نمو عال و الاستهلاك الكبير والمديونية العالية إلى زيادة الطلب على الصادرات الصينية.[1]

وقد ساهمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الصين بنسبة 7% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية في عام 2009 مقابل 1% فقط في عام 1980 أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الصين فهي ظاهرة أحدث عهدا، حيث زادت حصتها في إجمالي التدفقات العالمية الخارجة لتصل إلى 4% في عام 2009 بعد أن كانت لا تشكل نسبة تذكر في وقت قريب في عام 2004[2].

خامسا : الارتفاع المستمر في حجم الاحتياطات الأجنبية :

تمكنت الصين خلال الأعوام القليلة الماضية من تحقيق تراكم إحتياطي هائل من العملة الصعبة و مستفيدة من نمو صادراتها بمعدلات كبيرة وبفضل استراتيجية الفوائض التجارية المعتمدة كما يوضح الجدول التالي رقم (04-07) التزايد المستمر في حجم هذه الاحتياطات الأجنبية بما فيها الذهب في الفترة (2000-2016)(الوحدة : مليار دولار – تريليون)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المؤشر	171.76	220.06	297.74	416.20	622.95	831.41	1.08	1.55	1.97
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المؤشر	2.45	2.91	3.25	3.39	3.88	3.90	3.40	3.10	3.24

المصدر: البنك العالمي

نلاحظ من خلال هذا الجدول التزايد المستمر في حجم الاحتياطات الأجنبية الذي وصل إلى 3.24 تريليون دولار في نهاية 2017 وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي بعد أن كان يمثل 171.76 مليار دولار سنة 2000 ، و تجدر الإشارة إلى أن الصين تعد أكبر دول العالم من حيث حجم الإحتياطي النقدي الأجنبي ، بينما إحتلت الولايات المتحدة في المرتبة التاسعة عشر على مستوى العالم ب 116.18 مليار دولار ، و من ثم تعزز هذه الإحتياطات القدرة المالية للصين على المستويين الدولي و الداخلي على السواء ، كما زادت إحتياطات الصين من الذهب إلى 74.37 مليار دولار بنهاية فبراير 2016 مقارنة بشهر يناير حيث بلغت 71.292 مليار دولار حسب بيانات نشرها بنك الشعب الصيني (البنك المركزي الصيني).

[1] هوزياو ليان : **نهج الصين في الإصلاح** ، مرجع سابق ص : 37.

[2] فيفيك أرورا و أثاناسيوسفامفاكيديس : **تقدير نفوذ الصين** ، مجلة التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي ، نيويورك ، ديسمبر 2010.

وعلى وجه العموم فإن المؤشرات المختارة لتقييم الأداء الاقتصادي الصيني تجمع إجمالا في تأشيرها على التقدم الاقتصادي اللافت للنظر، وهو ما يؤكد بوضوح فاعلية المنهج التنموي المتدرج في التحول نحو اقتصاد السوق ومدى ملائمته تنمويا مع خصوصية الاقتصاد الصيني.

المطلب الرابع : الصين في منظومة الإقتصاد العالمي :

أولا: مكانة الصين في الإقتصاد العالمي:

تعد الصين ثاني أكبر إقتصاد في العالم، حيث بلغ الناتج الإجمالي المحلي 11.392 تريليون دولار عام 2016 أي بزيادة تقدر بنحو 7.6 في المائة عن عام 2015 حسب تقرير البنك العالمي الصادر في أكتوبر 2016 بينما لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تحافظ على صدارتها للإقتصاد العالمي ، بناتج محلي إجمالي بلغ نحو 18.562 تريليون دولار أمريكي و هو ما يوضحه أكثر الشكل الموالي (معدلات الناتج الداخلي الإجمالي):

الشكل رقم (04-01) : ترتيب الناتج المحلي الإجمالي للدول الكبرى

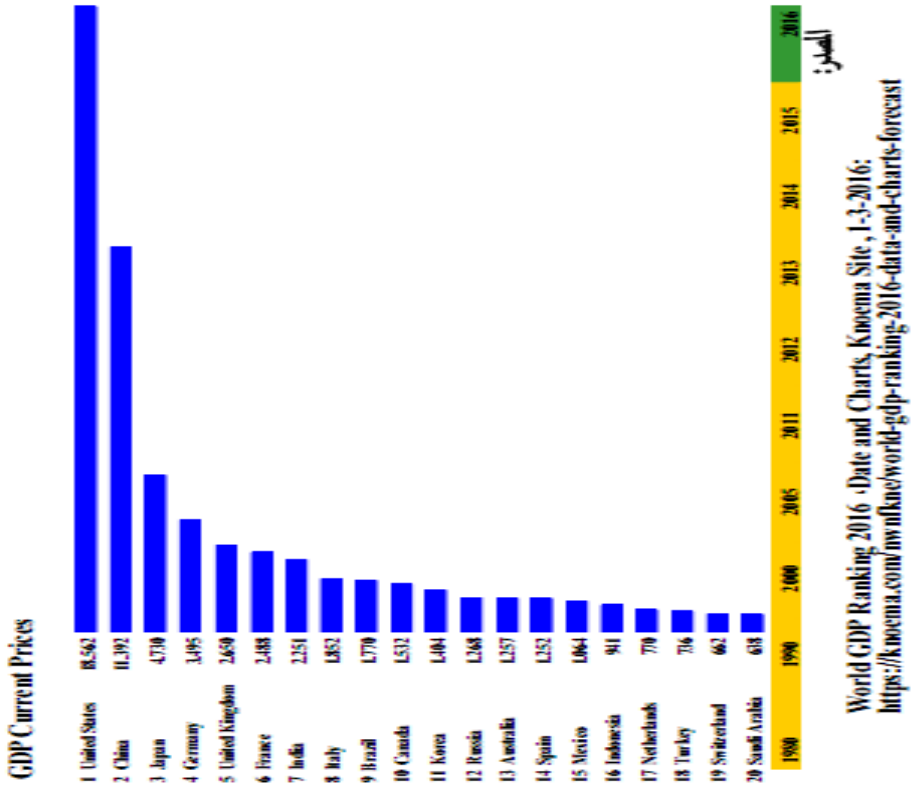

ونظرا لمكانة الصين كثاني أكبر اقتصاد في العالم فقد أصبحت مصدرا رئيسيا للطلب العالمي ، حيث ارتفع متوسط إجمالي الناتج المحلي في الصين إلى 9.6% منذ عام 2000 مما زاد من حصة الصين في إجمالي الناتج

المحلي العالمي من 3%إلى 13% تقريبا في عام 2015 و منذ أوائل الألفينات أصبح هذا النمو مدفوعا بالاستثمار و الصادرات حيث اتجه الاقتصاد الصيني إلى بناء مشروعات البنية التحتية و الإسكان، و استفاد من وفرة العمالة المتاحة لإعطاء دفعة للصناعات التحويلية و في إطار ترسيخ هذا الإتجاه العام ، جاءت إستجابة الصين للأزمة المالية العالمية بلتعجل من إعطاء دفعة أخرى للاستثمار في البنية التحتية في الفترة (2009-2010) لتحقق زيادة بمتوسط 17%.

و مع تزايد انفتاح الاقتصاد الصيني في أعقاب إنضمامه إلى منظمة التجارة العالمية، فقد ساعد النمو السريع في الصين على مدار السنة عشر سنة الماضية على جعلها واحدة من أهم البلدان المؤثرة في التجارة العالمية، حيث زادت حصتها في الواردات العالمية من 3% عام 2000 إلى 10% تقريبا في عام 2015، و من ثم تشير الزيادة التدريجية في حجم تجارة الصين إلى احتمال تباين التداعيات بمرور الوقت. إذ يؤثر نمط نمو الاقتصاد الصيني على الاقتصاد العالمي و التجارة العالمية، فالصين ليست أكبر مصدر للسلع في العالم فحسب و إنما واحدة من أكبر مستوردي السلع في العالم أيضا، حيث بلغت قيمة الواردات السنوية من السلع و الخدمات قرابة 3 تريليون دولار أمريكي [1].

ومن جانب آخر تجاوز معدل مساهمة الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي بـ:30% مما يعني أنه محركا حقيقيا لنمو الاقتصاد العالمي.

ثانيا: الآليات التي اتخذتها الصين لتدعيم مركزها في الاقتصاد العالمي:

اتبعت السياسة الصينية العديد من الآليات لتدعيم دورها في الاقتصاد العالمي كالاعتماد على سياسة اليوان المنخفض و التدخل المستمر في تحديد سعر الصرف العملة الوطنية، إضافة إلى مبادرة الحزام و الطريق، و فرض الرؤية الصينية في قمة العشرين، و تطوير علاقاتها مع الدول الكبرى و زيادة استثماراتها في العديد من المناطق الواعدة ذات الأهمية الجيوستراتيجية على المستوى العالمي:

1-آليات التدخل المستمر و المعتمد في تحديد سعر صرف العملة الوطنية :

إن انخفاض قيمة اليوان يمنح الصين ميزة مطلقة في علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي فمنذ 1989 قامت الصين بتطبيق إستراتيجية تقوم على الفوائض التجارية ، معتمدة في ذلك على سلسلة متتالية من التخفيضات في قيمة عملتها لتصل عام 1994 إلى نحو 28.8 يوان مقابل الدولار الواحد الذي ظل بدون تغيير

[1] سمير إبراهيم محمد ، **تصاعد مكانة الصين في الاقتصاد العالمي** ، دورية آفاق آسيوية ، العدد الأول ، ماي 2017

و بعد فترة وجيزة من التكييف الأحادي الجانب من قبل الصين ارتفع سعر اليوان إلى ما يعادل 83.6 يوان مقابل الدولار الواحد مابين يوليو 2005 و يوليو 2008 و إذا أخذنا في الحسبان دراسات البنك العالمي القائمة على طريقة تعادل القوة الشرائية نجد أن سعر اليوان الذي يمكن معه تحقيق التوازن في المبادلات التجارية يتعين أن يصل 40.3 يوان مقابل الدولار الأمريكي . و لا شك أنه بفضل القيمة المنخفضة لليوان فإن تكلفة العمل في الصين تقل بنحو 80 مرة عن نظيرتها في الولايات المتحدة بدلا من 40 مرة كما هو الحال بالنسبة للدول الناشئة أو النامية و التي يمكنها بطبيعة الحال أن تكون منافسة للصين أو يمكن القول أن آلية التحكم في سعر صرف اليوان تأتي في مقدمة الأولويات الاقتصادية للإدارة الصينية.

وقد ساند البنك المركزي للصين هدف التنمية الاقتصادية من خلال مواصلة سعيه لتخفيض سعر صرف العملة وهو أحد أهداف السياسة النقدية لديها[1].

والميزة الكبرى التي تتمتع بها الصين تعتمد على رقابة صارمة وكاملة لأسعار الصرف وذلك من خلال التدخل في سوق الصرف الأجنبية تبعا لطرق معينة أثبتت فعاليتها في اليابان خلال سنوات الثمانينات. ولقد قامت الصين بالإستفادة بالكامل من التجربة اليابانية في تلك الفترة فالصين تسعى إلى أن تكون سياسة الصرف لديها غير مكشوفة على قدر المستطاع، ومن أجل ذلك فهي تقوم بالتلاعب في إحصائياتها التي تعالج سعر صرف العملة الصينية[2].

ثانيا: مبادرة الحزام والطريق:

طرح الرئيس الصيني " شي جين بينغ" مبادرة بناء الحزام والطريق في عام 2013، والتي تمثل الطموح الجيوسياسي الذي يعزز سياسة "حزام واحد، طريق واحد" الصينية، والتي تهدف لإعادة خلق الممر التجاري القديم "طريق الحرير"، الذي ربط الصين بوسط آسيا والشرق الأوسط وأوروبا من جانب، كما تكمن الأهمية الاستراتيجية لهذه المبادرة في تدعيم الدور الصيني في النظام الاقتصادي العالمي، حيث تقدم نموذجا لرؤيتها للعلاقات الاقتصادية الدولية لتحقيق العدالة والتكافؤ بين مختلف دول العالم من جانب آخر، حيث تشمل المبادرة أكثر من خمسة وستين دولة في كل من قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا، ويبلغ إجمالي عدد سكانها 4.4بليون نسمة(أي 63في المئة من سكان العالم)، ويبلغ حجم اقتصاداتها 21 ترليون دولار أمريكي (أي 29% من الناتج المحلي العالمي).

[1] Ho xiaolian : **china s'approach to reform**, finance and development Aquarterly magazine of the IMF volume 44, number3 september2007.

[2] أنطوان برونيه جول بول جيشار : **التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الإمبريالية الإقتصادية**–ترجمة عادل عبد العزيز أحمد ، الطبعة الأولى ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، 2016 ، ص:136.

ويتركز الحزام الاقتصادي لطريق الحرير على ثلاثة خطوط رئيسية: الخط الأول يربط بين الصين وأوروبا مروراً بآسيا الوسطى وروسيا؛ والخط الثاني يمتد من الصين إلى منطقة الخليج والبحر الأبيض المتوسط مروراً بآسيا الوسطى وغربي آسيا، والخط الثالث يبدأ من الصين ويمر بجنوب شرقي آسيا وجنوب آسيا والمحيط الهندي.

ولقد أوضحت وزارة التجارة الصينية أن حجم اجمالي قيمة التجارة البينية بين الصين ودول الحزام والطريق بلغ 485.37مليار دولار في النصف الأول من عام 2015، ما يمثل 25.8% من إجمالي قيمة التجارة الخارجية الصينية، وبلغت قيمة صادرات الصين إلى دول الحزام والطريق 295.77مليار دولار، ما يمثل 27.6% من إجمالي الصادرات الصينية، في حين بلغت واردات الصين من دول الحزام والطريق 189.6مليار دولار، ما يمثل 23.4%من إجمالي الواردات الصينية.

أما حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فلقد استثمرت الشركات الصينية في 48 دولة واقعة على الحزام والطريق بقيمة 7 مليارات دولار، مسجلة زيادة بـ22% واتجهت الاستثمارات الصينية أساسا إلى سنغافورة أندونيسيا، لاوس، روسيا، كازاخستان وتايلاند وغيرها من الدول، أما على مستوى جذب رؤوس الأموال، قامت الدول الواقعة على الحزام والطريق بتأسيس 948شركة داخل الصين، مسجلة زيادة بـ 10.62%، وجذبت الصين من هذه الدول سيولة بـ 3.67مليار دولار، بزيادة قدرات بـ 4.15% وبالنظر إلى مصادر رؤوس الأموال نمت الاستثمارات الماليزية في الصين بـ135.51%، والسعودية بـ697.27 % وبولندا بـ 3621.92%وروسيا بـ 129.36%، وسلوفاكيا بـ 196.67%، من جهة أخرى بلغ عدد العقود التي أبرمتها الشركات الصينية في 60 دولة واقعة على الحزام والطريق 14.1مشروع، وبلغت قيمة العقود الجديدة 37.55مليار دولار، مثلت 43.3% من إجمالي قيمة العقود التي وقعتها الشركات الصينية في نفس الفترة، محققة زيادة بـ 16.7%، ولهذا اتخذت الصين العديد من الاجراءات لتنفيذ المبادرة على النحو التالي:

أولا: إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، حيث تأمل الصين أن تساهم في بناء البنية التحتية للدول الواقعة على الحزام والطريق، وتعزيز النمو الاقتصادي الإقليمي والعابر للإقليم اعتمادا على خبراتها في التنمية وجمع التكنولوجيا ورأس المال؛

ثانيا: إقامة نماذج تعاون جديدة ثنائية أو متعددة الأطراف، وقيادة رأس المال والخاص في التعاون مع الدول الواقعة على امتداد الحزام والطريق، على أساس صندوق طريق الحرير لبناء الحدائق الصناعية فيها والقيام بالتعاون في مجال الإنتاجية الدولية؛

وفي هذا السياق، خصصت البنوك الحكومية الصينية حتى الآن 250 مليار دولار للبنية التحتية للنقل والبناء، ويمكن أن تصل الاستثمارات في حزام واحد، طريق واحد، عند الاكتمال إلى 4 ترليونات دولار، وذلك وفقا لتقرير معهد بيترسون للاقتصاد الدولي، ومن المتوقع أن يحدث طريق الحرير نشاطا تجاريا تفوق قيمته 2.5 ترليون دولار خلال 10سنوات، وسيتم تنفيذه خلال ثلاث مراحل زمنية: أولا التعبئة الاستراتيجية حتى نهاية 2016، ثانيا التخطيط الاستراتيجي حتى عام 2021، وأخيرا التطبيق الاستراتيجي من عام 2021إلى 2049.ولتتبع مسار طريق الحرير على الخريطة يمكننا الرجوع إلى الملحق رقم :03

ثالثا: الصين والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

انضمت الصين للمنظمة العالمية للتجارة في ديسمبر 2001 و أصبحت العضو 143 فيما بعد 15 سنة من المفاوضات بعدما كانت من الأعضاء المؤسسة لإتفاقية الغات سنة 1948 ، و انسحبت نهاية سنة 1950 بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية و عادت في سنة 1986 لتعيد رغبتها في الانضمام في ظل الإصلاحات التي قام بها "دنغ" ، و اعتبرت هذه الخطوة كعنصر مهم للاستمرار في الانفتاح ، و أصبحت في نفس الوقت عضوا في اتفاقيات التجارة و الخدمات (GATS)، في حقوق الملكية الفكرية التي تمس التجارة (TRIPS) و كذلك في الإجراءات الخاصة بالإستثمارات الدولية المرتبطة بالتجارة (TRIMs)و سجل هذا الانضمام نهاية الانفتاح الإنتقائي الذي عملت به الصين منذ 1979 و تعهدت بتخفيف أو إزالة التعريفات الجمركية لكل أعضاء المنظمة في كل القطاعات حسب رزنامة تصل إلى سنة 2010 ،و تضمنت إتفاقية النسيج و الملابس و إنهاء نظام الحصص في ديسمبر 2004 ، و تعهدت الصين بتخفيف الإعانات على المنتجات الزراعية إلى 85 % من قيمة الإنتاج ، و خفض الحقوق الجمركية في قطاع السيارات من 80% إلى 25% وإنهاء حصص الواردات.

و من نتائج انضمام الصين للمنظمة العالمية للتجارة و في ظل فاعلية منهج اشتراكية السوق، ساهمت الصين في إنشاء نحو 350 مشروعا استثماريا بقيمة 1.44مليار دولار، في حين استثمرت في مطلع العام 2003 و ضمن توجهاتها نحو إقتصاد السوق بنحو 444 مليون دولار لإنشاء 155 مشروعا في كندا ، كما بلغ عدد الشركات الوطنية في الصين و هي تعد أكبر 500 شركة عملاقة في العالم ، نحو 12 شركة[1].

وقد أدت إزالة القيود على البضائع الصينية منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية فضلا عن حرية حركة الاستثمارات الأجنبية إلى بلوغ رقم قياسي ، و بخاصة في المناطق الساحلية من الصين إلى تجاوز 4 مليار دولار

[1] عبد الصمد سعدون عبد الله ، طيب عثمان عبد الرزاق : **التنمية و اشتراكية السوق ، دراسة تحليلية في الاقتصاد الصيني** ، مرجع سابق ، ص:266.

سنويا، و تأمل الصين في تحقيق عدة أهداف من خلال منهجها في السوق الاشتراكية المفتوحة على العالم الرأسمالي ، و من هذه الأهداف :

- تشجيع حركة الإستثمارات الأجنبية الواردة إلى الصين؛
- عقد إتفاقيات حول قيام مناطق تجارة حرة مع العديد من القوى الإقتصادية العالمية؛
- تنمية الصناعات التصديرية؛
- الحصول على التكنولوجيا الأجنبية المتطورة؛
- إزالة القيود الجمركية المفروضة على السلع الصينية في الأسواق الخارجية؛
- منافسة السلع الأجنبية و التفوق عليها ضمن حجم الإنتاج الأمثل.

رابعا : الصين في خضم الأزمة المالية العالمية : متضرر أم مستفيد :

1-الأزمة المالية العالمية و تبعاتها على الاقتصاد الصيني:

لا زالت البلدان في الغرب تواجه توابع ركود وأزمة مالية عميقين والنمو الاقتصادي في أحسن أحواله ضعيف في الاقتصادات المتقدمة التي يعاني معظمها من مستويات كبيرة من الديون الوطنية، لكن في المقابل نجد الصين أحسن حالا من معظم البلدان فقد تفادت الركود وأربكت التوقعات بتجاوز معدل النمو المستهدف الذي كان يبلغ 8% في 2009.

ولم يكن أي بلد في منأى عن الأزمة المالية العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة في عام 2007 ، ولكن نظرا لأن القطاع المالي في الصين لم يكن يتعامل مع المشتقات بصورة واسعة ، فقد نجا من الدمار الذي عانته الولايات المتحدة و الاقتصادات المتقدمة في أوروبا ، و لم تتعرض الصين لضائقة ائتمانية و لم تضطر إلى التصدي لما يسمى بالأوراق النقدية المسمومة التي دمرت الميزانيات العمومية للبنوك في الإقتصادات المتقدمة ، وقد كان بعض أكبر بنوك الصين المملوكة للدولة دائنا للمؤسسة الاستثمارية ليمان برذرز في وول ستريت ، التي سبب انهيارها في سبتمبر 2008 ما يشبهه الذعر المالي و تعرضت هذه البنوك المملوكة للدولة لخسائر قدرت بمليارات الدولارات ، لكنها تفادت الخسائر الجارية التي كان من شأنها أن تصيب الميزانيات العمومية و التي تصبح أشد تضررا بكثير.

ورغم ذلك فقد تأثرت الصين بالمرحلة الثانية من الأزمة أي الركود العالمي وأول انكماش في التجارة العالمية خلال 30 سنة، وفي أواخر عام 2008 انهارت صادرات الصين التي تمثل ما يربو على 30% ما ناتجها المحلي

الإجمالي ونحو ثلث نموها الإقتصادي السنوي وأدى انهيار التجارة إلى انخفاض معدل النمو بنحو 3 نقاط مئوية في عام 2009 و بنحو نقطة مئوية واحدة في الربع الأول من هذا العام لكن واصلت الصادرات الصينية دورها كمحرك قوي للنمو[1].

2-الصين و مسؤوليتها عن الأزمة :

إن الأسباب الظاهرية التي أدت إلى إندلا ع الأزمة المالية التي يواجهها العا لم من 2007 تجد بطبيعة الحال تفسيرها في مستوى المخاطر التي تبنتها النظم المصرفية الأمريكية و البريطانية و الأوروبية مع غياب شبه كامل للرقابة، و مع ذلك فإن الأزمة الحالية تجد أسبابها الحقيقية في الفوائض التجارية الهائلة و المتراكمة التي تحققها الصين منذ إنضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001 و التي تعتبر نتيجة مباشرة لسعر الصرف العملة الصينية الذي لا يعبر عن قيمتها الحقيقية ، فالتخفيض الكبير لقيمة العملة الصينية بفضل التدخلات اليومية في سوق العملات استطاع أن يستمر لفترات طويلة ، إن الصين تبيع يوميا اليوان مقابل الدولار و اليورو و يتراكم لديها احتياطات كبيرة من هاتين العملتين ، كذلك فإن لديها ديونا كبيرة على الولايات المتحدة و أوروبا و في الوقت نفسه فإن الصين تعمل على زيادة نصيبها من السوق العالمية من السلع و الخدمات بفضل هذه التدخلات في سعر عملتها . و كذلك مكانتها كدائن للولايات المتحدة و أوروبا ، فالصين التي تخادع بالتدخل في تحديد سعر عملتها تربح مرتين تارة على المستوى التجاري و تارة أخرى على المستوى المالي.

وكما سلف الذكر فإن المركنتيلية الصينية التي تعتمد على سعر منخفض لليوان بطريقة منظمة و قوية ينجم عنها عجز عام كبير في الموازين التجارية للولايات المتحدة و لدول مجموعة السبع في مجملها بالإضافة إلى هروب الصناعة منها ، و مع ذلك فما زال هناك من يمثلون رابطة الإقتصاديين "الإعلاميين" كما يطلق عليهم جون لوك جريان الذين لا يترددون بالقول أن هذا التحليل يعكس نظرية متطرفة و مبالغ فيها و هم يرون أن الصين لديها مشكلات بحجم مساحتها[2] ، و في الحقيقة حتى لو إستطاع الصينيون أن يجدوا حليفا لهم من الشركات الصناعية المتقدمة ، فإنهم هم المسؤولون عن الأزمة و ذلك بالإستمرار في السياسة المتبعة من أجل إعادة خلق النظام الشمولي في المجتمع .

إذن فالسياسة المتعمدة و المستمرة التي يمارسها القادة الصينيون هي أصل الأزمة العالمية و التي قد قاموا بالإعداد لها خلال الفترة من 2001 إلى 2007 و يسعون الآن لزيادتها سوءا ، و نلاحظ أن هذه السياسة لا

[1] ليندا بويه : **صين أقوى** ، مرجع سابق ، ص:08.

[2] أنطوان برونيه و جول بول جيشار : مرجع سابق ، ص:184

تزال مستمرة بشكل متناغم لحد كبير بحيث تصبو إلى تحقيق هدف في الأجل الطويل تم تحديده بطريقة جيدة ألا و هو إحلال الهيمنة الصينية محل الهيمنة الأمريكية و إرساء قواعد الرأسمالية الشمولية في كل أنحاء العالم.

فالهدف لم يكن إقتصاديا فحسب و إنما هدف الهيمنة كان هدفا إديولوجياواقتصاديا في آن واحد.

3-آليات السياسة الصينية في مواجهة الأزمة العالمية:

نتيجة للأزمة و ما نجم عنها من هبوط في حجم التجارة ، تعيد الصين النظر في أهمية الطلب كمحرك لاقتصادها ، بدلا من الإعتماد على الصادرات الأكثر تقلبا ، و لذلك تصدت الصين للأزمة في ربيع عام 2009 بمجموعة من التدابير التنشيطية بلغت 586 مليار دولار (4 تريليون يوان) وواصلت الحكومة صرف الدفعة التنشيطية في عام 2010 في مواجهة استمرار ضعف الطلب العالمي . و تصرف البنك المركزي في الصين مبكرا و بدأ في خفض سعر الفائدة الأساسية في أغسطس 2008 عندما كان يبلغ 7.47% و نتيجة لأحدث تخفيض أجراه بلغ السعر 5.31% في ديسمبر إذ استمر على هذا المستوى حتى يونيو 2010.

وساعدت هذه التوليفة من التدابير التنشيطية وأسعار الفائدة المنخفضة في إطلاق شرارة انتعاش النمو بحلول الربع الثاني من عام 2009 و قد تقلب هذا النمو (بالنسبة للصين) في حدود 6% تقريبا في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام و الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2009 و عاد النمو إلى 8.7%في عام 2009 ككل وسجل في الربع الأخير منها نموا هائلا بلغ 10.7% على أساس سنوي مقارن و خلال الربع الأول من عام 2010 حقق معدل النمو طفرة إذ بلغ 11.9% على أساس سنوي مقارن.

وبالتالي فإن الاستراتيجية الحذرة للصين مكنتها من تجاوز الأزمة المالية و آثارها بشكل سريع لكون هيكلها الاقتصادي كان مبنيا على أصول حقيقية و ليست أصول وهمية و رمزية كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة والدول المتقدمة الأخرى.

المبحث الثاني: اليوان الصيني وأثره على التجارة الخارجية في الصين:

زاد الاهتمام بنموذج النمو القائم على الصادرات كسياسة تنموية في العديد من الدول وعلى رأسها الصين التي كانت فيه التجارة الخارجية السريعة النمو بمثابة المفتاح الرئيسي لأداء الصين الاقتصادي على مدى العقود الثلاثة الماضية[1]، وقد اعتمدت هذه الاستراتيجية على الدور النقدي الفعال الذي يلعبه سعر الصرف اليوان حيث كانت الصين تسعى دائما إلى تقييم اليوان بأقل من قيمته إضافة إلى سياسات أخرى لا تقل تأثيرا على نمو الصادرات كسياسة العمالة الوفيرة والمنخفضة الأجر، لكن سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل تطور التجارة الخارجية في الصين ومعرفة مدى تأثير سعر صرف اليوان على الصادرات والواردات.

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية في الصين

في بداية الأمر كان ينظر لدور التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي على أنه شر لا بد منه وليس لها ميزة في حد ذاتها ولا تساهم في خطة التنمية الصينية وأن دورها ينحصر فقط في تعويض النقص في الإنتاج المحلي بالواردات وتصريف فائض الإنتاج المحلي بالصادرات[2]، لكن ما نراه اليوم هو أن التجارة الخارجية اليوم منحت الاقتصاد الصيني مرتبة متقدمة في النظام التجاري الدولي بعد مرورها بعدة مراحل يمكن أن نتعرض إليها من خلال النقاط التالية:

أولا: مراحل إصلاح التجارة الخارجية في الصين:

1- إصلاح التجارة الخارجية في الفترة (1978-1983):

بدأت مسيرة الإصلاحات في عام 1978 بدور قوي للدولة في التخطيط للتجارة الخارجية وتوفير الموارد اللازمة للاستيراد من خلال التصدير، وكل أنشطة التجارة الخارجية كانت محتكرة في 12 شركة فقط والتي كانت مسؤولة عن تطبيق الخطة المركزية للدولة، حيث يقوم المصدرون بتوريد الحصة المستهدفة لتلك الشركات للتصدير وكل المتحصلات من التصدير كانت تحول إلى المصرف الأولي الخام والسلع الوسيطة لسد فجوة الطلب المحلية، والشركات لم تكن حرة في تحديد أي السلع تصدر أو تشتري.

---

[1]- لي كوي: **تنامي اعتماد الصين على الخارج**، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2007.

[2]- عبد الحميد رضوان، مطر أحمد: **التجربة الصينية في تنمية الصادرات، سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير، إدارة التحليل والمعلومات التجارية وزارة التجارة الخارجية**، الإمارات العربية المتحدة، العدد الثاني، 2009.

فقد كانت الصين في مرتبة متدنية في مجال التجارة الخارجية عام 1979حيث احتلت المرتبة 32 وبلغ حجم الصادرات الصينية هذا العام 20.64 مليار دولار وبحلول عام 1983 وصل حجم التجارة الخارجية إلى 40.73 مليار دولار وقد نشطت التجارة الخارجية بفضل سياسة الإصلاح والانفتاح وأصبح للصين علاقات تجارية مع أكثر من 180 دولة[1].

2- إصلاح التجارة الخارجية في الفترة (1984-1985):

من أجل تحرير أكثر لنظام التجارة الخارجية قامت الحكومة الصينية بوضع ثلاث خطوات رئيسية:

- تقليل دور خطة التجارة وكان له أثر كبير في الواردات عن الصادرات ونظام موجه نحو السوق تدريجيا وتنويع التجارة؛
- بدأت الحكومة تطبيق لامركزية نظم سعر الصرف وتوفير النقد اللازم للاستيراد؛
- إزالة احتكار شركات التجارة الخارجية وأصبح نظام التجارة الخارجية لامركزي يسمح للفروع أن تكون مستقلة في ملكيتها؛

3- إصلاح التجارة الخارجية في الفترة (1988-1991):

قامت الحكومة الصينية بإجراء سلسلة من السياسات الإصلاحية التي تم تنفيذها عام 1988 وهي من المرجح أن ساعدت في زيادة حجم الصادرات وزيادة دخول شركات التجارة الخارجية لعل من أهمها:

- إلغاء الرسم التنظيمي على الواردات والذي أقر عام 1985 وإزالة إعانات التصدير المباشر في أبريل 1991 من أجل تشجيع التصدير؛
- تقليل السلع في النظام الإجباري للصادرات؛
- إزالة خطة التصدير الإلزامية (the mandatory export plam)؛
- الزيادة في فاعلية سعر الصرف للمصدرين والذي أصبح مرجح بسعر الصرف الإسمي؛
- أسعار المنتجات المحلية ارتفعت للمستوى الدولي وفي عام 1991تم تخفيض دعم سلع الاستيراد؛

[1]- إبراهيم الأخرس: **التجربة الصينية الحديثة في النمو**، مرجع سابق، ص: 149.

4-إصلاح التجارة الخارجية في الفترة من 1994 إلى اليوم:

تم في هذه الفترة اتخاذ الإجراءات التالية:

- توحيد سعر الصرف في المبادلات بسعر السوق في يناير عام 1994 مما أدى إلى انخفاض سعر الصرف الرسمي بـ: 50% ؛
- إلغاء نظام الحصص؛
- تغيرات في نظام الضرائب في معاملة الصادرات، معدل صفر ضريبة تم تقديمه للشركات المحلية والمنشأة حديثا وهذا يعني استعادة الضريبة التي تم دفعها على المدخلات الانتاجية؛
- إصلاح نظام سعر الصرف والتغيرات في السياسة الضريبية قادت إلى ارتفاع قوي في الصادرات؛
- إلغاء الخطة الإلزامية للواردات؛
- خفض المجموعات التعريفية الجمركية والقيود المفروضة على الواردات؛

وعلى الرغم من تأثير الأزمة المالية الآسيوية على الدول الآسيوية بما فيها الصين، إلا أن الصادرات الصينية زادت 0.5%وبلغ معدل نمو التجارة الخارجية 15.8% وارتفعت نسبة التجارة الخارجية من إجمالي الناتج المحلي من 35.2% عام1978إلى 98% عام 1998 وبفضل ذلك ارتفع مستوى الاستهلاك إلى 3.6 ضعف وتخلص 200 مليون نسمة من أفراد الشعب الصيني من الفقر.

ووصلت التجارة الخارجية للصين عام 2000 إلى 400 مليار دولار في حين بلغ حجم الصادرات 2.5 مليار دولار، وبلغ الاحتياطي من العملة الصعبة في البنوك الصينية 142 مليار دولار، وأصبح الفائض في الميزان التجاري 40 مليار دولار.

ثانيا: آليات تنفيذ استراتيجية تنمية الصادرات في الصين:

إن المحور الرئيسي في تنفيذ هذه الاستراتيجية هو الاعتماد على "سياسة الاستهداف" وهي سياسة ابتكرتها الصين لتنمية صادراتها.ومضمون هذه السياسة هو أن الحكومة الصينية رأت أن تستهدف مناطق جغرافية معينة ورأس المال الأجنبي وقطاعات سلعية لتكون محور تنفيذ السياسات والاستراتيجيات بدلا من استهداف كافة المناطق الجغرافية والقطاعات السلعية لسهولة التنفيذ وفاعلية الأدوات، وهذا علاوة على التركيز على إصلاح البيئة

العامة للتجارة الخارجية من سعر الصرف، الضرائب، الائتمان، الإصلاح الجمركي والرقابة على الصادرات والواردات.

1- الاستهداف الجغرافي: (المناطق الخاصة: special zone)

المناطق الخاصة هي عبارة عن منطقة جغرافية تتمتع بالقوانين والتشريعات الاقتصادية التي هي أكثر انفتاحية عن القوانين في البلد الأصلي وقد بدأ العمل بها في الصين عام 1980 والمناطق الاقتصادية ثلاثة أنواع[1]:

أ-المناطق الاقتصادية الخاصة: تتمتع بالاستقلال الذاتي في الشؤون الإدارية ومجالات الاستثمار والتسعير والضرائب والسكن والعمل وسياسات إدارة الأراضي.

والهدف من إنشاء هذه المناطق هو الإسراع بتصدير السلع المصنعة وتحقيق الإندماج بين الصناعة والتجارة وتحقيق الاستفادة من سياسات الأفضلية والنظم الإدارية والاقتصادية الخاصة وتسعى إلى تسهيلات وتعزيز سياسة الاقتصادية الموجه للتصدير ولها إدارة اقتصادية مستقلة وحرية التعامل مع الاستثمار الأجنبي ودوائر التجارة الدولية.

ب-مناطق التنمية الاقتصادية economic development areas:

يطلق عليها المدن الساحلية وتتمتع هذه المناطق بالأساس المتين للإنتاج الصناعي الشامل حيث شهدت صناعة صهر المعادن والماكنات والالكترونيات والكيمياويات ومواد البناء وصناعة السفن وصناعة المنسوجات وتطوير مؤسسات تعزيز الاقتصاد الموجه للتصدير.

ت-مناطق التجارة الحرة: free trade zone.

يعد تأسيس المناطق التجارية الحرة واحدة من الإجراءات التي اتخذتها الصين لتوسيع آفاق الانفتاح على العالم الخارجي وجذب الاستثمارات، والمنطقة التجارية الحرة عبارة عن منطقة خاصة صغيرة تتمتع بتقديم تسهيلات للوصول إلى الأسواق وتتشابه مع المناطق الحرة في الدول الأخرى، وتتولى هذه المناطق الإشراف على الخدمات الجمركية وتجمع بين صناعة التصدير والتجارة الخارجية وتطبيق سياسات تعريفية خاصة وطرق إدارية خاصة.

[1]- عبد الحميد رضوان ومطر أحمد: **التجربة الصينية في تنمية الصادرات** ، مرجع سابق، ص:08.

2- سياسة استهداف الرأس المال الأجنبي:

ارتبطت ظاهرة النمو الاقتصادي في الصين بنمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة الصادرات السلعية والاستثمارات الأجنبية في الصين بدأت عام1979 وكان هناك عدد قليل من القوانين لحماية الاستثمار الأجنبي وبنية الاقتصاد المحلي.

ومن أجل إعادة توجيه الاستثمارات الأجنبية قامت الحكومة الصينية بتشجيع رأس المال الأجنبي في صناعات مثل التكنولوجيا العالية والتكنولوجيا الجديدة وصناعة الخدمات الحديثة. وفي الوقت نفسه تم تشجيع الشركات عبر الوطنية لإنشاء مقرات إقليمية ومراكز البحث والتطوير فضلا عن عمليات الشراء ومراكز التدريب في الصين، وأداء الصادرات الصينية يرتبط بحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمستثمرون الأجانب تم جذبهم من خلال سلة من الحوافز منها:

أ- حزمة من السياسات والحوافز الضريبية وحق التملك بنسبة 100% ؛

ب- عدم فرض قيود على اختيار القطاعات الإنتاجية إلا في حدود ضئيلة، أي تفضيلات القطاعية أو غير ذلك تتخذ شكل حوافز إضافية وحرية تحديد أسعارها داخليا وخارجيا؛

ت- حزمة تحفيز مرنة من خلال تبسيط إجراءات الموافقة والعمالة والأجور وسياسات التسعير للمشاريع المشتركة، والحرية في التوظيف وتحديد الأجور والفصل من الخدمة؛

ث- تعزيز انتقال خطوط الإنتاج والأعمال التي تحتاج إلى القوة العاملة الكثيفة من الدول المتقدمة إلى المناطق ذات الأجور المنخفضة واستغلال مصادر القوة البشرية الصينية لتطوير صناعات التصديرية ذات الأجور المنخفضة وتركز على استيراد المواد اللازمة للتصنيع والتصدير أكثر من تصنيع المواد المحلية.

وهو ما جعل من الصين رابع أكبر جهة في العالم وأكبر وجهة فيما بين البلدان النامية.

3- الاستهداف السلعي: إقامة شبكات الإنتاج للتصدير من خلال عناقيد التصدير:

وتستهدف هذه السياسة زيادة الكفاءة الإنتاجية للمصدرين بالاعتماد على مجموعة من الآليات أهمها:

- إقامة شبكات الإنتاج للتصدير net worvfor export production من خلال تطبيق مفاهيم العناقيد التصديرية وتتمثل الفكرة الأساسية لهذه العناقيد في ربط الشركات الكبرى العاملة في قطاع معين في إطار عنقود صناعي وتقديم الدعم له لتشجيعه على التطوير والابتكار واستيراد التكنولوجيا المتقدمة التي تواكب الاتجاهات

والأنشطة التجارية في الأسواق العالمية، والتدريب المستمر والتعاون الفني للمتخصصين في الاقتصاديات الدولية والتجارية لرفع المستوى التكنولوجي مع ضمان إمدادات المواد الخام والطاقة وتوفير الخدمات اللوجيستية؛

- إعفاء الواردات من السلع الوسيطة من الرسوم الجمركية إذا كانت مخصصة للإنتاج من أجل التصدير؛
- يوفر النظام المصرفي قروض لتمويل الصادرات في صورة عملة محلية أو نقد أجنبي؛
- الاعتماد على البحث والتطوير من خلال تطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج لتحسين الجودة مما يساعد على زيادة قدرة المنتجات الصينية على المنافسة في الأسواق العالمية؛
- توسيع شبكات كل من الجودة وضمان أعلى كفاءة إنتاجية من خلال نظم المكننة والتحديث المستمر.

ثالثا: تطور الميزان التجاري بين الصين ودول العالم (2000–2016):

ساهمت الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الصينية في قطاع التجارة الخارجية انطلاقا من إلغاء الدولة لاحتكار التجارة الخارجية في النمو السريع لهذه الأخيرة حيث سجلت صادرات الصين نموا مذهلا معتمدة على سعر اليوان المنخفض وكذا انخفاض أجور العمالة الصينية إضافة إلى تسعير الصادرات الصينية بما يتناسب مع القدرات الشرائية لجميع شرائح المستهلكين في الأسواق العالمية وكل هذه العوامل كانت وراء ارتفاع القدرات التنافسية للصين في الأسواق العالمية وفيما يلي: نوضح تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري للصين مع العالم خلال الفترة (2000-2016) في الجدول الموالي:

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات	249.2	266.1	325.6	438.2	593.3	762	969	1220	1430.6
نسبة النمو %	-	6.78	22.13	34.58	35.39	28.43	27.16	25.90	17.26
الواردات	225.1	243.5	295.1	412.8	561.23	659.9	791.4	956.1	1132.6
نسبة النمو %	-	8.17	21.19	39.88	36	17.58	19.92	20.81	18.46
الميزان التجاري	24.1	22.6	30.5	25.4	32.07	102.1	177.6	263.9	298
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	
الصادرات	1201.6	1578	1898.3	2048.7	2209	2342.3	2273.4	2097.6	
نسبة النمو%	16-	31.32	20.29	7.92	7.82	6.03	-2.94	-7.73	
الواردات	1005.9	1396.2	1743.5	1818.4	1950	1959.2	1679.5	1587.9	
نسبة النمو %	11.18-	38.80	24.87	4.29	7.23	0.47-	14.27-	5.45-	
الميزان التجاري	195.7	181.8	154.8	230.3	259	383.1	593.9	509.7	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: -P R C national bureou of statics.
-WWW. World bank.org.

1- تحليل أداء الصادرات الصينية نحو العالم (2000-2016)

شهد قطاع الصادرات الصيني نموا هائلا ومضطردا وهذا مع تزايد انفتاح الاقتصاد الصيني في أعقاب انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية حيث قفزت الصادرات من 249.2 مليار دولار إلى 1430.6 مليار دولار عام 2008 بمعدل نمو كان متوسطه خلال هذه الفترة 24.70%وهو ما يثبت نجاح استراتيجية تنمية الصادرات التي اعتمدتها الحكومة الصينية منذ بداية مرحلة الإصلاح عام 1979 حيث سجلت فائضا تجاريا قدر بـ 298 حيث انخفضت من 1430.6 مليار دولار سنة 2008 إلى 1201.6 مليار دولار سنة 2009 وهذا نتيجة للركود الذي أصاب الاقتصاد العالمي جراء الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض الطلب العالمي والتجارة العالمية، ورغم ذلك فإن الصين كانت أحسن حالا من الدول الأخرى كدول الاتحاد الأوروبي التي شكلت ثلث إجمالي حجم التجارة العالمية في تلك الفترة، وبعد التعافي الذي مس التجارة العالمية في عام 2010 واصلت الصادرات الصينية ارتفاعها بشكل محسوس بمعدل نمو قدر 27.73 ليستمر هذا الأداء إلى غاية 2016 رغم تراجع معدلات النمو إلى 7.92% و 7.82% في عامي 2012 و 2013 حيث بلغ حجم الصادرات الصينية في 2016 حوالي 2097.6 مليار ويرجع ذلك إلى فعالية سياسة اليوان المنخفض التي كانت السلطات

النقدية تتعمدها باستمرار، إضافة إلى انخفاض تكلفة العمالة الصينية التي ساهمت في تطوير نوعية الصادرات التي أصبحت أكثر إتقانا من ذي قبل وهو ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (04-02) : الارتقاء بالتكنولوجيا في الصادرات الصينية.

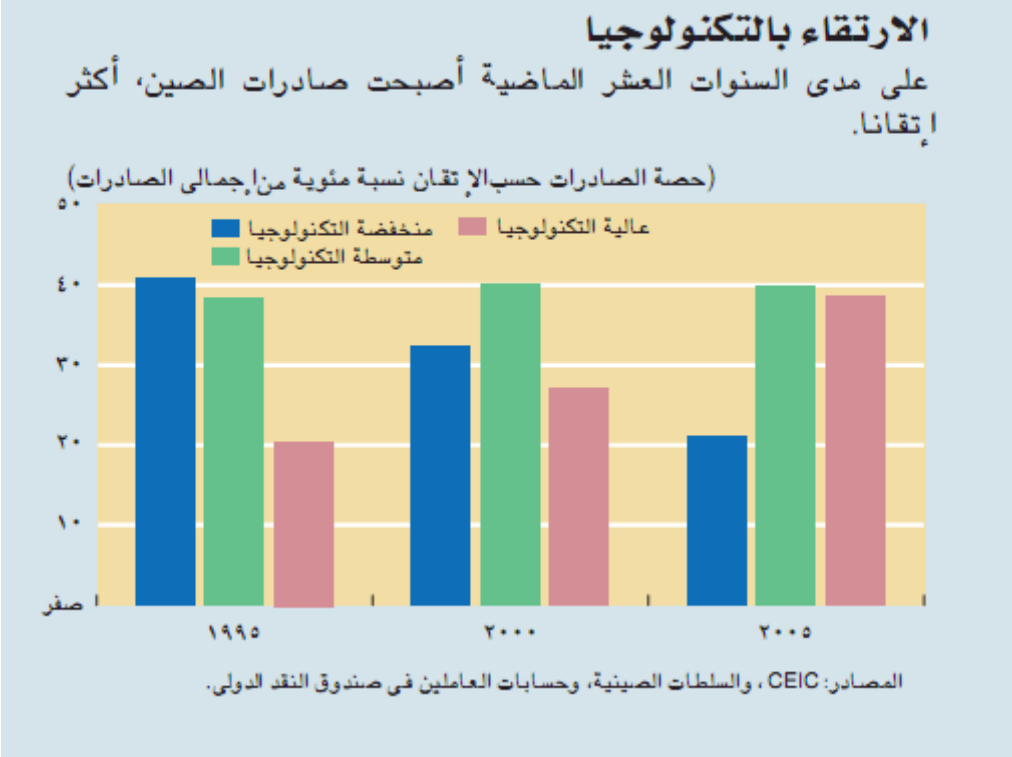

1- تحليل أداء الواردات الصينية من العالم (2000-2016)

ليست الصين أكبر مصدر للسلع في العالم فحسب وإنما واحدة من أكبر مستوردي السلع في العالم أيضا حيث زادت حصتها في الواردات العالمية من 3% في عام 2000 إلى 10% تقريبا في عام 2015 وهذه الزيادة التدريجية تشير إلى تأثير نمط النمو في الاقتصاد الصيني على الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية[1].

وقد شهدت الواردات الصينية هي الأخرى ارتفاعا مضطردا منذ البداية مراحل الاصلاح الاقتصادي وهو يبرز حاجة الصين للاعتماد على الخارج لإنشاء الهياكل القاعدية والبنى التحتية الاستراتيجية.

ومنذ بداية العقد الماضي أي منذ 2000 كان نمو الواردات والصادرات في معظم العقد متكافئا في العادة بما يتسق مع دور الصين كمركز للتجميع والتجهيز حيث تقوم الصين باستيراد السلع الوسيطة (بما في ذلك أجزاء ومكونات وسلع شبه تامة) لإعادة تصديرها في شكل سلع تامة الصنع والاستفادة من الإعفاءات الضريبية على

[1]- سمير ابراهيم محمد: **تصاعد مكانة الصين في الاقتصاد العالمي**، مرجع سابق.

المدخلات المستوردة، حيث ارتفعت الواردات من 225.1 مليار دولار عام 2000 إلى 561.23 مليار دولار عام 2004 لتواصل الارتفاع إلى 1132.6 مليار دولار سنة 2008 لكن بمعدلات نمو منخفضة، وأثناء ازدهار الاستثمار عند ما مكنت زيادة طاقة الإنتاج المحلي في الصين من توفير مصادر محلية أكبر للمنتجات الوسيطة كما لعب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي الضخم في السلع الرأسمالية دورا مهما في تغيير تركيبة التجارة في الصين.

وبسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية سجلت الواردات الصينية انخفاضا محسوسا بمعدل نمو سالب قدر بـ: 11.18-% لتعاود الارتفاع بشكل شريع في 2010 يعد تعافي التجارة العالمية من آثار الأزمة حيث بلغت الواردات 1396.2 مليار دولار وتمت بمعدل 38.80% مقارنة بنسبة الأزمة 2009 واستمرت الواردات في الارتفاع على مدى السنوات (2011-2012-2013-2014) لكن بمعدلات نمو منخفضة على الترتيب (24.87%، 4.29، 7.23، 0.47) لتسجيل خلال سنتي 2015 و 2016 انخفاضا حادا بمعدلات نمو سلبية قدرت بـ: (14.27-% و 5.45-%) على التوالي حيث بلغت 1679.5 مليار دولار خلال 2014 ويرجع هذا الانخفاض الحاد إلى تباطؤ التجارة مقارنة بفترة التسعينات، وجدير بالإشارة هنا أن الصين في النصف الأول من 2015 شهدت وحدها انكماشا في حجم الواردات بنسبة 15%[1] كما كانت مسؤولة عن أكثر من نصف الإنكماش في الواردات العالمية ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

[1]- cristina constantineseu, Aaditya Mattoo, and Michele ruta : **trade turbulence**, finance & development, morch 2016, vol, 53, no .1.

الشكل البياني :رقم (04-03) يوضح واردات الصين من السلع والخدمات بين (2011-2015)

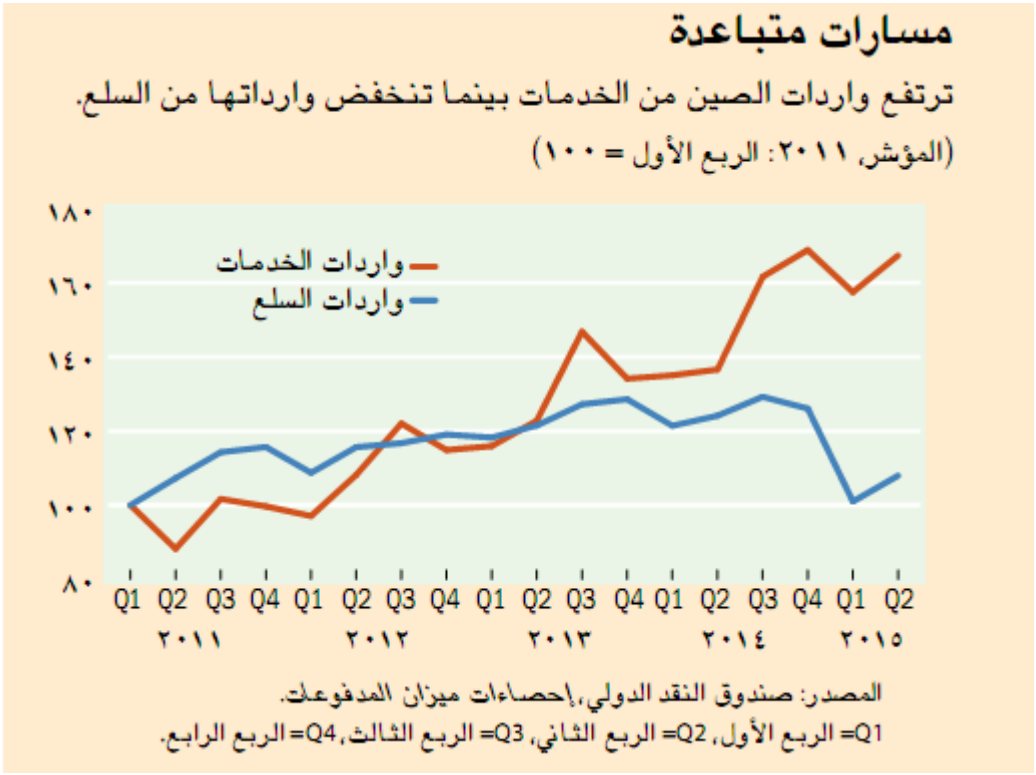

رابعا:تطور الميزان التجاري (الصيني الأمريكي بين 2000-2016)

سجل حجم التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة ارتفاعا سريعا خاصة بعد إعادة تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين رسميا في جانفي 1979، أين تم توقيع اتفاقية التجارة الثنائية، ثم أصبح التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة يحكمه قانون المعاملة التجارية التفضيلية (مبدأ الدولة الأولى بالرعاية) الذي منحته الولايات المتحدة للصين في عام 1980 ومع انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة أواخر 2001 عرف هيكل التجارة الخارجية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية تطورا كبيرا سواء من حيث الحجم أو من حيث تركيبة التجارة السلعية.

1- تطور الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة (2000-2016):

أدت الصادرات الصينية نحو الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا وفعالا في رفاه المستهلك الأمريكي، حيث أثرت المنتجات الصينية عالية الجودة والرخيصة إلى حد كبير على حياة الشعب الأمريكي كما وسعت من

نطاق خيار المستهلكين في أمريكا، ولا سيما الفئات ذات الدخل المنخفض، كما ساعدت أمريكا على الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة.

حيث ساهمت سياسة تخفيض اليوان مقابل الدولار في انخفاض أسعار الصادرات الصينية بالعملات الأجنبية مقارنة بصادرات الدول الأخرى ويعود أيضا إلى تنوع هيكل الصيني إضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى من بينها انخفاض تكلفة اليد العاملة الداخلية في انتاج هذه المنتجات المصدرة.

ويوضح الجدول التالي تطور الصادرات الصينية نحو الولايات المتحدة الأمريكية بالمبالغ والنسب خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى سنة 2016.

الجدول رقم(04–08) الصادرات الصينية نحو الولايات المتحدة الأمريكية ، الوحدة ألف دولار أمريكي.

السنوات	حجم الصادرات	نسبة النمو %
2000	52156428	-
2001	54355080	4.21
2002	70050092	28.87
2003	92626296	32.22
2004	125148956	35.11
2005	163180459	30.38
2006	203801046	24.89
2007	233168790	14.41
2008	252843531	8.43
2009	221295020	-12.47
2010	283780323	28.23
2011	325010988	14.52
2012	352438221	8.43
2013	369063859	4.71
2014	397099250	7.59
2015	409979244	3.24
2016	385677759	-5.92

بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه فقد اتجه التطور السنوي للصادرات الصينية نحو الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصعود المستمر وهذا حتى قبل فترة الدراسة خاصة مع بداية التسعينات وهي الفترة التي شهدت فيها الصين تحولا نوعيا في تركيبة الصادرات وأصبحت هذه الأخيرة أكثر ثقافة بسبب صدمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي عرفتها الصين، ومع انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في 2001 ارتفعت الصادرات بمعدل نمو 28.87/ في سنة 2002 حيث بلغت 70050092 ألف دولار، واستمر هذا الارتفاع رغم تثبيت اليوان بالدولار عند مستوى 8.28 يوان لكل دولار لتبليغ سنة 2008 مستوى 252843531 ألف دولار، وفي سنة 2009 شهدت الصادرات الصينية نحو الولايات المتحدة انخفاضا حادا كنتيجة للركود الذس سببته الأزمة المالية العالمية بمعدل نمو سالب قدر بـ (12.47-) وحجم صادرات 221295020 لتعاود الارتفاع من جديد بعد تعافي التجارة العالمية سنة 2010 واستمر حجم الصادرات الصينية في الارتفاع خلال سنوات (2012، 2013، 2014، 2015) لكن بمعدلات نمو متباطئة ويرجع هذا التباطؤ إلى تباطؤ النشاط التجاري العالمي الذي يعزي بدوره إلى عوامل هيكلية قد تأخذ أجلا طويلا ومنها: ضعف الطلب، سلاسل القيمة الناضجة وتباطؤ مسيرة تحرير التجارة مقارنة بتسعينات القرن الماضي ولا تزال هذه العوامل مؤثرة وساهمت في ضعف نمو التجارة العالمية في عام 2015[1].

وفي عام 2016 انخفضت الصادرات الصينية نحو الولايات المتحدة بمعدل نمو (5.92-) لتصل إلى مستوى 385677759 ألف دولار بعد أن وصلت إلى 409979244 خلال 2015.

2- تطور الواردات الصينية من الولايات المتحدة الأمريكية:

اعتبارا من سنة 2001 أضحت الصين أسرع الأسواق العالمية نموا بالنسبة لصادرات الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأن الاقتصاد الصيني تحول في السنوات الأخيرة من التركيز على الاستثمار إلى التركيز على الاستهلاك، وهذا التحول يكون في الأساس لصالح الدول المصدرة للسلع الاستهلاكية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية والجدول التالي يوضح تطور الواردات الصينية من الولايات المتحدة في الفترة (2000-2016).

[1] -cristina constantineseu, Aaditya Mattoo, and Michele ruta trade : **trade turbulence**, finance & development, morch 2016, vol, 53, no .1.

الجدول رقم (04–09) يوضح: تطور الواردات الصينية من الولايات المتحدة الأمريكية

الوحدة: ألف دولار أمريكي

السنوات	حجم الواردات	نسبة النمو %
2000	22374570	–
2001	26217375	17.17
2002	27261097	3.98
2003	33944166	24.51
2004	44747869	31.82
2005	48741359	8.92
2006	59314270	21.69
2007	69547964	11.69
2008	81585556	17.30
2009	77755101	–4.69
2010	102734185	32.12
2011	123124010	19.84
2012	133765823	8.67
2013	153394862	14.67
2014	160064514	4.34
2015	148693056	–7.104
2016	135120133	–9.12

منذ بداية التسعينات والواردات الصينية من الولايات المتحدة تشهد نموا متزايدا واستمرت كذلك بعد دخول الصين للمنظمة العالمية للتجارة ولكن بمعدلات نمو متباينة حيث بلغت سنة 2008: 8158556 ألف دولار بعد أن كانت 22374570 ألف دولار بمعدل نمو كان متوسطه 17.10%، لتسجل تراجعا محسوسا بمعدل (4.69–) سنة 2009 جراء الأزمة المالية العالمية التي هزت أركان الاقتصاد الأمريكي لتعاود الارتفاع سنة 2010بمعدل نمو 32.12/ مقارنة بسنة 2009، لتواصل الارتفاع خلال سنوات (2011، 2012، 2013، 2014) لكن بمعدلات نمو مختلفة ومتباطئة كنتيجة لآثار الأزمة المالية العالمية التي لم تستطع الولايات المتحدة احتوائها في الأجل القصير، لتسجيل الواردات الصينية من الولايات المتحدة انخفاضا ملحوظا خلال سنتي 2015

و 2016 بمعدل نمو (7.104-) و(9.12-) على التوالي نتيجة لحدوث انكماش مفاجئ في حجم التجارة العالمية[1].

خامسا: تطور الميزان التجاري البيني الصيني الأمريكي (2000-2016)

بدأت المبادلات المباشرة بين الولايات المتحدة والصين بإقامة علاقات دبلوماسية في عام 1979 وحققت الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة تقدما سريعا منذ بداية التسعينات[2]، منذ ذلك الحين والصين تحقق فائضا تجاريا متزايدا في تجارتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، مما أثر سلبا على صناعات أمريكية عديدة وعلى فقدان وظائف بتلك الصناعات، حيث أشار معهد السياسة الاقتصادية الأمريكي إلى أن العجز التجاري الأمريكي مع الصين قد كلف أمريكا خسارة 2.3 مليون وظيفة بين عامي 2001 و 2007* ويوضع الجدول التالي تطور الميزان التجاري البيني الأمريكي الصيني خلال الفترة (2000-2016):

السنوات	الميزان التجاري البيني (الصيني- الأمريكي	السنوات	الميزان التجاري البيني (الصيني- الأمريكي)
2000	29781858	**2009**	143539919
2001	28137705	**2010**	181046138
2002	42788995	**2011**	201886978
2003	58682130	**2012**	218672398
2004	80401087	**2013**	215668997
2005	114439100	**2014**	237034736
2006	144486776	**2015**	261286188
2007	163620826	**2016**	250557626
2008	171257975		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم (**04-07**) و(**04-08**)

تحليل البيانات: على مدى ثلاثة عقود ونصف من الزمن والميزان التجاري الصيني الأمريكي يسجل فائضا تجاريا متواصلا لصالح الصين وإلى غاية اليوم، أي منذ 1983 وهذا بعد أربع سنوات فقط من دخول الاقتصاد الصيني

[1] -cristina constantineseu, Aaditya Mattoo, and Michele ruta opcit...

[2]- فرانسواز لوموان، ترجمة: صباح ممدوح كعدان: **الاقتصاد الصيني**، مرجع سابق، ص: 110.

*- لقد أهملو في تقديرهم عدد الوظائف التي وفرتها الصادرات الأمريكية إلى الصين، كما أن معظم الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية هي ناتجة عن استثمارات أجنبية مباشرة أريكية مقرها في الصين.

في مرحلة إصلاحات هيكلية، واستمر هذا الفائض في التزايد طيلة فترة الدراسة بحيث لم تسجل تراجع النمو في هذا الفائض باستثناء أربع سنوات خلال فترة الدراسة.

فقد سجل هذا الفائض تراجعا طفيفا في سنة 2001 حيث بلغ 28137705 ألف دولار بعد أن وصل إلى 29781858 ألف دولار عام 2000 وهذا بسبب الركود الاقتصادي الذي أصاب الولايات المتحدة والذي دام 8 أشهر مع انفجار فقامة شركات الانترنت، كما شهد الفائض التجاري للصين نحو الولايات المتحدة تراجعا محسوسا سنة 2009 حيث بلغ 143539919 ألف دولار مقارنة بسنة 2008 التي وصل فيها إلى 171257975 ألف دولار نتيجة تراجع التجارة الدولية بصفة عامة والتجارة الأمريكية بصفة خاصة بسبب الأزمة المالية واتساع دائرة التخفيضات في قيم العملات الوطنية كأحد السياسات الحمائية الجديدة لمواجهة آثار الأزمة، وهذا تزامنا مع الارتفاع التاريخي لليوان بين سنتي 2007 و 2008 حيث سجل الارتفاع العام لسعر الصرف الفعلي الاسمي لليوان في منتصف 2009 نحو 20%[1].

ليعاود الفائض ارتفاعه إلى غاية 2012 أين وصل إلى 218672398 ألف دولار ويسجل تراجعا طفيفا للمرة الثالثة خلال فترة الدراسة حيث انخفض إلى 215668997 ألف دولار ويرجع ذلك إلى التباطؤ الذي عرفه النشاط التجاري العالمي خلال الفترة (2012-2013) والذي يعود في أغلبه إلى عوامل هيكلية[2]وهو ما يفسر أيضا استمرار هذه الظاهرة في السنوات التي تلت حيث سجل الفائض التجاري الصيني اتجاه الولايات المتحدة انخفاضا سنة 2016 حيث وصل إلى 250557626 ألف دولار بعد أن بلغ حدود 261286188 ألف دولار سنة 2015.

وإذا كانت الصين تتمتع بفائض في ميزانها التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تعاني من عجز في تجارتها الخدمية مع الولايات المتحدة، لكن هذا العجز المسجل في تجارة الخدمات لا يقارن الفائض السلعي الكبير مع الولايات المتحدة، ورغم أن واردات الخدمات آخذة في الارتفاع، لاتزال التجارة في السلع هي السائدة، ويتأثر الأثر الصافي إلى حد كبير بانخفاض واردات السلع نظرا لأن حصة الخدمات كانت صغيرة نسبيا في مجموع واردات الصين في عام 2014، غير أن هذه الحصة ارتفعت من حوالي 15% في بداية عام 2011 إلى ما يقرب من 22% في النصف الأول من عام 2015[3].

[1]- أنطوان برونيه وحول بول جيشار: مرجع سابق، ص: 180.

[2] -cristina constantineseu, Aaditya Mattoo, and Michele ruta trade : opcit.

[3] -cristina constantineseu, Aaditya Mattoo, and Michele ruta : opcit.

لكن ما يجب الإشارة إليه في هذا الصدد هو أن الرفع من قيمة العملة الصينية تؤدي إلى خفض الفوائض التجارية للصين بشكل هامشي لأن هذه الفوائض ناجمة في الواقع عن عوامل بنيوية تحدد مكان الصين في تقسيم العمل في آسيا ولن يخفف إلا تخفيفا طفيفا من العجز الهيكلي للولايات المتحدة والناجم هو الآخر عن ضعف الادخار الأمريكي الخاص والعام.

وما يثبت ذلك هو أن الصناعة المصنعة للصين تستخدم في الوقت الحاضر أكثر من 100 مليون عامل صيني أي ما يزيد بمرتين من مجموع العمالة النشطة للدول الصناعية السبع الكبرى (53 مليون عامل اذا ما جمعنا عمال الولايات المتحدة وكندا واليابان وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة)[1].

المطلب الثاني: تطور نظام سعر صرف اليوان:

أخذت سياسة سعر الصرف حيزا هاما ضمن السياسات الاقتصادية للدول، وهو ما حدث فعلا مع سياسة تخفيض اليوان الصيني في تنفيذ استراتيجية تنمية الصادرات الصينية حيث حققت هذه الأخيرة أرقاما قياسية في ترتيب الصادرات العالمية، ما زاد من حصة الصين في الناتج المحلي العالمي والتجارة العالمية وهي أحد المؤشرات الهامة التي جعلت من اليوان الصيني كعملة احتياط دولية يضيفه صندوق النقد الدولي إلى سلة عملات حقوق السحب الخاصة اعتبارا من أول أكتوبر 2016[2].

أولا: المسار التاريخي لتطور سعر صرف اليوان:

إن المتتبع لمسار تطور نظام سعر صرف اليوان يجده مر بثلاثة مراحل تاريخية ارتبطت ارتباطا وثيقا بمراحل الاصلاح الاقتصادي في الصين، حيث كانت المرحلة الأولى بين (1949-1978) وهي مرحلة ما قبل الإصلاح، لتليها مرحلة الإصلاح الأولى بين (1979-1994) ثم مرحلة الإصلاح الثانية (1995 إلى اليوم).

1- مرحلة ما قبل إصلاح نظام صرف اليوان (1949-1978):

كانت الصين خلال هذه الفترة تعيش في عزلة عن العالم الخارجي حيث قامت في بداية هذه الفترة بتأسيس البنك المركزي الصيني الذي خولت له إدارة الصرف الأجنبي ووضع أهداف سياسة سعر الصرف حيث هدفت إلى تشجيع الإنتاج المحلي ودعم استيراد السلع الضرورية فقط[3]، وخلال هذه المرحلة قامت الحكومة

[1]- فرانسواز لوموان، ترجمة: صباح ممدوح كعدان: **الاقتصاد الصيني**: مرجع سابق، ص: 91.

[2]- نشرة صندوق النقد الدولي: **الصندوق يضيف اليوان الصيني إلى سلة عملات حقوق السحب الخاصة**، صندوق النقد الدولي، 30 سبتمبر 2016.

[3] -fengming qin, **« the evolution of renmindi exchange rate regime and its policy implications** » , journal of Shandong university, jinan. China 2010, p 10.

الأمريكية بشراء كميات ضخمة من الفضة فارتفعت أسعارها وارتفعت معها قيمة اليوان في الوقت الذي كانت فيه الصين تنتهج نظام قاعدة الفضة.

حيث بلغ سعر صرف الرنمبي مقابل الدولار في جانفي 1949 =600 يوان مقابل 1 دولار وهذا بعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض قيمة الدولار وفي مارس 1950بلغ الرينمبي 42000 يوان مقابل 1 دولار وفي 1951 تم رفع قيمة الدولار حيث أصبح سعر صرف الرنبميني يعادل 22380 يوان مقابل 1دولار، وتغيرت هذه القيمة بعد قيام البنك المركزي الصيني بتقويم العملة من خلال إصدار سلسلة جديدة من الرنمينبي عوضت الرنمينبي القديم، حيث بلغ سعر صرف اليوان مقابل الدولار 2.4618 يوان لكل 1 دولار وحافظ البنك المركزي الصيني على استقرار سعر صرف الرنمبي عند هذه القيمة ، أما سنة 1957 أصبح نظام سعر الصرف مبني على أساس نظام تجارتها الخارجية المحتكرة من الحكومة، وفي سنة 1960 تم تحديد سعر صرف خاص للتسوية بين الصين وبعض الدول الاشتراكية بموجب اتفاقيات ثنائية مع هذه الدول حول سعر الصرف حيث كان الاتحاد السوفياتي الشريك التجاري الرئيسي للصين، وفي 1963 وقعت الصين " اتفاقية prague" لتجارة عدم الدفع تخص 69 سلعة وخدمة مع اثني عشر دولة اشتراكية.

واستمر استخدام سعر الصرف المحدد بين هذه الدول حتى سنة 1978 أين انسحبت الصين من هذه الاتفاقية، ومنذ ذلك الحين استعملت الصين قابلية سعر صرف للرينمنبي للدفع.

2- مرحلة الإصلاح الأولي سعر صرف الرنمينبي (1978 – 1994)

قامت الحكومة الصينية في هذه المرحلة بكسر الاحتكار على مستوى التجارة الخارجية حيث قامت بفتح المنافسة بين الشركات التابعة لها والشركات الخاصة حتى تشجع التصدير، والميزة الأساسية لهذه المرحلة هي انتهاج الصين لنظام سعر صرف مزدوج وفي 01 جانفي 1981 كان سعر صرف اليوان في سوق الصرف مثبت عند القيمة 2.80 يوان لكل 1دولار بينما بلغ سعر اليوان الرسمي 1.9 يوان لكل 1 دولار، وبلغ في بداية سنة 1985 ما قيمته 2.88 يوان لكل 1 دولار، ولحاجة الصين الملحة للنقد الأجنبي حاولت جاهدة إيجاد التوازن في سوق الصرف الأجنبي حيث أسس أول سوق للصرف في" شنغهاي" سنة 1985 حيث يعمل هذا المركز إلى اليوم مثل نظام تجاري متكامل مع الأسواق المحلية للصرف في الصين إضافة لإدارة الصرف الأجنبي لكنه يعمل تحت سيطرة البنك المركزي بشكل مباشر.

ويمكن توضيح نظام سعر الصرف المزدوج من خلال الشكل رقم (04-04) الموالي:

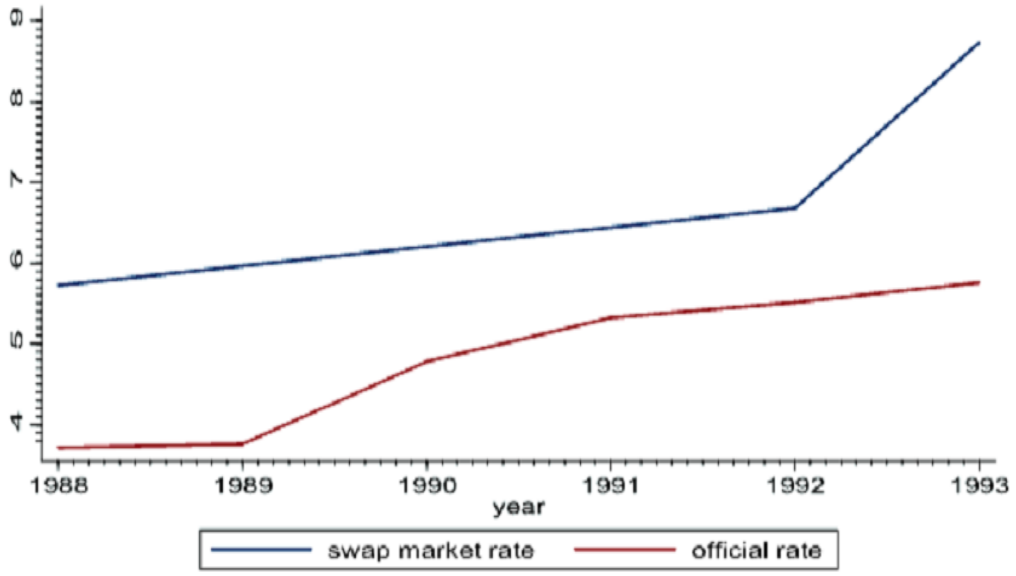

Source : wayne M.Morriso, Marc Labonte,"china'S Currency: An Analysis of the Economic Issues" Cngressional Research Service, January12, 2011, p:15.

يمثل المنحنى باللون الأحمر تطور السعر الرسمي لليوان مقابل الدولار أما المنحنى الأزرق يمثل السعر السوقي لليوان مقابل الدولار، من الشكل يظهر الفرق بين السعر الرسمي والسعر السوقي حيث يلاحظ ثبات السعر الرسمي عند 3.77 يوان مقابل 1 دولار إبتداءا من سنة 1988 – 1989 ثم بدأ اليوان في الانخفاض (أي ارتفاع سعر صرف دولار يوان) منذ سنة 1990 حتى 1994 ولم يتجاوز 5.8 يوان مقابل 1دولار لأن سعر الصرف الرسمي كان مراقب من طرف البنك المركزي الصيني ويضبط من طرفه، أما السعر السوقي يبقى حرا ويتحدد وفقا لقوى العرض والطلب حيث بلغ 5.70 يوان مقابل 1 دولار سنة 1988 واستمر في الارتفاع حتى وصل إلى 8.20 يوان مقابل 1 دولار وصولا إلى قيمة 8.70 يوان مقابل 1 دولار سنة 1993.

وتميزت الفترة الانتقالية بين 1988 و1993 بخاصيتين أساسيتين:

– كان للرنمينبي سعرين مقابل الدولار الأمريكي، حيث كان السعر الرسمي للدولار أقل من السعر السوقي، مما يعني ضمنيا أنه تم رفع السعر الرسمي للرنمينبي؛

– زيادة النشاط الاقتصادي زاد من تداول الرنمينبي واستهلاكه مما وسع الفارق أكثر بين السعر الرسمي والسعر السوقي وهو ما أدى إلى ارتفاع قيمته في سوق الصرف.

وفي سنة 1994 تم التخلي عن العمل بنظام سعر الصرف المزدوج وتم تأسيس نظام السعر الواحد، وأصبح السعر الرسمي والسعر السوقي موحد عند سعر 8.28 يوان لكل 1 دولار ويتقلب في حدود ضيقة تتراوح بين 2 إلى 15%.

3-مرحلة الإصلاح الثانية (1994 إلى غاية الوقت الحالي):

خلال هذه المرحلة قامت الحكومة الصينية بتوحيد سعر الصرف مع تبني نظام سعر الصرف العائم والمؤسس على معدل منتظم، وفي سنة 1997 حلت أزمة جنوب شرق آسيا المالية التي لم تكن لها آثار قوية على الاقتصاد الصيني وسعر صرف العملة الصينية، حيث احتفظ البنك المركزي الصيني بتعهداته اتجاه صندوق النقد الدولي بالحفاظ على استقرار العملة قدر الإمكان والحيلولة دون اللجوء إلى التغيير في قيمتها بما يخالف قوانين الصندوق (الرفع أو التخفيض من قيمة العملة) وذلك لمنع انتشار الأزمة إلى أماكن أخرى، فكان سعر صرف اليوان 8.28 مقابل 1 دولار سنة 1999 وبقي كذلك حتى بداية جويلية 2005.

وبداية من 21 جويلية 2005 بدأت الصين في إصلاح جوهري لنظام سعر الصرف حيث أصبح يتمتع بمرونة نسبية مما يسمح لسعر صرف الرنمبي بالزيادة بنسبة 0.5% يوميا وترك البنك المركزي الصيني سعر صرف الرنمبي مربوط بسلة من العملات أبرزها الدولار الأمريكي الذي رفع البنك المركزي الصيني قيمة اليوان مقابله ما نسبته 2.1 % وكإشارة يعتمد الربط إلى سلة من العملات على ترجيح السلة بدلالة حصة العملة في المبادلات التجارية باعتبار العملة كوحدة قياس ووسيلةدفع في آن واحد ويرجع ربط اليوان بالدولار خاصة إلى ثلاثة دوافع أساسية[1]:

– تعكف الصين على غرار دول جنوب شرق آسيا التي تضررت من آثار الأزمة الآسيوية على بناء مخزون حربي ضخم من الاحتياطي، وقد يعود هذا إلى تجنب المخاطر التي قد يثيرها التهافت على العملة المرتبط بهروب رؤوس الأموال، ولكنها انزلقت في حالة من الركود نتيجة تدفق عكسي لرؤوس الأموال وهو ما يدعى "التوقف المفاجئ" غير أن الاحتياطي، الذي جمعته الصين حتى الآن أكبر بكثير من أن يكون لهذه الغاية ويشكل نمو الاحتياطي في الصين جزاءا من ظاهرة أوسع لتكديس الاحتياطي، إضافة إلى أن كثيرا من الاقتصادات الناشئة تعمل على تكديس احتياطات ضخمة وهو ما يوثقه صندوق النقد الدولي من خلال الشكل التالي:

[1]- جون دريفيل: **صراع العملات على الساحة الدولية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2012، أبو ضبي الإمارات العربية المتحدة، ص: 15.

الشكل رقم (04–05) : يوضح حجم الاحتياطات الدولية في العالم

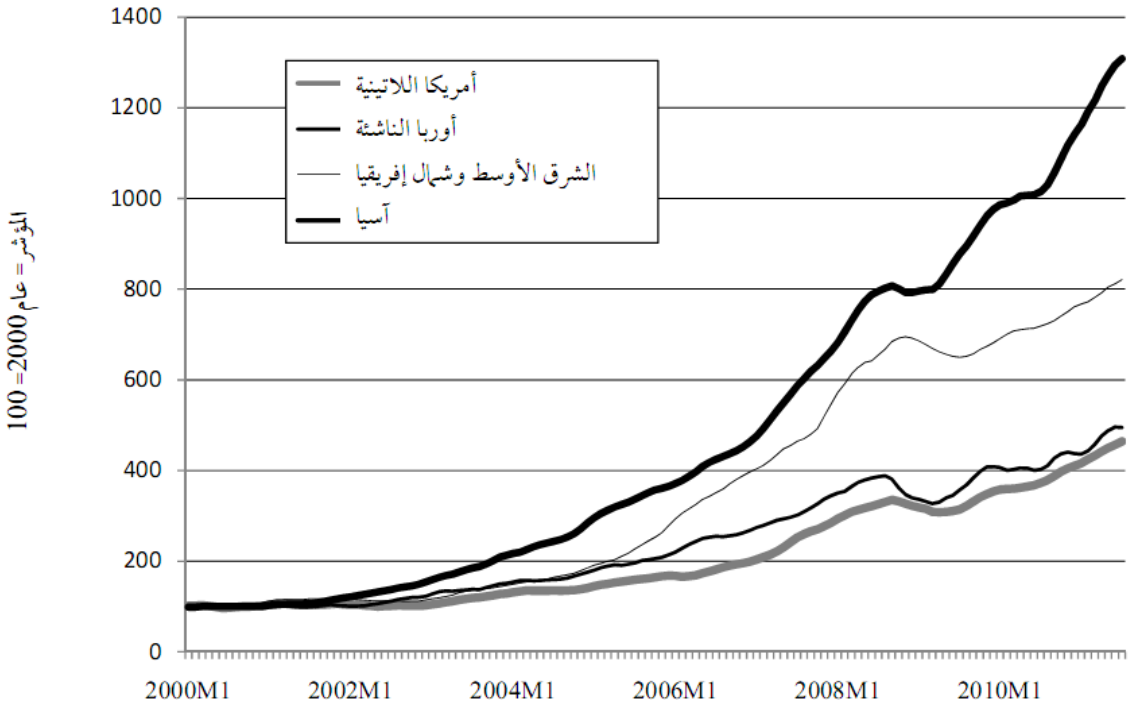

المصدر: جون دريفيل: **صراع العملات على الساحة الدولية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2012، أبو ضبي الإمارات العربية المتحدة، ص: 15.

– أما الدافع الثاني المقدم لتبرير سياسة الصين في تبني سعر صرف منخفض فتتمثل في المذهب التجاري الذي تستخدمه الصين لتحفيز النمو والتنمية ورفع معدلات التوظيف، وتحافظ على واردات باهظة نسبيا، وقد تعمل على جسر الهوة في المداخيل بين العمال الميسري الحال نسبي والمدن المتطورة بسرعة على الساحل الشرقي من جهة، والأشخاص الأكثر فقرا في المناطق النائية غرب الصين من جهة أخرى، وقد تعمل على نشر الرخاء بشكل أكثر مساواة، وبالتالي كبح الاضطرابات والسخط الداخلي.

جدول رقم: 04–11 يوضح تقلبات سعر الصرف الرسمي للربنمينبي للفترة (1994 – 2016) مقابل الدولار

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
سعر الصرف الرسمي (يوان/دولار)	8.62	8.35	8.31	8.29	8.28	8.28	8.28	8.28	8.28	8.28	8.28	8.19	7.97
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016			
سعر الصرف الرسمي	7.61	6.95	6.83	6.77	6.46	6.31	6.20	6.14	6.23	6.64			

المصدر: البنك العالمي

جدول رقم: (04–12)يوضح سعر الصرف الحقيقي والإسمي لليوان في الفترة (2000– 2016)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل التضخم في الصين	0.26	0.72	0.77	1.16	3.89	1.81	1.47	4.77	5.84	0.7	3.16	5.41	2.64	2.63	2.00	1.44	2.00
معدل التضخم في الو.م.أ	3.38	2.83	1.59	2.27	2.68	3.39	3.23	2.85	3.84	0.36	1.64	3.16	2.06	1.46	1.62	0.12	1.26
سعر الصرف الاسمي لليوان	8.28	8.28	8.28	8.28	8.28	8.19	7.97	7.61	6.95	6.83	6.77	6.46	6.31	6.20	6.14	6.23	6.64
سعر الصرف الحقيقي لليوان	13	3.93	2.06	1.95	0.68	1.83	2.109	0.54	0.54	0.42	0.39	0.45	0.59	0.41	0.6	0.062	0.5

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات البنك العالمي.

وهناك تفسير ثالث للربط بسعر صرف منخفض يتمثل في أن الحكومة الصينية قد تخشى آثار التشويش على الاقتصاد الناجمة عن السماح بارتفاع أسرع في قيمة عملتها، حتى في الوقت الذي يقرون فيه بضرورة ارتفاع قيمتها على الأمد البعيد، وقد تخشى أن الارتفاع يولد شكوكا كبيرة، إذ لا أحد يعرف ما الآثار التي يترتب عن ذلك بشكل دقيق، إضافة إلى أن السلطات الصينية ترغب في تجنب ذلك.

الشكل رقم: (04-06): تقلبات سعر الصرف الرسمي للرنمنبي (1994-2005)

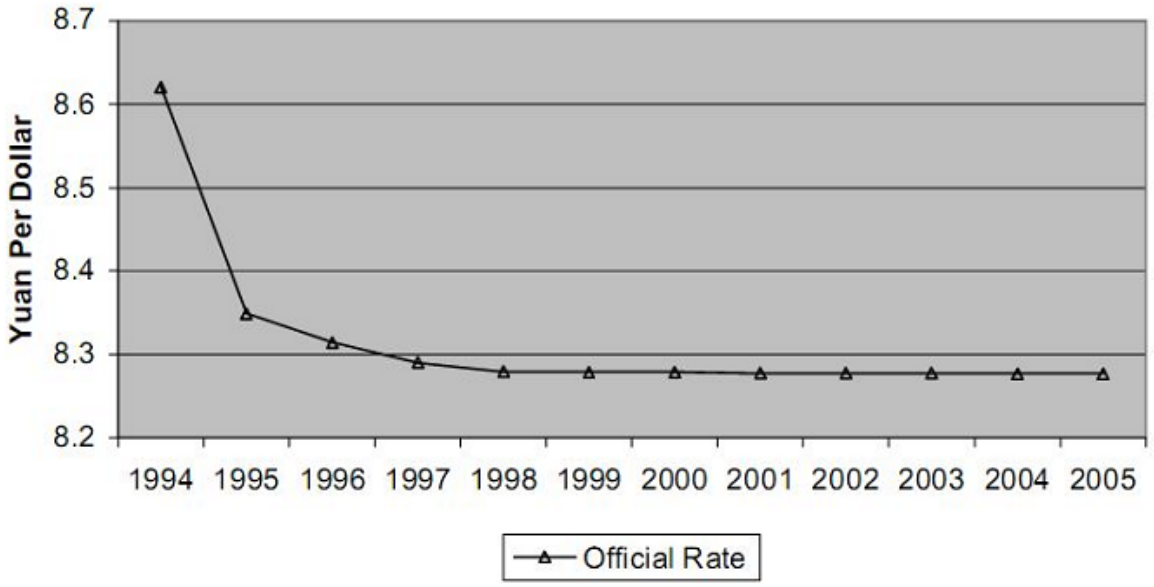

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي 2006.

كان اليوان مثبتا بالدولار من 1994حتى سنة 2005 بمقدار 8.28 بوانا لكل دولار أمريكي، ليتم تحريره في سنة 2005 وبما أن الاقتصاد الصيني شهد مرحلة هامة من التصنيع والانتعاش الاقتصادي لكسب اليوان قوة أمام الدولار خلال فترة 2005 -2008 حيث قدر في حدود 6.96 يوان لكل دولار في أوت 2008 ليتم بعدها ربطه عمليا بالدولار في حدود (6.82 -6.83) يوان لكل دولار، ونتيجة للتهديد الذي شكله الاقتصاد الصيني على الاقتصاد الأمريكي طلب من الصين رفع قيمة عملتها مقابل الدولار وبعد عدة مفاوضات رفعت الصين قيمة عملتها لتعادل 6.77 يوان لكل دولار في جويلية 2010، وفي الوقت الراهن تتعرض الصين لضغوطات كبرى للرفع من قيمة اليوان الذي أصبح بقيمة المنخفضة يشكل تهديدا للدول ذات الاقتصاديات الكبرى ونتيجة لذلك قامت الحكومة الصينية خلال الربع الأخير من سنة 2010 بانتهاج نظام سعر الصرف أكثر مرونة وإلغاء الربط بالدولار الأمريكي الذي دام لأكثر من 23 شهرا، حيث وصل إلى 6.46 يوان لكل دولار سنة 2011 وبقيت تتراوح بين 6.14 يوان للدولار وبين 6.64 يوان للدولار خلال الفترة بين:

2012-2016 حسب بيانات صندوق النقد الدولي ويمكن توضيح أسعار صرف اليوان مقابل الدولار خلال الفترة بين 2000 و 2016 من خلال الجدول والشكل التاليين:

اليوم وبعد أن تم إضافة اليوان إلى سلة عملات حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي اتخذت حكومة الصين خطوات هامة لتشجيع استخدام اليوان على المستوى الدولي، حتى بالرغم من عدم استعدادها لفتح اقتصادها أمام تدفق رؤوس الأموال بحرية والسماح بمرونة سعر صرف عملتها، ومع هذا نظرا لحجم اقتصاد الصين وحصصها المتزايدة في الناتج والتجارة العالميين، تنبئ هذه الخطوات بتزايد دور اليوان في التمويل والتجارة على المستوى الدولي، ولاعتماد دولة ما كعملة احتياط دولية لابد من الأخذ في الحسبات مجموعة من العوامل[1]:

- **الحجم الاقتصادي**: فاجمالي الناتج المحلي للبلد المعني وحصصه في التجارة والتمويل العالميين من المحددات المهمة، وإن كانت غير حاسمة لوضع عملية بين عملات الاحتياطي.
- **السياسات الاقتصادية الكلية**: يجب أن يثق مستثمر والأصول السيادية لبلد ما في قدرة سياساته الاقتصادية على حماية قيمة العملة من التراجع لاسيما التزامه بالحفاظ على معدل تضخم منخفض وقدرته على الاستمرار في تحمل الدين العام.
- **سعر الصرف المرن**: فعادة ما يجري تداول عملات الاحتياطي بحرية وتحدد قيمتها الخارجية حسب قوى السوق، وإن كان ذلك لا يحول تماما دون تدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف الأجنبي، وللحساب الرأسمالي المفتوح ليس مرادفا للتقويم الحر لسعر الصرف.
- **الحساب الرأسمالي المفتوح**: يجب أن تكون الاحتياطات مقبولة في أداء المدفوعات للشركاء التجاريين والماليين للبلد المعني، مما يقتضي إتاحة تداول العملة بسهولة في الأسواق المالية العالمية، ويصعب هذا الأمر في حالة البلد الذي يفرض قيودا على التدفقات الرأسمالية وإن كانت أسواق الصرف الأجنبي لديه محدودة وخاضعة لرقابة حكومية مباشرة.
- **تطور الأسواق المالية**: يجب أن تتسم الأسواق المالية في البلد المعني بالعمق والسيولة أي أن يكون بها أعداد كبيرة من المشترين والبائعين لتوفر "أصولا آمنة" وخاصة للسندات الحكومية، يمكن للمستثمرين الدوليين والبنوك المركزية من بلد أخرى حيازتها، ومن العوامل المهمة أيضا حجم الأعمال (أو حجم التداول) في أسواق السندات المذكورة كأحد مؤشرات السيولة.

[1] -Eswar prasad and lei ye : **Will the Renminbi Rule?** Finance & Development, International Monetary Fund, March 2012,Vol.49,N01.

ثانيا: تداعيات اعتماد اليوان كعملة احتياط دولية ضمن سلسلة العملات الرئيسية:

يعتبر انضمام اليوان الصيني إلى سلة عملات وحدة حقوق السحب الخاصة* حدثا اقتصاديا ومنعطفا تاريخيا في تاريخ النظام النقدي العالمي مما يترك آثارا إيجابية على الاقتصاد الصيني والنظام النقدي العالمي، وقبل الخوض في هذه الآثار كان حري بنا أن نستعرض الشروط الضرورية لإدخال عملة بلد ما لسلة عملات وحدة حقوق السحب الخاصة ومعرفة مدى استيفاء اليوان الصيني لهذه الشروط.

1-الشروط الخاصة بإدخال عملة ما لسلة عملات وحدة حقوق السحب الخاصة:

بعد أخذ التعديلات الأخيرة لشروط صندوق النقد الدولي في الحسبان، أصبح إدخال أي عملة تصدرها دولة عضو في صندوق النقد الدولي إلى حقوق السحب الخاصة يفرض أن تحقق العملة شرطين أساسيين هما[1]:

– أن تكون لها حصة معتبرة من الصادرات العالمية (صادرات السلع والخدمات) تتم استخدامها؛

– أن تكون عملة قابلة للاستخدام الحر.

ولقد استخدم المعنيون في صندوق النقد الدولي، لتقييم تحقيق الشرط الأول معيار حصة الدولة العضو في الصندوق المصدرة للعملة من الصادرات السلعية والخدمية إلى جانب حجم التحويلات الرأسمالية بهذه العملة، وما هو مقدار الاعتماد عليها لتسوية المدفوعات الدولية؟ أما لتقييم الخيار الثاني وهو قابلية العملة للتبادل الحر اعتمد المعنيون على شرطين أساسيين، كل منهما ليس ضروريا لتحقيق الآخر، لكن يجب أن يتحقق معا، لكي يتم اعتبار العملة قابلة للاستخدام الحر وهما:

-مدى قابلية هذه العملة للتحويل، دون وجود قيود على التحويلات الرأسمالية، تفرضها الدولة المصدرة للعملة، بمعنى أنه يمكن تبادل هذه العملة بشكل كبير في أسواق الصرف الأجنبي حول العالم دون ضوابط أو قيود تقيد حركة هذه الأموال، ثانيا هو إلى أي مدى يتم استخدام هذه العملة كعملة احتياطي عالمي؟ أي حصة هذه العملة من الاحتياطات النقدية من القطع الأجنبي التي يتم حيازتها من قبل البنوك المركزية الأجنبية والصناديق السيادية حول العالم.

وفي ما يتعلق بالشرط الأول يلاحظ أنه من السهولة بمكان رصد الحجم الذي تحجزه الصين من التجارة العالمية، فقد أشارت الأرقام التي تصدرها التقارير الاقتصادية المحلية والعالمية الأخيرة إلى الدور المتنامي الذي تلعبه

* أنشئت حقوق السحب الخاصة في عام 1969 لدعم نظام سعر الصرف الثابت الذي نصت عليه اتفاقية "بريتون وودز" كأصل معترف به عالميا لتسوية المدفوعات الدولية إلى جانب الدولار الأمركي والذهب حيث كانت قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة عند إنشائها تعادل 0,88867 غراما من الذهب وهو ما يعادل في ذلك الوقت أيضا دولارا أمريكيا واحدا.

[1]- وجهات نظر: **"اليوان" العبور على الطريقة الصينية**، مركز دمشق للأبحاث والدراسات قسم الدراسات الاقتصادية، 2016.

الصين على الصعيد العالمي، فقد احتلت المرتبة الثانية عالميا بعد الاقتصاد الأمريكي بناتج محلي إجمالي يعادل 11.392 تريليون دولار حسب احصائيات 2016 كما أنها تحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث حصتها من الصادرات العالمية التي تجاوزت 12.7% في عام 2014 الأمر الذي يعكس مدى مطابقتها لمعايير الشرط الأول لإدخال عملتها ضمن حقوق السحب الخاصة وهو ما يظهر جليا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (04-07): حصة الصين من الصادرات العالمية

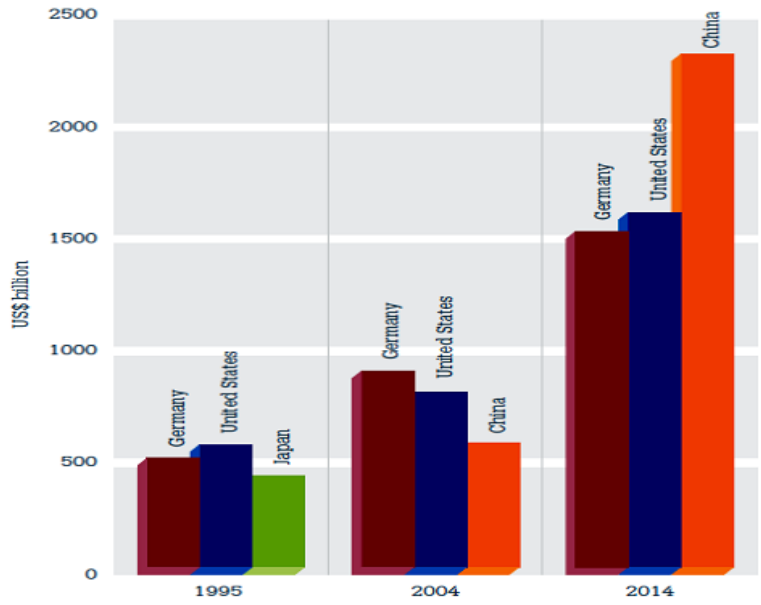

المصدر: تقرير منظمة التجارة العالمية 2015.

أما في ما يتعلق بالشرط الثاني وهو مدى قابلية استخدام اليوان بشكل حر، فلقد اتبعت الصين خارطة عمل بدأت بها منذ عام 2005 لتوسيع الاستخدام الخارجي لعملتها، من خلال الاعتماد على السياستين المالية والنقدية، إلى جانب إلغاء القيود على الحساب الرأسمالي، على نحو اختياري تدريجي، وإصلاح أسواقها المالية داخل البر الصيني وخارجه، لتكون أكثر عمقا وسيولة عن طريق إدخال أدوات مالية جديدة لا ينحصر استخدامها داخل الصين، وإنما خارجها أيضا، بالإضافة إلى عقدها عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف لتبادل العملات مع بنوك مركزية أجنبية لزيادة الاعتماد على اليوان في الاحتياطات العالمية التي تكونها هذه البنوك، ولقد جاء قرار صندوق النقد الدولي بضم اليوان إلى عملات حقوق السحب الخاصة معترفا بهذه الجهود، ومعلنا تحقيق "اليوان" لشرط الاستخدام الحر، مع بقاء الجدل حول ذلك بين أوساط المعنيين بالأمر.

2-العبور نحو التدويل الآمن لليوان:

هناك مثل يقول "Crossing the river by the stones" أو "عبور النهر بتلمس حجارة القاع" يعبر هذا المثل ببلاغة عن المقاربة الصينية في تدويل عملتها الوطنية، فلقد اتخذت الحكومة الصينية خطوات متأنية ومتدرجة لتعزيز استخدام "اليوان" على المستوى الدولي، وأصبح تزايد دور اليوان في التمويل والتجارة على المستوى الدولي ملموسا للقاصي والداني، وإن كان لا يزال متخلفا عن المكانة الاقتصادية للصين[1]، وهناك ثلاثة مفاهيم متصلة للعملة لجعلها في مستوى واحد مع المكانة الاقتصادية لبلد هذه العملة[2]:

- **تدويل العملة:** باستخدامها في تقويم وتسوية المعاملات التجارية والمالية عبر الحدود أي أن تكون وسيلة تبادل دولية؛
- **قابلية تحويل الحساب الرأسمالي:** ما مقدار القيود التي يفرضها بلد ما على التدفقات الداخلية والخارجية من الرأس المال الدولي فالحساب الرأس مالي المفتوح تماما لا يفرض عليه أية قيود؛
- **عملة الاحتياطي:** ما إذا كانت في حيازة بنوك مركزية أجنبية بغرض الحماية من أزمات ميزان المدفوعات.

ثالثا: آثار انضمام اليوان لسلة وحدة حقوق السحب الخاصة على النظام النقدي العالمي والاقتصاد الصيني:

1-آثار ضم اليوان على النظام النقدي العالمي:

- ستصبح وحدة حقوق السحب الخاصة أكثر تمثيلا وشمولية :

لم يعد موضوعيا أن تبقى العملات الأربع "الدولار الأمريكي، اليورو، الين الياباني، الجنيه الاسترليني" عملات الدول المتقدمة والتي تشكل اقتصاداتها أقل من 50% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (حسب احصائيات عام 2014) هي الوحيدة المشمولة في سلة العملات، وأصبح من الواجب تعديل تركيبة السلة بما يتناسب مع الدور المتنامي الذي تلعبه الدول الصاعدة في النظامين الاقتصادي والمالي العالميين، وكانت الصين في مقدمة الدول الأكثر ترجيحا واستعدادا لذلك.

وبعد أن تم ضم اليوان" إلى وحدة حقوق السحب الخاصة أصبحت الاقتصاديات المشمولة بالسلة تشكل مايعادل 6.387% من الناتج المحلي العالمي وبالتالي أصبحت وحدة حقوق السحب الخاصة أكثر تمثيلا وشمولية، وسيكون لذلك آثار محفزة للاقتصاديات الناشئة الأخرى التي تسعى لمزيد من الانفتاح لدعم عملاتها وضمها أيضا إلى سلة عملات حقوق السحب الخاصة.

[1]- مركز دمشق للأبحاث والدراسات، قسم الدراسات الاقتصادية، مرجع سابق.

[2] .-Eswar Prasad and lei ye, opcit.

- ضم اليوان يساعد على تثبيت قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة في حالة عدم تزامن الدورات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول الناشئة حيث خلصت الدراسات التي اختبرت حالات عدم تزامن الدورات الاقتصادية بين الدول المختلفة، والتي حاولت رصد معامل الارتباط بين التقلبات الدورية بين الدول المتقدمة والدول الناشئة (مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية واليابان)إلى أن هذه المعاملات ضعيفة أو حتى معدومة ما يعني أن الدورات الاقتصادية في الصين (سواء كانت في مرحلة الازدهار أم في مرحلة الانحدار) ليست متزامنة مع ما يحدث في الولايات المتحدة أو ما يحدث في اليابان، كما أن التعافي غير المتوازن بعد الأزمات بين كل من الصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية يعكس أيضا عدم التزامن بين هذه الاقتصاديات هذا إلى جانب النظرية الحديثة للاستثمار في المحافظ المالية التي توصي بضم أصول ذات معاملات ارتباط ضعيفة، أو مرتبطة عكسيا لتخفيف التقلبات في قيمة المحفظة الأمر الذي يعني أن قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة في حال اعتبارها محفظة استثمارية ستكون أكثر استقرار إذا كان الارتباط بين العملات الداخلية فيها ضعيفا أي أن تركيبة وحدة حقوق السحب الخاصة قبل ضم اليوان التي حوت عملات دول متقدمة فقط ستميل في وقت الأزمات المالية نحو تقارب بالاتجاه الاقتصادي العام، وستكون دوراتها الاقتصادية متزامنة ما سيؤثر سلبا في استقرار قيمة وحدة عملات السحب الخاصة، لذلك فإن ضم اليوان –بوصفه عملة ناشئة– إلى سلة العملات حقوق السحب الخاصة، يستعمل على تثبيت قيمتها وذلك بسبب عدم التزامن في الاتجاهات الاقتصادية بين الدول الناشئة والدول المتقدمة.

- ضم اليوان يعزز الاعتماد على وحدة حقوق السحب الخاصة لتكوين الاحتياطات الدولية ويعد إصلاحا بارزا للنظام النقدي الدولي، حيث وجهت الكثير من الانتقادات لهذا النظام الأحادي القطب الذي يرتكز على الدولار الأمريكي كأساس للاحتياطات خاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي بدأت في العام 2007 وأظهرت هشاشة النظام وعيوبه وبدأ المعنيون بالنظام النقدي الدولي بطرح العديد من المقترحات لإصلاحه لكن دون جدوى، ولما كانت العودة لقاعدة الذهب أو خلق نظام جديد متكامل للاحتياطي العالمي غير متاحين فإن أفضل الخيارات وأكثرها قابلية للتطبيق–على الأجل القصير– هو التخفيف من عدم الاستقرار الكامن في هذا النظام، عن طريق تطوير نظام احتياطي متعدد العملات، لذلك ستعزز إضافة اليوان إلى حقوق السحب الخاصة من جاذبية حقوق السحب الخاصة، كأصل لبناء الاحتياطات الأجنبية حول العالم وهو الهدف الأساس الذي أوجدت لأجله، كما أنه سيدعم الاعتماد على نظام احتياطي متعدد العملات بدلا من التركيز فقط على عملة واحدة.

2-آثار ضم اليوان على الاقتصاد الصيني:

- يشجع انتشار تداول العملة الصينية عالميا على زيادة معدلات الاستثمار في شراء الأصول المقومة للعملة الصينية "اليوان" للاستفادة من الزيادة المضطردة في قيمته، وبما يؤدي إلى تراجع مواز في الاستثمارات المقومة في بقية العملات الرئيسية الأخرى[1].

- **ضم اليوان سيحفز الصين لتطبيق المزيد من الإصلاحات والانفتاح:**

مازال أمام الصين الكثير من العمل لتستكمل خطتها للوصول إلى التحرير الكامل للحساب الرأسمالي، مستندة إلى الخطة الخماسية الثالثة عشر التي وضعت خارطة طريق لذلك حتى عام 2020 وسيكون ضم اليوان إلى وحدة حقوق السحب الخاصة هو خطوة تشجيعية من قبل الشركاء الدوليين للصين تهدف لاستقطاب الصين نحو اندماج أعمق في النظام العالمي.

- ضم اليوان يدعم انتقال الصين من نموذج النمو المستند إلى التصنيع من أجل التصدير إلى نموذج نمو يعتمد على الاستهلاك وقطاع الخدمات: يرى بعض الخبراء أن نموذج النمو الذي اعتمدته الصين، بزيادة تنافسية صادرتها من خلال تخفيض قيمة عملتها قد استنفذ قوته المحركة وأنها حاليا تستعد للانتقال إلى نمودج نمو يعتمد على الاستهلاك المحلي وقطاع الخدمات في ضوء ارتفاع مستويات المعيشة داخل الصين، إن ضم اليوان إلى وحدة حقوق السحب الخاصة ومارافقه من خطط وبرامج إصلاحية للقطاع المالي والمصرفي سيكونان داعما لعملية الانتقال نحو نموذج النمو الجديد.

- تمنح هذه الخطوة فرصة ذهنية للاقتصاد الصيني لتحقيق مزيد من النجاحات نتيجة استخدام اليوان الصيني في التبادلات التجارية والصفقات المالية ولتلافي الأزمات المفاجئة سيخضع اليوان الصيني لسياسات حماية يعتمدها البنك لهذه العملات والتي ستستفيد منها الصين بعد أن فرضت نفسها كثاني قوة اقتصادية في العالم.والشكل الموالي يوضح أوزان وحدة حقوق السحب الخاصة قبل ضم اليوان الصيني في 2010 وأوزان وحدة حقوق السحب الخاصة في 2015 بعد ضم اليوان:

[1]- خالد ملحوظ: **العملاق الصيني وتداعيات صفقات النفط بالعملة المحلية**، موقع صحيفة تشرين، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، تاريخ الإطلاع: الثلاثاء 12 صفر 1410 الموافق لـ 23 تشرين الأول 2018.

الشكل رقم :(04-08) يوضح:

أوزان وحدة حقوق السحب الخاصة بعد ضم اليوان **أوزان وحدة حقوق السحب الخاصة قبل ضم اليوان**

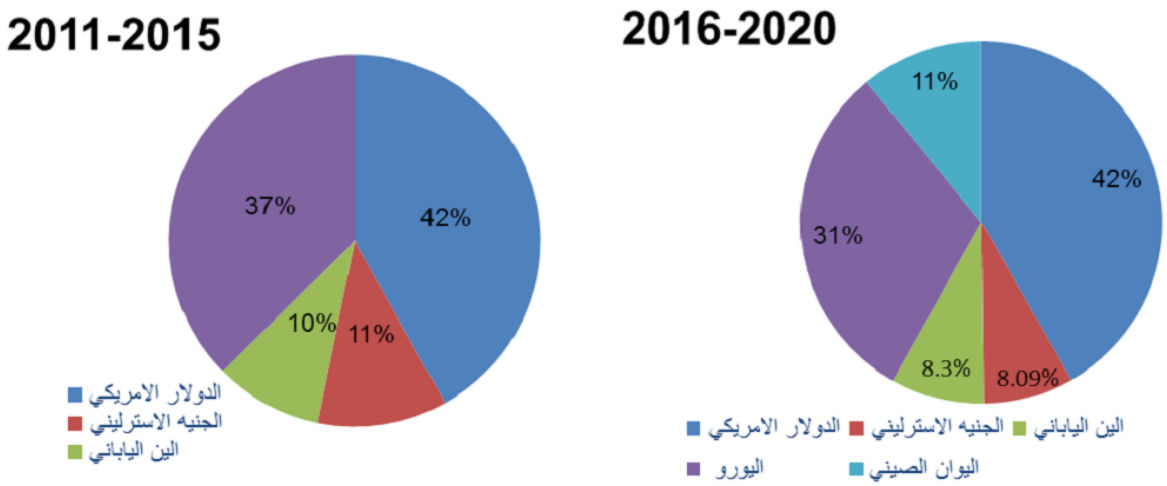

المصدر: تقرير منظمة التجارة العالمية 2015.

المطلب الثالث: الحمائية النقدية الصينية

تعتبر الممارسات ذات الطبيعة التجارية للصين أحد أهم ملامح الحالة الاقتصادية والجيوسياسية لعالم اليوم، وقد نجحت الصين في تنفيذ الحمائية النقدية على مستوى كبير بما سمح لها ولا يزال بتحقيق فوائض تجارية هائلة تمثل طريقها نحو هيمنتها على العالم، لكنها أدت بذلك إلى حدوث اختلال كبير في ميزان المبادلات التجارية الدولية وهو ما يستدعي ضياع القرار في الهيئات الاقتصادية الدولية والدول المتضررة من هذه الممارسات إلى ضرورة البحث عن الحلول ووضع الآليات اللازمة لمواجهة هذا النوع الجديد من الحمائية التجارية.

أولا: التخفيضات المتتالية لليوان وأثرها على الميزان التجاري للصين:

مع نهاية عام 1989 كان الدولارالأمريكي يعادل 3.73 يوان ليصل إلى 4.73يوان ثم إلى 5.23 يوان بتخفيض لقيمة اليوان قدرها 30%، وبنهاية 1993 أي بعد أربع سنوات تم تكرار نفس العملية ليصل سعر صرف اليوان من 5.82 يوان للدولار إلى 8.68 يوان للدولار أي بتخفيض آخر وصل إلى 30% من قيمة اليوان، ومع الأخذ في الاعتبار أن معدل التضخم في تلك الفترة في الصين كان مرتفعا لحد ما مقارنة بالدول الشريكة لها، ولم تنتظر طويلا حتى نرى النتيجة، ففي حين أنه في الثمانينات كانت التجارة الخارجية للصين في حالة عجز بفعل الواردات من السلع والمعدات المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة نجدها في عام 1990

أصبحت في حالة فائض كبير واستمرت على هذا الوضع[1]... والعملة الصينية ظلت مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية منذ عشرين عاما وقد تمخض عن ذلك فوائض تجارية هائلة للصين.

فطبقا للإحصائيات الصينية يمثل الفائض التجاري ما بين عامي 2007 إلى 2008 نحو 25 مليار دولار شهريا أي ما يعادل 300 مليار دولار سنويا وعلى العكس إذا استخدمنا الإحصائيات التي تصدرها كل دولة على حدة تتاجر مع الصين فإن حجم هذا الفائض يصل إلى 600 مليار دولار سنويا أي ما يمثل الضعف.

فالاحصائيات إذن تعتبر رهانا حقيقيا في الاستراتيجية الصينية ومن المهم ألا تظهر الفوائض التجارية التي تحققها الصين على حقيقتها بمعنى أنه يجب ألا تظهر على أنها السبب الرئيسي في اختلال النظام التجاري العالمي.

ثانيا: الحمائية النقدية الصينية في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة:

إلى غاية عام 2001 لم تكن هناك تباينات كثيرة بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية باستثناء بعض الدول التي كانت تضطر إلى اللجوء إلى الرقابة على الصرف بطريقة دفاعية من الدرجة الأولى لمواجهة عجز حاد في ميزانها التجاري ثم تتخلى عن هذه الرقابة بمجرد تحسن أحوال ميزانها التجاري.

ولا شك أن احترام قواعد اللعبة بهذا الشكل يجعل التجارة الدولية أكثر توازنا لكن ومع قبول الصين عضوا في منظمة التجارة العالمية في عام 2001 مع نظامها المتميز للصرف "كان يبدو للدول الأعضاء وكأنها قبلت بدخول فيل ضخم إلى متجرهم المصنوع من الخزف وها هو الفيل الصيني يدهس كل شيء وهو في غاية النشوة والفرح ويطأ بقدمه مبدأ التكافؤ في المبادلات الدولية"، وبالفعل فقد نجحت الصين في دخول منظمة التجارة العالمية مع احتفاظها بميزة سعر صرف عملتها المبالغ في تخفيضه لدرجة كبيرة وهي من ثم لا تخشى الحمائية الجمركية من قبل شركائها الأعضاء في المنظمة طبقا للقوانين المعمول بها في حين أنها تستفيد بالكامل من الحمائية النقدية التي تمارسها بتدخلاتها في تحديد قيمة منخفضة بشكل متعمد لعملتها وهو ما لا يدخل في قوانين منظمة التجارة العالمية، إن سعر صرف اليوان/دولار يتم تحديده بطريقة أحادية من جانب الصين بما يعادل 8.28 يوان مقابل الدولار حتى عام 2005 ثم 6.95 يوان للدولار عام 2016 مع زيادة منتظمة وتحت رقابة لصيقة من السلطات الصينية خلال هذه الفترة، ولقد سجل الارتفاع العام لسعر الصرف الفعلي الإسمي لليوان في منتصف عام 2009 نحو 20% لكنه يبقى بعيدا عن سعر الصرف لليوان الذي يمكن معه تحقيق التوازن في المبادلات الخارجية حيث لا تزال التجارة الخارجية للصين تحقق فوائض هائلة.

[1]- أنطوان بروتيه، جول بول جيشار، مرجع سابق، ص: 141.

والجدير بالإشارة هنا هو أن صندوق النقد الدولي اعتبر أن سعر الصرف الذي يمكن معه تحقيق التوازن في المبادلات الخارجية للصين يجب أن يكون 3.6يوان مقابل الدولار الواحد مما يعكس سعر صرف أعلى من قيمة العملة الصينية بنحو 50% في حين أن تقديراتها الخاصة تدور حول 2 إلى 3 يوان للدولار الواحد.

وما يمكننا قوله هو أن الصين تبقى تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة لتلقى الحماية القانونية الكافية من أي إجراءات أو عقوبات تحت غطاء مبدأ "المعاملة بالمثل" وتستطيع تنمية تجارتها الخارجية وبسرعة خارقة ففي خلال سبع سنوات فقط من نهاية 2001 حتى نهاية 2008 وصل نصيب الصادرات الصينية من إجمالي الصادرات العالمية من 5 إلى 12% على الرغم من أن هذه الإحصائيات تقوم على سعر صرف غير حقيقي لليوان ولا شك أنه بالأخذ في الاعتبار الحجم الهائل للصين مقارنة بدول أخرى من نفس الحجم فإن هذه النسبة يمكن أن تصل بسهولة إلى 25% أو أكثر من إجمالي الصادرات العالمية.

ثالثا: آليات وسبل مواجهة الحمائية النقدية:

قبل البحث عن الحلول والآليات اللازمة لمواجهة الحمائية النقدية التي تمارسها الصين ضد الدول الغربية كان لزاما علينا أن ندرك مجموعة من الحقائق الاقتصادية هي:

1- المنظمة العالمية للتجارة لا تملك الحق ولا السلطة في إرغام الصين على ترك ممارساتها الحالية على سعر صرف اليوان ومن هنا يظهر العيب الجوهري في طريقة عمل المنظمة.

2- المنظمة العالمية للتجارة ليست سوى شرطي دولي متواضع تستطيع أن تعاقب وبدون تردد الدول التي تسعى لحماية اقتصادياتها من خلال اتباع تدابير حمائية ضد الحماية النقدية التي تمارسها الصين.

3- كان هناك شرطي وحارس دولي آخر هو صندوق النقد الدولي الذي تم إنشاءه بموازاة مع منظمة التجارة العالمية لمعاقبة الحمائية النقدية ولكن تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية تم التخلي عن نظام سعر الصرف الثابت دون أن تحرمه ليحل محله نظام أسعار الصرف المعومة لذلك فهي قد قامت بالحجر على وظيفة الصندوق كشرطي ضد الحمائية النقدية، وبعد ثلاثين عاما أقامت الصين استراتيجيتها نحو الهيمنة العالمية من خلال الطريق النقدي حيث التزمت بسعر الصرف الثابت والذي لا يتسبب لها في أية عقوبات لأنه لم يتم تحريمه دوليا واستطاعت أن تحدد سعر صرف ثابت اليوان عند مستوى يخدم مصالحها.

4- استطاعت الصين أن تتوغل في أروقة صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة خصوصا بعد تعيين الرجل الثاني السابق في البنك المركزي الصيني السيد: "زهو **Zhou**" مستشارا خاصا للسيد ستراوس خان المدير السابق لصندوق النقد الدولي، حيث نجد أن هذه المؤسسة قامت ببناء حساباتها للتجارة الخارجية الصينية على

أساس قاعدة الإحصاءات والبيانات الرسمية التي تقدمها الصين والتي تسعى إلى الفوائض التجارية الحقيقية للصين بنحو 50% .

5- الصين تثبت في كل مرة أنها لن تتناول عن قيمة اليوان لأنها تعلم جيدا أنها بذلك تمنع الدول الغربية من تحقيق فوائض تجارية كبيرة تسمح لها بتقليل ديونها اتجاه الصين والخروج من مصيدة المديونية.

وبالتالي تبقى الدول المتضررة من الحمائية النقدية والدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أمام الخيارات الاستراتيجية التالية:

– الاستمرار في الطريق التفاوضي الطويل من خلال إجراء إصلاحات عميقة في منظمة التجارة العالمية بحيث تعاقب هذه الأخيرة كل من الحمائية النقدية والحمائية الجمركية، وربما يبدو هذا هو الطريق المضمون لكنه غير قابل للتطبيق فالصين يمكنها توظيف كل ما تملك من أنواع العراقيل ومضادات الحرائق لإجهاض هذه الإصلاحات من خلال وضع شبكاتها المكونة من حلفاءها والبلدان التابعة لها في حالة تأهب قصوى بحيث أنه في حال التصويت على هذا الاقتراح لا يمكن الوصول إلى الأغلبية اللازمة التي يشترطها قانون المنظمة وبالتالي فإن الاستمرار في هذا الطريق يعد هدرا للجهود الدبلوماسية والمزيد من الوقت، ولا بدلنا أن نستفيد من الماضي وتتذكر ما حدث في ربيع 2004 لما أصر الكونغرس الأمريكي على إعادة تقييم الصين لليوان والآن وقد مضت نحو 15 سنة وكأنه لم يحدث شيء، صحيح أنه لما أحست الصين بجدية الكونغرس الأمريكي في تهديداته لها قامت بتقديم بعض التنازلات في منتصف 2005 حتى منتصف 2007 حيث ارتفع سعر اليوان من 8.80 يوان للدولار إلى 6.80 يوان للدولار مع أن ذلك لم يكن كافيا وقد نجح الكونجرس مرة واحدة لكنه لم ينجح مرة ثانية لأن الصين تعلم جيدا قرارا أحادي الجانب من قبل الولايات المتحدة ضدها باستخدام الحماية الجمركية سيقع تحت طائلة عقاب المنظمة العالمية للتجارة.

– ضرورة إنشاء منظمة عالمية جديدة للتجارة الدولية:

للخروج من هذا الوضع الخطير الذي تمر به الدول الغربية هناك مخرج وحيد ومعقول وهو أن تقوم الدول المتقدمة بعقد تشاورات فيما بينها لتكوين منظمة عالمية جديدة للتجارة والتي ستصبح نسخة من المنظمة الحالية لكن مع إدخال تعديلين جوهريين على القانون الأساسي لها وهما:

1-الدول الأعضاء في هذه المنظمة الجديدة لابد وأن تكون عملاتها الوطنية قابلة للتحويل.

2-التعديل الثاني يتعلق بضرورة قبول كل الدول الأعضاء في هذه المنظمة فرض عقوبات صارمة تصل إلى حد الفصل النهائي منها في حال قيام دولة عضو بممارسة الحمائية النقدية بصورة متكررة.

ومن المؤكد أنه ينجر عن هذا القرار سيناريوهان اثنان هما:

– **السيناريو الأول**: في حال قبول الصين الانضمام لهذه المنظمة الجديدة فإنه سيتعين عليها بادئ ذي بدء إعادة تقييم عملتها بنسبة 100% (أي رفع قيمة اليوان بنسبة 100%) بعد التخلي بطبيعة الحال عن نظام الرقابة على الصرف بالإضافة إلى وضع حد للتدخل في سوق الصرف الأجنبي وبذلك تنتهي الميزة التي تتمتع بها العملة الصينية وتفقد في نهاية الأمر تنافسيتها النقدية المبالغ فيها وتصبح الصين في وضع منافس "طبيعي" كما هو الحال بالنسبة للبلدان الأخرى كالهند والبرازيل على سبيل المثال.

– **السيناريو الثاني**: في حال عدم قبول الصين الانضمام لهذه المنظمة الجديدة وأصرت على الاحتفاظ بعضويتها في المنظمة الحالية فإنها ستحاول اقناع الدول الحلفاء وبعض الدول الناشئة بالبقاء والاستمرار معها في تلك المنظمة، وفي مثل هذه الحالة ستقوم البلدان المتقدمة الأعضاء في المنظمة الجديدة بفرض ضرائب صارمة على المنتجات المصنعة في الصين وكذلك منتجات البلدان الناشئة التي حذت حذو الصين، وهنا ستراهن الدول المتقدمة على أنه سيكون من غير الممكن أن تواجه البلدان التابعة للصين تلك المنظومة الجديدة، وعلى ذلك ما على الدول الناشئة مثل الهند والبرازيل وكوريا الجنوبية وتركيا إلا أن يتركوا المنظمة الحالية للانضمام للمنظمة الجديدة، وذلك بدافع الميزة التي سيحصلون عليها من تلك المنظمة وهي إمكانية منافسة الصين التي تسعى لاحتكارهم وفرض هيمنتها على مواردهم الطبيعية ومنتجاتهم النهائية.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر سعر الصرف الحقيقي لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي على التجارة الخارجية للصين للفترة (2000-2016)

المطلب الأول: منهجية الدراسة:

لتحديد أثر أبعاد المتغير المستقل (**سعر الصرف الحقيقي لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي**) على أبعاد المتغير التابع (**التجارة الخارجية للصين**) نستخدم نموذج الانحدار البسيط وهذا بالاعتماد على برنامج (09 Econometrics Eviews) والذي يتضمن العديد من الطرق المستخدمة في القياس والتي من بينها طريقة المربعات الصغرى التي سنعتمد عليها في تقدير النموذج وتأخذ معادلة النموذج الشكل الخطي التالي:

$$\mathbf{L(X,M) = \alpha_0 + \alpha_1 LEX + \varepsilon}$$

حيث:

أبعاد المتغير التابع:وتتمثل في ما يلي:

$\boldsymbol{L(X)}$: لوغاريتم صادرات الصين من السلع والخدمات إلى الولايات المتحدة؛

$\boldsymbol{L(M)}$: لوغاريتم واردات الصين من السلع والخدمات من الولايات المتحدة ؛

أبعاد المتغير المستقل:وتتمثل في ما يلي:

$\boldsymbol{L(EX)}$: لوغاريتم سعر الصرف الحقيقي بين الدولار الأمريكي واليوان الصيني ؛

أما $(\boldsymbol{\varepsilon})$ و$(\boldsymbol{\alpha_0})$ فيمثلان الخطأ العشوائي و الثابت على الترتيب.

المطلب الثاني: تقدير وتحليل النموذج المقترح (أثر سعر الصرف الحقيقي لليوان الصيني على صادرات الصين من السلع والخدمات)

أولا: دراسة استقرارية المتغير التابع والمتغيرات المفسرة:

للكشف عن استقرار وسكون المتغيرات أو السلاسل الزمنية عادة نلجأ إلى نوعين من الاختبارات (اختبارات كيفية وفيها يستخدم الرسم البياني للسلسلة ودالة الارتباط الذاتي واختبارات كمية تستخدم فيها مجموعة من الاختبارات التي تكشف عن وجود جذر للوحدة والممثلة أساسا في ديكي فولر).

1-اختبار استقرارية دالة الصادرات(LX): لاختبار استقرارية السلسلة الزمنية (**LX**) نلجأ إلى نوعين من الاختبارات وهما الاختبارات الكيفية والاختبارات الكمية:

أ-الاختبارات الكيفية للسلسلة الزمنية LX:

- الرسم البياني للسلسلة الزمنية LX:

الشكل(04-09):الرسم البياني للسلسلة الزمنية Lx

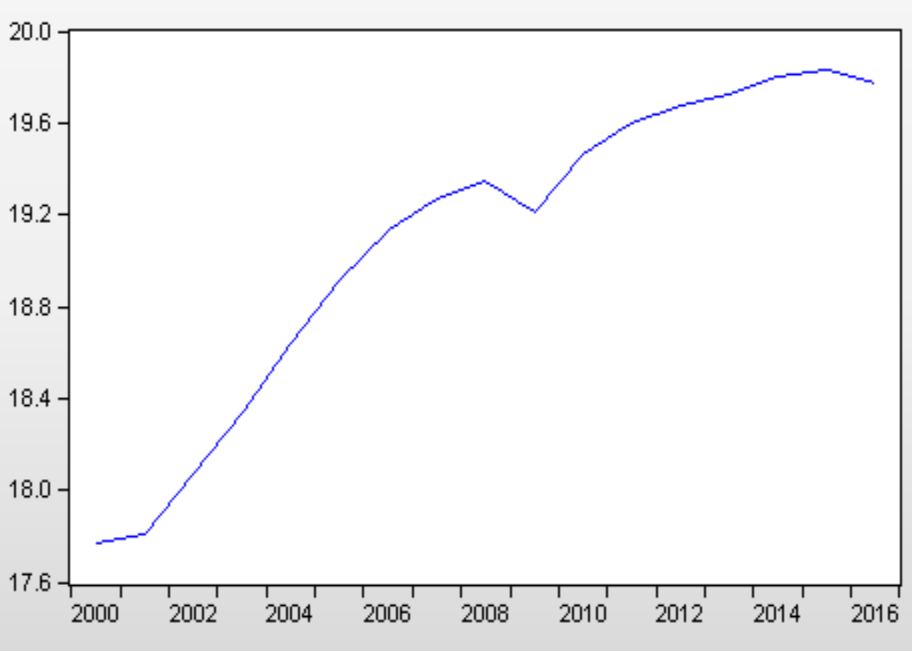

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن السلسة الزمنية تبدو غير مستقرة بمعنى أنها ليست معلمية و لا يوجد لها توزيع طبيعي.

-الاختبار الجزئي والكلي لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة (LX)

الشكل(10): دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية(**AC /PAC**) للسلسلة **(Lx)** :

Date: 06/04/18 Time: 06:03
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

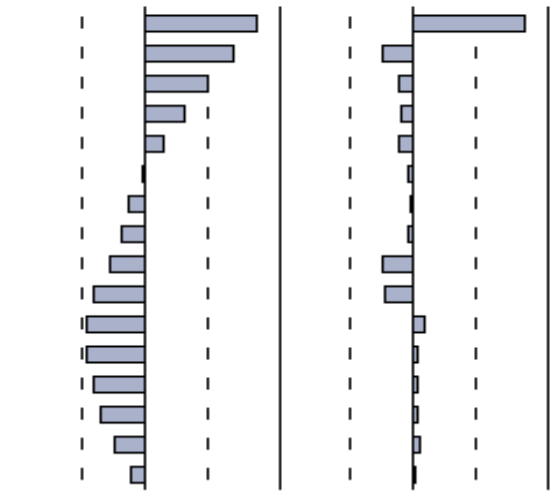

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.859	0.859	14.909	0.000
		2	0.675	-0.242	24.732	0.000
		3	0.485	-0.113	30.165	0.000
		4	0.305	-0.087	32.472	0.000
		5	0.133	-0.113	32.947	0.000
		6	-0.011	-0.045	32.951	0.000
		7	-0.115	-0.008	33.381	0.000
		8	-0.184	-0.025	34.602	0.000
		9	-0.275	-0.241	37.664	0.000
		10	-0.388	-0.227	44.628	0.000
		11	-0.444	0.086	55.259	0.000
		12	-0.448	0.030	68.240	0.000
		13	-0.410	0.030	81.798	0.000
		14	-0.339	0.025	94.163	0.000
		15	-0.233	0.045	102.94	0.000
		16	-0.108	0.022	106.73	0.000

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

- **الاختبار الجزئي لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة (LX):**

❖ نحدد مجال الثقة:

$$IC = \pm x = \frac{t\alpha/2}{\sqrt{n}} = \frac{t0.05}{\sqrt{15}} = \frac{1.96}{\sqrt{15}} = 0.506$$

إذن: $IC = \pm 0.506$

✓ نلاحظ أن معامل الارتباط الذاتي AC عند k=1 خارج مجال الثقة؛

✓ نلاحظ أن معامل الارتباط الذاتي PC عند k=1 و k=2 خارج مجال الثقة.

وبالتالي يوجد على الأقل معامل ارتباط وحيد يختلف عن الصفر إذن السلسلة غير مستقرة.

الاختبار الكلي لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة (LX):

نستخدم اختبار Liung-box و Box-pierce

وهنا نقارن Q-Stat = x^2_{cal} مع x^2_{tab}

يلاحظ من الشكل أن قيمة Q-Stat بلغت **106.73** عند P=16 وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تبلغ قيمة 26.29 عند مستوى معنوية 5% ($x^2_{0.05,16}$ = **26.29**)، وهنا سنرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه يوجد على الأقل معامل ارتباط يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي فالسلسلة غير مستقرة.

إذن من نتائج الاختبارات الكيفية (الرسم البياني ودالة الارتباط الذاتي) وجدنا أن السلسلة الزمنية لدالة الصادرات تبدو في الاختبارات الكلية والجزئية غير مستقرة و كذلك في الرسم البياني، وللتأكد من النتائج السابقة نلجأ إلى الاختبارات الكمية المعبر عنها باختبارات جذر الوحدة.

ب-الاختبارات الكمية للسلسلة الزمنية(Lx):

وهي اختبارات تكشف عن وجود جذر الوحدة والممثلة أساسا في ديكي فولر**ADF** :

-تحديد درجة التأخير:

نستخدم معايير المفاضلة والتي نختار منها Akaike، Schwarz ، Hannan و حسب مخرجات برنامج Eviews 09 نجد:

الجدول(04-13): درجات التأخير للسلسلة الزمنية (Lx)

lag	Aka	SCH	HQ
0	36.79	36.94	36.80
1	36.84	37.03	36.84
2	37.00	37.22	36.97
3	37.11	37.37	37.06

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

حسب معايير المفاضلة نلاحظ أن أصغر قيمة لمعياري **Akai وSchw هي في حالة P=0**.

الجدول(04-14): نتائج اختبار ديكي فولر للسلسلة (Lx)

النماذج		[1]		[2]		[3]	
المتغيرات	درجة التأخير	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة
LX	0	$\|t_{cal=2.33}\|$	$\|t_{tab=1.96}\|$	$\|t_{cal=2.39}\|$	$\|t_{tab=2.11}\|$	$\|t_{cal=1.94}\|$	$\|t_{tab=2.11}\|$

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09 و برنامج excel.

من الجدول نستنتج:

النموذج الأول: $|t_{cal=2.33}| > |t_{tab=1.96}| \Leftarrow \emptyset \neq 1$؛

النموذج الثاني: $|t_{cal=2.39}| > |t_{tab=2.11}| \Leftarrow c \neq 0$؛

النموذج الثالث: $|t_{cal=1.94}| < |t_{tab=2.11}| \Leftarrow b = 0$.

نتيجة1: من نتائج الاختبارات الكمية المعبر عنها بالشكل البياني ودالة الارتباط الذاتي والاختبارات الكمية الممثلة أساسا في اختبار ADF وجدنا أن السلسلة الزمنية للوغاريتم دالة الصادرات (LX) مستقرة في مستواها الأصلي ($c\neq0, b=0, \emptyset\neq1$)

2- اختبار استقرارية دالة أسعار الصرف(LEX): لاختبار استقرارية السلسلة الزمنية (**LEX**) نلجأ إلى نوعين من الاختبارات وهما الاختبارات الكيفية والاختبارات الكمية:

أ-الاختبارات الكيفية للسلسلة الزمنية(LEX):

- الرسم البياني للسلسلة الزمنية (LEX):

الشكل(11):الرسم البياني للسلسلة الزمنية (LEX)

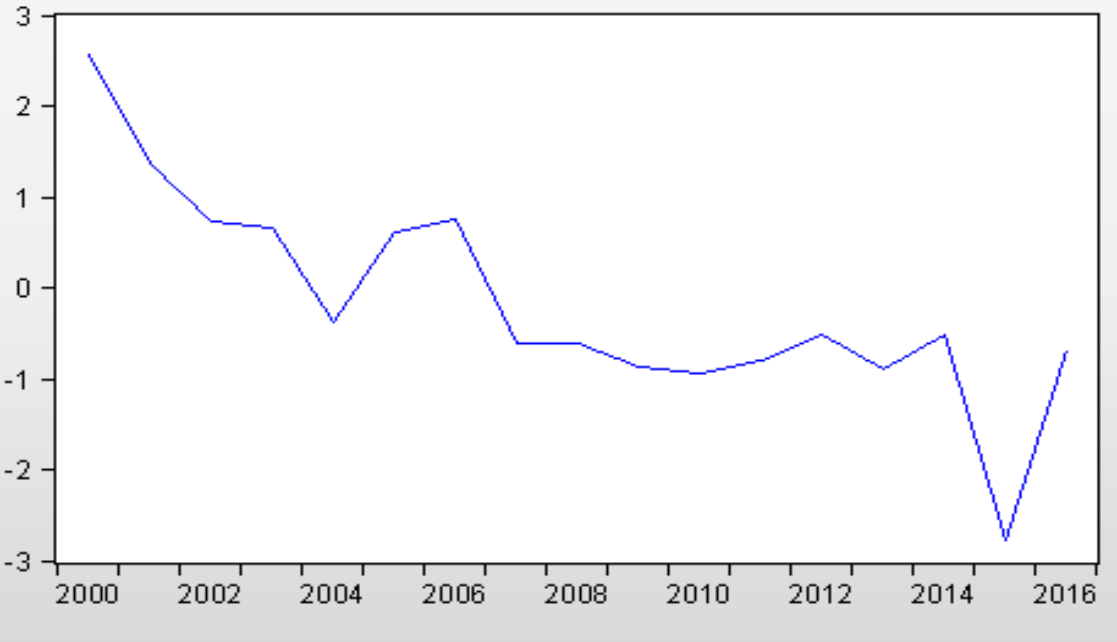

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن السلسة الزمنية غير مستقرة بمعنى أنها ليست معلمية ولا يوجد لها توزيع طبيعي.

– الاختبار الجزئي والكلي لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية(LEX):

الشكل(12): دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية(AC /PAC) للسلسلة (LEX)

Date: 07/18/18 Time: 17:38
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.267	0.267	1.4414	0.230
		2	0.108	0.040	1.6936	0.429
		3	0.084	0.049	1.8571	0.603
		4	-0.008	-0.049	1.8586	0.762
		5	0.070	0.082	1.9906	0.850
		6	0.058	0.023	2.0904	0.911
		7	-0.073	-0.107	2.2632	0.944
		8	-0.086	-0.062	2.5294	0.960
		9	-0.109	-0.067	3.0099	0.964
		10	-0.121	-0.065	3.6897	0.960
		11	-0.108	-0.064	4.3179	0.960
		12	-0.103	-0.043	5.0047	0.958
		13	-0.124	-0.065	6.2375	0.937
		14	-0.115	-0.056	7.6544	0.907
		15	-0.146	-0.099	11.104	0.745
		16	-0.095	-0.029	14.002	0.599

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

- **الاختبار الجزئي لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية (LEX):**

❖ نحدد مجال الثقة:

$$IC = \pm x = \frac{t\alpha/2}{\sqrt{n}} = \frac{t0.05}{\sqrt{15}} = \frac{1.96}{\sqrt{15}} = 0.506$$

إذن: $IC = \pm 0.506$

نلاحظ أن:

- أن كل معاملات الارتباط الذاتي AC عند كل قيم K داخل مجال الثقة؛
- معامل الارتباط الذاتي PC عند كل قيم K داخل مجال الثقة.

القرار: كل معاملات الارتباط الذاتي تساوي الصفر إذن السلسلة تبدو مستقرة.

- **الاختبار الكلي لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية (LEX):**

نستخدم اختبار Liung-box و Box-pierce، وهنا نقارن Q-Stat = x^2_{cal} مع x^2_{tab}

يلاحظ من الشكل أن قيمة Q-Stat بلغت **14.00** عند P=16 وهي أقل من القيمة الجدولية والتي تبلغ قيمة 26.29 عند مستوى معنوية 5% ($x^2_{0.05,16}$ = **26.29**) وهنا سنقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على أن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر ونرفض الفرض البديل الذي ينص على أنه يوجد على الأقل معامل ارتباط يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي فالسلسلة تبدو مستقرة.

إذن من نتائج الاختبارات الكيفية (الرسم البياني ودالة الارتباط الذاتي) وجدنا أن السلسلة الزمنية لدالة أسعار الصرف مستقرة وللتأكد من النتائج السابقة نلجأ إلى الاختبارات الكمية المعبر عنها باختبارات جذر الوحدة.

ب-الاختبارات الكمية للسلسلة الزمنية (LEX): وهي اختبارات تكشف عن وجود جذر الوحدة والممثلة أساسا في ديكي فولر(**Dickey Fuller Test**):

-تحديد درجة التأخير:نستخدم معايير المفاضلة والتي نختار منها Akaike، Schwarz ، Hannan وحسب مخرجات برنامج Eviews09 نجد:

الجدول(04-15):درجة التأخير للسلسلة الزمنية (LEX)

Lag	AKa	SCH	Han
0	1.55	1.70	1.56
1	1.74	1.93	1.74
2	1.86	2.09	1.84
3	1.99	2.25	1.93

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

حسب معايير المفاضلة نلاحظ أن أصغر قيمة لمعياري **Akai وSchw وHQ هي في حالة P=0**.

الجدول(04-16): نتائج اختبار ديكي فولر للسلسلة (LEX)

النماذج		[1]		[2]		[3]	
المتغيرات	درجة التأخير	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة
LEX	0	$\|t_{cal}=12.44\|$	$\|t_{tab}=1.96\|$	$\|t_{cal}=3.35\|$	$\|t_{tab}=2.11\|$	$\|t_{cal}=2.46\|$	$\|t_{tab}=2.11\|$

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09 و برنامج excel.

من الجدول نستنتج:

النموذج الأول: $|t_{\text{cal}=12.44}| > |t_{\text{tab}=1.96}| \Leftarrow \emptyset \neq 1$؛

النموذج الثاني: $|t_{\text{cal}=3.35}| > |t_{\text{tab}=2.11}| \Leftarrow c \neq 0$

النموذج الثالث: $|t_{\text{cal}=2.46}| > |t_{\text{tab}=2.11}| \Leftarrow b \neq 0$

نتيجة2: من نتائج الاختبارات الكيفية المعبر عنها بالشكل البياني ودالة الارتباط الذاتي والاختبارات الكمية الممثلة أساسا في اختبار ADF وجدنا أن السلسلة الزمنية للوغاريتم دالة أسعار الصرف (LEX) غير مستقرة في مستواها الأصلي I(0) وهي من نوع DS بدون مشتق ($c\neq0, b\neq0, \emptyset \neq1$).

6-اختبار استقرارية السلسلة الزمنية (LEX)بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى:

الجدول(04-17): اختبار Q للسلسلة الزمنية (LEX)بعد إجراء الفرق الأول

المتغيرات	K	Q-Stat	Q-tab
LX	15	8.47	24.99

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09 و برنامج excel.

الجدول(04-18): اختبار ديكي فولر البسيط للسلسلة الزمنية (LEX) عند الفرق الأول

النماذج		[1]		[2]		[3]	
المتغيرات	درجة التأخير	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة
LEX	0	$\|t_{cal=11.26}\|$	$\|t_{tab=1.96}\|$	$\|t_{cal=0.47}\|$	$\|t_{tab=2.13}\|$	$\|t_{cal=0.63}\|$	$\|t_{tab=2.13}\|$

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09 و برنامج excel.

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ:

يلاحظ من الجدول أن قيمة Q-Stat بلغت **8.47** عند k=15 وهي أقل من القيمة الجدولية والتي تبلغ قيمة 24.99 عند مستوى معنوية 5% ($\mathbf{x^2_{0.05,15}}$ **=24.99**)، هنا نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة والتي تنص على أنه يوجد على الأقل معامل ارتباط يختلف عن الصفر، وبالتالي فالسلسلة تبدو مستقرة.

أما بالنسبة للنماذج الثلاثة فنستنتج :

-النموذج الأول: $|t_{cal=11.26}| > |t_{tab=1.96}| \Leftarrow 1 \neq \emptyset$؛

-النموذج الثاني: $|t_{cal=0.47}| < |t_{tab=2.13}| \Leftarrow c = 0$

-النموذج الثالث: $|t_{cal=0.63}| < |t_{tab=2.13}| \Leftarrow b = 0$

إذن السلسلة الزمنية لـ: (LEX) مستقرة عند الفروقات من الدرجة الأولى.

ثانيا:تقدير وتحليل النموذج المقترح:

1-صياغة العلاقة القياسية لدالة صادرات الصين إلى الولايات المتحدة :

باستخدام برنامج Eviews 09 تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول(04-19): تقدير علاقة صادرات الصين إلى الولايات المتحدة

Dependent Variable: X
Method: Least Squares
Date: 07/18/18 Time: 18:39
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	-24025098	8636054.	-2.781953	0.0140
C	2.77E+08	29842661	9.291869	0.0000

R-squared	0.340348	Mean dependent var	2.35E+08
Adjusted R-squared	0.296371	S.D. dependent var	1.26E+08
S.E. of regression	1.06E+08	Akaike info criterion	39.90040
Sum squared resid	1.68E+17	Schwarz criterion	39.99842
Log likelihood	-337.1534	Hannan-Quinn criter.	39.91014
F-statistic	7.739264	Durbin-Watson stat	1.681606
Prob(F-statistic)	0.013959		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

من خلال الجدول أعلاه يمكن صياغة العلاقة القياسية كما يلي:

$$L(X) = -24025098.1198\ EX + 277294089.824$$

R^2 adjuste = 0.29 F-STAT=7.73 P(F-STAT=0.01) DW=1.68 Obs=17

2-التحليل الإحصائي:من خلال نتائج التقدير يتضح لنا أن جميع معالم النموذج معنوية إحصائيا مما يدل على جوهرية العلاقة بين المتغير التابع (صادرات الصين) والمتغيرات المستقلة (سعر الصرف الحقيقي) وذلك من خلال المقاييس التالية:

-تم قياس تفسير العلاقة بين المتغير التابع (**LX**) والمتغير المستقل (**LEX**) بواسطة معامل التحديد المصحح $(R^2\textbf{adjuste} = 0.29)$ ، ومنه نستنتج أن المتغيرات المستقلة تفسر 29% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، أما النسبة الباقية فترجع لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج؛

-من خلال النموذج أعلاه نجد أن قيمة إحصائية t ستودنت تبين أن كل المعاملات لها معنوية إحصائية تختلف عن الصفر وهي أقل من 0.05% ،أي أنها مقبولة ولها تأثير قوي في النموذج؛

-عند دراسة المعنوية الكلية للنموذج نجد أن قيمة فيشر المحسوبة $F_{cal} = 7.73$ أكبر من قيمة فيشر الجدولية $F_{(1,15)}^{5\%} = 4.54$ وهذا يدل على أن النموذج ذو معنوية إحصائية وأن المتغيرات المفسرة في النموذج ككل ذات تأثير على صادرات الصين؛

-لاختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء استخدمنا إحصائية داربن واتسون (**Durbin Watson**) حيث أن القيمة المقدرة (DW=1.68) تنتمي إلى مجال استقلال الأخطاء $[1.38,\ 2.62]$ مما يشير هذا إلى عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى؛

-كما يبين اختبار **Breusch-Godfrey** للارتباط الذاتي عدم وجود أي نوع من الارتباط الذاتي حيث أن قيمة الإحصائية p أكبر من 0.05 وهو مايدل على أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

الجدول(04-20): نتائج اختبار Breusch-Godfrey للنموذج المقدر (علاقة صادرات الصين بالمتغيرات المفسرة)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.008558	Prob. F(1,15)	0.9275
Obs*R-squared	0.009693	Prob. Chi-Square(1)	0.9216
Scaled explained SS	0.002442	Prob. Chi-Square(1)	0.9606

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

-أما بالنسبة لاختبار توزيع البواقي يبين المدرج التكراري:

الشكل(04-13):معاملات التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج المقدر (علاقة صادرات الصين بالمتغيرات المفسرة)

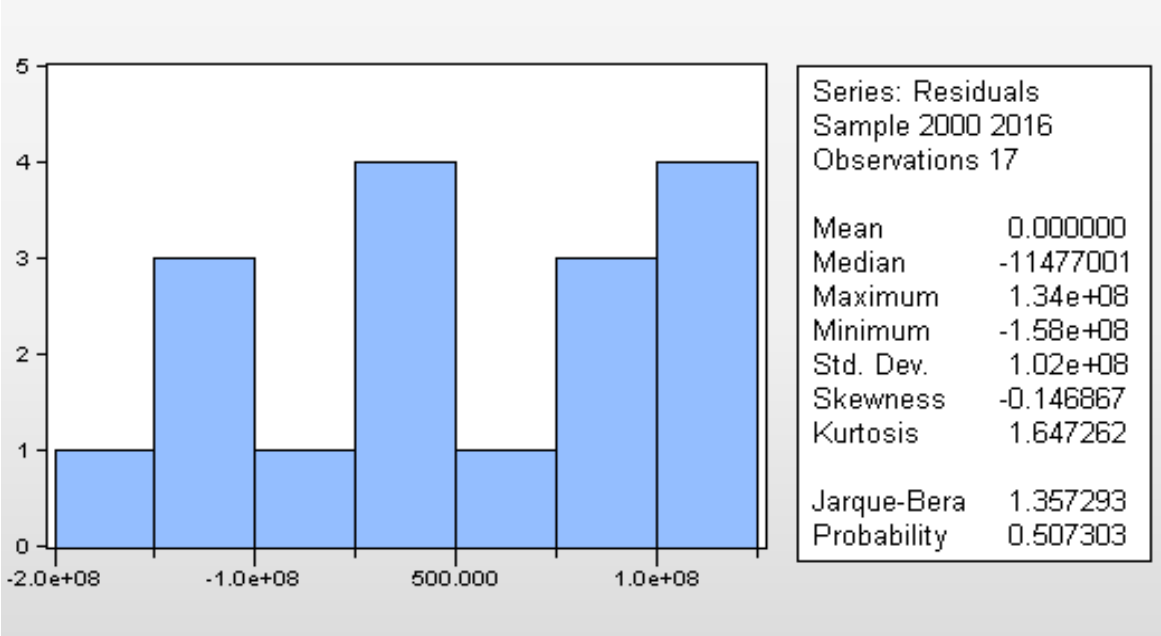

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

أ-اختبار skewness:

لاختبار فرضية العدم(فرضية التناظر):$H_0: V_1 = 0$، نقوم بحساب الإحصائية:

$$V_1 = \frac{{B_1}^{1/2} - 0}{\sqrt{\frac{6}{n}}} = \frac{-0.146867 - 0}{\sqrt{\frac{6}{15}}} = -0.23$$

حيث تؤخذ القيمة ${B_1}^{1/2}$ من الشكل أعلاه.

إذن لدينا $V_1 < 1.96$ ومنه نقبل فرضية التناظر($H_0: V_1 = 0$) وبالتالي السلسلة (Residuals) متناظرة؛

ب-اختبار kurtosis:

وفي هذه الحالة نختبر فرضية التسطح الطبيعي(aplatissement normal): $H_0: V_1 = 0$

$$V_2 = \frac{{B_2}^{\frac{1}{2}} - 3}{\sqrt{\frac{24}{n}}} = \frac{1.647262 - 3}{\sqrt{\frac{24}{17}}} = -1.13 < 1.96$$

ومنه نقبل فرضية التسطح الطبيعي للسلسة (Residuals)؛

ج-اختبار جاك- بيرا(Jarque-Bera):

لاختبار فرضية العدم (**السلسلة** (Residuals)) ذات توزيع طبيعي: H_0) نقوم بحساب إحصائية جاك بيرا(**S**):

$$S = \frac{n}{6}B_1 + \frac{n}{24}(B_2 - 3)^2 \sim \chi^2_{1-\alpha}(2)$$

$$S = \frac{n}{6}B_1 + \frac{n}{24}(B_2 - 3)^2 \sim \chi^2_{1-\alpha}(2) = \frac{17}{6}(-0.146867) + \frac{17}{24}(1.647262 - 3)^2 = 1.25$$

لدينا $S = 1.25 < \chi^2_{0.05}(2) = 5.99$ ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي H_0 بمعنوية 0.05.

إذن من خلال ما سبق نستنتج أن توزيع البواقي يتبع التوزيع الطبيعي.

-من أجل اختبار تجانس تباين الأخطاء نستعمل اختبار ARCH.

الجدول(04-21): نتائج اختبار ARCH للنموذج المقدر (علاقة صادرات الصين بالمتغيرات المفسرة)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	19.55436	Prob. F(1,14)	0.1904
Obs*R-squared	9.324266	Prob. Chi-Square(1)	0.1641

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الإحتمالية هي 0.1641 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نستنتج أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ومنه نقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على تجانس تباين الأخطاء، كذلك نلاحظ أن هناك تطابق بين السلسلة المقدرة والسلسلة الأصلية وهو ما يشير إلى تجانس التباين، وهو ما يؤكده الشكل الموالي:

الشكل(04–14):السلسلة الأصلية والمقدرة لصادرات الصين إلى الولايات المتحدة

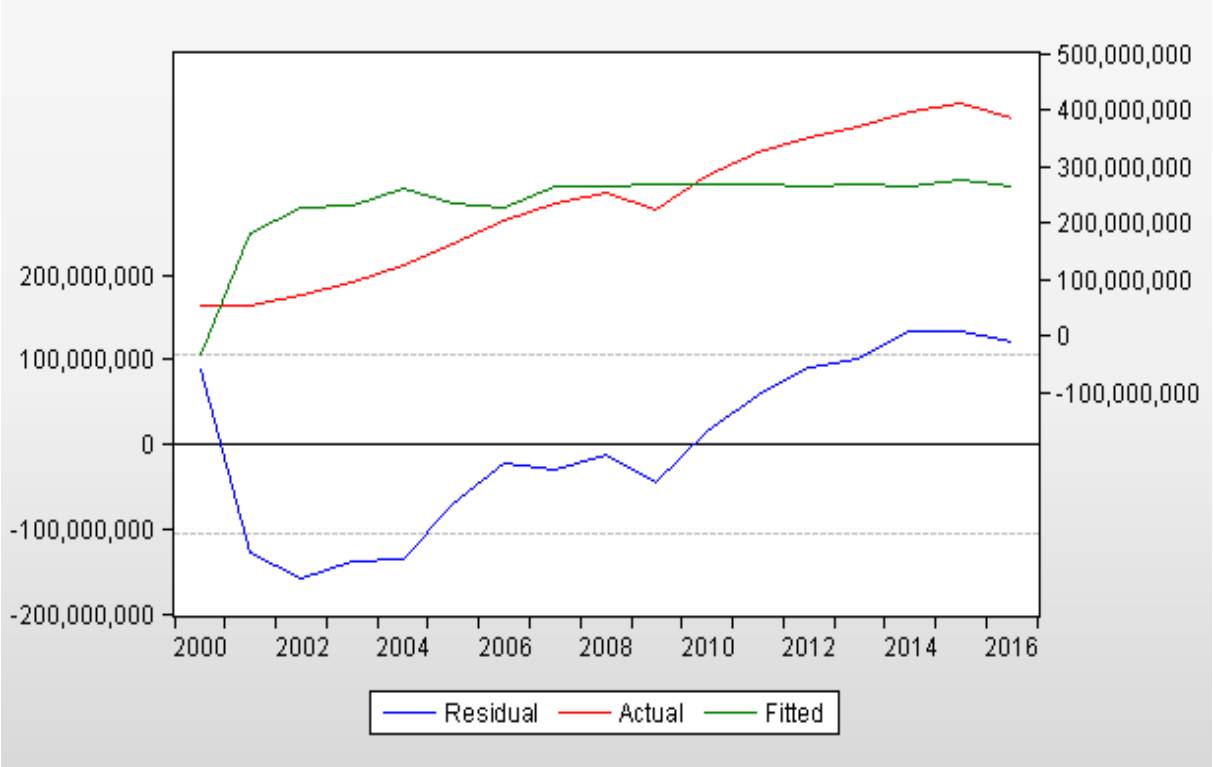

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

-لاختبار مدى استقرار النموذج تم استخدام اختبار مجموع المربعات التراكمي (Cusum of Squares) ويتضح من خلال الشكل أدناه أن النموذج يتصف بالاستقرار في معظم فترات الدراسة.

الشكل(04-15):اختبار استقرارية النموذج المقدر

(علاقة صادرات الصين بالمتغيرات المفسرة)

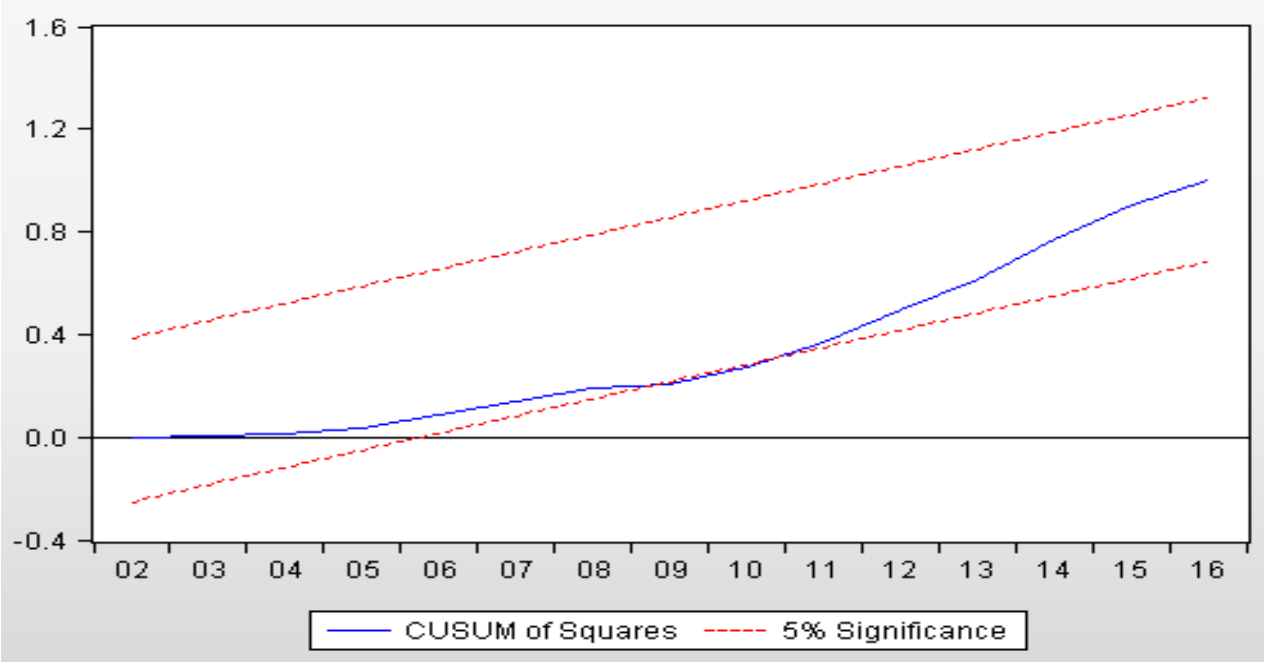

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

3-التحليل الاقتصادي: تشير نتائج التقدير الواردة في النموذج السابق إلى أن تقلبات سعر صرف اليوان مقابل الدولار الأمريكي تؤثر على حركة الصادرات من السلع والخدمات للصين خلال الفترة (2000-2016)، حيث يتضح ما يلي:

- وجود علاقة عكسية بين معدلات أسعار صرف اليوان (**EX**) وصادرات الصين من السلع والخدمات، وهذا حسب ما أظهرته المعلمة (α_1).

- يشير معامل التحديد المصحح $(R^2\text{adjuste} = 0.29)$ الذي يفسر العلاقة بين المتغير التابع (LX) ممثلا في الصادرات والمتغير المستقل (LEX) ممثلا في سعر صرف اليوان إلى أن **29%** من الزيادة في الصادرات الصينية ترجع إلى التخفيض في قيمة اليوان بينما ما نسبته **71%** فترجع إلى عوامل أخرى أهمها انخفاض تكلفة العمالة الصينية الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض أسعار الصادرات الصينية وهو ما اصطلح على تسميته بالإغراق الاجتماعي ، إضافة إلى حجم الإنتاج الضخم والقابل للتصدير والذي تنتجه المؤسسات المحلية والأجنبية داخل الصين ، يضاف إلى ذلك عامل آخر لايقل أهمية وهو قدرة المنتجات الصينية على اختراق الأسواق الدولية حيث نجد على سبيل المثال أن الصين تنتج السلع الاستهلاكية التي يرغب فيها المواطن الأمريكي بدءا من ألعاب

الأطفال إلى الحواسيب الالكترونية وهو ما يفسر العجز المزمن للميزان التجاري الأمريكي الصيني.

– يمكن تفسير النسبة 29% بوجود مرونة نسبية في ارتفاع الطلب الخارجي على الصادرات الصينية إزاء تخفيض قيمة اليوان وفقا لشرط مارشال المذكور آنفا ، لأن في حال أن الطلب المذكور غير مرن بسبب أن الأسواق الخارجية مشبعة بتلك السلع المصدرة أو لأن هذه الأسواق لا تبدي أية رغبة في شراء السلع المعروضة للتصدير فإن تخفيض قيمة العملة لن يؤدي إلى الزيادة في حجم الصادرات.

المطلب الثالث: تقدير وتحليل النموذج المقترح (أثر سعر الصرف الحقيقي لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي على واردات الصين من السلع والخدمات)

أولا:اختبار استقرارية دالة الوادرات(LM):

لاختبار استقرارية السلسلة الزمنية (**LM**) نلجأ إلى نوعين من الاختبارات وهما الاختبارات الكيفية والاختبارات الكمية:

أ–الاختبارات الكيفية للسلسلة الزمنية (LM):

– الرسم البياني للسلسلة الزمنية (LM):

الشكل(04–16): الرسم البياني للسلسلة الزمنية (LM)

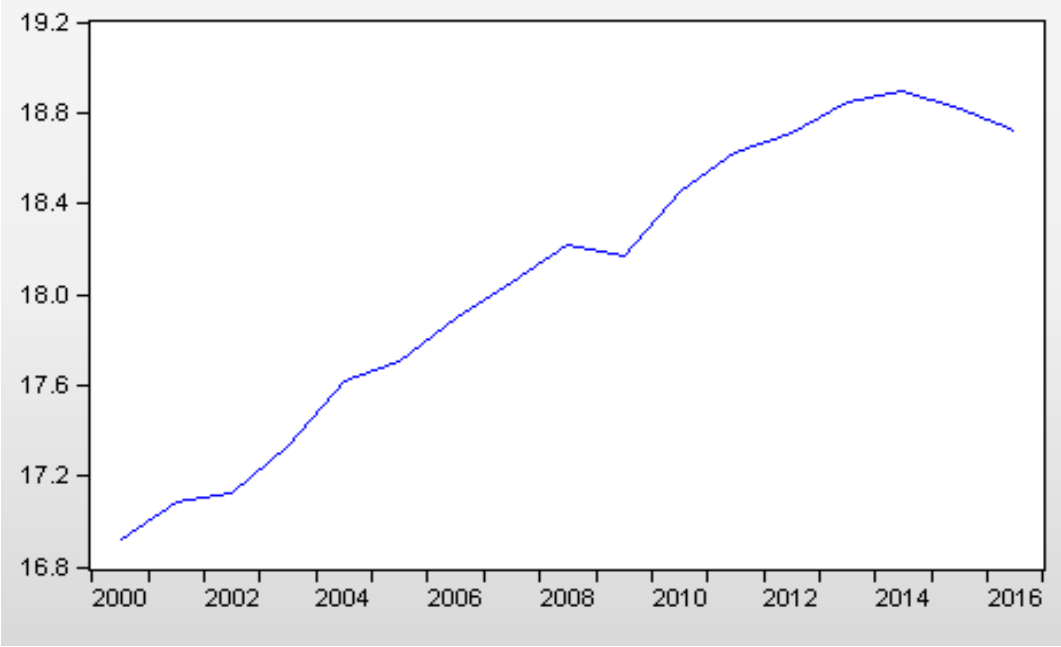

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن السلسة الزمنية تبدو غير مستقرة بمعنى أنها ليست معلمية ولا يوجد لها توزيع طبيعي.

– الاختبار الجزئي والكلي لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية (LM):

الشكل(04–17):دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية(AC /PAC)للسلسلة الزمنية (LM)

Date: 06/05/18 Time: 05:24
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

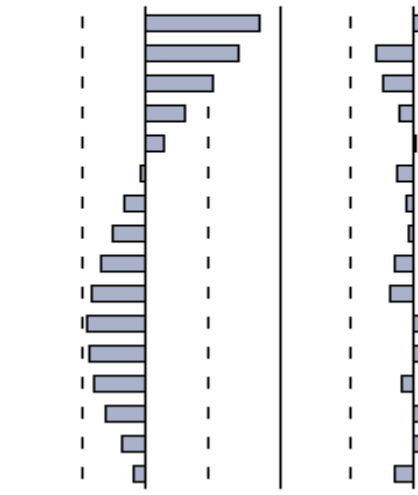

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.884	0.884	15.761	0.000
		2	0.719	-0.281	26.894	0.000
		3	0.517	-0.243	33.050	0.000
		4	0.309	-0.111	35.426	0.000
		5	0.132	0.013	35.892	0.000
		6	-0.030	-0.119	35.918	0.000
		7	-0.160	-0.061	36.743	0.000
		8	-0.258	-0.045	39.128	0.000
		9	-0.344	-0.150	43.913	0.000
		10	-0.426	-0.185	52.279	0.000
		11	-0.456	0.112	63.454	0.000
		12	-0.436	0.087	75.751	0.000
		13	-0.391	-0.095	88.071	0.000
		14	-0.297	0.100	97.539	0.000
		15	-0.181	0.078	102.85	0.000
		16	-0.082	-0.155	105.02	0.000

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

- **الاختبار الجزئي لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية (LM):**

– نحدد مجال الثقة:

$$IC = \pm x = \frac{t\alpha/2}{\sqrt{n}} = \frac{t0.05}{\sqrt{15}} = \frac{1.96}{\sqrt{15}} = 0.506$$

إذن: $IC = \pm 0.506$

– نلاحظ أن معامل الارتباط الذاتي AC عند k=1 خارج مجال الثقة؛

– نلاحظ أن معامل الارتباط الذاتي PC عند k=1 و k=2 خارج مجال الثقة.

وبالتالي يوجد على الأقل معامل ارتباط وحيد يختلف عن الصفر إذن السلسلة غير مستقرة.

الاختبار الكلي للسلسلة الزمنية (LM):

نستخدم اختبار Liung-box و Box-pierce

وهنا نقارن Q-Stat = x^2_{cal} مع x^2_{tab}

يلاحظ من الشكل أن قيمة Q-Stat بلغت **105.02** عند P=16 وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تبلغ قيمة 26.29 عند مستوى معنوية 5% ($x^2_{0.05,16}$ = **26.29**)، وهنا سنرفض نفرض الفرضية الصفرية والتي تنص على أن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه يوجد على الأقل معامل ارتباط يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي فالسلسلة غير مستقرة.

إذن من نتائج الاختبارات الكيفية (الرسم البياني ودالة الارتباط الذاتي) وجدنا أن السلسلة الزمنية لدالة الوادرات غير مستقرة وللتأكد من النتائج السابقة نلجأ إلى الاختبارات الكمية المعبر عنها باختبارات جذر الوحدة.

ب–الاختبارات الكمية للسلسلة الزمنية (LM):

وهي اختبارات تكشف عن وجود جذر الوحدة والممثلة أساسا في ديكي فولرADF:

–تحديد درجة التأخير:

نستخدم معايير المفاضلة والتي نختار منها Akaike، Schwarz ، Hannan و حسب مخرجات برنامج Eviews 07 نجد:

الجدول(04– 22): درجات التأخير للسلسلة الزمنية (LM)

Lag	AKa	SCH	HQ
0	**35.36**	**35.50**	**35.36**
1	**35.21**	**35.40**	**35.21**
2	**35.40**	**35.63**	**35.38**
3	**35.36**	**35.62**	**35.31**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

حسب معايير المفاضلة نلاحظ أن أصغر قيمة لمعياري **Akai** و**Schw** و **HQ** **هي في حالة** P=1 .

الجدول (04– 23): نتائج اختبار ديكي فولر البسيط للسلسلة الزمنية (LM)

النماذج		[1]		[2]		[3]	
المتغيرات	درجة التأخير	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة
LM	1	$\|t_{cal=0.06}\|$	$\|t_{tab=1.96}\|$	$\|t_{cal=1.61}\|$	$\|t_{tab=2.13}\|$	$\|t_{cal=1.77}\|$	$\|t_{tab=2.13}\|$

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09 و برنامج excel.

من الجدول نستنتج:

النموذج الأول: $|t_{cal=0.06}| < |t_{tab=1.96}| \Leftarrow \emptyset = 1$؛

النموذج الثاني: $|t_{cal=1.61}| < |t_{tab=2.13}| \Leftarrow c = 0$

النموذج الثالث: $|t_{cal=1.77}| > |t_{tab=2.13}| \Leftarrow b \neq 0$

نتيجة5: من نتائج الاختبارات الكيفية المعبر عنها بالشكل البياني ودالة الارتباط الذاتي والاختبارات الكمية الممثلة أساسا في اختبار ADF وجدنا أن السلسلة الزمنية للوغاريتم دالة الواردات (LM) غير مستقرة في مستواها الأصلي I(0) وهي من نوع DS بدون مشتق (c=0,b≠0,Ø=1).

ثانيا:اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لدالة الوادرات بعد اجراء الفروقات من الدرجة الأولى:

الجدول(04 – 24):اختبار Q للسلسلة الزمنية لدالة الوادرات (LM) بعد إجراء الفرق الأول

المتغير	k	Q-Stat	Q-tab
LM	15	11.80	24.99

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09 و برنامج excel.

يلاحظ من الجدول أن قيمة Q-Stat بلغت **11.80** عند k=15 وهي أقل من القيمة الجدولية والتي تبلغ قيمة 24.99 عند مستوى معنوية 5% ($\mathbf{X^2_{0.05,15}}$ = **24.99**)، وهنا سنقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على أن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر ، وبالتالي فالسلسلة تبدو مستقرة.

الجدول(04– 25):اختبار ديكي فولر البسيط للسلسلة الزمنية لدالة الواردات في الفرق الأول

النماذج		[1]		[2]		[3]	
المتغيرات	درجة التأخير	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة
dLM	0	$\|t_{cal=1.72}\|$	$\|t_{tab=1.96}\|$	$\|t_{cal=1.03}\|$	$\|t_{tab=2.13}\|$	$\|t_{cal=0.88}\|$	$\|t_{tab=2.13}\|$
dLM	1	$\|t_{cal=1.19}\|$	$\|t_{tab=1.96}\|$	$\|t_{cal=1.03}\|$	$\|t_{tab=2.14}\|$	$\|t_{cal=1.05}\|$	$\|t_{tab=2.14}\|$
dLM	2	$\|t_{cal=0.90}\|$	$\|t_{tab=1.97}\|$	$\|t_{cal=0.67}\|$	$\|t_{tab=2.16}\|$	$\|t_{cal=1.37}\|$	$\|t_{tab=2.16}\|$
dLM	3	$\|t_{cal=1.11}\|$	$\|t_{tab=1.97}\|$	$\|t_{cal=0.76}\|$	$\|t_{tab=2.17}\|$	$\|t_{cal=0.65}\|$	$\|t_{tab=2.17}\|$

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09 وبرنامج excel.

أما بالنسبة للنماذج الثلاثة فنستنتج:

يلاحظ أن $|t_{tab}| > |t_{cal}|$ في كل النماذج الأولى عند عدة درجات تأخير ، وهو ما يؤكد وجود جذر الوحدة ($\emptyset = 1$).

إذن السلسلة الزمنية لـ: (LM) غير مستقرة عند الفروقات من الدرجة الأولى، وهنا نلجأ إلى إجراء الفرق الثاني لهذه السلسلة لاختبار استقراريتها.

د- دالة الواردات بعد إجراء الفرق الثاني (ddLM):

الجدول رقم (04- 26) دالة الواردات بعد إجراء الفرق الثاني

النماذج		[1]		[2]		[3]	
المتغيرات	درجة التأخير	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة
LM	0	$\|t_{cal=4.90}\|$	$\|t_{tab=1.96}\|$	$\|t_{cal=0.42}\|$	$\|t_{tab=2.14}\|$	$\|t_{cal=1.58}\|$	$\|t_{tab=2.14}\|$

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09 و برنامج excel.

من الجدول نستنتج:

النموذج الأول: $|t_{cal=4.90}| > |t_{tab=1.96}| \Leftarrow \emptyset \neq 1$؛

النموذج الثاني: $|t_{cal=0.42}| < |t_{tab=2.14}| \Leftarrow c = 0$

النموذج الثالث: $|t_{cal=1.58}| < |t_{tab=2.14}| \Leftarrow b = 0$

نتيجة5: من نتائج الاختبارات الكمية الممثلة أساسا في اختبار ADF وجدنا أن السلسلة الزمنية للوغاريتم دالة الواردات (LM) مستقرة في الفرق الثاني ($c=0, b=0, \emptyset \neq 1$).

ثالثا:صياغة العلاقة القياسية لدالة واردات الصين من الولايات المتحدة:

الجدول(04– 27): تقدير علاقة واردات الصين من الولايات المتحدة

Dependent Variable: LM
Method: Least Squares
Date: 08/14/18 Time: 13:28
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEX	-8514003.	3490508.	-2.439187	0.0276
C	1.00E+08	12061766	8.311937	0.0000

R-squared	0.283997	Mean dependent var	85199171
Adjusted R-squared	0.236263	S.D. dependent var	48889004
S.E. of regression	42725089	Akaike info criterion	38.08860
Sum squared resid	2.74E+16	Schwarz criterion	38.18663
Log likelihood	-321.7531	Hannan-Quinn criter.	38.09835
F-statistic	5.949633	Durbin-Watson stat	1.364858
Prob(F-statistic)	0.027622		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

من خلال الجدول أعلاه يمكن صياغة العلاقة القياسية كما يلي:

$$L(M) = -8514002.55919LEX + 100256635.326$$

R^2 adjuste = 0.23 F-STAT=5.94 P(F-STAT=0.00) DW= 1.36 Obs=17

4–التحليل الإحصائي: من خلال نتائج التقدير يتضح لنا أن جميع معالم النموذج معنوية إحصائيا مما يدل على جوهرية العلاقة بين المتغير التابع (واردات الصين) والمتغيرات المستقلة (سعر الصرف الحقيقي لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي) وذلك من خلال المقاييس التالية:

-تم قياس تفسير العلاقة بين المتغير التابع (**LM**) والمتغيرات المستقلة(**LEX**) بواسطة معامل التحديد المصحح $(R^2 \text{adjuste} = 0.23)$ ، ومنه نستنتج أن المتغيرات المستقلة تفسر 23% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، أما النسبة الباقية فترجع لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج؛

-من خلال النموذج أعلاه نجد أن قيمة إحصائية t ستودنت تبين أن كل المعاملات لها معنوية إحصائية تختلف عن الصفر وهي أقل من 0.05% ،أي أنها مقبولة ولها تأثير قوي في النموذج؛

-عند دراسة المعنوية الكلية للنموذج نجد أن قيمة فيشر المحسوبة $F_{cal} = 5.94$ أكبر من قيمة فيشر الجدولية $F^{5\%}_{(1,15)} = 4.54$ وهذا يدل على أن النموذج ذو معنوية إحصائية وأن المتغيرات المفسرة في النموذج ككل ذات تأثير على واردات الصين؛

-لاختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء استخدمنا إحصائية دارين واتسون (**Durbin Watson**)

حيث أن القيمة المقدرة (DW=1.36) تنتمي إلى مجال استقلال الأخطاء $[1.38,\ 2.62]$ مما يشير هذا إلى عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى؛

-كما يبين اختبار **Breusch-Godfrey** للارتباط الذاتي عدم وجود أي نوع من الارتباط الذاتي حيث أن قيمة الإحصائية p أكبر من 0.05 وهو مايدل على أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

الجدول (04– 28): نتائج اختبار Breusch-Godfrey(علاقة واردات الصين بالمتغيرات المفسرة)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.112777	Prob. F(1,15)	0.7417
Obs*R-squared	0.126860	Prob. Chi-Square(1)	0.7217
Scaled explained SS	0.025610	Prob. Chi-Square(1)	0.8729

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

-أما بالنسبة لاختبار توزيع البواقي يبين المدرج التكراري:

الشكل(04– 18):معاملات التوزيع الطبيعي للبواقي (علاقة واردات الصين بالمتغيرات المفسرة)

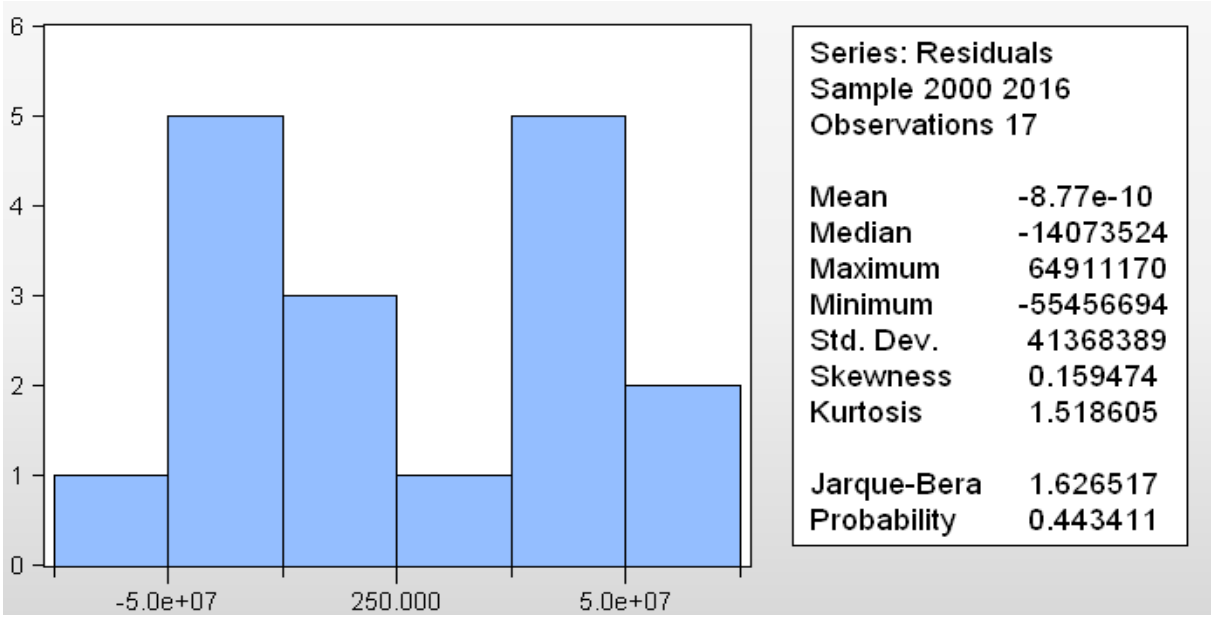

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

أ–اختبار skewness:

لاختبار فرضية العدم(فرضية التناظر):$H_0: V_1 = 0$، نقوم بحساب الإحصائية:

$$V_1 = \frac{{B_1}^{1/2} - 0}{\sqrt{\frac{6}{n}}} = \frac{0.159474 - 0}{\sqrt{\frac{6}{17}}} = 0.26$$

حيث تؤخذ القيمة ${B_1}^{1/2}$ من الشكل أعلاه.

إذن لدينا $V_1 < 1.96$ ومنه نقبل فرضية التناظر($H_0: V_1 = 0$) وبالتالي السلسلة (Residuals) متناظرة؛

ب–اختبار kurtosis:

وفي هذه الحالة نختبر فرضية التسطح الطبيعي(aplatissement normal): $H_0: V_1 = 0$

$$V_2 = \frac{{B_2}^{\frac{1}{2}} - 3}{\sqrt{\frac{24}{n}}} = \frac{1.518605 - 3}{\sqrt{\frac{24}{17}}} = -1.006 < 1.96$$

ومنه نقبل فرضية التسطح الطبيعي للسلسة (Residuals)؛

ج-اختبار جاك- بيرا(Jarque-Bera):

لاختبار فرضية العدم (**السلسلة** (Residuals)) ذات توزيع طبيعي: H_0) نقوم بحساب إحصائية جاك بيرا(**S**):

$$S = \frac{n}{6}B_1 + \frac{n}{24}(B_2 - 3)^2 \sim \chi^2_{1-\alpha}(2)$$

$$S = \frac{n}{6}B_1 + \frac{n}{24}(B_2 - 3)^2 \sim \chi^2_{1-\alpha}(2) = \frac{17}{6}(0.159474) + \frac{17}{24}(1.518605 - 3)^2 = -4.83$$

لدينا $S = -4.83 > \chi^2_{0.05}(2) = 5.99$ ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي H_0 بمعنوية 0.05.

إذن من خلال ما سبق نستنتج أن توزيع البواقي يتبع التوزيع الطبيعي.

-من أجل اختبار تجانس تباين الأخطاء نستعمل اختبار ARCH.

الجدول(04- 29): نتائج اختبار ARCH (علاقة واردات الصين بالمتغيرات المفسرة)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	12.60133	Prob. F(1,14)	0.0032
Obs*R-squared	7.579369	Prob. Chi-Square(1)	0.5709

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الإحتمالية هي 0.5709 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نستنتج أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ومنه نقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على تجانس تباين الأخطاء، كذلك نلاحظ أن هناك تطابق بين السلسلة المقدرة والسلسلة الأصلية وهو ما يشير إلى تجانس التباين، وهو ما يؤكده الشكل الموالي:

الشكل(04– 19):السلسلة الأصلية والمقدرة لواردات الصين من الولايات المتحدة

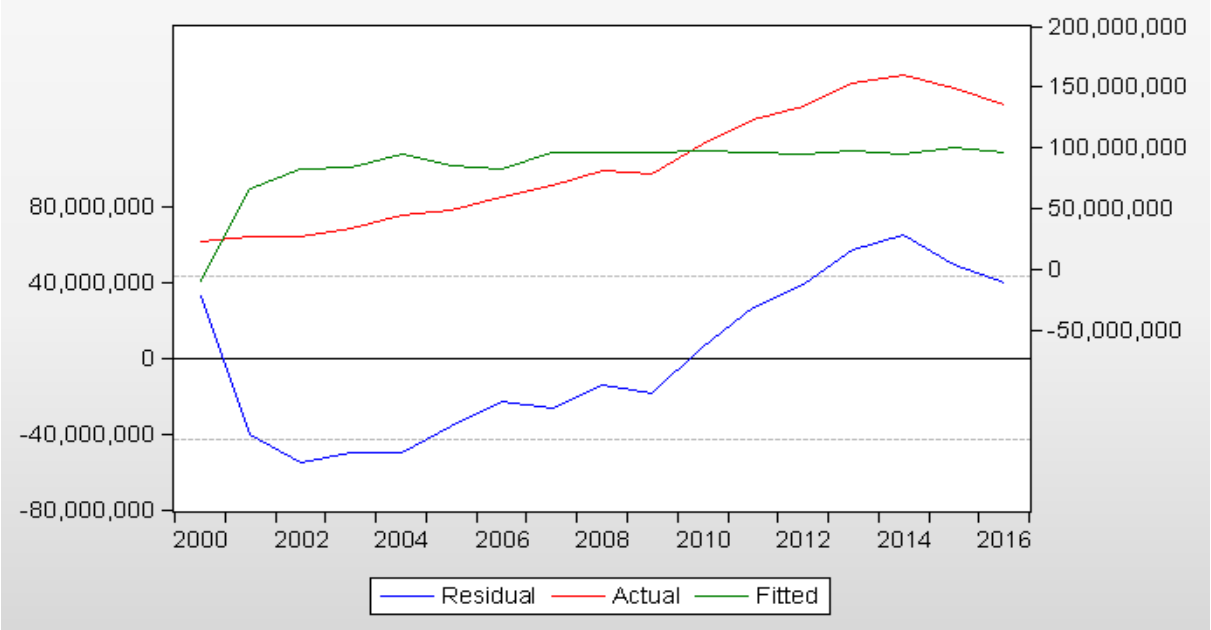

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

-لاختبار مدى استقرار النموذج تم استخدام اختبار مجموع المربعات التراكمي (Cusum of Squares) ويتضح من خلال الشكل أدناه أن النموذج يتصف بالاستقرار في معظم فترات الدراسة.

الشكل رقم: (04–20):اختبار استقرارية النموذج(علاقة واردات الصين بالمتغيرات المفسرة)

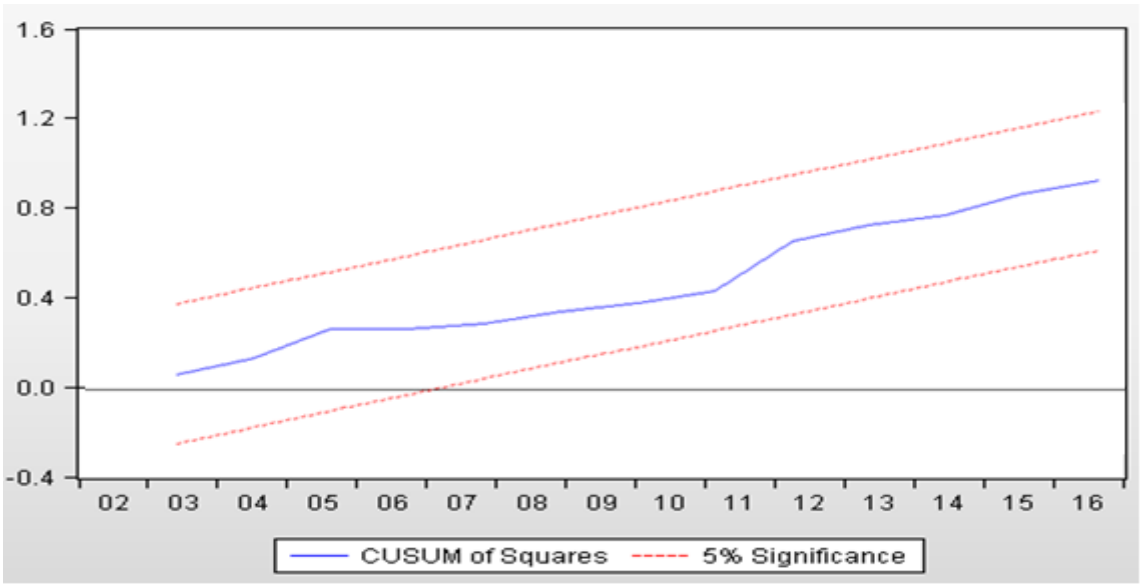

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

5- التحليل الاقتصادي: تشير نتائج التقدير الواردة في النموذج السابق إلى أن تقلبات سعر صرف اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي تؤثر على حركة الواردات من السلع والخدمات للصين خلال الفترة (2000-2016)، حيث يتضح ما يلي:

- وجود علاقة عكسية بين معدلات أسعار صرف اليوان مقابل الدولار (**EX**) و واردات الصين، وهذا حسب ما أظهرته المعلمة (α_1).

- يمكننا تفسير العلاقة العكسية بين سعر صرف اليوان مقابل الدولار**(EX)** كمتغير مستقل وواردات الصين **(LM)** كمتغير تابع باستخدام معامل التحديد$(R^2\text{adjuste} = 0.23)$ و المحصل عليه من خلال مخرجات نموذج Eviews 09 **والذي يشير إلى أن 23%** من الزيادة في الواردات الصينية ترجع إلى التخفيض في سعر صرف اليوان لأن تخفيض سعر صرف هذا الأخير أدى كما سبق ورأينا إلى ارتفاع حجم الصادرات التي أدت بدورها إلى الزيادة في الدخل ، ووفقا للنموذج الكنزي البسيط في معالجته للاختلال في ميزان المدفوعات فإن الزيادة في الدخل تؤدي إلى الزيادة في الواردات وهو ما حدث فعلا مع الصين خلال فترة الدراسة .

- أما نسبة **77%** المتبقية ترجع إلى عوامل أخرى ساهمت في ارتفاع الواردات على غرار استيراد السلع الوسيطة التي ندخل في عمليات التصنيع وإعادة التصدير إضافة إلى متطلبات التنمية والاصلاح الاقتصادي الذي زاد من حاجة الصين للاعتماد على الخارج في إنشاء الهياكل القاعدية والبنى التحتية الاستراتيجية.

خلاصة الفصل :

يتبين من خلال هذه الدراسة التطبيقية التي وقع الاختيار فيها على التجربة الصينية في تنمية الصادرات وسياسة تخفيض العملة أن هذه التجربة جديرة بالنقل والاقتداء من طرف الدول النامية الأخرى التي لاتزال وإلى اليوم تسير بخطوات متباطئة نحو التقدم الاقتصادي، حيث انتهجت الصين المذهب التجاري (المركنتيلي) بالاعتماد على سياسة اليوان المنخفض وإضافة لذلك فقد استفادت الصين من المزايا التى منحتها المنظمة العالمية للتجارة للدول النامية ممثلة في مبدأ الدولة الأولى بالرعاية حيث أصبحت الصين تمارس سياسات حمائية جديدة في تجارتها الخارجية تحت رعاية المنظمة العالمية للتجارة وفي ظل قوانينها فقد سمحت سياسة اليوان المنخفض بتحقيق فوائض تجارية ضخمة في ميزان التجاري الصيني مع الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص والدول الأخرى على وجه العموم .

ومن خلال ما تقدم يبدو أن معيار تصنيف الصين كدولة نامية جعلها تستفيد من المزايا الممنوحة للدول النامية وهو ما يطرح ضرورة إعادة النظر في هذا المعيار فقد أحدثت هذه الدولة من خلال سياساتها التجارية الذكية والمتحايلة على مبادئ نظام التجارة المتعدد الأطراف اختلالا كبيرا على هيكل المبادلات التجارية الدولية وهو ما يتعارض مع مبادئ التجارة الحرة والعادلة ولكي تصبح سياسات صندوق النقد الدولي المؤثرة على أسعار الصرف جزءا من اتفاقيات التجارة، فلا بد أن تصبح السياسات النقدية والمالية أيضا جزءا من اتفاقيات التجارة ويتطلب نجاح ذلك التنسيق الجاد والمحكم بين المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي.

الخاتمة

الخـاتمة :

استهدفت هذه الدراسة موضوعا هاما من مواضيع الاقتصاد الدولي ، الذي يشكل اليوم أحد العقبات الكبرى في مسار تحرير التجارة الدولية وهو موضوع الحمائية الجديدة ، وقبل التطرق لهذه الظاهرة الاقتصادية الدولية قمنا بعرض أهم التطورات التي عرفتها التجارة الدولية في الفصل التمهيدي من هذه الدراسة انطلاقا من مفهوم التجارة الدولية الذي ينصرف إلى عملية تبادل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال بين مختلف دول العالم ، ثم قمنا بعرض أنواع وأشكال سياسات التجارة الخارجية حتى يتسنى لنا التفريق بين ما هو تقليدي كلاسيكي وبين ما هو جديد، فمن النادر أن نجد أشكالا صافية للسياسة الحمائية أو التحريرية في التجارة الخارجية للبلدان في الممارسة العملية ، ففي الواقع تنطوي السياسات التي تطبقها مختلف الدول في مجال التجارة الخارجية على مزيج من الحرية والحماية بحيث يصعب الحديث عن صورة مطلقة لهذه السياسة أو تلك، بل حتى أن أكثر الدول حماسة لتحرير التجارة الخارجية ، والتي تحاول إلزام الدول الأخرى على اتباعها ، نراها اليوم تستخدم في مراحل مختلفة ، خصوصا في أوقات الأزمات أساليب وأدوات تندرج في سياق السياسة الحمائية ، وذلك على الرغم من غلبة الاتجاه إلى التحرير في ظل ظروف العولمة المتزايدة بدءا من تأسيس اتفاقية الغات وجولاتها المتكررة وصولا إلى قيام منظمة التجارة العالمية التي ترفع لواء الحرية وتفرضه شرطا رئيسيا للانضمام إليها.

وفي حقيقة الأمر فإن معظم مبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي أصبحت تشرف عليه منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المكملة لدورها ، مفروض من قبل الدول المتقدمة ويجسد هيمنة الأطراف القوية على حساب البلدان النامية ، وهو ما يعني أن آليات النظام التجاري الجديد ستؤدي إلى المزيد من التوزيع غير المتوازن للثروات ومكاسب النمو ويتضح ذلك جليا من خلال تطور استخدام القيود الحمائية الجديدة وبطريقة ذكية وخفية و التي تسمح بها تشريعات التجارة الدولية ، حيث رأينا كيف يتم استخدام التكتلات الاقتصادية كأداة حمائية جديدة في التجارة الدولية في وجه الدول غير الأعضاء في التكتل وذلك من خلال الأثر التحويلي للتجارة الذي يتمثل في اللآثار السلبية التي يخلفها التكتل على كل الدول الأعضاء وغير الأعضاء وذلك لأنه يحول التجارة من المنتج الأكثر كفاءة خارج المنطقة إلى منتج أقل كفاءة داخل المنطقة ، كما تطرقنا أيضا إلى المسألة البيئية وعلاقتها بالتجارة الدولية إضافة إلى المعايير البيئية وكيف تم استخدامها من طرف الدول المتقدمة كأداة حمائية جديدة في التجارة الدولية وهو ما يحول دون وصول صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة

وبالتالي فإن التفاوت الشديد في تطبيق المعايير البيئية دفع بالدول المتقدمة إلى محاولة ربط التجارة الدولية بالبيئة وذلك من خلال إنشاء لجنة خاصة للتجارة والبيئة داخل المنظمة العالمية للتجارة وهو ما تحقق فعلا.

ولم تكتف هذه الدول بهذه السياسات والأساليب فحسب بل انتقلت الإجراءات الحمائية الجديدة إلى مستوى التسويات النقدية والمالية متجاوزة تكاليف الإنتاج وجودته وكذا أشكال الدعم الحكومي ، وذلك من خلال التخفيضات التنافسية لقيمة العملة للرفع من القدرات التنافسية للمنتوجات الوطنية في الأسواق الدولية .

وكردة فعل لهذه الممارسات الضارة بالتجارة الدولية ظهرت الصين كأكبر قوة اقتصادية على مسرح الاقتصاد الدولي و كتجربة تنموية ناجحة مستخدمة سياسة اليوان المنخفض للرفع من القدرات التنافسية للسلع الصينية والتي بالفعل اجتاحت الأسواق العالمية بسبب سعر اليوان المنخفض إضافة إلى انخفاض تكلفة اليد العاملة أو ما يسمى بالإغراق الاجتماعي وفي المقابل ونظرا للركود الذي سجله الاقتصاد الأمريكي في أعقاب الأزمة الاقتصادية الأخيرة لجأت هي الأخرى إلى تخفيضات متتالية في قيمة الدولار وبدأت بعض الدول في محاولات للخروج من الأزمة أو التخفيف من آثارها في استخدام التغيرات في قيم عملاتها وهو ما أنذر بنشوب حرب عالمية للعملات بين الدول ، وتعتبر الجبهة الأبرز في حرب العملات في الوقت الراهن هي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حيث تتهم الأولى الثانية بانها تتعمد الحفاظ على عملتها اليوان أو الرينمنبي بأقل من قيمته بنسب تقدرها ما بين : 25% و40% فيما لو ترك ليتحدد وفق قوى السوق لتحقيق مكاسب على حساب الاقتصاد الأمريكي.

ويتناول موضوع حرب العملات ظاهرتين مختلفتين : الأولى ظاهرة الخلاف حول مستوى سعر الصرف الموجه أو المربوط بعملة أخرى مثل اليوان الصيني. أما الظاهرة الثانية فتتمثل في المستوى غير المناسب الذي تندفع فيه أسعار الصرف المعومة بقوى السوق ، كما هو الحال في الريال البرازيلي والين الياباني والفرنك السويسري وبالتالي أصبحت هناك حاجة إلى تحليل مختلف حول كيفية حدوث أسعار الصرف في كل حالة وتعكس حقيقة أن نظام النقد الدولي يضم طرقا مختلفة لتحديد أسعار الصرف وتطبيق السياسة النقدية.

اختبار فرضيات الدراسة :

- **اختبار الفرضية الأولى** : من خلال عرض أهم التطورات الحاصلة في النظام التجاري العالمي انطلاقا من تأسيس اتفاقية الغات وصولا إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة تبين أن هناك توجها عاما نحو التحرير التجاري الذي يدعو إليه النظام التجاري العالمي الجديد من خلال التزايد المستمر في عدد الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة والمكاسب الكبيرة التي حققها هذا النظام ،حيث ساهم بكل آلياته ومؤسساته في نمو حجم التجارة العالمية منذ تأسيس الغات وإلى غاية اليوم وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- **اختبار الفرضية الثانية:** تأكدت صحة هذه الفرضية فالسياسات الحمائية الجديدة تختلف اختلافا جوهريا عن سياسات الحماية الكلاسيكية فهي وسائل تستعمل بغية حماية اقتصاد بلد ما وبطريقة خفية وذكية من المنافسة الأجنبية فهي وسائل غير قابلة للقياس ما يجعل الحد منها أمرا في غاية الصعوبة و التعقيد وما يدعم مثل هذه الممارسات هو أنها تمارس تحت مظلة اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة كالمعايير البيئية وسياسة تخفيض العملة ويرجع اللجوء إلى هذه السياسات إلى الركود الذي أصاب معظم الدول المتقدمة جراء الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة واستنفاذ وسائل الحماية التقليدية التي لا تتوافق مع اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

- **اختبار الفرضية الثالثة** : رغم أن إنشاء التكتلات الاقتصادية الاقليمية يتوافق مع اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة من خلال المادة 24 إلا أن هذه التكتلات تعتبر وجها جديدا للحماية التجارية ويتضح ذلك من خلال الأثر التحويلي للتجارة الذي تخلفه العملية التكاملية رغم آثاره السلبية على الدول الأعضاء وغير الأعضاء،حيث يتم تحويل التجارة من العضو الأكثر كفاءة خارج التكتل إلى العضو الأقل كفاءة داخل التكتل وبالتالي فإن التكتلات الاقتصادية تبقى حاجزا أمام حركة التجارة للدول غير الأعضاء في التكتل وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .

- **اختبار الفرضية الرابعة** : رأينا كيف تم استخدام المعايير البيئية كأسلوب حمائي جديد في التجارة الدولية بسبب القدرات المتفاوتة بين الدول المتقدمة والنامية ، في تطبيق هذه المعايير وكذلك فإن معظم صادرات الدول النامية تعتبر سلعا كثيفة التلوث وهو جعل الدول المتقدمة تتخذها كذريعة تحول دون وصول صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة من خلال القوانين واللوائح التنظيمية التي تضعها

هذه الأخيرة وبالتالي لا يوجد ما يظبطها في قوانين المنظمة العالمية للتجارة . وهو ما يثبت صحة هذه الفرضية.

- **اختبار الفرضية الخامسة** : تؤدي سياسة تخفيض قيمة العملة إلى تخفيض أسعار الصادرات في الأسواق الدولية وبالتالي جعلها أكثر تنافسية إذا كان الطلب الخارجي على هذه السلع مرنا وفقا لشرط مارشال كما تؤدي هذه السياسة إلى ارتفاع أسعار الواردات وبالتالي يتحول الطلب المحلي من الطلب على المنتجات الأجنبية المستوردة إلى الطلب على المنتجات المحلية وهذا إذا كان الطلب الخارجي يتميز بالمرونة اتجاه تغير قيمة سعر الصرف الحقيقي كما أشار إلى ذلك شرط مارشال، وبذلك تكون سياسة تخفيض العملة بمثابة حاجز حمائي أمام الواردات الأجنبية ولكن لا تنجح هذه السياسة إلا بتوفر شروط سياسة تخفيض العملة اللازمة وهو ما يثبت صحة الفرضية الخامسة.

- **اختبار الفرضية السادسة** :من خلال النتائج والأرقام المحصل عليها والدراسة القياسية حول الصادرات والواردات في الصين إضافة إلى أسعار صرف اليوان نلاحظ أن سياسة تخفيض اليوان ساهمت وبشكل كبير في ارتفاع حجم الصادرات الصينية مقارنة بدول العالم الأخرى على غرار الولايات المتحدة حيث احتلت الصدارة على مستوى الصادرات العالمية حيث توصلت الدراسة القياسية إلى أن معامل التحديد الذي يمثل 29% يثبت تأثير سعر الصرف الحقيقي لليوان على الصادرات والواردات بهذه النسبة وتبقى نسبة التأثير الأخرى 71% ترجع إلى عوامل أخرى ، لكن الواردات الصينية تبقى مرتفعة في أحيان كثيرة وهذا تبعا لمتطلبات مراحل الإصلاح و احتياجات التنمية في الصين وهو ما يثبت أيضا صحة الفرضية السادسة .

- **نتائج الدراسة** :

ختاما وبعد الدراسة والتحليل لموضوع السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة نخلص إلى النتائج التالية:

1- حقق النظام التجاري العالمي الجديد ممثلا في المنظمة العالمية للتجارة مكاسب معتبرة في تحرير التجارة الدولية والدليل على ذلك ارتفاع حجم التجارة العالمية بشكل مضطرد اليوم مقارنة بفترة ما قبل إنشاء اتفاقية الغات 1947.

2- يرجع التعثر المستمر في مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة إلى الخلاف الحاد بين الدول المتقدمة والدول النامية في العديد من المواضيع : كالبيئة والتجارة بسبب المعايير البيئية الصارمة التي تفرضها الدول المتقدمة على الدول النامية إضافة إلى موضوع السلع الزراعية الذي شكل موضع الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية نتيجة الدعم الذي تقدمه هذه الأخيرة لمزارعيها.

3- الحمائية الجديدة مصطلح جديد في الاقتصاد الدولي لأن بداياتها لم تكن إلا في بداية السبعينات من الألفية الماضية نتيجة لأزمات الاقتصاديات الرأسمالية في الوقت الذي سجلت فيه الدول الصاعدة معدلات نمو مرتفعة.

4- رغم أن الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية هي المؤسسة لمعالم النظام التجاري العالمي الجديد بما يوافق ومصالحها الخاصة نجدها اليوم تتحايل في استخدام سياسات حمائية مستحدثة وبطريقة خفية قد لا تعارض أحكام النظام التجاري العالمي الجديد لكنها أدت إلى انتكاسة في التجارة الدولية كالتكتلات الاقتصادية التي لجأت إليها الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية وتكتل النافتا بين أمريكا وكندا والميكسيك.

5- تعتبر التكتلات الاقتصادية حمائية تجارية مشروعة في ظل نظام التجارة متعدد الأطراف وذلك من خلال الأثر التحويلي للتجارة الذي تخلفه العملية التكاملية رغم آثاره السلبية على الدول الأعضاء وغير الأعضاء. وذلك لأنه يحول التجارة من المنتج (الأكثر كفاءة وأقل كلفة) خارج المنطقة إلى منتج (أقل كفاءة وأكثر كلفة) في المنطقة المتكاملة.

4- يتم استخدام المعايير البيئية كأسلوب حمائي جديد في التجارة الدولية من خلال القدرات المتفاوتة بين الدول المتقدمة والنامية في تطبيق هذه المعايير وهو ما يحول دون وصول صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة من خلال القوانين الصارمة واللوائح التنظيمية التي تضعها هذه الأخيرة ولا يوجد ما ينظمها أو يعارضها في قوانين المنظمة العالمية للتجارة.

5- لايزال الجدل حول التجارة والبيئة قائما وساخنا حيث تلعب فيه الدول النامية دورا دفاعيا وتخشى فيه من الحمائية الجديدة والمتسترة وجماعات الضغط البيئية في الدول المتقدمة ، ولهذه الأسباب يشير برنامج عمل ما بعد الدوحة إلى وجوب تأمين المشاركة الفعالة للدول النامية في وضع المعايير والتوسع في حصولها على المشورة القانونية والعملية والاقتصادية.

6- هناك علاقة سببية و متزامنة بين السياسات الحمائية والأزمات الاقتصادية حيث تؤدي هذه الأخيرة إلى لجوء الدول المتضررة من الأزمة إلى استخدام السياسات الحمائية للتخفيف من حدة الأزمة كما حدث فعلا في أزمة الكساد الكبير 1929 وتكرر بصورة واضحة وبأكثر حدة في الأزمة المالية العالمية الأخيرة ، كما أن الإفراط من استخدام السياسات الحمائية قد يعمق من الأزمة و يزيد من آثارها والتالي فإن السياسات الحمائية تكون نتيجة في البداية لتتحول بعد ذلك إلى مسبب للأزمة.

7- أدت الأزمة المالية العالمية إلى تباطؤ في النشاط التجاري العالمي حيث سجل التاريخ أعمق هبوط جراء الانهيار الحاد في التجارة الدولية خلال الفترة بين المنصرمة بين الربع الثاني من عام 2008 والربع الثالث من عام 2009 وكان أشد حدة من ما شهده العالم خلال الكساد الكبير.

8- للخروج من وحل هذه الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة لجأت الدول الصناعية المتقدمة إلى استخدام أدوات الحمائية الجديدة وعلى رأسها الولايات المتحدة التي ضربت بمبادئ النظام الرأسمالي عرض الحائط من خلال تقديمها لبرامج التحفيز وحزم الإنقاذ إضافة إلى التخفيضات المتكررة في قيمة الدولار، وهو ما يثبت هشاشة الاقتصاد الأمريكي و التناقض الذي يحمله النظام الرأسمالي في طياته.

9- هناك تأثير قوي بين الاقتصاد النقدي والمالي من جهة وبين الاقتصاد الحقيقي من جهة أخرى إذ تؤثر المتغيرات النقدية والمالية على حجم الانتاج والاستثمارات الحقيقية والتجارة الخارجية وهو ظهر جليا من خلال الأزمة المالية العالمية وما خلفته من آثار وخيمة على التجارة العالمية بالخصوص والاقتصاد العالمي على العموم.

10- يؤثر سعر الصرف كمتغير نقدي في حجم الصادرات والواردات من خلال استخدامه كأداة حمائية جديدة في التجارة الدولية حيث تؤدي سياسة تخفيض قيمة العملة إلى تخفيض أسعار الصادرات في الأسواق الدولية وبالتالي جعلها أكثر تنافسية كما تؤدي هذه السياسة إلى ارتفاع أسعار الواردات وبالتالي يتحول الطلب المحلي من الطلب على المنتجات الأجنبية المستوردة إلى الطلب على المنتجات المحلية وبذلك تكون سياسة تخفيض العملة بمثابة حاجز حمائي أمام الواردات الأجنبية وبالتالي لا يمكن إنكار الارتباط القائم بين التجارة وأسعار الصرف.

11- نجاح سياسة تخفيض العملة يتطلب توفير مجموعة من الشروط وهي أن تتصف الصادرات بالمواصفات الدولية المتفق عليها وأن لا تقوم دولة أخرى بنفس الإجراء إضافة إلى توفر شرط مارشال المشار إليه سابقا.

12- تشير ظاهرة حرب العملات إلى التخفيض التنافسي للعملة الذي تمارسه بعض الدول لزيادة صادراتها والتقليل من وارداتها من أجل تقليص العجز التجاري أولا وتحريكا للاستثمار في الدول المخفضة ثانيا ، وسعيا لخلق المزيد من فرص العمل للعاطلين عنه.

13- يعتبر تنظيم ومراقبة أسعار صرف الدول من صميم اختصاص صندوق النقد الدولي ، لكن تأثير التخفيض التنافسي للعملات أصبح يستخدم أسلوبا حمائيا جديدا في التجارة الدولية ويؤثر بشكل مباشر على تحرير التجارة الدولية وهو ما استدعى ضرورة إلحاق سياسات أسعار الصرف باتفاقيات التجارة المتعددة الأطراف.

14- ساهمت سياسة تخفيض اليوان الصيني في الرفع من قدرات التصدير في الصين وزيادة حجم الصادرات الصينية في الصادرات العالمية إضافة إلى تكلفة اليد العاملة المنخفضة ما أهل الاقتصاد الصيني لأن يكون تجربة تنموية رائدة في قطاع الصادرات ويحتل بذلك المرتبة الثانية عالميا بعد الاقتصاد الأمريكي.

15- السياسات الحمائية الجديدة التي تمارسها الصين اليوم كالإغراق النقدي (تخفيض قيمة العملة) ،الاغراق الاجتماعي تستند إلى قوانين المنظمة العالمية للتجارة ، فالتخفيض التنافسي في قيمة العملة لايوجد ما يعارضه في قوانين المنظمة إضافة إلى مبدأ الدولة الأولى بالرعاية الذي يصنف الصين كدولة نامية وهذا بالنظر إلى كثافتها السكانية مقارنة بناتجها الداخلي الخام وبالتالي فهي تمارسا إغراقا اجتماعيا تحت ظل مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ما يطرح ضرورة إعادة النظر في معيار تصنيف الدول النامية.

توصيات الدراسة:

- طرح هذه الممارسات الضارة في إطار من التشاور والتفاوض المتعدد الأطراف؛
- إضافة مواد تضمن متابعة تحركات أسعار الصرف وأثرها على التجارة الدولية ضمن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة؛
- الالتزام بضرورة تنفيذ الاتفاقيات المنبثقة عن النظام المتعدد الأطراف في إطار عمل المنظمة العالمية للتجارة بنوع من الصرامة والجدية؛
- تفعيل جهاز المنازعات و فرض العقوبات التجارية داخل المنظمة؛

- مواجهة حرب العملات تتطلب المزيد من التنسيق بين المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي من خلال ضبط وتنظيم سياسات سعر الصرف ، ولكي تصبح السياسات المؤثرة على أسعار الصرف جزءا من اتفاقيات التجارة، فلا بد أن تصبح السياسات النقدية والمالية جزءا من اتفاقيات التجارة.

- ضبط تحركات أسعار الصرف بما يتوافق وأهداف حرية التجارة الدولية بالعودة إلى أنظمة الصرف الثابتة أو تحديد مجال معين لتحركات أسعار صرف الدول في إطار ما يسمى بالثعبان النقدي على أن تتم المتابعة من طرف المنظمة العالمية للتجارة.

- ضرورة إعادة النظر في معيار تصنيف الدول النامية كالصين والهند مثلا وهو مقارنة الناتج الداخلى الخام مع عدد سكان هذه الدول فكيف تحضى هذه الدول بنفس الامتيازات مع الدول النامية الأخرى وهي تصنف في صدارة دول العالم اقتصاديا.

وفي هذا الإطار ولاستكمال ما لم نستطيع الوصول إليه في موضوع السياسات الحمائية الجديدة نقترح مجموعة من البحوث والدراسات المستقبلية هي:

- إشكالية ضبط تحركات أسعار الصرف وأثرها على التجارة الدولية ؛

- الإغراق الاجتماعي وأثره على تحرير التجارة الدولية – دراسة حالة الصين– ؛

- قواعد المنشأ كسياسة حمائية جديدة في التجارة الدولية؛

- الأزمات الاقتصادية وأثرها على تحرير التجارة الدولية؛ الأزمة المالية العالمية نموذجا .

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

أولا:القرآن الكريم

ثانيا :المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1. ابراهيم الأخرس، **أسرار تقدم الصين– دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود**–، ايتراك للنشر، القاهرة، 2008.

2. إبراهيم الأخرس، **التجربة الصينية الحديثة في النمو**، ايتراك للنشر، القاهرة، ، 2005

3. أحمد الكواز: **التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي**، جسر التنمية سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط – الكويت، العدد 81، مارس 2009.

4. أحمد جمال الدين موسى :العلاقات الاقتصادية الدولية ،بدون رقم الطباعة ،جهاز توزيع الكتاب الجامعي ،جامعة المنصورة ،مصر 2004 ،

5. أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليح، **تحرير التجارة العالمية ودول العالم النامي، المنظمة العالمية للتجارة آثار المنافسة الدولية، المشكلة البيئية والتجارة العالمية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 2003.

6. أحمد يوسف عبد الشحات، **الترتيبات الحمائية في ظل منظمة التجارة العالمية**، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، 2001

7. بشر محمد موفق لطفي :**التداول الالكتروني في العملات طرقه الدولية وأحكامه الشرعية** ، دار النفائس ، للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2009 ، عمان الأردن .

8. بلعزوز بن علي، محمدي الطيب: **دليلك في الاقتصاد**، دار الخلدونية، 2008، الجزائر العاصمة.

9. بوعون يحياوي نصيرة: **الأزمات المالية العالمية وضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي**، الأوراق الزرقاء الدولية، الجزائر العاصمة، 2011.

10. تيقين حسين شمت، **التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر،2010.

11. جايمس ريكاردز: **حروب العملات افتعال الأزمة العالمية الجديدة**، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت – لبنان، 2014.

12. جمال الدين برقوق، مصطفى يوسف : **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الاردن 2016.

13. جون دريفيل : **صراع العملات على الساحة الدولية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى ، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة.

14. حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، الطبعة الولى، دار الفكر العربي، مصر.

15. خوني رابح وحسناوي رقية، **اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الاقتصادي**، بحث مقدم للملتقى الدولي حول" التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية المنعقدة خلال 8و9 ماي 2004، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر.

16. دياب محمد : **التجارة الدولية في عصر العولمة** ،الطبعة الاولى ،دار المنهل اللبناني ،بيروت ،2010.

17. رشاد العصار واخرون : **التجارة الخارجية** ، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، 2000،

18. رضا عبد السلام :**العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2011.

19. زياد حافظ : **الأزمة المالية العالمية**، شؤون اقتصادية (سلسلة أوراق عربية 30) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،بدون تاريخ نشر.

20. زينب حسين عوض الله :**العلاقات الاقتصادية الدولية** ،الفتح للطباعة والنشر ،الاسكندرية ،2003

21. زينب حسين عوض الله : **الاقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة ، 2005 ، 28 سوتير – الأزاريطة ، مصر .

22. سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، ط4، جامعة حلوان، القاهرة، مصر 2003.

23. سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**.

24. سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية (معوقات الانضمام وآفاقه)، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008،

25. سمير صارم : **معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة**، دار الفكر، بيروت، 2000.

26. سهير محمد السيد حسن، محمد البنا: **الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية** بدون رقم طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005/2004.

27. سي بول هالوود ، رونالد ماكدونالد : **النقود والتمويل الدولي** ، المملكة العربية السعودية ، دار المريخ للنشر ، 2007 ،

28.السيد محمد أحمد السريتي : **اقتصاديات التجارة الدولية** ، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، المعمورة مصر ، 2009 .

29.السيد متولي عبد القادر : **الاقتصاد الدولي : النظريات والسياسات**، الطبعة الاولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان الاردن، 2001،

30.السيد محمد احمد السريتي محمد غرت محمد غزلان: **التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية** بدون رقم طبعة، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2013.

31. الطاهر لطرش :**تقنيات البنوك** ، الطبعة السادسة ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية.

32.عادل أحمد حشيش وآخرون:**أساسيات الاقتصاد الدولي**،دار الجامعة الجديدة للنشر ،الاسكندرية 1998.

33.عاطف السيد : **الجات والعالم الثالث**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.

34.عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي:**سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية** ، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، 2011 عمان الأردن.

35.عبد المجيد قدي: **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية،2003، الجزائر.

36.عبد المطلب عبد الحميد:**الجات وآليا ت منظمة التجارة الدولية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية 2003/2002.

37.عدنان مناتي، **النظام الاقتصادي بين الرأسمالية والاشتراكية: التجربة الصينية نموذجا**، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 2000.

38.عزت ملوك قناوي حسن : **مقدمة في النقود والبنك والتجارة الدولية**، بدون رقم طبعة، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر، 2005.

39.عطاالله الزبون : **التجارة الخارجية**، بدون رقم الطبعة، دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2015.

40.علي عبد الفتاح ابو شرار : **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الاردن، 2005.

41.علي عبد الفتاح أبو شرار: **الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة (أحداثها – أسبابها – تداعياتها – إجراءاتها)**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.

42.علي عبد الفتاح أبو شرار،**الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

43.علي عبد اللفتاح ابو شرار: **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشرة والتوزيع والطباعة، عمان الاردن، 2015.

44.علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسبة: **" الأزمة المالية العالمية :حقيقتها .. أسبابها .. تداعياتها .. وسبل العلاج"**، جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، 2009.

45.عمر مصطفي محمد : **الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية** الطبعة الأولى مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.

46.فرانسوازلوموان، **"الاقتصاد الصيني"**، تعريب صباح كعدان، الدار الدولية للنشر دمشق، 2010،

47.فريد راغب النجار، **ادارة العمليات والانتاج و التكنولوجيا**، الاشعاع للطباعة والنشر، مصر، 1997.

48.كامل البكري :**الاقتصاد الدولي** ،التجارة الخارجية والتمويل ،دار الجامعة ،الاسكندرية ،2001.

49.ماجد راغب الحلو: **قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة**،دار الجامعة الجديد، الاسكندرية، مصر 2004.

50. ماهر كنج شكري ومروان عوض : **المالية الدولية (العملات الأجنبية والمشتقات المالية)** ، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004.

51.مجدي محمود شهاب :**الاقتصاد الدولي المعاصر** ،دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية 2007.

52.مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشد: **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان ، 2010.

53.مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد: **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2006.

54.محسن أحمد الخصيري : **حرب العملات " مقدمة في توازنات سعر الصرف وإطلالة لعالم جديد من الصراع التنافسي على سيادة العالم** ، الطبعة الأولى، دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر الجديدة ، القاهرة، 2015.

55.محسن الندوي، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2011، بيروت لبنان.

56.محمد السيد سليم، **الصين في ظل نظام الطبية الثنائية، في: العرب في الاستراتيجيات العالمية**، عمان، مراكز الدراسات الإستراتيجية، 1994، ص 33.

57.محمد دياب : **التجارة الدولية في عصر العولمة**، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.

58.محمد سليمان قورة، **الممارسات الضارة في التجارة الدولية وسبل مواجهتها**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، 2015، القاهرة.

59.محمد سيد عابد : **التجارة الدولية، مطبعة الاشعاع الفنية**، الاسكندرية، 1999.

60.محمد صالح القريشي : **المالية الدولية** ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن ، مؤسسة الوراق ، 2007.

61.محمد عمر حماد أبو دوح: **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، بدون رقم طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2003.

62.محمود عبد الفضيل: **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، عالم المعرفة (سلسلة كتب ثقلفية شهرية)**، العدد 16، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ابريل 1979.

63.محمود يونس وأخرون :**التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية** ،بدون طبعة ،دار التعليم الجامعي ،2015 الاسكندرية.

64.مصطفى رشدي شيحة: **المعاملات الاقتصادية الدولية :دراسة في الاقتصاد الدولي من منظور اقتصاديات السوق والتحرير الاقتصادي** ،دار الجامعية للنشر ،الاسكندرية ،1998.

- معروف هوشيار : **تحليل الاقتصادي الدولي** ، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2006 .

65.مور دخاي كريانين، تعريب، محمد إبراهيم منصور علي مسعود عطية، **الاقتصاد الدولي مدخل للسياسات** 2007، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر.

66.موردخاي كريانين : **الاقتصاد الدولي مدخل للسياسات** ، تعريب محمد ابراهيم منصور وعلي مسعود عطية، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2007.

67.موسى بخاري لحلو :**سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية** ، الطبعة الأولى ، بيروت لبنان مكتبة ، حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2010.

68.هجير عدنان زكي امين : **الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات**، الطبعة الاولى، مكتبة الجامعة، الشارقة، اثراء للنشر والتوزيع، الاردن، 2010.

69.وسام ملاك :**الظواهر النقدية على المستوى الدولي**، الطبعة بالأولى، دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر، بيروت – لبنان، 2001.

ثالثا: المجلات والنشريات

1. أحمد سليمان محمود حضاونة : **التخصص وتقسيم العمل في الفكر الاقتصادي الاسلامي**، مجلة علوم انسانية، العدد 44 شتاء 2010، الاردن 2009.
2. ادريس لكريني: **إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول**، مجلة المستقبل العربي، العدد 287/ جانفي 2003.
3. آفاق الاقتصاد العالمي: **التعاون والمخاطر واستعادة التوازن**، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2010.
4. أوصالح عبد الحليم، **المعايير البيئية والقدرة الالتنافسية لصادرات الدول العربية التابعة لمنظمة الاسكوا**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 05 جانفي 2014، المركز الجامعي تمنراست الجزائر.
5. بن رجم محمد خميستي، **تغطية مخاطر الصرف على مستوى المؤسسة الاقتصادية باستخدام المشتقات المالية** ، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 19 ، جوان 2010 .
6. بن عبد العزيز سفيان، بن عبد العزيز سمير: **تأثير المعايير البيئية على تسويق منتجات الدول النامية في الأسواق الدولية (حالة المنتجات الجزائرية)**، مجلة الابتكار والتسويق، العددالثاني، جامعة بشار.
7. التقرير الخامس، **حصر ومعرفة المعايير البيئية الصادرة عن المنظمات العالمية وجهات الاختصاص في الدول المتقدمة**، مشروع دراسة توحيد الأنظمة والتشريعات الخاصة بصحة البيئة- وزارة الشؤون البلدية والقروية- المملكة العربية السعودية، جويلية 2010.
8. توماس كوترو، ميشال هوسون، "**علي أبواب القرن الواحد والعشرين أين أصبح العالم الثالث**"، ترجمة: نخلة فريفير، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995.
9. جمال قاسم حسن ومحمد اسماعيل، **تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبريل 2012.
10. حازم البيلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، والعدد 257، الكويت، ماي 2000.
11. **حالة وآفاق اقتصاد العالم الملخص التنفيذي ،الأمم المتحدة** ،نيويورك ،2012.
12. حسين أحمد السلوم: **حرب العملات** ، مجلة إيكونوميكات للعلوم المالية والمصرفية ، العددن 2010.
13. حميد الجميلي، **الصين والعهد الاقتصادي الجديد**، بغداد، مجلة شؤون سياسية، العدد 4، 1995.
14. حيدر يونس الموسوي: **انعكاسات الأزمة المالية العالمية على أسواق المال العربية (دراسة تخليلية في بلدان عربية مختارة للمدة 2003-2009)** مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد86، 2011.

15. خليل عبد القادر وعامر حبيبة، **دور النظام التجاري متعدد الأطراف في تحقيق التنمية المستدامة في بعدها البيئي**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، سبتمبر 2014، جامعة الدكتور يحي فارس – المدية–

16. رازي محي الدين :**مسببات الأزمات المالية العالمية ومنعكساتها** : مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 29– العدد الثاني– 2013.

17. ري، محمود غزيل : **سياسة حرب العملات الدولية وانعكاساتها على سعر صرف العملة الوطنية في الجزائر**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر– الوادي، الجزائر– العدد11، ديسمبر2016.

18. الرئاسة العامة للإرصاد وحماية البيئة للمملكة العربية السعودية، التجارة والبيئة والتنمية المستدامة من منظور المنظمة العربية، القاهرة 11–13– نوفمبر2007.

19. زايري بلقاسم : **تحليل إمكانيات التكامل العربي الإقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية المجلد 6 ،العدد1، صفر 1430، فبراير 2009.

20. زيتشارنغ"**الأثر على التجارة** "مجلة التمويل والتنمية ،ديسمبر 2010.

21. ستين كلايسيتر،أبهانكوزي،ماكوتيرونيس:"**التحولات في الأسواق المالية**"،مجلة التمويل والتنمية، مارس .

22. صاري علي : **البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على الممارسة غير التقليدية**، مجلة الاقتصاد والمالية ، المجلد رقم 02– العدد 01، 2016، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف – الجزائر.[1]

23. صلاح زين الدين :**تكنولوجيا المعلومات والتنمية " الطريق إلى مجتمع المعرفة ومواجهة الفجوة التكنولوجية في مصر**"، سلسلة العلوم والتكنولوجيا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008.

24. عبد الجبار مصطفى النعيمي، **نظرة في واقع ومستقبل العلاقات الصينية– الأمريكية**، بغداد، مجلة قضايا سياسية، المجلد الأول، العدد الثالث والرابع، 2000.

25. عبد الرزاق بن الزاوي : **محددات سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري** ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، نوفمبر 2009 ، العدد17

26. عبد الرزاق سعيد بلعباس.**ما معنى الأزمة (الأزمة المالية العالمية، أسباب وحلول من منظور إسلامي)** مركز النشر العلمي ، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية،2009.

27. عبد العزيز شويش ، عبد الحميد وبشرى عبد الباري : **التسهيل الكمي ودوره في السياسة النقدية** مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 2، كركوك – جمهورية العراق ، 2014.

28. علاوي محمد لحسن، **الاقليمية الجديدة، المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي**، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2009–2010.

29. غالم عبد الله ، جعفري عمار: **حرب العملات، الحمائية الجديدة في ظل الأزمة المالية العالمية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 34، المجلد الثاني، جامعة زيان عاشور– الجلفة– أفريل 2018.

30. فريد كورتل : **الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية**، جامعة سكيكدة، الجزائر.

31. لبنى علي آل خليفة: **التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها(دراسة حالة مملكة البحرين)** مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والادارة، جامعة البحرين، م28، ع1، صص 73-118، (2014-1435هـ).

32. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية**، منشورات الامم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005.

33. لزعر علي، ايت يحي سمير، معدل الصرف الفعلي الحقيقي و تنافسية الاقتصاد الجزائري مجلة الباحث، العدد11، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة- 2012.

34. محمد إبراهيم الدسوقي، **رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين**، القاهرة، مجلة السياسة الدولية ، العدد 112، أبريل 1993.

35. محمد لحسن علاوي، محمد لمين شربي: **الحمائية الجديدة، حرب العملات وأهمية تفعيل دور المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، العدد 14، جامعة ورقلة 2014.

36. مفتاح صالح : **الأزمة الماليةالعالمية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد08، جامعة بسكرة، ديسمبر2010.

37. منى خالد فرحات: **توريق الدين التقليدي والإسلامي (دراسة مقارنة)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد29- العدد الأول- 2013.

38. النشرة الاقتصادية،" حول **أثر رفع قيمة اليوان الصيني على الاقتصاد العالمي**" البنك الأهلي المصري، العدد الثالث 2005.

39. نيفين محمد طريح: **ظوابط الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية وأثرها المتوقع في الصادرات الزراعية إلى الدول النامية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66/ ربيع 2014، القاهرة.

40. وفيق حلمي الآغا، سمير مصطفى أبو مدللة : **أثر الأزمة العالمية على العلاقات الاقتصادية الدولية**، بحث مقدم لجامعة الأزهر – غزة – فلسطين سبتمبر2009.

رابعا :المؤتمرات والملتقيات

1. **أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي**، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الرابع " اتجاهات اقتصادية عالمية " بعنوان : الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي كلية العلوم الإدارية – جامعة الكويت.
2. إسماعيل عبد المجيد المحيشي : **الدول العربية وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، بحوث أوراق عمل المؤتمر العربي الثالث حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات برنامج عمل الدوحة (الفرص والتحديات أمام الدول العربية) المنعقد في دمشق – سوريا، مارس 2008.
3. أوكار غورلار: **المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية وأهمية الزراعة في المفاوضات التجارية**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2001.
4. بورغدة حسين : **الأزمة المالية العالمية: الأسباب، الآثار والحلول المقترحة لمعالجتها**، مداخلة الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس- سطيف- الجزائر، 21/20 أوكتوبر2009.
5. بوكساني رشيد ودبيش أحمد، **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي**، ورقة عمل مقدمة للملتقي الدولي: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوربية المنعقد خلال 8 و9 ماي 2004، جامعة فرحات عباس – سطيف- الجزائر.
6. **توجهات المؤتمرات الوزارية بمنظمة التجارة العالمية**، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثالث حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات الدوحة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دمشق، 2008.
7. حيدر نعمة الفريجي : **أثر تقلب صرف اليورو في المخاطرة المصرفية** ، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات ، جامعة الأغواط ، 18_20أفريل 2005 .
8. داودي الطيب، **التكامل الغربي الاسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية المنعقدة خلال 8و9 ماي 2004، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر.

- راتول محمد : **تحولات الدينار الجزائري و اشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية اسلوب المرونات**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، الواقع و التحديات – جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف – يومي 14و15 ديسمبر .2004.

9. زواوي الحبيب، **سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية– حالة الجزائر–**، مداخلة مقدمة للمتلقي الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 08و09 نوفمبر 2010.

10. عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبد العزيز، **إشكالية ضبط المعايير البيئية في التجارة الدولية وتأثيرها على تنافسية الاقتصاد الجزائري**، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، نوفمبر 2012.

11. عبد السلام مخلوفي، وسفيان بن عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة المالية العالمية**، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 26و27 فيفري 2012، بالمركز الجامعي بالوادي.

12. عيسى حمد محمد الفارسي، **التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي واقعة، مقوماته، قيامه**، وأوراق عمل الملتقى الدولي: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوربية المنعقد خلال 8 و9 ماي 2004، جامعة فرحات عباس – سطيف- الجزائر.

13. غربي هشام، مداحي محمد، **إشكالية التكامل الاقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالمية " دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا"** بحث مقدم للملتقى الدولي الثاني حول "واقع التكتلات الاقتصادية في زمن الأزمات يومي 26-27 فيفري 2012، المركز الجامعي الوادي، الجزائر.

14. محسن أحمد هلال، **موضوع البيئة بين التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا** (الايسكوا)، 2001،

15. محسن هلال : **الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (الإجراءات – المفاوضات)**، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثالث حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية ي ضوء مفاوضات الدوحة (الفرص والتحديات أمام الدول العربية) المنعقد في دمشق، مارس 2008، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

16. محمد خالد المهايني : **المشاكل والصعوبات التي تواجه الدول العربية في تنفيذ اتفاقيات التجارة العالمية والمنظمة العربية للتنمية الإدارية**، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثالث حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات الدوحة . دمشق، مارس 2008.

17. مساهل ساسية:**المراجعات الفكرية للنظريات الاقتصادية الرأسمالية في ظل الأزمات الاقتصادية**، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي : الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، أيام 21/20 أوكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس – سطيف- الجزائر.

18. منية براهم بوسفي، **العلامة البيئية في العلاقات بين التجارة والبيئة، التجربة التوقيت خطوات نحو الاستدامة**، مداخلة مقدمة لاجتماع الخبراء العرب حول العلاقات بين التجارة والبيئة، الجامعة العربية، القاهرة، نوفمبر 2007.

19. مها رياض عمر عبد الله: **تقويم أداء صندوق النقد الدولي**، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، عمان – الأردن، ديسمبر 2010.

20. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: **تطور النظام التجاري الدولي وتوجهاته من منظور إنمائي**، مجلس التجارة والتنمية، الدورة التاسعة والخمسون، جنيف 17-28 سبتمبر 2012، ص:21.

خامسا:الرسائل والأطروحات الجامعية

1. الصادق بو شناقة : **الاثار المحتملة لانظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية** –حالة مجمع صيدال – رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) كلية العلوم اقتصادية وعلوم التسيير ... جامعة الجزائر 2007/2006 .
2. آيات الله مو لحسان : **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر – مصر)**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2001.
3. إيمان محمود عبد اللطيف: **الأزمات المالية العالمية" الأسباب والآثار والمعالجات**، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة سانت كليمنتس العالمية، العراق، 2011.
4. بربري محمد أمين : **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2010 -2011 ، ص: 70 – زينب حسين عوض الله: **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة الأزاريطة مصر 2005.
5. بوثلجة عبد الناصر، **دور المعلومات في تحديد سعر الصرف**، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد- تلمسان – 2009/2008.
6. حشماوي محمد : **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
7. زايد مراد : **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق (حالة الجزائر)**: أطروحة دكتوره دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006،
8. عبد العزيز فريد صايمة : **نحو نموذج رياضي لقياس أثر نسبة الفائدة ةالتذبذب الضمني مجتمعين في استطلاع أسعار العملات العالمية الرئيسية** ، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا ، جامعة عمان العربية 2009.
9. عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، دراسة تجارب مختلفة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006.
10. عقبة عبد اللاوي، **التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة وكمعبر لتدويل الأزمات الرأسمالية "دراسة قياسية لتكتل الناقتا للفترة 1980-2012"** أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة – 2014-2015.

11. فرحات غول، **مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية(حالة المؤسسات الجزائرية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

12. قايدي سامية، **التجارة الدولية والبيئة**، أطروحة دكتوراه علوم في القانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2012.

13. كمال ديب:**دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (مدخل بيئي)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.

14. مقدم عبيرات، **التكامل الاقتصادي الزراعي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2002/2001.

15. نادية العقون: **العولمة الاقتصادية والأزمات المالية : الوقاية والعلاج " دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"** أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر – باتنة – الجزائر، 2013/2012.

16. عمار جعفري: **إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة- الجزائر.

سادسا :المراجع باللغة الأجنبية

A)-Les Ouvrage:

1. A.M freeman III, **international Trade** (new york) Harper and Row,1971.
2. Ammour benhalima **«technique bancaires »** , Edition dahleb, alger 1997.
3. Bernard Guilochom,Anne Kawecki **Economie Internationale** ,4émé Edition.DUNOD-Pris.
4. Cardinineau.G et Portier.G **« Comment Comprendre et mieusc utiliser les change** DUNOD-Paris.1987
5. Eum,C and Bresnick, **International Management**, Mc Graw Hill Irwin,2004.
6. Imad A. A. Moosa, **Razzaque H. BHATTI**: The Theory and Empirics of Exchange Rates, World Scientific Publishing, London, 2010.
7. Jacques pavoine, **les Trois Crises du XX Siècle** (paris = Ellipses,1994.
8. Josette Peyrard : **Risque de Gestion de l'entreprise librairie Vuibert**, paris,1986.
9. Machlup, Fritg, **Essags in Economic Semantics NewJerseg** : Engle woods cliff 1963.
10. Mauricebue, **Relations économiques internationales**, Dalloz, paris, 1971.
11. Michel Juram: **Technique Financière Internationale**,Parise1999.
12. Miroslavn, **Jovanovic and Richard G.H lipsey**, international economie integration « limits and prospects »,second edition, london routledge1998.
13. Person,charles, **« Economie and the global Environnement »** Cambridge,UK : Cambridge University prss,2000.
14. Robert M. Dunn- John H.Mutti: Internatinal Economies,13 Edition Cengage learning, united States of America 2008.
15. Roger percerov : **« entreprise, gestion et compétitivité »** economica,1984.
16. Yadwiga Porowicg, **Economie Internationale** Benchemin, Quebec,1995.

17. Zsolt Darvas and Jean pisami- FERRY **« threat of currency wars »** european Perspegtiv, issus December 2010.

B)- Revues et Articles :

1. Adam Smith, **the wealth of Nation Copyright the pennsylvania state University**, Vol I, 2005.
2. ANUCHA Magavi : **Quantitative Easing – Ablessing or a Curse?** Crisil young thought leader 2012.
3. Bernard Hocekman : **Trade Policy SO FOR SO GOOD** ? Op.cit.
4. bernard hoekman trade policy so far so 600d finance & develop pment yune 2012, vol 49, n2.
5. cristina constantineseu, Aaditya Mattoo, and Michele ruta : **trade turbulence**, finance & development, morch 2016, vol, 53, no .1.
6. Douglas A.Irwin :**Esprit de Currency**, Finance& Developpment, june2011, vol.48,N°2.
7. DWIVEDI.O.P, « La science politique et l'environnement »
8. Eswar prasad and lei ye : **Will the Renminbi Rule?** Finance & Development, International Monetary Fund, March 2012,Vol.49,N01.
9. fengming qin, **« the evolution of renmindi exchange rate regime and its policy implications** » , journal of Shandong university, jinan. China 2010.
10. Ho xiaolian : **china s'approach to reform**, finance and development Aquarterly magazine of the IMF volume 44, number3 september2007.
11. IIISD , **Global Green Standards ,ISO 14000 and Sustainable Développent** , the International Institue for Sustainable Développent winnipeg,1996.
12. Maclhlup, Fritg (1963), Essays in Essays in Economic Semantics, Newjerseg : Englewoods Cliff.
13. Miroslavn,jovanovic and Richard g.n lipsey, international economic integration "limits and prospects",edition, London ronthedge.
14. Mohamed A .EL-Erian : **une Crise Mémorable(pourquoi il faut moderniser le Cadre Multilatéral**, Finance& Développement publication Trimestrielle de fonds monétaire international Décembre 2008, volume 45 , Numéro 4.
15. Olivier Blanchard : **the perfect Storm**, Finance and développement Magazine of the IMF.june 2009, Volume44, Number2.

16. peret .G. Dowson nenor old protectionism … wor king paper n289. D.c.n.t waschington 2012.
17. Randall Dodd : **Subprime Tentacles of a Crisis**, Finance and développement Magazine of the , IMF, December 2007,volume44,Number4.
18. Randall Dodd : **Subprime Tentacles of a Crisis, Finance and développement Magazine of the**, IMF, December 2007,volume44,Number4.
19. Robert . CARBAUGH : **International Economies** Op –cit .
20. ROGER PERCEROV: **" ENTREPRISE, GESTION IT CONPETITIVITE"** ECONOMICA , 1984.
21. URI dadush and julia Niclson : Governing Global trade themultilateral system that has un derpinned world trade for over 50 years is facing sering challenges finance and développement décembre 2007,volume44 ,Number4.
22. URI daush and vvera eldelman **Currency Wars**. Carnegie endowmeet 2011.p13.
23. william R. chine, **Currecy wars ?, person Institute For International Economics**, Working paper N°26-10 Waschingtton, 2010.
24. **world economic forum، the world comnetitiveness report,** (15.el) switzer lnad IMD international.lansanne, 1995 .
25. Peter-G-Dowson, Nenor old protectionnism… ? working paper N°289 D.C.N.T waschington 2012.
26. Remend Boure, **Relations économiques internationales**, Mc Grow – Hill, Québee,1994.

سادسا : مواقع الأنترنت:

-www.wto.org

-www.imf.org

-www.worldbank.org

-www.oecd.org

-www.qualitydigest.com

-www.alroya.info/ar

-www.daralhay.at

-www.pbc.gov.cn/english lindex.htm

-www.tradeandenvironment.com/te-limks.php.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: قوانين المنظمة العالمية للتجارة

الجدول التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

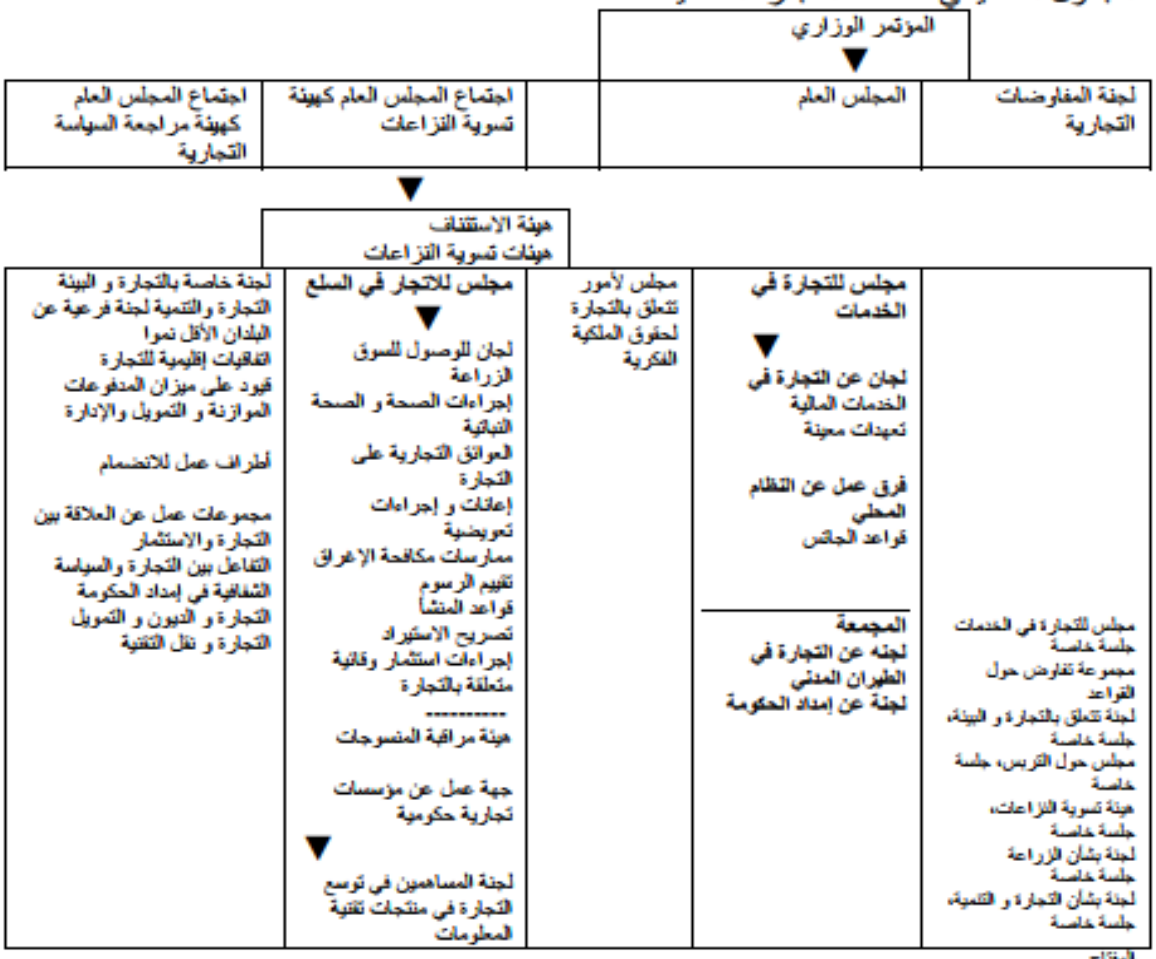

المفتاح

_____ يقدم التقارير للمجلس العام (أو تابع له)
_____ يقدم التقارير لهيئة تسوية النزاعات
_____ لجان مجموعة الأطراف تبلغ المجلس العام بأنشطتهم على الرغم من أن هذه الاتفاقيات غير موقعة من أعضاء منظمة التجارة العالمية.
_____ تخطر هذه اللجنة مجلس التجارة في السلع عن أنشطتها على الرغم من أنه ليس بالضرورة كل أعضاء منظمة التجارة العالمية مشارك في اللجنة.
_ _ _ _ _ هيئات تأسست بواسطة لجنة المفاوضات التجارية
يجتمع كذلك المجلس العام مثل هيئة مراجعة السياسة التجارية و هيئة تسوية النزاعات

هذا الجدول يبين في الواقع " قمة الجبل الجليدي" فقط. في الوقت الحالي هناك عدد إجمالي يصل إلى 70 من هيئات منظمة التجارة العالمية من بينها 34 من الهيئات الدائمة المتاحة لكافة الأعضاء. 19 الكثير من هيئات منظمة التجارة العالمية هذه يجتمعون بشكل منتظم و يمثل ذلك عبء عمل كبير على الدبلوماسيين في منظمة التجارة العالمية. في 2001، عقدت هيئات منظمة التجارة العالمية ما يقرب من 1000 من الاجتماعات الرسمية

18- من الممكن الحصول على هذا الجدول من على موقع www.wto.org
19- بيان من الأستاذ ميغويل رودريجز ماندوزا، نائب المدير العام، في المجلس العام في 13 فبراير/ شباط 2002 على www.wto.org. الهيئات الفاية المذكورة(بمعنى هيئات غير دائمة)، التي هي متاحا أيضا لجميع الأعضاء، بشمل ذلك لجان المفاوضات التجارية (TNC)، المجموعتان الخاصتان بالتفاوض و 28 من هيئات عمل للدخول في الاتفاقية القائمة. هناك الآن خمس هيئات مجتمعة الأطراف متاحة فقط للهيئات المتعلقة بالاتفاقية المجتمعة الأطراف المعنية.
20- بيان من الأستاذ ميغويل رودريجز ماندوزا، نائب المدير العام، في المجلس العام في 13 فبراير/ شباط 2002 على www.wto.org في 2001، كان هناك ما يقرب من 400 من الاجتماعات الرسمية، 500 من الاجتماعات الغير رسمية بالإضافة إلى حوالي 90 من الاجتماعات مثل نقاش الحوار، ورش العمل و الندوات المعدة تحت رعاية هيئات منظمة التجارة العالمية. عدد الاجتماعات يحتسب طبقا لوحدات مكونة من نصف يوم.

2- القواعد الأساسية لقانون وسياسة منظمة التجارة العالمية

الأهداف

مع استكمال هذا الجزء، سيصبح في امكان القارئ أن يعين القواعد الأساسية لقانون و سياسة منظمة التجارة العالمية الذين هم أساس ما يشار إليه بشكل متعارف عليه *كنظام التجارة المتعدد الأطراف*.

2-1 عدم التمييز

يوجد اثنان من المبادئ تتعلق بعدم التمييز في قانون منظمة التجارة العالمية: التزام بمعاملة الدولة الأكثر رعاية (MFN) و التزام المعاملة الوطنية. 42

التزام بمعاملة الدولة الأكثر رعاية (MFN)

يتطلب التزام بمعاملة الدولة الأكثر رعاية (MFN) من عضو منظمة التجارة العالمية الذي يمنح معاملة أكثر رعاية لدولة أخرى، أن يمنح نفس المعاملة الأكثر رعاية لكافة أعضاء منظمة التجارة العالمية. لا يسمح لعضو منظمة التجارة العالمية أن يفرق بين شركاءه في التجارة بإعطاء بعض البلاد معاملة أكثر رعاية عن غيرهم بالنسبة إلى، على سبيل المثال، الوصول للسوق أو تطبيق النظام المحلي. التزام بمعاملة الدولة الأكثر رعاية هي أهم أكثر قاعدة منفردة في قانون منظمة التجارة العالمية. بدون هذه القاعدة لم ولن يمكن لنظام التجارة المتعدد الأطراف أن يتواجد. أنه ينطبق على كل من التجارة في السلع (المادة 1 من الاتفاق العام بشأن التعريفات و التجارة اتفاقية الجات لعام 1994) و التجارة في الخدمات (المادة 2 من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات الجاتس) 43

المعاملة الوطنية

التزام المعاملة الوطنية يتطلب من عضو منظمة التجارة العالمية أن يعامل " بتماثل" المنتجات الأجنبية و المحلية، الخدمات أو الخدمات التي يقدمها المورد بشكل متساو. عندما يطبق التزام المعاملة الوطنية، بمجرد دخولهم السوق المحلي، لن تخضع هذه المنتجات و الخدمات لضريبة أقل رعاية أو قواعد أقل " تماثلا" 44 من معاملة للمنتجات المحلية، الخدمات و الخدمات التي يقدمها المورد. طبقا لالتزام المعاملة الوطنية لا يسمح لعضو منظمة التجارة العالمية التمييز بين منتجاته و خدماته أو خدمات المورد و المنتجات الأجنبية و الخدمات و خدمات المورد الأجنبي. عند الاتجار في السلع، لدى التزام المعاملة الوطنية تطبيق عام (المادة 3:2 و المادة 3: 4 من الاتفاق العام بشأن التعريفات و التجارة اتفاقية الجات لعام 1994) بالنسبة للتجارة في الخدمات يطبق التزام المعاملة الوطنية للدرجة التي تعهد بها صراحة عضو منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بخدمات محددة لمعاملة الخدمات المحلية و الأجنبية و خدمات المورد بشكل متكافئ (المادة 17 من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات الجاتس). مثل هذه الالتزامات ينص عليها في جدول التزامات معينة على العضو. 45

2-3 الوصول للسوق

يضم قانون منظمة التجارة العالمية على ثلاث مجموعات من القواعد الخاصة بالوصول للسوق: قواعد تتعلق بالرسوم الجمركية، بمعنى التعريفات، قواعد تتعلق بقيود على الكميات، مثل الحصص، وقواعد تتعلق بحواجز أو عوائق (أخرى)غير جمركية، مثل عوائق و مستويات فنية، أنظمة الصحة و الصحة النباتية، الإجراءات الشكلية الجمركية و

42- أنظر أيضا وحدات نموذجية 3-5، 3-6 و 3-8 من سلسلة المحاضرات هذه.

43- ينص أيضا اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (التريبس) في المادة 4 على التزام معاملة الدولة الأكثر رعاية.

44- فيما يتعلق بالضرائب، التزام المعاملة الوطنية يطبق على المنتجات الأجنبية والمحلية التي هي " منافسة بشكل مباشر أو يمكن استبدالها".

45- اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (التريبس) يشرط في المادة 3 على التزام المعاملة الوطنية.

ممارسات إمداد الحكومات. علاوة على ذلك، مبادئ الشفافية و "العدالة" هامة للوصول الفعال للسوق. 46.

الرسوم الجمركية بموجب قانون منظمة التجارة العالمية فرض رسوم جمركية على الاتجار في السلع غير محظور لكن قانون منظمة التجارة العالمية يدعو البلدان للتفاوض بشأن التخفيض المفيد للطرفين للرسوم الجمركية. ينتج عن هذه المفاوضات في امتيازات تتعلق بالرسوم أو قيود التعريفة، المدرجة في جدول الامتيازات الخاص بالعضو. لأنه بالنسبة لهذه المنتجات التي يوجد عليها قيود تعريفة، لم يعد من الممكن استمرار الرسوم الجمركية المطبقة بشكل يتعدى المستوى الذي كانوا ملتزمين به (المادة 2: 1 الاتفاق العام بشأن التعريفات و التجارة الجات 1994) 47

قيود على الكميات بينما الرسوم الجمركية غير محظورة في الأساس (لكن لا يسمح لهم بتعدي المستوى الذي كانوا ملتزمين به)، القيود الكمية("QR ") على التجارة في السلع، كقاعدة عامة، ممنوع. إلا إذا كانت أحد الاستثناءات من الاستثناءات الكثيرة مطبقة، لا يسمح لأعضاء منظمة التجارة العالمية بحظر استيراد أو تصدير السلع أو إخضاعهم لنظام الحصص (المادة 11: 1 الاتفاق العام بشأن التعريفات والتجارة - اتفاقية الجات) فيما يتعلق بالتجارة في الخدمات، العضو الذي تعهد بالتزامات الوصول للسوق بالنسبة لقطاع ما، يمكنه بشكل عام عدم الالتزام أو تبني القيود الكمية في هذا القطاع، إلا في حالة تحديد غير ذلك في الجدول المعني به (المادة 16: 2 من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات الجاتس).

عوائق لا تتعلق بالتعريفة العوائق التي لا تتعلق بالتعريفة (NTBs)، مثل القيود الفنية و المعايير وأنظمة الصحة و الصحة النباتية و الإجراءات الشكلية الجمركية و ممارسات إمداد الحكومات هي اليوم بالنسبة لكثير من المنتجات و البلدان عوائق أكثر أهمية في التجارة عن الرسوم الجمركية أو قيود الكمية. القواعد المتعلقة بهم و بغيرهم من العوائق التي لا تتعلق بالتعريفة محددة في عدد من نصوص الاتفاق العام بشأن التعريفات والتجارة – اتفاقية الجات (على سبيل المثال المادة 8 من اتفاقية الجات لعام 1994) و اتفاقيات الجات الخاصة، مثل *اتفاق بشأن أنظمة الصحة و الصحة النباتية* (اتفاقية SPS) و الاتفاق المتعلق *بالعوائق الفنية أمام التجارة* (اتفاقية TBT). الاتفاقيات الأخيرة لا تمنع فقط إجراءات التمييز بين " التماثل" في معاملة المنتجات الأجنبية والمحلية. على سبيل المثال تتطلب اتفاقية *العوائق الفنية أمام التجارة* أيضا بالنسبة للقيود الفنية ألا تكون هذه القيود *قيود أكثر من ضرورية على التجارة* لتحقيق واحدة من أهداف الشرعية للسياسة المذكورة في الاتفاقية(على سبيل المثال، حماية صحة الإنسان وأمنه) 48 *اتفاقية أنظمة الصحة و الصحة النباتية* (اتفاقية SPS) تتطلب *بين أشياء أخرى* أن تعتمد أنظمة الصحة و الصحة النباتية على أسس علمية و لا تكون بدون برهان علمي كاف (إلا في الحالات التي تكون طبيعة هذه الأنظمة احتياطية/ مؤقتة. 49

الشفافية و العدالة الالتزام على الأعضاء لنشر كافة قوانين التجارة، القواعد والقرارات القانونية بشكل يسمح للحكومات والتجار أن يتعرفوا عليهم (أسس الشفافية والعدالة) فهو أمر هام بالنسبة لهم لضمان الوصول الفعال للأسواق الخارجية. 50 و نفس الشيء، الالتزام المفروض على

46- أنظر أيضا وحدات نموذجية 3،5- 3،6و 3-8 من سلسلة المحاضرات هذه.
47- الرسوم الجمركية غير مفروضة على التجارة في الخدمات و الجاتس، لذا لا تنص على قواعد على الرسوم الجمركية.
48- أنظر أيضا وحدات نموذجية 3.9 من سلسلة المحاضرات هذه
49- أنظر أيضا وحدات نموذجية 3.7 من سلسلة المحاضرات هذه

الأعضاء تجاه المحافظة على، أو تأسيس محاكم قضائية، تحكيمه أو إدارية لهذا الغرض، من بين أشياء أخرى، من أجل المراجعة الفورية، الموضوعية والغير منحازة للقرارات الإدارية التي تؤثر على التجارة في السلع أو الخدمات ضروري من أجل ضمان سلامة و التكهن بمستقبل التجارة الدولية (أسس " العدالة")31 بشكل عام، يجب على الأعضاء التأكد من أن كافة النظم المتعلقة بالتطبيق العام المؤثر على التجارة في السلع والخدمات تدار بشكل عقلاني، موضوعي وأسلوب خالي من التحيز. 52

3-2 الحماية من التجارة الغير عادلة

لا يضم قانون منظمة التجارة العالمية قواعد عامة عن ممارسات التجارة الغير عادلة، لكنه يحتوي على بعض القواعد الفائقة التقنية والتعقيد تتعلق بأشكال معينة من التجارة " الغير عادلة". هذه القواعد تتعلق بالإغراق والمعونات.

الإغراق

الإغراق، بمعنى إدخال منتج في سوق دولة أخرى بسعر اقل من القيمة الطبيعية لهذا المنتج، أمر مدان لكنه ليس محظور طبقا لقانون منظمة التجارة العالمية. مع ذلك، عندما يتسبب الإغراق أو يهدد بالتسبب في ضرر مادي للصناعة المحلية لبلد ما، يسمح قانون منظمة التجارة العالمية لهذا البلد أن تفرض رسوم لمكافحة الإغراق على المنتجات التي أغرقت السوق لكي تعوض الإغراق. القواعد المعنية محددة في المادة 6 من الاتفاق العام بشأن التعريفات والتجارة الجات 1994، *واتفاقية مكافحة الإغراق*. 53

المعونات

المعونات، بمعنى عمل مساهمات مالية من قبل الحكومة أو جهة عامة مانحة لفائدة، تخضع لمجموعة معقدة من القواعد. هناك حظر بشكل عام، كقاعدة على بعض المعونات مثل معونات التصدير و معونات تقدم عند إعطاء أولوية للمنتج المحلي قبل المنتج المستورد. بعض المعونات الأخرى غير محظورة و لكن في حالة تسببهم في تأثير عكسي على مصالح دولة أخرى، يجب على الدولة المانحة للمعونة سحب المعونة أو عليها اتخاذ خطوات مناسبة لإزالة الآثار السلبية لهذه المعونات. إذا تقاعست الدولة المعينة في تنفيذ ذلك، فقد يصرح باتخاذ إجراءات مضادة متساوية في الدرجة والطبيعة للتأثير السلبي. 54

إذا تسببت أي معونات محظورة أو غيرها أو هددت بالتسبب في ضرر للصناعة المحلية في بلد منتجة لمنتج " مماثل" للمنتج، يسمح لهذه الدولة بفرض رسوم تعويضية على المنتج المدعوم لتعويض المعومة.

القواعد المطبقة على المعونات والرسوم التعويضية محددة في المادة 6 و 16 من الاتفاق العام بشأن التعريفات والتجارة الجات 1994 و كذلك *اتفاقية المعونات و الإجراءات التعويضية(اتفاقية SCM)*. 55 المعونات المتعلقة بالمنتجات الزراعية تخضع لقاعد (أكثر تسامحا) و محددة في *الاتفاقية بشأن الزراعة*.

50- أنظر أيضا المادة 10:1 من الاتفاق العام بشأن التعريفات والتجارة اتفاقية الجات لعام 1994، و المادة 3:1 ب من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات الجاتس.

51- أنظر أيضا. المادة 10:1 من الاتفاق العام بشأن التعريفات والتجارة اتفاقية الجات لعام 1994، و المادة 6:2 (أ) من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات الجاتس.

52- أنظر أيضا. المادة 10:3 (أ) من الاتفاق العام بشأن التعريفات والتجارة اتفاقية الجات لعام 1994، و المادة 6:1 من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات الجاتس.

53- أنظر أيضا وحدة نموذجية 3-11 من سلسلة المحاضرات هذه.

54- حتى 1 يناير/ كانون الثاني 2000، كان هناك فئة ثالثة مسماة " معونات غير موجهة للقيام بتصرفات مضادة" محددة في المادة 8 و 9 من *اتفاقية المعونات و الإجراءات التعويضية(اتفاقية SCM)*. لكن، لم يتفق أعضاء منظمة التجارة العالمية على تطبيق هذه القرارات و بالتالي أسقطت (انظر المادة 31 من اتفاقية *المعونات و الإجراءات التعويضية*.

55- أنظر أيضا وحدة نموذجية 3-12 من سلسلة المحاضرات هذه.

4-2 التجارة والمصالح و القيم المتعارضة

بعيدا عن القواعد والأسس الأساسية المذكورة أعلاه، ينص قانون منظمة التجارة العالمية أيضا على عدد من الاستثناءات العامة لهذه القواعد و النظم الأساسية لكي تمكن البلاد في بعض الظروف من وضع المصالح و القيم الاقتصادية و / أو المصالح الغير اقتصادية في الاعتبار التي تتعارض مع التجارة الحرة. 56

1-4-2 المصالح والقيم الغير اقتصادية المتعارضة

تشمل المصالح والقيم الغير اقتصادية المتعارضة حماية البيئة، الصحة العامة، القيم العامة و الأمن القومي. بناء على المادة 20 من الاتفاق العام بشأن التعريفات والتجارة الجات 1994 أو المادة 14 من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات الجاتس، يسمح للأعضاء اتخاذ إجراءات لحماية مصالح الأمن القومي. انه يسمح لهم أيضا باتخاذ إجراءات لتدعيم تأثير الحظر أو النص الجزائي المفروض من قبل الأمم المتحدة.

20402 المصالح والقيم اقتصادية المتعارضة

تشمل المصالح والقيم اقتصادية التي قد تتعارض مع التجارة تشمل حماية الصناعة المحلية من خطر شديد من أي تدفق شديد من المنتجات المستوردة الغير متوقع و القاسي. المادة 19 من الاتفاق العام بشأن التعريفات والتجارة اتفاقية الجات لعام 1994 و اتفاقية الأساليب الوقائية تسمح للأعضاء اتخاذ إجراءات وقائية (في شكل فرض رسوم جمركية أعلى من السارية أو فرض حصص) لتوفير حماية مؤقتة للصناعة المحلية. 57 المصالح الاقتصادية الأخرى التي قد تتعارض مع التجارة هي الحماية الوقائية لميزان المدفوعات 58 و ممارسة التكامل الاقتصادي الإقليمي. 59 قد تنفذ كل البلاد هذه الاستثناءات و ستسمح لهذه البلدان، في حالة تعرضهم لظروف خاصة معينة، أن ينحرفوا عن القواعد و الأسس الأساسية.

5-2 اختبر فهمك

1- ما هي القواعد الأساسية لقانون وسياسة منظمة التجارة العالمية التي تشكل أساس نظام التجارة المتعددة الأطراف؟
2- ما هي السمات المشتركة بين الالتزام بمعاملة الدولة الأكثر رعاية (MFN) و التزام المعاملة الوطنية؟ ما هي الاختلافات فيما بينهما؟

56- أنظر أيضا وحدات نموذجية 3-5، 3-6و 3-8 من سلسلة المحاضرات هذه.
57- بشأن الإجراءات الوقائية المتعلقة بالتجارة في الخدمات، أنظر المادة 10 من الجاتس.
58- أنظر المادة 12 من الاتفاق العام بشأن التعريفات والتجارة اتفاقية الجات لعام 1994و المادة 12 من الجاتس.
59- أنظر المادة 24 من الاتفاق العام بشأن التعريفات والتجارة اتفاقية الجات لعام 1994 و المادة 5 من الجاتس.

الملحق رقم 02: المواصفات الأساسية للأوراق النقدية التي يصدرها بنك الصين الشعبي

تونس، في 15 فيفري 2017

مذكّرة إلى البنوك والوسطاء المقبولين
عدد 06 لسنة 2017

الموضوع : المواصفات الأساسية للأوراق النقدية التي أصدرها بنك الصين الشعبي **(People's Bank of China)** و المتداولة حاليا **(الإصدار الخامس)**.

***

عملا بالمذكرة إلى الوسطاء المقبولين عدد 02 لسنة 2017 بتاريخ 27 جانفي 2017 التي أدرجت اليوان الصيني ضمن قائمة العملات الأجنبية المسعرة مقابل الدينار التونسي للعمليات بالحاضر وللأوراق النقدية وصكوك السفر، نمدّكم فيما يلي بالخصائص الأساسية للأوراق النقدية التي أصدرها بنك الصين الشعبي والمتداولة حاليا وهي جميعا من **الإصدار الخامس** والذي تمّ تداوله على النّحو التالي :

I) الطبعة الأولى (سنة 1999) : وهي الطبعة الأولى من الإصدار الخامس للأوراق النقدية الصينية من فئات 1 يوان و 5 يوان و 10 يوان و 20 يوان و 50 يوان و 100 يوان وهي تحمل جميعا في القفا سنة الإصدار(**1999**) وقد تمّ طرحها للتداول حسب الجدول الزّمني التالي:

- غرة أكتوبر 1999 بالنسبة للورقة من فئة 100 يوان.
- 16 أكتوبر 2000 بالنسبة للورقة من فئة 20 يوان.
- غرة سبتمبر 2001 بالنسبة للورقة من فئة 10 يوان.
- غرة سبتمبر 2001 بالنسبة للورقة من فئة 50 يوان.
- 18 نوفمبر 2002 بالنسبة للورقة من فئة 5 يوان.
- 30 جويلية 2004 بالنسبة للورقة من فئة 1 يوان.

أهمّ مواصفات هذه الأوراق النقدية مبيّنة في ملحق المذكّرة.

II) الطبعة الثانية (سنة 2005) : طبعة ثانية لجميع الفئات من الإصدار الخامس باستثناء الورقة من فئة 1 يوان التي لها تقريبا نفس خاصّيات الطبعة الثانية.

تتميز الطبعة الثانية لهذه الأوراق النقدية التي تمّ طرح فئاتها للتداول في 13 أوت 2005 بإضافة علامات أمان جديدة لحمايتها من التزييف وإدخال بعض التحسينات أمّا التصاميم والمقاسات و الألوان والمواصفات الفنّية الأخرى بشكل عام فإنّها مماثلة للأوراق النقدية من الطبعة الأولى .

وفيما يلي أهم خاصيات الأوراق النقدية من الطبعة الثانية :

- طباعة سنة الإصدار (**2005**) ،
- إضافة كلمة (**YUAN**) في قفا الاوراق،
- إضافة علامة أمان لحماية الورقة من التزييف باستخدام آلات النسخ ،
- العدد التسلسلي والرتبي المطبوع أفقيا على يسار وجه الورقة يتكون من حرفين متتاليين ورقمين باللون الأحمر الداكن تليهما ستة أرقام باللون الأسود ،
- بالنسبة للأوراق من فئة 50 يوان و من فئة 100 يوان تمّ حذف العدد التسلسلي والرتبي للورقة المطبوع عموديا باللون الأزرق في وجه الأوراق على اليمين،
- بالنسبة للأوراق من فئة 50 يوان و من فئة 100 يوان تمّت طباعة القيمة الإسمية للورقة بالأرقام في أسفل وجه الورقة على اليسار بحبر يتغير لونه من الأخضر إلى الأزرق بحسب انحاء الورقة وزاوية المشاهدة ،
- تدعيم عنصر الطباعة الغائرة في الجهة اليمنى لوجه الورقة ،
- تعويض خيط الأمان القديم بخيط أمان ذو شبابيك هولوغرافي ومغناطيسي.

III) <u>إعادة طباعة الورقة من فئة 100 يوان (سنة 2015)</u> : تتميز الطبعة الجديدة لورقة 100 يوان بإضافة علامات أمان جديدة أمّا التصميم والمقاسات و الألوان والمواصفات الفنّية الأخرى بشكل عام فإنّها مماثلة للورقة النقدية من نفس الفئة من الطبعة السابقة (الطبعة الثانية في 2005).

تمّ طرح هذه الورقة في التداول في 12 نوفمبر 2015 ولها الخاصيات التالية :

- طباعة سنة الإصدار (**2015**) ،
- تدعيم عنصر الطباعة الغائرة في قفا الورقة على مستوى صورة قاعة مجلس الشعب الكبرى،
- استبدال شريط الأمان المعدني بشريط أمان ذو شبابيك متغير اللون في وجه الورقة،
- الرقم "100" متغير اللون الموجود في أسفل وجه الورقة على اليسار تمّ استبداله بعلامة تطابق متكونة من الرقم "100" الذي يظهر تامّا عند المشاهدة من خلال الضوء،
- استعادة الرقم التسلسلي والرتبي المطبوع عموديا على يمين وجه الورقة،
- حذف الصورة الخفية الموجودة في أعلى الجانب الأيمن لوجه الورقة،

- تغيير كتابة الرقم "100" الموجود في أعلى وجه الورقة على اليمين من أفقي إلى عمودي،
- تغيير ألوان وخطوط رسم زهرة البرقوق الموجودة في وجه الورقة،
- في وسط الورقة يوجد الرّقم "100" بالحجم الكبير حيث يظهر باللون الذهبي عند مشاهدته من زاوية الرؤية العمودية ويتغير لونه إلى الأخضر عند مشاهدته من زاوية الرؤية الأفقية. يتغيّر كذلك لون الرقم "100" من الذهبي إلى الأخضر عند تحريك زاوية المشاهدة من العمودي إلى الأفقي كما يظهر شريط ساطع اللون يتحرّك بصريّا صعودا وهبوطا.

المدير العام للخزينة العامة
والدفوعات،

محمد فوزي العلوي

مواصفات الأوراق النقدية من الإصدار الخامس لليوان الصيني :

الفئـــة	المقاسات	الألوان السائدة	الصّور البارزة	
			الوجه	القفا
1 يوان	130 مم × 63 مم	أصفر و أخضر	- صورة ماو تسي تونغ Mao Zedong - زهرة السحلبية.	مشهد من البحيرة الغربية Lac de l'ouest à HANGZHOU
5 يوان	135 مم × 63 مم	بنفسجي	- صورة ماو تسي تونغ Mao Zedong - زهرة النرجس	جبل تاي Mont TAI
10 يوان	140 مم × 70 مم	أزرق	- صورة ماو تسي تونغ Mao Zedong - زهرة الروز.	مشهد من نهر يانغتسي جيينغ Fleuve YANGZY Jiang
20 يوان	145 مم × 70 مم	بني	- صورة ماو تسي تونغ Mao Zedong - زهرة اللوتس.	مشاهد من مدينة غيلين Paysage de Guilin
50 يوان	150 مم × 70 مم	أخضر	- صورة ماو تسي تونغ Mao Zedong - زهرة الأقحوان.	قصر بوتالا Palais de Potala
100 يوان	155 مم × 77 مم	أحمر	- صورة ماو تسي تونغ Mao Zedong - زهرة البرقوق.	قاعة مجلس الشعب الكبرى Palais de l'Assemblée du Peuple

الملحق(3): خريطة طريق الحرير

(خريطة طريق الحرير)

https://www.gisreportsonline.com/chinas-infrastructure-initiative-part-1-implications-for-eurasia-the-us-and-europe,politics,166,report.html

الملحق(4): إجمالي صادرات الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية

الوحدة: ألف دولار أمريكي

السنوات	القيمة
2000	52156428
2001	54355080
2002	70050092
2003	92626296
2004	125148956
2005	163180459
2006	203801046
2007	233168790
2008	252843531
2009	221295020
2010	283780323
2011	325010988
2012	352438221
2013	369063859
2014	397099250
2015	409979244
2016	385677759

المصدر: بيانات البنك العالمي(http://wits.worldbank.org). بتصرف.

الملحق(5): إجمالي واردات الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية

الوحدة: ألف دولار أمريكي

السنوات	القيمة
2000	22374570
2001	26217375
2002	27261097
2003	33944166
2004	44747869
2005	48741359
2006	59314270
2007	69547964
2008	81585556
2009	77755101
2010	102734185
2011	123124010
2012	133765823
2013	153394862
2014	160064514
2015	148693056
2016	135120133

المصدر: بيانات البنك العالمي(http://wits.worldbank.org). بتصرف.

الملحق(6): سعر الصرف الحقيقي لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي

الوحدة (%)

السنوات	القيمة
2000	13
2001	3.93
2002	2.06
2003	1.95
2004	0.68
2005	1.83
2006	2.109
2007	0.54
2008	0.54
2009	0.42
2010	0.39
2011	0.45
2012	0.59
2013	0.41
2014	0.5994
2015	0.062
2016	0.505

الملحق(7): اختبار ADF للسلسة الزمنية (LX) عند المستوى:

Null Hypothesis: X has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.337886	0.9921
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(X)
Method: Least Squares
Date: 07/02/18 Time: 16:19
Sample (adjusted): 2001 2016
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X(-1)	0.062675	0.026808	2.337886	0.0337

R-squared	-0.340772	Mean dependent var	20845083
Adjusted R-squared	-0.340772	S.D. dependent var	23640470
S.E. of regression	27373700	Akaike info criterion	37.14853
Sum squared resid	1.12E+16	Schwarz criterion	37.19681
Log likelihood	-296.1882	Hannan-Quinn criter.	37.15100
Durbin-Watson stat	1.377864		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: X has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.858836	0.7739
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(X)
Method: Least Squares
Date: 07/02/18 Time: 16:21
Sample (adjusted): 2001 2016
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X(-1)	-0.042719	0.049740	-0.858836	0.4049
C	30472854	12697293	2.399949	0.0309

R-squared	0.050049	Mean dependent var	20845083
Adjusted R-squared	-0.017805	S.D. dependent var	23640470
S.E. of regression	23849999	Akaike info criterion	36.92894
Sum squared resid	7.96E+15	Schwarz criterion	37.02551
Log likelihood	-293.4315	Hannan-Quinn criter.	36.93388
F-statistic	0.737599	Durbin-Watson stat	1.755979
Prob(F-statistic)	0.404896		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: X has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.053801	0.5304
Test critical values:	1% level	-4.667883	
	5% level	-3.733200	
	10% level	-3.310349	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(X)
Method: Least Squares
Date: 07/02/18 Time: 16:23
Sample (adjusted): 2001 2016
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X(-1)	-0.699459	0.340568	-2.053801	0.0607
C	32015356	11622905	2.754506	0.0164
@TREND("2000")	17231784	8856102.	1.945753	0.0736

R-squared	0.264304	Mean dependent var	20845083
Adjusted R-squared	0.151120	S.D. dependent var	23640470
S.E. of regression	21781078	Akaike info criterion	36.79834
Sum squared resid	6.17E+15	Schwarz criterion	36.94320
Log likelihood	-291.3867	Hannan-Quinn criter.	36.80576
F-statistic	2.335166	Durbin-Watson stat	1.416983
Prob(F-statistic)	0.136001		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

الملحق(8): اختبار ADF للسلسة الزمنية (LEX) عند المستوى:

Null Hypothesis: EX has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-12.44596	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EX)
Method: Least Squares
Date: 07/18/18 Time: 18:17
Sample (adjusted): 2001 2016
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX(-1)	-0.642648	0.051635	-12.44596	0.0000

R-squared	0.901218	Mean dependent var	-0.780938
Adjusted R-squared	0.901218	S.D. dependent var	2.339272
S.E. of regression	0.735222	Akaike info criterion	2.283174
Sum squared resid	8.108276	Schwarz criterion	2.331460
Log likelihood	-17.26539	Hannan-Quinn criter.	2.285646
Durbin-Watson stat	1.272198		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: EX has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-15.55080	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EX)
Method: Least Squares
Date: 07/18/18 Time: 18:17
Sample (adjusted): 2001 2016
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX(-1)	-0.723742	0.046541	-15.55080	0.0000
C	0.556194	0.165670	3.357235	0.0047

R-squared	0.945276	Mean dependent var	-0.780938
Adjusted R-squared	0.941367	S.D. dependent var	2.339272
S.E. of regression	0.566439	Akaike info criterion	1.817572
Sum squared resid	4.491938	Schwarz criterion	1.914146
Log likelihood	-12.54058	Hannan-Quinn criter.	1.822518
F-statistic	241.8274	Durbin-Watson stat	1.801987
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: EX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-15.68853	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.667883	
	5% level	-3.733200	
	10% level	-3.310349	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EX)
Method: Least Squares
Date: 07/18/18 Time: 18:18
Sample (adjusted): 2001 2016
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX(-1)	-0.803010	0.051185	-15.68853	0.0000
C	1.411412	0.374425	3.769541	0.0023
@TREND("2000")	-0.083384	0.033785	-2.468106	0.0282

R-squared	0.962737	Mean dependent var	-0.780938
Adjusted R-squared	0.957004	S.D. dependent var	2.339272
S.E. of regression	0.485061	Akaike info criterion	1.558276
Sum squared resid	3.058693	Schwarz criterion	1.703136
Log likelihood	-9.466208	Hannan-Quinn criter.	1.565694
F-statistic	167.9336	Durbin-Watson stat	2.303795
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

الملحق(9): اختبار ADF للسلسة الزمنية (LEX) عند الفروقات من الدرجة الأولى

Null Hypothesis: D(EX) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-11.26574	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EX,2)
Method: Least Squares
Date: 07/18/18 Time: 18:33
Sample (adjusted): 2002 2016
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX(-1))	-0.832615	0.073907	-11.26574	0.0000

R-squared	0.891359	Mean dependent var	0.634200
Adjusted R-squared	0.891359	S.D. dependent var	2.146546
S.E. of regression	0.707518	Akaike info criterion	2.210232
Sum squared resid	7.008136	Schwarz criterion	2.257435
Log likelihood	-15.57674	Hannan-Quinn criter.	2.209729
Durbin-Watson stat	2.797665		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: D(EX) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-10.42841	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EX,2)
Method: Least Squares
Date: 07/18/18 Time: 18:34
Sample (adjusted): 2002 2016
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX(-1))	-0.846111	0.081135	-10.42841	0.0000
C	-0.095599	0.200547	-0.476689	0.6415

R-squared	0.893225	Mean dependent var	0.634200
Adjusted R-squared	0.885012	S.D. dependent var	2.146546
S.E. of regression	0.727892	Akaike info criterion	2.326237
Sum squared resid	6.887742	Schwarz criterion	2.420644
Log likelihood	-15.44678	Hannan-Quinn criter.	2.325231
F-statistic	108.7517	Durbin-Watson stat	2.814979
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: D(EX) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.145344	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EX,2)
Method: Least Squares
Date: 07/18/18 Time: 18:35
Sample (adjusted): 2002 2016
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX(-1))	-0.876593	0.095851	-9.145344	0.0000
C	-0.416544	0.544000	-0.765705	0.4586
@TREND("2000")	0.032739	0.051390	0.637078	0.5360

R-squared	0.896719	Mean dependent var	0.634200
Adjusted R-squared	0.879505	S.D. dependent var	2.146546
S.E. of regression	0.745118	Akaike info criterion	2.426307
Sum squared resid	6.662404	Schwarz criterion	2.567917
Log likelihood	-15.19730	Hannan-Quinn criter.	2.424799
F-statistic	52.09366	Durbin-Watson stat	2.840304
Prob(F-statistic)	0.000001		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

الملحق(10): اختبار ADF للسلسة الزمنية (LM) عند المستوى:

Null Hypothesis: M has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.068536	0.6893
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M)
Method: Least Squares
Date: 07/02/18 Time: 16:25
Sample (adjusted): 2002 2016
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M(-1)	0.002672	0.038989	0.068536	0.9464
D(M(-1))	0.600900	0.308562	1.947422	0.0734

R-squared	0.043652	Mean dependent var	7260184.
Adjusted R-squared	-0.029913	S.D. dependent var	10889455
S.E. of regression	11051122	Akaike info criterion	35.39753
Sum squared resid	1.59E+15	Schwarz criterion	35.49193
Log likelihood	-263.4815	Hannan-Quinn criter.	35.39652
Durbin-Watson stat	2.083620		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: M has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.224245	0.6345
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M)
Method: Least Squares
Date: 07/02/18 Time: 16:27
Sample (adjusted): 2002 2016
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M(-1)	-0.072654	0.059346	-1.224245	0.2444
D(M(-1))	0.462990	0.303253	1.526745	0.1527
C	9613807.	5945090.	1.617100	0.1318

R-squared	0.214768	Mean dependent var	7260184.
Adjusted R-squared	0.083896	S.D. dependent var	10889455
S.E. of regression	10422656	Akaike info criterion	35.33372
Sum squared resid	1.30E+15	Schwarz criterion	35.47533
Log likelihood	-262.0029	Hannan-Quinn criter.	35.33221
F-statistic	1.641057	Durbin-Watson stat	2.054164
Prob(F-statistic)	0.234416		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: M has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.991808	0.5589
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M)
Method: Least Squares
Date: 07/02/18 Time: 16:30
Sample (adjusted): 2002 2016
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M(-1)	-0.598892	0.300677	-1.991808	0.0718
D(M(-1))	0.671159	0.302610	2.217903	0.0485
C	2370789.	6818960.	0.347676	0.7346
@TREND("2000")	5641962.	3170030.	1.779782	0.1027

R-squared	0.390332	Mean dependent var	7260184.
Adjusted R-squared	0.224059	S.D. dependent var	10889455
S.E. of regression	9592251.	Akaike info criterion	35.21399
Sum squared resid	1.01E+15	Schwarz criterion	35.40280
Log likelihood	-260.1049	Hannan-Quinn criter.	35.21198
F-statistic	2.347535	Durbin-Watson stat	2.148946
Prob(F-statistic)	0.128728		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

الملحق(11): اختبار ADF للسلسة الزمنية (LM)عند الفروقات من الدرجة الأولى (درجة التأخير 0):

Null Hypothesis: D(M) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.726964	0.0796
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M,2)
Method: Least Squares
Date: 07/02/18 Time: 16:32
Sample (adjusted): 2002 2016
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1))	-0.385108	0.222997	-1.726964	0.1062

R-squared	0.166873	Mean dependent var	-1161049.
Adjusted R-squared	0.166873	S.D. dependent var	11669088
S.E. of regression	10651051	Akaike info criterion	35.26456
Sum squared resid	1.59E+15	Schwarz criterion	35.31176
Log likelihood	-263.4842	Hannan-Quinn criter.	35.26405
Durbin-Watson stat	2.108541		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: D(M) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.974913	0.2933
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M,2)
Method: Least Squares
Date: 07/02/18 Time: 16:33
Sample (adjusted): 2002 2016
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1))	-0.601113	0.304375	-1.974913	0.0699
C	3901066.	3753667.	1.039268	0.3176

R-squared	0.230782	Mean dependent var	-1161049.
Adjusted R-squared	0.171611	S.D. dependent var	11669088
S.E. of regression	10620720	Akaike info criterion	35.31808
Sum squared resid	1.47E+15	Schwarz criterion	35.41248
Log likelihood	-262.8856	Hannan-Quinn criter.	35.31707
F-statistic	3.900283	Durbin-Watson stat	1.828212
Prob(F-statistic)	0.069906		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: D(M) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.865673	0.6220
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M,2)
Method: Least Squares
Date: 07/02/18 Time: 16:33
Sample (adjusted): 2002 2016
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1))	-0.575369	0.308397	-1.865673	0.0867
C	8788000.	6711879.	1.309320	0.2149
@TREND("2000")	-567081.7	643098.4	-0.881796	0.3952

R-squared	0.277592	Mean dependent var	-1161049.
Adjusted R-squared	0.157191	S.D. dependent var	11669088
S.E. of regression	10712765	Akaike info criterion	35.38863
Sum squared resid	1.38E+15	Schwarz criterion	35.53024
Log likelihood	-262.4147	Hannan-Quinn criter.	35.38712
F-statistic	2.305556	Durbin-Watson stat	1.994200
Prob(F-statistic)	0.142133		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

الملحق(12): اختبار ADF للسلسة الزمنية(LM) عند الفروقات من الدرجة الأولى (درجة التأخير 1):

Null Hypothesis: D(M) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.190323	0.2023
Test critical values:	1% level	-2.740613	
	5% level	-1.968430	
	10% level	-1.604392	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M,2)
Method: Least Squares
Date: 07/02/18 Time: 16:35
Sample (adjusted): 2003 2016
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1))	-0.326964	0.274685	-1.190323	0.2569
D(M(-1),2)	-0.124462	0.298313	-0.417218	0.6839

R-squared	0.178452	Mean dependent var	-1044046.
Adjusted R-squared	0.109990	S.D. dependent var	12100451
S.E. of regression	11415606	Akaike info criterion	35.47042
Sum squared resid	1.56E+15	Schwarz criterion	35.56172
Log likelihood	-246.2930	Hannan-Quinn criter.	35.46197
Durbin-Watson stat	1.960704		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: D(M) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.511758	0.4985
Test critical values:	1% level	-4.004425	
	5% level	-3.098896	
	10% level	-2.690439	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M,2)
Method: Least Squares
Date: 07/02/18 Time: 16:35
Sample (adjusted): 2003 2016
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1))	-0.770130	0.509427	-1.511758	0.1588
D(M(-1),2)	0.156751	0.403474	0.388503	0.7051
C	5863600.	5682747.	1.031825	0.3243

R-squared	0.250951	Mean dependent var	-1044046.
Adjusted R-squared	0.114760	S.D. dependent var	12100451
S.E. of regression	11384973	Akaike info criterion	35.52090
Sum squared resid	1.43E+15	Schwarz criterion	35.65784
Log likelihood	-245.6463	Hannan-Quinn criter.	35.50822
F-statistic	1.842644	Durbin-Watson stat	1.859576
Prob(F-statistic)	0.204083		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: D(M) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.961130	0.9167
Test critical values:	1% level	-4.800080	
	5% level	-3.791172	
	10% level	-3.342253	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M,2)
Method: Least Squares
Date: 07/02/18 Time: 16:36
Sample (adjusted): 2003 2016
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1))	-0.533028	0.554585	-0.961130	0.3592
D(M(-1),2)	-0.072994	0.456846	-0.159779	0.8762
C	12102390	8186897.	1.478263	0.1701
@TREND("2000")	-901335.8	855354.6	-1.053757	0.3168

R-squared	0.325813	Mean dependent var	-1044046.
Adjusted R-squared	0.123557	S.D. dependent var	12100451
S.E. of regression	11328266	Akaike info criterion	35.55846
Sum squared resid	1.28E+15	Schwarz criterion	35.74104
Log likelihood	-244.9092	Hannan-Quinn criter.	35.54155
F-statistic	1.610893	Durbin-Watson stat	2.032641
Prob(F-statistic)	0.248242		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

الملحق(13): اختبار ADF للسلسة الزمنية(LM) عند الفروقات من الدرجة الأولى (درجة التأخير 2):

Null Hypothesis: D(M) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.904395	0.3058
Test critical values:	1% level	-2.754993	
	5% level	-1.970978	
	10% level	-1.603693	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M,2)
Method: Least Squares
Date: 07/02/18 Time: 16:38
Sample (adjusted): 2004 2016
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1))	-0.283601	0.313580	-0.904395	0.3871
D(M(-1),2)	-0.193226	0.362164	-0.533532	0.6053
D(M(-2),2)	-0.168517	0.347566	-0.484848	0.6382

R-squared	0.193346	Mean dependent var	-1558153.
Adjusted R-squared	0.032016	S.D. dependent var	12434388
S.E. of regression	12233722	Akaike info criterion	35.67646
Sum squared resid	1.50E+15	Schwarz criterion	35.80684
Log likelihood	-228.8970	Hannan-Quinn criter.	35.64967
Durbin-Watson stat	1.866508		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: D(M) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.972647	0.7294
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M,2)
Method: Least Squares
Date: 07/02/18 Time: 16:38
Sample (adjusted): 2004 2016
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1))	-0.783069	0.805091	-0.972647	0.3561
D(M(-1),2)	0.173298	0.657063	0.263747	0.7979
D(M(-2),2)	0.024436	0.457095	0.053458	0.9585
C	5916621.	8738724.	0.677058	0.5154

R-squared	0.232441	Mean dependent var	-1558153.
Adjusted R-squared	-0.023412	S.D. dependent var	12434388
S.E. of regression	12579101	Akaike info criterion	35.78063
Sum squared resid	1.42E+15	Schwarz criterion	35.95446
Log likelihood	-228.5741	Hannan-Quinn criter.	35.74490
F-statistic	0.908496	Durbin-Watson stat	1.882513
Prob(F-statistic)	0.474489		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: D(M) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.206834	0.9944
Test critical values:	1% level	-4.886426	
	5% level	-3.828975	
	10% level	-3.362984	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M,2)
Method: Least Squares
Date: 07/02/18 Time: 16:39
Sample (adjusted): 2004 2016
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1))	0.219197	1.059774	0.206834	0.8413
D(M(-1),2)	-0.792573	0.942365	-0.841047	0.4247
D(M(-2),2)	-0.528459	0.593652	-0.890183	0.3993
C	14274349	10324260	1.382603	0.2042
@TREND("2000")	-1852201.	1349136.	-1.372879	0.2070

R-squared	0.378797	Mean dependent var	-1558153.
Adjusted R-squared	0.068195	S.D. dependent var	12434388
S.E. of regression	12002922	Akaike info criterion	35.72292
Sum squared resid	1.15E+15	Schwarz criterion	35.94021
Log likelihood	-227.1990	Hannan-Quinn criter.	35.67826
F-statistic	1.219557	Durbin-Watson stat	1.913974
Prob(F-statistic)	0.374546		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

الملحق(14): اختبار ADF للسلسة الزمنية(LM) عند الفروقات من الدرجة الأولى (درجة التأخير 3):

Null Hypothesis: D(M) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.119165	0.2236
Test critical values:	1% level	-2.771926	
	5% level	-1.974028	
	10% level	-1.602922	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M,2)
Method: Least Squares
Date: 07/02/18 Time: 16:43
Sample (adjusted): 2005 2016
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1))	-0.383967	0.343084	-1.119165	0.2955
D(M(-1),2)	-0.004798	0.437371	-0.010969	0.9915
D(M(-2),2)	0.154658	0.502705	0.307652	0.7662
D(M(-3),2)	0.426198	0.472600	0.901817	0.3935

R-squared	0.276310	Mean dependent var	-2031386.
Adjusted R-squared	0.004926	S.D. dependent var	12864440
S.E. of regression	12832718	Akaike info criterion	35.83410
Sum squared resid	1.32E+15	Schwarz criterion	35.99573
Log likelihood	-211.0046	Hannan-Quinn criter.	35.77425
Durbin-Watson stat	2.155244		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: D(M) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.095594	0.6801
Test critical values:	1% level	-4.121990	
	5% level	-3.144920	
	10% level	-2.713751	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M,2)
Method: Least Squares
Date: 07/02/18 Time: 16:42
Sample (adjusted): 2005 2016
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1))	-1.100823	1.004772	-1.095594	0.3095
D(M(-1),2)	0.576716	0.885708	0.651135	0.5357
D(M(-2),2)	0.506055	0.692415	0.730856	0.4886
D(M(-3),2)	0.545928	0.510304	1.069809	0.3202
C	8407392.	11035351	0.761860	0.4710

R-squared	0.331722	Mean dependent var	-2031386.
Adjusted R-squared	-0.050151	S.D. dependent var	12864440
S.E. of regression	13183075	Akaike info criterion	35.92110
Sum squared resid	1.22E+15	Schwarz criterion	36.12315
Log likelihood	-210.5266	Hannan-Quinn criter.	35.84630
F-statistic	0.868672	Durbin-Watson stat	2.243968
Prob(F-statistic)	0.527242		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: D(M) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.094946	0.9864
Test critical values:	1% level	-4.992279	
	5% level	-3.875302	
	10% level	-3.388330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M,2)
Method: Least Squares
Date: 07/02/18 Time: 16:44
Sample (adjusted): 2005 2016
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1))	-0.167374	1.762828	-0.094946	0.9274
D(M(-1),2)	-0.387784	1.731632	-0.223941	0.8302
D(M(-2),2)	-0.205222	1.299306	-0.157948	0.8797
D(M(-3),2)	0.212650	0.734473	0.289527	0.7819
C	14093803	14389509	0.979450	0.3652
@TREND("2000")	-1456349.	2211459.	-0.658547	0.5346

R-squared	0.376770	Mean dependent var	-2031386.
Adjusted R-squared	-0.142589	S.D. dependent var	12864440
S.E. of regression	13751050	Akaike info criterion	36.01798
Sum squared resid	1.13E+15	Schwarz criterion	36.26043
Log likelihood	-210.1079	Hannan-Quinn criter.	35.92822
F-statistic	0.725452	Durbin-Watson stat	2.024884
Prob(F-statistic)	0.629034		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

الملحق(15): اختبار ADF للسلسة الزمنية (LM) عند الفروقات من الدرجة الثانية:

Null Hypothesis: D(M,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.905264	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.740613	
	5% level	-1.968430	
	10% level	-1.604392	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M,3)
Method: Least Squares
Date: 07/02/18 Time: 16:46
Sample (adjusted): 2003 2016
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1),2)	-1.297688	0.264550	-4.905264	0.0003

R-squared	0.649231	Mean dependent var	42687.00
Adjusted R-squared	0.649231	S.D. dependent var	19581334
S.E. of regression	11597193	Akaike info criterion	35.43917
Sum squared resid	1.75E+15	Schwarz criterion	35.48482
Log likelihood	-247.0742	Hannan-Quinn criter.	35.43495
Durbin-Watson stat	2.071396		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: D(M,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.768147	0.0026
Test critical values:	1% level	-4.004425	
	5% level	-3.098896	
	10% level	-2.690439	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M,3)
Method: Least Squares
Date: 07/02/18 Time: 16:47
Sample (adjusted): 2003 2016
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1),2)	-1.308608	0.274448	-4.768147	0.0005
C	-1379421.	3215446.	-0.428998	0.6755

R-squared	0.654529	Mean dependent var	42687.00
Adjusted R-squared	0.625740	S.D. dependent var	19581334
S.E. of regression	11979230	Akaike info criterion	35.56681
Sum squared resid	1.72E+15	Schwarz criterion	35.65810
Log likelihood	-246.9677	Hannan-Quinn criter.	35.55836
F-statistic	22.73522	Durbin-Watson stat	2.084911
Prob(F-statistic)	0.000458		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

Null Hypothesis: D(M,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.300857	0.0046
Test critical values:	1% level	-4.800080	
	5% level	-3.791172	
	10% level	-3.342253	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M,3)
Method: Least Squares
Date: 07/02/18 Time: 16:47
Sample (adjusted): 2003 2016
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1),2)	-1.427083	0.269217	-5.300857	0.0003
C	10223197	7922407.	1.290416	0.2234
@TREND("2000")	-1234881.	779078.4	-1.585053	0.1413

R-squared	0.718764	Mean dependent var	42687.00
Adjusted R-squared	0.667630	S.D. dependent var	19581334
S.E. of regression	11288945	Akaike info criterion	35.50396
Sum squared resid	1.40E+15	Schwarz criterion	35.64090
Log likelihood	-245.5277	Hannan-Quinn criter.	35.49128
F-statistic	14.05650	Durbin-Watson stat	2.358480
Prob(F-statistic)	0.000933		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.